

Distr.
GENERAL

E/1990/5/Add.53
20 November 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و ١٧ من العهد

إضافة

البرازيل*

[٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١]

* ترد المعلومات المقدمة من البرازيل وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالقسم الأول من تقارير الدول الأطراف في الوثيقة الأساسية (HRI/CORE/1/Add.53).

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	مقدمة التقرير المقدم من وزير الدولة للشؤون الخارجية.....
٤	أولاً- مقدمة..... ٢٢-١
٨	ثانياً- معلومات عن البرازيل..... ٢٧-٢٣
	ثالثاً- تقرير البرازيل عن مواد محددة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعن حقوق الإنسان المشمولة في هذا العهد..... ٨٧٧-٢٨
١٦	المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥..... ٣٣-٢٩
١٧	المادة ٦..... ١٢٣-٣٤
٤٣	المادة ٧..... ١٨٠-١٢٤
٧٢	المادة ٨..... ١٩٥-١٨١
٧٥	المادة ٩..... ٢٩٥-١٩٦
٩٤	المادة ١٠..... ٣٧٠-٢٩٦
١٠٨	المادة ١١..... ٥٥٧-٣٧١
١٥٩	المادة ١٢..... ٧٤٤-٥٥٨
٢٠٥	المادتان ١٣ و ١٤..... ٨٠٥-٧٤٥
٢٢٠	المادة ١٥..... ٨٧٧-٨٠٦

مقدمة التقرير المقدم من وزير الدولة للشؤون الخارجية

يسر الحكومة البرازيلية أن تقدم تقريرها الأولي إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا لما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويجدر إلقاء الضوء على عملية التشاور الواسعة فيما بين القطاعات التي سبقت وضع هذا التقرير وعلى إسهامات المجتمع المدني الإيجابية والتلقائية. وقد تولت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تنسيق هذه الجهود في مجلس النواب البرازيلي وتجسيدها في وثيقة بعنوان "تقرير المجتمع المدني عن امتثال البرازيل للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

والتقرير الذي نقدمه الآن يعكس جهود الحكومة الرامية إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البرازيل للجنة الحقوق الاقتصادية والثقافية. ولقد أعد المشروع الأول أثناء إدارة الوزير لويز فيليبي لامبريا استنادا إلى العمل الذي أعده معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية^(١).

ولهذا، تأمل الحكومة البرازيلية بأن تكون قد تناولت في هذا التقرير الحقوق التي يعززها ويحميها العهد، والتي تدرك البرازيل أهميتها وتقديرها، وبأن تكون قد تناولتها بالعمق والتفصيل المناسبين. كما تأمل الحكومة بأن يقدم التقرير إلى اللجنة لمحة عامة وواضحة عن إنجازات البرازيل في مجال حقوق الإنسان وكذلك تفسيرا للتعقيدات التي تعاني منها الأمة وجوانب عجزها المتواصل. وتقدم هذه المحة العامة أيضا المعلومات عن التزام الحكومة والجهود التي تبذلها من أجل تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن إطار من الحرية الديمقراطية الكاملة والاستقرار الاقتصادي التام، مع تشجيع المجتمع المدني بصورة متزايدة على المشاركة في الجهود الرامية إلى تقييم الاستراتيجيات ووضع السياسات العامة.

(توقيع) سيلسو لافر

وزير الدولة للشؤون الخارجية

أولا - مقدمة

١- تقدم الحكومة البرازيلية بهذا تقريرها الأولي إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عملا بالمادة ١٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- وتود الحكومة البرازيلية قبل كل شيء أن تعرب عن أسفها لتأخرها في تقديم هذا التقرير. وإن أهمية الحقوق المشمولة بالعهد؛ وطابع هذه الحقوق الفضايف الذي يشيع في جميع أنشطة الدولة؛ والتعقيدات الجغرافية والإدارية والسياسية التي تتسم بها البرازيل، ليست سوى بعض العوامل التي كانت وراء تأخر تقديم هذه الوثيقة. ومع ذلك، فقد بذلت الجهود لإعداد تقرير مفصل يعبر عن التقدم الواضح الذي أحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المشمولة بالعهد الدولي دون التغاضي عن أوجه القصور القائمة في البرازيل. كما يؤكد التقرير مجددا على التزام البرازيل الثابت بالإعمال الكامل لحقوق الإنسان قيد البحث.

٣- ولقد بذلت كل الجهود لتقديم مجموعة واسعة من البيانات وللتركيز على فترات تشمل عقودا عديدة. ولهذا السبب ستقدر حكومة البرازيل كل التقدير موافقة اللجنة على طلبها بألا يفى هذا التقرير بالشرط الوارد في العهد الدولي المتعلق بالتقرير الأولي فحسب، بل أن يفى كذلك بالتزام تقديم استكمالات دورية تغطي الفترة حتى هذا العام.

البرازيل وحقوق الإنسان

٤- إن الجهود المبذولة لإعادة بناء الديمقراطية وتعزيز حقوق وواجبات المواطنين في البرازيل صاحبها جهود ترمي إلى إيلاء المزيد من الأهمية لحقوق الإنسان بوجه عام وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوجه خاص.

٥- والبرازيل هي طرف في جميع الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية التي وضعت بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد أدركت الحكومة دائما، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، صحة الشواغل الدولية إزاء وضع حقوق الإنسان في أي مكان من العالم. وترى البرازيل أن على الأمم أن تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة من أجل حماية وتعزيز هذه الحقوق على نحو فعال. كما أننا ننظر إلى حقوق الإنسان على أنها حقوق عالمية. ولهذا السبب، لا يمكن لتلك الحقوق أن تكون رهنا بالإلغاء أو النسبية أو القيود المرتبطة بخواص أيا كان نوعها. وأخيرا، إن البرازيل تدافع عن مقولة ثالثة هي: الطابع المتلاحم والمتربط لجميع حقوق الإنسان. ولا يمكن تصنيف أي مجموعة من الحقوق على نحو يمس مجموعة أخرى من الحقوق.

٦- والبرازيل هي بلد يشارك بفاعلية في محافل تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ويسهم في حوار صريح وبناء وشفاف مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية وآليات لجنة حقوق الإنسان التي لا تحصى والتي أصبحت البرازيل عضوا فيها.

٧- أما على الصعيد المحلي، فقد أحرز تقدم هام في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويجدر في هذا الصدد إلقاء الضوء على الدستور الفيدرالي المعتمد في عام ١٩٨٨. فنص هذا الدستور يتضمن عددا من البنود التي تدعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي كانت مصدرا للإلهام أو إطارا للتشريع فيما بعد^(٢).

٨- وكانت البرازيل مشاركا نشطا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣. وعملا بتوصيات فيينا، أنشأت البرازيل أمانة دولة لشؤون حقوق الإنسان تحظى بمستوى رفيع بمثل مستوى الوزارة. كما أنشئت في وزارة الشؤون الخارجية إدارة خاصة لحقوق الإنسان. وكجزء من متابعتها لتوصيات فيينا، باشرت الحكومة أيضا تنفيذ برنامج مكثف من المشاورات التي شارك فيها المجتمع المدني وأفضت إلى اعتماد البرنامج الوطني لحقوق الإنسان في أيار/مايو ١٩٩٦.

٩- ولقد وضع البرنامج الوطني لحقوق الإنسان، ضمن مبادرات أخرى، التدابير التالية على سلم أولياته: (أ) الموافقة على مشروع قانون يقضي بتعديل الدستور مقدم من الحكومة في عام ١٩٩٦، و يحول جهاز القضاء الفيدرالي سلطة البت في الجرائم التي تمس حقوق الإنسان؛ و(ب) الموافقة على مشروع قانون يحيل الجرائم التي يرتكبها ضباط الشرطة العسكريين إلى الجهاز القضائي العادي لمحاكمتهم؛ و(ج) الموافقة على تشريع يزيد من إمكانية إصدار أحكام بديلة؛ و(د) بذل ثم إقرار الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان على نحو يوسع من نطاق مشاركة المجتمع المدني مع تحسين الجهود المبذولة للعمل مع الدولة؛ و(هـ) توسيع برنامج حماية الشهود وكذلك البرنامج الخاص بتوفير الحماية لضحايا الجرائم وأفراد سرهم، كجزء من جهود مشتركة تساهم فيها حكومات الدول والمنظمات الاجتماعية بهدف القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب؛ و(و) تعزيز البرامج الابتكارية لإعادة تأهيل المجرمين الشباب بتوفير الأنشطة المجتمعية والبرامج المهنية والتعليمية والدعم للأسر والضحايا. ولقد حقق البرنامج الوطني لحقوق الإنسان نتائج إيجابية للغاية؛ وقدم عددا من التدابير التي ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وزاد أيضا من مستوى الوعي بأهمية مراعاة حقوق الإنسان في جميع الأنشطة الحكومية.

١٠- ويتعين على الدولة أن تكون لا مركزية، وأن تضاعف عدد الميادين والمحافل غير الحكومية المخصصة للأنشطة العامة وجعلها أكثر تنوعا، وبأن تعلن منظمات وشبكات المجتمع المدني عن آرائها. غير أن هذه الجهود لن تكون بالطبع جهودا مجدية إلا بمشاركة أكبر من المجتمع المدني ومن ممثليه الشرعيين، وعلى نحو أكثر انتظاما، في الحوار الذي لا يمكن الاستغناء عنه والذي ترغب الحكومة في إقحامه أكثر فأكثر في تخطيط وتنفيذ السياسات العامة. وينطبق ذلك تحديدا في حال السياسات التي وضعت لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

١١- ومؤخرا، قدم أشخاص يمثلون المجتمع المدني والكونغرس في البرازيل إلى اللجنة مباشرة وثيقة معنونة "تقرير المجتمع المدني عن امتثال البرازيل للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وتنص هذه الوثيقة على دليل ملموس عن ازدياد المشاركة المكثفة للجمهور عامة في مناقشات تتناول المسائل التي تحظى باهتمامه.

١٢- وتود الحكومة البرازيلية أن تتقدم بالشكر إلى مجلس النواب، وبوجه خاص إلى لجنة حقوق الإنسان على الجهود الرامية إلى تعزيز الرأي الذي يفيد بإمكانية أن تصبح تقارير حقوق الإنسان هذه هامة، بل وأدوات جوهرية. كما يمكن أن تصبح أدوات يستفاد منها في تحليل عملية وضع السياسات العامة وتشخيصها ودعمها.

١٣- وتبين الوثيقة المذكورة أعلاه أن المناقشة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتحدث عن شواغل الحكومة بشأن تحقيق مشاركة أوسع للمجتمع. كما أن مناقشات من هذا القبيل تصلح لأن تكون بمثابة استجابة لتوصيات مماثلة قدمتها اللجان التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة والتي تعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مثل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٤- ومثال على موضوع استحقاق اهتماما خاصا من المجتمع المنظم في البرازيل هو العولمة، ومضمونها وأثرها. ويشير تقرير المجتمع المدني المذكور أعلاه إلى ذلك الشاغل في عدد من المناسبات. وإن الحكومة البرازيلية تشارك في عدد من هذه الشواغل وقد اتخذت خطوات للتنبؤ بالأثر غير المستحب على حقوق الإنسان الناجم عن التغييرات الهيكلية التي تحدث في جميع أنحاء العالم أو التخفيف من وطأته أو حتى التعويض عنه. وقد حاولت الحكومة، ردا منها على هذه الشواغل المشتركة، أن تسترعي انتباه المحافل الدولية الهامة إلى ضرورة ضمان تطبيق العولمة على نحو متسق وتآزري. و اقترحت البرازيل على المفوضية السامية لحقوق الإنسان عقد حلقة دراسية عن العولمة وحقوق الإنسان تهدف إلى إحراز التقدم في المناقشة الدولية بشأن هذه المسألة.

١٥- والعولمة هي بالطبع موضوع معقد وفقا لما أشارت إليه في أيار/مايو ١٩٨٨ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعلانها بعنوان "العولمة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بيان مقدم من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". ونظرا لأهمية البيان ولأنه يتمشى تماما مع شواغل الحكومة البرازيلية المتصلة بالعولمة، يستشهد أدناه بالفقرة ٤ من ذلك الإعلان:

"يمكن توخي الحذر من جميع هذه المخاطر أو التعويض عنها من خلال وضع السياسات الملائمة موضع التنفيذ. لكن اللجنة تعرب عن قلقها لأنه في الوقت الذي تبذل الحكومات جهدا كبيرا وتنفق موارد كثيرة لتعزيز الاتجاهات والسياسات المرتبطة بالعولمة، لا تبذل الجهود الكافية لابتكار نهج جديدة أو تكميلية من شأنها أن تعزز اتساق القدرة التنافسية. ويجب عدم السماح بأن تصبح الكفاءة والعقلانية الاقتصادية المعيارين الأساسيين أو الوحيدين اللذين تقيم بموجبهما السياسات الحكومية والمشاركة بين الحكومات".

١٦- وتبذل في الوقت الحاضر الجهود لمتابعة الإصلاحات المحلية التي ستلزم البرازيل إن أرادت تحديث نظامها، دون التغاضي عن ضرورة أن تكفل أيضا برامج التكيف الهيكلي إدراج أهداف للتنمية الاجتماعية، لا سيما تلك التي ترمي منها إلى مكافحة الفقر والاستبعاد. ويمكن الرجوع إلى التفاصيل الواردة أدناه في أجزاء من هذا التقرير تناول مواد محددة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٧- ومن الأمثلة على هذه الشواغل إنشاء ما يدعى "شبكة الأمان الاجتماعي" التي تشمل ٢٢ برنامجا حكوميا ترمي إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى المجموعات ذات الدخل المنخفض. ولقد صممت في عام ١٩٩٩ شبكة الأمان الاجتماعي لتشكّل جزءا من عقد قرض بين البرازيل ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وعلى الرغم من أن تطبيق هذه الشبكة جاء في فترات كانت الميزانية فيها محدودة، والحالة الاقتصادية متفاقمة بسبب الأزمات المالية الدولية التي حدثت في أواخر فترة التسعينات، فإن شبكة الأمان تكفل استمرارية الاستثمارات في البرامج الاجتماعية. وفيما يتعلق بالتمويل، فقد تحدد هدف العقد السنوي بمبلغ قدره ١١,٣ بليون ريال برازيلي، غير أن مجموع الاستثمارات في المجموعة الكاملة من البرامج وصل في واقع الأمر إلى ١١,٨ بليون ريال برازيلي خلال سنة واحدة، أي ما يعادل نسبة ١٠٤ في المائة من الهدف المتفق بشأنه. أما فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي، فلقد كادت جميع أنشطة المشاريع أن تتجاوز الأهداف المحددة لها. وبفضل شبكة الأمان جرى في عام ١٩٩٩ توزيع ٧٢,٦ مليون كتاب مدرسي؛ وحصل ١٦,٨ مليون امرأة حامل وطفل على اللقاحات؛ بينما تلقى التدريب ٢,٦ مليون عامل؛ وتجاوز ١٤٥.٠٠٠ طفل ومراهق، يعودهم إلى المدرسة، السنوات القاسية والمهينة التي أمضوها من طفولتهم في العمل.

١٨- وكان من الضروري أن تتغلب البرازيل على عدد من الحواجز الهامة التي تشمل برامج التكيف النقدي وعلى مجموعة من الأزمات المالية الدولية قبل أن تتمكن من تنفيذ مجموعة واسعة من السياسات الاجتماعية. ومع ذلك، واصلت النفقات الحكومية الفيدرالية على البرامج الاجتماعية ازديادها، إذ بلغت بداية ٧٧,٧ بليون ريال برازيلي في عام ١٩٩٣ ومن ثم ازدادت حتى وصلت إلى مبلغ ١١٤,٧ ريال برازيلي في عام ١٩٩٨. وجرى التأكيد على هذا النمو المطرد من خلال نصيب الفرد من النفقات الفيدرالية على البرامج الاجتماعية الذي ازداد من ٥١٥,٢ ريال في عام ١٩٩٣ إلى ٧١٠,٤ ريال في عام ١٩٩٨. وظل الإنفاق البرازيلي على البرامج الاجتماعية الذي عبر عنه بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي ثابتا عند معدل يقارب ٢١ في المائة، وهي إحدى أعلى النسب المئوية في أمريكا اللاتينية.

١٩- وأدت الإصلاحات المؤسسية، التي شملت الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما في ميادين الضمان الاجتماعي والصحة والرعاية والتعليم، إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة. وكانت التغييرات المعنية كبيرة وشاملة على حد سواء. فقد تضمنت عددا من الأهداف الطموحة هي: تحسين نوعية الخدمات وتغطيتها بهدف إلغاء الآليات الجائرة اجتماعيا التي تؤثر على الحصول على الفوائد التي تقدمها هذه البرامج؛ وتعزيز اللامركزية، وتحكم المجتمع في تنفيذ هذه البرامج؛ وابتكار قيود تحول دون العودة من جديد إلى الممارسات التقليدية للمحسوبية وترمي إلى زيادة أثر إعادة توزيع برامج الحكومة.

٢٠- وتود الحكومة البرازيلية أن تشير، في ختام مقدمة هذا التقرير، إلى مسألتين منهجيتين.

٢١- المسألة الأولى تتعلق بالصعوبة الكامنة في الالتزام التام بترتيب المسائل الواردة في المبادئ التوجيهية للجنة المتعلقة بشكل ومحتوى التقارير التي ستقدم في (الوثيقة HRI/GEN/2، المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠). والعدد الوافر من الحقوق المشمولة بالعهد الدولي تعد دائما حقوقا شاملة للغاية ومترابطة في بعض الأحيان. ومن الطبيعي أن تغطي هذه الحقوق مجموعة واسعة من المسائل. لهذا كان اختيار معالجة مسألة معينة في جزء مختلف من التقرير، في عدد من المناسبات، أمرا ضروريا للحفاظ على تسلسله المنطقي والمنهجي.

٢٢- أما المسألة الثانية فتتناول البيانات المستخدمة. ولا تزال البرازيل منغمكة في الوقت الحاضر في عملية إحصاءات وطنية. وتجري هذه الإحصاءات مرة واحدة كل عشر سنوات و تسمح بتشخيص واقع البرازيل في وقت تسمح فيه كذلك بإجراء تقييم سليم للسياسات العامة. ومع هذا يتوفر لدى الحكومة دراسات استقصائية سنوية ذات طابع قطاعي؛ ولقد استفيد من البيانات التي استخلصت من هذه الدراسات في إعداد هذا التقرير. وقد تغير نتائج دراسة أشمل وأكثر تفصيلا عن الأمة ستتوفر في العام القادم بعض التقييمات الواردة في هذا التقرير وربما تصور فعلا وضعاً أكثر إشراقاً بالنسبة لحالات محددة.

ثانيا - معلومات عن البرازيل

٢٣- قدمت البرازيل في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وثيقتها الأساسية (HRI/CORE/1/Add.53)، وهي تقرير يتضمن معلومات عامة عن البلد. ولقد عمم رسميا هذا التقرير اعتبارا من ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ولا تزال البرازيل تجري في الوقت الحاضر تعدادها الوطني ولن تظهر نتائجه وتقييماته قبل انقضاء عدة أشهر. كما أن استكمال دراسة استقصائية للبيانات البرازيلية على الصعيد الوطني سيفضي دون شك إلى إدخال تعديلات عند تحليل عدد من المسائل المختلفة. والبيانات الجديدة ستجعل تقدم عملية التشخيص أسهل وستسمح بتقييم الجهود المتطورة والرامية إلى تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٤- وكمثال على أهمية البيانات المتعلقة بالبرازيل، يمكن الإشارة إلى أن الأرقام الواردة في التعداد الأخير (أي من تعداد عام ١٩٩٦) تقدر عدد سكان البرازيل بـ ١٥٧ مليون نسمة (٧٧,٤ مليون رجل و٧٩,٦ مليون امرأة). وتبين التقديرات الحالية أن هذه الأرقام قد ازدادت لتصل إلى ١٦٤ مليون نسمة هذا العام. وبناء على هذين التعدادين، كانت نسبة السكان الحضر ٧٢,٦ في المائة من سكان البرازيل في عام ١٩٩٠، إلا أن هذا الرقم قد يرتفع إلى ٧٦,٤ في المائة في نهاية هذا العام.

٢٥- وتقليلًا لحالات التشويه الناشئة عن الثغرة القائمة بين البيانات الإحصائية الشاملة عن البرازيل المتوفرة من تعداد عام ١٩٩٦ والبيانات التي تعكس واقع حال اليوم، سيتناول هذا التقرير مواد محددة من العهد بالاعتماد على بيانات قطاعية أحدث.

٢٦- ويسجل هذا التقرير توفر معلومات أحدث أيضا عن الإطار المؤسسي والقانوني لتعزيز وحماية الحقوق المشمولة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد أنشأت البرازيل في أعقاب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣ إدارة لحقوق الإنسان والمواضيع الاجتماعية داخل وزارة الشؤون الخارجية. كما أنشأت السلطة التنفيذية مكتبا رفيع المستوى، سمي بأمانة الدولة لحقوق الإنسان. وكانت البرازيل أيضا رائدة في إعداد واعتماد خطة وطنية لحقوق الإنسان على الصعيد الفيدرالي. وهذا الصك، الذي وضع لتعزيز عمليات التقييم والالتزامات والأنشطة، يجري حاليا تنقيحه وتعزيزه في ضوء التجربة السابقة وأيضا في ضوء ديناميات حقوق الإنسان ذاتها.

٢٧- وتتضمن الجداول التالية معلومات مستكملة تشمل: الصورة الديموغرافية للبرازيل وتوزيع السكان جغرافيا؛ والنتائج المحلي الإجمالي؛ ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وبرامج الخصخصة الوطنية؛ والميزان التجاري البرازيلي؛ والمؤشرات الاقتصادية الخارجية؛ ومعدلات البطالة المكشوفة بحسب قطاع النشاط؛ ومعدلات البطالة بحسب المنطقة الحضرية؛ وبرنامج التدريب المهني للقوى العاملة؛ الإصلاح الزراعي - المستوطنات الريفية؛ والإصلاح الزراعي - الأراضي المصادرة؛ وعدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية (الصفوف ١-٨)؛ والتعليم العالي؛ ووكلاء الصحة المجتمعية؛ وأفرقة صحة الأسرة؛ وبرنامج القضاء على عمل الأطفال.

الجدول ١

السكان والمساحة*

(التقديرات في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠)

المناطق	السكان	المساحة (بالكيلومتر المربع)
الجنوب الشرقي	٦٩ ٨٥٨ ١١٥	٩٢٧ ٢٨٦,٢
الشمال الشرقي	٤٦ ٢٨٩ ٠٤٢	١ ٥٦١ ١٧٧,٨
الجنوب	٢٤ ٤٤٥ ٩٥٠	٥٧٧ ٢١٤,٠
الشمال	١٢ ١٣٣ ٧٠٥	٣ ٨٦٩ ٦٣٧,٩
الوسط - الغب	١١ ٢٢٠ ٧٤٢	١ ٦١٢ ٠٧٧,٢
المجموع*	١٦٣ ٩٤٧ ٥٥٤	٨ ٥٤٧ ٤٠٣,٥

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصائيات.

* باستثناء جزيرتي مارتيم فاز وترينيداد.

الجدول ٢

الناتج المحلي الإجمالي

السنة	بملايين الريالات البرازيلية لعام ١٩٩٩	التباين الحقيقي لنسب المئوية	الأسعار الحالية بملايين الدولارات الأمريكية
١٩٩٠	٨١٠ ٨٩٦,٧٣	٤,٣(-)	٤٦٩ ٣١٨
١٩٩١	٨١٩ ٢٤٨,٩٧	١,٠	٤٠٥ ٦٧٩
١٩٩٢	٨١٤ ٨٢٥,٠٢	٠,٥(-)	٣٨٧ ٢٩٥
١٩٩٣	٨٥٤ ٩١٤,٤١	٤,٩	٤٢٩ ٦٨٥
١٩٩٤	٩٠٤ ٩٢٦,٩١	٥,٩	٥٤٣ ٠٨٧
١٩٩٥	٩٤٣ ١١٤,٨٢	٤,٢	٧٠٥ ٤٤٩
١٩٩٦	٩٦٦ ٢٠١,٦٦	٢,٧	٧٧٥ ٤٧٥
١٩٩٧	١ ٠٠٣ ٠٥٦,٩٤	٣,٦	٨٠١ ٦٦٢
١٩٩٨	١ ٠٠١ ٨٥٣,٢٧	٠,١(-)	٧٧٥ ٥٠١
١٩٩٩	١ ٠١٠ ٠٦٨,٤٧	٠,٨	٥٥٦ ٨٣٧

المصدر: مصرف البرازيل المركزي.

ملاحظة: يعزى انخفاض الدولار في الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إلى أسعار صرف أكثر مرونة كانت سارية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

الجدول ٣

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	بملايين الريالات البرازيلية لعام ١٩٩٩	التباين الحقيقي لنسب المئوية	الأسعار الحالية بملايين الدولارات الأمريكية
١٩٩٠	٥ ٦٢٧,٦٧	٥,٥(-)	٣ ٢٥٧,٠٩
١٩٩١	٥ ٥٩٥,٦٦	٠,٦(-)	٢ ٧٧٠,٨٨
١٩٩٢	٥ ٤٨٠,٢٥	٢,١(-)	٢ ٦٠٤,٨٢
١٩٩٣	٥ ٦٦٤,٢٠	٣,٤	٢ ٨٤٦,٨٦
١٩٩٤	٥ ٩٠٩,٠٣	٤,٣	٣ ٥٤٦,٢٧
١٩٩٥	٦ ٠٧٢,١١	٢,٨	٤ ٥٤١,٩٤
١٩٩٦	٦ ١٤٨,٠١	١,٢	٤ ٩٢٤,٢١
١٩٩٧	٦ ٢٨٣,٤٠	٢,٢	٥ ٠٢١,٨١
١٩٩٨	٩ ١٩٢,٣١	١,٤(-)	٤ ٧٩٣,٢٦
١٩٩٩	٦ ١٦٠,٩٢	٠,٥(-)	٣ ٣٩٦,٤٣

المصدر: مصرف البرازيل المركزي.

ملاحظة: يعزى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار لفترة العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إلى التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية التي كانت سارية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

الجدول ٤

(صافي) الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ببلايين الدولارات الأمريكية

الفترة الزمنية	الاستثمارات المباشرة في القطاع الخاص	الاستثمارات المباشرة في برنامج الخصخصة	المجموع
١٩٩٥	٤,٣	---	٤,٣
١٩٩٦	٧,٣	٢,٦	٩,٩
١٩٩٧	١١,٨	٥,٢	١٧,٠
١٩٩٨	٢٠,٠	٦,١	٢٦,١
١٩٩٩	٢١,٢	٨,٨	٣٠,٠

المصدر: مصرف البرازيل المركزي.

ملاحظة: يتضمن هذا الجدول أيضا عمليات بالعملة المحلية وسلعا أساسية وعمليات تحويل وإعادة استثمار.

الجدول ٥

برامج الخصخصة الوطنية: ١٩٩١-١٩٩٩ (بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع	الديون المحولة	البيع	الشركات	القطاع
٨ ١٨٨	٢ ٦٢٦	٥ ٥٢٦	٨	الفولاذ
٣ ٧٠١	١ ٠٠٣	٢ ٦٩٨	٢٧	البتروكيمائيات
١ ٦٩٨	صفر	١ ٦٩٨	٧	السكك الحديدية
٦ ٨٦٤	٣ ٥٥٩	٣ ٣٠٥	٢	التعدين
٢٩ ٠٩٥	٢ ١٢٥	٢٦ ٩٧٠	٢٥	الاتصالات السلكية واللاسلكية
٥ ٥٧٧	١ ٦٧٠	٣ ٩٠٧	٣	الطاقة
١ ٧٤٤	٣٤٣	١ ٤٠١	١٦	القطاعات الأخرى
١ ٠٤٠	صفر	١ ٠٤٠	صفر	حيازة الأسهم
٥٧ ٩٠٧	١١ ٣٢٦	٤٦ ٥٨١	٨٨	الفيدرالي
٢٩ ٠٣٥	٥ ٣١١	٢٣ ٧٢٤	٢٩	الحكومي
٨٦ ٩٤٢	١٦ ٦٣٧	٧٠ ٣٠٥	١١٧	المجموع

المصدر: البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول ٦

ميزان البرازيل التجاري (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد
١٩٩٠	٣١ ٤١٤	٢٠ ٦٦١	١٠ ٧٥٣
١٩٩١	٣١ ٦٢٠	٢١ ٠٤١	١٠ ٥٧٩
١٩٩٢	٣٥ ٧٩٣	٢٠ ٥٥٤	١٥ ٢٣٩
١٩٩٣	٣٨ ٥٥٥	٢٥ ٢٥٦	١٣ ٢٩٩
١٩٩٤	٤٣ ٥٤٥	٣٣ ٠٧٩	١٠ ٤٦٦
١٩٩٥	٤٦ ٥٠٦	٤٩ ٩٧٢	٣ ٤٦٦(-)
١٩٩٦	٤٧ ٧٤٧	٥٣ ٣٤٦	٥ ٥٩٩(-)
١٩٩٧	٥٢ ٩٩٤	٩٥ ٧٤٩	٦ ٧٥٥(-)
١٩٩٨	٥١ ١٤٠	٥٧ ٧٣٠	٦ ٥٩٠(-)
١٩٩٩	٤٨ ٠١١	٤٩ ٢١٠	١ ١٩٩(-)

المصدر: وزارة التنمية والصناعة والتجارة الخارجية.

الجدول ٧

المؤشرات الخارجية (بالنسبة المئوية)

تسلفات التجارة/التأجيل الإجمالي	الدائن الخارجي/التأجيل الإجمالي	الصادرات والسلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج/المجموع الدائن الخارجي	خدمة الدين/الصادرات (٥)	عمليات التحويل لتسديد مبالغ في الخارج/التأجيل الإجمالي (٤)	صافي المدخرات الخارجية/التأجيل الإجمالي (٣)	صافي الإيرادات الموصلة إلى الخارج/التأجيل الإجمالي (٢)	عمليات تحويل ١ موال (١)	الميزان التجاري/التأجيل الإجمالي (الصادرات - الواردات)	الواردات/التأجيل الإجمالي	الصادرات/التأجيل الإجمالي	الفترة الزمنية
١١,١	٢٦,٣	٢٨,١	٢٥,٨	٣,٩	٥,٨	٢,٧	١,٧	٢,٣	٤,٤	٦,٧	١٩٩٠
١٣,٥	٣٠,٥	٢٧,٧	٣٨,٥	٣,٤	٥,٣	٢,٧	١,٩	٢,٦	٥,٢	٧,٨	١٩٩١
١٤,٥	٣٥,١	٢٨,٧	٣٤,٨	١,٨	(-),٦	٢,٤	٣,٤	٣,٩	٥,٣	٩,٢	١٩٩٢
١٤,٩	٣٣,٩	٢٨,٦	٤٣,١	٥,٩	٥,١	٢,٧	٢,٢	٣,١	٥,٩	٩,٥	١٩٩٣
١٤,١	٢٧,٣	٣١,٦	٣٨,٩	٥,٥	٥,٣	١,٩	١,١	١,٩	٦,١	٨,٥	١٩٩٤
١٣,٧	٢٢,٦	٣١,٢	٤٦,١	٥,٦	٢,٦	١,٨	(-),٤	(-),٥	٧,١	٦,٦	١٩٩٥
١٣,٥	٢٣,٣	٢٨,٣	٥٦,٩	(-),٤	٣,٥	١,٧	(-),٦	(-),٧	٦,٩	٦,٢	١٩٩٦
١٤,٢	٢٤,٩	٢٨,٧	٧٦,٣	(-),٨	٤,٢	٢,٢	(-),٢	(-),٥	٧,٦	٦,٦	١٩٩٧
١٤,٥	٣٠,٢	٢٣,٩	٩٦,٧	(-),٤,٥	٤,٣	٢,٧	(-),٩	(-),٩	٧,٤	٦,٦	* ١٩٩٨
١٦,١	٣٧,٩	٢٢,٦	١٤٤,٧	٥,٥	٤,٨	٣,٥	(-),٧	(-),٦	٨,٣	٧,٧	** ١٩٩٩

المصدر: مصرف البرازيل المركزي.

* البيانات الأولية.

** البيانات المجمعة عن فترة ١٢ شهرا تنتهي في أيلول/سبتمبر.

(١) يعادل تحويل الأموال الفعلية إلى الخارج، ميزان السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

(٢) يعادل صافي الإيرادات المرسلة إلى الخارج صافي مدفوعات عوامل الإنتاج.

(٣) يعادل صافي المدخرات من العملة الأجنبية المعاملات الحالية لعوامل الإنتاج.

(٤) يعادل صافي عمليات التحويل إلى الخارج الفارق بين صافي الإيرادات المرسلة إلى الخارج وصافي الإيرادات من التمويل (خارج نطاق عمليات التحويل الأحادية الطرف).

(٥) تشمل خدمة الدين مدفوعات الدين ومعدلات الفائدة لا غير.

الجدول ٨

معدل البطالة المكشوفة بحسب قطاع النشاط

الخدمات	البيان بالتجزئة	تجارة البناء	الصناعات التحويلية	الفترة الزمنية
٤,٤٥	٦,٣٤	٦,٢٨	٦,٩٢	المتوسط لعام ١٩٩٧
٦,٠٤	٧,٩٦	٨,٩٣	٨,٩٦	المتوسط لعام ١٩٩٨
٦,٠٧	٨,٠٦	٩,٤١	٨,٢٣	المتوسط لعام ١٩٩٩

المصدر: مصرف البرازيل المركزي.

الجدول ٩

معدل البطالة المكشوفة: بحسب المنطقة الحضرية

الفترة الزمنية	رسيقي	السلفادور	بيلو ريزنته	ريو دي جانيرو	سان باولو	بورتو أليغري
المتوسط لعام ١٩٩٧	٥,٨٩	٧,٧٣	٥,٠٩	٣,٧٣	٦,٦٠	٥,٤٧
المتوسط لعام ١٩٩٨	٨,٦٩	٩,٢٧	٧,١٨	٥,٤٠	٨,٥٩	٧,٢٨
المتوسط لعام ١٩٩٩	٨,١٧	٩,٩٤	٧,٦٩	٥,٤٠	٨,٣٠	٧,٢٢

المصدر: مصرف البرازيل المركزي.

الجدول ١٠

برنامج تقديم التدريب المهني للعمال

الفترة الزمنية	المتدربون (بالآلاف)	الأموال المنفقة (بالملايين)
١٩٩٥	١٥٣	٢٨
١٩٩٦	١١٩٨	٢٢٠
١٩٩٧	٢٠٠١	٣٤٨
١٩٩٨	٢٤٠٠	٤١٤
١٩٩٩	٢٦٠٠	٣٥٦

المصدر: وزارة العمل والتشغيل.

الجدول ١١

الإصلاح الزراعي: المستوطنات القروية

السنة	الأسر المستوطنة	المشاريع الاستيطانية
١٩٩٥	٤٢ ٨٢٧	٣١٤
١٩٩٦	٦١ ٦٧٤	٤٣٣
١٩٩٧	٨١ ٩٤٤	٦٣٧
١٩٩٨	١٠١ ٠٩٤	٨٥٠
١٩٩٩	٨٥ ٣٢٧	٤٨٩
المجموع	٣٧٢ ٨٦٦	٢ ٧٢٣

المصدر: وزارة التنمية الزراعية.

الجدول ١٢

الإصلاح الزراعي: الأراضي المصادرة

الفترة الزمنية	الأراضي المصادرة بالمكتنارات
١٩٨٩/١٩٨٥	٤ ١٩١ ١٤٧
١٩٩٣/١٩٩٠	٢ ٧٧٥ ٢٨٢
١٩٩٤/١٩٩٣	١ ٠٨٦ ٥٤٦
١٩٩٨/١٩٩٥	٧ ٣٢١ ٢٧٠
١٩٩٩	١ ٤٦٣ ٨٤٤

المصدر: وزارة التنمية الزراعية.

الجدول ١٣

التعليم الابتدائي (الصفوف ١-٨): عدد الطلاب المسجلين بالآلاف

الفترة الزمنية	من الصف الأول وحتى الصف الرابع	من الصف الخامس وحتى الصف الثامن	المجموع
١٩٩٦	٢٠ ٠٢٧	١٣ ١٠٤	٣٣ ١٣١
١٩٩٧	٢٠ ٥٦٨	١٣ ٦٦١	٣٤ ٢٢٩
١٩٩٨	٢١ ٣٣٣	١٤ ٤٥٩	٣٤ ٧٩٣
١٩٩٩	٢١ ٠١٤	١٥ ١٥٧	٣٦ ١٧١

المصدر: وزارة التعليم.

الجدول ١٤

التعليم العالي: تطوره وفقا للتسلسل الهرمي الإداري

الفترة الزمنية	التعليم في الفيدرالية	التعليم في الولاية	التعليم في المدينة	التعليم الخاص	المجموع
١٩٩٠	٣٠٨ ٨٦٧	١٩٤ ٤١٧	٧٥ ٣٤١	٩٦١ ٤٥٥	١ ٥٤٠ ٠٨٠
١٩٩١	٣٢٠ ١٣٥	٢٠٢ ٣١٥	٨٣ ٢٨٦	٩٥٩ ٣٢٠	١ ٥٦٥ ٠٥٦
١٩٩٢	٣٢٥ ٨٨٤	٢١٠ ١٣٣	٩٣ ٦٤٥	٩٠٦ ١٢٦	١ ٥٣٥ ٧٨٨
١٩٩٣	٣٤٤ ٣٨٧	٢١٦ ٥٣٥	٩٢ ٥٩٤	٩٤١ ١٥٢	١ ٥٩٤ ٦٦٨
١٩٩٤	٣٦٣ ٥٤٣	٢٣١ ٩٣٦	٩٤ ٩٧١	٩٧٠ ٥٨٤	١ ٦٦١ ٠٣٤
١٩٩٥	٣٦٧ ٥٣١	٢٣٩ ٢١٥	٩٣ ٧٩٤	١ ٠٥٩ ١٦٣	١ ٧٥٩ ٧٠٣
١٩٩٦	٣٨٨ ٩٨٧	٢٤٣ ١٠١	١٠٣ ٣٣٩	١ ١٣٣ ١٠٢	١ ٨٦٨ ٥٢٩
١٩٩٧	٣٩٥ ٨٣٣	٢٥٣ ٦٧٨	١٠٩ ٦٧١	١ ١٨٦ ٤٣٣	١ ٩٤٥ ٦١٥
١٩٩٨	٤٠٨ ٦٤٠	٢٧٤ ٩٣٤	١٢١ ١٥٥	١ ٣٢١ ٢٢٩	٢ ١٢٥ ٩٥٨

المصدر: وزارة التعليم.

الجدول ١٥

وكلاء الصحة المجتمعية وعدد هؤلاء الوكلاء وعدد البلديات التي تقدم لها الخدمة الصحية

الفترة الزمنية	عدد الوكلاء	عدد البلديات
١٩٩٤	٢٩ ٠٩٨	٨٧٩
١٩٩٥	٣٤ ٥٤٦	١ ٠٨٨
١٩٩٦	٤٤ ٥٣٢	١ ٤٧٠
١٩٩٧	٥٤ ٩٣٤	٢ ٢٠٣
١٩٩٨	٨٨ ٩٦١	٣ ٥٤١
١٩٩٩	١١١ ٦٥٩	٤ ٠٥٢

المصدر: وزارة الصحة.

الجدول ١٦

أفرقة صحة الأسرة وعددها والبلديات التي تقدم لها الخدمة الصحية

الفترة الزمنية	عدد الأفرقة	عدد البلديات
١٩٩٤	٣٢٨	٥٥
١٩٩٥	٧٢٤	١٥٠
١٩٩٦	٨٤٧	٢٢٨
١٩٩٧	١ ٦٢٣	٥٦٧
١٩٩٨	٣ ١٤٧	١ ١١٧
١٩٩٩	٤ ٩٤٥	١ ٨٧٠

المصدر: وزارة الصحة.

الجدول ١٧

برنامج القضاء على عمل الأطفال

الفترة الزمنية	عدد الأطفال الحاصلين على الخدمة	بملايين الريالات البرازيلية
١٩٩٦	٣ ٧١٠	٠.٩٣
١٩٩٧	٣٧ ٠٢٥	١٤,٤٤
١٩٩٨	١١٧ ٢٠٠	٣٧,٨٨
١٩٩٩	١٤٥ ٥٠٧	٨٢,٧٥

المصدر: وزارة الدولة للرعاية الاجتماعية.

ثالثا - تقرير البرازيل عن مواد محددة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعن حقوق الإنسان المشمولة في هذا العهد

٢٨- وقعت البرازيل على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم صادقت عليه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وأصبح العهد نافذا في البرازيل في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢. وصدر بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ الأمر الرئاسي رقم ٥٩١، لتطبيق العهد.

المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥

٢٩- وظلت البرازيل مستعمرة برتغالية حتى عام ١٨٢٢. وهي الآن أمة تتمتع بالسيادة والاستقلال ومؤهلة تأهيلا تاما للاضطلاع بولايتها على الصعيد السياسي والقانوني والإداري لتحديد المبادئ الدستورية التي تشكل الركيزة لتنظيم مجتمعتها ولاستخدام التشريعات الملائمة في ترتيب وتنظيم ذلك المجتمع. وليس للبرازيل مستعمرات ولا تقوم بإدارة أي إقليم بخلاف إقليمها. وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ عدم التدخل هي عقائد أساسية من عقائد دستور البرازيل، وإن البرازيل تسترشد بها في تصرفاتها الخارجية. وتفضي هذه المفاهيم إلى نتائج طبيعية تتمثل في الدفاع عن السلم وفي التسوية السلمية للنزاعات، وهما مبدأان مكرسان في الدستور أيضا. كما أن التعاون الدولي هو أيضا مبدأ آخر من المبادئ المنصوص عليها في دستور البرازيل.

٣٠- والبرازيل بلد يوفر بموجب القانون الحماية التامة للديمقراطية ولحقوق الإنسان الأساسية، وتعزز فيه حقوق المواطنة وتطبق التعددية السياسية التي تسترشد بها العملية السياسية. وهو بلد يمكن فيه لمواطنيه من الرجال والنساء معا أن يختاروا بحرية ممثلهم باقتراع مباشر وسري وعام. ويجري اختيار النظم السياسية بحرية ولا يفرض أي قيد على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣١- وتسعى الدولة البرازيلية جاهدة لتكفل إلى أبعد حد ممكن ووفقا لما يتاح لديها من موارد الممارسة التامة للحقوق المعترف بها في العهد الدولي، وتفعل ذلك بطريقة تدريجية ولكن لا رجعة فيها.

٣٢- ويتمتع البرازيليون والأجانب في البرازيل بحقوق متساوية باستثناء قيود ضئيلة للغاية لا تمس على الإطلاق الفقرة ٣ من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالأجانب مثلا يتمتعون بالحق في التملك. ويجب ممارسة هذا الحق في ضوء الوظيفة الاجتماعية للملكية، وهذا يعني أنه يجوز للدولة أن تقرر مصادرة هذه الملكية متى بررت ذلك بضرورات المصلحة العامة أو المصالح الاجتماعية الحقيقية وما دامت تقدم تعويضا نقديا كافيا لقاء هذه المصادرة. وتطبق دون تمييز بحسب الجنسية، القيود تطبيقا شاملا على ملكية الأصول المتداولة بأساليب غير معلنة، ويعتمد النشاط الاقتصادي اعتمادا أساسيا على المشاريع الخاصة وعلى التنافس الحر الذي يضمن الاحترام الكامل لحقوق الفرد في الملكية والممارسة الحرة لأي نشاط اقتصادي مشروع. وتضطلع الدولة بدور متنام يجعلها بمثابة أداة تنظيمية أو جهة فاعلة أساسية في قطاعات اقتصادية واستراتيجية محددة.

٣٣- وإضافة إلى الأحكام التي ينص عليها الدستور والواردة أعلاه، يوجد في البرازيل عدد من الأحكام القانونية والقرارات الإدارية التي تحظر وتناهض التمييز بجميع أشكاله، في حين أنها تعمل كذلك على تصحيح مثل هذه الحالات. وتتلقي الفئات والأقليات المستضعفة معاملة خاصة تبعا لسماتها. ويستفيض هذا التقرير في هذه الجوانب ويوضح التشريعات ذات الصلة من خلال ذكر تعليقات مفصلة عن مواد أخرى من مواد العهد الدولي.

المادة ٦

٣٤- وتطلب اللجنة في مبادئها التوجيهية معلومات عن الصكوك الدولية الآتية:

(أ) اتفاقية سياسة العمالة لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٦٤ (رقم ١٢٢). صدقت البرازيل على الاتفاقية رقم ١٢٢ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٦٩، وهي الآن في طريقها إلى إتمام تقرير عن تنفيذ الاتفاقية في البرازيل من المقرر تقديمه إلى منظمة العمل الدولية هذه السنة. وحسب هذه المنظمة، يجري حاليا إعداد قاعدة بيانات عن سياسة العمالة تستند إلى المعلومات الواردة في تقارير ٣٠ بلدا وقع عليها الاختيار بسبب مراعاتها الدقيقة للمواعيد فيما يتعلق بالامتثال للاتفاقية وكذلك لنوعية تلك المعلومات. والبرازيل من تلك البلدان؛

(ب) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز (الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١). صدقت البرازيل على الاتفاقية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥، وقدمت آخر تقرير لها عام ١٩٩٩. وقد أحاطت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية علما بالتقدم الذي أحرزته البرازيل في تنفيذ الاتفاقية. وكانت آخر ملاحظة أبدتها اللجنة هي اهتمامها بالتدابير المعتمدة في تنفيذ الاتفاقية سواء في شكل تشريعات أو من حيث الممارسة؛

(ج) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقعت البرازيل على الاتفاقية في ٧ آذار/مارس ١٩٦٦. وأقرها الكونغرس الوطني في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بواسطة المرسوم التشريعي رقم ٢٣. أما التصديق عليها فجرى في ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٨. وقد تم إعمالها في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، لكنها في الواقع دخلت حيز النفاذ في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩. وإلى حد الآن، قدمت البرازيل ١٠ تقارير إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري مما أمد الاتفاقية بنظرة واسعة النطاق وراهنه عن حالة البرازيل في ذلك المضمار. ويجري حاليا إعداد التقارير الدورية المقرر تقديمها مستقبلا. أما ما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فينبغي الإشارة إلى أن رئيس البرازيل بعث إلى الكونغرس الوطني رسالة في أيلول/سبتمبر يطلب إليه فيها إقرار الاتفاقية كما تنص على ذلك المادة ١٤ من الإعلان الاختياري. وهذا يعني أن البرازيل تعترف باختصاص اللجنة لتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تشملها الاتفاقية وتحليل تلك الشكاوى. وفي الختام، تجدر الإشارة إلى مسألة أخرى هي مقترح البرازيل المقدم إلى منظمة الدول الأمريكية والمتعلق بوضع مشروع لاتفاقية مشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب. ويرمي ذلك المقترح إلى اكتمال تعزيز حقوق الإنسان المشمولة بالاتفاقية الدولية على الصعيد الإقليمي وحماية تلك الحقوق؛

(د) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقعت البرازيل على الاتفاقية في ٣١ آذار/مارس ١٩٨١. وأقرها الكونغرس الوطني في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بواسطة المرسوم التشريعي رقم ٩٣. وقد سحبت التحفظات المتعلقة بالفقرة ٤ من المادة ١٥ والفقرة ١ (أ) و(ج) و(ز) و(ح) من المادة ١٦ بواسطة المرسوم التشريعي رقم ٢٦ الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقد تم التصديق على الاتفاقية في الأول من شباط/فبراير ١٩٨٤ وإعمالها بواسطة المرسوم رقم ٨٩,٤٦٠ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٤. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في البرازيل منذ ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤. وقد بدأ مؤخرا إعداد التقرير المقرر رفعه إلى اللجنة المنشأة بموجب الاتفاقية. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان لدى المرأة، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة البرازيلية في طور الانتهاء من تحليل يتصل بتوقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤/٥٤ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. أما على الصعيد الدولي، فلم يدخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بعد.

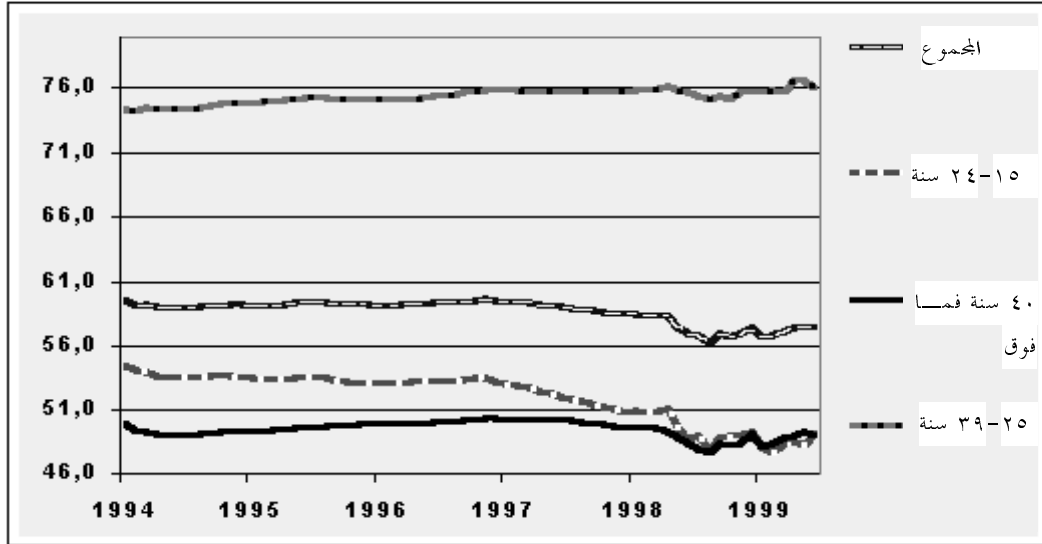
نظرة عامة تشمل سوق العمل ومؤشرات سوق العمل

٣٥- مرت سوق العمل البرازيلية بتحولات عميقة أثرت في حياة العمال تأثيرا بالغا. والمتغير الرئيسي الذي ينبغي رصده في عملية تقييم ذلك التأثير هو الارتفاع في معدلات البطالة. غير أن ذلك المتغير وحده غير كاف ليعكس بعض أهم جوانب التحليل.

٣٦- وترى الحكومة البرازيلية أنه ينبغي وضع العوامل المشار إليها أدناه في الحسبان عند تحليل التحولات التي تشهدها سوق العمل في البرازيل.

٣٧- ويمكن تقييم أحد المتغيرات في سوق العمل بدراسة الطريقة التي تطورت بها المشاركة في تلك السوق خلال السنوات الأخيرة. ونحصل على معدل المشاركة بدراسة نسبة السكان التي لديها عمل أو التي تبحث عن عمل ومقارنتها بالفئة العمرية للسكان القادرين على العمل. والغرض من هذا الإجراء مجرد قياس مدى جاذبية سوق العمل مقارنة ببدائل أخرى، مثل الاستمرار في الدراسة (أو حتى العودة إليها) أو تربية الأطفال. ويبين الرسم البياني ١ تطور وضع سكان البرازيل ككل بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩ وتقسيمهم إلى ثلاث فئات عمرية: من ١٥ إلى ٢٤ سنة؛ ومن ٢٥ إلى ٣٩ سنة؛ ومن ٤٠ سنة فأكثر. وتتجلى الصعوبات التي واجهها العمال خلال الفترة المعنية في انخفاض معدل مشاركة السكان ككل. فقد تدنت النسبة السنوية إلى ٥٧,٠٤ في المائة عام ١٩٩٩ بعد أن كانت ٥٩,١٩ في المائة عام ١٩٩٤. غير أن هذا الرقم لا يعكس تماما التغيرات المختلفة داخل كل فئة عمرية. فبالنسبة إلى الفئة العمرية ٢٥-٣٩ (وهي الفئة التي تمثل عادة الذروة التي تبلغها قدرات العاملين في سوق العمل)، ارتفع متوسط النسبة السنوية من ٧٤,٥ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٧٥,٨١ في المائة عام ١٩٩٩. غير أن الانخفاض كان أكبر بالنسبة إلى العمال الأصغر سنا، إذ انخفضت نسبة المشاركة من ٥٣,٧٦ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٤٨,٦١ في المائة عام ١٩٩٩.

الرسم البياني ١
معدل المشاركة الإجمالية ومعدل المشاركة بحسب الفئة العمرية في المناطق
الحضرية في البرازيل (%)



المصدر: نشرة إحصاءات العمالة الشهرية (SME), IBGE.

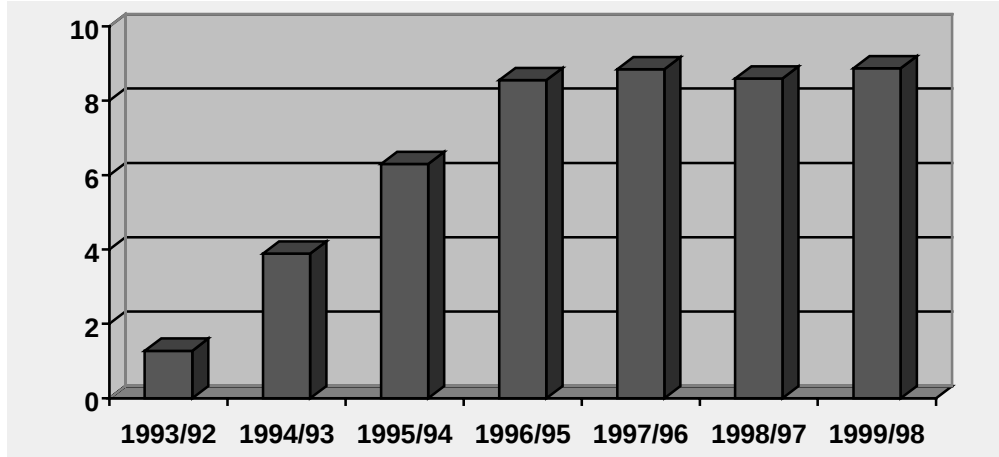
٣٨- و انطلاقاً من المعطيات الواردة أعلاه يمكن أن نخلص إلى استنتاجين اثنين على الأقل. الأول هو أن سوق العمل بالنسبة إلى من تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٩ سنة تجتذب هذه الفئة شيئاً فشيئاً نظراً إلى أن الشركات تبحث عن عمال أكثر خبرة وتأهيلاً، كأولئك الذين نجدهم عادة في الفئة العمرية المسماة "الشباب الناضج" والذين يجذبون بدورهم إلى سوق العمل بإمكانية زيادة دخلهم. أما الاستنتاج الثاني فهو أن الشباب يؤجلون الدخول إلى سوق العمل، ذلك لأنهم يقضون على ما يبدو وقتاً أطول في المدارس التقليدية أو في سبيل الحصول على تدريب مهني أو تقني، لأن الشركات كانت تطلب قوة عاملة على درجة أعلى من التأهيل خلال الفترة المعنية.

تطور فرص العمل

٣٩- لعل تطور فرص العمل خلال التسعينات هو أهم العوامل على الإطلاق. وهو أكثر ما استرعى انتباه الجمهور عموماً والموظفين العموميين خصوصاً. فحسب المعطيات الواردة في الاستقصاء الشهري الذي يصدره المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء (IBGE) والتي تشمل ست مناطق حضرية، هي (ريو دي جانيرو، وساو باولو، وبورتو أليغري، وبيلو هوريزونتي، وريسيف، وسلفادور)، تزايد باطراد عدد الوظائف الشاغرة في سوق العمل حتى عام ١٩٩٦، ثم استقر بعد ذلك إجمالاً (انظر الرسم البياني ٢). وبالرغم مما تبعث عليه هذه الملاحظة من قلق، فإن الحكومة البرازيلية ترى من المهم وضع ثلاثة أمور في الحسبان. الأول، أن التغيرات التي شهدتها سوق العمل لا تسري على جميع العمال بنفس الطريقة عندما يجري توزيعهم حسب سنوات الدراسة أو العمر أو القطاع الاقتصادي. والأمر الثاني هو أنه لا يمكن رد الركود النسبي في عدد الوظائف الشاغرة، بعلاقة بسيطة وخطية، إلى نقص الحيوية الذي أبداه الاقتصاد البرازيلي. أما الأمر الثالث فهو أن البيانات وحدها لا تبين الانتعاش القوي في عدد الوظائف الذي بدأ في أواسط عام ١٩٩٩ واستمر خلال عام ٢٠٠٠.

الرسم البياني ٢

التباين المتراكم في سوق العمل في مناطق البرازيل الحضرية (%)

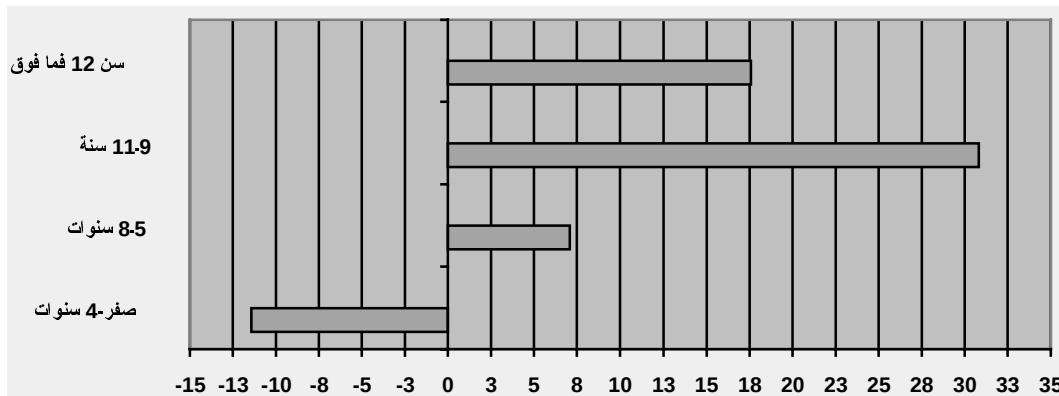


المصدر: IBGE, SME

٤٠ - يكشف الرسم البيانيان ٣ و ٤ (الليزان يستندان إلى البيانات المستخلصة من "الاستقصاء الوطني السكاني بالعينة" (PNAD) الذي أجراه المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء) أن تطور سوق العمل لم يسر بنفس الطريقة على جميع العمال عندما جرى توزيعهم حسب سنوات الدراسة. فبين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، كان الكثير من حالات الإقصاء من سوق العمل يقتصر على العمال الذين قضوا سنوات قليلة في الدراسة (بين صفر و ٤ سنوات). أما بالنسبة إلى العمال من الفئات الأخرى، ولا سيما من تلقوا التعليم لمدة تتراوح بين ٩ سنوات و ١١ سنة (أي الذين تلقوا التعليم الثانوي جزئياً أو كلياً)، فقد تزايدت فرص العمل أمامهم بشكل كبير.

الرسم البياني ٣

نسبة نمو فرص العمل حسب سنوات الدراسة ١٩٩٥-١٩٩٩ (%)



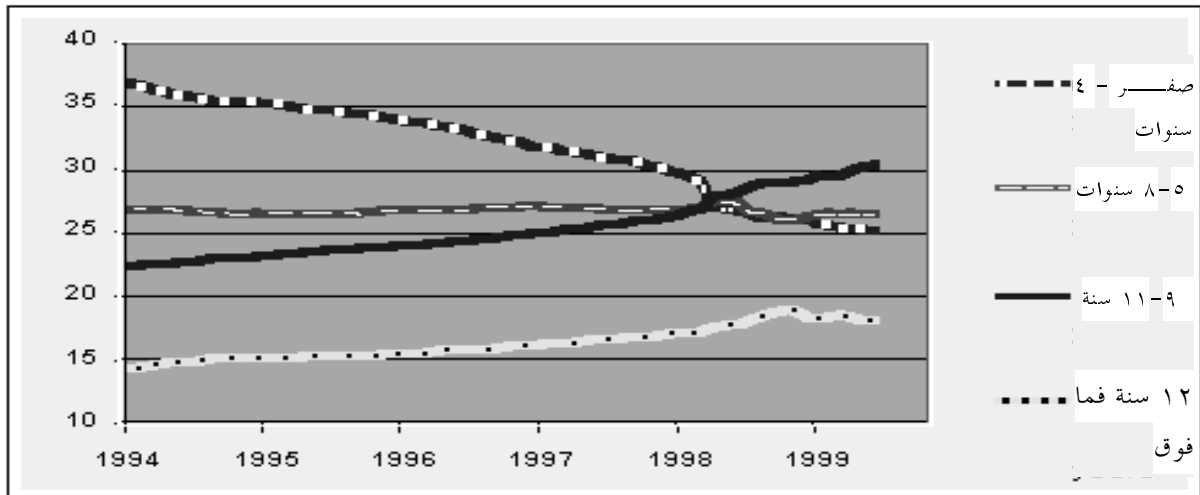
المصدر: الاستقصاء الوطني السكاني بالعينة، IBGE.

٤١ - وقد كان لتلك التطورات آثار عميقة في تركيبة الوظائف لدى توزيعها بحسب سنوات الدراسة في البرازيل. وتبين المعطيات الخاصة بالمناطق الحضرية (قاعدة بيانات IBGE/SME) انخفاضاً حاداً في عدد العمال الذين لم يكتثوا في المدرسة طويلاً مقارنة بالعمال الذين يزاولون وظائف رسمية في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩. وتبين الأرقام أيضاً أن العمال الذين ينتمون إلى الفئة التي حصلت على تعليم لمدة متوسطة (من ٥ إلى ٨ سنوات) استمروا في مشاركتهم في سوق العمل خلال الفترة نفسها. أما المستفيدون الحقيقيون من التحولات فهم العمال الذين تلقوا التعليم لفترات أطول (بين ٩ سنوات و ١١ سنة، و ١٢ سنة فما فوق).

٤٢ - وعليه، يمكن الخلوص إلى نتيجة مؤداها أن ثمة حاجة إلى تحليل أكثر تفصيلاً لتفنيد المزاعم المتعلقة بركود سوق العمل، لأن مفهوم المشاركة في سوق العمل وحده لا يكفي لإظهار التحولات العميقة التي تشهدها القوة العاملة في البرازيل.

الرسم البياني ٤

توزع الوظائف بحسب سنوات الدراسة في المناطق الحضرية في البرازيل (%)



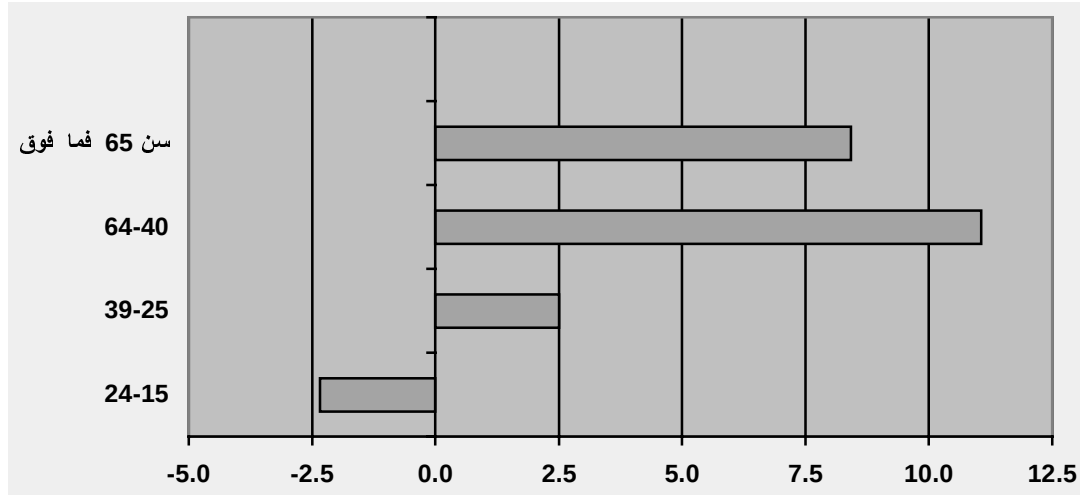
المصدر: IBGE-SME.

٤٣ - وتتجلى ظاهرة أخرى مماثلة عند تحليل نسبة تزايد الوظائف في البرازيل ككل بحسب الفئات العمرية (قاعدة بيانات IBGE/PNAD). ففي الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ (انظر الرسم البياني ٥)، شهدت جميع الفئات العمرية زيادة في عدد فرص العمل المتاحة لها، باستثناء الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة*.

* تختلف المعطيات الواردة في الرسم البياني ٥ عن المعطيات المبينة في الرسم البياني ١ لأن الرسم البياني ٥ يتعلق بالبلد ككل، بينما لا يشمل الرسم البياني ١ سوى المناطق الحضرية.

الرسم البياني ٥

تزايد فرص العمل المتاحة بحسب الفئة العمرية، ١٩٩٥-١٩٩٩ (%)



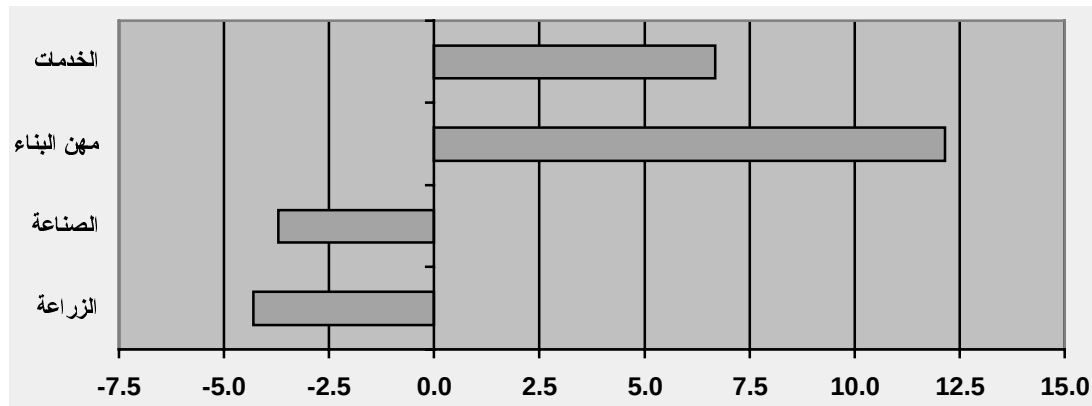
المصدر: IBGE/PNAD.

٤٤- وتشدد الحكومة البرازيلية على أن انخفاض عدد فرص العمل المتاحة لفئة الشباب لا يجعل منه بالضرورة ظاهرة تبعث على القلق، ذلك أنه قد يعود إلى أن الشباب يقضون وقتاً أطول في التعليم الرسمي أو التدريب المهني.

٤٥- والظاهرة نفسها تتكرر (انظر الرسم البياني ٦) فيما يتعلق بمعدل زيادة عدد الوظائف إذا ما فصلناها بحسب القطاع الاقتصادي بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩. فخلال تلك الفترة، فقدت البرازيل وظائف في القطاعين الصناعي والزراعي في حين تزايد عددها في قطاعي مهن البناء والخدمات.

الرسم البياني ٦

نسبة زيادة الوظائف بحسب القطاع الاقتصادي، ١٩٩٥-١٩٩٩ (%)

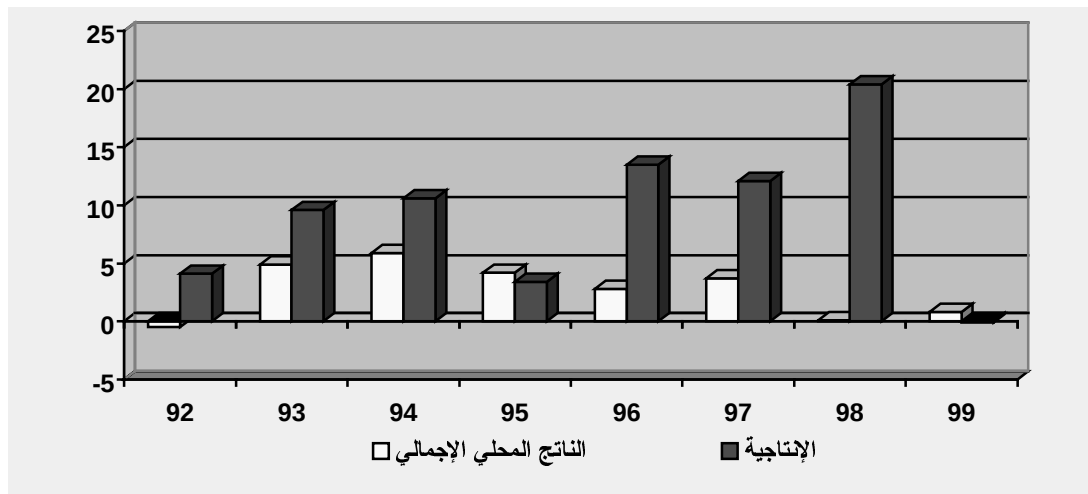


المصدر: IBGE - PNAD.

٤٦- إن أي تحليل لأداء البرازيل الاقتصادي في التسعينات ينبغي أن يتلافى التصورات الخاطئة عن ذلك الأداء وركوده المزعوم. كما ينبغي توخي الحذر عند محاولة ربط حالة سوق العمل البرازيلية بالركود الذي حدث. فباستثناء الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، كان معدل النمو الاقتصادي ابتداء من عام ١٩٩٢ أعلى بكثير مما كان عليه في العقد الأسبق. وينبغي أن تأخذ أي عملية تقييم في الاعتبار زيادة الإنتاجية الكبيرة التي تتمتع بها الاقتصاد البرازيلي خلال الفترة ذاتها. ولعل السبب في عدم تزايد عدد الوظائف مقارنة بالفترة الأخيرة وأن معدلات ارتفاع إنتاجية هذه الوظائف كانت أسرع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

الرسم البياني ٧

نمو الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمل في القطاع الصناعي، ١٩٩٢-١٩٩٩ (٪)



المصدر: IBGE.

٤٧- ففي الثمانينات كانت إنتاجية العمل راكدة عمليا. أما في التسعينات، فشهدت نموا قويا مما يدفعنا إلى افتراض أن الاقتصاد لم يفقد شيئا من نشاطه، بل تزايدت عوضا عن ذلك الإنتاجية بمعدل أعلى من معدل نمو الاقتصاد ككل. ومن ثم، فإن مشكلة عدد الوظائف المتولدة لا علاقة لها بتاتا بحركية الاقتصاد وإنما بعوامل ترتبط بدورها بسوق العمل نفسها وبالطريقة التي تعمل بها هذه السوق. وينبغي تحليل تلك العوامل ومعالجتها بصورة سليمة بحيث لا يتحول عدد الوظائف القليل المتولد مستقبلا إلى مستويات عالية من البطالة الهيكلية.

٤٨- أولا، تقتزن قلة عدد الوظائف الجديدة بتسارع نمو الإنتاجية في سوق العمل. ولا تدع المعلومات المتاحة عن زيادة إنتاجية الاقتصاد البرازيلي مجالا للشك في ذلك العامل. فمن جهة، تخفض زيادة الإنتاجية من عدد الوظائف المتولدة مقارنة بأي معدل نمو في الاقتصاد. ومن جهة أخرى، تعني تلك الزيادة إمكانية إنتاج سلع أجود باستخدام قدر أقل من جهد العمال، ومن ثم استعمال موارد أقل عموما. ومن شأن ذلك خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات، وهذا ما يفسر بدوره الزيادة الكبيرة في أعداد المستهلكين في السوق البرازيلية في السنوات الأخيرة.

٤٩- وفي الوقت ذاته، فإن زيادة الإنتاجية هي السبيل الوحيد لضمان زيادة القدرة التنافسية في الخارج ورفع مستوى الأجور في الأمد البعيد. والأسواق العالمية الرئيسية إنما تطورت تحديدا لأنها حققت زيادات كبيرة في الإنتاجية وفي الأجور الحقيقية. وترى الحكومة أن أي مسعى يرمي إلى إيقاف مسار زيادة الإنتاجية، بحجة أن من شأن ذلك إيجاد فرص عمل في الأجل القصير، هو مسعى خاطئ.

٥٠- وفي النهاية، ينبغي التأكيد على أن البيانات المتصلة بالعمالة إلى غاية عام ١٩٩٩ لا تعكس رد الفعل الذي حدث هذه السنة. فقد تميز عام ٢٠٠٠ برد فعل كبير إزاء إيجاد فرص للعمل. إذ تشير البيانات المتعلقة بسوق العمل الرسمية التي أصدرها "السجل العام للعاملين والعاطلين" إلى إيجاد ٢٨٤ ٠٠٠ فرصة عمل بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل من ذلك العام. وتشير البيانات الواردة في IBGE/SME والمتعلقة بالمناطق الحضرية في البرازيل (بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٠) بدورها إلى فائض قدره ٦٠٠ ٠٠٠ وظيفة (بصرف النظر عن المنصب) مقارنة بالفترة نفسها من العام الأسبق.

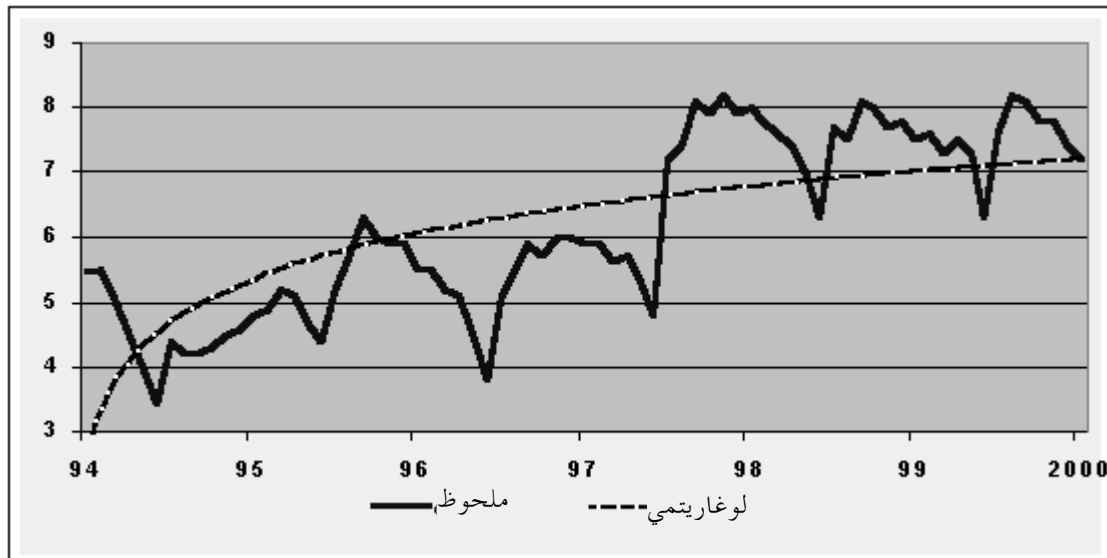
معدلات البطالة وسوق العمالة غير الرسمية

٥١- ارتفعت معدلات البطالة بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. ومع أن هذه الظاهرة لا تزال تتخذ طابعا موسميا (انظر الرسم البياني ٨)، فإن متوسط المعدلات السنوية قد ارتفع ارتفاعا كبيرا ومال إلى الاستقرار عند مستويات عالية لم يسبق لها مثيل. بيد أن تلك المعدلات تعتبر معقولة بالمقاييس الدولية.

٥٢- وقبل مواصلة الحديث، ينبغي الإشارة إلى أن حسن استجابة سوق العمل هذه السنة أدت إلى حالات انخفاض بسيطة لمعدلات البطالة. وقد انخفضت معدلات البطالة ببطء لأسباب سنناقشها في موضع آخر من هذه الورقة.

الرسم البياني ٨

معدل البطالة في مناطق البرازيل الحضرية (%)

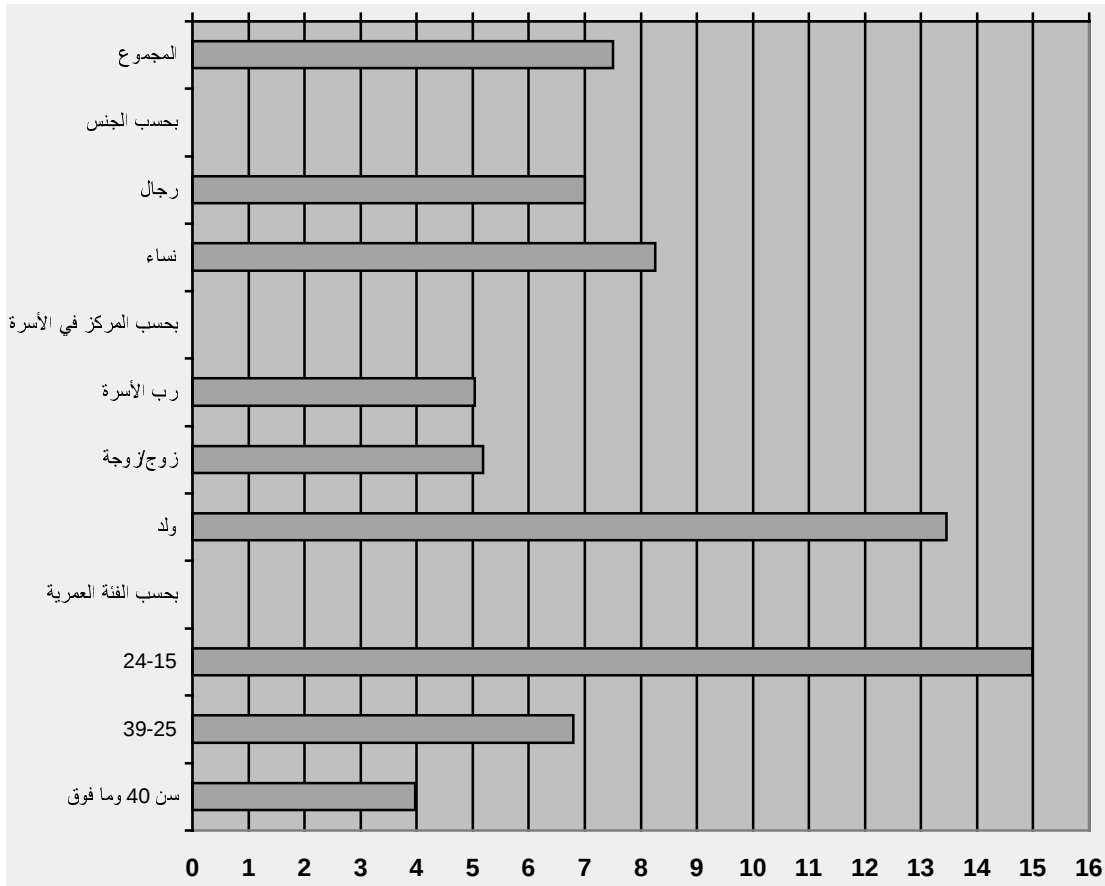


المصدر: IBGE - SME.

٥٣- وكان عدد من العوامل سببا في ارتفاع معدل البطالة. فبالإضافة إلى زيادة الإنتاجية التي سلف ذكرها، يمكن الإشارة أيضا إلى برامج الاقتصاد الكلي التي اعتمدها البرازيل استجابة للأزمة الآسيوية (١٩٩٧) والأزمة الروسية (١٩٩٨)، وأخيرا نتيجة لأزمة الصرف الأجنبي التي عانت منها البرازيل نفسها في بداية ١٩٩٩. وفي تلك الظروف، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير وإن كانت صارمة من وجهة النظر الضريبية إلا أنها كانت ضرورية للحفاظ على استقرار اقتصاد البرازيل الكلي.

٥٤- وينبغي التأكيد من ناحية السياسات العامة على أن البطالة لا تؤثر على جميع الفئات الاجتماعية بنفس الدرجة. ومن شأن إجراء تحليل أكثر تفصيلا أن يحدد الفئات التي تضررت بشكل أكبر. فكما نرى في الرسم البياني ٩، كانت معدلات البطالة لدى النساء أعلى منها لدى الرجال؛ كما أننا نجد أنها أعلى عند الأولاد منها عند أرباب الأسر والأزواج (ففي عام ١٩٩٩، كانت تبلغ نسبة البطالة لدى أرباب الأسر نحو ٥ في المائة بينما تجاوزت ١٣ في المائة لدى الأولاد). أما معدل البطالة بين العمال الذين تتعدى أعمارهم ٤٠ سنة، فكان يدور حول ٤ في المائة. وأما بالنسبة إلى الشباب، فكان يصل ذلك المعدل إلى ١٥ في المائة عموما. وتبين الإحصاءات المشار إليها أن أرباب الأسر، الذين يدرون دخلا أكبر على العائلات من غيرهم من أفرادها، تضرروا قليلا نسبيا من البطالة حتى الآن.

الرسم البياني ٩
معدل البطالة المتوسط، ١٩٩٩، مناطق البرازيل الحضرية (%)



المصدر: IBGE - SME.

٥٥- ومنذ بداية التسعينات، اكتشفت الحكومة البرازيلية زيادة في عدد العاملين في سوق العمل غير الرسمية. غير أن البيانات المتاحة والأفكار المشار إليها أعلاه تدفع بنا إلى التشخيص بأن تلك الظاهرة لا تنم عن انخفاض في نشاط الاقتصاد ككل، بل الأصح أنه ينبغي تعليل تلك الزيادة بعد دراسة العوامل الأخرى التي تفسر الأسلوب الذي تعمل به سوق العمل نفسها.

٥٦- وبالطبع، هناك عدة دواع إلى وجود سوق عمل غير رسمية في البرازيل، منها مثبطات نظام الضمان الاجتماعي وقوانين العمل البرازيلية وخصوصيات المشاريع الصغيرة والصغرى حيث يتركز عدد هائل من العمال غير الرسميين. غير أن ثمة عاملين اثنين من تلك العوامل يكتسيان أهمية كبيرة. أما الأول فيتناول أنماط الإنتاج وعلاقات العمل الجديدة التي يغلب عليها زيادة عدد العاملين لحسابهم بسبب التعاقد الخارجي. وبعبارة أخرى، فقد جرت الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بعدد من الأعمال التي كان من المعتاد الاضطلاع بها داخل الشركات. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين تستخدمهم تلك الشركات مباشرة. وأما العامل الثاني فهو زيادة عدد الوظائف في قطاع الخدمات نسبيا على حساب الوظائف في القطاع الصناعي. ولما كان من المرجح أن يولد قطاع الخدمات عددا من الوظائف غير الرسمية، فإن تعاظم أهميته كقيل لوحده بأن يفسر تزايد عدد الوظائف غير الرسمية في سوق العمل.

الأجور

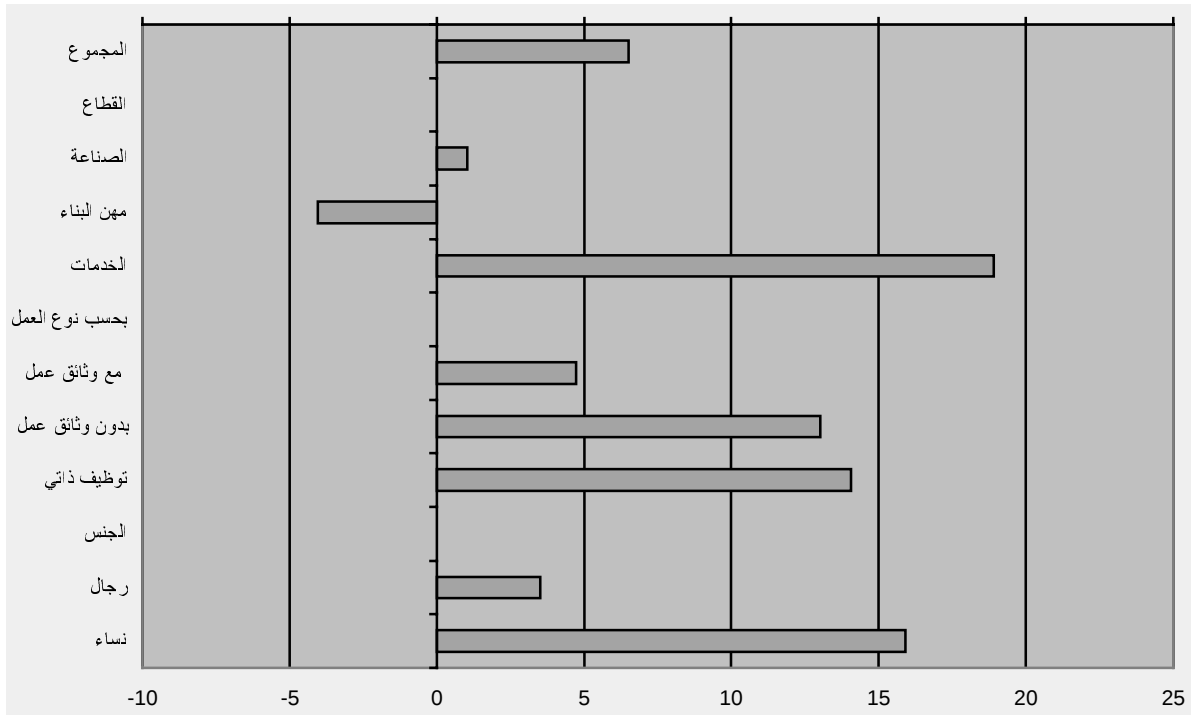
٥٧- توجه مسألة الوظائف غير الرسمية أنظارنا إلى الطبيعة الحرجة لعلاقات العمل والناجمة عن انتقاص حقوق العمال بل وأجورهم. غير أن المؤشرات المتاحة لا تقدم معلومات واضحة عن احتمال وجود صلة بين تزايد أعداد الوظائف غير الرسمية وغلبة الطبيعة الحرجة لتلك الأنشطة، ولا سيما فيما يتعلق بالدخل، كما يتضح ذلك من البيانات الواردة في الرسم البياني ١٠.

٥٨- فبالرغم من تزايد أعداد العمال الذين لا يحملون وثائق عمل صالحة أو أنهم يعملون لحسابهم، فإن هاتين الفئتين من العمال بالتحديد هما اللتان تمتعتا بأكبر زيادة في الدخل منذ عام ١٩٩٩. وينبغي التأكيد أيضا على أن الرسم البياني ١٠ يبين أن قطاع الخدمات (الذي يترجح أن يولد وظائف غير رسمية) هو القطاع الذي أظهر فيه العمال بالتحديد أكبر تباين إيجابي في الأجور. وعلاوة على ذلك، وبالنسبة إلى الفترة المعنية، كانت الزيادات التي طرأت على أجور النساء أكبر بكثير من الزيادات التي طرأت على أجور الرجال.

السياسات العامة المتعلقة بالدخل والأجور

٥٩- تركز برامج الحكومة البرازيلية التي تقع ضمن اختصاصات وزارة العمل والعمالة، في المقام الأول، على ثلاثة أركان: أولا، التدابير الرامية إلى وضع نظام عام للعمالة. ثانيا، التدابير الرامية إلى زيادة فرص العمل عن طريق تقديم القروض. وأخيرا، التدابير التي تستهدف تحديث الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقات بين أرباب العمل والعمال.

الرسم البياني ١٠
تباين متوسط الأجور الحقيقية، ١٩٩١-١٩٩٩ (%)



المصدر: IBGE - SME.

٦٠- ويركز النظام العام للعمالة الذي استحدث في البرازيل على "برنامج التأمين ضد البطالة". ويدور هذا البرنامج حول المحاور الأساسية الثلاثة لسياسات العمالة: أولاً، استحقاقات برنامج التأمين ضد البطالة الذي يقدم مساعدات مالية مؤقتة للعاطلين إثر فصلهم عن العمل. ثانياً، الوساطة في مجال العمالة التي ترمي إلى إيجاد وظائف للعاطلين بسرعة وسهولة، وذلك بتخفيض التكاليف وتقليص فترات الانتظار سواء بالنسبة إلى العمال أو أرباب العمل. وأخيراً، برامج التدريب المهني التي تهدف إلى تدريب العمال وتعزيز أهليتهم للعمل مما يساهم في دخولهم إلى سوق العمل و/أو العودة إليها.

٦١- ويجري عادة الاضطلاع بتلك الأنشطة على نحو لا مركزي بواسطة "مؤسسة العمالة الوطنية" المكونة من مؤسسات خاصة تستأجرها "أمانات الدولة المعنية بالعمالة" بالاقتران مع أنواع أخرى من الشراكات التي تدخل فيها برامج التعليم المهني، والجامعات، والنقابات، وغير ذلك. وتشارك "لجان العمالة المحلية" أيضاً في تلك الجهود.

٦٢- وأنفق نحو ٢٣,٥ مليار دولار أمريكي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٩ في التأمين ضد البطالة. وتم إيجاد ٤٣٧٠١٠٦٣ فرصة عمل مقابل ٤١٣ ٦٢٦ ٤٥ طلب عمل، أي أن معدل القبول بلغ ٩٥,٧٨ في المائة. وبلغ متوسط الاستحقاقات المدفوعة في الفترة المعنية ما يعادل ١,٥٤ أجر شهري أدنى. وخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤، وصل متوسط عدد الأشخاص الذين يتلقون شهرياً تأميناً ضد البطالة ٣١٦ ٠٠٠ شخص، أي نحو ٣,٨ ملايين

شخص سنويا في المتوسط. أما بالنسبة إلى الفترة بين ١٩٩٦-١٩٩٩، فبلغ متوسط عدد الأشخاص الذين حصلوا على تأمين شهري ضد البطالة ٣٦٣ ٠٠٠ شخص، أي ٤,٣ ملايين شخص في المتوسط سنويا. ويمكن اعتبار سنة ١٩٩٥ السنة "الفصل" بين نمطين اثنين مختلفين فيما يتعلق بعدد العمال الذين يتلقون تأميناً ضد البطالة كل شهر.

٦٣- وفي عام ١٩٩٩، استفاد ٤,٢ مليون عامل من ذلك البرنامج الذي بلغت تكلفته الإجمالية ٣,٨٣ مليارات ريال برازيلي، أي ما يعادل ٢,١٣ مليار دولار أمريكي، أو ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي. ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلي، تعد تلك النفقات كبيرة لأن حجم المبالغ التي أدخلت في الاقتصاد ساعدت في تخفيف وطأة البطالة. وقد بلغ متوسط الاستحقاقات عام ١٩٩٩ ما يعادل ١,٥٥ أجر شهري أدنى، مما يمثل نحو ٣٤,٠ في المائة من متوسط مجمل الأجور الحقيقية المدفوعة في مناطق البرازيل الحضرية الرئيسية، وهو مبلغ لا يختلف عن أمثاله في بلدان أخرى.

٦٤- و"برنامج الوساطة في مجال القوة العاملة" هو أحد المحاور الرئيسية لمؤسسة العمالة الوطنية. وتؤدي المؤسسة هذا الدور مستندة إلى المعلومات التي يزودها إياها الأشخاص الذين يلتمسون خدماتها للبحث عن عمل، وإلى المعلومات المتعلقة باستيفاء شروط الوظائف المتاحة بواسطة المؤسسة. وتشمل تلك الوساطة الأنشطة التالية: يذهب الباحثون عن عمل إلى مكاتب المؤسسة ويتسجلون، ويجري تلقي المعلومات عن فرص العمل المتاحة من أرباب العمل المحتملين، ثم يحال الأشخاص المسجلون إلى أرباب العمل الذين يقدمون لهم عملاً. وخلال السنوات الأربع الماضية، تزايدت أهمية تلك المتغيرات كثيراً بالزيادة التدريجية في "عدد الوظائف التي تم الحصول عليها" وعدد الموظفين الذين "وظفوا" في تلك المناصب. وقد كان الارتفاع المفاجئ في عدد الوظائف الشاغرة والأشخاص الذين وجدوا وظائف عام ١٩٩٩ ملفتاً للنظر. ويتعلق ذلك بعملية جارية مؤداها تشجيع "التنافس الإداري" فيما بين المؤسسات العمومية (أمانات العمالة التابعة للدولة) وفيما بين المؤسسات الخاصة (النقابات)، مما أسهم كثيراً في النتائج التي حققتها مؤسسة العمالة الوطنية.

٦٥- وفي عام ١٩٩٥، استحدث وزير العمل والعمالة "الخطة الوطنية لمؤهلات العمال" التي ترمي إلى تنسيق القدرات والكفاءات والموارد المتاحة وحشدتها والنهوض بها إلى المستوى الأمثل من أجل توفير التعليم المهني في البرازيل عن طريق استحداث وتعزيز شبكة وطنية تتكون من وكالات عامة وخاصة. والهدف من وراء ذلك هو أن توفر الشبكة ما يكفي من البرامج التأهيلية لتلبية احتياجات ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من السكان القادرين على العمل سنويا.

الجدول ١٨

الوساطة في مجال العمالة، مقارنة بين سنوات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩

المتغيرات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
العمال المسجلون	١ ١٢٧ ٤٣٦	١ ٣٢٠ ٧٦٦	١ ٨٥٩ ٣٣٦	٣ ١٢٤ ٠٧٩	٣ ٧٦٣ ١٨٧	%١٧,٤١	%٤٠,٧٨	%٦٨,٠٢	%٢٠,٤٦	%٢٠,٤٦
شواغر العمل	٣٨٠ ٧١٤	٣٨٥ ٦٤٥	٤٥٢ ١٦٦	٦٥٣ ٣٩٢	١ ٠٤٣ ٧٧١	%١,٢٩	%١٧,٢٥	%٤٤,٥٠	%٥٩,٧٥	%٥٩,٧٥
الإحالات	٦٣٨ ٦٢٣	٦٣٥ ٨٧٨	٧٧٤ ١٥١	١ ٠٧٤ ٩٣١	١ ٦٦٥ ٧٧٨	%٠,٤٢	%٢١,٧٥	%٣٨,٨٥	%٥٤,٩٧	%٥٤,٩٧
حالات التوظيف	١٤٩ ٣٩٩	١٥٤ ٩٥٨	٢١٠ ٠٦٠	٢٨٧ ٥٨٠	٤٢٢ ٤٩٨	%٣,٧٢	%٣٥,٥٦	%٣٦,٩٠	%٤٦,٩٨	%٤٦,٩٨

المصدر: CSINE/CGEM/DES/SPPE/MTE.

٦٦- ويشمل الركن الثاني الذي تقوم عليه سياسات الحكومة في مجال العمالة "برامج العمالة وتوليد الدخل" التي تركز في المقام الأول على المشاريع الصغيرة والصغرى، والتعاونيات، والقطاع غير الرسمي في الاقتصاد. ويتوقع من خطط الائتمان والبرامج التدريبية أن تساعد على إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل. ويطلق على البرامج المشمولة بهذه المبادرة اسم "برنامج إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل" و"برنامج إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل في القرى" و"البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية".

٦٧- وقد أصبح "برنامج إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل" الذي استحدث عام ١٩٩٥ أحد الوسائل الرئيسية بيد الحكومة والمجتمع لتوفير الائتمان لرجال وسيدات الأعمال الصغيرة والصغرى في المناطق الحضرية والريفية وكذا لجمعياتهم وللأشخاص الذين يعملون لحسابهم الشخصي. وساهم البرنامج أيضا في تعزيز الزراعة الأسرية بالشراكة مع وزارة التنمية الزراعية عن طريق توفير التمويل من خلال البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية. ومنذ أواسط عام ١٩٩٥ حتى كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٩، وقع المسؤولون عن "برنامج إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل" عقودا ائتمانية بلغ عددها ٢٠٧٠.٠٠٠ وقيمتها ٩٥٦٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال برازيلي (وهو ما يعادل ٨٠٢٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي). وكان متوسط قيمة كل عقد نحو ٤٦٠٥ ريال (أي نحو ٣٨٦٠ دولارا أمريكيا).

٦٨- ويقدر عدد فرص العمل التي أوجدها "برنامج إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل" أو وفرها نحو ٣,٥ ملايين بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩، في حين استطاع "البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية" إيجاد قرابة ٨,٣ ملايين فرصة عمل أو توفيرها خلال الفترة ذاتها. وقد استخرجت هذه المعلومات من عملية تقييم أجراها "المعهد البرازيلي للتحليل الاجتماعي والاقتصادي".

٦٩- وبالإضافة إلى البرامج التي تستهدف رجال وسيدات الأعمال الصغيرة والصغرى، تجدر الإشارة إلى برنامجين آخرين، وهما "برنامج تشجيع فرص العمل وتحسين نوعية حياة العمال" و"برنامج توسيع نطاق فرص العمل وتحسين نوعية حياة العمال". ويركز هذان البرنامجان على القطاعات الاستراتيجية الضرورية للتنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة العمال (مثل النقل العمومي، والبنية الأساسية السياحية، ومنشآت البنية الأساسية لزيادة قدرة البرازيل التنافسية).

٧٠- ويعود الفضل على وضع "برنامج تشجيع فرص العمل وتحسين نوعية حياة العمال" إلى "المجلس التداولي التابع لصندوق حماية العمال". والغرض من هذا المجلس إيجاد فرص عمل جديدة وتمكين العمال من زيادة دخولهم وتوفير ظروف حياتية أفضل للسكان بوجه عام (ولا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض) وخفض تكاليف الإنتاج مقارنة بالمعايير الدولية. وفي الوقت نفسه، يسعى البرنامج إلى الإبقاء على مستوى معين من فرص العمل وتوسيع نطاقه مع ضمان توازن معقول من حيث المحافظة على البيئة. أما الجانب المالي من البرنامج فيتولاها مصرف البرازيل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يمول صندوق دعم العمال بهدف الاستثمار في القطاعات الفرعية التالية: النقل العمومي، والبنية الأساسية، من أجل تعزيز القدرة التنافسية، والتصحيح البيئي، والبنية الأساسية السياحية، وتنشيط القطاعات الصناعية الفرعية. ومنذ إنشائه، تمكن البرنامج من استثمار أكثر من ٥ مليارات ريال برازيلي.

٧١- والمجلس التداولي التابع لصندوق حماية العمال هو الذي أنشأ أيضا "برنامج توسيع نطاق فرص العمل وتحسين نوعية حياة العمال". وقد وضع هذا البرنامج لتوفير الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة

الشمالية الشرقية من البرازيل وفي الجزء الشمالي من ولاية ميناس جيرايس. والهدف هو زيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتعزيز قدرة القطاع الإنتاجي التنافسية، وتمويل القطاعات الاستراتيجية بالنسبة إلى التنمية على المستوى الإقليمي، وتحسين نوعية حياة العمال. وأهم البرامج الفرعية في إطار "برنامج توسيع نطاق فرص العمل وتحسين نوعية حياة العمال" هي المشاريع التي تركز على محاور التنمية المتكاملة، والتصحيح الأساسي، وإعادة تدوير القمامة، والسياحة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، كان البرنامج قد تصرف في نحو ٥٠٠ مليون ريال برازيلي.

٧٢- وأخيراً، هناك "برنامج توفير الائتمان للإنتاج الشعبي" الذي يرمى إلى القيام بثلاثة أمور: أولاً، ضمان جدوى استحداث آليات تمويلية لإيجاد فرص للعمل وتوليد للدخل بغية تلبية احتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض، وإتاحة الفرصة أيضاً أمام عمال القطاع غير الرسمي، من بين فئات أخرى، للحصول على قروض. ويمكن استعمال تلك القروض في الأعمال الحرة أو لتشكيل تعاونيات تسمح لهؤلاء العمال بالبقاء والنمو بل وإدخال مشاريعهم في ظل القانون. ثانياً، استحداث بدائل استثمارية لإيجاد فرص عمل، ولا سيما في المشاريع التجارية الصغرى. ثالثاً، زيادة إنتاجية المشاريع التي يشملها البرنامج، وذلك بتوفير حوافز على الاستثمارات الثابتة مشفوعة بتدريب أصحاب هذه المشاريع على إدارة الأعمال. إن من شأن تلك المبادرات التقليل من تعرض المشاريع للمخاطر وتمكين المشاريع الصغرى من النمو وتشجيعها على العمل في ظل القانون. وبين عام ١٩٩٦ و آذار/مارس ٢٠٠٠، أدار البرنامج حافظة مالية تجاوزت قيمتها ٦٠ مليون ريال برازيلي شملت المعاملات الماضية والجارية بالإضافة إلى المعاملات قيد التحليل.

٧٣- أما الركن الأساسي الثالث فيتعلق بالمؤسسات التي تتراوح أنشطتها بين وظائف سوق العمل وبين الأنشطة التي تؤدي إلى علاقات أكثر نضجاً بين العمال وأرباب العمل، إذ إن درجة تنظيم السوق وطبيعته يسهمان إما في تحرير قدرة سوق العمل على الاستجابة للنمو الاقتصادي وإما في تقييدها؛ وقد يخففان من حدة الصراع القائم بين الإدارة والعمال أو يصعدانه. ولذلك، هناك مجموعة أخرى من برامج الحكومة الاتحادية تستهدف الحاجة إلى إصلاح علاقات العمل في البرازيل. وإن تغيراً من ذلك النوع أمر مطلوب لضمان تكييف علاقات العمل مع المعايير الجديدة في مجال التفاوض بين الإدارة والعمال مما يتمشى أكثر مع المسار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الراهن في البرازيل. ويتعين على المؤسسات التي لها دور في سوق العمل، كما يتعين على التشريعات في مجال العمل، أن تكييف عملياتها مع المتطلبات التي يفرضها وجود اقتصاد منفتح وتنافسي. وإن من شأن ذلك تيسير الانتقال إلى نظام للتفاوض يتسم بسرعة الأداء والمرونة والديمقراطية، على نقيض النظام الحالي الذي يتسم بالنظامية والجمود والسلطوية.

٧٤- وتدعو الجهود الرامية إلى تحديث علاقات العمل في البرازيل إلى تلاقي المصالح وتعتبر أنه هو الطريقة الصحيحة لتسوية النزاعات، بدلاً من إنكار تلك المصالح أو إحالة مسؤولية معالجة هذه المشاكل إلى الدولة. والهدف، بالتالي، هو استحداث نظام ديمقراطي يلتمس الحلول لقضايا العمل عن طريق التفاهم بغية تمكين أصحاب الشأن من تسوية النزاعات الخاصة بهم فيما بينهم.

٧٥- إن الإطار الجديد لعلاقات العمل مقارنة بسياسات العمالة سيؤدي دوراً مهماً في إعطاء العمال سلطة أكبر لاتخاذ القرارات في مكان العمل. ومن شأن فتح مجال أوسع للتفاوض أن يسمح بمرونة أكبر فيما يتعلق بالعمل، وبالتالي المساعدة على تلافي الحالات التي يصبح فيها تسريح الموظفين النتيجة التي لا مفر منها في سياق عملية التكييف الاقتصادي التي تجري داخل الشركات.

٧٦- وبغية بلوغ تلك المرامي، وضعت الحكومة الاتحادية مجموعة من الإصلاحات، وخاصة التعديلات التي أدخلت على دستور عام ١٩٨٨ وعلى "قوانين العمل الموحدة". والهدف هو الشد من أزر النقابات واعتماد التعددية فيها كوسيلة لتمثيل العمال تمثيلا أكثر ديمقراطية، وإلغاء الرسوم القسرية وتغيير وتيرة المسار الانتقالي وطبيعته. وينبغي أن تكون النتيجة استحداث نظام يكون أقل تشبثا بالقواعد وأقدر على تشجيع اللجوء إلى المفاوضات.

تشجيع الإنتاجية

٧٧- ترمي السياسة التي تنتهجها الحكومة البرازيلية في مجال سوق العمل، في المقام الأول، إلى زيادة عدد فرص العمل، لكنها تسعى أيضا إلى زيادة الإنتاجية. ونظام الوساطة وسيلة تهدف إلى مكافحة البطالة الناجمة عن بطء تدفق المعلومات عن عمليات عرض الوظائف والطلب عليها. ويرمي ذلك النظام إلى زيادة كفاءة توزيع فرص العمل حسب الطلب الحقيقي والمحتمل، مما سيؤدي لا محالة إلى مكاسب في هيئة زيادة الإنتاجية في مكان العمل.

٧٨- وهناك مؤسسة أخرى تسهم بصورة حاسمة في زيادة الإنتاجية هي نظام التدريب على اكتساب المؤهلات المهنية.

٧٩- والبرامج الائتمانية التي تستهدف إيجاد فرص عمل مصممة إلى حد ما بحيث تفضي ضمنا إلى تغيير ظروف العمل السائدة حاليا في البرازيل، مما يؤدي إلى نتائج واضحة من حيث زيادة الإنتاجية في سوق العمل. فقد أنشئ "برنامج تشجيع فرص العمل وتحسين نوعية حياة العمال" مثلا بموجب قانون ينص على أن البرنامج "... وضع للاستثمار في النقل العمومي، والتصحيح البيئي، والبنية الأساسية السياحية، ومنشآت البنية الأساسية التي تستهدف تحسين القدرة التنافسية في البرازيل، وتنشيط القطاعات الصناعية الفرعية في المناطق التي تعاني من البطالة". وبالإضافة إلى الغرض المباشر من إيجاد فرص عمل، فإن سياسات العمالة التي تعتمد على توفير الائتمان ترمي هي أيضا إلى أن تكون وسيلة من وسائل تحسين السياسة الصناعية وسياسة البنية الأساسية والسياسات الإقليمية.

٨٠- وعلى نحو مماثل، مكنت سياسة الحكومة الاقتصادية، التي كان يتوخى منها في المقام الأول تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، من زيادة إنتاجية العمل (انظر الرسم البياني ٧). ويعتقد بعض الناس أن زيادة الإنتاجية أدت بدورها إلى انخفاض في توفير فرص العمل. أما الحكومة البرازيلية، فتري أن من الضروري إعادة هيكلة الإنتاج إذا ما أريد للاقتصاد البرازيلي أن يعزز قدرته التنافسية. وتتوقف هذه القدرة التنافسية بدورها على المكوث سنوات أكثر في الدراسة وعلى مؤهلات مهنية أفضل لدى القوى العاملة بوجه عام. وستؤدي هذه التدابير بالتالي إلى إيجاد فرص عمل وفرص دخل جديدة للشعب البرازيلي، وهو منتهى ما يرمي إليه النمو الاقتصادي.

٨١- وتتناول المسألة التالية الأحكام التي تضمن في البرازيل حرية اختيار العمل وعدم انتهاك الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية على الصعيد الفردي كنتيجة للظروف السائدة في مكان العمل. وفي هذا الصدد، ترى الحكومة البرازيلية أنه يجدر الاستشهاد بالفقرة ١٣ من المادة ٥ من الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨: "يجوز لكل شخص مزاوله أي عمل أو تجارة أو مهنة بحرية في إطار القوانين الخاصة بالمؤهلات المهنية المطلوبة".

٨٢- وينص الحكم الدستوري المشار إليه أعلاه على حرية العمل ويعترف بحرية الفرد في مباشرة أي نوع من النشاط المفيد اجتماعيا ما دامت بعض الشروط مستوفاة (المؤهلات المهنية) كما يحددها القانون.

٨٣- وتنص بعض الأحكام الأخرى الواردة في الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨ أيضا على الحق في الحصول على عمل، وإن كان بصفة غير مباشرة، وذلك بضمان الحق في تأمين ضد البطالة في حال وجود بطالة غير متعمدة (الفقرة ٢ من المادة ٧). ويتخذ هذا الاستحقاق في البرازيل شكل دفعات نقدية خلال فترة معينة تلي تسريح العامل لسبب لا يعزى إليه. ويراد من تلك المبالغ توفير سبل للرزق إلى أن يجد الشخص عملا جديدا. إن إنفاذ آليات من ذلك النوع هو حماية إضافية للحق في العمل.

٨٤- ولا تضمن الفقرة ١٣ من المادة ٥ من الدستور الحق في العمل بمعناه الواسع فحسب، بل تفترض أن حريات المواطنين الاقتصادية والسياسية الأساسية ستحظى بالاحترام أيضا بحيث يستطيعون ممارسة حقهم في مزاوله أي عمل أو حرفة أو مهنة. ومن الجدير بالذكر، في معرض بحثنا للأسلوب الذي يعالج به الدستور تلك القضية، أن ثمة ضمانة أخرى مكرسة في الفقرة ٨ من المادة ٥ التي تنص على أنه "لا يجوز حرمان أي شخص من أي حقوق بسبب المعتقد الديني أو المذهب الفلسفي أو السياسي، ما لم يحتج هو بذلك للتوصل من التزام قانوني يطالب به الجميع ويرفض أداء التزام بديل ينص عليه القانون".

٨٥- وفيما يتعلق بالحريات الاقتصادية الأساسية، يضمن الدستور الحق في الحصول على الحد الأدنى من الأجر الشهري الضروري لتلبية الحاجات الأساسية والحيوية للأسرة (وهي السكن والغذاء والتعليم والصحة والراحة والملبس والنظافة والنقل والضمان الاجتماعي). ويخضع الحد الأدنى من الأجر الشهري لتكييفات دورية ترمي إلى ربطه بمؤشرات القدرة الشرائية ارتباطا وثيقا. ولا تشمل قضية القيمة الحقيقية للحد الأدنى من الأجر الشهري الاعتبارات السالفة الذكر فقط، بل تشمل أيضا ضرورة تعزيز التنمية والنمو الاقتصاديين. وقد حاولت البرازيل الموازنة بين كلا المحورين بالرغم من الصعوبات التي اعترضتها على الأجل القصير. وهذه القضية هي اليوم محل نقاش حاد في المجتمع البرازيلي.

بناء القدرات

٨٦- ينبغي أن يتضمن أي نقاش عن برامج التدريب التقنية والمهنية وصف "الخطة التدريبية الوطنية لتأهيل العمال" التي بدأ تنفيذها عام ١٩٩٦ كجزء من مشروع تنموي اجتماعي وضعت الحكومة ونفذته. والخطة التدريبية المشار إليها هي جزء من إطار السياسة العامة النشاط الذي اعتمده "نظام العمالة العمومي" الذي بموله "صندوق دعم العمال"، ويشمل التأمين ضد البطالة والوساطة في مجال متطلبات العمالة وبرامج توليد فرص العمل والدخل. ولم توضع الخطة كبرنامج تدريب جماهيري وإنما أولا وقبل كل شيء كاستراتيجية ترمي إلى تنسيق إمكانات التدريب المهني وتعزيزها و/أو إعادة هيكلتها. إن ذلك عامل رئيسي في رسم السياسات العمومية التي تستهدف إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية وتكافؤ الفرص في سوق العمل، وذلك على نحو تدريجي وتشاركي. وقد وضعت آليتان تدريجيا لتنفيذ "الخطة التدريبية" وأعدتا بما يكفل مراعاة مبادئ توجيهية تتعلق بالمشاركة واللامركزية وتعزيز قدرات التنفيذ المحلية.

٨٧- وتشمل الآلية الأولى "خطط التأهيل العمومية" التي تنسقها "أمانات الولايات المعنية بشؤون العمل". ويجري تنفيذ هذه الآلية عن طريق اتفاقات تشمل حكومات الولايات، ووزارة العمل والعمالة، وأمانة السياسات العمومية والعمالة. والآلية رهن بموافقة "لجان الولايات المعنية بالعمالة" وبالتفاوض مع "اللجان البلدية المعنية بالعمالة". وتتعلق الآلية الثانية بالشراكات الوطنية والإقليمية المنفذة عن طريق الاتفاقات بما في ذلك الاتفاقات الخاصة بالتعاون التقني وبروتوكولات إعلان النوايا مع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية (النقابات والجمعيات والمؤسسات والجامعات) التي تعمل على تنفيذ البرامج والمشاريع على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الوطني بعد موافقة "المجلس التداولي التابع لصندوق حماية العمال".

٨٨- وثمة أولوية أخرى لدى الخطة التدريبية تتناول برامج ترمي إلى توفير التدريب أو إعادة التدريب، وهي موجهة للعمال القاصرين دراسيا، والموظفين الذين تضرروا من برامج إعادة هيكلة الإنتاج أو برامج التحديث التكنولوجي، والمستفيدين من التأمين ضد البطالة، وصغار المزارعين، والعمال في السوق غير الرسمية في المناطق الحضرية والريفية. وتضع "الخطة التدريبية" أيضا المناهج وتصدر الدراسات والمواد التعليمية دعما لأنشطة التدريب على اكتساب المهارات المهنية.

٨٩- والهدف المحوري للخطة التدريبية هو توفير تعليم عمومي قادر على تدريب ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من السكان القادرين على العمل على الأجلين المتوسط والبعيد، أي ما يناهز ١٥ مليون شخص (وتقدر الخطة عدد السكان القادرين على العمل والذين تتجاوز أعمارهم ١٦ سنة - وهو العمر الأدنى للعمل - بأكثر من ٧٠ مليون شخص، سواء أكانوا يعملون أم لا). ويمكن تفسير نسبة ٢٠ في المائة الهدف المشار إليه آنفا على أساس أنها الحد الأدنى المطلوب لضمان إتاحة الفرصة لكل عامل في تلقي تدريب استكمالي كل خمس سنوات، وإن كانت الحكومة تعترف بأن ذلك في حد ذاته لا يكفي نظرا للتحويلات العالمية التي يشهدها الاقتصاد وسوق العمل.

٩٠- وقد جرى منذ إنشاء الخطة تدريب/إعادة تدريب ٨,٣ ملايين عامل في إطار مبادرة ضخمة استهدفت تعزيز مهارات القوة العاملة في البرازيل وإنتاجيتها وذلك باستثمار مبلغ ١,٤ مليار ريال برازيلي خلال هذه الفترة. وفي عام ١٩٩٩، تم تدريب أو إعادة تدريب نحو ٢,٦ مليون شخص من السكان القادرين على العمل في المناطق الحضرية والريفية. وبلغت تكلفة ذلك ٣٥٦ مليون ريال برازيلي تحملها صندوق دعم العمال. وأنفقت تلك المبالغ في قطاعات اقتصادية مثل الزراعة وصيد الأسماك والصناعة ومهن البناء والسياحة والإدارة العامة والصحة والتعليم والثقافة وغير ذلك. وقد شملت المبادرات الرامية إلى توفير تدريب مهني برعاية "الخطة" أكثر من ٧٠ في المائة من بلديات البرازيل البالغ عددها ٥٥٠٠ بلدية. وتم التركيز بشكل خاص على أفقر المناطق لأن "الخطة" وضعت للتركيز على "الدرك الأسفل" حيث تعيش أضعف الفئات السكانية. تلك الفئات ذات الدخل المنخفض هي ضحية الهوة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولهذا السبب بالذات، يتعذر عليها المشاركة في أنشطة تدريبية بديلة أخرى.

٩١- وتشارك "الخطة" أيضا في برامج أخرى للرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان بغية تعزيز تكافؤ الفرص في سوق العمل والتنمية المقترنة بالإنصاف الاجتماعي. وتستهدف تلك البرامج التدريبية النساء والبرازيليين من أصل أفريقي والمعوقين والشرطة المدنية والعسكرية والسجناء ومقدمي الرعاية للمسنين والمربين في دور الحضانة النهارية للأطفال الصغار. وتمشيا مع التركيز على التنمية المستدامة، تعمل "الخطة" على تعزيز مبادرة جديدة وأصلية ترمي إلى رفع المستوى التعليمي للرجال والنساء الذين يعملون في البرازيل. ومن الأنشطة التي تدخل في إطار تلك

المبادرة إعداد ٣٠٠٠ فصل دراسي عن بعد في شتى أنحاء البرازيل لبث برنامج "التعليم عن بعد لعام ٢٠٠٠". وعند الاقتضاء، يمكن تعديل البرنامج بحيث يلي احتياجات قاصري السمع.

٩٢- وتسعى الحكومة إلى تحسين الخدمات المقدمة إلى الفئات التي لم تكن تتمتع بها لولا تلك السياسات الاستباقية. والسبب في ذلك الفقر ومستويات التعليم الضعيفة لدى تلك الفئات (بمن فيها العاطلين عن العمل والشباب الذين يبحثون عن أول وظيفة لهم والشباب الذين يعملون في المزارع الصغيرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى الفئات المذكورة أعلاه والتي لها الأولوية في البرامج الاجتماعية وبرامج حقوق الإنسان). وتجسد "الخطة" أيضا نية الحكومة عندما تستهدف القطاعات والأنشطة التي تعتبر بأن لها القدرة على إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل. وباستطاعة تلك القطاعات توفير فرص عمل لمن يتلقون التدريب. ومن أمثلة ذلك السياحة والمزارع الصغيرة (بما فيها المستوطنات الريفية دعما لبرنامج الإصلاح الزراعي)، وأنشطة التصدير على صعيد المشاريع الصغيرة والصغرى).

٩٣- ومن حيث الكم ومن حيث الابتكارات قيد التنفيذ، لم يحدث أن كان هناك برنامج طموح في تاريخ البرازيل كله مثل هذه "الخطة التدريبية". وتعتقد الحكومة البرازيلية أن ذلك البرنامج لا نظير له في أمريكا اللاتينية كلها. وخلال المرحلة الثانية من التنفيذ في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، تسعى "الخطة" إلى تثبيت التقدم المحرز حتى الآن بفضل المبادرات الرامية إلى وضع نظام جديد للمؤسسات التعليمية العمومية في البرازيل وإدراج موضوع "التدريب" في جدول أعمال نظام العمالة العمومي.

٩٤- تنص المبادئ التوجيهية بشأن شكل ومحتوى التقارير التي يتعين تقديمها إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الإبلاغ عن العقوبات المصادفة والجهود التي تبذل للتغلب عليها. وتشكر الحكومة البرازيلية اللجنة لاتاحتها لها الفرصة لوصف المصاعب التي واجهتها في محاولتها بلوغ العمالة الكاملة، مع الإشارة في نفس الوقت إلى الجهود الهائلة التي بذلت للتغلب على هذه المصاعب. لقد أشير في الفرع الذي يتناول مؤشرات سوق العمل في هذا التقرير إلى أن البطالة في البرازيل، لا سيما في السنوات الأخيرة، ليست نتيجة لغياب النمو الاقتصادي فحسب، ولكنها تتعلق أيضا بتزايد القدرة الإنتاجية الاقتصادية على نحو أكبر نسبيا من التزايد الفعلي في الإنتاج في نفس الفترة. ومع ذلك، لا ينبغي أن تقيم هذه المعلومات على نحو سلبي، ذلك لأن المكاسب الإنتاجية تشير أيضا إلى تحسن في القدرة التنافسية الدولية وتفتح آفاقا هامة على المديين المتوسط والطويل، سيستفيد منها جميع العاملين والعاملات. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات البطالة الحالية، نتيجة للوثبة الاقتصادية القوية، لا سيما في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض سيكون غالبا بطيئا، كما أشير أعلاه، ذلك لأن التزايد في معدلات المشاركة يؤدي إلى تقييد العرض من حيث فرص العمل.

٩٥- وفيما يتعلق بالحق في العمل، ركزت الحكومة البرازيلية جهودها في السنوات الأخيرة على نقطتين أساسيتين مترابطتين ومتداخلتين. الأولى، هي تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز خلق فرص العمل والتدريب المهني وحماية العاملين (وصفت أعلاه هذه السياسات في التعليقات على بنود أخرى مختلفة). والثانية، هي تحديث المؤسسات المعنية بقانون العمل بغية خلق الظروف المواتية لزيادة الأعمال ذات النوعية العالية، وتخفيض تكاليف استخدام القوى العاملة، ومنح قوة دافعة للحوار بين الإدارة والعاملين. ويتسم الوضع الحالي من ناحية بنظام للعاملين يستند إلى القواعد على نحو مفرط ويتوقف على القرارات التي تتخذها الحكومة، وتغلب فيه التزايدات. ومن ناحية أخرى،

يتسم باقتصاد منفتح على نحو متزايد وبالتطلع إلى مجتمع ديمقراطي قائم على المشاركة. وتهدف التدابير التي تتخذها الحكومة في ميدان علاقات العمل إلى رَأب هذه الفجوة. وهناك شعور عام بأن قوانين العمل الموحدة تشمل قواعد بلغت قدرا من الجمود والتحديد بحيث أصبحت بالية تماما بالنسبة لنماذج الإنتاج الجديدة والمتطلبات المتعلقة بإدارة القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، ينطوي هذا التشريع على عبء بالغ الثقل من حيث تكاليف العمل ذات الصلة. وفي الواقع حقق الدستور الاتحادي الذي صدر في عام ١٩٨٨ تقدما كبيرا في مجال الحريات الفردية والجماعية، وكذلك فيما يتصل بالأهمية التي يعلقها على المفاوضات المتعلقة بالعمل. ولكن مع ذلك، فحتى هذا الدستور، ترك جانبا من النظام القديم المنظم لأسواق العمل كما هو دون أي تغيير. ومن أمثلة ذلك، نموذج نقابات العاملين المغلق، الذي يتيح للنقابات التمتع باحتكار تمثيلي وتحصيل رسوم نقابية إجبارية من جميع العاملين.

٩٦- وركزت مبادرات الحكومة التي تستهدف تحديث علاقات العمل بصفة رئيسية على بعدين: الأول، هو التغييرات في الإطار القانوني والقضائي، والثاني هو استحداث ثقافة مفاوضات تشمل جميع الفاعليات في نظام الإنتاج. وأدت هاتان المبادرتان إلى تكثيف الحوار بين الاتحادات النقابية الممثلة لهيئات الإدارة واتحادات نقابات العاملين وغيرهما من المنظمات الممثلة للجمهور في البرازيل.

٩٧- ودخل عدد من التغييرات التشريعية حيز النفاذ. ويجدر تسليط الضوء على بعض منها بسبب آثارها المتوقعة على مستويات العمالة وعلى التغييرات المتوقعة في العلاقات فيما بين هيئات الإدارة والعاملين:

(أ) تعديل مؤشر الأجور (التدبير المؤقت رقم ١٩٥٠-٥٩ المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، استكمالا لخطة الاستقرار الاقتصادي للبرازيل المسماة "Real Plan". ويقتضي هذا التدبير المؤقت تحديد الأجور وغيرها من العوامل المؤثرة في أماكن العمل وإعادة النظر فيها مرة واحدة كل سنة، في "تاريخ أساس" محدد، من خلال المساومة الجماعية. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا التدبير المؤقت دور الوساطة، سواء كانت عامة أو خاصة، في المفاوضات المتعلقة بالعمل؛

(ب) مشاركة العاملين في أرباح أو نتائج الشركات (التدبير المؤقت رقم ١٩٨٢-٦٥، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩): إن المشاركة في الأرباح ليست حقا فرديا، ولكنها تعتبر نتيجة لمساومة جماعية ووسيلة لتشجيع زيادة الإنتاجية. وتعتبر المشاركة في الأرباح مكافأة ذات طبيعة غير أجرية ومن ثم لا تخضع للضرائب على الأجور؛

(ج) ساعات فتح محلات التجزئة في أيام الأحد (التدبير المؤقت رقم ١٩٨٢-٦٥ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩): يزيل هذا المرسوم القيود المتعلقة بساعات فتح المحلات أيام الأحد، ولكنه يشمل احتراسا قانونيا فيما يتعلق بولاية البلديات؛

(د) إدخال نظام العقود المحددة الأجل (القانون رقم ٩٦٠١، المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والمرسوم رقم ٩٨/٢٤٩٠)، الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات الموسمية الخاصة أو الاحتياجات الخاصة للشركات في جميع مجالات الأنشطة. ويحمي هذا القانون حقوق العاملين، ويشترط كذلك للتوقيع على هذا النوع من العقود توفر إذن مسبق في إطار اتفاق أو صك جماعي، كما يشترط إثباتا من حيث الزيادة في عدد العاملين. ويجوز

للشركات الاستفادة من تخفيض تكاليف تعيين العاملين إذا استوفت جميع الشروط القانونية المطلوبة، ذلك لأنها ستدفع مبالغ أقل إلى بعض الصناديق التي تمول من الضرائب على الأجور، مثل صندوق ضمان مدة الخدمة. وتعفى الشركات أيضا من دفع الغرامات في حالة إنهاء العقود، على أساس المبالغ المدوعة في صندوق ضمان مدة الخدمة؛

(هـ) إنشاء نظام "رصيد ساعات العمل" المشار إليه في القانون ٩٦٠١ أعلاه. ولتعويض ساعات العمل الإضافية يتيح هذا النظام للشركات إمكانية تكييف أيام عمل موظفيها تبعاً للتغيرات في الإنتاج دون الحاجة إلى دفع علاوة خاصة للوقت الإضافي. ويمكن بدلا من ذلك تعويض الوقت الإضافي بأوقات عطلة خلال الفترات التي يقل فيها الطلب. ويحدد القانون قواعد تنفيذ نظام "رصيد ساعات العمل": ينبغي أن يمنح التعويض الزمني في غضون سنة وخلال سريان عقد العمل؛ وينبغي توفر إذن مسبق بذلك على شكل اتفاق جماعي؛ وينبغي مراعاة الحد الأقصى لساعات العمل اليومي الذي يبلغ ١٠ ساعات والحد الأقصى للوقت الإضافي الذي يبلغ ساعتين؛

(و) إنشاء نظام العمل لجزء من الوقت (التدبير المؤقت رقم ١٩٥٢-١٩، المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) لاستخدامه لتعيين أشخاص لأعمال لا تتجاوز ٢٤ ساعة في الأسبوع. ويتعين في هذه الحالة المحافظة على جميع حقوق العاملين، بما في ذلك ما يتعلق بقيمة الأجور التي ينبغي أن تكون متناسبة مع يوم العمل ومع أجور العاملين الذين يمارسون نفس المهام على أساس دوام كامل. ويعزز هذا النظام مبدأ المساواة الجماعية ذلك لأنه يقتضي أن تكون هناك موافقة مسبقة من جانب الموظفين الحاليين لتطبيق النظام الجديد. ويقتضي هذا النظام أيضا أن توضع القواعد الجديدة على شكل اتفاق أو صك جماعي. والمقصود من هذا التدبير أن يكون مفيدا لكل من أرباب العمل، حيث يتيح لهم تخفيض مجموع الأجور المدفوعة، وللعاملين الذين يحتاجون إلى كسب دخل إضافي إلى جانب اهتماماتهم الأخرى. وهذا هو الحال بوجه خاص فيما يتعلق بالطلبة أو الآباء الذين لديهم أطفال صغار؛

(ز) تعليق عقود العمل المربوطة بالتدريب المهني (التدبير المؤقت رقم ١٩٥٢-١٩، المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠). ويوفر هذا التدبير بديلا لتسريح واستبدال العاملين في أماكن العمل، حيث يتيح للشركات تعليق عقد عمل الموظف لفترة تتراوح بين شهرين وخمسة شهور، مع إلحاقه في برنامج تدريب مهني لنفس الفترة. وفي هذه الحالة يتلقى الموظف تدريبا بمرتب مشابه تماما للأجر المدفوع في حالة التأمين ضد البطالة. ولا تستخدم هذه الوسيلة في تعليق العقود إلا إذا كانت هناك موافقة مسبقة من جانب الموظف وكان هناك إذن على شكل اتفاق جماعي أو صك جماعي باستخدام هذا النوع من العقود. ويمكن أن تنص هذه الاتفاقات على رفع قيمة المرتب المدفوع للموظف وأيضا على تمديد مدة تعليق العقد، والتي سيدفع خلالها صاحب العمل المرتب أو البدل المذكور للموظف؛

(ح) توسيع إمكانيات اللجوء إلى ترتيبات التدريب الداخلية/الخارجية: يشمل أيضا المرسوم المشار إليه أعلاه أحكاما فيما يتعلق باستخدام الطلبة بقدر أكبر في أماكن العمل. ويمكن تعيين هؤلاء الطلبة كمتدربين، طالما كانوا في المدارس الثانوية. ذلك بالإضافة إلى المتدربين المشمولين أصلا بموجب التشريع الحالي (أي الملتحقون بالتعليم العالي ومدارس التدريب المهني أو مدارس التعليم الخاص). ولا تمثل صفة المتدربين الداخليين/الخارجيين أي علاقة وظيفية من أي نوع. ويمكن للمتدرب الداخلي الحصول على راتب أو أي نوع آخر من البدلات يتفق عليه؛

(ط) إنشاء لجان التصالح المسبق (القانون رقم ٩٩٥٨ المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠): يسمح هذا القانون للشركات ونقابات العمال بإنشاء لجان للتصالح المسبق، تشمل عددا متساويا من ممثلي الإدارة والعاملين، لحل النزاعات في أماكن العمل. وينص القانون على أن نقابات العاملين تتولى إنشاء هذه اللجان، وتحدد الاتفاقات أو الصكوك الجماعية نظامها الداخلي ونظام تشغيلها، كما تكفل وظائف ممثلي العاملين في هذه اللجان. وفي حالة وجود هذه اللجان، ينبغي لها أن تتولى النظر في أي نزاعات تتعلق بالعمل قبل أن ترفع أي دعوى قانونية بشأنها. ويمثل بيان المصالحة وثيقة تعتبر صالحة للبدء بعملية تنفيذ ما. ولا يشترط صدور حكم من المحاكم بشأن الوقائع الموضوعية للحالة ويمكن البدء في عملية التنفيذ إذا انتهكت أحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه. والغرض من هذه الآلية هو تشجيع الحل الذاتي للنزاعات لتخفيف التكاليف على الشركات فيما يتعلق بالدعاوى القانونية ولتخفيف العبء على محاكم العمل الناجم عن العدد الكبير من الدعاوى القانونية ذات الصلة بالشروط الاقتصادية لعقود العمل.

٩٨ - وبالإضافة إلى هذه التدابير، التي دخلت فعلا حيز النفاذ، تجدر الإشارة إلى اقتراحين هامين يتعلقان بقوانين العمل:

(أ) اقتراح بتعديل دستوري - ٩٨/٦٣٨ - من إعداد السلطة التنفيذية لتعديل المواد ٨ و ١١١ و ١١٤ من الدستور الاتحادي. وتهدف هذه التعديلات إلى القضاء على الاحتكار التمثيلي لنقابات العاملين التي يطلق عليها اسم "نقابات العاملين الوحيدة"، وبالتالي ضمان حرية واسعة لإنشاء نقابات عاملين دون اشتراط وجود تآلف فيما بين الفئات المهنية أو المجموعات الاقتصادية والأساس الإقليمي. ويلغي هذا التعديل أيضا الرسوم النقابية الإلزامية ("الاشتراكات") المنصوص عليها في القوانين الحالية والتي تكون ملزمة حتى في حالات الأشخاص الذين لم ينضموا إلى أي نقابة للعاملين. ويرمي التعديل الدستوري المقترح أيضا إلى تنقيح سلطة وضع القواعد، الممنوحة إلى هيئة القضاء المعني بالعمل، ويبقي في نفس الوقت على الحق التحكيم الاختياري في النزاعات الجماعية ذات الطبيعة الاقتصادية والبت في الدعاوى الفردية والجماعية ذات الطبيعة القانونية. وهذا الاقتراح ملحق بالتعديل الدستوري المقترح ٩٦/٣٤٦ المتعلق بإعادة تنظيم فرع القضاء المعني بالعمل والذي تقوم بالنظر فيه حاليا لجان خاصة في مجلس النواب؛

(ب) مشروع القانون رقم ٩٧/٣٠٠٣، الذي يهدف إلى ضمان الاستقلال المالي لنقابات العمال. وينص هذا المشروع على الاتفاق على ما يسمى "إسهام من خلال التفاوض" يحدد خلال المساومات الجماعية، بدلا من فرض رسم نقابي إجباري.

٩٩ - وقد أثرت التغيرات في الحق في العمل أيضا في الطريقة التي تحدد بها الأجور في القطاع الخاص. والغى مؤشر الأجور بموجب تدبير مؤقت مكمل لخطة الاستقرار الاقتصادي الحقيقي. وكان هذا المؤشر هو الآلية التي كانت تستهدف الإبقاء على القوة الشرائية للأجور ولكنها أدت أيضا إلى تضخم تصاعدي. ويقتضي هذا التدبير المؤقت ذاته أن تحدد وأن تراجع الأجور في أماكن العمل في "تواريخ الأساس" المحددة لكل فئة مهنية، مرة واحدة كل سنة، من خلال مساومات جماعية حرة. وخلال هذه المساومات، يجوز للأطراف المعنية التماس خدمات وسيط عام أو خاص تحده معا، أو تحده وزارة العمل والعمالة، بناء على طلب تلك الأطراف، وفقا للإجراءات التي حدتها الحكومة في المرسوم رقم ١٥٧٢ المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٩٥. وهناك معايير إدارية

تكمّل هذه الإجراءات من بينها التوجيهان ٨١٧ و ٨١٨ المؤرخان ٣٠ آب/أغسطس، والتوجيه ٨٦٥ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وتحدد هذه التوجيهات تفاصيل معايير اشتراك وسيط عام في النزاعات في أماكن العمل، وشروط تسجيله من قبل السلطات المختصة، وكذلك المعايير المتعلقة بمراقبة الشروط المرعية في أماكن العمل والتي اتفق عليها بموجب اتفاقات أو صكوك جماعية.

١٠٠- وبالإضافة إلى التغيرات في الإطار التنظيمي لسوق العمل، نفذت حكومة البرازيل برنامجا مكثفا من الحلقات الدراسية والتدريبية وغير ذلك من الأنشطة المشابهة في السنوات الأخيرة بغية تعزيز النقاش بشأن أنظمة التعاقد الجماعي الأكثر ملاءمة للواقع البرازيلي. وجرى ذلك لدى تدريب ممثلين من الحكومة ومن الإدارة ونقابات العمال وبذلت جهود في نفس الوقت لدعم ثقافة للتفاوض في أوساط أماكن العمل. واشترك في هذه الأنشطة ممثلون رفيعو المستوى من وزارة العمل والعمالة ومن فرع القضاء المعني بالعمل ومن فرع النيابة العامة المعني بشؤون العمل^(٣) ومن منظمات تمثل هيئات الإدارة والعاملين والمجتمع المدني. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة حظيت خلال تنفيذ هذه الأنشطة بتعاون منظمة العمل الدولية التي وفرت الخبراء والمنهجيات والخبرة والتمويل.

١٠١- وسرعان ما أصبح النموذج المستقل المستخدم في تنظيم العلاقات في أماكن العمل الأداة المفضلة للتوفيق بين المصالح المتنازعة للإدارة والعاملين، بالرغم من التنوع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الكبير الذي تتسم به البرازيل، والذي ينعكس في مراحل النضوج المختلفة للعلاقات في مجال العمل. ويؤكد ذلك التزايد الكبير في عدد الاتفاقات والصكوك الجماعية التي أبرمت في السنوات الأخيرة. وبالفعل، فإن وزارة العمل والعمالة تستخدم نظاما وطنيا لإحصاءات المساومات الجماعية كشف أنه في عام ١٩٩٧، بلغ عدد الصكوك الجماعية المسجلة ٩ ٨٢٦ وبلغ هذا العدد ١٥ ٤٥٦ في عام ١٩٩٨ و ١٦ ٧١٣ في عام ١٩٩٩. وتبين هذه الإحصاءات أيضا أنه خلال نفس هذه الفترات، بلغ عدد عمليات الوساطة العامة التي اضطلعت بها مكاتب العمل الإقليمية لحل النزاعات المتعلقة بعقود العمل ٨ ٢٥٨ و ١٠ ٢١٣ و ٩ ٧٠٠ على التوالي.

١٠٢- إن تحليلا موجزا لهذه الصكوك الجماعية يبين على نحو واضح طبيعة جداول أعمال المفاوضات، المتزايدة التنوع، والتي تدرج فيها تدريجيا أحكام ذات صلة بالمشاكل المعاصرة. ويشمل ذلك مخططات حفظ الوظائف، والمشاركة في الأرباح والتناجح، والإنتاجية، والتدريب، والمسائل المتعلقة بمرونة ظروف العمل. وهكذا، فإن بنود جداول أعمال المفاوضات، التي كانت في الماضي قاصرة على المرتبات والتعديلات ذات الصلة بالفوائد التي يتمتع بها العاملون، هي دليل واضح على النضوج المتزايد للأطراف التي تشترك في مثل هذه المفاوضات وعلى وعيها المتزايد بالتحديات المطروحة في أماكن العمل في الوقت الحالي.

١٠٣- وتود الحكومة البرازيلية أن تشير إلى أن التشريعات الوطنية لا تنطوي على أي تمييزات أو استبعادات أو قيود أو تفضيلات بين الأشخاص أو المجموعات على أساس الأصل العرقي أو اللون أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي، يترتب عليها إلغاء أو تشويه الاعتراف بالحق في تكافؤ الفرص أو المعاملة في العمل أو المهنة أو التمتع بهذه الحقوق أو ممارستها. ويعزز هذه المساواة الكاملة أن البرازيل هي من بين البلدان التي اعترفت أمام المجتمع الدولي بمشكلة التمييز في العمل والمهنة. ففي عام ١٩٩٥، اعترفت الحكومة في اجتماع للجنة المعنية بتنفيذ المعايير خلال المؤتمر الثاني والثمانين لمنظمة العمل الدولية بأن التمييز يمثل مشكلة، وطلبت دعما تقنيا من منظمة العمل الدولية لمساعدة البرازيل على تنفيذ أحكام الاتفاقية رقم ١١١ على نحو

أفضل، من حيث التشريع والممارسة على السواء. وقدمت البرازيل أحدث تقاريرها إلى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٩. وخلال الاجتماع الأخير للجنة المعنية بتنفيذ المعايير التابعة لمؤتمر العمل الدولي، دعت البرازيل إلى وصف تجاربها في هذا الصدد ومناقشة الجهود التي تبذلها الحكومة البرازيلية في مكافحة جميع أشكال التمييز في العمل والمهنة، وجهودها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية المشار إليها أعلاه.

١٠٤- وفي ذلك الوقت نشرت الحكومة قدرا كبيرا من المعلومات بشأن هذه القضايا، وذكرت هذه المعلومات من جديد في هذا التقرير. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عقدت حلقة دراسية ثلاثية وطنية فتحت الباب لمحاولات إنهاء التمييز في البرازيل. وفي هذه الحلقة، بذلت جهود لإشراك هيئات الإدارة والعاملين في النظر في هذا الموضوع لضمان أن تتخذ تدابير فعلا لحل هذه المشكلة. وانبثق عن هذه الحلقة فريقان عاملان. أحدهما هو الفريق العامل للقضاء على التمييز في العمل والآخر، الذي أنشئ تحت رعاية وزارة العمل، هو الفريق التقني المتعدد التخصصات. والمتابعة تنفيذ الإجراءات في هذا المجال، بدأ في عام ١٩٩٩ تنفيذ برنامج لمكافحة التمييز الجنساني والعنصري في البرازيل، بمساعدة منظمة العمل الدولية. وكانت المشاركة ثلاثية في هذا البرنامج منذ وضعه. ويهدف البرنامج أيضا إلى نشر المبادئ المكرسة في الاتفاقية.

١٠٥- وتلتزم حكومة البرازيل بنشر اتفاقية منظمة العمل الدولية على أوسع نطاق ممكن. وأصبحت القطاعات المستهدفة تتمتع اليوم بوعي كبير بهذه المشكلة، ويدل على ذلك أن حركة "صرخة من أرض البرازيل" أدرجت مسألة تنفيذ الاتفاقية في قائمة المطالب التي قدمها الاتحاد الوطني للعاملين في الزراعة وبذلت جهود لتوسيع نطاق تغطية الاتفاقية بحيث بلغت المناطق الريفية.

١٠٦- ومع ذلك، تعترف الحكومة، على نحو ما فعلت أمام منظمة العمل الدولية، بأن هناك عددا لا يحصى من مشاكل التمييز التي تحدث في أماكن العمل. وهذا صحيح بالرغم من أن التمييز الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ينطوي على انتهاك حق من أهم حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في العهد الدولي. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن إحدى المضاعفات الأساسية التي تصادف في هذا الصدد هي صعوبة إثبات الادعاءات المتعلقة بالتمييز في عدد من الحالات. وللتغلب على هذه الصعوبات، ينبغي زيادة وعي العاملين بحقوقهم وأصحاب العمل بالتزامهم. وفي عام ١٩٩٨، بدأت الحكومة إنشاء "وحدات تعزيز تكافؤ الفرص ومكافحة التمييز في العمالة وفي أماكن العمل" بغية تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ معايير مكافحة التمييز. وأنشئت هذه الوحدات في ١٦ مكتبا من مكاتب العمل الإقليمية الـ ٢٧، وستنشأ وحدة واحدة على الأقل في كل مكتب من المكاتب الباقية.

١٠٧- ويؤذن لهذه الوحدات بتلقي الشكاوى المتعلقة بجميع أشكال التمييز بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية. ولدى استلام أي شكوى، يقوم المحققون المعنيون بشؤون العمل بالنظر في الوقائع والظروف، ويحاولون الوصول إلى حل بالتصالح. وإذا لم يتوصل إلى حل، يحال الموضوع إلى النيابة العامة كيما تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة. وتبين المعلومات الواردة فيما يتعلق بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٠، أن خمسة من هذه الوحدات تلقت ٨٠ شكوى تتعلق بالتمييز، تم إيجاد حل لحوالي ٨٠ في المائة منها. وتعلق ٤٢ في المائة من هذه الشكاوى بالتمييز على أساس الجنس، و٢٩ في المائة بالحوادث في أماكن العمل والأمراض المهنية، و١٢ في المائة في الصحة، و٥ في المائة بعمر الشخص، و٤ في المائة بأشخاص معوقين، و١ في المائة بالأصل العرقي أو اللون،

و ٣ في المائة بأسباب أخرى. واتضح أن النساء السود هن أكثر الضحايا تعرضا للتمييز. ومن بين ٥٢٢ شكوى قدمها أشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة، أمكن التوصل إلى حل فيما يتعلق بـ ٥١٣ منها.

١٠٨- ومن الجدير بالذكر أن هذه الوحدات التابعة للمكاتب الإقليمية تقوم حاليا بإنشاء قواعد بيانات لتخزين المعلومات عن التمييز والشكاوى والبلاغات والوقائع وعدد الحالات وكيفية حلها. وفضلا عن ذلك، تدرج أسئلة بشأن الأصل العرقي واللون في نماذج التسجيل الإحصائي ذات الطبيعة الإدارية في الوزارة، مثل السجل العام للعاملين والعاطلين عن العمل والتقرير السنوي بشأن المعلومات الاجتماعية.

١٠٩- وتوصلت اللجنة المعنية بتنفيذ المعايير التابعة لمؤتمر العمل الدولي إلى الاستنتاج التالي:

"تود اللجنة أن تشكر الحكومة على المعلومات الشفوية التفصيلية التي قدمتها، وتحيط علما مع الاهتمام بالمناقشة التي تلت ذلك مباشرة. وتشير إلى الانتهاكات الرئيسية للاتفاقية التي لاحظتها من قبل كل من لجنة الخبراء واللجنة المعنية بتنفيذ المعايير التابعة للمؤتمر، وإلى التقدم المحرز في معالجة هذه المسائل بمساعدة موظفي المنظمة، والذي لاحظته أيضا لجنة الخبراء. وتلاحظ اللجنة أيضا الاهتمام الكبير بعدد كبير من البرامج والأنشطة التي تنظمها الحكومة من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البرازيل، وبوجه خاص فيما يتعلق بتحقيق المساواة وفقا لمبادئ الاتفاقية، في نفس الوقت الذي لا تخفي فيه الحكومة بأنه ما زال هناك بعض المشاكل القائمة على أرض الواقع. وتطلب اللجنة من الحكومة أن ترسل إليها معلومات تفصيلية عن النتائج الملموسة والواضحة التي يتم إنجازها من خلال هذه الأنشطة، بما في ذلك التقارير والدراسات والإحصاءات وغير ذلك من المؤشرات، لا سيما فيما يتعلق بالتغيرات في معدلات المشاركة الاقتصادية للنساء والأقليات العرقية المختلفة والمجموعات الإثنية والسكان الأصليين. وتشجع الحكومة على أن تقيم التقدم المحرز وعلى أن تقدم معلومات تفصيلية بشأن هذه الجوانب المختلفة في تقريرها التالي إلى لجنة الخبراء."

١١٠- وتود حكومة البرازيل، حرصا منها على تقديم مجموعة واسعة من المعلومات إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن تشير أيضا إلى بعض الجوانب الإضافية لبرنامج الخطة الوطنية للتعليم المهني التي تعتبرها ذات أهمية بالغة. وأحد هذه الجوانب هو أن هذه الخطة أدرجت المبادئ التوجيهية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان في إطار الاتفاقية رقم ١١١ ومقترحات GTM، و GTEDEO و GTI (الفريق العامل المعني بالمعلوماتية). ويشمل الاقتراح المتعلق بالتعليم المهني الموجه إلى الفئة النشطة اقتصاديا من السكان أهدافا واسعة من حيث طبيعتها. وهو يغطي جميع الناس بتنوعهم داخل هذه الفئة ويهدف إلى تأمين الوصول إلى التدريب المهني بدون تمييز أو عمليات انتقائية على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو اللون أو عدد سنين الدراسة أو بسبب الإصابة بإعاقة، مع العمل في نفس الوقت على ضمان أولوية لأضعف المجموعات وللأشخاص الأكثر تعرضا للاستبعاد (وهو مبدأ توجيهي أضيف إلى قرار الـ CODEFAT رقم ٩٨/١٩٤).

١١١- ومن أجل إضافة البعد الجنساني، بذلت جهود لتقديم مفاهيم في هذا الصدد والعمل بالتنسيق مع جهات أخرى لمناقشة المقترحات وتحسينها، ولتدريب وتوعية العاملين والأطراف الأخرى المعنية بالتنفيذ. وتجدر الإشارة إلى الأنشطة التالية التي طورت: توفير الدعم والتوجيه لمخاض ومجالس النساء في الولايات والبلديات لتعبئة ممثلاتهن في لجان العاملين في الولايات والبلديات؛ تنظيم ورعاية الحلقات الدراسية والمؤتمرات وحلقات العمل التي تشترك فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في مجال قضايا المرأة؛ وتوفير الدعم لانتاج وتوزيع النصوص المفاهيمية المتعلقة بهذه القضايا. وأدت هذه المجموعة الكاملة من التدابير إلى تحقيق تقدم في معالجة القضايا ذات الصلة بالبعد الجنساني في إطار السياسات العامة، وساعدت على تأمين مشاركة واسعة من جانب النساء في برامج الخطة الوطنية للتعليم المهني وعلى تحقيق تقدم نوعي في نفس الوقت في القضايا ذات الصلة بالبعد الجنساني، في مجالات التدريب المهني والفني.

١١٢- كانت نتائج جميع هذه الأنشطة من منظور البعد الجنساني إيجابية للغاية. فمن الناحية الكمية، يشترك عدد متزايد من النساء في الخطة الوطنية للتعليم المهني، حيث ارتفع هذا العدد من ٤١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٩. ومعنى ذلك أنه من أصل ٨,٣ ملايين متدرب في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، كانت نسبة النساء ٤٨ في المائة، أي حوالي ٤ ملايين امرأة.

١١٣- ومن ناحية أخرى، يواجه مجتمع السود مصاعب كبيرة في سوق العمل، ومن بين هذه المصاعب الأعمال التي تتطلب مؤهلات أقل، والأجور المتدنية والعوائق أمام الترقّيات. وتتزايد حدة هذه المصاعب إذا تجمعت صفات معينة في الشخص، على سبيل المثال فيما يتعلق بالجنس والأصل العرقي أو اللون. ويكون الوضع أسوأ من ذلك أيضا تعلق الأمر بأشخاص ينتمون إلى فئات منخفضة الدخل أو أشخاص لديهم عدد قليل جدا من سنوات التعليم المدرسي.

١١٤- وترى الحكومة أن المبادرة بمفاوضات ومناقشات مع مجموعات منظمة من مجتمع السود هي خطوة معقولة ستتيح إدراج عنصري الأصل العرقي واللون في الإحصاءات المتعلقة بالتدريب المهني، كيما تتوفر بيانات تتيح إجراء تشخيصات أكثر دقة ومن ثم وضع سياسات إيجابية أكثر مناسبة للاحتياجات الحقيقية في هذا المجال. وحاليا، تتوفر لدى الخطة الوطنية للتعليم المهني معلومات أكمل عن الأصل العرقي للأشخاص المشتركين في برامج التدريب وعن لوهم. هذا علما بأن الخطة الوطنية هي في الواقع البرنامج الوحيد الواسع النطاق للتعليم العام في أمريكا اللاتينية الذي طور هذا المنظور الإحصائي.

١١٥- وبفضل هذه التطورات في أنظمة التسجيل، يمكننا الآن أن نقدر أن معدل اشتراك السود والمولدين في برامج التدريب في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ بلغ ٤٥ في المائة، أي حوالي ٣,٧ ملايين شخص بين تلك المجموعات التي حصلت على تدريب (من حيث المبدأ، إن هذه المشاركة مكافئة لنسبة هذه الأجناس داخل مجموعة السكان النشطة اقتصاديا). وبالإضافة إلى السجلات المتعلقة بالأصل العرقي واللون، هناك عدد من المشاريع والبرامج المحلية التي وضعتها مجموعات من العاملين البرازيليين المنتمين إلى أصل أفريقي، وذلك لصالح هذه المجموعات، لضمان حصولها على تدريب مهني بالتآزر مع البرامج التي تستهدف إنقاذ ثقافتها وضمان اندماج هذه المجموعات في التيار العام للمجتمع.

١١٦- ومن الجهود الإضافية التي تبذل لضمان اندماج مجتمعات السود حقيقة في التيار الرئيسي لسوق العمل، وقع كل من وزارة العدل ووزارة العمل والعمالة "بروتوكولا لتعزيز المساواة العنصرية والإثنية في أماكن العمل" في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨. ويدعم هذا البروتوكول الجهود المبذولة لمعالجة هذه القضايا ويضع سياسة عامة فيما يتعلق بالتدريب المهني والحرفي والعمالة والدخل لصالح العاملين والعاملات البرازيليين المنتمين إلى أصل أفريقي.

١١٧- وهناك جانب آخر يستحق اهتمام الحكومة، يتعلق بالأشخاص المعوقين، وقد أدمج أيضا في الخطة الوطنية للتدريب المهني. وفي عام ١٩٩٦، وضع البرنامج الوطني للأشخاص المعوقين (MTb/SEFOR, 1997). ويمثل هذا البرنامج آلية تشمل مجموعة من الإجراءات المحددة والمنسقة (من الناحية المفاهيمية والتنفيذية على السواء) وتضم عددا من الخبراء المتخصصين والمنظمات للعمل مع هذه المجموعات.

١١٨- وبدا من عام ١٩٩٨، بعد تحديد المبادئ التوجيهية والممارسات المتعلقة بالتعامل مع المعوقين، حققت الخطة الوطنية قفزة نوعية هامة من حيث المفاهيم والمنهجيات، إذ قررت عدم تحديد برامج مخصصة للمعوقين وإنما قررت بدلا من ذلك ما هو أهم، أي منح أولوية للمعوقين الذين يريدون الالتحاق ببرامج تدريبية. وتبين البيانات الحالية أنه تم في عام ١٩٩٩، بعد وضع المبادئ التوجيهية ونظام التسجيل، تدريب ١٥٩ ٠٠٠ من المعوقين ويمثل ذلك ٦ في المائة من مجموع المستفيدين من الخطة الوطنية. ويعادل هذا الرقم النسبة المئوية للمجموعة النشطة اقتصاديا من السكان المعوقين.

١١٩- ولدى تفحص جهود الحكومة لتعزيز حق المعوقين في العمل يتبين، كما حدث في الحالات المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو اللون، أنه جرى تنفيذ عدد من التجارب الابتكارية شملت برامج هادفة بدقة. كما ركزت الخطة الوطنية على برامج أوسع نطاقا تشجع أيضا مشاركة المعوقين من أجل تحسين حصيلتهم التعليمية. ومن أمثلة ذلك برنامج التعليم عن بعد Telecurso 2000 الذي يوفر تدريباً تكميلياً ومهنياً بلغة الإشارات للصم والبكم. ويبين الاستعراض العام لأنشطة برنامج الخطة الوطنية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨، مشفوعا بإسقاطات واقعية حتى عام ٢٠٠٢، أن حكومة البرازيل ترى أن من الممكن تحسين البرامج التي تستهدف تلبية احتياجات المجموعات المختلفة داخل فئة السكان النشطة اقتصاديا على نحو أفضل مما كان في الماضي. ويتعين بذل جهود كبيرة لإنجاز هذا التقدم المنشود. ومع ذلك، فقد تحقق تقدم لا يمكن إنكاره في هذا الصدد، على سبيل المثال فيما يتعلق بزيادة الوصول إلى التدريب المهني للنساء والشباب والعاملين في القطاع غير الرسمي وسكان المناطق الريفية وغير البيض، وكل هؤلاء ينتمون إلى مجموعات لم يجز تناول احتياجاتها الخاصة على النحو الملائم في الإطار المؤسسي العام التقليدي.

١٢٠- ومن المهم أيضا التمييز بين الطلب على مؤهلات معينة النابع من سوق العمل وممارسات التمييز. ويسعد البرازيل أن تلاحظ أن هناك اهتماما متزايدا بهذا الموضوع من جانب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٢١- ويشمل دستور البرازيل فصلا عن الحقوق الاجتماعية يتوخى حماية خاصة فيما يتعلق بالأمور التالية: ضمان حقوق المرأة في سوق العمل، من خلال حوافز محددة يقررها القانون؛ وحظر تطبيق معايير مختلفة فيما يتعلق بالأجور أو الواجبات أو القبول في العمل على أساس الجنس أو العمر أو اللون أو الحالة المدنية؛ وحظر أي نوع من التمييز فيما يتعلق بمعايير الأجور والقبول تجاه العاملين المعوقين؛ وحظر أنواع التمييز بين العمل اليدوي والتقني والذهني أو فيما بين المهنيين في كل من هذه المجالات. وأتاحت هذه الأحكام للبرازيل أن تحدد مستوى أدنى من الحماية بموجب قوانين محددة، لحماية السلامة البدنية والمعنوية للعاملين.

١٢٢- ولا تسمح القوانين البرازيلية على الإطلاق بأي تمييز أو استبعاد أو تفضيل لأي من الأسباب المذكورة أعلاه. ولا يسمح بأي تنازل عن القوانين المناهضة للتمييز بسبب المتطلبات المرتبطة جوهريا بعمل معين. ويتعين على مفتشي العمل أن يكونوا يقظين بصفة دائمة تجاه المتطلبات والشروط الخاصة بالقبول في أعمال معينة لضمان ألا تنطوي الشروط الأساسية على أي أحكام ذات طبيعة تمييزية.

١٢٣- وفيما يتعلق بالاحتفاظ بأكثر من عمل واحد، تبين بيانات الاستقصاء الوطني للسكان لعام ١٩٩٩، الذي أجراه المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، أن في البرازيل حوالي ٣,٣ ملايين شخص (أو ٤,٧ في المائة من جميع الأشخاص الذين لديهم عمل) يمارسون أكثر من عمل واحد. ولم يتغير العدد المطلق لهؤلاء كثيرا في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، وإن كانت هناك زيادة طفيفة على مدى فترة الأربع سنوات. وتبين البيانات الواردة في الجدول ١٩ أن الزيادة في عدد الأشخاص الذين يمارسون أكثر من عمل واحد خلال هذه الفترة كانت أقل نسبيا من الزيادة الملحوظة في العدد الكلي للسكان العاملين، مما يدل على انخفاض طفيف في نسبتهم.

الجدول ١٩

عدد الأعمال التي يمارسها الشخص الواحد بالمقارنة بعدد العاملين في الفترة المعنية بالاستقصاء

عدد الأعمال التي يمارسها الشخص الواحد في الأسبوع المرجعي	عدد العاملين ١٩٩٥	عدد العاملين ١٩٩٩	نسبة التغير
عمل واحد	٦٦ ٢٧٧ ٠١٤	٦٨ ٣١٨ ٠٢٧	٣,١٪
عمالان	٣ ١١٩ ٧٦٦	٣ ١٢٥ ٤٥٥	٠,٢٪
ثلاثة أعمال أو أكثر	٢٣١ ٨٢٨	٢٣٢ ٧٣٧	٠,٤٪
المجموع	٦٩ ٦٢٨ ٦٠٨	٧١ ٦٧٦ ٢١٩	٢,٩٪

المصدر: PNAD من إعداد وزارة العمل والعمالة.

المادة ٧

١٢٤- وفيما يتعلق باتفاقيات منظمة العمل الدولية التي طلبت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معلومات بشأن تطبيقها في مبادئها التوجيهية، تود البرازيل الإشارة إلى ما يلي:

(أ) الاتفاقية بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١). صدقت البرازيل على الاتفاقية المذكورة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٣. وقدم آخر تقرير بشأنها في عام ١٩٩٩. وردت البرازيل على ملاحظات لجنة

خبراء منظمة العمل الدولية بشأن الطرق المستخدمة في تحديد الحد الأدنى للأجور الشهرية ومشاركة المنظمات الممثلة للإدارة والعاملين في تحديد الأجور. إن تحديد الحد الأدنى للأجور الشهرية كان دائما موضوعا لمناقشات مكثفة وستكون هذه المسألة موضوع تعليقات محددة فيما بعد في هذا التقرير؛

(ب) الاتفاقية بشأن المساواة في الأجر، ١٩٥١ (رقم ١٠٠). صدقت البرازيل على هذه الاتفاقية في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٥٧. وسيقدم تقرير بشأن تطبيقها هذا العام. وسيحتوي هذا التقرير على بيانات من الدراسة الإحصائية الوطنية لعينة من الأسر المعيشية لعام ١٩٩٩ وإحصاءات عن اشتراك الرجال والنساء في سوق العمل ومن الجدير بالذكر أنه ما زالت هناك اختلافات في الأجور بين الرجال والنساء وإن انخفضت هذه الاختلافات في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بمسألة المساواة في الأجور بين الرجال والنساء، حققت التشريعات الحديثة في البرازيل بعض التقدم في هذا الصدد. ومن أمثلة ذلك مشروع القانون ٣٨٢-باء/٩١، الذي وافق عليه الكونغرس الوطني وأصبح القانون رقم ٩٧٩٩، المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩. وبموجب هذا القانون، أضيفت إلى قانون العمل الموحد في البرازيل أحكام بشأن وصول المرأة إلى سوق العمل وغير ذلك من التدابير التي يتعين اتخاذها^(٤)؛

(ج) الاتفاقية بشأن تطبيق الراحة الأسبوعية في المنشآت الصناعية، ١٩٢١ (رقم ١٤). صدقت البرازيل على هذه الاتفاقية في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٥٧. وسيقدم هذا العام تقرير مبسط بشأن تطبيق هذه الاتفاقية، مع عرض للتشريعات الوطنية في هذا الصدد، ومعلومات عن الإحصاءات المستقاة من النظام الاتحادي لتفتيش العمل فيما يتصل بانتهاكات مبادئ الاتفاقية في السنوات ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وفي الشهور الأولى من عام ٢٠٠٠؛

(د) الاتفاقية بشأن الراحة الأسبوعية في التجارة والمكاتب ١٩٥٧ (رقم ١٠٦). صدقت البرازيل على هذه الاتفاقية في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٦٥. وسيقدم تقرير عن الاتفاقية هذا العام مع عرض للتشريعات الوطنية في هذا الصدد ومعلومات عن الإحصاءات المستقاة من النظام الاتحادي لتفتيش العمل فيما يتعلق بانتهاكات مبادئ الاتفاقية في السنوات ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وفي الشهور الأولى من عام ٢٠٠٠؛

(هـ) اتفاقية الإجازات السنوية مدفوعة الأجر (مراجعة) ١٩٧٠ (رقم ١٣٢). صدقت البرازيل على هذه الاتفاقية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وسيقدم أول تقرير بشأن تطبيقها هذا العام مع معلومات عن أحكام التشريعات الوطنية التي تشمل هذه المسألة؛

(و) الاتفاقية بشأن تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١). صدقت البرازيل على هذه الاتفاقية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. وقدم آخر تقرير تفصيلي عن تطبيقها إلى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٩ مع معلومات بشأن التعديل الدستوري رقم ٢٠ الذي رفع الحد الأدنى للقبول في أماكن العمل إلى ١٦ سنة وإلى ١٤ سنة للمتدربين. وقدمت أيضا معلومات بشأن التقدم المحرز في مكافحة العمل القسري والجهود المبذولة لتقليل الحوادث في أماكن العمل والأمراض المهنية؛

(ز) اتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥). صدقت البرازيل على هذه الاتفاقية في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٢. وقدم آخر تقرير تفصيلي بشأن تطبيق الاتفاقية إلى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٩. وأبدت لجنة الخبراء ملاحظة فيما يتعلق بشكوى تلقتها من نقابة العمال في صناعة الرخام والجرانيت والحجر

الجيري في أسبيرييتو سانتو. وأفادت الحكومة البرازيلية بأنها أنشأت غرفة تهتم بقطاع الرخام والگرانيت للأغراض التالية: (أ) تكييف نظام التفتيش لخصائص النشاط الاقتصادي المعني؛ (ب) تشجيع التفاوض بين ممثلي الإدارة والعاملين فيما يتعلق بضرورة إدراج المسائل المتعلقة بظروف العمل في الاتفاقات والصكوك الجماعية المقبلة؛ (ج) تعزيز اندماج جميع الهيئات المعنية في قطاعي الرخام والگرانيت، كيما يمكنها من خلال العمل معا التوصل إلى حلول للمشاكل ذات الصلة بتحديث أساليب العمل، والإبقاء على بيئة صحية في أماكن العمل، وبضرورة تحديد المعايير ذات الصلة بممارسة هذا النشاط الاقتصادي فضلا عن ضرورة إدارة المعلومات في أماكن العمل؛ (د) بذل جهود مكثفة لمراعاة معايير العمل، لا سيما في ما يتعلق بصحة وسلامة العاملين.

١٢٥- وقبل التعليق على الطرق المستخدمة في تحديد الأجور، على نحو ما هو مقترح في المبادئ التوجيهية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تود الحكومة البرازيلية أن تشير إلى مبدأ تكافؤ الفرص في الترتيبات في أماكن العمل. إن التشريع البرازيلي يتناول فعلا هذه المسألة في الفقرة الافتتاحية والفقرة الفرعية ١ من المادة ٤٦١ من قانون العمل الموحد. ومع ذلك، إذا كان النظام الداخلي لشركة ما ينظم المسار الوظيفي للعاملين فيها، ينبغي أن تراعى في الترتيبات معايير الأقدمية ومدة الخدمة في الشركة والجدارة (أي الاجتهاد والإنجازية) (الفقرة الفرعية ٢ من المادة ذاتها). ولا يعني ذلك أن التمسك بهذه المعايير يمثل انتهاكا لمبدأ تكافؤ الفرص في الترتيبات في أماكن العمل؛ بل على العكس، يتعين أن يحتوي النظام الداخلي للشركات معايير موضوعية للترتيبات (بالأقدمية والجدارة) لضمان أن يراعى رب العمل هذه المعايير لدى ترقية الموظفين.

١٢٦- إن العاملين الذين يحرمون من تكافؤ الفرص في الترتيبات في العمل هم عادة الذين يعملون في السوق غير الرسمية (أي بدون اتفاقات عمل موقعة) مما يعني أنه يتعذر على المفتشين ضبط هذه الأوضاع. وفي هذه الحالات، ستكون أي رقابة على الترتيبات هي نتيجة لقرار غير موضوعي من جانب صاحب العمل. وعندما يتبين فعلا أن هناك إجحاف في المعاملة، ويكون ذلك غالبا بعد شكوى قدمها الموظف، أو ممثل نقابة العاملين، تجري عملية تفتيش في الشركة. وتفضل دوائر التفتيش البدء بالتحاور مع صاحب العمل بهدف تصحيح الوضع قانونا. وإذا لم تتوج هذه المساعي بالتوفيق، تحرر مذكرة قانونية بشأن الموضوع. مع ذلك، فإن مجرد تحرير مذكرة قانونية دون القيام بأي إجراء آخر لا يؤدي إلى أي نتائج إيجابية. فقد تبين في هذه الأحوال أن المذكرة القانونية لا تمثل وسيلة فعالة للقضاء على هذه الممارسات التمييزية، ذلك لأن التمييز هو قبل كل شيء مسألة ثقافية تقتضي تغييرا في عقلية المجتمع. وفي الواقع، تبين أن أنجع الوسائل هو الحوار بين الشركة والموظف المعني ودائرة التفتيش. وتبين بوجه عام في هذه الحالات، أن الشركات تصحح الوضع وتضع مبدأ تكافؤ الفرص موضع التنفيذ.

١٢٧- وفيما يتعلق بالحد الأدنى للأجر الشهري وكيفية تحديد قيمته، تجدر الإشارة إلى بعض المعلومات الأساسية بشأن هذا النظام في البرازيل. لقد أنشئ نظام الحد الأدنى للأجر الشهري لأول مرة في البرازيل في ١ أيار/مايو ١٩٤٠ باعتباره أحد التطورات الناجمة عن القانون ١٨٥ الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٣٦ (الذي أنشأ نظام الحد الأدنى للأجر الشهري)، والمرسوم بقانون رقم ٣٩٩ الصادر في نيسان/أبريل ١٩٣٨ (المنظم لهذا القانون) والمرسوم بقانون رقم ٢١٦٢ المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٤٠ (الذي ينص على قيم معينة وعلى تاريخ دخوله حيز التنفيذ). ولدى دخول نظام الحد الأدنى للأجر الشهري حيز النفاذ، قسمت البرازيل إلى ٥٠ منطقة، لأغراض تحديد القيم المختلفة للحد الأدنى للأجر الشهري.

١٢٨- وفيما يتعلق بكيفية تحديد هذه القيم، تجدر الإشارة إلى أنه لم يطرأ إلا تغييرات ضئيلة على السياسة العامة للحد الأدنى للأجر الشهري من الأربعينات إلى الثمانينات، حتى صدور دستور عام ١٩٨٨. وينص الدستور الاتحادي الجديد في الفقرة الرابعة من المادة ٧، أن الحد الأدنى للأجر الشهري ينبغي أن يحدد بتشريع موحد على الصعيد الوطني. وينص القانون على أن الأجر الذي يحدد ينبغي أن يلبى الاحتياجات الأساسية لمعيشة العاملين وأسرههم فيما يتعلق بالسكن والغذاء والتعليم والصحة ووقت الفراغ والملبس والخدمات الصحية والنقل والضمان الاجتماعي؛ وينص أيضا على أن يعدل الحد الأدنى للأجر الشهري بصفة دورية. ولا يجوز أن يتوقف هذا الأجر على استيفاء أي شرط آخر لأي غرض آخر.

١٢٩- وكما يقتضي الدستور، صدر القانون رقم ٩٩٧١ في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويشتمل هذا القانون على أحكام بشأن الحد الأدنى للأجر الشهري بدءا من ١ أيار/مايو ١٩٩٥، كما ينص على قيمة موحدة للحد الأدنى للأجر الشهري، تنفذ في جميع أنحاء البرازيل. وتبلغ هذه القيمة حاليا ١٥١,٠٠ رايالا برازيليا لجميع العاملين، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، ولجميع قطاعات الاقتصاد.

١٣٠- وجرت العادة على إجراء التعديلات على أساس سنوي، بالرغم من أن الدستور والتشريعات الوطنية لا تحدد تواريخ أو فترات معينة يتعين فيها على الحكومة أن تحدد قيمة جديدة للحد الأدنى للأجر الشهري. وتستهدف التعديلات السنوية ضمان أن يحتفظ الحد الأدنى للأجر الشهري على الأقل بقوته الشرائية، وأن تجري التعديلات على أساس التضخم. وهذا التضخم ينبغي أن يقاس بدوره من خلال المؤشرات التقليدية لأسعار الاستهلاك، مثل المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، الذي يصدره المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، أو مؤشر أسعار الاستهلاك، الذي يصدره معهد ومؤسسة البحوث الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل محاولات لإضافة مكاسب حقيقية إلى القوة الشرائية للحد الأدنى للأجر على أساس تدريجي من أجل المساعدة على تخفيض الفقر ومواصلة تحسين توزيع الدخل وذلك دون التأثير على الحسابات العامة أو زيادة معدلات التحول إلى أعمال في السوق غير الرسمية.

١٣١- ومن الجدير بالذكر أن سوق العمل البرازيلي والسلطة الأساسية للسلع يختلفان تماما من منطقة إلى أخرى، مما قيد إلى حد كبير محاولات زيادة الحد الأدنى الوطني للأجر الشهري. وتتمتع كل ولاية ومنطقة اتحادية باستقلال ذاتي فيما يتصل بتحديد حد أدنى للأجور على المستوى الإقليمي يزيد عن الحد الأدنى الوطني للأجر الشهري، بموجب القانون التكميلي رقم ١٠٣، المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والفقرة ٥ من المادة ٧ من الدستور الاتحادي.

١٣٢- ويتعين على جميع العاملين وأصحاب العمل في البرازيل التوقيع على عقود عمل فردية وفقا لأحكام قانون العمل الموحد. وينبغي تسجيل هذه العقود في سجل العمل الفردي وسجل الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، تبين الدراسة الإحصائية الوطنية لعينة من الأسر المعيشية لعام ١٩٩٨، التي أجراها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، أن ٣٨,٤ في المائة من العاملين، أي حوالي ٤٦٤ ٨٤١ ١٥ عاملا، ليس لديهم عقود عمل موقعة حسب الأصول، مما يعني أنهم مدرجون في فئة العاملين في السوق غير الرسمية.

١٣٣- وكما شرح أعلاه، أنشأ الدستور الاتحادي الحد الأدنى للأجر الشهري، وينظم تنفيذه قانون العمل الموحد. وينطبق ذلك أيضا على التعديلات على الحد الأدنى للأجر الشهري لضمان المحافظة على قوته الشرائية، على نحو ما

هو منصوص عليه في القانون الاتحادي رقم ٩٩٧١ المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن التعديلات على الحد الأدنى للأجر السارية منذ ١ أيار/مايو ١٩٩٦. وفي السنوات الأخيرة طبقت تعديلات لم تقتصر على استعادة القوة الشرائية بالنسبة للتضخم الذي تحسب نسبته على أساس مؤشرات أسعار الاستهلاك الوطنية فحسب، وإنما حاولت أيضا زيادة القوة الشرائية الحقيقية للحد الأدنى للأجر. وبالرغم من أن الدستور الاتحادي يحدد المعايير الواجب اتباعها لتحديد الحد الأدنى للأجر بحيث تضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للعاملين، فإن القانون رقم ٩٩٧١ المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي يشمل التعديلات ويحدد معاييرها ومقاديرها، لا يربط في الواقع الأجر الواجب تحديده بسلة أساسية للاحتياجات، تشمل البنود المنصوص عليها في الدستور الاتحادي مثل السكن والغذاء.

١٣٤- وهذه التعديلات تكون دائما موضوعا لنقاش مكثف ولا تستجيب دائما للتوقعات. ويستخدم الحد الأدنى للأجر الشهري أيضا كمرجع لتحديد الأسعار في القطاع غير الرسمي. ونظرا لأن القطاع غير الرسمي في البرازيل كبير للغاية، فإن احتمالات حفظ الأسعار بوجه عام، وخدمات الأفراد والخدمات المشابهة بوجه خاص، تكون دائما كبيرة للغاية بعد تطبيق التعديلات. ويؤثر هذا العامل على الاقتصاد بأسره، ولا يمكن تجاهله لدى تحديد الحد الأدنى للأجر الشهري.

١٣٥- وتحاول الحكومة في هذه المناسبات إيلاء اعتبار إلى عاملين إضافيين أيضا. الأول هو إمكانية استخدام الحد الأدنى للأجور لتحسين التوزيع الفعلي للدخل من خلال زيادة مجموع الحصة المخصصة للعاملين. والثاني هو استخدام الحد الأدنى للأجور كأداة لتخفيف أوجه التفاوت في الأجور، إذ إن الأجر يصبح هو الأجر الأدنى بحكم الواقع. وفيما يتعلق بهذه النقطة الثانية، فإن الحكومة حذرة جدا لدى متابعة آثار الحد الأدنى للأجر الشهري، نظرا إلى أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة الذي هو تخفيف أوجه تفاوت الأجور، يمكن أن يشوه بسبب ضعف مركز العاملين الذين لديهم مؤهلات أقل من غيرهم. ويصح ذلك بوجه خاص في القطاعات غير الرسمية، التي تمثل جزءا كبيرا من الاقتصاد البرازيلي، وحيث تميل الأجور إلى الانخفاض على نحو متناسب مباشرة بالمبلغ المحدد بموجب القانون.

١٣٦- وتدور مناقشات بشأن الحد الأدنى للأجر الشهري في البرازيل كلما بذلت محاولة للاستجابة لتوقعات مجتمع مشارك يزداد وعيا بحقوقه كما هو الحال في البرازيل. وسوف تستند هذه المناقشات غالبا إلى معلومات أكثر دقة في المستقبل القريب، عندما يكون تحت تصرف الحكومة البرازيلية طريقة للتحليل أكثر شولا، يجري حاليا استحداثها. وستتيح الطريقة الجديدة إجراء تقييمات أقرب إلى الواقع فيما يتعلق بالقيمة المثلى أو شبه المثلى للحد الأدنى للأجر الشهري. وكلف المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات بهذه الدراسة. والفكرة هي أن يبدأ بحلول نهاية هذا العام، إجراء الحسابات السنوية على أساس شهري لتحديد التكلفة الحقيقية للسلة الأساسية الكاملة لاحتياجات المعيشة المنصوص عليها في الدستور الاتحادي. وحاليا، لا تتاح بيانات من هذا النوع إلا من معهد DIEESE، وهو معهد بحوث مرتبط بالحركة العمالية. وبالتالي، فهو ليس وكالة رسمية.

١٣٧- ومن الجدير بالذكر أن أمانة التفتيش على العمل التابعة لوزارة العمل والعمالة هي المسؤولة عن الرقابة على تنفيذ قانون العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بدفع الأجور التي لا ينبغي أن تقل عن الحد الأدنى للأجر الشهري الموحد. وتضم وزارة العمل والعمالة ٢ ٤٤٤ مفتشا يمارسون عملهم في جميع أنحاء البلد من خلال ١١٧ وكالة في ولايات البرازيل وعددها ٢٧. وفي عام ١٩٩٩ نفذت عمليات تفتيش في ٣٨٠ ٣٤٧ مؤسسة تضم ١٧ ٨٤٢ ٥١١ من العاملين. ونتيجة لعمليات التفتيش هذه، نظمت عقود عمل قانونية لإدماج ٧٩٥ ٢٤٩ من العاملين في السوق

الرسمي بعد أن كانوا جزءا من الاقتصاد غير الرسمي. والهدف في عام ٢٠٠٠ هو إدماج ٦٠٠ ٠٠٠ من العاملين في سياق علاقات عمل قانونية تكفل حقهم في الحصول على الحد الأدنى للأجر الشهري، ضمن حقوق أخرى.

١٣٨- وحظيت مسألة التفاوت بين أجور الرجال والنساء باهتمام خاص من جانب الحكومة البرازيلية. وبالإضافة إلى التعليقات التي قدمت فيما يتعلق باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ والتقدم التشريعي المنجز في هذا الصدد، (انظر الشرح في الحاشية ٤)، تجدر الإشارة إلى المعلومات التالية: وفقا لدراسة إحصائية وطنية لعينة من الأسر المعيشية أجراها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات زادت دخول العاملات البرازيليات إلى الضعف تقريبا على الصعيد الوطني في الفترة ما بين عام ١٩٩٣ (وهي آخر سنة توفرت عنها بيانات قبل تنفيذ برنامج "الخطة الحقيقية") والعام الماضي. وخلال تلك الفترة، زاد متوسط دخل السكان العاملين بنسبة ٢٤,٣ في المائة، وكان نصيب النساء في هذه الزيادة ٤٣,٣ في المائة، بينما كان نصيب الرجال ١٩,٤ في المائة. وما زال هناك تفاوت من حيث الأجور، ولكن هذه الفروق انخفضت بقدر كبير: في عام ١٩٩٣، كانت نسبة أجور النساء لا تتجاوز ٤٩,٤ في المائة من أجور الرجال؛ وفي عام ١٩٩٩ زادت هذه النسبة إلى ٦٠,٧ في المائة. وزادت أجور الرجال عبر نفس الفترة، أي ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩، من ٤٤٧ ٠٠ إلى ٥٣٤ ٠٠ ريال برازيلي؛ وزادت أجور النساء من ٢٢٦ ٠٠ إلى ٣٢٤ ٠٠ ريال برازيلي.

١٣٩- ومع ذلك، جاء في الدراسة الإحصائية الوطنية لعينة من الأسر المعيشية أن نسبة النساء اللاتي أتممن التعليم الثانوي على الأقل كانت ٣٠,٤ في المائة في العام الماضي، بالمقارنة مع ٢١,٢ في المائة للرجال. وكان أداء النساء أفضل أيضا فيما يتعلق بمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة (بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة) حيث كانت نسبة النساء الأميات ٤ في المائة فقط بينما كانت نسبة الرجال الأميين ٧ في المائة. وتحسنت نسبة النساء في سوق العمل. ففي عام ١٩٩٣، كانت نسبة الرجال في سوق العمل ٦١,٢ في المائة بينما كانت نسبة النساء ٣٨,٨ في المائة؛ وفي عام ١٩٩٩، بلغت نسبة الرجال في سوق العمل ٥٩,٧ في المائة بينما بلغت نسبة النساء ٤٠,٣ في المائة.

١٤٠- وتبين الدراسات الحديثة ارتفاعا في عدد النساء اللاتي يتحملن مسؤولية رعاية أسرهن. ففي السنة الأخيرة من العقد الماضي، بلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء ٢٠,١ في المائة، وارتفع هذا الرقم إلى ٢٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٥ وإلى ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٩.

١٤١- وترسم المعلومات التي تصدر عن الدراسة الإحصائية الوطنية صورة للوضع في البرازيل مرة واحدة كل سنة وتبين التطور في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية من المستوى الوطني إلى مستوى المدن الكبرى، وتبين أيضا السمات المميزة للمناطق الجغرافية للبلد. وكانت نتائج عام ١٩٩٩ هي آخر نتائج لهذه الدراسة فيما يتعلق بعقد التسعينات. وخلال تلك الفترة تسبب عدد من العوامل الاقتصادية في تغييرات كبيرة في صورة السكان في البرازيل، من النواحي الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. وكانت هذه العوامل خارجية وداخلية على السواء، وشملت السياسات العامة والتقدم التكنولوجي والتحديث في أساليب الإدارة والإنتاج، والوصول المتزايد إلى المعلومات والإجراءات التي نفذت في العقود السابقة. ووفقا للدراسة المذكورة، أثرت التدابير الحازمة الواردة في "خطة كولور" على السكان من جميع فئات الدخل بدون تمييز، وكانت تأثيرها أشد في الواقع على السكان من فئات الدخل العليا. فقد انخفضت أجور هذه الفئات في عام ١٩٩٠ عن مستواها في السنوات الأربع السابقة، وترتب على ذلك تحسن في توزيع الدخل. وأدى الكساد الذي تلى هذه الخطة الاقتصادية إلى استمرار انخفاض

منحنيات الدخول حتى عام ١٩٩٢. وأسهمت سياسة الأجور التي نفذت في عام ١٩٩١، والتي كانت تحمي بطريقة أو بأخرى أقل الفئات دخلا، في استمرار التحسن في توزيع الدخل حتى عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٣، مع بداية الانتعاش الاقتصادي، وبالرغم من عودة التضخم التصاعدي، ارتفعت مستويات الدخل نتيجة لتطبيق سياسة أنسب للأجور. وكانت تأثير هذه السياسة الإيجابية أكثر حدة لدى الفئات الأعلى دخلا، وأدت إلى عكس الاتجاه التصاعدي لمنحنى توزيع الدخل.

١٤٢- وأدت "خطة الاستقرار الاقتصادي الحقيقي" التي وضعت في تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى انخفاض فوري وحاد في التضخم وخلقت ظروفًا مواتية للتعجيل بالنمو الاقتصادي وارتفاع الدخل. وأبقى على نظام التأشير في البرازيل ولم يبلغ إلا جزئيا في حزيران/يونيه ١٩٩٥، مما يعني أنه أتاح بطريقة أو أخرى حماية الفئات المنخفضة الدخل. ووصلت فعلا المكاسب الناجمة عن فترة الاستقرار هذه، المواتية للنمو، إلى قاعدة هرم الدخل وأتاحت مرة أخرى تحسين توزيع الدخل. وفي عام ١٩٩٦، بعد نهاية المرحلة الأولى من "خطة الاستقرار الاقتصادي الحقيقي"، انخفضت المكاسب الحقيقية في الدخل إلى مستويات أدنى نتيجة للظروف الجديدة، أي للاستقرار الاقتصادي. وبوجه عام، ارتفعت القيمة الحقيقية للدخل على نحو يتناسب تناسبًا عكسيا مع مبلغ الدخل، مما أدى مرة أخرى إلى تحسين في توزيع الدخل.

١٤٣- وحدثت أزمستان في السنتين التاليتين نتيجة للاضطراب في النظام الاقتصادي الدولي، واقتضى ذلك إجراء تعديلات في السياسة الاقتصادية للبرازيل. وحدثت الأزمة الأولى بعد الفترة التي انعكست صورتها في استقصاء عام ١٩٩٧. وحدثت الأزمة الثانية قبل استقصاء عام ١٩٩٨ بفترة قصيرة، ولم ينعكس الضرر الذي نجم عنها على نحو كامل في ذلك الاستقصاء، نظرا للفارق الزمني بين الآثار الفعلية للأزمة على الاقتصاد ونتائجها في سوق العمل وعلى الدخل. وشهدت الأجور فعلا انخفاضات طفيفة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وفيما يتعلق بتوزيع الدخل، الذي اتسم باستقرار في عام ١٩٩٧، فقد تحسن في عام ١٩٩٨، نتيجة لتزايد المكاسب في النصف الأدنى من هرم الدخل والانخفاضات الطفيفة في النصف الأعلى منه، لا سيما فيما يتعلق بأجور العمل. وقد كانت هذه هي أول دلائل الكساد. وكانت الدخل المرتبطة بالحد الأدنى للأجر، التي حظيت فعلا بمكاسب حقيقية، هي أحد العوامل التي ساعدت على دعم التزايد في مكاسب النصف الأدنى من هرم توزيع الدخل.

١٤٤- وشهدت سنة ١٩٩٩ البوادر الأولى للانتعاش الاقتصادي، ولكنها شهدت أيضا تزايدا في التضخم (الذي كان في انخفاض منذ بدء تنفيذ "خطة الاستقرار الاقتصادي الحقيقي"). وتسبب هذا التضخم في انخفاض طفيف في القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجر الشهري. وفضلا عن ذلك، ترتبت على فترة الكساد خسائر حقيقية في الدخل. ففي عام ١٩٩٩، عانت الدخل من انخفاض ملموس أثر على مستويات الدخل العليا على نحو أكثر قليلا من تأثيره على فئات الدخل الأخرى. وفي الواقع وزعت نسبة الدخل التي انخفضت في الجزء الأعلى من هرم الدخل على باقي مستويات الهرم، مما أدى مرة أخرى إلى تحسن في توزيع الدخل.

١٤٥- وفي عام ١٩٩٨ وحتى عام ١٩٩٩، شهد ال ١٠ في المائة الذين حصلوا على أقل الدخل من عملهم انخفاضا في دخلهم الحقيقي بنسبة ٦,٨ في المائة تقريبا؛ وعلى الطرف الآخر شهد ال ١٠ في المائة الذين حصلوا على أعلى الدخل انخفاضا حقيقيا في دخولهم بلغ ٨,٦ في المائة. وكان توزيع مجموع أجور العمل على النحو التالي: فئة ال ١٠ في المائة التي كسبت أعلى الدخل حصلت على ٥١,٥ في المائة من مجموع الدخل في عام ١٩٨٩ و ٤٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وتبين دراسة الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٩ أن مؤشر جيني (الذي

يقيس توزيع الدخول من أجور العمل) وصل إلى حده الأعلى (٠,٦٣٠) في عام ١٩٨٩، وإلى حده الأدنى (٠,٥٦٧) في عام ١٩٩٩. وتبين المقارنة الجغرافية أن المنطقتين الشمالية - الشرقية والغربية - الوسطى لا تزالان تعانيان من أسوأ أداء لتوزيع الدخل في البلد.

١٤٦- وفي عام ١٩٩٩، انخفض متوسط الأجور بمعدل ٧,١ في المائة بالمقارنة بالعام الأسبق، وظل دون المستويات التي بلغها في عام ١٩٨٩ ومنذ عام ١٩٩٥. وتأثرت جميع فئات العاملين من الانخفاض في قيمة الدخل وبلغت نسبة الانخفاض في الأجور ٦,٢ في المائة لدى الموظفين و٧,٤ في المائة لدى العاملين لحسابهم الخاص و٩,٥ في المائة لدى أصحاب العمل، وكانت الخسارة أقل لدى خدام المنازل (٢,٢ في المائة).

١٤٧- ومن الناحية الإقليمية، ما زالت المنطقة الشمالية الشرقية تتسم بمستويات أجور تقل كثيرا عن مستوياتها في المناطق الأخرى.

١٤٨- وأولت الحكومة البرازيلية اهتماما كبيرا إلى أحد الجوانب الأخرى التي يتعين وضعها في الاعتبار، وهو التمييز غير القائم على أساس الجنس. ووضع برنامج باسم "البرنامج البرازيلي لمكافحة التمييز القائم على الجنس أو الأصل العرقي"، بهدف وضع وتنفيذ أعمال لمكافحة التمييز. وأنشئت في سياق هذا البرنامج "وحدات تعزيز تكافؤ الفرص ومكافحة التمييز في العمل والمهن" وذلك في إطار مكاتب العمل الإقليمية. وتحمل هذه الوحدات مسؤولية تنفيذ السياسات المناهضة للتمييز في جميع ولايات البرازيل. والغرض الرئيسي من هذه الوحدات هو وضع أنشطة للقضاء على أوجه عدم المساواة ومكافحة الممارسات ذات الطبيعة التمييزية في العلاقات القائمة في أماكن العمل. وقد جرى التحقيق في جميع الشكاوى التي وصلت إلى الوحدات على النحو الملائم وإذا لم يتسن الوصول إلى حل أو تسوية على مستوى المكتب الإقليمي، عندئذ يحال الموضوع إلى النيابة العامة لشؤون العمل.

١٤٩- وتعتبر هذه الوحدات عنصرا أساسيا في مكافحة التمييز في أماكن العمل، ولهذا السبب تود الحكومة البرازيلية وصفها بمزيد من التفصيل. لقد أنشئت هذه الوحدات بموجب التوجيه رقم ٦٠٤ المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، في إطار وزارة العمل والعمالة، وفقا لتوصيات اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ و١١١ و١٥٩. وتمارس هذه الوحدات المسؤوليات التالية: '١' وضع برامج تعليمية لضمان تنفيذ السياسات التي تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص في العمل والمهن؛ '٢' اقتراح استراتيجيات وأنشطة من أجل القضاء على التمييز والمعاملة الحاطة بالكرامة وحماية كرامة الفرد في إطار علاقات العمل؛ '٣' العمل كمراكز للتنسيق لعدد من المنظمات العامة والخاصة التي تكافح التمييز، بغية توحيد جهودها لزيادة الفاعلية والكفاءة الاجتماعية لأنشطتها؛ '٤' إنشاء شراكات مع المنظمات الممثلة لمجتمع الأعمال ونقابات العاملين والكيانات غير الحكومية بغية تنظيم تدفق المعلومات فيما يتعلق بفرص العمل المتاحة وملء الشواغر لصالح الفئات الأكثر عرضة للتمييز؛ '٥' مسك سجلات على شكل قواعد للبيانات بشأن العرض والطلب فيما يتصل بالوظائف المخصصة للمعوقين، بغية استيفاء الحصص القانونية المخصصة لهم في الشركات؛ '٦' تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالممارسات التمييزية في أماكن العمل بغية إيجاد حلول لهذه الأوضاع وفقا للقانون، وإحالة الأمر عند الاقتضاء، إلى النيابة العامة لشؤون العمل. وهناك حاليا ٦٠ من هذه الوحدات تمارس نشاطها في الولايات التالية: بياوي، ماتو غروسو دو سول، ريو غراندي دو نورتي، ريو غراندي دو سول، ريو دي جانيرو، بيرنامبوكو، سيارا، باهيا، ألاغواس، أمازوناس، إسبيريتو سانتو، غوياس، المنطقة الفيدرالية، مارانهاو، ماتو غروسو، ميناس جيرائس. ووفقا للمرفق ١ للتوجيه رقم

٦٠٤، الصادر عن وزارة العمل والعمالة، ستنشأ وحدات إضافية في ولايات ماتو غروسو، بارا، بارانا، روندونيا (وحدة إضافية واحدة) في النصف الثاني من هذا العام.

١٥٠- وتشمل أنشطة هذه الوحدات تشجيع تنظيم المناسبات المختلفة والمناقشات والحملات وإلقاء الخطب من أجل تعبئة الجهود والتوعية والإعلام فيما يتصل بالقضاء على التمييز. وينفذ ذلك من خلال إقامة الشراكات مع عدد من الجهات الفاعلة في المجتمع بأسره وتضافر الأنشطة من أجل القضاء على التمييز.

١٥١- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٠، تلقت ٥ وحدات (ريو غراندي دو نورتي، برنامبوكو، ماتو غروسو، بياوي، سيارا) ما مجموعه ٨٠ شكوى، ٦٣ في المائة منها كانت مقدمة من نساء عاملات. ويمكن الاطلاع على معلومات بشأن "البرنامج البرازيلي للقضاء على التمييز القائم على الجنس والأصل العرقي" وعناوين هذه الوحدات على شبكة الإنترنت في موقع وزارة العمل والعمالة (www.mte.gov.br).

١٥٢- اتخذت الحكومة البرازيلية خطوة إضافية تعتبر أنها هامة لمكافحة التمييز في مكان العمل. ولقد وقعت وزارة العمل والتشغيل ووزارة العدل في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٨ على بروتوكول خاص بالتعاون التقني بغية توسيع نطاق السياسات الموضوعة لتوطيد المساواة بين الأعراق والإثنيات في سوق العمل وتعزيز التدريب المهني ودر الدخل وإيجاد فرص العمل. وتم إنشاء الخدمة المدنية الطوعية لتأدية نفس الغرض أيضا ولكن مع التركيز بصورة أخص على الحملات الموجهة إلى الشباب والمصممة لتعزيز حقوق الإنسان والمواطنة والدفاع عنهما. ويستفيد الشباب من التدريب ويمنحون من ثم فرصة لتعزيز القيم المدنية في المجتمعات التي يعيشون فيها. وتوزع الوظائف الموجودة بالتساوي بين الرجال والنساء. ويولى اهتمام خاص للتأكد من أن عدد الأشخاص السود المشتركين سيكون على الأقل معادلا لنسبة الأشخاص السود في السكان المحليين. وتم في عام ١٩٩٨ تدريب ٣٠٠ شاب في العاصمة الاتحادية، و ٣١٠٠ شاب في ريو دي جانيرو. وفي عام ١٩٩٩ أنشئ هذا القسم في ولايات روندونيا، بارا، ومرانهاو، وسيارا، وبرنامبوكو، وباهيا، وبارانا، وريو غراندي دو سول، وسانتا كاترينا، وميناس غيرايس، وريو دي جانيرو، وساو باولو، وماتو غروسو، وماتو غروسو دو سول، وغوياس، والعاصمة الاتحادية، واستفاد منه ٦٥٠٠ شاب في المجموع. وستستمر أمانة الدولة لحقوق الإنسان بتنفيذ هذا المشروع في السنوات المالية القادمة في إطار برنامج يعرف ببرنامج "حقوق الإنسان، حقوق كل فرد" وهو جزء من الخطة المتعددة السنوات للفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣. أما الهدف المنشود للفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ فهو تدريب ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في المجموع (٥٠ ٠٠٠ ألف شخص سنويا في المعدل).

١٥٣- ترد في الصفحات التالية جداول الإحصاءات الخاصة بسوق العمل في البرازيل.

الجدول ٢٠

السكان النشطون اقتصاديا حسب الجنس

معدل	رجال	نساء
١٩٩١	٩ ٧٤٤ ١٠٢	٦ ١٠٤ ٠٩٣
١٩٩٢	٩ ٨٨٩ ٣٤٦	٦ ٠٤٢ ٥٥٢
١٩٩٣	٩ ٨٨٢ ١١٣	٦ ١٧٤ ٥٣٧
١٩٩٤	١٠ ٠٧٣ ٥٠٢	٦ ٣٥٨ ٢٤١
١٩٩٥	١٠ ١٥٣ ٠٢١	٦ ٦٠١ ٦٦٠
١٩٩٦	١٠ ٣٨٣ ٩٩١	٦ ٨٨٩ ٦١٧
١٩٩٧	١٠ ٣٧٥ ٩٤٧	٦ ٦٩٢ ٢٨٤
١٩٩٨	١٠ ٤٧١ ٠٥٦	٧ ٢١٤ ٢٥٤
١٩٩٩	١٠ ٤٢١ ٧٦٣	٧ ٢٩٩ ٣٥٧
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٩	١٠ ٣٠٢ ٠١٨	٧ ٢٠٤ ٤١٥
نيسان/أبريل ١٩٩٩	١٠ ٣١٠ ٤٩٩	٧ ٢٣٥ ٢٠٢
أيار/مايو ١٩٩٩	١٠ ٣٩٤ ٨٠٠	٧ ٢٧٥ ١٣٨
حزيران/يونيه ١٩٩٩	١٠ ٥٧١ ٧٠٠	٧ ٣٠٧ ٥٩٢
تموز/يوليه ١٩٩٩	١٠ ٤٠٩ ٢٦٢	٧ ٢٥٨ ٥٤٥
آب/أغسطس ١٩٩٩	١٠ ٤٠٧ ٤٣٦	٧ ٢٩٥ ٢١٠
أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	١٠ ٤٥٢ ٩٨١	٧ ٣٧٤ ٨١٦
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	١٠ ٥٢١ ٠٢٨	٧ ٤١١ ٢٤٨
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	١٠ ٥٧٢ ٩٧١	٧ ٤٢٧ ٣٥٩
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	١٠ ٥٢٢ ٩٠٥	٧ ٤٢٤ ٧١٦
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	١٠ ٥١٨ ٢١٣	٧ ٣٩٦ ٨٦٣
شباط/فبراير ٢٠٠٠	١٠ ٦٢٩ ٩١١	٧ ٤٧٢ ٤٣٤
آذار/مارس ٢٠٠٠	١٠ ٧٤٣ ١٥١	٧ ٥٠٠ ٤٠١
نيسان/أبريل ٢٠٠٠	١٠ ٨٠٧ ٧٥٧	٧ ٦٤١ ٣٤٨
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠٠	١٠ ٦٧٤ ٧٥٨	٧ ٥٠٢ ٧٦١

المصدر: وزارة العمل والتشغيل - بيانات من SME/IBGE.

صحيفة Mercado de Trabalho-Conjuntura e Análise، السنة الخامسة - حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

الجدول ٢١

السكان النشطون اقتصاديا حسب المركز في الأسرة

المجموع	غيرهم	١ أطفال	الزوج	رب أسرة	معدل
١٥ ٨٤٨ ١٩٥	١ ٠٩٣ ٦٥٠	٤ ١٠١ ١٠٠	٢ ٦٧١ ٤١٢	٧ ٩٨٢ ٠٣٣	١٩٩١
١٥ ٩٣١ ٨٩٨	١ ٠٦١ ٤٢١	٤ ١٩١ ٥٥١	٢ ٦٥٠ ٥٥٥	٨ ٠٢٨ ٣٧١	١٩٩٢
١٦ ٠٥٦ ٦٥٠	١ ٠٠٨ ٥٢١	٤ ٢٥٢ ٤١٦	٢ ٦٩٥ ٠٨٠	٨ ١٠٠ ٦٣٣	١٩٩٣
١٦ ٤٣١ ٧٤٣	٩٩٢ ٩٧١	٤ ١٨٧ ٠٣٥	٢ ٩٠٩ ٣٢٥	٨ ٣٤٢ ٤١٢	١٩٩٤
١٦ ٧٥٤ ٦٨١	٩٨٤ ٥٨٨	٤ ٣٣٣ ٩٦٥	٣ ٠٠٧ ١٠١	٨ ٤٢٩ ٠٢٨	١٩٩٥
١٧ ٢٧٣ ٦٠٩	١ ٠٥٢ ٧٢٨	٤ ٤٨٧ ٠٦٧	٣ ١٥٦ ٤٦٨	٨ ٥٧٧ ٣٤٥	١٩٩٦
١٧ ٣٦٨ ٢٣٠	١ ٠١٤ ١٤٤	٤ ٥٣٠ ٢٤٠	٣ ١٨٣ ٩١٨	٨ ٦٣٩ ٩٢٨	١٩٩٧
١٧ ٦٨٥ ٣١٠	١ ٠٩٠ ٩٢٥	٤ ٦٧٨ ٩٠٥	٣ ٢٦٠ ٧٠٨	٨ ٦٥٤ ٧٧١	١٩٩٨
١٧ ٧٢١ ١٢٠	١ ٠٣٦ ٩٢٦	٤ ٦٩٦ ٦٠٥	٣ ٢٦٧ ٥٤٩	٨ ٧٢٠ ٠٤٠	١٩٩٩
١٧ ٥٠٦ ٤٣٣	١ ٠٣١ ٣١٦	٤ ٦٦٣ ١١٦	٣ ٢٠٢ ٧٥٤	٨ ٦٠٩ ٢٤٧	كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٩
١٧ ٥٠٦ ٤٣٣	١ ٠٠٨ ٩٩٤	٤ ٦٨٥ ٨٦٠	٣ ٢٠٠ ١١٢	٨ ٦٥٠ ٧٣٦	نيسان/أبريل ١٩٩٩
١٧ ٦٦٩ ٩٣٨	١ ٠٢٦ ٩٣٥	٤ ٧٠٥ ٨٩٣	٣ ٢٣١ ٩١٣	٨ ٧٠٥ ١٩٦	أيار/مايو ١٩٩٩
١٧ ٨٧٩ ٢٩٢	١ ٠٤٨ ٦٤٦	٤ ٧٨٦ ٩٨٨	٣ ٢٥٦ ٥٣٨	٨ ٧٨٧ ١١٩	حزيران/يونيه ١٩٩٩
١٧ ٦٦٧ ٨٠٧	١ ٠١٢ ١٣٤	٤ ٧٥٣ ٠٨٥	٣ ٢١٢ ١٥٨	٨ ٦٩٠ ٤٣١	تموز/يوليه ١٩٩٩
١٧ ٧٠٢ ٦٤٦	١ ٠٥٦ ٣٨٧	٤ ٦٥٦ ٦٨٤	٣ ٢٥٩ ٠٣٨	٨ ٧٣٠ ٥٣٧	آب/أغسطس ١٩٩٩
١٧ ٨٢٧ ٧٩٧	١ ٠٥٧ ٩٨٠	٤ ٧٢٠ ٨٩٣	٣ ٣٠٥ ٣٦٧	٨ ٧٤٣ ٥٥٧	أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
١٧ ٩٣٢ ٢٧٦	١ ٠٦٨ ٨٥٥	٤ ٦٩٧ ٢٥٧	٣ ٣٤٣ ٢٧٢	٨ ٨٢٢ ٨٩٢	تشرين ١ ول/أكتوبر ١٩٩٩
١٨ ٠٠٠ ٣٣٠	١ ٠٤٨ ٠٩٦	٤ ٦٨٦ ٦٦٨	٣ ٣٨٧ ٠٣٥	٨ ٨٧٨ ٥٣٢	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
١٧ ٩٤٧ ٦٢١	٩٩٨ ٨١٨	٤ ٦٩٩ ٣٢٨	٣ ٤٠٤ ٢٤٤	٨ ٨٤٥ ٢٣١	كانون ١ ول/ديسمبر ١٩٩٩
١٧ ٩١٥ ٠٧٦	٩٤٢ ٥٠١	٤ ٧٣٦ ٧١٦	٣ ٣٨٨ ٠٩٨	٨ ٨٤٧ ٧٦٠	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
١٨ ١٠٢ ٣٤٥	٩٦٦ ٥٧٠	٤ ٧٤٨ ١٥١	٣ ٤٤٦ ٩١٨	٨ ٩٤٠ ٧٠٦	شباط/فبراير ٢٠٠٠
١٨ ٢٤٣ ٥٥٢	١ ٠٢٥ ٥٥٣	٤ ٨١٠ ٧٦٧	٣ ٤٧٣ ٩٤٤	٨ ٩٣٣ ٢٨٨	آذار/مارس ٢٠٠٠
١٨ ٤٤٩ ١٠٥	١ ٠٣٠ ٦٢٨	٤ ٨٥٦ ١٨٦	٣ ٤٨٩ ٩٠٦	٩ ٠٧٢ ٣٨٥	نيسان/أبريل ٢٠٠٠
١٨ ١٧٧ ٥٢٠	٩٩١ ٣١٣	٤ ٧٨٧ ٩٥٥	٣ ٤٤٩ ٧١٧	٨ ٩٤٨ ٥٣٥	كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠٠

المصدر: وزارة العمل والتشغيل - بيانات من SME/IBGE.

صحيفة Mercado de Trabalho-Conjuntura e Análise، السنة الخامسة - حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

الجدول ٢٢

نسبة المشاركة في القوة العاملة حسب الجنس

معدل	رجال	نساء
١٩٩١	٧٩,٩٨	٤٤,٢٨
١٩٩٢	٧٨,٣٥	٤٢,٦٩
١٩٩٣	٧٧,١٦	٤٢,٥١
١٩٩٤	٧٧,٢٠	٤٣,٣٥
١٩٩٥	٧٦,٦٧	٤٣,٩٢
١٩٩٦	٧٦,٢٦	٤٤,٨٦
١٩٩٧	٧٤,٦٦	٤٤,٢٩
١٩٩٨	٧٣,٧٠	٤٤,٥٣
١٩٩٩	٧٢,١٨	٤٣,٨٨
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٧١,٩٧	٤٣,٥١
نيسان/أبريل ١٩٩٩	٧٢,٠٦	٤٣,٥٦
أيار/مايو ١٩٩٩	٧٢,١٦	٤٣,٧٣
حزيران/يونيه ١٩٩٩	٧٣,١٢	٤٣,٩٤
تموز/يوليه ١٩٩٩	٧٢,٢١	٤٣,٧٦
آب/أغسطس ١٩٩٩	٧١,٨٢	٤٣,٧٦
أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٧٢,٠٩	٤٤,١٢
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	٧٢,٣٤	٤٤,٥٠
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	٧٢,٣٣	٤٤,٥٢
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٧٢,١٩	٤٤,٥٤
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٧١,٩٦	٤٤,٢٩
شباط/فبراير ٢٠٠٠	٧٢,٥٢	٤٤,٦٥
آذار/مارس ٢٠٠٠	٧٢,٧٨	٤٤,٨٤
نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٧٢,٣٩	٤٥,٤٣
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٧٢,٦٦	٤٤,٨٠

المصدر: وزارة العمل والتشغيل - بيانات من SME/IBGE.

صحيفة Mercado de Trabalho-Conjuntura e Análise، السنة الخامسة - حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

الجدول ٢٣

نسبة العاملين حسب الجنس

معدل	رجال	نساء
١٩٩١	٩ ٢٧٥ ٨٦٨	٥ ٨٠٥ ٣٦٣
١٩٩٢	٩ ٣٣٢ ٢٤٦	٥ ٦٧٨ ٥٣١
١٩٩٣	٩ ٣٧٢ ٩١٩	٥ ٨٢٩ ٧٩٣
١٩٩٤	٩ ٥٨٨ ٠١٢	٦ ٠١٢ ٣٩٦
١٩٩٥	٩ ٦٩٣ ٠٣٢	٦ ٢٨٢ ٠٠٢
١٩٩٦	٩ ٨٦٤ ٣٧١	٦ ٤٧١ ٠٥٩
١٩٩٧	٩ ٨٢٨ ٣٤٢	٦ ٥٥٤ ٦٦٩
١٩٩٨	٩ ٧٢٨ ٩٠٧	٦ ٦١٢ ٢٢١
١٩٩٩	٩ ٦٨٩ ٨٧٢	٦ ٦٩٦ ٧٣٠
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٩	٩ ٥٣٩ ٤٠٩	٦ ٦٩٦ ٧٣٠
نيسان/أبريل ١٩٩٩	٩ ٥٢٥ ٨٦٣	٦ ٦١٨ ٣٨٨
أيار/مايو ١٩٩٩	٩ ٦٥٥ ٥٨٢	٦ ٦٥٩ ٠٠٥
حزيران/يونيه ١٩٩٩	٩ ٧٩٦ ٩٦٦	٦ ٦٨١ ٢٥٢
تموز/يوليه ١٩٩٩	٩ ٦٨٢ ٧٤٤	٦ ٦٥٥ ٨١٩
آب/أغسطس ١٩٩٩	٩ ٦٦٥ ٠٨٣	٦ ٦٨٠ ٩٩١
أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٩ ٧٢٩ ٨١٠	٦ ٧٨٨ ٢٦٤
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	٩ ٧٩٤ ٧٢٧	٦ ٧٩٠ ٤٥٦
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	٩ ٨٧٠ ٩٠٨	٦ ٨١٧ ٦٥٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٩ ٩٢٥ ٠٠٥	٦ ٩٠٣ ٢٧٢
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٩ ٨٠٨ ٨٢٢	٦ ٧٤٤ ٥٤١
شباط/فبراير ٢٠٠٠	٩ ٨٦٥ ٨٦٢	٦ ٧٦٢ ٤٧٠
آذار/مارس ٢٠٠٠	٩ ٩٦١ ٢٢٨	٦ ٨١٩ ٤٧٧
نيسان/أبريل ٢٠٠٠	١٠ ٠٤٧ ٤٢٠	٦ ٩٦٠ ٧٤٢
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٩ ٩٢٠ ٨٣٣	٦ ٨٢١ ٨٠٨

المصدر: وزارة العمل والتشغيل - بيانات من SME/IBGE.

صحيفة Mercado de Trabalho-Conjuntura e Análise، السنة الخامسة-حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

الجدول ٢٤

نسبة البطالة حسب الجنس

معدل	رجال	نساء
١٩٩١	٦١,٠٥	٣٨,٩٥
١٩٩٢	٦٠,٤٨	٣٩,٥٢
١٩٩٣	٥٩,٦٣	٤٠,٣٧
١٩٩٤	٥٨,٤٠	٤١,٦٠
١٩٩٥	٥٩,٠٠	٤١,٠٠
١٩٩٦	٥٥,٣٩	٤٤,٦١
١٩٩٧	٥٥,٥٨	٤٤,٤٢
١٩٩٨	٥٥,٢١	٤٤,٧٩
١٩٩٩	٥٤,٨٤	٤٥,١٦
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٩	٥٥,٦٢	٤٤,٣٨
نيسان/أبريل ١٩٩٩	٥٥,٩٩	٤٤,٠١
أيار/مايو ١٩٩٩	٥٤,٥٤	٤٥,٤٦
حزيران/يونيه ١٩٩٩	٥٥,٣٠	٤٤,٧٠
تموز/يوليه ١٩٩٩	٥٤,٦٦	٤٥,٣٤
آب/أغسطس ١٩٩٩	٥٤,٧٢	٤٥,٢٨
أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٥٥,٢٢	٤٤,٧٨
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	٥٣,٩٢	٤٦,٠٨
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	٥٣,٥٢	٤٦,٤٨
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٥٣,٤٢	٤٦,٤٨
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٥٢,١٠	٤٧,٩٠
شباط/فبراير ٢٠٠٠	٥١,٨٣	١٧,٤٨
آذار/مارس ٢٠٠٠	٥٣,٤٥	٤٦,٥٥
نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٥٣,٤٥	٤٦,٥٥
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٥٢,٥٤	٤٧,٤٦

المصدر: وزارة العمل والتشغيل - من بيانات SME/IBGE.

صحيفة Mercado de Trabalho-Conjuntura e Análise، السنة الخامسة - حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

الجدول ٢٥

نسبة البطالة حسب المركز في الأسرة (نسبة مئوية)

معدل	رب الأسرة	الزوج	الأطفال	غيرهم
١٩٩١	٣,٠٨	٢,٥٩	٩,٣٨	٦,١٦
١٩٩٢	٣,٦٦	٣,٣٨	١١,٠١	٧,١٦
١٩٩٣	٣,٣٩	٣,٠٨	١٠,٠٤	٦,٨٣
١٩٩٤	٣,٢٢	٣,١١	٩,٧٢	٦,٦٨
١٩٩٥	٢,٩٥	٢,٨٧	٨,٩٧	٥,٦٧
١٩٩٦	٣,٤٢	٣,٧٩	١٠,٠٢	٧,٢٥
١٩٩٧	٣,٧٠	٣,٩٠	١٠,٣٦	٧,٠٨
١٩٩٨	٥,٠٥	٥,٤٣	١٣,٤٢	٩,٢٩
١٩٩٩	٥,٠٤	٥,١٩	١٣,٤٥	٩,١٠
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٩	٥,١٧	٥,٢٢	١٤,٢٠	٩,٣٦
نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٩	٥,٤٦	٥,٣٥	١٤,١٧	٩,٣١
أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٩	٥,٢٧	٥,٣٠	١٣,٢٨	٩,٨١
حزيران/يونيه - تموز/أغسطس ١٩٩٩	٥,٠٩	٥,٨٦	١٣,٨٧	٩,٤٣
تموز/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٤,٩٠	٥,١٥	١٣,٦٤	٨,٨٦
أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	٥,١٧	٥,٧٠	١٣,٢١	٩,٨٨
تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٥,١٢	٥,٠٥	١٢,٧٠	٩,٠١
كانون الأول/ديسمبر - كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	٥,١٨	٥,٠٤	١٣,٣١	٩,٠٢
كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٤,٩٨	٥,٠٤	١٣,٠٤	٨,٤١
كانون الأول/ديسمبر - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٤,٠٤	٤,٢٢	١١,٦٠	٧,٣٣
كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٤,٨٨	٥,٨٧	١٣,٦٠	٩,١٩
شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٠	٥,٢١	٦,٦٠	١٤,٤٢	٩,٩١
آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٥,١٨	٦,١٥	١٤,١٢	١٠,٤٨
نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٠	٤,٧٤	٥,٤٨	١٤,٧٩	٩,٨٦
كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٥,٠٠	٦,٠٣	١٤,٢٣	٩,٨٦

المصدر: وزارة العمل والتشغيل - من بيانات SME/IBGE.

صحيفة Mercado de Trabalho-Conjuntura e Análise، السنة الخامسة - حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٥٤ - وجدير بالذكر فيما يتعلق بتوزيع الدخل فيما بين موظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع الخاص، أن البيانات المتوافرة حالياً تبين زيادة حقيقية في الدخل تقارب ٢٧,٦ في المائة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩. ولقد حصل موظفو الخدمة المدنية والعسكريون على زيادة حقيقية في الدخل تجاوزت تلك التي حصل عليها العاملون في القطاع الخاص النظامي من الاقتصاد (٤٢,٩ في المائة مقابل ١٧,١ في المائة). وكان معدل تفاوت دخول العاملين في قطاعات أخرى (من بينهم العمال غير النظاميين في القطاع الخاص، هؤلاء الذين لم يحصلوا على أوراق رسمية للعمل، والعاملون لحسابهم الشخصي، وخدم البيوت، وأرباب العمل) يصل إلى ٦١,٥ في المائة. وقد حصل موظفو الخدمة المدنية والعسكريون على أفضل المعاشات في تلك الفترات إذ أن معاشهم الشهري في عام ١٩٩٩ كان يساوي في المتوسط ٦ مرات الحد الأدنى من الأجر الشهري (٩٠٦ كروزيرو أو ما يقارب ٥٠٣ دولارات من دولارات الولايات المتحدة).

١٥٥- ويجب، فيما يتعلق بالتشريعات التي تضمن ظروف عمل آمنة وصحية في مكان العمل، أن يبين مرة أخرى أن دستور البرازيل الصادر في عام ١٩٨٨ يخص بالذكر في الفقرة الثانية والعشرين من المادة ٧ حق العاملين في أن تخفض المخاطر المهنية التي يتعرضون إليها. ويضمن هذا الحق بتطبيق المعايير المتصلة بالصحة والنظافة والسلامة. ويرد في الباب الثاني من الفصل الخامس من قوانين العمل الموحدة فرع بشأن السلامة المهنية والطب المهني تم تعديله لهذا الغرض بموجب القانون ٦٥١٤ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

١٥٦- ويضبط التوجيه رقم ٣١٢٤ الصادر في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٨ عن وزارة العمل والتشغيل القانون رقم ٧٧/٦٥١٤ ويحدد ٢٨ معياراً ضابطاً في مجال السلامة المهنية والطب المهني. وفيما بعد أقر التوجيه رقم ٣٠٦٧ الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨، ٥ معايير تنظيمية بخصوص السلامة والنظافة في عمل الأرياف. وفي الآونة الأخيرة، أقر التوجيه رقم ٥٣ الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، المعيار التنظيمي رقم ٢٩ الذي يغطي "السلامة والصحة في مكان العمل في الموانئ" طبقاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ٨١ و١٥٢ و١٥٥.

١٥٧- وتعالج وزارة الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية المسائل المتصلة بالحوادث والأمراض المهنية ومكان العمل. وتوفر المعلومات الخاصة بتلك المسائل عن طريق "شبكة الإبلاغ بالحوادث الواقعة في مكان العمل". وتبين البيانات المدرجة أدناه أن "الحوادث النموذجية" تنجم عن الأنشطة الفعلية التي يضطلع بها الموظفون في إطار عملهم. والعمود المعنون "في الطريق إلى العمل" تحت بند الأسباب يخص الحوادث الحاصلة في الطريق إلى مكان العمل. والعمود المعنون الأمراض المهنية يخص الأمراض التي يصاب بها الفرد نتيجة اضطلاعه بأنشطة في مكان العمل يمكن أن تسبب له أضراراً جسدية. وما زالت الإحصاءات المتصلة بالوقت المحدد الذي تقع فيه الحوادث في مكان العمل غير كاملة، وهي بناء عليه عرضة للتعديل. ويجب أيضاً أن يوضع في الاعتبار لدى النظر في أي من هذه البيانات أنها لا تشمل أي معلومات بشأن العاملين في القطاع غير النظامي من الاقتصاد، أو في المناطق الريفية، أو العاملين غير المرتبطين بعلاقة عمل قانونية وقت جمع البيانات.

الجدول ٢٦

الحوادث الواقعة في مكان العمل والمسجلة في شبكة الإبلاغ بالحوادث

الواقعة في مكان العمل، ١٩٩٠-١٩٩٨

السنة	المجموع	السبب	
		نموذجية	في الطريق إلى العمل
١٩٩٠	٦٩٣ ٥٧٢	٦٣٢ ٠١٢	٥٦ ٣٤٣
١٩٩١	٦٣٢ ٣٢٢	٥٧٩ ٣٦٢	٤٦ ٦٧٩
١٩٩٢	٥٣٢ ٥١٤	٤٩٠ ٩١٦	٣٣ ٢٩٩
١٩٩٣	٤١٢ ٢٩٣	٣٧٤ ١٦٧	٢٢ ٧٠٩
١٩٩٤	٣٨٨ ٣٠٤	٣٥٠ ٢١٠	٢٢ ٨٢٤
١٩٩٥	٤٢٤ ١٣٧	٣٧٤ ٧٠٠	٢٨ ٧٩١
١٩٩٦	٣٩٥ ٤٥٥	٣٢٥ ٨٧٠	٣٤ ٦٩٦
١٩٩٧	٤٢١ ٣٤٣	٣٤٧ ٤٨٢	٣٧ ٢١٣
١٩٩٨	٤١٤ ٣٤١	٣٤٧ ٧٣٨	٣٦ ١١٤
			٥ ٢١٧
			٦ ٢٨١
			٨ ٢٩٩
			١٥ ٤١٧
			١٥ ٢٧٠
			٢٠ ٦٤٦
			٣٤ ٨٨٩
			٣٦ ٦٤٨
			٣٠ ٤٨٩

المصدر: مجموعة الإحصاءات السنوية للضمان الاجتماعي.

الجدول ٢٧

السجل الشهري للحوادث الواقعة في مكان العمل مصنفة حسب السبب، ١٩٩٧-١٩٩٩

الشهر	السنة	عدد الحوادث المسجلة في مكان العمل		
		المجموع	السبب	
			نمذجي	في الطريق إلى العمل
المجموع	١٩٩٧	٤٢١ ٣٤٣	٣٤٧ ٤٨٢	٣٧ ٢١٣
	١٩٩٨	٤١٤ ٣٤١	٣٤٧ ٧٣٨	٣٠ ٤٨٩
	١٩٩٩	٣٧٨ ٣٦٥	٣١٩ ٦١٧	٢٢ ٠٣٢
كانون الثاني/يناير	١٩٩٧	٣٣ ٣٨٦	٢٧ ١١٦	٣ ٢٥٧
	١٩٩٨	٣١ ٦٥٢	٢٦ ٣٨١	٢ ٥٥٣
	١٩٩٩	٢٩ ٦٣٩	٢٤ ٨٦٦	١ ٩٠١
شباط/فبراير	١٩٩٧	٣٠ ٠٩٥	٢٤ ٦١٢	٢ ٩١٦
	١٩٩٨	٣٠ ٩٨٣	٢٥ ٩٠٨	٢ ٤٨٤
	١٩٩٩	٢٦ ٣٢٣	٢١ ٩٨٧	١ ٧٣٦
آذار/مارس	١٩٩٧	٣٤ ٦٩٢	٢٨ ٢٧٣	٣ ٥٣٧
	١٩٩٨	٣٧ ٧٤٣	٣١ ٥٣٨	٣ ١٢٥
	١٩٩٩	٣٢ ٩٤٨	٢٧ ٤٣٩	٣ ٣٨٥
نيسان/أبريل	١٩٩٧	٣٤ ٩٨٦	٢٨ ٣٧٤	٣ ٦٩١
	١٩٩٨	٣١ ٨٧٩	٢٦ ٤٩٥	٢ ٦٣٦
	١٩٩٩	٣٠ ١٥٧	٢٥ ٤٠٠	١ ٧٩٣
أيار/مايو	١٩٩٧	٣٥ ٠٣٢	٢٨ ٩٩٧	٢ ٩٣٠
	١٩٩٨	٣٦ ٠٣٣	٣٠ ٢٦١	٢ ٦٤٩
	١٩٩٩	٣٤ ٠٤٣	٢٨ ٧١٨	١ ٩٨١
حزيران/يونيه	١٩٩٧	٣٦ ١٩٥	٢٩ ٥٧٣	٣ ١٦٢
	١٩٩٨	٣٤ ٦٢٣	٢٩ ٠٣٤	٢ ٤٩٠
	١٩٩٩	٣٣ ٣٧٣	٢٨ ٠٣٧	١ ٩٨٦
تموز/يوليه	١٩٩٧	٣٨ ٢٥١	٣١ ٨١٥	٣ ٠٧٣
	١٩٩٨	٣٦ ٤٢٤	٣٠ ٧١٦	٢ ٤٧٥
	١٩٩٩	٣٤ ١٥٩	٢٨ ٩٦٨	١ ٩٧٩
آب/أغسطس	١٩٩٧	٣٦ ٧٤٢	٣٠ ٤٢٨	٣ ٠٦٨
	١٩٩٨	٣٨ ١٠٧	٣٢ ٠٦٩	٢ ٧٧٠
	١٩٩٩	٣٥ ٥٦٦	٣٠ ١٦٨	٢ ٠٩٢
أيلول/سبتمبر	١٩٩٧	٣٩ ٦٤٩	٣٢ ٧٦٩	٣ ٤٤٨
	١٩٩٨	٣٦ ٦٧٤	٣٠ ٨١٨	٢ ٦٤٥
	١٩٩٩	٣٣ ٠٨٥	٢٨ ٢٥٦	١ ٦٧٠
تشرين الأول/أكتوبر	١٩٩٧	٤٠ ٩٨٨	٣٤ ٣٣٦	٣ ٠٤٩
	١٩٩٨	٣٦ ٠٤٣	٣٠ ٤٧٠	٢ ٥٠١
	١٩٩٩	٣١ ٤٤٩	٢٦ ٨٧٩	١ ٦٥٧
تشرين الثاني/نوفمبر	١٩٩٧	٣٥ ٣٥٣	٢٩ ٦١٠	٢ ٦١٤
	١٩٩٨	٣٥ ٢٤٦	٢٩ ٧٠٠	٢ ٣٦٨
	١٩٩٩	٣٠ ٥٤٢	٢٥ ٩٧٨	١ ٥٧١
كانون الأول/ديسمبر	١٩٩٧	٢٥ ٩٧٤	٢١ ٥٧٩	١ ٩٠٣
	١٩٩٨	٢٨ ٩٣٤	٢٤ ٣٤٨	١ ٧٩٣
	١٩٩٩	٢٧ ٠٨١	٢٢ ٩٢١	١ ٢٨١

المصدر: DATAPREV, CAT

يرجى الإحاطة علماً بأن هذه البيانات غير كاملة وخاضعة للتصحيح.

الجدول ٢٨

عدد الحوادث المسجلة في مكان العمل مصنفة حسب السبب والمنطقة أو الولاية، ١٩٩٧-١٩٩٩

السبب	السنة	المجموع			
			نموذجي	في الطريق إلى العمل	الأمراض المهنية
البرازيل	١٩٩٧	٤٢١ ٣٤٣	٣٤٧ ٤٨٢	٣٧ ٢١٣	٣٦ ٦٤٨
	١٩٩٨	٤١٤ ٣٤١	٣٤٧ ٧٣٨	٣٦ ١١٤	٣٠ ٤٨٩
	١٩٩٩	٣٧٨ ٣٦٥	٣١٩ ٦١٧	٣٦ ٧١٦	٢٢ ٠٣٢
المنطقة الشمالية	١٩٩٧	٧ ٣٣٤	٦ ١٠٤	٧٩٩	٤٣١
	١٩٩٨	٨ ٥٨٢	٦ ٨٣٨	٩٥٤	٧٩٠
	١٩٩٩	٨ ٨٣٧	٧ ٢٧٦	٩٥٨	٦٠٣
روندونيا	١٩٩٧	١ ٠٨٣	٩٠٠	١٥٢	٣١
	١٩٩٨	١ ٣٤٣	١ ٠٩٣	١٨٣	٦٧
	١٩٩٩	١ ٤٢٣	١ ١٩٢	١٩٨	٣٣
أكبر	١٩٩٧	٢٠٢	١٧٥	٢٦	١
	١٩٩٨	٢٠٧	١٧٧	٢٤	٦
	١٩٩٩	١٨٥	١٣٩	٣٢	١٤
أمازوناس	١٩٩٧	٢ ١٥٦	١ ٧٢٢	٢٠٥	٢٢٩
	١٩٩٨	٢ ٤٢٦	١ ٧٥٩	٢٧٣	٣٩٤
	١٩٩٩	٢ ٢٧١	١ ٦٩٥	٢٠١	٣٧٥
روراما*	١٩٩٧	٥٧	٤٥	٩	٣
	١٩٩٨	٧٣	٥٨	١٥	—
	١٩٩٩	٨١	٦٠	١٨	٣
بارا	١٩٩٧	٣ ٣١٢	٢ ٨٢٩	٣١٨	١٦٥
	١٩٩٨	٣ ٨٦٠	٣ ١٩٣	٣٥٠	٣١٧
	١٩٩٩	٤ ٠٢٣	٣ ٤٧٥	٣٨٤	١٦٤
أمايا	١٩٩٧	١٨٣	١٣٨	٤٤	١
	١٩٩٨	١٩٩	١٤٦	٥١	٢
	١٩٩٩	٢٠٠	١٤٩	٥١	—
توكانتيز	١٩٩٧	٣٤١	٢٩٥	٤٥	١
	١٩٩٨	٤٧٤	٤١٢	٥٨	٤
	١٩٩٩	٦٥٤	٥٦٦	٧٤	١٤
المنطقة الشمالية الشرقية	١٩٩٧	٢٩ ٤٧٢	٢٣ ١٠٨	٣ ٣٩٩	٢ ٩٦٥
	١٩٩٨	٢٧ ١٩٦	٢١ ٤٦٧	٣ ١٩٣	٢ ٥٣٦
	١٩٩٩	٢٤ ٩٨٩	١٩ ٦٦٧	٣ ٢٨٢	٢ ٠٤٠
مراثاو	١٩٩٧	٧٦٦	٦٠٣	١١١	٥٢
	١٩٩٨	٨٦٨	٧١٣	١١٥	٤٠
	١٩٩٩	٨٢٦	٦٥١	١١٨	٥٧
بياوي	١٩٩٧	٤٦٢	٣٣٠	١١٨	١٤
	١٩٩٨	٤٨٨	٣٣٥	١٣٨	١٥
	١٩٩٩	٥٩٩	٤٤٣	١٣٨	١٨

الجدول ٢٨ (تابع)

السبب	المجموع	السنة	
في الطريق إلى العمل	نموذجي	الأمراض المهنية	
٢٣٧	٢ ٣٧١	٣ ١٩٣	١٩٩٧
٢٦٤	٢ ٣٦٠	٣ ٢٤٣	١٩٩٨
٣٠٤	٢ ٦٣٠	٣ ٥٥١	١٩٩٩
٢٨	١ ٢٢٩	١ ٤٥٠	١٩٩٧
٤٨	١ ٤٣١	١ ٦٩٥	١٩٩٨
٤٠	١ ٣٥٩	١ ٦١٣	١٩٩٩
١١٨	١ ٢٠٩	١ ٥٠٠	١٩٩٧
١٤٥	١ ٠٥١	١ ٣٤٠	١٩٩٨
١٠٢	٨٥٨	١ ١٢٦	١٩٩٩
٣٤٠	٥ ٨٨٠	٧ ٠٨٧	١٩٩٧
٣١٨	٤ ٩٤٨	٦ ١١١	١٩٩٨
٣٧٧	٤ ٦٧٧	٥ ٩٢٤	١٩٩٩
١٠٤	٣ ٠١٠	٣ ٤٠٩	١٩٩٧
٩٩	٢ ٩٥٠	٣ ٢٦٤	١٩٩٨
٩٩	٢ ٤٠٦	٢ ٧٠٣	١٩٩٩
١٤٧	١ ٠٠١	١ ٢٨٤	١٩٩٧
١٥٣	١ ٠٩٤	١ ٣٥٨	١٩٩٨
١٣١	٩١٨	١ ١٦٥	١٩٩٩
١ ٩٢٥	٧ ٤٧٥	١٠ ٣٢١	١٩٩٧
١ ٤٥٤	٦ ٥٨٥	٨ ٨٢٩	١٩٩٨
٩١٢	٥ ٧٢٥	٧ ٤٨٢	١٩٩٩
٢٦ ٧٧٢	٢٣ ٩٥٨	٢٧٧ ٩٣٨	١٩٩٧
٢١ ٧١٧	٢٢ ٧٨٩	٢٧١ ٤٩٩	١٩٩٨
١٥ ١٨١	٢٢ ٩٤٢	٢٤٢ ٧٠٢	١٩٩٩
٨ ٤٨٦	٣ ٨٠٦	٥١ ٤٩٤	١٩٩٧
٥ ٢٧٣	٣ ٣١٩	٤٨ ٦٤٣	١٩٩٨
٢ ٩٤٠	٣ ٧٧١	٤٦ ٤٩١	١٩٩٩
٥٤٠	٦٠٤	٦ ٢٠٠	١٩٩٧
٣٣٩	٥١٦	٥ ٩٢٥	١٩٩٨
٢٤٣	٥٦١	٥ ٦٤٦	١٩٩٩
٩٠١	٤ ٠٩٥	٢٥ ٣٨٢	١٩٩٧
١ ١٤٣	٣ ٨٠٦	٢٤ ٧٣٨	١٩٩٨
١ ٣٠٨	٣ ٧٢٩	٢٣ ٢٧٢	١٩٩٩
١٦ ٨٤٥	١٥ ٤٥٣	١٩٤ ٨٦٢	١٩٩٧
١٤ ٦٩٢	١٥ ١٤٨	١٩٢ ١٩٣	١٩٩٨
١٠ ٦٩٠	١٤ ٨٨١	١٦٧ ٢٩٣	١٩٩٩

الجدول ٢٨ (تابع)

السبب	المجموع	السنة	
في الطريق إلى العمل	نموذجي	الأمراض المهنية	
٥ ٤٢٤	٧٨ ٦٦٩	٧ ٠٩٠	١٩٩٧
٤ ٥٥٢	٩٧ ٥٥٩	٧ ١٦٢	١٩٩٨
٣ ٥٠٥	٧٤ ٧٠٦	٧ ٢٧٧	١٩٩٩
١ ٧٤١	٢٧ ٢٦٦	١ ٨٥٩	١٩٩٧
١ ٣٣٩	٢٧ ٤٦٧	٢ ٢٤٠	١٩٩٨
٨٢٦	٢٣ ٨٥١	٢ ١٨٠	١٩٩٩
٧٠٦	١٨ ٩٥٤	١ ٩٢٢	١٩٩٧
٧١٣	٢٠ ٤٩٠	٢ ٠٦٤	١٩٩٨
٦٣٠	٢٠ ٥٧١	٢ ٢٩٥	١٩٩٩
٢ ٩٧٧	٣٢ ٤٤٩	٣ ٣٠٩	١٩٩٧
٢ ٥٠٠	٣١ ٦٠٢	٢ ٨٥٨	١٩٩٨
٢ ٠٤٩	٣٠ ٢٨٤	٢ ٨٠٢	١٩٩٩
١ ٠٥٦	١٢ ٣٩٣	١ ٩٦٧	١٩٩٧
٨٩٤	١٢ ٨٨١	٢ ٠١٦	١٩٩٨
٧٠٣	١٣ ٣٨٩	٢ ٢٥٧	١٩٩٩
٩٠	٢ ٧٧٣	٣ ٥٥	١٩٩٧
١٠٩	٢ ٦٧٢	٣ ٠٨	١٩٩٨
٩٥	٢ ٨٧١	٣ ٥١	١٩٩٩
١٤٩	٢ ٧٣٠	٣ ١٥	١٩٩٧
١٨٥	٣ ٠٦٧	٢ ٧٩	١٩٩٨
٩٧	٣ ١٤٦	٢ ٨٨	١٩٩٩
٣٥٣	٦ ١١٣	٩٠٦	١٩٩٧
٣٣٢	٦ ٢٢٧	٩٧٥	١٩٩٨
٢٩٨	٦ ٣٠٤	١ ١٠٤	١٩٩٩
٤٦٤	٢ ٨٩١	٣٩١	١٩٩٧
٢٦٨	٢ ٩٤٤	٤٥٤	١٩٩٨
٢١٣	٣ ١٩٧	٥١٤	١٩٩٩

المصدر: DATAPREV, CAT.

يرجى الإحاطة علماً بأن هذه البيانات غير كاملة وخاضعة للتصحيح.

* المعلومات الخاصة ببروراما مضمنة في المعلومات المتصلة بآمازوناس.

الجدول ٢٩

عدد الحوادث المسجلة في مكان العمل مصنفة حسب السبب وفترة العمر، ١٩٩٧ - ١٩٩٩

السنة	فترة العمر	عدد الحوادث المسجلة في مكان العمل							
		السبب				في الطريق إلى العمل			
		أ. أمراض المهنة				ب. أمراض غير مهنية			
		مجهول*	نساء	رجال	المجموع	مجهول*	نساء	رجال	المجموع
١٩٩٧	١٩٩٧	١٨ ٧٣٢	١١ ٨٤٨	٦ ٠٦٨	٣٦ ٦٤٨	١٨ ٦٩٩	٤ ٨٣٨	١٣ ٦٧٦	٣٧ ٢١٣
١٩٩٨	١٩٩٨	١٩ ٤٤٩	١٣ ٦٧٨	١٤ ٨٦٢	٣٠ ٤٨٩	٢ ٧٧٨	٩ ٨٥١	٢٣ ٤٨٥	٣٦ ١١٤
١٩٩٩	١٩٩٩	١٠	١٠ ١٣٦	١١ ٨٨٦	٢٢ ٠٣٢	٢٩	١١ ١٣٩	٢٥ ٥٤٨	٣٦ ٧١٦
١٩٩٧	حتى سن ١٩ من العمر	٣٢١	٣٥٦	١١١	٧٨٨	١ ٣٣٢	٢٢٦	١٠ ٦٢	٢ ٦٢٠
١٩٩٨		٣٣	٤٤٣	٢٥٤	٧٣٠	٢٠١	٤٤٣	١ ٨٠٢	٢ ٤٤٦
١٩٩٩		-	٢٨٠	١٢٨	٤٠٨	٤	٥٢٧	١ ٨٣٤	٢ ٣٦٥
١٩٩٧	بين ٢٠ و٢٤ عاما	١ ٢٤٥	١ ٥١٠	٥٥٣	٣ ٣٠٨	٣ ٣٨٦	٦١٠	٢ ٤١٨	٦ ٤١٤
١٩٩٨		١٦٥	١ ٨١٢	١ ٠٠٨	٢ ٩٨٥	٥١٨	١ ٤٣١	٤ ٥٢٨	٦ ٤٧٧
١٩٩٩		٢	١ ٣٢٦	٨٢٤	٢ ١٥٢	٧	١ ٦٨٠	٥ ٣٢٢	٧ ٠٠٩
١٩٩٧	بين ٢٥ و٢٩ عاما	١ ٨٢٥	٢ ٠١٧	٨٩٠	٤ ٧٣٢	٣ ١٨٥	٦٧٩	٢ ٣٩٣	٦ ٢٥٧
١٩٩٨		٢١٥	٢ ٣٦٢	١ ٥٩٩	٤ ١٧٦	٤٨٠	١ ٤٧٦	٤ ٣٦٤	٦ ٣٢٠
١٩٩٩		١	١ ٧٣٩	١ ٢٥٩	٢ ٩٩٩	٤	١ ٧٦٠	٤ ٩٣٣	٦ ٦٩٧
١٩٩٧	بين ٣٠ و٣٤ عاما	٢ ٥٨٢	٢ ١١٢	١ ٠٦٤	٥ ٧٥٨	٢ ٨٠٧	٧١١	٢ ١٥٢	٥ ٦٧٠
١٩٩٨		٢٥٠	٢ ٤٣٨	٢ ٢٣٩	٤ ٩٢٧	٤٠٤	١ ٤٨٤	٣ ٨٠٨	٥ ٦٩٦
١٩٩٩		٣	١ ٨٤٨	١ ٧٦٨	٣ ٦١٩	٥	١ ٧٤٤	٤ ٠٠٥	٥ ٧٥٤
١٩٩٧	بين ٣٥ و٣٩ عاما	٣ ٢٣١	٢ ١٧٨	١ ١٢١	٦ ٥٣٠	٢ ٢٠٨	٦٨٨	١ ٧١٧	٤ ٦١٣
١٩٩٨		٢٩٧	٢ ٥٠٦	٢ ٦٣٠	٥ ٤٣٣	٣٥٠	١ ٤٦٢	٢ ٩٢٥	٤ ٧٣٧
١٩٩٩		١	١ ٨١٨	٢ ٠٥١	٣ ٨٧٠	5	١ ٥٦٤	٣ ٢٢٤	٤ ٧٩٣
١٩٩٧	بين ٤٠ و٤٤ عاما	٣ ٤٩٣	١ ٦٢٨	٩٧٨	٦ ٠٩٩	١ ٨٧٣	٦٢٢	١ ٣٨٣	٣ ٨٧٨
١٩٩٨		٣٢٧	٢ ٠٠٠	٢ ٨١٤	٥ ١٤١	٢٧٣	١ ٢٩٧	٢ ٢١٦	٣ ٧٨٦
١٩٩٩		-	١ ٥٨٧	٢ ٤١١	٣ ٩٩٨	٢	١ ٤٠٣	٢ ٣٨٠	٣ ٧٨٥
١٩٩٧	بين ٤٥ و٤٩ عاما	٢ ٦٢٢	٨٧٨	٥٧٩	٤ ٠٧٩	١ ٣٢٠	٤٧٣	٨٧٩	٢ ٦٧٢
١٩٩٨		٢٣٩	١ ٠٩٩	٢ ٠٤٨	٣ ٣٨٦	١٦٩	٨٧٩	١ ٤٨١	٢ ٥٢٩
١٩٩٩		١	٨٢٧	١ ٦٣٥	٢ ٤٦٣	١	١ ١٠٥	١ ٦٤٤	٢ ٧٥٠
١٩٩٧	بين ٥٠ و٥٤ عاما	١ ٣٥٣	٢٩٨	٢٥٠	١ ٩٠١	٧٣٥	٣١٩	٥٣٥	١ ٥٨٩
١٩٩٨		١٤٤	٤٣٦	١ ٠٥٦	١ ٦٣٦	٩٩	٥٩١	٨٤٧	١ ٥٣٧
١٩٩٩		-	٣٠٠	٩٠٨	١ ٢٠٨	-	٦٦٦	٨٨٤	١ ٥٥٠
١٩٩٧	بين ٥٥ و٥٩ عاما	٦٤٨	١٢٧	١٠٨	٨٨٣	٤٣٣	١٦٨	٣٢٥	٩٢٦
١٩٩٨		٧٠	١٢٦	٥٢٤	٧٢٠	٥٧	٣٤٣	٥١٠	٩١٠
١٩٩٩		-	١١٥	٤٠٥	٥٢٠	١	٣٦٠	٥٠٤	٨٦٥
١٩٩٧	بين ٦٠ و٦٤ عاما	٢٨٢	٧	٥٢	٣٤١	٢٠١	٤١	١٦٠	٤٠٢
١٩٩٨		٢٩	٢٢	١٨٧	٢٣٨	٣٥	٨٦	٢٦٨	٣٨٩
١٩٩٩		٢	٢٠	١٦٤	١٨٦	-	١٠١	٢٨٠	٣٨١
١٩٩٧	بين ٦٥ و٦٩ عاما	١١١	٢	١٢	١٢٥	٧٦	٦	٢٠	١٠٢
١٩٩٨		٨	٣	٥٣	٦٤	٨	٣٣	٥٤	٩٥
١٩٩٩		-	-	٤٢	٤٢	-	٢٢	٦٤	٨٦
١٩٩٧	سن ٧٠ فما فوق	٣٢	١	-	٣٣	٣٠	٢	٤	٣٦
١٩٩٨		٤	-	٧	١١	٤	٩	١٤	٢٧
١٩٩٩		-	٢	١٠	١٢	-	١١	٢٨	٣٩
١٩٩٧	مجهولة	٩٨٧	٧٣٤	٣٥٠	٢ ٠٧١	١ ١١٣	٢٩٣	٦٢٨	٢ ٠٣٤
١٩٩٨		١٦٨	٤٣١	٤٤٣	١ ٠٤٢	١٨٠	٣١٧	٦٦٨	١ ١٦٥
١٩٩٩		-	٢٧٤	٢٨١	٥٥٥	-	١٩٦	٤٤٦	٦٤٢

المصدر: DATAPREV, CAT.

ترجى الإحاطة علما بأن هذه البيانات غير كاملة وعرضة للتصحيح.

* في عام ١٩٩٧ بدأت المتغيرات الجنسانية تدرج في البيانات المقدمة من مختلف الوحدات إلى قاعدة البيانات المركزية عن طريق شبكة الإبلاغ بالحوادث الواقعة في مكان العمل. وعند قيام وحدات أخرى باعتماد هذه الإجراءات سيسجل انخفاض تدريجي مستمر في عدد الحالات المصنفة حسب الجنس والمدرجة في بند الحالات المجهولة.

الجدول ٣٠

عدد الحوادث المسجلة في مكان العمل والمصنفة حسب السبب والجنس وفئة العمر، ١٩٩٧-١٩٩٩

السن	السنة	عدد الحوادث المسجلة في مكان العمل							
		المأثومة				المجموع			
		مجهول*	نساء	رجال	المجموع	مجهول*	نساء	رجال	المجموع
١٩٩٧	١٩٩٧	٢٣٣ ١٦٣	١٥ ٧١٤	٩٨ ٦٠٥	٣٤٧ ٤٨٢	٢٧٠ ٥٩٤	٣٢ ٤٠٠	١١٨ ٣٤٩	٤٢١ ٣٤٣
١٩٩٨	١٩٩٨	٣٩ ٠٧٣	٤٨ ٦١٣	٢٦٠ ٠٥٢	٣٤٧ ٧٣٨	٤٣ ٨٠٠	٧٢ ١٤٢	٢٩٨ ٣٩٩	٤١٤ ٣٤١
١٩٩٩	١٩٩٩	٦١٦	٥٣ ٧٥١	٢٦٥ ٢٥٠	٣١٩ ٦١٧	٦٥٥	٧٥ ٠٢٦	٣٠٢ ٦٨٤	٣٧٨ ٣٦٥
١٩٩٧	١٩٩٧	١٨ ٨٥١	١ ٠٦١	٧ ٥٨١	٢٧ ٤٩٣	٢٠ ٥٠٤	١ ٦٤٣	٨ ٧٥٤	٣٠ ٩٠١
١٩٩٨	١٩٩٨	٣ ٠٧٣	٢ ٩٢٧	١٩ ٨٣٩	٢٥ ٨٣٩	٣ ٣٠٧	٣ ٨١٣	٢١ ٨٩٥	٢٩ ٠١٥
١٩٩٩	١٩٩٩	٦٢	٣ ٠٨٥	١٨ ٨٤٠	٢١ ٩٨٧	٦٦	٣ ٨٩٢	٢٠ ٨٠٢	٢٤ ٧٦٠
١٩٩٧	١٩٩٧	٤٦ ١٨٨	١ ٩٣٤	١٥ ٨٤٧	٦٣ ٩٦٩	٥٠ ٨١٩	٤ ٠٥٤	١٨ ٨١٨	٧٣ ٦٩١
١٩٩٨	١٩٩٨	٧ ٦٦٦	٦ ٩٤٣	٥٠ ٢٧٢	٦٤ ٨٨١	٨ ٣٤٩	١٠ ١٨٦	٥٥ ٨٠٨	٧٤ ٣٤٣
١٩٩٩	١٩٩٩	١٤٤	٨ ٠٨٨	٥٢ ٤٩٦	٦٠ ٧٢٨	١٥٣	١١ ٠٩٤	٥٨ ٦٤٢	٦٩ ٨٨٩
١٩٩٧	١٩٩٧	٤٠ ٩١٠	٢ ١٥٨	١٥ ٤٤٣	٥٨ ٥١١	٤٥ ٩٢٠	٤ ٨٥٤	١٨ ٧٢٦	٦٩ ٥٠٠
١٩٩٨	١٩٩٨	٦ ٩٢٦	٧ ٥٧٩	٤٥ ٩٧٢	٦٠ ٤٧٧	٧ ٦٢١	١١ ٤١٧	٥١ ٩٣٥	٧٠ ٩٧٣
١٩٩٩	١٩٩٩	١١٣	٨ ٤٤٤	٤٧ ٩٤٥	٥٦ ٥٠٢	١١٨	١١ ٩٤٣	٥٤ ١٣٧	٦٦ ١٩٨
١٩٩٧	١٩٩٧	٣٥ ٣١٩	٢ ٢٤٧	١٤ ٦٧٠	٥٢ ٢٣٦	٤٠ ٧٠٨	٥ ٠٧٠	١٧ ٨٨٦	٦٣ ٦٦٤
١٩٩٨	١٩٩٨	٥ ٩٠١	٧ ٧٧٤	٤٠ ٠٨١	٥٣ ٧٥٦	٦ ٥٥٥	١١ ٦٩٦	٤٦ ١٢٨	٦٤ ٣٧٩
١٩٩٩	١٩٩٩	١٠١	٨ ٦٧٨	٤١ ٧٢٩	٥٠ ٥٠٨	١٠٩	١٢ ٢٧٠	٤٧ ٥٠٢	٥٩ ٨٨١
١٩٩٧	١٩٩٧	٢٨ ٤٠٦	٢ ٣٧٣	١٣ ٠٢٨	٤٣ ٨٠٧	٣٣ ٨٤٥	٥ ٢٣٩	١٥ ٨٦٦	٥٤ ٩٥٠
١٩٩٨	١٩٩٨	٤ ٥٩٣	٧ ٥١٠	٣٢ ٩٠٤	٤٥ ٠٠٧	٥ ٢٤٠	١١ ٤٧٨	٣٨ ٥٤٩	٥٥ ١٧٧
١٩٩٩	١٩٩٩	٦٥	٨ ٣٠٤	٣٤ ٦٥٨	٤٣ ٠٢٧	٧١	١١ ٦٨٦	٣٩ ٩٣٣	٥١ ٦٩٠
١٩٩٧	١٩٩٧	٢٢ ٠٢٢	٢ ٠٦٥	١١ ١٠٨	٣٥ ١٩٥	٢٧ ٣٨٨	٤ ٣١٥	١٣ ٤٦٩	١٧٢ ٤٥
١٩٩٨	١٩٩٨	٣ ٥٣٨	٦ ١٦٥	٢٥ ٩٤١	٣٥ ٦٤٤	٤ ١٣٨	٩ ٤٦٢	٣٠ ٩٧١	٤٤ ٥٧١
١٩٩٩	١٩٩٩	٥٧	٦ ٩٨٨	٢٧ ١٤٨	٣٤ ١٩٣	٥٩	٩ ٩٧٨	٣١ ٩٣٩	٤١ ٩٧٦
١٩٩٧	١٩٩٧	١٤ ٤٤٨	١ ٥٥٢	٧ ٧٦٢	٢٣ ٧٦٢	١٨ ٣٩٠	٢ ٩٠٣	٩ ٢٢٠	٣٠ ٥١٣
١٩٩٨	١٩٩٨	٢ ٤١٦	٤ ٢٠٧	١٧ ٤٢٨	٢٤ ٠٥١	٢ ٨٢٤	٦ ١٨٥	٢٠ ٩٥٧	٢٩ ٩٦٦
١٩٩٩	١٩٩٩	٢٩	٤ ٦٥٠	١٨ ٢١٥	٢٢ ٨٩٤	٣١	٦ ٥٨٢	٢١ ٤٩٤	٢٨ ١٠٧
١٩٩٧	١٩٩٧	٨ ١٤٤	١ ٠٣٥	٤ ٨٣١	١٤ ٠١٠	١٠ ٢٣٢	١ ٦٥٢	٥ ٦١٦	١٧ ٥٠٠
١٩٩٨	١٩٩٨	١ ٣٢٦	٢ ٤٩١	١٠ ٢٨٦	١٤ ١٠٣	١ ٥٦٩	٣ ٥١٨	١٢ ١٨٩	١٧ ٢٧٦
١٩٩٩	١٩٩٩	٢٢	٢ ٨٩٥	١٠ ٢٩٨	١٣ ٢١٥	٢٢	٣ ٨٦١	١٢ ٠٩٠	١٥ ٩٧٣
١٩٩٧	١٩٩٧	٤ ٢٢٥	٤٣٧	٢ ٨٢٧	٧ ٤٨٩	٥ ٣٠٦	٧٣٢	٣ ٢٦٠	٩ ٢٩٨
١٩٩٨	١٩٩٨	٧٠٠	١ ١٥٣	٥ ٧٨٣	٧ ٦٣٦	٨٢٧	١ ٦٢٢	٦ ٨١٧	٩ ٢٦٦
١٩٩٩	١٩٩٩	١٠	١ ٣١٩	٥ ٧٦٩	٧ ٠٩٨	١١	١ ٧٩٤	٦ ٦٧٨	٨ ٤٨٣
١٩٩٧	١٩٩٧	١ ٩٥٤	٧٧	١ ٠٧٦	٣ ١٠٧	٢ ٤٣٧	١٢٥	١ ٢٨٨	٣ ٨٥٠
١٩٩٨	١٩٩٨	٢٨٢	٢٩٣	٢ ٣٢٦	٢ ٩٠١	٣٤٦	٤٠١	٢ ٧٨١	٣ ٥٢٨
١٩٩٩	١٩٩٩	٥	٣٥٨	٢ ٤٦٢	٢ ٨٢٥	٧	٤٧٩	٢ ٩٠٦	٣ ٣٩٢
١٩٩٧	١٩٩٧	٦٨٤	١٣	١٥٥	٨٥٢	٨٧١	٢١	١٨٧	١ ٠٧٩
١٩٩٨	١٩٩٨	٩٣	٦٠	٦٣١	٧٨٤	١٠٩	٩٦	٧٣٨	٩٤٣
١٩٩٩	١٩٩٩	-	٩٣	٦١٢	٧٠٥	-	١١٥	٧١٨	٨٣٣
١٩٩٧	١٩٩٧	٢٥١	١	٢٥	٢٧٧	٣١٣	٤	٢٩	٣٤٦
١٩٩٨	١٩٩٨	٤٦	٢٣	٢٠٣	٢٧٢	٥٤	٣٢	٢٢٤	٣١٠
١٩٩٩	١٩٩٩	١	٣٢	٢٠٥	٢٣٨	١	٤٥	٢٤٣	٢٨٩
١٩٩٧	١٩٩٧	١١ ٧٦١	٧٦١	٤ ٢٥٢	١٦ ٧٧٤	١٣ ٨٦١	١ ٧٨٨	٥ ٢٣٠	٢٠ ٨٧٩
١٩٩٨	١٩٩٨	٢ ٥١٣	١ ٤٨٨	٨ ٣٨٦	١٢ ٣٨٧	٢ ٨٦١	٢ ٢٣٦	٩ ٤٩٧	١٤ ٥٩٤
١٩٩٩	١٩٩٩	٧	٨١٧	٤ ٨٧٣	٥ ٦٩٧	٧	١ ٢٨٧	٥ ٦٠٠	٦ ٨٩٤

المصدر: DATAPREV, CAT

ترجى الإحاطة علماً بأن هذه البيانات غير كاملة وخاضعة للتصحيح

* في عام ١٩٩٧ بدأت المتغيرات الجنسية تدرج في البيانات المقدمة من مختلف الوحدات إلى قاعدة البيانات المركزية عن طريق شبكة الإبلاغ بالحوادث الواقعة في مكان العمل. وعند قيام وحدات أخرى باعتماد هذه الإجراءات سيسجل انخفاض تدريجي مستمر في عدد الحالات المصنفة حسب الجنس والمدرجة في بند الحالات المجهولة.

الجدول ٣١

عدد الحوادث الشهرية الواقعة في مكان العمل والتي تمت تسويتها، مصنفة حسب النتائج - ١٩٩٧/١٩٩٩

عدد الحوادث الواقعة في مكان العمل والتي تمت تسويتها							السنة	الشهر
النتائج								
الإصابة بعجز مؤقت						عناية طبية		
الإصابة	أقل من ١٥ يوما			المجموع				
الوفأة	بعجز دائم	أكثر من ١٥ يوما				المجموع		
٣ ٤٦٩	١٧ ٦٦٩	١٥٦ ١٠٤	٢٠٦ ٦٠٨	٣٦٢ ٧١٢	٥٦ ٤٣١	٤٤٠ ٢٨١	١٩٩٧	المجموع
٤ ١٤٤	١٥ ٩٢٣	١٤٥ ٠١٣	١٨٨ ٢٢١	٣٣٣ ٢٣٤	٥٥ ٦٨٦	٤٠٨ ٩٨٧	١٩٩٨	
٣ ٩٢٣	١٦ ٣٤٧	١٣٧ ٥١٧	١٨٧ ٢١١	٣٢٤ ٧٢٨	٤٨ ٩٤٨	٣٩٣ ٩٤٦	١٩٩٩	
٣٣٨	١ ٤٦٢	١١ ٤٩٠	١٥ ٩١٨	٢٧ ٤٠٨	٤ ٦٦٧	٣٣ ٨٧٥	١٩٩٧	كانون الثاني/يناير
٣٢٣	١ ٣٣٢	١١ ٨٦٨	١٤ ١٥٠	٢٦ ٠١٨	٤ ٢٧٦	٣١ ٩٤٩	١٩٩٨	
٣٤٤	١ ٤٦٧	١٠ ٧١٢	١٣ ٢٤٥	٢٣ ٩٥٧	٣ ١٧٢	٢٨ ٩٤٠	١٩٩٩	
٢٨٦	١ ٢٠٠	١١ ٣٥٦	١٤ ٢٣١	٢٥ ٥٨٧	٣ ٦٦٨	٣٠ ٧٤١	١٩٩٧	شباط/فبراير
٢٩٢	١ ١١٠	١٠ ٨٦٦	١٣ ٦٠٣	٢٤ ٤٦٩	٣ ٥٦٣	٢٩ ٤٣٤	١٩٩٨	
٣٥٢	١ ١٩١	١٠ ١٠٦	١٥ ٧٤٩	٢٥ ٨٥٥	٣ ٣٥٥	٣٠ ٧٥٣	١٩٩٩	
٣٢٨	١ ٤٠٩	١٣ ٩٣٩	١٦ ٦٦٩	٣٠ ٦٠٨	٣ ٨٨٥	٣٦ ٢٣٠	١٩٩٧	آذار/مارس
٣٧٨	١ ٣٠٢	١٣ ١٧٢	١٧ ٩٣٣	٣١ ١٠٥	٤ ٠٩١	٣٦ ٨٧٦	١٩٩٨	
٣٢٥	١ ٣٥٠	١٢ ٥٣٣	١٧ ٠١٨	٢٩ ٥٥١	٤ ٥٨٩	٣٥ ٨١٥	١٩٩٩	
٣٢١	١ ٥٤٦	١٣ ٣٨٣	١٧ ٧٨٥	٣١ ١٦٨	٥ ٩٢٩	٣٨ ٩٦٤	١٩٩٧	نيسان/أبريل
٣٢٦	١ ٣٩٦	١١ ٩٨٨	١٦ ٠٥٣	٢٨ ٠٤١	٤ ٢٠٢	٣٣ ٨٦٥	١٩٩٨	
٣٣٣	١ ٣٢٢	١١ ٠١٥	١٤ ٤٥٠	٢٥ ٤٦٥	٣ ٦١٧	٣٠ ٧٣٧	١٩٩٩	
٣٠٧	١ ٤٦٥	١٣ ٣٩٣	١٦ ٥٩٠	٢٩ ٩٨٣	٥ ١٤٤	٣٦ ٨٩٩	١٩٩٧	أيار/مايو
٣٨٠	١ ٤٦١	١٢ ٣٠٧	١٤ ٧٧٢	٢٧ ٠٧٩	٨ ٨٧٣	٣٧ ٧٩٣	١٩٩٨	
٣٥٩	١ ٥٠٣	١٢ ٠٤٦	١٦ ٣٨٦	٢٨ ٤٣٢	٤ ٦٠٧	٣٤ ٩٠١	١٩٩٩	
٣١٠	١ ٤٦٤	١٢ ٥٨٠	١٨ ٤٨٦	٣١ ٠٦٦	٤ ٧٠٠	٣٧ ٥٤٠	١٩٩٧	حزيران/يونيه
٣٦٢	١ ٦٩٣	١٢ ١٤٨	١٥ ٥٠١	٢٧ ٦٤٩	٤ ٤٩٣	٣٤ ١٩٧	١٩٩٨	
٣١٧	١ ٥٤٢	١١ ٧٥٣	١٧ ٠٩٦	٢٨ ٨٤٩	٣ ٨٥٣	٣٤ ٥٦١	١٩٩٩	
٣١٠	١ ٧٠٥	١٣ ٧١٢	١٧ ١٨٣	٣٠ ٨٩٥	٤ ٩٤٣	٣٧ ٨٥٣	١٩٩٧	تموز/يوليه
٣٧٣	١ ٣١٤	١٢ ٨٥٩	١٧ ٤٣٥	٣٠ ٢٩٤	٤ ٣٩٤	٣٦ ٣٧٥	١٩٩٨	
٣٥٣	١ ٤٣٩	١٢ ٠٩٤	١٦ ٣٩٢	٢٨ ٤٨٦	٥ ٠٠٠	٣٥ ٢٧٨	١٩٩٩	
٣٠٨	١ ٦٠٥	١٣ ٧١٧	١٧ ٣٦٤	٣١ ٠٨١	٤ ٢٠٠	٣٧ ١٩٤	١٩٩٧	آب/أغسطس
٣٦٣	١ ٣٤١	١٣ ٠٠٥	١٥ ٠٦١	٢٨ ٠٦٦	٥ ٣٣٠	٣٥ ١٠٠	١٩٩٨	
٣٣٥	١ ٣٣٦	١٢ ٥٢٨	١٦ ٨١٤	٢٩ ٣٤٢	٤ ٣٧٥	٣٥ ٣٨٨	١٩٩٩	
٢٤١	١ ٤٩٦	١٣ ٠٦٥	١٩ ١٨٩	٣٢ ٢٥٤	٥ ٩٠٢	٣٩ ٨٩٣	١٩٩٧	أيلول/سبتمبر
٣٤٤	١ ٢٣٥	١٢ ٣٠٧	١٥ ٧١٦	٢٨ ٠٢٣	٤ ٣٩٥	٣٣ ٩٩٧	١٩٩٨	
٣٢٩	١ ٣٦٣	١١ ٦٧٧	١٧ ٢٥٠	٢٨ ٩٢٧	٤ ٦٥٠	٣٥ ٢٦٩	١٩٩٩	
٢٢٢	١ ٥٦٩	١٤ ١٢٦	٢٠ ٠١٦	٣٤ ١٤٢	٥ ٠٤٦	٤٠ ٩٧٩	١٩٩٧	تشرين ١ ول/أكتوبر
٣٧٠	١ ٣٣١	١٢ ٢٨٧	١٧ ٢٩١	٢٩ ٥٧٨	٤ ٨٣٦	٣٦ ١١٥	١٩٩٨	
٣٢٠	١ ٣٣٧	١١ ٤٤٩	١٤ ٩٢٠	٢٦ ٣٦٩	٤ ٢٣٣	٣٢ ٢٥٩	١٩٩٩	
٢٥٦	١ ٥٠٠	١٣ ١٨١	١٧ ٩١٦	٣١ ٠٩٧	٤ ٣٨٧	٣٧ ٢٤٠	١٩٩٧	تشرين الثاني/نوفمبر
٣٣٤	١ ٢١٢	١١ ٨٣٢	١٦ ٣٩٣	٢٨ ٢٢٥	٣ ٩١٦	٣٣ ٦٨٧	١٩٩٨	
٢٦٦	١ ٢٢٨	١١ ٠٦١	١٤ ٤٨٤	٢٥ ٥٤٥	٤ ١٢٠	٣١ ١٥٩	١٩٩٩	
٢٤٢	١ ٢٤٨	١٢ ١٦٢	١٥ ٢٦١	٢٧ ٤٢٣	٣ ٩٦٠	٣٢ ٨٧٣	١٩٩٧	كانون ١ ول/ديسمبر
٢٩٩	١ ٢٩٦	١٠ ٣٧٤	١٤ ٣١٣	٢٤ ٦٨٧	٣ ٣١٧	٢٩ ٥٩٩	١٩٩٨	
٢٩٠	١ ٢٦٩	١٠ ٥٤٣	١٣ ٤٠٧	٢٣ ٩٥٠	٣ ٣٧٧	٢٨ ٨٨٦	١٩٩٩	

المصدر: DATAPREV, CAT.

يرجى الإحاطة علما بأن هذه البيانات غير كاملة وخاضعة للتصحيح.

الجدول ٣٢

عدد الحوادث الواقعة في مكان العمل التي تمت تسويتها مصنفة حسب المنطقة الرئيسية والولاية - ١٩٩٩/١٩٩٧

المناطق والولايات	السنة	عدد الحوادث الواقعة في مكان العمل والتي تمت تسويتها					
		النتائج					
		عناية طبية	الإصابة بعجز مؤقت			المجموع	
			أقل من ١٥ يوما	أكثر من ١٥ يوما	المجموع		
الولاية	الإصابة بعجز دائم	الوفاة	أكثر من ١٥ يوما	أقل من ١٥ يوما	المجموع	عناية طبية	المجموع
البرازيل	١٩٩٧	٤٤٠ ٢٨١	٣٦٢ ٧١٢	٢٠٦ ٦٠٨	١٥٦ ١٠٤	١٧ ٦٦٩	٣ ٤٦٩
	١٩٩٨	٤٠٨ ٩٨٧	٣٣٣ ٢٣٤	١٨٨ ٢٢١	١٤٥ ٠١٣	١٥ ٩٢٣	٤ ١٤٤
	١٩٩٩	٣٩٣ ٩٤٦	٣٢٤ ٧٢٨	١٨٧ ٢١١	١٣٧ ٥١٧	١٦ ٣٤٧	٣ ٩٢٣
المنطقة الشمالية	١٩٩٧	٥ ٨٤٩	٦٠١	٤ ٦٢٣	٣ ٣٨٩	٤٩٢	١٣٣
	١٩٩٨	٦ ٣٩٦	٧٥٥	٤ ٩٩٥	٣ ٧٨٤	٤٣٧	٢٠٩
	١٩٩٩	٧ ٠٠٧	١ ٠٨٨	٥ ٢٦٩	٣ ٧٨٨	٤٦٤	١٨٦
روندونيا	١٩٩٧	١ ٠٦٠	١٦	٩٣٩	٣٧١	٧١	٣٤
	١٩٩٨	١ ٣١١	١٥	١ ١٦٠	٣٧٧	٨٤	٥٢
	١٩٩٩	١ ٤٣٠	٢٦	١ ٢٥٣	٤٢٤	١١٨	٣٣
أكبر	١٩٩٧	٨٧	٢	٧٤	٩	٧	٤
	١٩٩٨	٨٥	٣	٧٢	٣	٧	٣
	١٩٩٩	٩٣	-	٦٦	٦	٢١	٦
أمازوناس	١٩٩٧	١ ٠٦٢	-	٩٣٦	٢	١٠٨	١٨
	١٩٩٨	١ ١٠٢	٢٠	١ ٠٠٩	١٥	٤٦	٢٧
	١٩٩٩	١ ٤٢٠	٢٠١	١ ١٤٣	٣٣٧	٦١	١٥
روراما	١٩٩٧	٥٥	-	٣٥	-	١٥	٥
	١٩٩٨	٦٢	١	٤٥	-	٩	٧
	١٩٩٩	٧١	٢	٤٥	-	١٤	١٠
بارا	١٩٩٧	٣ ١٢٧	٥٨٣	٢ ٢٢٩	٦٩٨	٢٥٨	٥٧
	١٩٩٨	٣ ٢٨٢	٧١٢	٢ ٢٣٢	٦٤٦	٢٦٣	٧٥
	١٩٩٩	٣ ٣٨٣	٧٨٠	٢ ٢٧٩	٥٦٣	٢٢٠	١٠٤
أمايا	١٩٩٧	١٧٥	-	١٦٤	٩٥	٥	٦
	١٩٩٨	١٣٣	-	١١٢	٤٦	١٠	١١
	١٩٩٩	١٠٤	-	٩٥	٨	٣	٦
توكانتي	١٩٩٧	٢٨٣	-	٢٤٦	٥٩	٢٨	٩
	١٩٩٨	٤٢١	٤	٣٦٥	١٢٤	١٨	٣٤
	١٩٩٩	٥٠٦	٧٩	٣٨٨	١٤٣	٢٧	١٢
المنطقة الشمالية الشرقية	١٩٩٧	٣٠ ٤٠٦	٣ ١٩١	٢٤ ٥٠٣	٩ ٨٩٦	٢ ١٦٨	٥٤٤
	١٩٩٨	٢٧ ١٢١	٣ ٢٥٥	٢١ ٠٩٩	٨ ٣٧٥	٢ ١٤٢	٦٢٥
	١٩٩٩	٢٥ ٢٣١	٣ ٠٤٩	١٩ ٠٩٩	٧ ٧٤٠	٢ ٥٣٣	٥٥٠
مراهاو	١٩٩٧	٦٠٠	٩	٥٢٧	٣٢	٤٢	٢٢
	١٩٩٨	٦١٤	٦	٥١٣	٤٥	٥٦	٣٩
	١٩٩٩	٥٥٤	٨	٣٩١	٢٦	١٢٥	٣٠
بياوي	١٩٩٧	٣٥٧	١	٣١٦	٢٥	١٨	٢٢
	١٩٩٨	٣٧٩	-	٣١٣	٣٥	٣١	٣٥
	١٩٩٩	٤٠٨	١٧	٣٠٦	٢٤	٥٨	٢٧
سيارا	١٩٩٧	٣ ٠٠١	١٥٩	٢ ٤٩٤	٨٢٩	٢٧١	٧٧
	١٩٩٨	٣ ١٠٥	١٨٠	٢ ٥٥٩	٨٨٢	٢٨١	٨٥
	١٩٩٩	٣ ٣٢٠	٥٩٢	٢ ٤٤١	٨٢٥	٢٠٦	٨١
ريو غراندي دو نورتي	١٩٩٧	١ ٤٠١	٧٦	١ ١٧٢	٣٧٦	١١٩	٣٤
	١٩٩٨	١ ٧١٢	٨٥	١ ٤٣٥	٦٤٦	١٤٨	٤٤
	١٩٩٩	١ ٥٣٠	٦٥	١ ٢٤٩	٤٨٢	١٩٦	٢٠
بارايبا	١٩٩٧	١ ٤٥٠	١٣٠	١ ١٦٣	٥٠٤	١٢٠	٣٧
	١٩٩٨	١ ٢٤٩	٥٤	١ ٠٢٣	٣٦٤	١٣٦	٣٦
	١٩٩٩	١ ١٢٥	٣٥	٩٠٩	٣٠٩	١٣٦	٤٥
بيرنامبوكو	١٩٩٧	٨ ٧٤٣	٣٤٨	٧ ٧٦١	٣ ٧٠١	٥٠٩	١٢٥
	١٩٩٨	٦ ٨٠٧	٣٤٥	٥ ٨١٩	٢ ٥٦٥	٥٠١	١٤٢
	١٩٩٩	٦ ١٦١	٣٢٩	٥ ٢٢١	٢ ١٨٥	٤٦٦	١٤٥
ألاغواس	١٩٩٧	٢ ٨١٠	٢٠٤	٢ ٥٠٥	١ ٧٣٤	٦٨	٣٣
	١٩٩٨	٢ ٩٢١	٣٤٦	٢ ٤٧٣	١ ٧٦٨	٥٩	٤٣
	١٩٩٩	٢ ٩٠٩	٣٠٧	٢ ٤٧٩	١ ٨٥٥	٨٥	٣٨

الجدول ٣٢ (تابع)

عدد الحوادث الواقعة في مكان العمل والتي تمت تسويتها							السنة	المناطق والولايات
النتائج								
الوفاة	الإصابة بمعجز دائم	الإصابة بـ معجز مؤقت			عناية طبية	المجموع		
		أكثر من ١٥ يوما	أقل من ١٥ يوما	المجموع				
٥٧	٦٢	٤٦٩	٤٧١	٩٤٠	٢٩٦	١ ٣٥٥	١٩٩٧	سيرجيبي
٣٧	٦٧	٤٦١	٤٨٠	٩٤١	٤١٣	١ ٤٥٨	١٩٩٨	
١٧	٩٢	٤٣٥	٤٤٤	٨٧٩	٢٦٠	١ ٢٤٨	١٩٩٩	
١٣٧	٩٥٩	٥ ٤٠١	٢ ٢٢٤	٧ ٦٢٥	١ ٩٦٨	١٠ ٦٨٩	١٩٩٧	باهيا
١٦٤	٨٦٣	٤ ٤٣٣	١ ٥٩٠	٦ ٠٢٣	١ ٨٢٦	٨ ٨٧٦	١٩٩٨	
١٤٧	١ ١٦٩	٣ ٦٣٤	١ ٥٩٠	٥ ٢٢٤	١ ٤٣٦	٧ ٩٧٦	١٩٩٩	
١ ٧٩٠	١١ ٧٨٦	٩١ ٢٢٨	١٥٣ ٩٥٧	٢٤٥ ١٨٥	٤٠ ٨٦٦	٢٩٩ ٦٢٧	١٩٩٧	المنطقة الجنوبية الشرقية
٢ ٠٨٠	٩ ٨٣٣	٨١ ٣١٨	١٣٩ ٦٤٢	٢٢٠ ٩٦٠	٣٨ ١٢٥	٢٧٠ ٩٩٨	١٩٩٨	
١ ٩٩٥	٩ ٩٤٠	٧٥ ٠٩٦	١٣٥ ٧٣٨	٢١٠ ٨٣٤	٣٧ ٨١٠	٢٦٠ ٥٧٩	١٩٩٩	
٣٩٧	٤ ٤١٧	١٧ ٨٣٠	٢٣ ٦٧٧	٤١ ٥٠٧	٨ ٥٦٥	٥٤ ٨٨٦	١٩٩٧	ميناس غيرايس
٤٦٩	٣ ٦٤٦	١٥ ٠١٦	٢١ ٦٩١	٣٦ ٧٠٧	٨ ٨٧٧	٤٩ ٦٩٩	١٩٩٨	
٤٩٣	٢ ٩٩٤	١٣ ١١٦	٢٣ ٥١٧	٣٦ ٦٣٣	١٠ ٦٨٢	٥٠ ٨٠٢	١٩٩٩	
١٢١	٥٠٩	٢ ٦٧٢	١ ٩٤٤	٤ ٦١٦	٨٣٥	٦ ٠٨١	١٩٩٧	إسبيريتو سانتو
١٢٣	٣٣٨	٢ ٥٧٣	١ ٨٠٥	٤ ٣٧٨	٩٧٢	٥ ٨١١	١٩٩٨	
١١٧	٣٠٤	٢ ٣٩٠	١ ٧٤٧	٤ ١٣٧	١ ٠٣٩	٥ ٥٩٧	١٩٩٩	
٢٥٣	٨٦١	١١ ٤١٧	٨ ٧٨١	٢٠ ١٩٨	٣ ٣٨٠	٢٤ ٦٩٢	١٩٩٧	ريو دي جانيرو
٣٦٣	٧٦٥	١٠ ٤٦١	٨ ١٦٦	١٨ ٦٢٧	٣ ٤٩٨	٢٣ ٢٥٣	١٩٩٨	
٣٤٤	١ ٢١٩	٩ ١٨٠	٧ ٢٣٧	١٦ ٤١٧	٣ ٤٦٣	٢١ ٤٤٣	١٩٩٩	
١ ٠١٩	٥ ٩٩٩	٥٩ ٣٠٩	١١٩ ٥٥٥	١٧٨ ٨٦٤	٢٨ ٠٨٦	٢١٣ ٩٦٨	١٩٩٧	ساو باولو
١ ١٢٥	٥ ٠٨٤	٥٣ ٢٦٨	١٠٧ ٩٨٠	١٦١ ٢٤٨	٢٤ ٧٧٨	١٩٢ ٢٣٥	١٩٩٨	
١ ٠٤١	٥ ٤٢٣	٥٠ ٤١٠	١٠٣ ٢٣٧	١٥٣ ٦٤٧	٢٢ ٦٢٦	١٨٢ ٧٣٧	١٩٩٩	
٦٩٣	٢ ٢٥٦	٣٩ ٢٦٩	٣٦ ٧٠٧	٧٥ ٩٧٦	١١ ١٦٢	٩٠ ٠٨٧	١٩٩٧	المنطقة الجنوبية
٨٠٣	٢ ٥٠٩	٣٩ ١٩٥	٣٤ ٤٤٥	٧٣ ٦٤٠	١٢ ٨٦٧	٨٩ ٨١٩	١٩٩٨	
٧٩٥	٢ ٤٦٩	٣٨ ٩١٣	٣٨ ١٣٦	٧٧ ٠٤٩	٦ ٣١٥	٨٦ ٦٢٨	١٩٩٩	
٢٦٨	٧٦٣	٩ ٨٤٧	١١ ٠٣٥	٢٠ ٨٨٢	٥ ٧٨٥	٢٧ ٦٩٨	١٩٩٧	بارانا
٣٥٤	٧٨٧	١٠ ٠٠٧	١١ ٤٦١	٢١ ٤٦٨	٧ ٥٥٥	٣٠ ١٦٤	١٩٩٨	
٣٢٩	٦٨٢	٩ ٦٦١	١٥ ٨١٥	٢٥ ٤٧٦	٢ ١٠٤	٢٨ ٥٩١	١٩٩٩	
٢١٠	٥٢٤	٩ ٨٢٠	١٠ ٥٥٧	٢٠ ٣٧٧	٢ ٤٦٦	٢٣ ٥٧٧	١٩٩٧	سانتا كاترينا
٢١٨	٥١٠	٩ ٥٧٩	١١ ٢١٢	٢٠ ٧٩١	٢ ٧٤٢	٢٤ ٢٦١	١٩٩٨	
٢٢٧	٥٧٣	١٠ ١٣٨	١٠ ٩٩٠	٢١ ١٢٨	١ ٤٨٥	٢٣ ٤١٣	١٩٩٩	
٢١٥	٩٦٩	١٩ ٦٠٢	١٥ ١١٥	٣٤ ٧١٧	٢ ٩١١	٣٨ ٨١٢	١٩٩٧	ريو غراندي دوسول
٢٣١	١ ٢١٢	١٩ ٦٠٩	١١ ٧٧٢	٣١ ٣٨١	٢ ٥٧٠	٣٥ ٣٩٤	١٩٩٨	
٢٣٩	١ ٢١٤	١٩ ١١٤	١١ ٣٣١	٣٠ ٤٤٥	٢ ٧٢٦	٣٤ ٦٢٤	١٩٩٩	
٣٠٩	٩٦٧	٧ ٦١١	٤ ٨١٤	١٢ ٤٢٥	٦١١	١٤ ٣١٢	١٩٩٧	المنطقة الغربية الوسطى
٤٢٦	١ ٠٠٢	٧ ٩٩٢	٤ ٥٤٨	١٢ ٥٤٠	٦٨٤	١٤ ٦٥٢	١٩٩٨	
٣٩٧	٩٤١	٨ ٣٦١	٤ ١١٦	١٢ ٤٧٧	٦٨٦	١٤ ٥٠١	١٩٩٩	
٦٦	١٧٩	١ ٨١٨	١ ٠٩٦	٢ ٩١٤	٥٢	٣ ٢١١	١٩٩٧	ماتو غروسو دوسول
٧٨	١٨٦	١ ٨٩٩	٨٨٤	٢ ٧٨٣	٤٨	٣ ٠٩٥	١٩٩٨	
٦٣	٢٥٢	٢ ١٣٢	٧٧٢	٢ ٩٠٤	٧١	٣ ٢٩٠	١٩٩٩	
١١٦	١٧٠	١ ٥٦٠	١ ١٢٤	٢ ٦٨٤	١٧٧	٣ ١٤٧	١٩٩٧	ماتو غروسو
١٣٧	١٧١	١ ٩٣١	٩٨٨	٢ ٩١٩	٢٥٧	٣ ٤٨٤	١٩٩٨	
١٢٨	١٦١	١ ٩٢٥	٨٠٩	٢ ٧٣٤	٢٥٥	٣ ٢٧٨	١٩٩٩	
٨٥	٣٣٧	٢ ٧٢٥	٢ ١٤٢	٤ ٨٦٧	٢٧٧	٥ ٥٦٦	١٩٩٧	غوياس
١٤٤	٣٩٦	٢ ٨٣٠	٢ ٢٣٧	٥ ٠٦٧	٢٨٧	٥ ٨٩٤	١٩٩٨	
١٢٨	٤٠٢	٢ ٩٩٢	٢ ١٥٠	٥ ١٤٢	٢٥٥	٥ ٩٢٧	١٩٩٩	
٤٢	٢٨١	١ ٥٠٨	٤٥٢	١ ٩٦٠	١٠٥	٢ ٣٨٨	١٩٩٧	العاصمة الاتحادية
٦٧	٢٤٩	١ ٣٣٢	٤٣٩	١ ٧٧١	٩٢	٢ ١٧٩	١٩٩٨	
٧٨	١٢٦	١ ٣١٢	٣٨٥	١ ٦٩٧	١٢٥	٢ ٠٠٦	١٩٩٩	
-	-	-	-	-	-	-	١٩٩٧	مجهولة
١	-	-	-	-	-	١	١٩٩٨	
-	-	-	-	-	-	-	١٩٩٩	

المصدر: DATAPREV, SUB, CAT.

يرجى الإحاطة علما بأن هذه البيانات غير كاملة وخاضعة للتصحيح.

١٥٨- ترد في الدستور الاتحادي وفي القانون ٤٩/٦٠٥ وقوانين العمل الموحدة التشريعات البرازيلية الخاصة بفترات الراحة الأسبوعية المدفوعة الأجر. وتسمح كافة تلك التشريعات للعاملين بالتمتع بحقوقهم في الحصول على فترة راحة أسبوعية مدفوعة الأجر لمدة ٢٤ ساعة متواصلة بغض النظر عن طبيعة النشاط المضطلع به وفي أيام الأحد على وجه التفضيل. وأدرجت في التشريعات المبينة أعلاه قائمة بالأنشطة التي كان لا بد من مواصلة أيام الأحد بسبب المتطلبات التقنية للشركة، وتمنح الشركة في تلك الحالات رخصة دائمة للقيام بالأعمال التي يجب إنجازها في أيام الراحة. وشملت الأمثلة المقدمة شركات الألبان أو الخدمات المرفئية. وذلك يعني أنه يجب منح العامل يوم راحة بديل كجزء من نظام للتناوب بالنسبة لجميع العمال وفقا للوائح الموافق عليها بموجب المرسوم ٢٧٠٤٨ الصادر في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

١٥٩- ولم تعد هذه القائمة تلي الاحتياجات العصرية على مر الزمن، ولا سيما فيما يتعلق بمتطلبات المخازن والمتاجر الكبيرة التي لم تخص بالذكر في المرسوم. وبات من الجلي بالإضافة إلى ذلك أن المجتمع أصبح يطالب بفتح بعض تلك المؤسسات أيام الأحد في المراكز الحضرية الكبيرة التي ما انفكت تزداد فيها العلاقات التجارية تعقيدا. وتم لهذا السبب إصدار المرسوم ٩٠/٩٩٤٦٧ الذي سمح لمخازن البيع بالمفرق بفتح أبوابها أيام الأحد بصفة عامة شريطة أن تكون قد وقعت على اتفاق جماعي يتعلق بهذا الغرض.

١٦٠- وأقرت الحكومة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ التدبير المؤقت رقم ١٥٣٩-٣٤ بهدف إنعاش التجارة وإتاحة فرص عمل جديدة في سوق البيع بالمفرق. وتنص المادة ٦ أنه يجوز للأفراد العمل أيام الأحد في تجارة البيع بالمفرق بصفة عامة شريطة أن تراعى معايير الحماية في أماكن العمل والتشريعات البلدية التي تنظم بموجبها ساعات العمل المحددة للمحلات التجارية. وصان هذا التدبير الحقوق التي تحمي العاملين (تخصيص يوم آخر للراحة، وساعات عمل محدودة، وتحديد أوقات للاستراحة خلال اليوم). وترك التدبير المؤقت مهمة اتخاذ قرارات أخرى للبلديات، كمهمة تحديد الساعات التي ستفتح فيها المؤسسات التجارية أبوابها على وجه الدقة، مراعيًا بالتالي حقوق البلديات المكرسة في الدستور.

١٦١- وعندما صدر التدبير المؤقت^(٥) رقم ١٥٣٩-٣٥ المؤرخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، طعن الاتحاد الوطني للعاملين في تجارة البيع بالمفرق في التدبير أمام المحكمة العليا الاتحادية زعما أن المادة ٦ غير دستورية. وبموجب قرار أولي علقت المحكمة العليا تطبيق الأمر القانوني المعني عن طريق المذكرة رقم ١٢١ المؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (ADIN ١٦٧٥). ووجد فيما بعد أن طلب اتخاذ إجراء فوري بشأن عدم دستورية هذه المسألة طلب غير صحيح، وأبطل الأمر القضائي الأولي. وبموجبه. وكانت الحكومة الاتحادية تراقب هذه التطورات القضائية وقررت بناء عليه تعديل صيغة المادة ٦. وتم ذلك عملا بالتدبير المؤقت رقم ١٥٣٩-٣٦ المؤرخ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأصبح النص الجديد كما يلي: "اعتبارا من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ يؤذن بهذا العمل في المؤسسات التجارية للبيع بالمفرق أيام الأحد بصفة عامة عملا بالفقرة الأولى والوحيدة من المادة ٣٠ من الدستور. ويجب أن تصادف فترات الراحة الأسبوعية المدفوعة الأجر يوم الأحد مرة واحدة على الأقل كل أربعة أسابيع. ويجب أن تستمر مراعاة سائر المعايير الموضوعية لحماية العاملين و/أو القرارات الأخرى المتوصل إليها بناء على مفاوضات أو اتفاقات جماعية".

١٦٢- وتشير الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من الدستور الاتحادي إلى سلطة البلديات في سن تشريعات خاصة بمسائل ذات اهتمام محلي. ولقد أضيفت الفقرة الوحيدة الجديدة إلى التدبير المؤقت للتأكد من أن التدبير سيكون مطابقاً تماماً لأحكام الدستور التي تقضى بمنح فترة راحة أسبوعية أيام الأحد على وجه التفضيل. وسيتم نتيجة لذلك تغيير جدول النوبات، للتأكد من أن فترة الراحة الأسبوعية للشخص العامل في تجارة البيع بالمفرق الذي يطلب إليه العمل أيام الأحد تصادف يوم الأحد مرة واحدة على الأقل كل أربعة أسابيع.

١٦٣- ولم يحول الكونغرس الوطني هذا التدبير المؤقت إلى قانون حتى الآن، وبناء عليه، تعيد الحكومة الاتحادية إصدار التدبير بنفس الصيغة المبينة أعلاه على أساس شهري.

١٦٤- وتضمن لكافة العاملين فترة راحة أسبوعية، وعندما يطلب إليهم العمل أيام الأحد يتم إعداد جدول للتناوب. وإذا استحال تطبيق هذا الجدول، كما في حال الفنان الذي يقوم بدور في إنتاج مسرحي أو في حالات مماثلة أخرى، يجب ضمان فترة راحة أسبوعية بديلة عملاً بالفقرة التاسعة من المادة ١٠ من القانون ٦٥٣٣ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٨.

١٦٥- ولقد أقر الدستور الاتحادي لعام ١٩٩٨ لجميع العاملين في المدن والأرياف وللنساء الخاصة من العمال أو خدم المنازل، حق التمتع بإجازة سنوية بأجر أعلى بمقدار الثلث على الأقل، من المعاش العادي (الفقرة السابعة عشرة من المادة ٧). ويدفع الثلث الإضافي من الأجر الشهري بهدف منح دخل إضافي يمكن العاملين من الاستمتاع بفترة راحتهم السنوية استمتاعاً أكبر مع أفراد أسرهم.

١٦٦- وكذلك تضمن المادتان ١٢٩ و ١٣٠ من قوانين العمل الموحدة لجميع العاملين حق الاستمتاع بفترة إجازة تحدد مدتها بموجب الجهود التي يبذلها العامل في غضون ١٢ شهراً من تاريخ سريان عقد العمل.

١٦٧- ويحق للعاملين الذين لم يغيبوا عن العمل أكثر من خمس مرات خلال الفترة المعنية أن يتمتعوا بإجازة ٣٠ يوماً متتالياً. وإذا غاب العامل عن العمل ٦ إلى ١٤ مرة تقلص فترة الإجازة إلى ٢٤ يوماً متتالياً، وإذا غاب العامل عن عمله ١٥ إلى ٢٣ مرة سيستحق إجازة لمدة ١٨ يوماً متتالياً. وأخيراً سيحق للعاملين الذين غابوا عن العمل ٢٤ إلى ٣٢ مرة أخذ إجازة تستغرق ١٢ يوماً. وسيفقد كل عامل يغيب عن عمله بدون مبرر مقبول لأكثر من ٣٢ مرة، حقه في الحصول على إجازة خلال الفترة المعنية. وتشمل فترة الإجازة في حساب مدة الخدمة كلما استوجبت المتطلبات القانونية ذلك. وأقرت حكومة البرازيل، في سعيها لتكييف الإطار القانوني البرازيلي لاحتياجات سوق العمالة، التدبير المؤقت رقم ١٧٠٩ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ الذي أنشأت بموجبه نظام العمل بدوام غير كامل. ويجب ألا تتجاوز ساعات العمل بدوام غير كامل ٢٥ ساعة عمل في الأسبوع. وأصبح التدبير المؤقت رقم ١٩٥٢-٢٦ الصادر في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ساري المفعول الآن.

١٦٨- ولقد استوجب يوم العمل المقلص وضع معايير جديدة لتحديد مدة الإجازات على النحو التالي: ١٨ يوماً من الإجازة السنوية مقابل العمل لمدة تتراوح بين ٢٢ و ٢٥ ساعة عمل في الأسبوع؛ و ١٦ يوماً من الإجازة السنوية مقابل العمل لمدة تتراوح بين ٢٠ و ٢٢ ساعة عمل في الأسبوع؛ و ١٤ يوماً من الإجازة السنوية مقابل العمل لمدة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ ساعة عمل في الأسبوع؛ و ١٢ يوماً من الإجازة السنوية مقابل العمل لمدة تتراوح بين ١٠ ساعات و ١٥ ساعة عمل في الأسبوع؛ و ١٠ أيام من الإجازة السنوية مقابل العمل لمدة تتراوح بين ٥ و ١٠ ساعات عمل في الأسبوع؛ و ٨ أيام من الإجازة السنوية مقابل العمل لمدة ٥ ساعات أو أقل من العمل في الأسبوع. ولا يجوز في إطار هذا النظام العمل لساعات إضافية كما لا يمكن تجزئة الإجازة المستحقة إلى أكثر من فترة واحدة، ولا يجوز للموظفين أن يبيعوا إجازاتهم

مقابل المال. وعندما لا يقدم الموظف ما يبرر غيابه عن العمل لأكثر من سبع مرات في غضون فترة ١٢ شهرا ستقلص مدة الإجازة المستحقة له عن تلك الفترة بمقدار النصف.

١٦٩- تبلغ ساعات العمل الأسبوعية التقليدية في البرازيل ٤٤ ساعة عمل. بيد أن النقابات العمالية الأكثر تنظيما، ولا سيما في قطاع صناعة السيارات، تطالب بتخفيض ساعات العمل إلى ٤٠ ساعة في الأسبوع للمساعدة على الحفاظ على الوظائف الحالية (أفضى عدد من المفاوضات الجماعية إلى إبرام اتفاقات من هذا القبيل).

١٧٠- ويستغرق يوم العمل العادي ثمان ساعات في الوقت الحاضر. وقد أقرت القوانين السارية بعض الاستثناءات لأجل فئات معينة من العاملين كهؤلاء الذين يعملون في القطاع المصرفي، وعمال الهاتف، والفنانين الموسيقيين المهنيين، ومشغلي دور السينما، والبحارة، وعمال المناجم، وعمال السكك الحديدية، والصحفيين، والأطباء، وغيرهم. ويمكن تمديد يوم العمل بساعتين إضافيتين بموجب اتفاق خطي يبرم بين رب العمل والموظف أو عن طريق مفاوضات جماعية.

١٧١- وتحاول التشريعات الاتحادية الردع عن اللجوء بإفراط إلى ساعات العمل الإضافية بفرض حد أدنى من الأجر يكون ٥٠ في المائة أعلى من الأجر العادي المدفوع لساعة العمل. ويمكن التنازل عن الأجر الإضافي المدفوع مقابل ساعات العمل الإضافية إذا تم تعويض تلك الساعات بالعمل لعدد أقل من الساعات في اليوم التالي. ولكن لا يجوز، مع ذلك، أن يتجاوز يوم العمل الكامل مدة ١٠ ساعات. وتم، في حال الأنشطة الصناعية التي تستوجب مواصلة العمل على مدى ٢٤ ساعة في اليوم، تنظيم نوبات تستغرق ٦ ساعات عمل. ويمكن، بموجب المفاوضات الجماعية، أن تصل هذه النوبات إلى ثمان ساعات عمل على أساس جدول تناوب.

١٧٢- ونظرا إلى خصائص بعض الأنشطة كتلك التي يضطلع بها في المستشفيات، على سبيل المثال، تم بفضل المفاوضات الجماعية إعمال نظام قائم على أساس العمل لمدة ١٢ ساعة والاستراحة لمدة ٣٦ ساعة. وفي حال موظفي الأمن يمكن أن تدوم فترة العمل ٢٤ ساعة متتالية مقابل فترة راحة تدوم ٧٢ ساعة، ما دامت السوابق القضائية في مجال العمل تؤيد هذا القرار.

١٧٣- وأنيط مكتب التفتيش على أماكن العمل وتدقيق مستنداتها بمسؤولية التحقق بصورة منتظمة من فترات الراحة المقررة بموجب العقود المتعلقة بمكان العمل كلما ذهب للتدقيق في أي مستندات أخرى من مستندات الشركة.

١٧٤- وتم في الفترة بين شهري كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٠ تسجيل ٢٣٧ ٦ تهمة بشأن فترات الإجازات أو الراحة، ويمثل ذلك ١١,٤٧ في المائة من إجمالي التهم الموجهة خلال تلك الفترة نتيجة تفتيش أماكن العمل. ووجهت هذه التهم بعد التفتيش على ٧٧٩ ٤ شركة. واكتشفت أغلبية المخالفات في المناطق الريفية، وهي تحدث أساسا في الأماكن التي تكون فيها شروط العمل شبيهة بالاسترقاق أو حاطة بالكرامة. ولقد أنشأت الحكومة فريقا مختصا بمكافحة الاسترقاق أو العمل الحاط بالكرامة.

١٧٥- وأكثر العمال معاناة هم دائما هؤلاء الذين يفتقرون للمستندات اللازمة للعمل. وبما أنه لا توجد لديهم مستندات عمل تبين ما يتمتعون به من حقوق، يصبح التحقق من الانتهاكات السابقة أعسر بالنسبة إلى المفتشين. ونقوم الآن بدراسة البدائل الممكنة بغية توفير حماية أفضل لحقوق العمال في المناطق الريفية وقد شرعنا في تطبيق برنامج للتشجيع على إيجاد حلول ملائمة تساعد على إقامة علاقات عمل نظامية. وعلمنا في هذا الصدد أن المزارعين في مدينة رولانديا بولاية بارانا يطورون منذ عام ١٩٩٧ نظاما جماعيا لتشغيل اليد العاملة الزراعية المؤقتة.

١٧٦- وقد أرسل أمين مكتب التفتيش على أماكن العمل في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩ فريقا من مفتشي أماكن العمل ومدققي مستنداتها للاطلاع على تجربة رولانديا. وتبين أن هذا النوع من العقود يلي احتياجات أرباب العمل والعمال في المناطق الريفية، ووضع مشروعا على الفور لترويج هذا النوع من العقود في جميع أرجاء البلد.

١٧٧- وثمة نظام هام من نوع آخر وهو ما يسمى بنظام "اتحاد أرباب العمل في الأرياف" المعروف سابقا "باتحاد أرباب العمل" أو "سجل الموظفين المدار جماعيا بالنيابة عن أرباب العمل". وتفيد هذه النظم في الجمع بين المزارعين والأفراد بهدف واحد هو التمكن من تعيين العمال الزراعيين بصورة مباشرة ومشاركة. فيدخل أحد المزارعين بسلطة تعيين وتدير شؤون اليد العاملة التي يتقاسمها جميع المزارعين. والحافز الأساسي الذي يحث المنتجين الزراعيين في البرازيل على تحمل مسؤولية مشتركة كأرباب عمل هو الضمان القانوني المترتب على علاقة العمل، وانخفاض تكلفة الاستحقاقات الإلزامية. وكانت محاولات التعاقد مع عمال من الخارج في المناطق الريفية تنصدي لقيود قانونية منذ الأزل، خاصة عندما يكون النشاط المعني هو النشاط الرئيسي لرب العمل. ولقد أدت هذه الأوضاع إلى رفع عدد من الدعاوى التي ما زالت جارية، كما أدت إلى مسؤوليات عمالية هائلة. ولقد سمحت عمليات التفتيش المكثفة التي تقوم بها الدولة الآن عن طريق وزارة العمل والتشغيل وعن طريق النيابة العامة الاتحادية ومحاكم العمل، بتوفير الشروط اللازمة لوضع وتنفيذ نظام التعيين الجديد.

١٧٨- وتميز تشريعات الضمان الاجتماعي بين المبالغ التي ينبغي أن يسددها أرباب العمل للنظام بوصفهم كيانا قانونيا، وتلك التي ينبغي أن يسددها بصفتهم الشخصية. وتحسب اشتراكات الضمان الاجتماعي (أو ضرائب الأجور) التي ينبغي أن تدفعها الكيانات القانونية على أساس الأجور المدفوعة للعاملين، في حين تحسب اشتراكات الضمان الاجتماعي التي ينبغي أن يسددها الأفراد وفقا لما يباع من منتجات تكون ثمرة النشاط الزراعي. ولا شك في أن المدفوعات الأخيرة هي أقل من الأولى. فلن يدفع رب العمل بصفته الشخصية إلى نظام الضمان الاجتماعي في الأرياف إلا ٢ في المائة من حاصل مبيعاته على النحو المبين أعلاه، بينما يدفع رب العمل ككيان قانوني رسما قدره ٢٠ في المائة من أجور العامل. وهناك كذلك ضرائب أخرى مميزة عن ضرائب الأجور وتسمى ضرائب الطرف الثالث. ففي حال الأفراد، تخصص نسبة ٢,٥ في المائة للأجور التعليمية في المناطق الريفية، وتسدد نسبة ٠,٢ في المائة للمعهد الوطني للاستيطان والإصلاح الزراعي التابع لوزارة التنمية الريفية. ويجب، فيما يتعلق بالكيانات القانونية في المناطق الريفية، أن تدفع نسبة ٢,٥ في المائة إلى الخدمة الوطنية للتدريب الريفي، SENAR ، فضلا عن الضريبتين المشار إليهما مباشرة أعلاه.

١٧٩- ويشترك زهاء ١٧٠ مزارعا/منتجا و ٨٦٠ عاملا في التجربة الريادية المتبعة في رولانديا وبارانا. ولقد وسعت وزارة العمل والتشغيل نطاق هذه التجربة ليشمل ولايتي ميناس غيرائس وساو باولو. وتم إنشاء ١٠ اتحادات لأرباب العمل الريفيين في ميناس غيرائس، وتضم هذه الاتحادات ٣٢٠ منتجا من المنتجين الريفيين في المجموع، وما زالت ثلاثة اتحادات أخرى قيد الإنشاء بالإضافة إلى ثمانية اتحادات في ساو باولو، وهي تضم ٣٦٤ مزارعا/منتجا. وتم تسجيل ١٢٨ ٣ عاملا زراعيا في ميناس غيرائس و ٦٤٠ ٥ عاملا زراعيا في ساو باولو.

١٨٠- إن ضمان وجود صلة عمل مباشرة بين رب العمل والعامل في المناطق الريفية سيمهد السبيل لإحراز تقدم في تنفيذ التشريعات الخاصة بفترة الراحة على الأجل القريب.

المادة ٨

١٨١- فيما يتعلق بالصكوك الدولية التي طلبت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معلومات عنها في مبادئها التوجيهية، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - وقعت البرازيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وصدقت عليه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ودخل العهد حيز النفاذ في البرازيل يوم ٢٤ نيسان/أبريل من السنة نفسها. وصدر العهد بموجب المرسوم رقم ٥٩٢ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٤، قدمت البرازيل تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR/C/81/Add.6) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٥). ويجري إعداد تقرير دوري وفقا لما ينص عليه العهد؛

(ب) واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٨). صدقت البرازيل على الاتفاقية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢. وأحيل آخر تقرير عن تطبيق الاتفاقية إلى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٩. وفي نيسان/أبريل من السنة نفسها، أرسلت منظمة العمل الدولية إلى البرازيل وفدا لتقديم المشورة الفنية من أجل تثبيت التقدم المحرز في مجال المفاوضة الجماعية. وطلب من الحكومة أن تقدم معلومات في الوثيقة التالية عن كافة التدابير المتخذة للنهوض بالمفاوضة الجماعية في الكيانات المحلية المستقلة والمؤسسات العامة، حيث إنها لا تشكل جزءا رئيسيا من كيانات الدولة. كما طلبت من الحكومة معلومات عن الإبطال الصريح للمادة ٦٢٣ من قوانين العمل الموحدة، وهي المادة المتعلقة بإلغاء أحكام أية اتفاقية أو اتفاق يخالف قواعد السياسة الاقتصادية المالية للحكومة أو سياسة الأجور السارية؛

(ج) واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، والاتفاقية المتعلقة بحماية حق التنظيم وإجراءات تحديد شروط الاستخدام في الخدمة العامة (اتفاقية الخدمة العامة) لعام ١٩٧٨ (رقم ١٥١). لم تصدق البرازيل على هاتين الاتفاقيتين.

١٨٢- ولا توجد في البرازيل اشتراطات قانونية لإنشاء النقابات. فحرية تكوين الجمعيات والنقابات تشكل حقا ينص عليه الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨. ويرد نص الدستور المتعلق بموضوع حرية تكوين الجمعيات في البنود الفرعية من السابع عشر إلى العشرين من المادة ٥^(٦). وتنطبق هذه القواعد أيضا على تكوين النقابات، عملا بالفقرة الأولى من المادة ٨ من الدستور الاتحادي^(٧).

١٨٣- وفي عام ١٩٣٧، اتبع الدستور الاتحادي الساري النموذج الإيطالي لتنظيم النقابات، فافرض قيودا ذات طابع فريد في إنشاء النقابات من حيث الفئة الاقتصادية والمهنية، واعتراف الدولة بها، واشترط إنشاء الجمعية رسميا بموجب قانون أساسي وتمويلها بمساهمات إلزامية.

١٨٤- وقد ألغى دستور عام ١٩٨٨ الحاجة إلى قانون أساسي للاعتراف بالنقابة، واستحدث مفهوم المساهمة الاتحادية. ولم تعد النقابات تحتاج اليوم إلى التسجيل إلا في وزارة العمل والعمالة، وهي الوكالة الحكومية المسؤولة عن التحقق من استيفاء النقابة لشروط المادة ٨. كما ألغى الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨ رقابة الدولة على النقابات، حيث كان الاعتراف بها وأسلوب تشغيلها يخضعان في السابق لإجراءات تحكمية يقررها موظفو

الحكومة. ويمكن القول بلا تردد إن نص الدستور الجديد أشاع بيئة من الحرية لم تكن الحركة النقابية البرازيلية تعرفها من قبل. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن مسألة حرية النقابات تستحق قدرا من التحسين في النص الدستوري نفسه. فالواقع أن المادة ٨ المذكورة آنفا لا تزال تتضمن بعضا من نفس القيود كما في النموذج النقابي الموروث من نظام الدولة للعلاقات العمالية، أي القاعدة التي تنص على أنه لا يجوز للنقابة أن تمثل إلا فئة اقتصادية أو مهنية واحدة، واشتراط المساهمة الإلزامية، كما هو وارد في البندين الثاني والرابع من المادة ٨ من الدستور^(٨).

١٨٥- وتود الحكومة البرازيلية في هذا الصدد الإشارة مرة أخرى إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧. ولكي تتقدم الحكومة على طريق تحقيق الحرية الكاملة للنقابات، قدمت إلى المجلس الوطني مشروع التعديل الدستوري رقم ٩٨/٦٢٣ المشار إليه أعلاه. وتمثل مقاصد التعديل الدستوري فيما يلي: حرية إنشاء النقابات بدون الحاجة إلى الوفاء بمعايير الفئة المهنية أو الاقتصادية، فضلا عن حرية الانضمام أو عدم الانضمام إليها؛ وإنهاء الاحتكار المفروض على التمثيل بحكم العضوية الإلزامية في النقابة، تحسبا لاعتماد قانون لا غنى عنه للانتقال من النظام النقابي المغلق إلى الحرية النقابية؛ وإلغاء ما يسمى بالمساهمة الاتحادية لتحل محلها مساهمة تعتمد في جلسة عامة للأعضاء؛ وإعادة النظر في السلطة التنظيمية، مع استمرار محكمة العمل كجهة تحكيم اختيارية لتسوية النزاعات الاقتصادية الجماعية بناء على طلب مشترك من الأطراف، وإمكانية التحكيم الملزم، في قضايا المصلحة العامة، في النزاعات المتصلة بالعمل؛ وإرساء إجراءات تسوية النزاعات بين الأفراد خارج النطاق القضائي قبل الوساطة والتوفيق. وبمجرد موافقة المجلس الوطني على هذا المقترح، تصبح البرازيل ممثلة لأحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧، وتصبح الشروط المؤسسية اللازمة متوفرة فيها لممارسة المفاوضة الجماعية ممارسة كاملة.

١٨٦- وأصبح إنشاء اتحاد نقابي أمرا ممكنا حاليا على أساس حد أدنى من خمس نقابات، امتثالا للقيود المفروض بعدم إنشاء أكثر من نقابة واحدة لكل فئة اقتصادية أو مهنية في نفس الوحدة الإقليمية. ويتمثل الحد الأدنى المطلوب لإنشاء اتحاد كونفدرالي في وجود ثلاثة اتحادات، وذلك بنفس الشروط. ولا توجد في التشريع البرازيلي أية عقبة أمام قيام الكيانات الممثلة للنقابات بالانضمام إلى المنظمات النقابية الدولية.

١٨٧- وفيما يتعلق بكيفية تشغيل النقابات، يعد النص الأساسي هنا أيضا المادة ٨ من الدستور الاتحادي التي ترسي ضمانات من أجل حرية تكوين الجمعيات وممارسة النشاط النقابي، كحرية العضوية أو استمرار العضوية في إحدى النقابات (البند الخامس)، والمشاركة الإلزامية للنقابات في مفاوضات العمال الجماعية (البند السادس)، وضمن استمرار عضو النقابة الذي يتقدم بطلب للعمل كمسؤول في نقابة أو الذي ينتخب لشغل منصب فيها في عمله لمدة سنة من تاريخ انتهاء فترة شغله لهذا المنصب (البند الثامن). كما تتمتع النقابات بحرية الانضمام إلى المنظمات الدولية المماثلة.

١٨٨- والقيود المفروضة على الحق في تنظيم النقابات مرهونة بالمبدأ الدستوري المتمثل في انفرادية النقابة، الذي يحظر، على سبيل المثال، إنشاء نقابات خاصة بالشركات. وباستثناء القوات المسلحة، يحق لجميع العاملين الآخرين، بمن فيهم موظفو الخدمة العامة، أن ينضموا إلى النقابات. وتنص الفقرة ٥ من المادة ٤٢ من الدستور على العقبة المفروضة على أفراد القوات المسلحة وقوات الجيش الاتحادي وقوات الولايات والشرطة العسكرية وقوات الإطفاء العسكرية في تكوين الجمعيات.

١٨٩- ولا توجد اليوم إحصاءات دقيقة عن الهيكل النقابي البرازيلي. ووفقا للمعلومات المتاحة من وزارة العمل والعمالة، تم الاعتراف بحوالي ٦٠٠ ١٠ مؤسسة من هذا نوع في البرازيل فيما بين عام ١٩٣١ وتشيرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ (وهي الفترة التي كانت الدولة تفرض فيها الرقابة على إنشاء وتشغيل النقابات). ويقدر عدد النقابات التي تم إنشاؤها منذ اعتماد دستور عام ١٩٨٨ الساري وحتى عام ١٩٩٩ بحوالي ٦٠٠٠ نقابة، ليلبلغ مجموع عدد النقابات اليوم ما يقرب من ١٦ ٥٠٠ مؤسسة تمثل الفئات المهنية والاقتصادية.

١٩٠- وتكفل الفقرة الافتتاحية للمادة ٩ من الدستور الاتحادي حق العاملين في الإضراب^(٩). ومن ناحية أخرى، تنص الفقرة ١ من المادة ٩ على أن تحديد الخدمات أو الأنشطة الأساسية وأسلوب الوفاء باحتياجات السكان الملحة مهمة ينظمها قانون مخصص لهذا الغرض. وهذه القاعدة الدستورية ينظمها القانون رقم ٧٧٨٣ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ الذي تنص المادة ١٠ منه على الأنشطة والقطاعات الأساسية التي تنطبق عليها القيود المعترف بها أيضا في المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١٠).

١٩١- وتنص المادة ١١ من القانون المذكور آنفا على أن النقابات وأصحاب العمل والعاملين في الخدمات أو الأنشطة الأساسية ملزمون بضمان توفير هذه الخدمات الأساسية أثناء الإضراب بما يفي باحتياجات المجتمع الملحة. كما تفسر هذه المادة مفهوم "الاحتياجات الملحة" بأنها تلك التي يشكل عدم توفيرها خطرا محدقا بحياة السكان وصحتهم وأمنهم. فإذا لم يوف بهذه الأحكام تصبح السلطات العامة مسؤولة عن ضمان توفير الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، ينص القانون نفسه على أنه يجب على النقابات أو العاملين، في حالة الإضراب الذي يتصل بالخدمات أو الأنشطة الأساسية، أن يخطروا أصحاب العمل والمتفاعلين بهذه الخدمات والأنشطة بقرار الإضراب قبل موعده بما لا يقل عن ٧٢ ساعة.

١٩٢- وينص هذا القانون أيضا على استمرار أفرقة من الموظفين في العمل، من خلال اتفاق بين العاملين وأرباب العمل، من أجل الحيلولة دون تسبب الإضراب في أن تلحق بالملكات والآلات والمعدات أضرار لا يمكن تعويضها، كما ينص على ضمان إمكانية استئناف أعمال الشركة فورا عند انتهاء الإضراب.

١٩٣- وتحذر الفقرة ٢ من المادة ٩ من الدستور من أن إساءة استخدام الحق في الإضراب تعرض المسؤولين عن ذلك لعقوبات قانونية. ويصف القانون ٧٧٨٣ إساءة استخدام الحق في الإضراب بأنه عدم امتثال للقواعد الواردة فيه، وأن محكمة العمل هي التي تفصل، في حالة استمرار التوقف عن العمل بعد توقيع اتفاق أو اتفاقية أو صدور قرار عنها، فيما إذا كان الإضراب قانونيا أم لا، بناء على السوابق القضائية ذات الصلة.

١٩٤- إذن، فالحق في العمل مكفول لكافة فئات العاملين - باستثناء أفراد الجيش، كما هو مذكور سابقا - عملا بالشروط المتصلة بالخدمات أو الأنشطة الخاصة. ويعترف الدستور الاتحادي أيضا بهذا الحق لموظفي الخدمة المدنية بموجب الشروط وفي حدود القيود المنصوص عليها في قانون تكميلي (البند السابع من المادة ٣٧). وفي حالة عدم وجود قواعد بشأن هذا الحكم الدستوري، تصبح أحكام القانون ٧٧٨٣ سارية وفقا لمبدأ القياس.

١٩٥- والحق في الإضراب مكفول على نطاق واسع في النظام القانوني الداخلي، وتجري ممارسته بحرية منذ إرساء النظام الديمقراطي وسريان دستور عام ١٩٨٨.

المادة ٩

١٩٦ - فيما يتعلق بالصكوك الدولية المتصلة بمسألة التأمين الاجتماعي التي ينبغي معالجتها في التقرير وفقا لتوصية اللجنة، تفيد الحكومة البرازيلية بما يلي:

(أ) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي لعام ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الإعانات في حالة إصابات العمل لعام ١٩٦٤ (رقم ١٢١)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن إعانات العجز والشيخوخة والورثة لعام ١٩٦٧ (رقم ١٢٨)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الرعاية الطبية والإعانات المرضية لعام ١٩٦٩ (رقم ١٣٠). يخضع التشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي في البرازيل لعملية تغيير تهدف إلى توفير حماية أكبر من تلك التي توفرها أحكام هذه الاتفاقيات التي وضعت منذ عقود. وهذا هو السبب في عدم تصديق البرازيل على أي منها؛

(ب) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن النهوض بالعمالة والحماية من البطالة لعام ١٩٨٨ (رقم ١٦٨). صدقت البرازيل على هذه الاتفاقية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتم تقديم التقرير الأخير إلى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٨، وتلقته لجنة الخبراء بدون تعليق.

١٩٧ - وقبل إبداء تعليقات مفصلة حول الضمان الاجتماعي في البرازيل، ترى الحكومة البرازيلية أنه لا بد لها من أن تقدم إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعض الآراء التي تعبر عن نظرة الحكومة إلى المسألة والتعهد الذي تسعى جاهدة إلى الوفاء به إزاء الجميع دون تمييز.

١٩٨ - لقد ظل إنشاء شبكة لحماية العاملين واحدا من الشواغل الأساسية للدولة لسنوات عديدة، ويضطلع نظام الضمان الاجتماعي بدور مهم في هذه الشبكة.

١٩٩ - ويستلزم أي نظام لحماية العاملين، يقدم خدماته بطريقة مستمرة، كنظام الضمان الاجتماعي، قدرا هائلا من الموارد والالتزامات. ولكي يستمر في البقاء بمرور الزمن، لا بد لكل مشارك من أن يساهم بجزء من دخله وهو لا يزال يؤدي نشاطا اقتصاديا. وعليه، فإن تمويل النظام يستند إلى طابع المساهمة الذي يرتبط بعمالة المستفيد. فإذا تلقى مواطن معاشا تقاعديا بدون أن تكون قد سبقت له المساهمة فيه في أي وقت مضى، فإن النظام بكامله هو الذي سيتحمل التكلفة، حيث سيلزم تدبير الموارد من سائر المساهمين.

٢٠٠ - وفي الوقت نفسه، يجب تحديد المساهمة وفقا لمقدرة كل فرد، ويجب أن تكون الاستحقاقات متناسبة مع المساهمة نفسها. وهذا هو مبدأ المساواة. فإذا لم يحدث ذلك، فسيتمتع أشخاص أو جماعات معينة من الناس باستحقاقات لم يساهموا فيها بالمساهمة الواجبة.

٢٠١ - ويحدث في نهاية المطاف نوع من توزيع الدخل إلى حد ما داخل النظام. ولكن يجب أن يكون هذا التوزيع في الاتجاه الصحيح، بحيث تكون قواعد النظام لصالح ذوي القوة الشرائية الأضعف. وهذا التضامن مع المحرومين هو القاعدة التي تعزز الترابط الاجتماعي. إلا أن من الخطأ اعتبار نظام الضمان الاجتماعي بصفة أساسية آلية للحد من الفوارق الاجتماعية.

٢٠٢- ويجب أن يتمتع كل فرد في المجتمع بحماية نظام الضمان الاجتماعي، كما ينص على ذلك مبدأ العالمية، حيث إن المخاطر الاجتماعية تؤثر على الجميع، ولهذا السبب، لا معنى لقصر الحماية على بعض المجموعات دون غيرها. ويتيح هذا المبدأ للدولة أن تفرض الانضمام الإلزامي إلى النظام، بحيث تشمل الحماية جميع السكان.

٢٠٣- ثم إن مفهوم العدل يفرض توحيد المعايير بحيث تكون الاستحقاقات واحدة لجميع المشاركين. فمن غير المقبول نهائياً أن تفرق القواعد بين الفئات المهنية، أو أن تفيد بعض الأفراد على حساب الآخرين، بدون أسباب يعرفها السكان ويقبلونها.

٢٠٤- ويعتمد نظام الضمان الاجتماعي، بحكم تعريفه، على متغيرات يصعب التنبؤ بها. وقد يكون لهذه المتغيرات طابع ديموغرافي أو قد تكون متصلة بمستوى النشاط الاقتصادي أو التغيرات التي تطرأ على سوق العمل. بمرور السنين. ومن الصعب إجراء تقييم دقيق لمدة تقديم الاستحقاقات أو لما إذا كان أسلوب التمويل المتبع سيكون كافياً، في ظل كل التغيرات الراهنة التي تطرأ على السكان وسوق العمل، لتغطية الاستحقاقات المستمر صرفها.

٢٠٥- ويلجأ المتخصصون في هذه المسائل من اكتواريين وديموغرافيين إلى العمل بالمتوسطات ويحللون ملامح أصحاب المعاشات للتمكن من اكتشاف الاتجاهات الناشئة. وهم يحللون الأثر المالي المترتب على كل قاعدة من قواعد النظام، ويسعون إلى إعداد مخطط مالي مناسب للاستحقاقات القائمة. فأية زيادة في الاستحقاقات لا يقابلها القدر الملائم من الموارد قد تتسبب في انهيار النظام بكامله.

٢٠٦- ولا تقتصر ضرورة التوازن المالي والاكتواري^(١) على توفير الضمان لمن يساهمون في النظام بصورة شهرية، وينتظرون التمتع بالاستحقاقات في المستقبل، بل إنها تضمن أيضاً صرف الاستحقاقات لمن ساهموا في الماضي. ومن ثم، فإن الحسابات الاكتوارية تتم لعدة أجيال.

٢٠٧- واليوم، يعتمد كل بلد في العالم قوانين للضمان الاجتماعي. وقد ظهرت هذه القوانين أول ما ظهرت في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر، وصارت تكتسب طابعاً عالمياً منذ ذلك الحين. فاعتمد معظم البلدان نظاماً عاماً أساسياً للضمان الاجتماعي، إلى جانب نظام تقاعدي تكميلي عام أو خاص. وفي كلا النظامين تكون مساهمة الفرد أساساً للاستحقاق، وتكون السن القانونية واحداً من المعايير الرئيسية. كما أن لكل بلد تقريباً نظاماً خاصاً لموظفي الخدمة المدنية والعسكرية تختلف معاييره عن المعايير الموضوعة لسائر العاملين الآخرين.

٢٠٨- وتعد السن القانونية مبدأً توجيهياً تعتمد نظم الضمان الاجتماعي في كل بلد تقريباً؛ ولا يوجد سوى سبع بلدان فقط تتخذ من مدة العمل أساساً للتقاعد، وما من بلد منها باستثناء البرازيل إلا ويخضع صرف المعاش لشرط التقاعد من سوق العمل.

٢٠٩- ويفرض معظم البلدان فترة مساهمة دنيا لمنح المعاش، وهو شرط معروف في البرازيل باسم فترة الاستحقاق. وعلاوة على ذلك، فالحد الأقصى للمعاش الذي يصرفه النظام العام للضمان الاجتماعي في معظم البلدان ينحصر دائماً في مبلغ أقل من آخر أجر تم تقاضيه.

٢١٠- وثمة عنصر آخر في قوانين معظم البلدان يتمثل في مخططات المعاشات الخاصة المطبقة على موظفي الخدمة العامة المدنية والعسكرية استنادا إلى وجوب تفرغ موظف الخدمة المدنية للعمل بالدولة.

٢١١- وعلى مدى النقاش الدائر حول نظام الضمان الاجتماعي كان انتقاد عوامة الاقتصاد موضوعا متكررا. وتسلم الحكومة البرازيلية بأن العوامة أمر واقع اليوم، ومن ثم تسعى إلى زيادة حصتها في الأسواق العالمية والارتقاء بالمنظومة الإنتاجية. ورغم ذلك، تتزايد المخاوف من الآثار السيئة التي قد تترتب على انتشار العوامة في عدد من قطاعات المجتمع وفئاته، ويشمل ذلك حقوق الإنسان بوجه عام والإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوجه خاص. ومن هذه الزاوية، تؤكد الحكومة البرازيلية أنه يجب أن تكون العوامة متناظرة وهي تسعى باستمرار إلى مراعاة البعدين الأخلاقي والإنساني.

٢١٢- ويستند هيكل الرعاية الاجتماعية في البرازيل إلى مشروع تقدم به عضو المجلس الوطني إلوي شافيس في عام ١٩٢٣ أفضى إلى إنشاء صندوق للتقاعد والمعاشات من أجل موظفي السكك الحديدية من خلال المرسوم رقم ٤٦٨٢. فصار من حق هؤلاء العمال وأسراهم الحصول على رعاية طبية، وأدوية بأسعار خاصة، واستحقاقات ومعاشات تقاعدية. غير أن هذا النظام لم يكن شاملا تماما وكان هيكله هشاً. فقد كانت الشركات هي التي تقوم بتنظيم "صناديق المعاشات التقاعدية" هذه، وكثيرا جدا ما عجزت عن إيجاد العدد اللازم من المستفيدين لتثبيت أسس الاكتتاب، أي لم يكن لديها العدد الكافي من المساهمين ليستمّر تدفق الإيرادات بما يكفل صرف استحقاقات طويلة الأجل. وقد اعتمد مشروع عام ١٩٢٣ مبادئ عالميين من مبادئ نظم الضمان الاجتماعي هما: طابع المساهمة والسن القانونية.

٢١٣- وتجدر الإشارة إلى أن السن القانونية المحددة بخمسين عاما في المرسوم السابق الذكر كانت أعلى من متوسط العمر المتوقع للمواطن البرازيلي المولود في العشرينات. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات ديموغرافية متاحة عن ذلك العقد، فمن الممكن الخلوص إلى ذلك استنادا إلى تقديرات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات عن الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥، حين كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البرازيل يدور حول ٤٩ عاما.

٢١٤- ويقدم الجدول التالي تقديرا وتنبؤا بمتوسط العمر المتوقع في البرازيل أثناء الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠١٥. وبإمكان اللجنة أن تستخدم هذه البيانات أيضا لتقييم التحسن المستمر في متوسط العمر المتوقع لدى السكان البرازيليين، وهو جانب يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشملها العهد الدولي.

٢١٥- وأصبح نظام الضمان الاجتماعي المستند إلى صندوق المعاشات التقاعدية في إطار الشركات، الذي تم التوصل إليه في العشرينات، هو النموذج الذي اعتمدته القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

٢١٦- وانعكست أخطاء الجداول الاكتوارية المتعلقة بصناديق التقاعد والمعاشات في تكوين رأس المال. فقد كانت الإدارات تتعرض للحل لأسباب تقنية، مما منعها من الحفاظ على السلامة المالية للصناديق كلما نمت وزاد عدد الاستحقاقات.

الجدول ٣٣

متوسط العمر المتوقع عند الولادة^(١٢)، تقديرات وتنبؤات عن الفترة ١٩٥٠-٢٠١٥

الفترة	الرجال	النساء
١٩٥٥-١٩٥٠	٤٩,٣٢	٥٢,٧٥
١٩٦٠-١٩٥٥	٥١,٦٠	٥٥,٣٨
١٩٦٥-١٩٦٠	٥٤,٠٢	٥٧,٨٢
١٩٧٠-١٩٦٥	٥٥,٩٤	٥٩,٩٥
١٩٧٥-١٩٧٠	٥٧,٥٧	٦٢,١٧
١٩٨٠-١٩٧٥	٥٩,٥٤	٦٤,٢٥
١٩٨٥-١٩٨٠	٦٠,٩٥	٦٦,٠٠
١٩٩٠-١٩٨٥	٦٢,٣٠	٦٧,٦٠
١٩٩٥-١٩٩٠	٦٣,٥٤	٦٩,١٠
٢٠٠٠-١٩٩٥	٦٤,٧٠	٧٠,٤٠
٢٠٠٥-٢٠٠٠	٦٥,٧٤	٧٣,٦٠
٢٠١٠-٢٠٠٥	٦٦,٤٧	٧٢,٦٠
٢٠١٥-٢٠١٠	٦٦,٨٤	٧٣,٤٠

المصدر: CELADE/IBGE, Brazil. Estimaciones y Proyecciones de Población, 1950-2025, Fascículo F/BRA, 1 July 1994, pp. 65-76.

٢١٧- وحدثت الأزمة المالية والإدارية الأولى في نظام الضمان الاجتماعي البرازيلي في عام ١٩٣٠ عندما مر النظام بإعادة هيكلة شملت كل فئات عمال المدن تقريبا. وفي السنوات التالية تم إنشاء ست مؤسسات وطنية كبرى لتحل محل صناديق المعاشات التقاعدية. ولم تعد هذه المؤسسات منظمة حسب الشركة بل حسب الفئة المهنية أو مجموعات المهن المرتبطة ببعضها. وظل القانون محافظا منذ الثلاثينات على طابع المساهمة والسن القانونية المحددة بخمسين عاما (والتي رقت في عام ١٩٦٠ إلى ٥٥ عاما).

٢١٨- وقد نظم الإصلاح الذي جرى في الثلاثينات تقاعد موظفي الخدمة المدنية، حيث قصر أسباب التقاعد على الشيخوخة أو العجز، مع منح استحقاقات متناسبة مع مدة العمل. وكان ذلك خطوة مبتكرة، حيث كانت توفر حتى ذلك الحين نظم حماية جزئية لبعض فئات موظفي الخدمة العامة والجيش. وفي عام ١٩٤١، وحد القانون العسكري، بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٠٩٤، نظام المعاشات التقاعدية للجيش.

٢١٩- ثم خضع نظام الضمان الاجتماعي للعمال في القطاع الخاص فيما بعد لتوحيد قانوني ومؤسسي تدريجي. فحدثت عملية تنسيق لخطط حساب تكاليف واستحقاقات "صناديق" ومؤسسات المعاشات التقاعدية للشركات عملا بالقانون الأساسي للضمان الاجتماعي الذي أسفر في النهاية عن تنفيذ النظام العام للضمان الاجتماعي المعمول به حاليا والذي تديره مؤسسة الضمان الاجتماعي الوطنية.

٢٢٠- وعندما بدأ العمل بالنظام الجديد، كانت هناك أرصدة نقدية إيجابية بفضل ارتفاع عدد العمال المساهمين كثيرا عن عدد المستحقين غير العاملين. وفي الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨، جرى المزيد من التحويلات من الضمان الاجتماعي إلى قطاع الصحة نتيجة لتنفيذ النظام الصحي اللامركزي الموحد. وفي الفترة من عام ١٩٨٨ إلى منتصف عام ١٩٩٣، بلغت التحويلات إلى النظام الصحي الموحد ١٥ في المائة من إجمالي ما تم جمعه من ضرائب مستقطعة من المرتبات.

٢٢١- وتعميم نظام الضمان الاجتماعي، أي توفير الحماية الاجتماعية للجميع، سواء كانوا يؤدون نشاطا اقتصاديا أم لا، ممارسة حديثة العهد نسبيا. فقد كان اهتمام تشريعات الضمان الاجتماعي البرازيلية خلال السنوات الأربعين الأولى من وجودها منصبا على عمال المناطق الحضرية. ولم يوضع النظام الأساسي لعمال المناطق الريفية إلا في عام ١٩٦٣، وقد اتبع أساسا في تقديم استحقاقاته نفس الهيكل النافذ حاليا، أي التقاعد بسبب العجز أو الشيخوخة، وتقديم معاشات للمستحقين من الورثة في حالة الوفاة ومن أجل الرعاية الطبية والرعاية التكميلية، وتقديم منحة عند الوفاة، واستحقاقات عند المرض. ولم يكن العامل في المناطق الريفية يتقاعد بناء على مدة خدمته، ولم يكن يحال إلى التقاعد إلا بعد بلوغه ٦٥ عاما من العمر، وكان الاستحقاق يعادل ٥٠ في المائة من قيمة أعلى حد أدنى للأجور معمول به آنذاك في البلد. وأدخل التشريع أيضا تغطية إصابات العمل، مع الأخذ بشكل جديد من أشكال الاستحقاقات عند المرض والرعاية الاجتماعية، شملت أيضا فئة أرباب العمل في المناطق الريفية. ثم أعد نظام جديد فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ بموجب مجموعة من التشريعات القانونية ضمت قوانين تكميلية وتشريعية ومراسيم تنظيمية.

٢٢٢- ويمكن اعتبار التدابير المعتمدة حتى ذلك الحين في المناطق الريفية محدودة جدا مقارنة بالاستحقاقات التي كانت متاحة لسكان المناطق الحضرية. فقد تعرض تعميم الضمان الاجتماعي في البرازيل منذ البداية لتشوهات خطيرة، كان أهمها عدم الالتزام بطابع مساهمة الأفراد الذي يشكل المبدأ العام لنظام الضمان الاجتماعي. ولم تكن الظروف التنظيمية والمالية مهيأة للقطاع الزراعي لكي يتحمل نفقات خدمات الضمان الاجتماعي التي استمر تقديمها بنقل الموارد من القطاعات الحضرية.

٢٢٣- وقد جاءت كثرة من هذه التشوهات نتيجة لآلية "الحد الرجعي" في حساب مدة الخدمة، وهي الآلية التي تسببت في الزيادة الهائلة فيما يقدم من استحقاقات استنادا إلى مدة الخدمة التي لم تتم فيها المساهمة. وكمثال لتوضيح ذلك شخص بدأ العمل وهو في الرابعة عشرة من عمره ولكنه لم يساهم في الضمان الاجتماعي حتى صار عمره نحو ٤٠ عاما، فأصبح يسدد الحد الأدنى من المساهمة. فإذا حصل هذا الشخص نفسه على عمل في منطقة حضرية وأخذ يدفع الحد الأقصى من المساهمة لمدة ٣٦ شهرا، صار بوسعه التقاعد حتى قبل بلوغه الخمسين من العمر، بفضل آلية "الحد الرجعي".

٢٢٤- وأدرج عمال شركات مؤقتون في نظام الضمان الاجتماعي في عام ١٩٧٤. فصار البالغون أكثر من ٧٠ عاما والمصابون بعجز وغير الحاصلين على غطاء من الضمان الاجتماعي يستحقون دخلا شهريا مدى الحياة في صورة بدل، بغض النظر عن مساهمتهم. وأضيفت منحة الأمومة ودعم العاملين في المنازل، في حين أصبحت استحقاقات إصابة العمل تقدم إلى العاملين في المناطق الريفية. كما أصبح نظام الضمان الاجتماعي يشمل الآن العاملين لحسابهم الخاص ومباشري الأعمال الحرة، على أساس الانضمام الإلزامي من خلال مساهمة فردية منتظمة.

٢٢٥- وقد أدخل جزء لا بأس به من هذا الغطاء الإضافي، إعمالا لمبدأ التعميم، بدون أي اعتبار يذكر للاتزان الاقتصادي المالي للنظام. فقد منح العديد من الاستحقاقات بدون أن يتوفر النصيب المقابل لها من المساهمات. كما لم تكن النسبة بين الأقساط والمخاطر متكافئة، مع الأخذ في الحسبان أن معظم الاستحقاقات الجديدة تتمثل في نفقات فورية، بدون تقرير حد أدنى لفترة الاستحقاق. وقد صرف بعضها فور الموافقة على القانون ذي الصلة، أي بدون أية فترة استحقاق نهائية.

٢٢٦- وما كانت زيادة الاستحقاقات لتحث إلا بفضل وجود احتياطات مالية ضخمة في النظام. وكان هذا خطأ استراتيجيا كبيرا وقع فيه نظام الضمان الاجتماعي في البرازيل.

٢٢٧- وتضاعفت مصروفات حساب الضمان الاجتماعي مؤخرًا ثلاثة أضعاف في القطاع الريفي. فصار ما يقرب من ٤,٥ ملايين من أصحاب المعاشات والاستحقاقات الأخرى في المناطق الريفية يحصلون مباشرة على ما يعادل كامل الحد الأدنى للأجور بدلا من نصف الأجر، بدون مصدر تمويل مقابل. كما أن منح الاستحقاقات لعمال المناطق الريفية وتحديد أساس الاستحقاق بقيمة الحد الأدنى للأجور، وإن كانا إنجازين اجتماعيين مهمين، لا يزالان يتمان بلا أساس سليم يكفل تقديم تلك الاستحقاقات ماليا، ولم تجر دراسات لطرح بدائل.

٢٢٨- ويتضح من ذلك أن مخطط تمويل الاستحقاقات في المناطق الريفية استنادا إلى المساهمة بنسبة ٢,٥ في المائة من إجمالي إيرادات الإنتاج الزراعي المباع بالتجزئة والمساهمات المستقطعة من مرتبات العاملين في المناطق الريفية ليس مخططا وافيا بالغرض. فالواقع أنه يمكن اعتبار المساهمات المقدمة من المناطق الريفية كما مهملا، حيث إنها شكلت مثلا في عام ١٩٩٦ حوالي ٨,٢ في المائة من إجمالي النفقات الموجهة لصرف الاستحقاقات في المناطق الريفية.

٢٢٩- وانخفض سن التقاعد في القطاع الريفي من ٦٥ إلى ٦٠ عاما للرجل ومن ٦٠ إلى ٥٥ عاما للمرأة. وتم إلغاء جمع المساهمات من المؤمن عليهم في المناطق الريفية بصفة مؤقتة، وجرى اعتماد أنماط معينة من الأدلة لإثبات أن الشخص من عمال المناطق الريفية. ولكي يتأهل الشخص للإدراج في القطاع الريفي، كان يكفيه أن يكون ابنا لمنتج زراعي؛ وقد أدى ذلك إلى حالات من التقاعد المبكر في المناطق الحضرية ومن الخدمة العامة، وكثيرا ما تكبد النظام تكلفة بالغة لا تقابلها مساهمات من المستحقين.

٢٣٠- واعتمد الحد الأدنى للأجور كأساس لاستمرار تقديم الاستحقاقات. ويكفل للمسنين دخل شهري مدى الحياة، ويكفل للمعوقين دخل شهري شريطة إثبات انخفاض دخولهم. وأعيد حساب كافة الاستحقاقات استنادا إلى عدد أجور الحد الأدنى التي تقابلها وقت منحها.

٢٣١- ومن الجوانب المهمة الأخرى التي يتعين إدراجها في تحليل تطور الضمان الاجتماعي والقضايا التي تجري مناقشتها حاليا إنشاء النظام القانوني الموحد الذي امتد فيما بعد ليشمل الموظفين المتعاقدين بموجب قوانين العمل الموحدة الذين يعملون في الإدارات التابعة للكيانات المحلية المستقلة والمؤسسات؛ ومن المقرر أيضا أن يحصل هؤلاء على معاش تقاعدي كامل، واستحقاقات للاستقرار واستحقاقات أخرى كانت مقصورة في السابق على موظفي الخدمة المدنية النظاميين.

٢٣٢- وبالنسبة للمجتمع البرازيلي، توجد طائفة واسعة التنوع من نظم الضمان الاجتماعي الموفرة لموظفي الخدمة العامة على كل من الصعيد الاتحادي وصعيد الولاية والصعيد المحلي؛ ونظم تكميلية خاصة مفتوحة ومغلقة؛ ونظم خاصة لأعضاء الكونغرس والجهاز القضائي ووزارة العدل. وكلها يعمل بالتوازي مع النظام العام للضمان الاجتماعي الذي تدير شؤونه مؤسسة الضمان الاجتماعي الوطنية. وتعدد نظم ومعايير الحصول على الاستحقاقات يرفع تكاليف تشغيل نظام الضمان الاجتماعي ولا ييسر مكافحة الغش، ويفتح الباب نوعا ما أمام الامتيازات والتمييز.

٢٣٣- ويعمل نظام الضمان الاجتماعي الحالي على أساس بسيط من تقاسم الأعباء، بمعنى أن على الشخص الذي يؤدي نشاطا اقتصاديا أن يدفع لمن لا يضطلع اليوم بمثل هذا النشاط. وبهذه الطريقة، يستخدم كامل إيرادات الضمان الاجتماعي الواردة خلال السنة لدفع الاستحقاقات. ولا يوجد تراكم "للاحتياطيات" لاستخدامها في المستقبل. ويفترض نظام التقاسم أن يتم تأمين صرف استحقاقات المساهمين الحاليين، حين يتوقفون عن العمل في المستقبل، من مساهمات أجيال العاملين المقبلة.

٢٣٤- وقد كان كل ٨ مساهمين في الخمسينات يحملون مستحقا واحدا للمعاشات. وبلغت هذه النسبة في السبعينات ٤,٢ إلى ١. وأصبح كل ٢,٣ من الأشخاص العاملين يحملون مستحقا واحدا للمعاش في التسعينات. وبحلول عام ٢٠٢٠، ومع استمرار المعايير الحالية، ستبلغ النسبة ١ إلى ١. ويزداد هذا التوجه سوءا نتيجة للتغيرات الديموغرافية التي تحدث في البرازيل، حيث يتجه متوسط أعمار السكان إلى الارتفاع. وقد تصل نسبة المواطنين المسنين (أكثر من ٦٥ عاما من العمر) إلى مجموع السكان ٧,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، نتيجة للانخفاض الشديد في معدل المواليد وارتفاع متوسط العمر المتوقع للسكان. ومما يزيد من وضوح الصورة أن هذه النسبة كانت ٣,١ في المائة في عام ١٩٧٠.

٢٣٥- ويسهم الشكل الحالي لنظام الضمان الاجتماعي البرازيلي في اضطراب نمط إعادة توزيع الدخل، وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الحكومة حريصة على تغييره. وثمة مثل جدير بالذكر في هذا الشأن يتمثل في التقاعد على أساس مدة الخدمة. فالبيانات الإحصائية تبين أن الذين تقاعدوا على هذا الأساس كانوا يشغلون وظائف مستقرة أو كانوا نادرا ما يغيرون وظائفهم. وكان التقاعد على أساس مدة الخدمة يميل إلى أن يكون مصدرا للتقاعد المبكر لقطاعات السكان ذات الدخل المرتفع. وأما القطاعات ذات الدخل المنخفض، التي تجد صعوبة أكبر في الوصول إلى سوق العمل، فيصعب كثيرا تأمين هذه الاستحقاقات لها، حيث إن معظم أفرادها ينتقلون مرارا بين السوقين الرسمي وغير الرسمي. بل إن كثرة منهم غير قادرة على تقديم دليل على مدة المساهمة. ولذلك، فقد شجعت آلية مدة الخدمة، رغم الغرض الأصلي منها، على التقاعد المبكر (حيث كانت أعمار ٧٨,٣ في المائة من الرجال و٨٣,٩ في المائة من النساء أقل من ٥٥ عاما عندما بدأ تقاضيهم للاستحقاقات). وأصبحت الاستحقاقات بمثابة دخل إضافي، حيث إن البرازيل وحدها، خلافا للبلدان الستة الأخرى التي اعتمدت هذا المعيار، لا تشترط تقاعد المستحقين من سوق العمل.

٢٣٦- ومن شأن انخفاض متوسط سن الحصول على الاستحقاق أن يزيد من طول المدة المتوقعة لتقديم استحقاقات الضمان الاجتماعي في البرازيل للرجال والنساء؛ وهي أطول من مثيلتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي يعد أعضاؤها أغنى البلدان في العالم. وقد ذكر مركز أمريكا اللاتينية الديموغرافي في عام ١٩٩٣ أن الرجل في بلدان المنظمة المذكورة يحصل في المتوسط على الاستحقاقات لمدة ١٥,٢ عاما، بينما يستمر صاحب المعاش البرازيلي في الحصول على استحقاقاته لمدة ١٧,٥ عاما. وبالمثل، فإن المرأة في بلدان المنظمة تتقاضى معاشها التقاعدي لمدة ١٨,٦ عاما، بينما تحصل المرأة البرازيلية المتقاعدة على معاشها لمدة ٢٠ عاما.

٢٣٧- ولا شك في أن مسألة العجز في الضمان الاجتماعي مسألة مهمة. ففي عام ١٩٩٢، كان ما تم جمعه من مساهمات الضمان الاجتماعي من المرتبات كافيا لتغطية صرف الاستحقاقات ومرتبات موظفي نظام الضمان الاجتماعي وتكاليفه، كما أنه أتاح تحويل ما يقرب من ١٥ في المائة من إيراداته إلى قطاع الصحة. أما اليوم، فما يجمعه الضمان الاجتماعي لا يكاد يكفي حتى لصرف الاستحقاقات. وتجري تغطية هذا العجز، مضافا إليه نفقات الموظفين والتكاليف، بانتظام من خلال تحويلات تقدمها الخزنة (من المساهمات المستقطعة من الدخل والمتأتية من ضريبة المساهمة في تمويل الضمان الاجتماعي)، وعائدات الاستثمارات المالية، والأرصدة النقدية. وفي عام ١٩٩٦، ووفقا للبيانات المحسوبة بالسعر الثابت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ استنادا إلى الرقم القياسي العام للأسعار، بلغت إيرادات الضمان الاجتماعي الصافية (مجموع الحصيلة مخصوما منه التحويلات إلى الأطراف الثالثة) ٤١,٥ مليار ريال برازيلي في مقابل حوالي ٥٠ مليار ريال برازيلي من النفقات الإجمالية. وبلغ صرف الاستحقاقات وحدها ٤٢,٦ مليار ريال برازيلي. وبلغت التحويلات من مصادر الضمان الاجتماعي الأخرى ٣,١ مليار ريال برازيلي، تم توفير ملياري ريال برازيلي منها من ضريبة المساهمة في تمويل الضمان الاجتماعي و٩٠٠,٥ مليون ريال برازيلي من صندوق الاستقرار الضريبي.

٢٣٨- وتعتبر المستويات المرتفعة لتعرض إيرادات الضمان الاجتماعي للانخفاض بصفة خاصة عن زيادة عدد الاستحقاقات الجارية ومتوسط مجموع الاستحقاقات المسجلة في السنوات القليلة الماضية. ففي عام ١٩٩١، بلغ عدد استحقاقات الضمان الاجتماعي الجارية ٧٣٨ ٤٧٣ ١٢ ريالاً برازيلياً؛ وارتفع هذا الرقم في عام ١٩٩٦ إلى ٢٦٧ ٥٨٦ ١٦ ريالاً برازيلياً، أي بزيادة نسبتها ٣٣ في المائة على مدى فترة أربع سنوات. بل إن الزيادة في عدد استحقاقات المناطق الريفية كانت أكبر، حيث بلغت الاستحقاقات الريفية الجارية ٨٩ ١٠٣ ٤ ريالاً برازيلياً في عام ١٩٩١، ووصل هذا الرقم إلى ٤٠١ ٣٩٠ ٦ ريال برازيلي في عام ١٩٩٦، محققاً زيادة بنسبة ٥٥,٨ في المائة في أربع سنوات فقط.

٢٣٩- وقد طرأت أيضاً زيادة كبيرة على متوسط قيمة استحقاقات الضمان الاجتماعي، حيث بلغ متوسط مجموع استحقاقات الضمان الاجتماعي في المناطق الحضرية ٣٧,١ في المائة من متوسط الأجور في عام ١٩٨٨. وما لبث أن صار هذا المبلغ في عام ١٩٩٥ مساوياً لحوالي مقدارين من الحد الأدنى للأجور، بينما بلغ ٨٠ ٢٤٦ ريالاً برازيلياً أي ٢,٢ في المائة من مقدار الحد الأدنى للأجور في عام ١٩٩٦. وتضاعف متوسط قيمة استحقاقات الضمان الاجتماعي في المناطق الريفية فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٥، حيث ارتفع من ٥٢,٠ في المائة إلى ١,٠١ في المائة من مقدار الحد الأدنى للأجور، ثم وصل في عام ١٩٩٦ إلى ١١٤,٠٠ ريالاً برازيلياً، أي ١,٠٢ في المائة من مقدار الحد الأدنى للأجور.

٢٤٠- وعندما قررت الحكومة زيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي بمقدار ٨,٤٢ في المائة في أيار/مايو ١٩٩٥ ثم بمقدار ١٥ في المائة في أيار/مايو ١٩٩٦ استمر التوجه التصاعدي لأساس الاستحقاقات، محققاً زيادة قدرها ٥,٢٢ في المائة بالأسعار الحقيقية فيما بين حزيران/يونيه ١٩٩٤ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٢٤١- وبالمثل، ارتفع متوسط القيمة الحقيقية للاستحقاقات فيما بين تموز/يوليه ١٩٩٤ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بنسبة ٣,١٩ في المائة من ٦٦,١ ريالاً برازيلياً عند بدء الخطة الحقيقية إلى ٨١,٩ ريالاً برازيلياً.

٢٤٢- ويساوي العجز في الناتج القومي الإجمالي الذي تبلغ نسبته اليوم ٢,٤ في المائة أكثر من ٣٠ مليار ريال برازيلي، أي حوالي سبعة أمثال المتوقع جمعه من الضريبة على المعاملات المالية. وهذا هو الرقم المقدّر للعجز في حسابات الضمان الاجتماعي بحلول عام ٢٠٣٠. فإذا استمر النظام بدون تغيير، فلن يكون هناك مفر من هذا المسار المتوقع نحو العجز، مهما كانت افتراضات التفاؤل في سلوك الاقتصاد.

٢٤٣- ومن ثم، فلا بد من إصلاح نظام الضمان الاجتماعي البرازيلي. ويتضمن هذا دائماً شواغل ذات طابع اجتماعي، والمساواة والعدل، وتحسين دور الدولة في المجالات الأساسية للتنمية الاجتماعية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٤٤- وتستند نظرة البرازيل لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي إلى الشواغل المذكورة في الفقرة السابقة. ويتمثل الغرض الرئيسي من اقتراح التعديل الدستوري الذي قدمته الحكومة بالفعل إلى المجلس الوطني في الارتقاء بمستوى العدالة الاجتماعية، من خلال إلغاء الامتيازات والتشوهات الموجودة حالياً في نظام الضمان الاجتماعي البرازيلي. وتسعى الحكومة من خلال التدابير المقترحة إلى ضمان حقوق أصحاب المعاشات وأولئك الذين على أبواب التقاعد. إذ ستتيح هذه التدابير لنظام الضمان الاجتماعي الخروج من وضع مزعزع إلى وضع دائم الاتزان.

٢٤٥- غير أن فعالية هذه التدابير لن تكون ملموسة إلا على المدى المتوسط والطويل، حيث وقع اختيار الحكومة على اعتماد بديل يحافظ على الحقوق المكتسبة. وليس هذا خروجاً صارخاً على النظام العام الحالي المستند إلى

التقاسم البسيط والاستحقاقات المحددة. فالحكومة تعتزم الاستعاضة عن النظام الحالي بنموذج إلزامي خاص يقوم على رسملة المساهمات المودعة في حسابات ادخار الأفراد وفقا لتجارب البلدان الأخرى. وتتمثل الاستراتيجية التي اختارتها الحكومة للنموذج الحالي في أن يكون قابلا للتكيف بصورة تدريجية ومطردة، مع زيادة التركيز على المبادئ العالمية الحاكمة لنظم الضمان الاجتماعي في البلدان الأكثر تقدما.

٢٤٦- وسيستمر الإصلاح بضم جميع العاملين في القطاع الخاص إلى نظام الضمان الاجتماعي العام والإلزامي. وستشجع الحكومة في الوقت نفسه على إعداد مخططات تكميلية للمعاشات التقاعدية تتولى الشركات رعايتها، وقد تستلزم مساهمة كل من الموظفين وأرباب العمل فيها. كما ستقدم حوافز إلى العاملين الراغبين في تنفيذ برامج ادخار توفر لهم دخلا تكميليا عند التقاعد. وتقتصر عملية الإصلاح اعتماد معايير مماثلة للمساهمة وصرف الاستحقاقات، تقلل الفوارق بين مختلف النظم الموجودة اليوم. وسيستمر كل نظام منفصلا عن الآخر من حيث التشغيل، ولكن جميع النظم ستلتزم بمعايير مالية واجتماعية مماثلة لتلك التي يتبعها نظام الضمان الاجتماعي العام.

٢٤٧- وسيظل موظفو الخدمة المدنية يخضعون لنظام خاص، ولن يدرجوا في نظام الضمان الاجتماعي العام. وتقتصر الحكومة إنشاء صندوق خاص للمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية، يمول من مساهمات موظفي الخدمة المدنية أنفسهم والحكومة المركزية. وسيكون لكل من موظفي الخدمة العسكرية والمدنية صندوق خاص للمعاشات التقاعدية، وستحدد لهم، نظرا للسمات الخاصة بوظائفهم، سن قانونية وقيم متفاوتة لمعاشاتهم التقاعدية. وسيلتزم بالحقوق التي اكتسبها أصحاب المعاشات والمستحقين من النظامين. وسيستمر وجود قواعد الدولة والقواعد المحلية للضمان الاجتماعي، ولكنها ستخضع لتشريعات اتحادية.

٢٤٨- وسيستمر نظام الضمان الاجتماعي العام في اعتماد نظام التقاسم البسيط. وترى الحكومة أن الضمان الاجتماعي الطويل الأجل لن يتوقف، في ظل المعايير المقترحة، عند النجاح في التغلب على الصعوبات المالية الراهنة، بل إن من المنتظر أن يحقق أيضا احتياطات متراكمة تحسبا لأية ظروف اقتصادية غير مواتية. وهذا يعني من الناحية التقنية أن الحد الأدنى المرجو يساوي قدرًا من الاحتياطات يكفي لصرف الاستحقاقات لمدة ستة أشهر.

٢٤٩- وتحدد عملية الإصلاح السن القانونية لاستحقاق المعاش التقاعدي، اقتداءً ببقية بلدان العالم. وتبين الدراسات الاكتوارية والديموغرافية أن هذه السن القانونية تبلغ نحو ٦٠ عاما، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٦٥ عاما.

٢٥٠- وبالمثل، تؤكد الدراسات الديموغرافية أن متوسط العمر المتوقع بين العاملين في المناطق الحضرية والريفية البالغين ما بين ٥٠ و ٦٠ عاما لا يزال هو نفسه تقريبا، ومن ثم، فهو لا يبرر التفاوتات الموجودة اليوم. وقد صرف ٢٨٠ ٥٤٠ استحقاقا في عام ١٩٩٥ لأشخاص فوق التسعين من العمر، منها ١٥٢ ٦٩ استحقاقا لسكان المناطق الحضرية و ٣٨٨ ٢١١ استحقاقا لسكان المناطق الريفية.

٢٥١- وسينتهي العمل بالتقاعد على أساس مدة الخدمة، حيث ستقوم عملية الإصلاح المقترحة لنظام الضمان الاجتماعي بالاستعاضة عن مدة الخدمة لاستحقاق المعاش بمدة المساهمة. وستقترح الحكومة على المجلس الوطني، استنادا إلى دراسات الجدوى المالية والاكتوارية للنظام، زيادة المساهمات لأغراض التقاعد. كما سيتم إلغاء المعاشات التقاعدية التناسبية، ولن يكون هناك سوى معاش تقاعدي عن مدة المساهمة.

٢٥٢- وقد تغيرت المعاشات التقاعدية الخاصة مع نشر القانون رقم ٠٣٢ ٩ لعام ١٩٩٥ والتدبير المؤقت رقم ١٥٢٣ لعام ١٩٩٦. وتتمثل الفكرة في عدم منح المعاشات الاستثنائية إلا للعاملين الذين يتعرضون لمخاطر صحية. وكانت تصرف المعاشات الاستثنائية حتى وقت قريب لفئات مهنية بكاملها. وكان القائم بأعمال مكتبية في تلك الحالات يستحق نفس المعاش الاستثنائي الذي يستحقه زميله المعرض لمخاطر صحية.

٢٥٣- ولن يستحق المعلمون، باستثناء معلمي المرحلة الابتدائية، المعاش الخاص (٢٥ سنة خدمة للنساء و٣٠ سنة خدمة للرجال)، وعليهم أن يكونوا قد سددوا حدا أدنى من عدد المساهمات لكي يستحقوا هذا المعاش التقاعدي.

٢٥٤- وعلى الرغم من تبرير استمرار المعاش الخاص لمعلمي المرحلة الابتدائية بأنه وسيلة للتعويض عن انخفاض الأجور وسوء ظروف العمل في هذه الفئة، فمن المهم التأكيد على أن هذا يشكل حلقة مفرغة. فانخفاض المرتبات يبرر التقاعد المبكر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة عبء النفقات على الحكومات المحلية وبحول دون زيادة مرتبات معلمي المرحلة الابتدائية. وقد أدى هذا التوجه إلى تزايد تخصيص موارد الميزانية المحلية لغير الناشطين اقتصاديا، وإلى تدهور التعليم الابتدائي.

٢٥٥- وفي النهاية، تنص عملية الإصلاح المقترحة على أن الحد الأدنى للأجور سيظل يشكل أقل قيمة (أساس) لاستحقاقات الضمان الاجتماعي. كما تدرج ضمن نطاق عملية الإصلاح التي تقترحها الحكومة البرازيلية صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة المغلقة التي تعمل بموجب نظام الرسملة، والتي تعاني نقصا في رؤوس الأموال، وينبغي لها أن تبدأ في تكييف مخططاتها التقاعدية للوسائل الاكتوارية للأسهم التي تمتلكها بالفعل والقدرة الفعلية على المساهمة، على ألا يقتصر هذا على الشركات الراحية، بل أن يمتد أيضا إلى مستحقيها، فتقدم استحقاقات أكثر تماشيا مع الواقع. ولا تعترم الحكومة منع الشركات العامة من رعاية صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة المغلقة، وإنما تعترم القضاء على الامتيازات وعمليات الإفراط التي تحمل المجتمع عبئا من الواضح أنه لا يبتغيه ولا يملك القدرة المالية على دعمه.

٢٥٦- ومن الجوانب المهمة الأخرى في إصلاح نظام الضمان الاجتماعي التدابير الرامية إلى مكافحة الغش ومكافحة التهرب من الضرائب وتغيير الأساليب التنظيمية لترشيد الإدارة. ففيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، تم إلغاء نحو مليون استحقاق غير قانوني وصدرت أحكام بسجن ٤٠٠ محتال أو متهرب من الضرائب، وبدأت الشرطة الاتحادية ووزارة العدل أكثر من ٤٠٠٠ تحقيق. وأحيل إلى المحاكم الاتحادية ووزارة العدل ٥٧ ٩٤٥ قضية رهن احتجازي لا مبرر له بخصوص الضرائب.

٢٥٧- وفي تلك الأثناء، تحسنت العملية الإدارية للجباية بمتابعة كبار المدينين، مع الاهتمام بتقليص الوقت الذي تستغرقه الإجراءات القانونية. وفي عام ١٩٩٦، وبعد الجهود المبذولة لتبسيط وتحديث عملية التفتيش والنظام الإداري والقانوني للجباية، تضاعفت الإيرادات من الديون المستحقة مقارنة بما كانت عليه في العام السابق، فبلغت ما مجموعه ٦٠٠ مليون ريال برازيلي.

٢٥٨- وعند التطرق إلى الإدارة الضريبية، تقوم الآن وزارة الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية تلقائيا بتحديد من يحتمل تهربهم من الضرائب بمقارنة قاعدة البيانات الاجتماعية الوطنية بالبيانات المستمدة من سجلات الشركات المساهمة في الضمان الاجتماعي. كما تقوم الحكومة بإعداد نظام لتقييم الأداء الشهري في القطاعات المسؤولة عن فرض المساهمات في الضمان الاجتماعي والتفتيش بشأنها وتحصيلها. وقد ساعدت هذه الجهود في زيادة عائدات الضمان الاجتماعي في عام ١٩٩٦ بمقدار ١١ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ١٩٩٥.

٢٥٩- ويجري أيضا تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة المكاتب الإقليمية للجباية والتفتيش وتجهيزها بالحواسيب، وينطوي البرنامج في المرحلة الأولى على تدريب موظفي الخدمة المدنية على تقنيات الإدارة الجديدة.

٢٦٠- ويجري إعداد قاعدة البيانات الاجتماعية الوطنية بصورة تدرجية بحيث يتسنى لها استرجاع وتصنيف وتوليف المعلومات المتصلة بجميع البرازيليين الناشطين اقتصاديا والمسجلين في مختلف سجلات الحكومة الاتحادية. وبالتالي، ستمكن قاعدة البيانات هذه من الاستفسار مباشرة عن بيانات تتعلق بأكثر من ٢٥٠ مليون سجل عمل، لتستخدم نتائجها مؤسسة الضمان الاجتماعي الوطنية لمنح الاستحقاقات واكتشاف الغش ولأغراض التفتيش. ومن المقدر أن تتيح قاعدة البيانات الاجتماعية الوطنية في غضون خمس سنوات للعاملين المتأهلين للتقاعد أن يتقدموا بطلبات الحصول على معاشاتهم التقاعدية بتقديم بطاقات هويتهم، بدلا من مطالبتهم بتقديم العديد من وثائق الإثبات المطلوبة اليوم كدليل على مساهمتهم في الضمان الاجتماعي وعلى مدة خدمتهم لاستحقاق المعاش التقاعدي.

٢٦١- وتسعى الحكومة البرازيلية من خلال وزارة الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية إلى تحسين نوعية وفعالية الخدمات المقدمة إلى المستحقين بطريقة أكثر جدية. ففي عام ١٩٩٦ تم توقيع ١٢٢ اتفاقية مع مقدمي الخدمات يفيد منها ٦٤٥ ٠٠٠ مستحق وتساعد على إنهاء الزحام الشديد في مكاتب الضمان الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، زادت الخدمات المقدمة إلى المستحقين من خلال مراكز الخدمة بالاتصال الهاتفي التي سجلت ٣,٢ مليون مكالمات و٢٠ ٠٠٠ موعد للحصول على المعلومات في عام ١٩٩٦. وفي العام الماضي، تم تجهيز أكثر من ١٠٠ مكتب من مكاتب الضمان الاجتماعي لمعالجة الطلبات باستخدام الحاسوب، وتم الانتهاء من تجهيز ٩٥٢ مكتبا بالحواسيب ليصبح مجموع المكاتب المجهزة بها ١ ١٠٥ مكاتب.

٢٦٢- وتحققت في مجال الضمان الاجتماعي أكثر التجارب التي تستخدم مؤشرات الأداء نجاحا. وأصبح أحد هذه المؤشرات، وهو متوسط الوقت الذي يستغرقه تقديم الاستحقاقات، ينخفض بصورة منتظمة منذ بدأ قياسه، حيث انخفض هذا الوقت في مكاتب الضمان الاجتماعي الإقليمية في جميع أنحاء البرازيل من ٦٦ يوما في عام ١٩٩٤ إلى ٢٩ يوما في عام ١٩٩٦. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تطلب تقديم ٤١ في المائة من الاستحقاقات أكثر من ٤٥ يوما. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، انخفض هذا الرقم إلى ١٧ في المائة فقط. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كان قد تم تجهيز ٦٩ في المائة من مكاتب المعاشات التقاعدية بأجهزة الحاسوب، في حين أصبح ٩٠ في المائة منها اليوم مجهزا بها.

٢٦٣- وفيما يتعلق بإصابات العمل، يمنح النظام البرازيلي استحقاقات تقسم إلى ثلاث فئات على النحو التالي:

(أ) الإجازة المرضية بسبب إصابة عمل- يتلقى هذا الاستحقاق المستحق من منطقة ريفية أو حضرية الذي يضطلم بنشاط اقتصادي (باستثناء العاملين في المنازل) ومستحقو المعاشات الاستثنائية الذين توقفوا عن العمل نتيجة لإصابة عمل. ويمنح الاستحقاق بغض النظر عن عدد المساهمات اعتبارا من اليوم السادس عشر، ويستمر منحه حتى التاريخ الذي يحدده الطبيب المعتمد لعودة المستحق إلى العمل. وفي حالة العامل العابر أو العامل الخاص^(١٣)، يبدأ الاستحقاق في اليوم التالي للإصابة (إذا كان على العامل أن يتوقف فورا عن العمل) أو عند بدء الرعاية الطبية. وتصرف الشركة للموظفين الآخرين أجر الأيام الخمسة عشرة الأولى من التوقف عن العمل بسبب إصابة العمل. ويشكل القسط الشهري ٩١ في المائة من الأجر المستحق عليه المعاش، أو ٩١ في المائة من المرتب المستقطع منه المعاش إذا كان المستحق من المساهمين المنضمين اختياريا، أو مقدار الحد الأدنى للأجور في حالة المستحق لمعاش استثنائي؛

(ب) المعاش التقاعدي عن العجز بسبب إصابة العمل - ويمنح هذا المعاش للمستحقين من المناطق الريفية أو الحضرية (باستثناء العاملين في المنازل) الذين يضطرون بنشاط اقتصادي ومستحقّي المعاشات الاستثنائية الذين يعتبرون غير قادرين على العمل وغير اللاتقنين لتلقي تأهيل مهني. ويبدأ حساب المعاش في اليوم التالي لليوم الذي تنتهي فيه إجازة إصابة العمل أو على الفور إذا ما تأكد العجز التام والنهائي فور حدوث الإصابة. ويستمر الاستحقاق طوال مدة استمرار الإصابة. فإذا صار المستحق قادراً على العودة إلى العمل، فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي الوطنية تجري تقييماً جديداً لحالته، ويلغى المعاش الذي كان يتقاضاه تلقائياً بمجرد عودته إلى عمله. ويساوي المبلغ الذي يحصل عليه المستحق ١٠٠ في المائة من الأجر المستحق عليه المعاش أو ١٠٠ في المائة من المرتب المستقطع منه المساهمة في حالة المستحق المنظم اختياريًا، أو مقدار الحد الأدنى للأجور في حالة المستحق لمعاش استثنائي. فإذا أكد الطبيب المعتمد أن الطرف المصاب يحتاج إلى رعاية دائمة يؤمنها شخص آخر، فإن قيمة معاش العجز ترتفع بنسبة ٢٥ في المائة؛

(ج) التعويض عن الإعاقة بسبب إصابة العمل - يصرف هذا الاستحقاق للموظفين من المناطق الريفية والحضرية (باستثناء العاملين في المنازل) ومستحقّي المعاش الاستثنائي من الضمان الاجتماعي الذين يعانون بعد علاجهم من إصابة عمل من آثار تنال من قدرتهم على العمل. ويمنح التعويض بغض النظر عن أي أجر يتقاضاه الطرف المصاب، ولو كان استحقاقاً آخر. ولهذا الاستحقاق عن الإعاقة طابع تعويضي، وتقدر قيمته بنسبة ٥٠ في المائة من الأجر المستحق عليه المعاش.

٢٦٤- وبالإضافة إلى الفئات الثلاث المذكورة أعلاه، يوجد استحقاق الضمان الاجتماعي عن الإصابة الذي يطبق على المستحقين الذين تقل قدرتهم على العمل بسبب إصابة أخرى غير إصابة العمل. وتساوي قيمته الاستحقاق المذكور في الفقرة (ب) أعلاه.

٢٦٥- ويبين الجدول ٣٤ أدناه عدد وقيمة استحقاقات الضمان الاجتماعي عن العجز التي صرفها الضمان الاجتماعي.

الجدول ٣٤

استحقاق إصابة العمل المقدم من الضمان الاجتماعي، ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	عدد الاستحقاقات في كانون الأول/ديسمبر	قيمة المتراكم في السنة (بملايين الريالات البرازيلية - حزيران/يونيه ١٩٩٩)
١٩٩٥	٥٢٠.٠١٨	١ ٢٨٥,٢٦
١٩٩٦	٥٣٢.٥١٦	١ ٤٤٤,٨١
١٩٩٧	٥١٦.٠٩٢	١ ٥٨١,٤٤
١٩٩٨	٥٠٦.٢٥٤	١ ٧٠٤,١٥
١٩٩٩	٤٦٠.٣٨٨	١ ٧٦٠,٨٨

المصدر: الدليل الإحصائي للرعاية الاجتماعية والنشرة الإحصائية للرعاية الاجتماعية

٢٦٦- وفيما يتعلق بميكل استحقاقات الضمان الاجتماعي، تمنح البرازيل أيضاً معاش الشيخوخة، والمعونة المقدمة للمسنين الفقراء، ومنحة الأمومة. فأما منحة الأمومة، فستتم مناقشتها بالتفصيل في التعليقات على المادة ٢٠ من العهد. وأما الاستحقاقان الآخريان، فتجدر الإشارة إلى أنهما يتمثلان في معونات مالية تمنح للمسنين الذين يستحقون عناية خاصة بسبب ضعفهم نسبة إلى غيرهم.

٢٦٧- وللحصول على معاش الشيخوخة، يجب أن يكون مستحق الضمان الاجتماعي قد تجاوز الخامسة والستين من العمر بالنسبة للرجال أو الستين من العمر بالنسبة للنساء. وينخفض حد السن بمقدار خمس سنوات بالنسبة للعاملين في المناطق الريفية. وتبلغ فترة الاستحقاق لمعاش الشيخوخة اليوم ٩,٥ سنوات، ومن المقرر رفعها تدريجياً إلى ١٥ سنة في عام ٢٠١١.

٢٦٨- يحق لمن تجاوز سن ٦٧ عاماً وأثبت أنه غير قادر على الإنفاق على نفسه سواء بإمكانياته الخاصة أو من خلال مساعدة أسرته أن يحصل شهرياً على مقدار الحد الأدنى للأجور على سبيل الرعاية الاجتماعية. وينطبق هذا الاستحقاق في الحالات التي يكون فيها دخل الأسرة أقل من ربع الحد الأدنى لأجر الفرد؛ وتدعم تقديمه الصناديق التابعة للخزانة العامة بدلاً من المساهمات في الضمان الاجتماعي. وقد تم إلغاء استحقاق مماثل بصرف دخل شهري مدى الحياة من الصناديق التي تجمع أموالها من المساهمات في الضمان الاجتماعي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويواصل المستحقون الحاليون لهذا الاستحقاق الحصول عليه.

٢٦٩- وتوجد في دوائر الرعاية الاجتماعية صناديق لتقديم المعونة للمسنين بأموال من الصندوق الوطني للرعاية الاجتماعية، وتمنح الاستحقاقات من خلال نظام الضمان الاجتماعي الذي له شبكة منظمة بحيث تقدم الاستحقاقات إلى عدد أكبر من الناس، وله حجم أكبر من الموارد.

٢٧٠- ويبين الجدول ٣٥ عدد الاستحقاقات التي صرفت للمسنين ومجموع المتراكم السنوي من هذه الاستحقاقات.

الجدول ٣٥

استحقاقات المسنين، ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	المعاش التقاعدي لكبار السن		الرعاية الاجتماعية للمسنين		المعاش المقدم لكبار السن مدى الحياة	
	العدد في كانون الأول/ ديسمبر	قيمة المتراكم في السنة (بملايين الريالات البرازيلية - حزيران/ يونيه ١٩٩٩)	العدد في كانون الأول/ ديسمبر	قيمة المتراكم في السنة (بملايين الريالات البرازيلية - حزيران/ يونيه ١٩٩٩)	العدد في كانون الأول/ ديسمبر	قيمة المتراكم في السنة (بملايين الريالات البرازيلية - حزيران/ يونيه ١٩٩٩)
١٩٩٥	٤ ٧٨٦ ٨٤٦	٩ ٥١١,٩٠	-	-	٥٠١ ٩٤٤	٩٧٩,٥٨
١٩٩٦	٤ ٨٤٣ ٢٣٤	٩ ٦٢٩,٧٦	٤١ ٩٩٢	٢٧,٠٣	٤٥٩ ٤٤٦	٨٣٧,٩٢
١٩٩٧	٤ ٩٥٢ ٧٥٨	٩ ٦٨٠,٨٠	٨٨ ٨٠٦	١٠٢,١٧	٤١٦ ١٢٠	٦٦٦,٤٢
١٩٩٨	٥ ١٤٧ ٥٢٤	١٠ ٣٦٩,١٥	٢٠٧ ٠٣١	٢٣٠,٣٣	٣٧٤ ٣٠١	٦٢٤,٣٢
١٩٩٩	٥ ٣٧٣ ٠٠٠	١٠ ٨٧٤,٤٥	٣١٢ ٢٩٩	٤٢١,٧٩	٣٣٨ ٠٣١	٥٦٧,١٧

المصدر: الدليل الإحصائي للرعاية الاجتماعية والنشرة الإحصائية للرعاية الاجتماعية

ملاحظتان:

(١) تم إلغاء معاش الشيخوخة الشهري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ومنذ عام ١٩٩٦، تشير البيانات إلى الرصيد من الاستحقاقات القائمة.

(٢) المعيار القانوني: المادة ٢ من القانون رقم ٢١٣/٨/٩١، القانون الأساسي للرعاية الاجتماعية، والقانون رقم ٧٤٢/٨ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والمرسوم بقرار رقم ٧٤٤/١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢٧١- وتولى للأشخاص الذين يقعون في حالة عجز دائم عن العمل عناية خاصة في النظام البرازيلي، حيث يحصل من كان يسهم منهم في نظام الضمان الاجتماعي على معاش عن العجز؛ ويمنح النظام للمعوقين في حالة عدم مساهمتهم فيه استحقاق الرعاية الاجتماعية (مقدار واحد من الحد الأدنى للأجور)، شريطة إثباتهم أن دخلهم غير كاف. وللحصول على معاش عن العجز، لا بد من مرور فترة استحقاق قدرها ١٢ شهرا، ما لم يكن العجز نتيجة لإصابة أو مرض مقترن بالعمل. ويستند معيار تحديد عدم كفاية الدخل، كما في حالة البدل المقدم للمسنين، إلى متوسط دخل الأسرة الذي يبلغ أقل من ربع الحد الأدنى للأجور.

الجدول ٣٦

استحقاقات الإعاقة، ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	معاش المصاب بعجز		بدل العجز		معاش العجز المقدم مدى الحياة	
	العدد في كانون الأول/ديسمبر	قيمة التراكم في السنة (ملايين الريالات البرازيلية - حزيران/يونيه ١٩٩٩)	العدد في كانون الأول/ديسمبر	قيمة التراكم في السنة (ملايين الريالات البرازيلية - حزيران/يونيه ١٩٩٩)	العدد في كانون الأول/ديسمبر	قيمة التراكم في السنة (ملايين الريالات البرازيلية - حزيران/يونيه ١٩٩٩)
١٩٩٥	٢ ٠٢٩ ٩٨٩	٤ ١٩٨,١٨	-	-	٧٠١ ٣٤١	١ ٣٥٨,١٩
١٩٩٦	٢ ٠٣٣ ٩٩٨	٤ ٣٤٦,١٩	٣٠٤ ٢٢٧	١٦٦,١٢	٦٦٧ ٢٨١	١ ٢٠٤,٢٢
١٩٩٧	٢ ٠٧٠ ٢٥٦	٤ ٤٧٣,٨١	٥٥٧ ٠٨٨	٧٢٨,٠٤	٦٢٦ ٤٩٧	٩٨٣,٦٦
١٩٩٨	٢ ١١٤ ٦٩٠	٤ ٧٨٢,٢٤	٦٤١ ٢٦٨	٩٤٩,٩٣	٥٨٥ ١٩٧	٩٥٦,٧١
١٩٩٩	٢ ٢٠٣ ٧٤١	٥ ١٠١,٠٨	٧٢٠ ٢٧٤	١ ٠٩٨,٦٦	٥٤٧ ٦٩٣	٩٠٢,٦٤

المصدر: الدليل الإحصائي للرعاية الاجتماعية والنشرة الإحصائية للرعاية الاجتماعية.

ملاحظات:

- (١) ألغي استحقاق الدخل الشهري مدى الحياة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- (٢) البيانات اعتبارا من عام ١٩٩٦ مستمدة من رصيد الاستحقاقات الحالية.
- (٣) المعيار القانوني: المادة ٢ من القانون رقم ٢١٣/٨، القانون الأساسي للرعاية الاجتماعية، والقانون رقم ٨ ٧٤٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والمرسوم بقرار رقم ١ ٧٤٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢٧٢- وفي حالة الوفاة، يصرف الاستحقاق كمعاش لزوج/رفيق حياة صاحب المعاش أو المستفيد أو لأبنائه أو لوالديه. ولا يحق للأبناء الحصول على هذا الاستحقاق إلا إذا كانوا دون الواحدة والعشرين من العمر، وشريطة عدم وجود زوج مستحق للمعاش. ولا يحصل والدا المتوفى بدورهما على المعاش إلا إذا لم يكن هناك زوج أو أبناء، وإذا كانت هناك علاقة إعالة.

٢٧٣- ويتضمن الجدولان ٣٧ و ٣٨ بيانات عن المعاشات التي صرفت عن الوفاة في البرازيل فيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، واستحقاقات إصابة العمل عن الفترة نفسها.

الجدول ٣٧

معاشات الوفاة، ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	العدد في كانون الأول/ديسمبر	قيمة المتراكم السنوي (عمالين الريالات البرازيلية - حزيران/يونيه ١٩٩٩)
١٩٩٥	٤ ٢٣٥ ٤٢٠	٩ ٦٧٨,٢٢
١٩٩٦	٤ ٣٩٤ ٤٢٠	١٠ ٤٠١,٠٠
١٩٩٧	٤ ٥٨٥ ٥٠١	١١ ٠٦٦,٠٧
١٩٩٨	٤ ٧١٤ ٤٥٤	١٢ ٠٩٠,٢٧
١٩٩٩	٤ ٨٧٢ ٣٠٠	١٢ ٧٦٠,٠٠

المصدر: الدليل الإحصائي للرعاية الاجتماعية والنشرة الإحصائية للرعاية الاجتماعية.

الجدول ٣٨

إعانات الإصابات أثناء العمل، ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	التعويض عن العجز	معاش العجز	الاستفادة من الرعاية الاجتماعية بسبب العجز
	العدد حسب القيمة (بالريالات البرازيلية: شهر كانون ١ ول/ديسمبر)	العدد حسب القيمة (بالريالات البرازيلية: شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩)	العدد حسب القيمة (بالريالات البرازيلية: شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩)
١٩٩٥	٦٥ ١٠١	٢٤٢,٩٣	٢٥٢,٣٢
١٩٩٦	٧٢ ٦٠٥	٣٠٧,٢١	٢٩٤,١٧
١٩٩٧	٧٩ ٤٩٥	٣٧٤,٠١	٣٥٣,١٦
١٩٩٨	٨٢ ٦٨٨	٤١٩,٦١	٤٠٧,٢٦
١٩٩٩	٧٧ ٣٤٧	٤٢٢,٢٩	٤٤٢,٩٠

المصدر: Anuário Estatístico da Previdência Social و Boletim Estatístico da Previdência Social.

٢٧٤- إن بدل البطالة إعانة تمنح في إطار الرعاية الاجتماعية التي يتوقف تمويلها على صندوق إعانة العمال. وبدأ العمل به عام ١٩٨٦ وتديره وزارة العمل. وينبغي أن يقدم طلب الاستفادة من هذا البديل من قبل العامل المفصول عن العمل إلى مكاتب العمل الإقليمية، أو إلى مكاتب العمل الوطنية في الولايات أو إلى فروع مصرف الادخار الاتحادي (Caixa Econômica Federal) في فترة تتراوح بين ٧ أيام و ١٢٠ يوما بعد تسريحه.

٢٧٥- وبدل البطالة مخصص للعاملين في السوق النظامية عندما يفصلون عن عملهم دون مبرر وهم يساهمون في نظام الضمان الاجتماعي الرسمي. ويشمل كل الفئات العمالية، باستثناء العاملين في خدمة البيوت. ويتمح للعاطلين

عن العمل الذي كانوا نشطين اقتصاديا على الأقل ١٥ شهرا خلال الـ ٢٤ شهرا الأخيرة أو لمدة ٦ أشهر مباشرة قبيل تسريحهم. ويتراوح عدد المدفوعات بين ثلاثة وخمسة أقساط، تدفع بالتتابع أو بالتناوب كل فترة ١٦ شهرا. كما تختلف تبعا لفترات العمل النظامية أثناء الـ ٣٦ شهرا السابقة.

٢٧٦- وتتراوح قيمة الإعانة بين مقدار واحد من الحد الأدنى للأجور وثلاثة أضعاف ذلك المقدار، وذلك حسب دخل العامل خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وبلغت نسبة بدل البطالة من النفقات الاتحادية لعام ١٩٩٧ ٠,٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وشملت ٦٥ في المائة من العمال الذي تم تسريحهم دون مبرر. وبلغ عدد البدلات التي دفعت بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٨ مقدار ٣٩ مليون دفعة.

الجدول ٣٩

بدل البطالة: مدة العمالة وعدد المدفوعات عام ١٩٩٧

عدد المدفوعات	مدة العمالة
٥	٢٤ شهرا
٤	١٢ - ٢٤ شهرا
٣	٦ أشهر - ١١ شهرا

الجدول ٤٠

بدل البطالة: النفقات الاتحادية وعدد المستفيدين في عام ١٩٩٧

السنة	النفقات (بآلاف الريالات البرازيلية)	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	عدد المستفيدين
١٩٩٤	١ ٥٤٧ ٤٩٨	٠,٤٤	٤ ٠٣٠ ٧٩٩
١٩٩٥	٢ ٨٩٨ ٨٧٨	٠,٤٥	٤ ٧٣٨ ٥٢٨
١٩٩٦	٣ ٣٠٩ ١٦٧	٠,٤٢	٤ ٣٥٩ ٠٩٢
١٩٩٧	٣ ٤٥١ ٠٤٢	٠,٤٠	٤ ٣٨٠ ٩٠٣

المصدر: المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات: *Contas Nacionais*، أعيد نشرها من قبل Zylberstajn (1999) Balbinotto & المعايير القانونية: دستور ١٩٨٨؛ القانون بمرسوم رقم ٢٢٨٤؛ والمرسوم رقم ٩٢٦٠٨؛ والقانون رقم ٧٩٩٨ لعام ١٩٩٠؛ والقانون ٨ ٩٠٠ لعام ١٩٩٤؛ وقرار CODEFAT رقم ٦٤.

٢٧٧- وبالإضافة إلى الإعانات المذكورة أعلاه، تجدر الإشارة إلى الإعانات المقدمة للأسر والتي تتمثل في علاوة الأسرة وبرنامج ضمان الحد الأدنى للدخل.

٢٧٨- علاوة الأسرة إعانة يدفعها الضمان الاجتماعي إلى العاملين الذين يقل دخلهم الشهري عن ٣٧٦,٦٠ ريالا برازيليا عن كل طفل يقل عمره عن ١٤ سنة يذهب إلى المدرسة وعن كل طفل عاجز. وهي علاوة متواصلة مبلغها ٩,٠٥ ريالات برازيلية (أرقام ١٩٩٩) تقدم عن كل طفل كل شهر. كما يحق لأصحاب المعاشات ذوي الأطفال في نفس الظروف الحصول على علاوة الأسرة. ولم تصبح ضرورة إثبات متابعة الدراسة للحصول على العلاوة سارية المفعول إلا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، بإصدار القانون ٩٩/٩,٨٧٦. ويتحدد مبلغ العلاوة في نظام الضمان الاجتماعي، لكن صاحب العمل هو الذي يقوم بالدفع. وفي الواقع، يخصم صاحب العمل المبلغ الذي يدفع إلى العامل

كعلاوة الأسرة من القسط الذي يتعين دفعه إلى الضمان الاجتماعي. والبيانات المتعلقة بالفترة السابقة لعام ١٩٩٩ غير متاحة إذ إن استمارة دفع الضرائب المتعلقة بصندوق تعويض البطالة ومشروع معلومات الضمان الاجتماعي لم يبدأ العمل بها إلا في عام ١٩٩٩، وهي البيانات المستخدمة في حساب هذه العلاوة. وفي عام ١٩٩٩ أوضحت الرسالة الإخبارية لمشروع معلومات الضمان الاجتماعي أن ١ ٨١٠ ٠٠٠ ريال برازيلي (بقيمة أسعار حزيران/يونيه ١٩٩٩ مخفضة باستعمال الرقم القياسي الوطني لأسعار الاستهلاك) صرفت لدفع هذه الإعانة.

٢٧٩- وبرنامج ضمان الدخل الأدنى، من جهته، تابع لوزارة العمل ويعمل إما بمبادرة من الحكومة المحلية أو من خلال شراكات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بتنسيق/إدارة وزارة التعليم. ويركز البرنامج على الأسر التي لديها أطفال ينتمون إلى المجموعة العمرية من ٧ إلى ١٤ سنة ويذهبون إلى المدرسة (في بعض الأماكن المجموعة العمرية من صفر إلى ١٤ سنة). ولاستحقاق الإعانة ينبغي أن لا يتجاوز الدخل الفردي للأسرة نصف الحد الأدنى للأجور. ومن المتوقع أن تزيد الطلبات المشتركة على مستوى الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية جراء إدماج ٢٠ في المائة من الحكومات المحلية سنوياً في كل ولاية من الولايات البرازيلية، مما يعني مشاركة ٣ ٣٠٠ حكومة محلية بحلول عام ٢٠٠٢. ويقدم النظير المحلي للبرنامج دعماً بنسبة ٥٠ في المائة من التكاليف، في شكل خدمات تعليمية اجتماعية أو صحية أو رعاية اجتماعية أو أنشطة ثقافية خارج المدرسة تقدم مباشرة للمستفيدين في المجموعة العمرية من ٧ إلى ١٤ سنة.

٢٨٠- وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ كانت ٧٨٦ حكومة محلية قد انضمت إلى البرنامج شاملاً ما مجموعه ٧٨٤ ٨٢٣ مستفيداً تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٤ سنة. وهذا ما يمثل في المجموع ٣٩٣ ٣٤٧ أسرة ومتوسط إعانات قدره ٣٤,٨٧ ريالاً برازيليلاً تدفع عن كل طفل يتابع الدراسة.

٢٨١- وتعتقد الحكومة البرازيلية أنه من المهم أن تشير أمام لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى المبالغ التي أنفقت على الضمان الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول ٤١

نصيب الضمان الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

السنوات				المجالات
١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
١.٩٧	١.١٧	٢.١٦	٢.٠٢	الصحة
٥.٥٧	٥.٦٨	٥.٤٣	٥.٢٧	الضمان الاجتماعي
٠.٢٥	٠.١٧	٠.٦	٠.١٨	المعونة
٠.٤١	٠.٤٤	٠.٤٤	٠.٣٦	بدل البطالة
٢.٢٧	٢.٢٢	٢.٤٤	٢.٢٧	أعفاء الضمان الاجتماعي التي تتحملها الحكومة المركزية
١٠.٤٧	١٠.٢٢	١٠.٦٣	١٠.١٠	المجموع الفرعي (أ)
١٢.١٧	١١.٨٥	١٢.٤٢	١٢.١٨	مجموع النفقات الاجتماعية على مستوى الاتحاد (ب)
٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٣	نسبة (أ) إلى (ب)

المصدر: SIAFI/SIDOR من إعداد: DIPOS/IPEA.

٢٨٢- وقصد تزويد اللجنة بعناصر إضافية لمساعدتها على تحليل الانفاقات الاجتماعية الاتحادية، تشير الحكومة البرازيلية أدناه إلى نصيب النفقات من أجل إعانات الضمان الاجتماعي قياساً بالنتائج المحلي الإجمالي^(٤). وبين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ واصلت هذه النسبة المثوية في التصاعد على النحو التالي: ٤,٩٨ في المائة عام ١٩٩٥؛ ٥,١٩ في المائة عام ١٩٩٦؛ ٥,٤٢ في المائة عام ١٩٩٧؛ و ٥,٩٨ في المائة عام ١٩٩٨.

٢٨٣- وتصدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالعلاقة بين الضمان الاجتماعي العام وخطط المعاشات الخاصة، فإن نظام الضمان الاجتماعي البرازيلي يضمن دفع حد أقصى من الإعانات يجري تكييفه سنوياً بحسب تغير تكلفة المعيشة. ففي عام ١٩٩٩ كان هذا المبلغ ١ ٢٥٥,٣٢ ريالاً برازيلياً حصل عليه ما يناهز ٨٨ في المائة من المستفيدين.

٢٨٤- وفيما يخص المعاشات، فهناك في البرازيل صناديق معاشات تكميلية "مفتوحة" و "مغلقة". فالصناديق الأولى يمكن استعمالها من قبل أي فرد بمجرد التعاقد مع مؤسسة مالية. ويمنح العديد من هذه الأنظمة خدمات من أنواع أخرى، مثل التأمين على الحياة وضد البطالة. أما الاشتراك في صناديق المعاشات "المغلقة" فيقتصر على مجموعة معينة من العاملين الذين يعملون عادة في نفس الشركة.

٢٨٥- وللتحفيز على الاستفادة من معاش إضافي، تقترح الحكومة البرازيلية، في مشاريع قوانين عرضت على الكونغرس الوطني الذي يعكف على تحليلها حالياً، جعل اللوائح التي تخص صناديق المعاشات أكثر مرونة بغرض جعلها أكثر شفافية وأكثر قدرة على التنافس، ومن ثم جعلها تشمل عدداً أكبر من المستفيدين. وتعتقد الحكومة البرازيلية أن تعزيز نظام ضمان اجتماعي تكميلي من شأنه أن يسمح للمستفيدين ليس فقط بالانضمام إلى المؤسسة التي تناسبهم أكثر من غيرها، بل أيضاً باتخاذ القرار بالبقاء في نظام ما أو الانتقال إلى نظام آخر مع إمكانية تحويل مجموع الموارد التي تكون قد تراكت.

٢٨٦- كما حاولت الحكومة تشجيع صناديق المعاشات التكميلية لصالح النشيطين اقتصادياً في القطاع الخاص، وذلك باتخاذ تدابير تعزز المراقبة وتذكي التنافس في سوق صناديق المعاشات التكميلية المفتوحة لصالح عامة الناس دون ارتباط بعمل معين. وهناك الآن عدد متزايد من المساهمين في هذه الخطط، لا سيما في أوساط الطبقة المتوسطة. وترجع الأسباب الأساسية لذلك إلى إمكانية التخطيط لمستقبل طويل الأجل، وإلى طابع الاستقرار والاعتقاد الذي يتسع نطاقه بأن نظام الضمان الاجتماعي العام ينبغي أن يركز على ضمان مستويات المعاش الأساسية.

٢٨٧- وفي حال الموظفين المدنيين فليس هناك أي نظام للمعاش التكميلي ما دامت الاستحقاقات تعادل آخر مرتب كانوا يتقاضونه قبل التقاعد. إلا أنه يمكن إنشاء مثل هذه الصناديق بفضل تغيرات تشريعية قد تجعل الأنظمة التعاقدية فيها أكثر مرونة. ففي حال إعادة توظيف موظف مدني في المستقبل فإنه سيكون خاضعاً لنظام التوظيف في القطاع الخاص، ومن ثم سوف يخضع لحد أقصى من الاستحقاقات. ويدرس الكونغرس الوطني حالياً مشروع قانون لتنظيم إنشاء صناديق معاشات تكون مخصصة لموظفي القطاع العام.

٢٨٨- والضمان الاجتماعي في البرازيل ذو طابع شمولي بفضل الجمع فيه بين المساهمات وخصائص الرعاية، وبذلك يشمل كل المجموعات.

٢٨٩- وفيما يتعلق بالمجموعات الضعيفة أو غير المحمية وحماية الضمان الاجتماعي لها، تجدر الإشارة إلى أن القسم الأكبر من هذه المجموعات يتكون من الأشخاص العاملين في القطاع غير النظامي. ففي عام ١٩٩٨ اتضح من بيانات وردت في الدراسة الإحصائية الوطنية لعينة من الأسر المعيشية التي أجراها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات أن ١٦,١ في المائة فقط من العاملين لحسابهم الخاص ساهموا في الضمان الاجتماعي. وحاول القانون رقم ٩٨٧٦ المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إيجاد حل ملائم لهذا الوضع، وبغرض تشجيع العاملين لحسابهم الخاص على الإسهام، فهو ينص، من بين مسائل أخرى، على الحق في منحة الأمومة، وتخفيض المساهمة عند التوظيف في شركة، وتبسيط فئات المساهم الفرد. وللمساعدة على حماية هذه الشريحة الضعيفة، وضعت وزارة الضمان والرعاية الاجتماعيين "برنامج الاستقرار الاجتماعي" الذي يوسع التغطية التي يتيحها النظام السائد. وقد وضع النظام المذكور على أساس اللامركزية من خلال لجان إقليمية بغرض زيادة كمية المعلومات المتاحة للعاملين عن أهمية الحماية التي يوفرها نظام الضمان الاجتماعي.

٢٩٠- وفيما يخص التعاون الدولي فيما يتعلق بالممارسة الكاملة للحق الذي تنص عليه المادة ٩ من العهد الدولي لحقوق الاقتصاد والاجتماعية والثقافية، تشير الحكومة البرازيلية إلى أن البرازيل مرتبطة باتفاقات في مجال الضمان الاجتماعي مع ١٠ بلدان وهي: الأرجنتين، الرأس الأخضر، شيلي، إسبانيا، اليونان، لكسمبرغ، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، أوروغواي. والهدف المشترك بين كل هذه الصكوك هو ضمان الحق في الضمان الاجتماعي للنشيطين اقتصاديا ولمن يعيلونهم قانونا المقيمين في البلدان التي وقعت معها هذه الاتفاقات أو العابرين لها. وتمكن الاتفاقات المقيم في بلد ما من المطالبة باستحقاق ينص عليه التشريع الخاص بالضمان الاجتماعي في البلد الأصلي، وذلك دون الحاجة إلى الانتقال أو تعيين ممثل قانوني. وفي حال إعانة العجز، يجري الفحص الطبي في بلد الإقامة ويرسل إلى البلد الأصلي للمستفيد.

٢٩١- وبشكل أكثر تفصيلا، تنص الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها البرازيل على ما يلي:

- (أ) التساوي في المعاملة في البلدان ذات الصلة بين المستفيد البرازيلي ومعالیه وبين الأجنبي ومعالیه؛
- (ب) جمع الفترات التأمينية ونفس الشيء لاكتساب الحقوق وصيانتها واستعادتها وحساب الاستحقاقات: فترات النشاط أو التأمين تحتسب في قوانين كلا البلدين لأغراض ممارسة الحق في الحصول على الاستحقاقات؛
- (ج) تقديم الرعاية الطبية لأصحاب المعاشات/المستفيدين ومعالیهم المقيمين مؤقتا أو العابرين: تؤمن الرعاية الطبية بواسطة طرائق تحددها القنوات الرسمية للبلد الموقع ويدفع تكاليفها البلد الذي يقيم فيه المستفيد؛
- (د) دفع العلاوات من قبل إحدى الدول إلى المستفيدين القاطنين في أراضي دولة موقعة أخرى: لدى البرازيل في الوقت الحاضر آلية قائمة مع إسبانيا واليونان تمر عبرها المدفوعات للمستفيدين البرازيليين المقيمين في كلا البلدين عبر إضافة مباشرة إلى حساباتهم الجارية. وفيما يخص المستفيدين البرازيليين المقيمين في البرتغال، تدفع الأموال من خلال ما يسمى المنظمة الوصل التي تعينها الحكومة البرتغالية. وإمكانية توسيع الدفع من خلال المرور بالحساب المصرفي، يجري التفاوض بشأنها بين المصرف البرازيلي، وفي حالة إيطاليا في المقام الأول، والبلدان الأخرى التي تربطها اتفاقات الضمان الاجتماعي بالبرازيل، في المقام الثاني.

(هـ) مواصلة العمل بقوانين الضمان الاجتماعي المطبق في البلد الأصلي للعامل في شركة مقرها في أحد البلدان الموقعة عندما ينتقل العامل المعني للعمل في البلد الموقع الآخر.

٢٩٢- واتضح من دراسات سبق إجراؤها أن ثمة ١٠ بلدان تربطها بالبرازيل روابط ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثيقة أو علاقة هجرة، مما يبرر إبرام اتفاقات ثنائية معها في مجال الضمان الاجتماعي. وهذه البلدان هي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا وكندا وكوريا وسورينام. ويجري في الوقت الراهن التفاوض مع هولندا في هذا الشأن.

٢٩٣- كما يمكن التفاوض بشأن اتفاقات ثنائية جديدة والتوقيع عليها مع البلدان المجاورة للبرازيل تؤمن توفير الضمان الاجتماعي، وذلك نتيجة مشروع جارٍ لإجراء دراسة عن المناطق الحدودية مع البرازيل وتقييم دقيق لهذه الخدمة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي والدور الإيجابي الذي قد تلعبه اتفاقات من هذا النوع.

٢٩٤- كما تود الحكومة البرازيلية أن تشير في تقريرها إلى اللجنة إلى أن اتفاق الضمان الاجتماعي المتعدد الأطراف الذي وقعت عليه البرازيل مع بلدان السوق المشتركة للمحروط الجنوبي هو الآن أمام الكونغرس الوطني للتصديق عليه.

٢٩٥- لذلك، فالتعاون الدولي مسألة توليها الحكومة البرازيلية أهمية كبرى في محاولة لتحسين معايير تعزيز وحماية الحقوق الواردة في المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة ١٠

٢٩٦- وفيما يخص الصكوك الدولية المتعلقة بالحقوق التي تنص عليها المادة ١٠ من العهد الدولي والتي أوصت اللجنة بتناولها في التقرير، تصرح الحكومة البرازيلية بما يلي:

(أ) اتفاقية حقوق الطفل. وقعت البرازيل على الاتفاقية وصدقت عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. ودخلت حيز النفاذ في البرازيل في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وصدر بشأنها المرسوم رقم ٩٩٧١٠ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وفيما يخص حقوق الطفل والصكوك الدولية لحمايتها وتعزيزها في إطار الأمم المتحدة، تجدر الملاحظة أنه خلال قمة الألفية الأخيرة في نيويورك، وقع نائب الرئيس البرازيلي على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية. ويعالج أحد البروتوكولين إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في حين أن الآخر يعالج بيع ودعارة الأطفال واستغلالهم في المواد الخلية. وتوشك أن تتم معالجة نصي البروتوكولين لعرضهما على الكونغرس المؤتمر الوطني؛

(ب) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقعت البرازيل على الاتفاقية وصدقت عليها في ١ شباط/فبراير ١٩٨٤^(١٥). وصدر بشأنها المرسوم رقم ٨٩٤٠٦ المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٤. وتجري الآن عملية التحليل التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وذلك للتوقيع على البروتوكول الاختياري للاتفاقية؛

(ج) اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٠٣) لعام ١٩٥٢ بشأن حماية الأمومة (مراجعة). صدقت البرازيل في ١٨ أيار/مايو ١٩٦٥ على هذه الاتفاقية. واعتمد مؤتمر العمل الدولي الأخير نص منظمة العمل الدولية المراجع. وينبغي الملاحظة أن التشريعات البرازيلية تتخطى توصيات الاتفاقية رقم ١٠٣ ونصها المراجع؛

(د) اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٣٨) لعام ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى للعمر. وافقت البرازيل على الاتفاقية في المرسوم التشريعي رقم ١٧٩/١٩٩٩. وتم تسليم صك التصديق الخاص بذلك إلى منظمة العمل الدولية خلال مؤتمر العمل الدولي الأخير.

٢٩٧- تطلب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مبادئها التوجيهية الخاصة بتقديم التقارير أن تقدم تعليقات على معنى الأسرة بالنسبة للمجتمع. والنموذج الغالب في البرازيل هو نموذج الأسرة من والدين وأولاد (ما يفوق الثلثين)، ثم الأسرة من والدين دون أولاد أو الأسرة وحيدة الوالد التي يقع فيها معظم المسؤولية على عاتق النساء. وتضطلع الأسرة بدور مهم في نظام التضامن الاجتماعي، وتقدم إلى حد ما الرعاية للأفراد الضعفاء. والحق في تكوين أسرة حق مضمون بشكل كامل بموجب القانون، والوالدان - حتى في حال انفصالهما - مسؤولان عن أطفالهما المعالين.

٢٩٨- وفيما يتعلق بسن الرشد، ينص القانون المدني على أن من يقل عمرهم عن ١٦ سنة لا يمكنهم لوحدهم الالتزام بما ينطوي على مسؤولية مدنية. ومن سن ١٦ سنة إلى ٢١ سنة تصبح الأهلية فيما يخص بعض الأعمال أمرا نسبيا. وبموجب القانون المدني، فإن الالتزامات التي يتعاقد عليها من يفوق عمرهم ١٦ سنة ويقل عن ٢١ سنة، دون ترخيص من ممثليهم الشرعيين أو مساعدة من ولاة أمرهم، حسب مقتضى الحال، يمكن إلغاؤها.

٢٩٩- ويكتسب القاصرون الأهلية القانونية حين بلوغهم سن ١٨ أو بموافقة أحد الوالدين أو بقرار قاض أو بالزواج أو بشغل منصب فعليا في القطاع العام، أو بإتمام الدراسة المتوسطة الثانوية أو بالتخرج من مؤسسة للتعليم العالي أو بإنشاء مشروع مدني أو تجاري بمواردهم الخاصة.

٣٠٠- ولأغراض الخدمة العسكرية، يكتسب القاصر الأهلية المدنية عند بلوغه سن الـ ١٧ سنة. ومن وجهة نظر القانون المدني، تبدأ سن الرشد اعتبارا من ٢١ سنة، وهي السن التي يصبح فيها الفرد قادرا على القيام بأعمال قانونية.

٣٠١- ومن وجهة نظر القانون الجنائي، استحدث قانون الأطفال والمراهقين الذي اعتمد عام ١٩٩٠ مفاهيم جديدة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين. وهذا القانون معترف به دوليا ومن قبل أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة بوصفه تشريعا ابتكاريا حتى بالمقارنة مع بلدان من مناطق لها باع طويل في هذا المجال. ويكمن جانب الابتكار في التغيير الجوهرى لمفهوم حماية القاصرين. فالأطفال القاصرون ممن هم دون سن الـ ١٢ سنة لا يخضعون للمساءلة، وعند بلوغهم سن الـ ١٢ و ١٨ سنة فإنهم يصبحون خاضعين لقوانين ومحاكم خاصة. ورغم أن التشريع ابتكاري، فإن الحكومة البرازيلية تعترف بأن تنفيذه الحالي لم يبلغ المستوى المرغوب فيه لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين. وتؤكد الحكومة في هذا المقام، مرة أخرى عزمها على ترجمة هذا القانون على أرض الواقع.

٣٠٢- والمعايير القانونية ذات الصلة بالأطفال والمراهقين هي كالتالي: المواد ٦ و ٩ و ١٥٤-١٥٦ من القانون المدني؛ والمادة ٧٣ من قانون الخدمة العسكرية (القانون ٤٣٧٥ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٧٤)، وقانون الأطفال والمراهقين (القانون ٨٠٦٩ المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠).

٣٠٣- وفيما يخص الأشكال الرسمية وشبه الرسمية لمساعدة الأسرة وحمايتها، يعترف الدستور، لأغراض الحماية التي توفرها الدولة، بالوحدة الأسرية بوصفها قران ثابت بين رجل وامرأة. وتعتبر مراسم الزواج التي تنظم في الكنائس نافذة للأغراض المدنية، ولا تدفع أية رسوم لقاء مراسم الزواج المدني.

٣٠٤- كما أن الحق في الزواج مكفول في الدستور وفي القانون المدني على حد سواء. إلا أنه في الفصل الأول المخصص للأحكام المتعلقة بحقوق الأسرة، يضع القانون المدني الحدود التالية للزواج قبل سن الـ ٢١ سنة: ينبغي للفتاة التي يقل عمرها عن ١٦ سنة وللفتي الذي يقل عمره عن ١٨ سنة الحصول على موافقة الوالدين (أو ترخيص من المحكمة في حال فقدان الوالدين). والحالات الأخرى التي يمنع فيها الزواج بموجب التشريع هي الحالات التالية: الزواج بين الآباء والأبناء، بين الأخوة والأخوات، بين الطفل المتبنى وأخوته في التبني، بين فرد وآخر متزوج، بين وصي أو زوجه وربيبه، وبين الخاضعين للسلطة الأبوية (بحكم الحد الأدنى للعمر).

٣٠٥- والآباء مسؤولون عن حضانة أبنائهم ورعايتهم وتربيتهم. والمعايير المرجعية، في هذا الخصوص، هي الدستور الاتحادي (المادة ٢٢٦) والقانون المدني (الجزء الأول، المادة ١٨٣ ف ف والمادة ٢٣١).

٣٠٦- وتهدف حماية الأمومة والمساعدة في تربية الطفل قبل سن الدراسة، وضمان التحاقه بالمدرسة، من بين التدابير الأخرى التي تتخذها الدولة، إلى حماية المواطن الفرد والأسرة على حد سواء. وتقدم إعانات مماثلة في مجال الرعاية الاجتماعية في شكل علاوة الأمومة وعلاوة الأسرة.

٣٠٧- ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أصبحت علاوة الأمومة مضمونة لكل النساء المسجلات في نظام الضمان الاجتماعي بغض النظر عن مركزهن في سوق العمل. ويقوم نظام حماية الأمومة في البرازيل على أساس الأحكام القانونية والدستورية التالية: الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨ (المادة ٧، البند ١٨؛ المادة ٢٠٣، أولا والمادة ٢٠٨، البند ٤)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٣؛ وتشريعات العمل الموحدة (الجزء الثالث، الفصل الثالث، الفرع الخامس).

٣٠٨- وقبل عام ١٩٩٩ لم تكن إعانة حماية الأمومة تشمل النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص، ونساء الأعمال، والنساء المسجلات طوعا في نظام الضمان الاجتماعي، رغم أنهن كن يخضعن للاستقطاع. ويهدف التغيير الأخير إلى توسيع نطاق هذه الإعانات لتشمل كل النساء العاملات، الموظفات منهن والمستقلات على حد سواء. وحتى إن كانت المرأة تعمل بشكل غير رسمي، فلها الحق في هذه الإعانة. ويوسع التشريع نطاق علاوة الأمومة وتدابير الحماية الأخرى لتشمل العاملات الموظفات لدى الحكومة.

٣٠٩- ولأخذ فكرة واضحة عن نطاق حماية الأمومة، ينبغي النظر في جانبين اثنين هما: حماية الأمهات العاملات وحماية أطفالهن.

٣١٠- ففيما يخص حماية الأم العاملة، ينطبق مبدأ عدم التمييز بسبب الحمل (تشريعات العمل الموحدة، المادة ٣٩١، عنوان الفصل والفقرة الوحيدة). وبناء عليه فالحقوق التالية مضمونة: إجازة الأمومة (الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨، المادة ٧، البند ١٨، وتشريعات العمل الموحدة؛ المادة ٣٩٢)؛ الحفاظ على المرتب والحقوق والاستحقاقات خلال إجازة الأمومة؛ والعودة إلى نفس المنصب قبل إجازة الأمومة (المادة ٣٩٣ من تشريعات العمل الموحدة)؛ إنهاء عقد العمل إذا كان نوع العمل مضرا بالحمل (المادة ٣٩٤ من تشريعات العمل الموحدة)؛ وإجازة استراحة مدفوعة في حالة إجهاض عفوي والعودة إلى نفس المنصب قبل الإجازة (المادة ٣٩٥ من تشريعات العمل الموحدة).

٣١١- وهناك حق آخر مضمون للمرأة الحامل يتعلق بحظر الفصل التعسفي أو غير المبرر اعتبارا من تاريخ التأكد من الحمل حتى خمسة أشهر بعد الوضع. وهذا ما يسمى بالعمل المشروط في حالة المرأة الحامل والوارد في قانون الأحكام الدستورية المؤقتة (المادة ١٠، ثانيا، (ب)). وإنهاء عقد عمل امرأة في أثناء هذه الفترة المشروطة لا يضمن حقها في العودة إلى العمل، بل يقتصر على حقها في المرتب والعلاوات المستحقة لهذه الفترة والآثار الناشئة عن ذلك. وفي هذا المضمار، هناك سابقة قانونية لا جدال فيها كرسست في قضية نظرت فيها محكمة العمل العليا (رأي محكمة العمل العليا رقم ٢٤٤).

٣١٢- ففيما يتعلق بحماية الطفل تنص تشريعات العمل الموحدة على فترتي راحة تدوم كل واحدة منهما لمدة ٣٠ دقيقة خلال ساعات العمل حتى تتمكن الأم من الاعتناء برضيعها، إلى أن يبلغ ٦ أشهر من العمر (المادة ٣٩٦ من تشريعات العمل الموحدة). وتوصي تشريعات العمل الموحدة أنه يتعين على الكيانات شبه الحكومية والوكالات العامة الأخرى المهتمة برعاية الأطفال أن تسعى، في حدود إمكاناتها إلى إقامة دور الحضانة ورياض الأطفال في المناطق ذات الكثافة العمالية العالية، للاعتناء خاصة بأطفال العاملات (المادة ٣٩٧ من تشريعات العمل الموحدة).

٣١٣- تمنح إجازة الأمومة لمدة ١٢٠ يوما في دفعتين: ٢٨ يوما قبل الوضع و ٩٢ يوما بعده. ويمكن للأم أن تطلب إجازة الأمومة دفعة واحدة بعد الوضع.

٣١٤- والإعانة الأساسية التي تحق للمرأة العاملة خلال إجازة الأمومة هي علاوة الأمومة (الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨، المادة ٧، البند ١٨) التي تدفع مباشرة من نظام الضمان الاجتماعي. ومن واجب الدولة تعزيز الإجراءات والخدمات في مجالات الصحة العامة والرعاية حتى يستفيد كل من هو محتاج إلى ذلك، بمن فيهم العاملات خلال الحمل وإجازة الأمومة (الدستور الاتحادي لعام ١٩٨٨، المادة ١٩٨، البند ٢ و المادة ٢٠٣، البند ١).

٣١٥- ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أصبحت الإعانة المكافئة للمرتب الشهري الكامل للمرأة العاملة تدفع مباشرة من قبل نظام الضمان الاجتماعي. وفيما سبق، كانت تدفع من الضمان الاجتماعي علاوة الأمومة الخاصة بالخدمات والعاملات المستقلات في حين أن علاوة كل العاملات الأخريات كانت من مسؤولية الأطراف التي تستخدمهن رغم أن تلك العلاوة كانت تأتي من الضمان الاجتماعي.

٣١٦- المصاريف الطبية، وهي إعانة أخرى تمنحها الدولة البرازيلية، يشملها نظام الصحة العامة المجاني في حدود قدراته. ويبين الجدول ٤٢ أدناه مدفوعات علاوة الأمومة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩.

الجدول ٤٢

علاوة الأمومة، ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	العدد حتى كانون الأول/ديسمبر	المبلغ (بملايين الريالات البرازيلية بأسعار حزيران/يونيه ١٩٩٩) مجمع على مدار السنة
١٩٩٥	١٤ ٨٩٥	١٤,٧٧
١٩٩٦	٢٠ ٢١٤	٢٢,٩٨
١٩٩٧	٢٧ ٠٩٤	٣٤,٥٠
١٩٩٨	٣٤ ١٧٥	٤٨,٩٧
١٩٩٩	٣٨ ١٧٦	٦٣,٨٦

المصدر: دليل الإحصاءات السنوي للضمان الاجتماعي، ونشرة إحصاءات الضمان الاجتماعي.

٣١٧- وفقا للنظام القانوني البرازيلي، يحق لكل العاملات التمتع بحماية الأمومة في ظل الشروط المفسرة أعلاه. لكن عمليا، كثيرا ما ينتهك هذا الحق في حال العاملات اللاتي لا يحملن بطاقة تسجيل بهذه الصفة (سوق العمل غير النظامية). ويحدث هذا لانعدام أي إثبات لتسجيلهن بصفتهم عاملات يساهمن في الضمان الاجتماعي، مما يسهل عدم الامتثال لمعايير التغطية. وتنكب الحكومة حاليا على وضع آليات للمراقبة لمعالجة هذا الوضع. وإحدى الطرائق لتفادي هذه الممارسة هي تصحيح وضع المرأة العاملة بإدماجها في سوق العمل النظامية (تسجيل بطاقة عملها). وفي حال مخالفة هذا الإجراء، يقاضى رب عملها ويخضع لدفع غرامة مالية (غرامة إدارية).

٣١٨- وتشمل التغطية الصحية كل النساء البرازيليات. أما التغطية الصحية ذات الصلة بالعمل فتقتصر على النساء العاملات اللاتي يساهمن في الضمان الاجتماعي.

٣١٩- وفي هذا الشأن، تطلب المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة من الدول أن تتناول مسألة عمل الأطفال. في هذا الصدد، تود الحكومة البرازيلية الإشارة إلى أن مكافحة عمل الأطفال، فضلا عن عمل المراهقين غير النظامي، موضوع يحتل الأولوية على جدول أعمال الحكومة، لا سيما فيما يخص ما يسمى أسوأ أشكال العمل التي تؤثر على الصحة والسلامة والنمو العقلي للأطفال والشباب.

٣٢٠- ويندرج هذا الموضوع على جدول أعمال السياسة الاجتماعية البرازيلية وي طرح تحديا للحكومة والمجتمع على حد سواء. لكن الحكومة تعترف أن النصيب الأكبر من المسؤولية يقع على عاتقها فيما يخص وضع السياسات والتشريعات والاستراتيجيات واتخاذ الإجراءات بهدف القضاء على عمل الأطفال، لا سيما في أسوأ أشكاله، لأن ذلك لا يتفق مع أخلاق مجتمع ديمقراطي عازم على ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

٣٢١- ورغم ذلك تبقى مسألة عمل الأطفال مسألة معقدة. ففي بلد له خصوصيات البرازيل، يتعين أخذ عدة عوامل في الحسبان عند تحليل المشكلة فلهذا الوضع بالتأكيد علاقة بالفقر واللامساواة والتهميش الاجتماعي، بالإضافة إلى عوامل ذات طبيعة ثقافية واقتصادية زيادة على التنظيم الاجتماعي للإنتاج، وتباين الثقافة بين الأقاليم فيما يخص قيمة العمل، حيث يزج بالأطفال في القوة العاملة كوسيلة لإخراجهم من دائرة الفراغ أو احتمال خرق القانون، وعوامل لها صلة بالأشكال التقليدية والعائلية للتنظيم الاقتصادي، لا سيما في حال المزارع الصغيرة^(١٦).

٣٢٢- وإقرارا بوجود هذا المشكل في البرازيل وإقرارا بتعقده، تحاول الحكومة، بتعاون وثيق مع المجتمع، وضع صكوك ومؤسسات وبرامج لمكافحة كل أشكال عمل الأطفال. والمهم في هذا النطاق ليس الأرقام التي تبين الدخول المبكر للأطفال إلى سوق العمالة فحسب وإنما طبية العمل أيضا، لا سيما بالنظر إلى ظروف العمل والأخطار والإساءات التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال.

٣٢٣- وفي حالة البرازيل ينتشر العمل الشديد المخاطر بالنسبة للأطفال في المناطق الريفية، في أفران الفحم النباتي، ومقالع الأحجار، ومعالجة ليف السيزال، والتجارة الزراعية في قصب السكر واستخلاص الملح. أما في المناطق الحضرية فينتشر في القطاع غير النظامي وفي بعض الأنشطة النظامية مثل صناعة الأحذية في بعض المناطق. كما يشارك الأطفال في الأنشطة غير القانونية وغير الاجتماعية والشديدة الخطورة مثل الدعارة والاتجار بالمخدرات.

٣٢٤- ووضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قائمة بالخصائص التالية التي من شأنها، منفردة أو مجتمعة، أن تجعل العمل، في وقت مبكر، يضر بتربية الأطفال وبجالتهم النفسية وبنموهم الاجتماعي: '١' التفرغ الكامل للعمل في سن مبكرة؛ '٢' العمل ساعات طويلة؛ '٣' العمل الذي يؤدي إلى الإجهاد الجسدي أو الاجتماعي أو النفسي أو يكون مضرا بالنمو النفسي والاجتماعي الكامل للطفل؛ '٤' العمل في الشوارع في ظروف تعرض صحة الطفل وسلامته البدنية والخلقية إلى الخطر؛ '٥' العمل الذي يتعارض مع الدوام في المدرسة؛ '٦' العمل الذي تترتب عنه مسؤولية مفرطة بالنسبة لسن الطفل؛ '٧' العمل الذي يهدد كرامة الطفل واعتداده بنفسه، لا سيما العمل الذي ينطوي على العمل القسري والاستغلال الجنسي؛ '٨' العمل مقابل أجر بخس.

٣٢٥- وينبغي النظر إلى مسألة عمل الأطفال في البرازيل من زاوية النشاط الأسري أيضا. فحتى أحدث البيانات الصادرة عن الدراسة الإحصائية الوطنية لعينة من الأسر المعيشية خلال ١٩٩٩ لم تشمل بيانات عن عمل الأطفال الأسري. غير أنه بسبب أهمية هذه الظاهرة، فإن المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات يجري بحثا في هذا المجال.

٣٢٦- ويصعب في العديد من الحالات البرهنة إثبات حدوث عمل الأطفال لأن أرباب العمل، بوجه عام، لا يستخدمون الأطفال مباشرة. فعلى سبيل المثال، قد يكلف الوالدان بأداء عمل ما له علاقة باللباس، أو بتركيب أو صناعة قطع ما. وبما أنهم ملزمون بإنتاج حصة محددة، يجذب هذان الوالدان كل أفراد الأسرة للعمل في البيت حيث المراقبة من شبه المستحيل.

٣٢٧- ويحدد دستور عام ١٩٨٨ الحد الأدنى لسن العمل بـ ١٤ عاما. ولا يحق للأطفال العمل بين سن ١٢ سنة و ١٤ إلا في التدريب على حرفة. غير أن الحكومة البرازيلية بعثت إلى الكونغرس الوطني بمقترح لتعديل الدستور يحظر عمل الأطفال في سن أقل من ١٤ سنة، حتى في مجال التدريب الحرفي. وقد أدمج في قانون الأطفال والمراهقين لعام ١٩٩٩ بعض مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ التي تحدد الحد الأدنى لسن الدخول إلى سوق العمل وتفرض بعض القيود على عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة.

٣٢٨- وفيما يخص التدابير الحكومية للقضاء على عمل الأطفال، ينبغي الملاحظة أنه وضع في السنوات الأخيرة إطار قانوني بهذا الخصوص. وأنشئت في كل ولاية لجنة لمناهضة عمل الأطفال تابعة لوزارة العمل. كما أنشئ في وزارة العدل مجلس وطني لحقوق الأطفال والمراهقين. و أنشئت أيضا في إطار وزارة العدل مجالس لحقوق الأطفال والمراهقين ومجالس الأوصياء على مستوى الولايات والبلديات.

٣٢٩- وحرصا على تكامل المبادرات في هذا المجال، شكلت الحكومة الاتحادية فريقا لقمع عمل الأطفال القسري، يتكون من سبع وزارات تنسق بينها وزارة العمل. والمجهود الأكبر الهادف إلى تكامل المبادرات الحكومية والاجتماعية يبذل في إطار المنتدى الوطني لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه الذي يحظى بتأييد منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية. وقد رسم المنتدى خطة عمل متكاملة تشمل تقديم معونات دراسية للأسر التي توقف أطفالها عن العمل وتلحقهم بالمدارس.

٣٣٠- إن إدراك المشكلة وأشكال التصدي لها من جانب الحكومة والمجتمع قد سجلت في المنتديات الوطنية والدولية والوثائق المخصصة لمسألة عمل الأطفال. ورغم التقدم المحرز في فهم المشكل وفي تنفيذ المبادرات، فما يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وذلك لا يقتصر على وضع الاستراتيجيات فحسب وإنما يتناول التنسيق بين المؤسسات داخل مختلف القطاعات الحكومية وخارجها لتوسيع نطاق الأنشطة الهادفة إلى مكافحة عمل الأطفال.

٣٣١- ويأتي فيما يلي وصف لخصائص عمل الأطفال في البرازيل. ويعكس هذا التحليل، الذي جرى في النصف الثاني من التسعينيات في القرن المنصرم، البيانات التي جمعها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات^(١٧). وتجدر الملاحظة إلى أن تحسين الدراسات وعمق التحليلات التي أجريت منذئذ، بينا انخفاضاً في هذا الظاهرة. وهذا ما يمكن استخلاصه من الدراسة الإحصائية الوطنية لعينة من الأسر المعيشية التي أظهرت أن النسبة المئوية للأطفال العاملين من سن ٥ سنوات إلى ١٤ سنة قد انخفض من ١١ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٩ في المائة. ومن بين ٣٤١ ٩٠٨ ٢ طفلاً ومراهقاً عاملاً هنالك ٨٧،١ في المائة (٩٦٥ ٥٣٢ ٢) تراوحت أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة، في حين أن ١٢،٩ في المائة تراوحت أعمارهم بين ٥ سنوات و٩ سنوات. وانخفض عدد الأطفال العاملين من كلا الجنسين البالغين ٥ سنوات إلى ١٤ سنة قياساً بعام ١٩٩٥. وعند توزيع هذه الأرقام بحسب الجنس تكون النتيجة كما يلي: البنات من ١٤،٥ في المائة إلى ١١،٨ في المائة؛ البنون من ٧،٨ في المائة إلى ٦،٠ في المائة.

٣٣٢- الأطفال البالغون من العمر ٥ إلى ٩ سنوات. بينت الدراسة الإحصائية الوطنية لعينة من الأسر المعيشية أن ٣،٦ في المائة (٣٠٠ ٥٨١) من الأطفال البالغين من العمر ٥ إلى ٩ سنوات يعملون في المتوسط ١٦،٢ ساعة في الأسبوع. ومعظم العمل (٧٩،٢ في المائة) عبارة عن أعباء زراعية معتادة، لا سيما في أنشطة الزراعة العائلية الصغيرة. وهكذا فإن ٦٣،٢ في المائة من الأطفال يعملون بمفردهم. وبصورة متسقة، كان ٧٥ في المائة من الأطفال العاملين من هذه الفئة العمرية من عائلات يزاوّل فيها رب الأسرة أعمالاً زراعية. وتجدر الملاحظة أن ٦١ في المائة من أرباب الأسر المعيشية، التي سجل فيها عمل الأطفال، يعملون لحسابهم الخاص ويزاوّلون أنشطة زراعية. و٥١،٧ في المائة من الأطفال العاملين من هذه الفئة العمرية يعيشون في الولايات الشمالية الشرقية ويمارسون أعمالاً في إطار الزراعة الأسرية. ويتضح من الخصائص السكانية والاقتصادية لأرباب الأسر أن ٩٢ في المائة من أرباب الأسر المعيشية التي سجل فيها عمل الأطفال البالغين من العمر ٥ إلى ٩ سنوات، كانوا رجالاً؛ و٥٧،٨ كانوا خالسين؛ و٣٧ في المائة من البيض؛ و٣٥،٤ يتقاضون ١٠٠ ريال برازيلي في الشهر؛ و٥٦ في المائة منهم يستطيعون القراءة والكتابة. وعلاوة على ذلك فإن ٩١ في المائة من الأطفال العاملين ينتمون لأسر تضم الوالدين. ومن ثم، فالبيانات عن الفئة العمرية من ٥ إلى ٩ سنوات تظهر أن عمل الأطفال غير ذي شأن من حيث عدد ساعات العمل. والعمل ذو طبيعة زراعية ويتركز غالباً في مناطق الشمال الشرقي وهو عمل إفرادي إلى حد كبير ويتميز به العائلات الفقيرة ذات المستوى التعليمي الضعيف.

٣٣٣- وشهدت الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ تراجعاً في عدد الأطفال العاملين من سن ٥ سنوات إلى ٩ سنوات حيث انخفض المجموع من ٥١٩ ٠٠٠ إلى ٣٧٥ ٠٠٠ طفل.

٣٣٤- الأطفال البالغون من العمر من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة. ارتفعت النسبة المئوية لعدد الأطفال العاملين البالغين من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة بشكل كبير. فمن مجموع حوالي ١٧,٦ مليون طفل من هذه الفئة، هنالك ١٨,٧ في المائة (٣,٣ ملايين) طفل عامل. وغالبية العاملين في هذه الفئة من الذكور (٨٧,٤ في المائة). وقاربة ٥٧,٣ في المائة كانوا سودا أو خلاسيين و٤١,٧ في المائة بيض. ويعيش نحو ٥٤,٧ في المائة منهم في المناطق الريفية. وعند توزيعهم بحسب المناطق يتضح أن ٤٧,٥ في المائة من هؤلاء الأطفال العاملين يعيشون في الشمال الشرقي، و٢٣,٨ في المائة في الجنوب الشرقي. والنسبة المئوية للأطفال العاملين من هذه الفئة العمرية في الشمال الشرقي تفوق النسبة المئوية لمجموع السكان العاملين في الإقليم (٢٨,٧ في المائة). ومن أصل ٤٨٠.٠٠٠ طفل من الفئة العمرية هذه يسكنون المناطق الحضرية، هنالك ٣٤,١ في المائة يعيشون في الشمال الشرقي و٣٣,١ في المائة في الجنوب، أي بنسبة مماثلة. وتجدد الملاحظة أن من أصل ١٧٨٠.٠٠٠ ساكن في المناطق الريفية، كانت نسبة ساكني الشمال الشرقي مرتفعة (٥٨,٦ في المائة) بنسبة تفوق بكثير النسبة المسجلة في الجنوب (١٦ في المائة). وهكذا، تشير البيانات إلى مشاركة هامة من قبل الأطفال العاملين من المناطق الريفية في الشمال الشرقي، ومشاركة أضعف في المنطقة الجنوبية من البلد. وتمثل عمل هؤلاء الأطفال أساسا في الزراعة وتربية الحيوانات (٥٨,٣ في المائة)، ثم التجارة (١٢,٤ في المائة) والصناعة والخدمات (١١,٢ في المائة). وفعلا، أوضحت الأرقام أن ٥٣,٨ في المائة عملوا في المزارع وأنواع مختلفة من المشاريع الصغيرة، في حين أن ٢٣,١ في المائة عملوا في دكاكين، وورشات ومصانع ومكاتب. ووقت إجراء الدراسة كان الأطفال يعملون في ممتلكات ريفية صغيرة تعمل على أساس اقتصادي أسري، مثل زراعة التبغ. والآباء الذين يعملون خارج الإطار الأسري مثل مزارع قصب السكر وإنتاج الفحم، يستعملون أبناءهم في العمل لضمان الوفاء بالخصص الإنتاجية. مما يعني أن دخول هؤلاء الأطفال المبكر إلى ميدان العمل كانت تقررته الأسرة كطريقة لزيادة حصصها من الإنتاج لزيادة دخل الأسرة. ورغم أن هذا الممارسة لها مبرر اقتصادي مباشر كوسيلة لضمان عيش الأسرة فإنه نهج يكلف ثمنا اجتماعيا باهظا على المدى البعيد لأنه يدمر الفقر واللامساواة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال. كما أن عمل الأطفال في هذه السن، من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة، يمارس خارج سياق الأسرة وبعيدا عن حماية الوالدين في الورشات والمشاريع الصغيرة والخدمة المنزلية. والقطاع غير النظامي يستوعب أيضا عمل الأطفال، كما يجري مثلا في الأنشطة التي تمارس في الشوارع (ومنها البيع بالتجوال وغسيل السيارات، وحراسة السيارات، ومسح الأحذية، إلخ). وقد أظهرت بيانات عام ١٩٩٥ أن ٥٦,٦ في المائة من الأطفال العاملين لم يتقاضوا أجرا مقابل عملهم؛ ومن بين من حصل على نوع ما من الأجر، هنالك ٨٨,٨ في المائة ممن لم يبلغ الحد الأدنى من الأجور؛ و٥٨ في المائة عملوا من ١٥ إلى ٣٩ ساعة في الأسبوع، وكان المتوسط هو ٢٦,٥ ساعة. وبينت النتائج الخصائص التالية لدى أرباب أسر الأطفال العاملين: '١' ٨٧,٤ في المائة من الأسر يترأسها رجل؛ '٢' ٥٢,٢ في المائة كانوا خلاسيين و٤١,٧ في المائة بيض؛ '٣' ٣٩,٨ في المائة لا يستطيعون القراءة أو الكتابة؛ '٤' ٥٦,١ في المائة يعملون لحسابهم الخاص؛ و'٥' ٣٤,٥ في المائة يتقاضون أقل من الحد الأدنى الشهري للأجور. ولوحظ في هذه الفئة العمرية ما لوحظ لدى الفئة من ٥ إلى ٩ سنوات: فهؤلاء الأطفال العاملون ينتمون إلى أسر فقيرة ذات مستوى تعليمي ضعيف؛ ومعظمهم يعمل والداهم بأنفسهم في زراعة أسرية ويعيش أغلبهم في الشمال الشرقي. غير أنه، إلى جانب تشكيلهم فئة أكبر عددا، فإن الفئة العمرية من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة تعمل في نطاق أوسع من الأنشطة، لا سيما في أعمال حضرية أساسا غالبا ما يتعرضون فيها لظروف شتى من المخاطر والإساءات.

٣٣٥- وقد لوحظ نفس الانخفاض أيضا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ في الفئة العمرية من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة: فقد انخفض مجموع عدد الأطفال العاملين من ٣,٣ ملايين طفل إلى ٢,٥ مليون طفل.

٣٣٦- ومن البيانات الهامة الأخرى هي النسبة المئوية للأطفال الذين لا يتابعون الدراسة. فقد أظهرت الدراسة الإحصائية الوطنية لعينة من الأسر المعيشية لعام ١٩٩٩ انخفاضاً في عدد الأطفال البالغين من ٧ سنوات إلى ١٤ سنة الذين لا يذهبون إلى المدرسة، وذلك قياساً بعام ١٩٩٨. ففي عام ١٩٩٨ لم يذهب إلى المدرسة ٥,٣ في المائة من الأطفال في هذه الفئة العمرية، بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٩.

٣٣٧- وترغب الحكومة البرازيلية في أن توجه انتباه اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى السمات الرئيسية لكل صك من الصكوك الموضوعة في البرازيل لمكافحة عمل الأطفال.

٣٣٨- ومن وجهة نظر تاريخية، يعود تاريخ التشريعات البرازيلية الخاصة بعمل الأطفال إلى عام ١٨٩١، حين قرر المرسوم رقم ١٣١٣ أن يكون الحد الأقصى لساعات عمل الإناث القاصرات البالغين من العمر من ١٢ إلى ١٥ سنة والذكور القاصرين البالغين من العمر ١٢ إلى ١٤ سنة هو ٧ ساعات عمل في اليوم، بينما يكون الحد الأقصى لساعات عمل الذكور القاصرين البالغين من العمر ١٤ إلى ١٥ هو ٩ ساعات عمل في اليوم. وحتى اعتماد تشريعات العمل الموحدة عام ١٩٤٣، نظمت عدة صكوك الحد الأدنى لسن العمل، مثل قانون القاصرين الأول في أمريكا اللاتينية لعام ١٩٢٧ الذي حظر عمل الأطفال الذين يقل أعمارهم عن ١٢ سنة والعمل الليلي للقاصرين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وتناولت تشريعات العمل هذه المسألة بصورة شاملة ووضعت الحد الأدنى للعمل عند ١٢ سنة وحددت الشروط التي يسمح في إطارها بالعمل.

٣٣٩- وتنص أحكام مختلفة من الدستور الاتحادي على حماية حقوق الأطفال والمراهقين. وتجدر الملاحظة أن المادة ٢٢٧ التي تنص على أنه من واجب الأسرة والمجتمع والدولة أن تضمن، على أساس الأولوية المطلقة، حق الأطفال والمراهقين في الحياة والصحة والغذاء والتربية وأوقات الراحة والتدريب المهني والثقافة والتمتع بالكرامة والاحترام والتمتع بحرية والحياة الأسرية والاجتماعية، فضلاً عن توفير الحماية لهم من الإهمال والتمييز والاستغلال والعنف والقسوة والقمع. والتزام الدولة بتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين جاء التعبير عنه بكل وضوح في أحد أحكام الدستور الذي ينص على أن "...على الدولة تعزيز برامج لتقديم المساعدة الكاملة في مجال صحة الأطفال والمراهقين، والسماح بمشاركة المنظمات غير الحكومية لتحقيق هذه الغاية". وتؤكد المادة ٢٠٣ على أن هذه المساعدة ينبغي أن تقدم إلى أي شخص يكون في حاجة إليها، بصرف النظر عن مساهمته في الضمان الاجتماعي، وتنص على أن يكون التركيز على مساعدة الأطفال والمراهقين المعوزين.

٣٤٠- وينص نفس الحكم على أن الحد الأدنى للسن المسموح بها للعمل هي ١٤ سنة، باستثناء الشرط الوارد في المادة ٧، الفرع ٨، الذي يمنع القاصرين الذي تقل أعمارهم عن ١٨ سنة من العمل ليلاً أو ممارسة عمل خطير أو ضارة بالصحة، ومنع القاصرين الذي تقل أعمارهم عن ١٤ سنة من القيام بأي عمل كان، باستثناء العمل لأغراض التدريب الحرفي.

٣٤١- ولا تقتصر المادة ٤٠٥ من تشريعات العمل الموحدة، على منع المراهقين من العمل في الأماكن الخطيرة أو غير الصحية فحسب (الجدول التي تحدد هذه الظروف أعدتها وزارة العمل والعمالة)، وإنما تحظر عليهم أيضاً الأماكن والأعمال المضرة بالتنمية الخلقية للقاصر (المادة ٤٠٥، الفرع ٢). وتسرد الفقرة ٣ من المادة ٤٠٥ أنواع العمل التالية على أنها مضرة بأخلاق القاصر: (أ) العمل في مسارح المنوعات والملاهى الليلية ونوادي القمار والمراقص وما شابه ذلك من مؤسسات؛ (ب) العمل في السرك أو كبهلوان أو مشعوذ أو كلاعب جيم وما شابه ذلك؛ (ج) العمل في إنتاج أو تأليف أو توزيع أو بيع المؤلفات والمطبوعات والملصقات والرسوم والصور واللوحات أو الشعارات والتشخيصات أو أي شيء آخر من شأنه أن يكون ضاراً بنمو أخلاق القاصرين في نظر

السلطة المختصة؛ (د) بيع المشروبات الكحولية. وتشير الفقرة ٢ إلى العمل في الشوارع والساحات العامة والأماكن العامة الأخرى، إذ تنص على أن هذا النوع من العمل يستوجب الحصول على ترخيص مسبق من محكمة الأحداث التي تقع على عاتقها مسؤولية تحديد ما إذا كان هذا العمل ضروريا لإعالة هذا القاصر بعينه أو لإعالة والديه، أو جدوده أو أشقائه وبذلك لن يضر بنموه الأخلاقي.

٣٤٢- كما تنص المادة ٤٠٧ من تشريعات العمل الموحدة على أنه في حال ما إذا تحدد أن العمل الذي يقوم به القاصر مضر بصحته أو نموه الجسدي أو أخلاقه، فإنه يجوز للسلطة المختصة أمر القاصر بترك هذا العمل كما يتعين على رب العمل أن يبذل كل جهوده بحيث يزول القاصر نشاطا آخر.

٣٤٣- وفيما يخص الجدول الوارد في المادة ٤٠٥، تجدر الملاحظة أن وزارة العمل والعمالة استحدثت، من خلال الأمر ٢٠٠٠/٠٦، قائمة المهن ولأماكن العمل التي تعتبر غير صحية أو خطيرة. وكانت عملية الاستحداث هذه مهمة، لا سيما أنها اشتملت على بعض الأنشطة التي لم تكن واردة في الجرد السابق، رغم أنها كانت تمثل خطرا على صحة أو سلامة المراهقين، الأمر الذي حرم العديد من القاصرين من الحماية القانونية.

٣٤٤- وكما تحدد المادة ٤٠٤ من تشريعات العمل الموحدة، يقصد بالعمل الليلي المحظور على المراهقين (الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة) العمل الذي يؤدي بين الساعة ١٠ مساءً والساعة ٥ صباحا.

٣٤٥- كما ينص قانون الأطفال والمراهقين (القانون ٩٠/٨٠٦٩) على حماية المتدربين من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم من ١٤ إلى ١٨ سنة. وأنواع العمل التالية محظورة عليهم حظرا مطلقا: (أ) العمل الليلي؛ (ب) العمل الخطير أو غير الصحي أو المرهق؛ (ج) العمل في أماكن مضرّة بتنشئتهم ونموهم الجسدي والنفسي والأخلاقي والاجتماعي؛ (د) العمل الذي يؤدي في وقت وفي مكان يمنع القاصر من الذهاب إلى المدرسة.

٣٤٦- وفيما يخص مسألة عمل الأطفال، حدث أول تغيير رئيسي له طابع تشريعي عام ١٩٩٠ من خلال التعديل الدستوري رقم ٢٠ الذي رفع عمر الأطفال المسموح به لدخول ميدان العمل من ١٤ إلى ١٦ سنة. وحدث نفس الشيء فيما يخص التدريب الحرفي الذي أصبح محظورا على المراهقين دون سن ١٤ بدلا من ١٢ كما كان من قبل.

٣٤٧- وبالإضافة إلى إحداث تغييرات في الدستور قدم البرازيل صكين للتصديق على اتفاقيتين لمنظمة العمل الدولية وهما الاتفاقية رقم ١٣٨ (الحد الأدنى لسن العمل) والاتفاقية رقم ١٨٢ (أسوأ أشكال عمل الأطفال). وفيما يخص الاتفاقية ١٣٨ حددت البرازيل الحد الأدنى لسن العمل في ١٦ سنة، ومن ثم فهي تلتزم، على المستوى الدولي، بنفس الالتزام الذي تعهدت به داخليا في الدستور الاتحادي. وفيما يخص الاتفاقية رقم ١٨٢، شكلت وزارة العمل والعمالة لجنة ثلاثية لدراسة وتحديد أنواع العمل التي تصنف باعتبارها من أسوأ أنواع عمل الأطفال في البرازيل. وتبعا لذلك، ستكون كل القطاعات الحكومية قادرة، في المدى القصير، على إعطاء الأولوية للإجراءات الهادفة إلى القضاء الكامل على أسوأ أشكال عمل الأطفال، دون الإخلال بمواصلة الخطوات الهادفة إلى القضاء على كل أشكال عمل الأطفال.

٣٤٨- و تفتيش العمل الذي تشرف عليه وزارة العمل والعمالة هو إحدى الأدوات الرئيسية لمكافحة عمل الأطفال في البرازيل. ويستدعي التفتيش مشاركة كامل هيئة التدقيق والتفتيش (حوالي ٣٢٠٠ مدقق ومفتش من أطباء ومهندسي عمل ومفتشين قانونيين). ونظرا لحجمها وتنظيمها السياسي - الإداري، هناك وحدات تابعة

للوزارة في كل ولايات البرازيل. ولكل وحدة فريق خاص لمكافحة عمل الأطفال وحماية العمال المراهقين. وتشكلت هذه الأفرقة لهدف وحيد هو قمع كل أشكال عمل الأطفال والمراهقين غير المشروعة وتجنبها. وتعمل الأفرقة الخاصة لمكافحة عمل الأطفال وحماية العمال المراهقين وفق خطة تشغيلية تضعها في بداية كل سنة مالية، تحدد الأماكن والأنشطة التي ستقوم بتفتيشها في السنة المعنية دون استبعاد النظر في أية حالة قد تبلغ بها. ويأخذ التخطيط في الحسبان العمل الذي أنجز في السنة السابقة والذي تنشره أمانة مفتشية العمل تحت عنوان خريطة مؤشرات الأطفال والمراهقين.

٣٤٩- قام جهاز تفتيش العمل عام ١٩٩٩ بتفتيش ٤٨.٠٤٥ منشأة عمل، منها ٢٠٤ ٥٢ عملية تفتيش في إطار عمليات معينة هدفت إلى مكافحة عمل الأطفال وحماية العمال المراهقين (الأرقام مستقاة من النظام الاتحادي لتفتيش العمل).

٣٥٠- وإلى جانب إجراء مثل عمليات التفتيش هذه تتعاون وزارة العمل والعمالة أيضا مع أمانة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الضمان والرعاية الاجتماعيين بشأن برنامج القضاء على عمل الأطفال، وهو أحد البرامج الحكومية الكبرى في إطار مشروع البرازيل إلى الأمام. وتتراوح الأنشطة في إطار هذا البرنامج بين تقديم علاوة دراسية إلى الأسر، حتى تتمكن من توقيف أطفالها عن العمل وإلحاقهم بالمدارس، والعمل على زيادة ساعات الدراسة والأنشطة ذات الصلة. ولا يقتصر جهاز تفتيش العمل على تزويد البيانات المتعلقة بانتقاء الأماكن والأنشطة التي يتعين أن يشملها البرنامج فحسب وإنما يشرف أيضا على تنفيذ هذا البرنامج. ومنذ إنطلاقه عام ١٩٩٦، توسع برنامج القضاء على عمل الأطفال باطراد، شاملا عددا متزايدا من الأطفال والمراهقين، كما يتضح من الجدول أدناه:

الجدول ٤٣

تغطية برنامج القضاء على عمل الأطفال، ١٩٩٦-٢٠٠٠

السنة	عدد البلديات	عدد الأطفال والمراهقين	الأموال
١٩٩٦	١٧	٣٧١٠	٩١٣ ٥٠٠.٠٠
١٩٩٧	٤٨	٣٧ ٠٢٥	١٤ ٤٣٥ ٨٨٨.٠٠
١٩٩٨	١٤٠	١١٧ ٢٠٠	٣٩ ٥٢١ ٤٣٢.٥٠
١٩٩٩	٢٣٠	١٤٥ ٥٦٤	٨٢ ٦٣٩ ٣٨٨.٥٤
٢٠٠٠	*	*٣٦٢ ٠٠٠	*١٨٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠

* التقديرات حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

٣٥١- يتعين الملاحظة أن الدستور، إذ ترك الباب مفتوحا فيما يخص تحديد الحد الأدنى لتدريب المراهق حرقيا، إنما يسمح للتشريعات العادية بأن تنظم هذه المسألة. إلا أن الفهم السائد في أوساط رجال القانون هو أن ١٤ سنة هي الحد الأدنى للعمل العادي و١٢ سنة للتدريب. وهكذا، فالعمل بين سن ١٢ و١٤ مقبول في سياق التدريب المهني فقط، وتستبعد كل أنواع العمل الأخرى في المصانع. (الاتفاقية رقم ٥ التي صدقت عليها البرازيل، والمادة ١ من المرسوم رقم ٢٨٠٦٦ المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٠).

٣٥٢- وكما سبقت الإشارة، أرسل الفرع التنفيذي إلى الكونغرس الوطني مشروع تعديل الدستور الاتحادي رقم ٩٦/٤١٣ الذي ينص على حذف العبارة "إلا إذا كان متدربا". وستجعل الموافقة على هذا التعديل من العمل أمرا قانونيا في البرازيل ابتداء من سن ١٤ عاما، مما سيتيح التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨.

٣٥٣- وبما أن التعليم عنصر حاسم الأهمية في السياسات الخاصة بالأطفال/المراهقين، فإن الدستور الاتحادي يحدد في المادة ٢٢٨ واجبات الدولة كما يلي:

"أولاً - إتاحة التعليم الإلزامي الأساسي المجاني للجميع بما في ذلك أولئك الذين لم يكن متاحاً لهم في السن المناسبة؛

"ثانياً - إتاحة تعليم خاص للمعوقين، ومن الأفضل أن يكون ذلك في إطار النظام الدراسي العادي؛

"ثالثاً - إيلاء العناية للأطفال منذ الولادة حتى سن ٦ سنوات في دور الحضانة ورياض الأطفال؛

"رابعاً - إتاحة الدراسة العادية ليلاً لمراعاة ظروف الطلاب؛

"خامساً - إيلاء العناية للطلاب في التعليم الأساسي من خلال برامج تكميلية تتيح مواد مدرسية وتعليمية وتشمل النقل والتغذية والرعاية الصحية."

٣٥٤- وتمشيا مع التوجهات الدولية المعاصرة في مجال تعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين، اعتمدت البرازيل قبل ١٠ سنوات قانون الأطفال والمراهقين السابق الذكر. وينظم هذا القانون الإنجازات التي تضمنها الدستور الاتحادي فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين، ويدخل ابتكارات هامة في معالجة هذه المسألة إذ إنها تلخص أهم التغييرات من حيث المحتوى والطرائق والإدارة. وأحد أهم التغييرات التي طرأت على المحتوى يتناول الدفاع القانوني والاجتماعي عن الأطفال والمراهقين. وسعياً إلى تعزيز فاعلية طرائق العمل يتعد قانون الأطفال والمراهقين عن نهج الرعاية السائد في البرامج التي تتوجه إلى جمهور الأطفال والمراهقين، مستعيضاً عنه بنهج ذي طبيعة إنمائية تربوية واجتماعية تؤدي إلى التحرر. وعلاوة على ذلك، ففي مجال المساعدة المقدمة للأطفال والمراهقين الذين يعيشون ظروفًا شخصية واجتماعية خطيرة، يند قانون الأطفال والمراهقين ممارسات قانون الوصاية التقليدية القائمة على أساس السلطة التقديرية الذاتية، معززا الضمانات القانونية. وعلى هذا النحو، أصبح الطفل والمراهق يحتلان مركز شخص له حقوقه إزاء نظام العدالة المعني بالأطفال والمراهقين.

٣٥٥- وفي الجانب المؤسسي، أنشأ قانون الأطفال والمراهقين مجالس الوصاية (المادة ١٣١) لكفالة التنفيذ الفعال لتوصيات القانون. وهذه المجالس أجهزة دائمة مستقلة لا تخضع لحدود الولاية القضائية، يسند إليها المجتمع مسؤولية إحقاق حقوق الأطفال والمراهقين. وكلما انتهكت هذه الحقوق بالفعل أو بالامتناع عنه من قبل الدولة أو المجتمع، يصبح من مسؤولية مجالس الوصاية هذه أن تعتمد تدابير الحماية المناسبة وأن تقدم، في حال الضرورة، شكوى إلى السلطة القضائية.

٣٥٦- وعملاً "بالسياسة التي تستوجب الاهتمام بحقوق الأطفال والمراهقين من خلال مجموعة متناسقة من الإجراءات الحكومية وغير الحكومية يقوم بها الاتحاد والولايات ومنطقة العاصمة والبلديات" (المادة ٨٦) ينشئ قانون الطفل والمراهق مجالس على مستوى كل من الاتحاد والولايات والبلديات بهدف حماية حقوق الأطفال والمراهقين وذلك بما يتفق مع سياسة اللامركزية. وتعمل مجالس الحقوق هذه التي اشترك في إنشائها الحكومة والمجتمع بالتساوي كهيئات تداولية ترصد الإجراءات المتعلقة بالأطفال والمراهقين على جميع المستويات الحكومية.

ووظيفة مجالس الحقوق هذه هي تحديد المعايير وصياغة السياسات، وليس لها وظيفة تنفيذية لأن ذلك منوط بالحكومة.

٣٥٧- وبذلك يلتزم هذا القانون بمبادئ اللامركزية السياسية والإدارية ومشاركة منظمات المجتمع. والأهم من ذلك أنه يوسع من وظائف البلدية والمجتمع بحيث يحد من مسؤولية الحكومة الاتحادية والولايات. وتقع على عاتق الحكومة الاتحادية المسؤولية الكاملة عن وضع معايير عامة وعن التنسيق الشامل بين السياسات. وتصدر الإشارة في هذا الخصوص إلى الدور الكبير الذي يلعبه المجلس الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين، وهو مجلس تداولي يجري فيه تمثيل الحكومة والمجتمع بالتساوي، ومهمته رصد السياسات العامة.

٣٥٨- وبالإضافة إلى كونه معلما قانونيا لم يسبق له مثيل فيما يتعلق بالقضية قيد الاستعراض فإن قانون الطفل والمراهق يسعى لضمان النمو الكامل للأطفال والمراهقين جسديا وعقليا وأخلاقيا وروحيا واجتماعيا في جو من الحرية والكرامة. ويسري في جميع أجزاء هذا القانون المفهوم بأنه ينبغي أن تكون للأطفال والمراهقين الأولوية في الحصول على المساعدة، وأن تكون لهم الأسبقية كمستفيدين من المساعدات التي تقدمها الخدمات العامة، وأن تكون لهم الأفضلية في صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية، وأخيرا يكون لهم المقام الأول فيما يتعلق بمآل الاعتمادات المخصصة لحماية الأطفال والمراهقين. وتؤكد هذه الأولوية على الأحكام الدستورية المذكورة في الفرع السابق.

٣٥٩- وينص القانون على توفير التدريب المهني وحماية العمل متوافقا في ذلك مع الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة الأسرية والاجتماعية المحلية وفي التعليم والثقافة والرياضة والترفيه. وفي تأكيد على الأحكام الدستورية، يحظر الفصل الخامس عمل القصر دون سن ١٤ سنة "إلا كمتدربين". ويخضع تشجيع الاحتراف، بمفهوم التدريب التقني والمهني، لضمان وصول المراهقين إلى المدارس النظامية والالتحاق الإلزامي بها. وبالإضافة إلى لك يقيم المجلس الوطني لائحة العمل التعليمي كما وردت في قانون الطفل والمراهق، فيما يتصل بالمراهقين بين ١٤ و ١٨ سنة من العمر حتى تكون الأنشطة التعليمية مساعدة للتحاق هذه الفئة بالقوى العاملة.

٣٦٠- ويجدر في هذا المكان توضيح الأنشطة المتعلقة بالاحتراف، الذي يسمح به ابتداء من سن ١٤ سنة، ولا يسمح بهذه الأنشطة إلا إذا تحققت المتطلبات الأخرى التي نصت عليها المادة ٦٣ من قانون الطفل والمراهق، وهي بالتحديد: ضمان الوصول إلى المدارس النظامية والالتحاق الإلزامي بها؛ وتوافق هذه الأنشطة مع نمو المراهق؛ وتحديد ساعات خاصة لممارسة الأنشطة المذكورة.

٣٦١- وهناك قانون هام آخر هو القانون المتعلق بالرعاية (القانون ٨٧٤٢ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، والذي ينظم المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من الدستور ويضع نظام الحماية الاجتماعية الموجه نحو القطاعات السكانية الأكثر عرضة للخطر، وذلك من خلال الإعانات والخدمات والبرامج والمشاريع. وتنص المادة ٢ من القانون على أن أهداف الرعاية تشمل ١٠` حماية الأسرة والطفولة والمراهقة و ٢٠` مساعدة الأطفال والمراهقين المعوزين.

٣٦٢- وينبغي ملاحظة أن إجراءات الرعاية ليست موجهة إلى جميع الأطفال والمراهقين ولكن إلى فئة منهم في حاجة إليها إما بداع من الفقر أو الاستبعاد أو الخطر الشخصي أو الاجتماعي.

٣٦٣- وإلى حد كبير كانت الاتفاقات والاتفاقيات الدولية والصكوك الأخرى الأساسية في تعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين في سياق أحكام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الباعث إلى قيام الجهاز القانوني والمؤسسي الذي يضمن اليوم إنفاذ حقوق الأطفال والمراهقين البرازيليين. وأولى الوثائق الأساسية، التي جاء ذكرها هي إعلان جنيف عام ١٩٢٤ لحقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٩. وقد أعلن لأول مرة الاعتقاد بضرورة ضمان حماية خاصة للأطفال في عام ١٩٢٤، ثم جاء الاعتراف بذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي وقعت عليها الحكومة البرازيلية واعتمدها كلها.

٣٦٤- وقد انقضت ثلاثة عقود قبل أن يعتمد المجتمع الدولي اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) والتي تجسد مبدأ الحماية الكاملة للطفل والأولوية المطلقة لحقوق الطفل وكذلك احترام حقوق الأطفال المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وجرى التصديق على هذا الصك، الذي وقعته الحكومة البرازيلية عندما قدم للتوقيع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال المرسوم التشريعي رقم ٢٨ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وجرى في الشهر ذاته أيضا تمثيل البرازيل في القمة العالمية للأطفال التي عقدتها الأمم المتحدة. وفي تلك المناسبة وقع ٧١ رئيس دولة وممثلون عن ٨٠ بلدا الإعلان العالمي حول بقاء الطفل وحمايته ونمائه، واعتمدوا خطة عمل للتسعينات ملتزمين بذلك بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل على الفور.

٣٦٥- ويجسد الحق الإيجابي في البرازيل بصورة عامة معايير اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وإن لم يكن قد صدق عليها كلها. وانطلاقا من التزامها بمكافحة عمل الأطفال، شاركت الحكومة البرازيلية بفعالية في المؤتمرات الدولية التي تتناول هذه القضية من زوايا مختلفة.

٣٦٦- وبالإضافة إلى الصكوك القانونية النافذة في البرازيل لضمان حقوق الأطفال والمراهقين أنشأت الحكومة البرازيلية مجلسا اتحاديا، تبعته مجالس حكومية وبلدية عديدة، هدفه حماية الأطفال والمراهقين، كما سعت الحكومة إلى استحداث هياكل قانونية وإدارية تضمن تحقيق إجراء مشترك بين مختلف مستويات الحكومة وفئات المجتمع بهدف تأسيس منتدى وطني لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه.

٣٦٧- وفيما يتعلق بالإجراءات والبرامج التي تهدف إلى حماية الأطفال والمراهقين ونمائهم عموما في مجالات العمل والتعليم والصحة والثقافة وحقوق الإنسان والضمان الاجتماعي، ترغب الحكومة البرازيلية أن تؤكد على اهتمامها المستمر من أجل التنسيق بين السياسات القطاعية التي تستهدف الأطفال والمراهقين.

٣٦٨- وتولي الحكومة البرازيلية اهتماما خاصا بالتعاون الدولي، ففي مختلف المحافل متعددة الأطراف أو الإقليمية اتخذت الحكومة البرازيلية من التعاون الدولي وسيلة هامة لإنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تمويل مشاريع وبرامج محددة تم الدول النامية. فوزارة العمل على سبيل المثال هي المنسق الرسمي في البرازيل للإجراءات المتخذة بموجب البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، والذي أطلقتته منظمة العمل الدولية في عام

١٩٩٢ وامتد عمله خلال عام ٢٠٠١ بموجب مذكرة تفاهم وقعتها الحكومة البرازيلية ومنظمة العمل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وهو موجه بصفة أساسية نحو ثلاث فئات مستضعفة، وهي: الأطفال المحروون على عمل السخرة، والأطفال العاملون في مهن خطيرة وغير صحية، والأطفال العاملون دون سن ١٢ سنة.

٣٦٩- من المؤكد أن نتائج البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في البرازيل إيجابية، حيث يقر مدير البرنامج بأن البرازيل هي إحدى الدول الملتزمة بالإجراءات الفعالة لمكافحة عمل الأطفال، إذ إن رئيس الجمهورية ملتزم شخصيا بالقضاء على المشكلة. وتجدر الإشارة إلى إحدى النتائج التي تحققت، كما ورد في تقييم لمنظمة العمل الدولية، وهي إدراج مسألة عمل الأطفال في جدول أولويات العمل الوطني والتعبئة الهامة للمجتمع المدني، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن طرح مفهوم السلسلة الإنتاجية المبتكر قد أدى إلى فهم أفضل للمشكلة وإلى مشاركة دوائر الأعمال التجارية البرازيلية في المشاريع الهادفة إلى القضاء على عمل الأطفال وخاصة في مناطق استخراج الفحم وصناعة الأحذية وزراعة البرتقال.

٣٧٠- ولإنفاذ البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال جرى اختيار ١٩ مشروعا في مختلف مناطق البلاد تهدف إلى ما يلي: وضع السياسات (الحكومة)، وتدريب العمال (الاتحادات)، وضمان الحقوق والتعبئة الاجتماعية (أرباب العمل)، وتقديم المساعدات المباشر للقصر وتعليم الأطفال العاملين (المنظمات غير الحكومية). وقد أشركت أنشطة البرنامج أكثر من ١٥ ٠٠٠ طفل و١ ٣١٥ زعيم عمال و٥٤٤ معلما.

المادة ١١

٣٧١- إذا ألقينا نظرة فاحصة على الفقر في البرازيل نتكشف لنا عناصر هامة في تحليل الأوضاع المعيشية للسكان. والموضوع معقد إحصائيا ويتطلب عملا متواصلا ودقيقا في جمع المعلومات وتجهيزها. ولا تزال الحكومة تسعى تدريجيا إلى تحقيق هذه المتطلبات حتى تتمكن من الحصول على تشخيص أكثر دقة بصفة مستمرة. ولا شك أن التعداد الوطني الجاري سيقدم عناصر جديدة فيما يتصل بالأوضاع المعيشية للسكان ويسمح بإعادة تقييم السياسات العامة التي تأثر فيها.

٣٧٢- لا يوجد لدى البرازيل خطأ رسميا للفقر، ولكن ينتشر استعمال خطوط الفقر التي تستند إلى طريقة خط العوز، وتمثل هذه الطريقة أولا في تحديد المبلغ الضروري لشراء سلعة معينة من الأغذية (قيمة خط الفقر المدقع) ثم يجري تطبيق عامل مضاعف لهذه القيمة للحصول على خط الفقر.

٣٧٣- وتعرف سلة الأغذية على أنها مجموعة الأغذية الضرورية لضمان الحصول على النسبة اليومية المثالية من الأسعار الحرارية، وتحدد على أساس الاستهلاك الملاحظ للأغذية بين أشد الناس فقرا. ويمكن الحصول على العامل المضاعف المستخدم في تحديد خط الفقر تجريبيا عن طريقة ملاحظة استهلاك المواد الأخرى التي تستهلكها الأسر الواقعة على خط الفقر المدقع، إلا أنه جرت العادة على تحديد قيمة ٢ لهذا العامل، على غرار ما تفعله اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الجدول ٤٤
الفقر في البرازيل حسب السمات الفردية

	خط العنوز						خط الفقر					
	توزيع الفقر عبر الفئات			حالات الفقر داخل الفئة			توزيع الفقر عبر الفئات			حالات الفقر داخل الفئة		
	المتوسط التريخي	متوسط فجوة الدخل	نسبة الفقراء	المتوسط التريخي	متوسط فجوة الدخل	نسبة الفقراء	المتوسط التريخي	متوسط فجوة الدخل	نسبة الفقراء	المتوسط التريخي	متوسط فجوة الدخل	نسبة الفقراء
البرازيل	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
مجمعات افراد												
نوع الجنس												
ذكر	٤٩,٣٦	٤٩,٤٩	٤٩,٣٩	١٠,٤	١٠,٦	١٥	٤٩,٧٣	٤٩,٤٧	٤٩,٢٥	١٠,١٠	١٠,١٥	٣٤
أنثى	٥٠,٦٤	٥٠,٥١	٥٠,٦٠	١٠,٤	١٠,٦	١٥	٥٠,٢٧	٥٠,٥٤	٥٠,٧٥	١٠,٠٩	١٠,١٥	٣٤
التعليم												
صفر سنوات دراسة	٥١,٦٥	٥٢,٣٧	٥١,١١	١٠,٧	١٠,١	٢٦	٤٩,٩٧	٤٨,١٧	٤٤,٥٥	١٠,١٦	١٠,٢٥	٥٢
١-٣ سنوات دراسة	٢٣,٢٩	٢٤,٢٤	٢٥,٣١	١٠,٥	١٠,٨	٢٠	٢٤,٧٦	٢٥,٠٣	٢٤,٩١	١٠,١٢	١٠,٢٠	٤٥
٤ سنوات دراسة	٩,٦٩	٩,٥٨	٩,٩٥	١٠,٣	١٠,٤	١١	١٠,٣٨	١٠,٨٥	١١,٩٣	١٠,٠٧	١٠,١٢	٢٩
٥-٨ سنوات دراسة	١١,٥٥	١٠,٩١	١١,١١	١٠,٢	١٠,٣	٨	١١,٩٦	١٢,٨٤	١٤,٨٦	١٠,٠٦	١٠,١٠	٢٤
٩-١١ سنوات دراسة	٣,١١	٢,٥٦	٢,٣٢	١٠,١	١٠,١	٣	٢,٧٢	٢,٨٩	٣,٥٨	١٠,٠٢	١٠,٠٤	١٠
١٢ سنوات دراسة	١,٨٠	١,٥٣	١,٢٨	١٠,١	١٠,١	١	١,٤٠	١,٢٩	١,٢٤	١٠,٠١	١٠,٠١	٢
السنين												
٦-١٠	٢٣,٨١	٢٣,١٣	٢٣,١٣	١٠,٧	١٠,١	٢٥	٢٢,٧٤	٢١,٨٨	٢٠,١٩	١٠,١٦	١٠,٢٥	٥٠
١٤-٧	٢٥,٢٩	٢٥,٩٥	٢٥,٩٧	١٠,٦	١٠,٩	٢٢	٢٥,٣١	٢٤,٧٩	٢٣,٤٧	١٠,١٤	١٠,٢٢	٤٦
١٥-٢٢	١٥,٥٣	١٥,٩٨	١٦,٨٢	١٠,٣	١٠,٥	١٣	١٧,٠٠	١٧,٧٢	١٨,٦٨	١٠,٠٨	١٠,١٤	٣٣
٢٤-٣٥	٣٤,١٦	٣٣,١٣	٣٢,٨٠	١٠,٣	١٠,٥	١١	٣٣,٤٣	٣٣,٧٤	٣٥,٠٠	١٠,٠٧	١٠,١٢	٢٧
٦٥+	١,٢٠	١,١٣	١,٢٧	١٠,١	١٠,١	٣	١,٥٢	١,٨٧	٢,٦٧	١٠,٠٢	١٠,٠٥	١٥
هيكل أسرة												
الوضع في أسرة المعيشية												
مرتبط	١٠,١٩	١٠,١٨	١٠,١٩	١٠,٢	١٠,٣	٧	١٠,٢٠	١٠,٢٢	١٠,٢٧	١٠,٠٥	١٠,٠٩	٢٣
زواج	١٥,٦٩	١٥,٤٣	١٥,٤١	١٠,٣	١٠,٥	١٢	١٥,٥٦	١٥,٦٩	١٦,١٤	١٠,٠٨	١٠,١٣	٢٩
علاقات أسرية أخرى	٥,٣٧	٦,٠٦	٧,١٦	١٠,٢	١٠,٤	١٢	٧,٣٠	٨,٢١	٩,٤١	١٠,٠٨	١٠,١٤	٣٥
رب أسرة	٢٢,٢٣	٢٠,٧٤	١٩,٧٧	١٠,٣	١٠,٥	١١	٢٠,٥٠	٢٠,٣٧	٢٠,٩١	١٠,٠٧	١٠,١٢	٢٧
طفل	٥٦,٤٣	٥٧,٣٩	٥٧,٣٩	١٠,٥	١٠,٨	١٩	٥٦,٣٥	٥٥,٤٣	٥٣,١٨	١٠,١٢	١٠,١٩	٤٠

المصدر: وضع على أساس الدراسة الاستقصائية لعينات أسر المعيشية عام ١٩٩٧.

الجدول ٤٥
الفقر في البرازيل حسب العمل والقطاع

خط العسوز					خط الفقر								
توزيع الفقر عبر الفئات			حالات الفقر داخل الفئة			توزيع الفقر عبر الفئات			حالات الفقر داخل الفئة			التكرار بين السكان	
المتوسط التريفي	نسبة	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفي	نسبة	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفي	نسبة	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفي	نسبة	متوسط فجوة الدخل		
لنفجوة الدخل	الفقراء	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	
المشارك في سوق العمل													
الوضع في العمل													
عامل	٢٥,٦٢	٣١,٩٧	٢٨,٨٧	١١	٣١,٠٣	٣٢,٨٤	٣٥,٠٤	٣١,٠٣	٣٢,٨٤	٣٥,٠٤	٣١,٠٣	٤٤,٠٠	
إعالة	٤,٦٩	٣,٧٤	٠,٠٩	٢٨	٣,٨٦	٣,٥٥	٣,١٣	٣,٨٦	٣,٥٥	٣,١٣	٠,٢٧	٢,٠٠	
مسجل	٠,٦٤	٢,٢٧	١,١٧	٣	٢,٣٢	٣,٢٦	٤,٩٥	٢,٣٢	٣,٢٦	٤,٩٥	٠,٠٤	١٢,١٠	
عامل لحسابه الخاص	٧,٢٥	٨,٨٥	٨,٢٢	١٣	٨,٤٦	٨,٧١	٨,٨١	٨,٤٦	٨,٧١	٨,٨١	٠,١٣	١٠,٠٠	
رب عمل	٠,٠٩	٠,١١	٠,١١	١	٠,١٣	٠,١٥	٠,٢١	٠,١٣	٠,١٥	٠,٢١	٠,٠١	١,٨٠	
موظف مدني	٠,٥٤	١,٢٠	٠,٨٠	٤	١,١٥	١,٤٣	١,٨٤	١,١٥	١,٤٣	١,٨٤	٠,٠٥	٤,٩٠	
غير مسجل	٤,٣٣	٥,٧٢	٥,٧٢	١٢	٧,١٩	٨,٣٠	٩,٧٠	٧,١٩	٨,٣٠	٩,٧٠	٠,١٤	٩,٢٠	
بدون أجر	٨,٠٥	٨,٥٢	٨,٥٢	٣١	٧,٨٨	٧,٤١	٦,٣٩	٧,٨٨	٧,٤١	٦,٣٩	٠,٢٩	٤,٠٠	
عاطل عن العمل	٩,٧٩	٥,٦٦	٧,٦٥	٢٢	٦,٥٣	٥,٦٤	٤,٨٨	٦,٥٣	٥,٦٤	٤,٨٨	٠,٢٣	٣,٨٠	
غير عامل	٣٠,٥٦	٢٩,٠٢	٢٩,٣٤	١٣	٢٩,٧٣	٢٩,٩٦	٣٠,٨٣	٢٩,٧٣	٢٩,٩٦	٣٠,٨٣	٠,١٤	٣٢,١٠	
أطفال (٩-٠)	٣٤,٠٦	٣٣,٣٨	٣٤,١٩	٢٥	٣٢,٧٥	٣١,٥٨	٢٩,٣٧	٣٢,٧٥	٣١,٥٨	٢٩,٣٧	٠,٢٤	٢٠,١٠	

الجدول ٤٥ (تابع)

خط الفقر										خط الفقر					
توزيع الفقر عبر الشقات					حالات الفقر داخل الفئة					حالات الفقر داخل الفئة					
المتوسط التريجي	نسبة الفقراء	متوسط فجوة الدخل	متوسط	نسبة الفقراء	المتوسط التريجي	نسبة الفقراء	متوسط فجوة الدخل	متوسط	نسبة الفقراء	المتوسط التريجي	نسبة الفقراء	متوسط فجوة الدخل	متوسط	نسبة الفقراء	التكرار بين السكان
٢٥,٦٢	٣١,٩٧	٢٨,٨٧	٠,٠٢	١١	٣١,٠٣	٣٢,٨٤	٣٥,٠٤	٠,٠٧	٠,١١	٢٧	٤٤,٠٠				عامل
١,٠٥	١,٣٨	١,١٢	٠,٠١	٧	١,٤٨	١,٧٧	٢,٢٩	٠,٠٥	٠,٠٩	٢٧	٢,٩٠				البناء المدني
٠,٦٨	١,٤٧	٠,٩٧	٠,٠١	٤	١,٤٥	١,٨٤	٢,٥١	٠,٠٣	٠,٠٥	١٦	٥,٣٠				الصناعات التحويلية
١٩,٧١	٢١,٢٣	٢١,١٣	٠,٠٧	٢٧	٢٠,٢٨	١٩,٦٧	١٨,٠٠	٠,١٦	٠,٢٦	٥٢	١١,٨٠				أخرى
١,٢٨	٢,٣٥	١,٦٧	٠,٠١	٥	٢,٣٢	٢,٨٣	٣,٦٣	٠,٠٣	٠,٠٦	١٦	٧,٥٠				خدمات التوزيع
٢,١٣	٣,٩٢	٢,٨٦	٠,٠١	٧	٣,٩١	٤,٧٥	٦,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٩	٢٥	٨,٢٠				الخدمات الشخصية
٠,٠٨	٠,٢١	٠,١٣	٠,٠٠	١	٠,٢٢	٠,٢٨	٠,٣٩	٠,٠١	٠,٠٢	٦	٢,١٠				الخدمات الإنتاجية
٠,٦٤	١,٣٦	٠,٩١	٠,٠١	٣	١,٣٢	١,٦٦	٢,١٨	٠,٠٢	٠,٠٤	١٢	٦,٣٠				الخدمات الاجتماعية
٩,٧٩	٥,٦٦	٧,٦٥	٠,١٠	٢٢	٦,٥٣	٥,٦٤	٤,٨٨	٠,١٦	٠,٢٣	٤٣	٣,٨٠				عاطل عن العمل
٣٠,٥٦	٢٩,٠٢	٢٩,٣٤	٠,٠٤	١٣	٢٩,٧٣	٢٩,٩٦	٣٠,٨٣	٠,٠٩	٠,١٤	٣٣	٣٢,١٠				غير عامل
٣٤,٠٦	٣٣,٣٨	٣٤,١٩	٠,٠٧	٢٥	٣٢,٧٥	٣١,٥٨	٢٩,٢٧	٠,١٥	٠,٢٤	٤٩	٢٠,١٠				أطفال (٠-٩)
الفئة المهنية															
٢٥,٦٢	٣١,٩٧	٢٨,٨٧	٠,٠٢	١١	٣١,٠٣	٣٢,٨٤	٣٥,٠٤	٠,٠٧	٠,١١	٢٧	٤٤,٠٠				عامل
١٨,٢٦	١٩,٣١	١٩,٤٢	٠,٠٧	٢٩	١٨,٥٤	١٧,٨٩	١٦,٢٣	٠,١٨	٠,٢٨	٥٦	٩,٩٠				الزراعة
٠,٦٤	٠,٩٤	٠,٧٧	٠,٠٢	١٢	٠,٩٣	١,٠٥	١,١٦	٠,٠٧	٠,١٣	٣٣	١,٢٠				بائع جوال
١,٠٢	١,٤٠	١,١٢	٠,٠١	٧	١,٥٠	١,٨١	٢,٣٤	٠,٠٥	٠,١٠	٢٧	٢,٩٠				البناء المدني
٠,٢٥	٠,٥٢	٠,٣٥	٠,٠١	٥	٠,٥٠	٠,٦١	٠,٧٧	٠,٠٣	٠,٠٦	١٥	١,٧٠				تجارة خاصة
٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٣٣	٠,٠٠	٣	٠,٥٥	٠,٧٢	١,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٤	١٤	٢,٦٠				التجارة بالفرق والجملة
٠,٠٦	٠,١٥	٠,٠٨	٠,٠٠	١	٠,١٦	٠,٢٣	٠,٣٨	٠,٠١	٠,٠١	٤	٣,٠٠				وظائف مكتبية
٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٤	٠,١٠				الرياضة
١,١٥	١,٤٧	١,٣٥	٠,٠٨	٣٦	١,٣٢	١,٢٩	١,١٨	٠,٢١	٠,٣٣	٦٧	٠,٦٠				الاستخراج
٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠١	٢	٠,٣٠				الخدمات المالية وخدمات السمسة والتأمين

الجدول ٤٥ (تابع)

خط العوز				خط الفقر											
توزيع الفقر عبر الفئات				حالات الفقر داخل الفئة				توزيع الفقر عبر الفئات				حالات الفقر داخل الفئة			
المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل
الفجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريفيحي	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل
٠,٠٠٤	٠,٠١١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٩	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠١٤	٠,٠١١	٠,٠١٨	٠,٠٠٥	٠,٠١١	٣٠	٠,٢٠
٠,٠٠٩	٠,٠١٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	١٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠١٥	٠,٠١٧	٠,٠١٣	٠,٠٢١	٠,٠٠٧	٠,٠١٣	٣٥	٠,٢٠
٠,٠٢٥	٠,٠٤٨	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٨	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٤٦	٠,٠٥٧	٠,٠١٠	٠,٠٧٥	٠,٠٠٥	٠,٠١٠	٢٨	٠,٩٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	١١	٠,١٠
٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	١١	٠,١٠
٠,٠٠٧	٠,٠٢٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠١٨	٠,٠٢٤	٠,٠٠٤	٠,٠٣٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	١٤	٠,٩٠
٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠١٠	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠١٠	٢٥	٠,١٠
٠,٠٢٧	٠,٠٤٩	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٥	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٤٧	٠,٠٥٧	٠,٠٠٦	٠,٠٧٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٦	١٧	١,٤٠
٠,٠٠٦	٠,٠١٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠١٥	٠,٠٢٠	٠,٠٠٤	٠,٠٢٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	١٢	٠,٨٠
٠,٠٠٧	٠,٠١٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٩	٠,٠١١	٠,٠٠١	٠,١٥٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٤	١,٤٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٨	٢١	٠,٠٠
٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٤	٠,٣٠
٠,٠٠٥	٠,٠٠٨	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٦	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠١٠	٠,٠٠٨	٠,١١٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٨	٢١	٠,٢٠
٠,٠٣٦	٠,٠٨٩	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٧	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٩	١,٠١٥	١,٠١٥	٠,٠٠٩	١,٠٥٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٩	٢٧	١,٩٠
٠,٠٠٧	٠,٠١١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٤	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠١١	٠,١١٣	٠,١١٣	٠,٠٠٥	٠,١٧	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	١٤	٠,٤٠

الفئة المهنية (تابع)					
موظف مدني	٠,٢٠	٣٠	٠,١١	٠,٠٥	٠,١١
صناعة ا غذية والتبغ	٠,٢٠	٣٥	٠,١٣	٠,٠٧	٠,١٣
صناعة السرايمك ومنتجات المطاط وا سمكت والخشب	٠,٩٠	٢٨	٠,١٠	٠,٠٥	٠,١٠
أجهزة كهربائية والإلكترونية	٠,١٠	١١	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٣
صناعة الطباعة والورق	٠,١٠	١١	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٤
استخراج المعادن	٠,٩٠	١٤	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٤
أقمشة	٠,١٠	٢٥	٠,١٠	٠,٠٦	٠,١٠
أخرى	١,٤٠	١٧	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٦
أعمال عامة منتجة	٠,٨٠	١٢	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٤
مالكون آخرون	١,٤٠	٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
الدين	٠,٠٠	٢١	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٨
وزراء ومدبرون ومستشارون	٠,٣٠	٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
ا حلبية ولوازمها	٠,٢٠	٢١	٠,٠٨	٠,٠٤	٠,٠٨
الخدمات المساندة	١,٩٠	٢٧	٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٠٩
خدمات الحلاقين وصالونات التجميل	٠,٤٠	١٤	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٥

الفئة المهمة (تابع)

موظف مدني

صناعة ا غذية والتبغ

صناعة السيراميك ومنتجات المطاط وا سميت والخشب

أجهزة كهربائية والإلكترونية

صناعة الطباعة والورق

استخراج المعادن

أقمشة

أخرى

أعمال عامة منتجة

مالكون آخرون

الدين

وزراء ومديرون ومستشارون

ا حلية ولوازمها

الخدمات المساندة

خدمات الحلاقين وصالونات التجميل

الجدول ٤٥ (تابع)

خطة العجز				خطة الفقر					
توزيع الفقر عبر الفئات		حالات الفقر داخل الفئة		توزيع الفقر عبر الفئات		حالات الفقر داخل الفئة			
المتوسط التريبي	متوسط فجوة الدخل	نسبة الفقر	متوسط الدخل	المتوسط التريبي	متوسط فجوة الدخل	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	المتوسط التريبي	نسبة الفقر
لشدة الدخل	لشدة الدخل	نسبة الفقر	متوسط الدخل	لشدة الدخل	لشدة الدخل	نسبة الفقر	متوسط فجوة الدخل	لشدة الدخل	نسبة الفقر
الفئة المهنية (تابع)									
٠,٤٠	٠,٥٢	٠,٦٨	٠,٠٢	٠,٠٥	١٤	٠,٦٤	٠,٧٣	٠,٠٩	٠,١٦
٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٠١	٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٣
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	صفر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٤
١,٣٧	١,٧٢	٢,٣١	٠,٠٢	٠,٠٣	١١	٢,٢٨	٢,٧٢	٠,٠٧	٠,١٣
٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	١	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٠١
٠,٢٣	٠,٣١	٠,٤٦	٠,٠١	٠,٠٢	٦	٠,٤٤	٠,٥٦	٠,٠٤	٠,٠٧
٠,١٣	٠,١٨	٠,٢٨	٠,٠٠	٠,٠١	٢	٠,٢٨	٠,٣٦	٠,٠١	٠,٠٣
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠١
٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠١	٠,٠١	٤	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,٠٣	٠,٠٥
٠,١٤	٠,٢٠	٠,٢٨	٠,٠١	٠,٠١	٤	٠,٢٨	٠,٣٥	٠,٠٣	٠,٠٥
٠,٠٧	٠,١٣	٠,٢٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٢	٠,٢٦	٠,٣٨	٠,٠١	٠,٠٣
٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	صفر	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠
٠,٢٢	٠,٢٧	٠,٣٢	٠,٠١	٠,٠٢	٥	٠,٣٣	٠,٣٧	٠,٠٣	٠,٠٦
٩,٧٩	٧,٦٥	٥,٦٦	١,٠	١,٣	٢٢	٦,٥٣	٥,٦٤	١,٦	٠,٢٣
٣,٠٥٦	٢٩,٣٤	٢٩,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٦	١٣	٢٩,٧٣	٢٩,٩٦	٠,٠٩	٠,١٤
٣٤,٠٦	٣٤,١٩	٣٣,٣٨	٠,٠٧	٠,١١	٢٥	٣٢,٧٥	٣١,٥٨	٠,١٥	٠,٢٤

الجدول ٤٦
هيكل الفقر في البرازيل

خط العسوز										خط الفقر											
توزيع الفقر عبر الفئات					حالات الفقر داخل الفئة					توزيع الفقر عبر الفئات					حالات الفقر داخل الفئة					التكرار بين السكان	
المتوسط التريبي	نسبة	المتوسط فجوة الدخل	المتوسط	نسبة	المتوسط فجوة الدخل	المتوسط التريبي	نسبة	المتوسط فجوة الدخل	المتوسط التريبي	نسبة	المتوسط فجوة الدخل	المتوسط التريبي	نسبة	المتوسط فجوة الدخل	المتوسط التريبي	نسبة	المتوسط فجوة الدخل	المتوسط التريبي	نسبة		
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٥	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠		
الموقع الجغرافي																					
الحضر																					
٥٧,٣١	٥٥,٢٨	٥٥,٩٣	٥٧,٩٤	١٠	٥٧,٩٤	٦٠,٠٣	٦٤,٨١	٠,٠٧	٠,١٢	٢٨	٧٩,٦٠	٧٩,٦٠	٧٩,٦٠	٧٩,٦٠	٧٩,٦٠	٧٩,٦٠	٧٩,٦٠	٧٩,٦٠	٧٩,٦٠		
الريف																					
٤٢,٧٣	٤٤,٧٧	٤٤,١٢	٤٢,١١	٣٢	٤٢,١١	٤٠,٠١	٣٥,٢٢	٠,٢٠	٠,٣٠	٥٨	٢٠,٤٠	٢٠,٤٠	٢٠,٤٠	٢٠,٤٠	٢٠,٤٠	٢٠,٤٠	٢٠,٤٠	٢٠,٤٠	٢٠,٤٠		
المناطق الرئيسية																					
الغرب ا وسط																					
٤,٣٤	٣,٨٦	٣,٦١	٤,٠٨	٨	٤,٠٨	٤,٢٩	٤,٩٣	٠,٠٦	٠,٠٩	٢٤	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠	٧,٠٠		
الشمال الشرقي																					
٥٨,٦٤	٦١,٧٩	٦٢,٥١	٥٩,٣٤	٣٢	٥٩,٣٤	٥٧,١٤	٥١,١٦	٠,١٩	٠,٣٠	٦٠	٢٨,٩٠	٢٨,٩٠	٢٨,٩٠	٢٨,٩٠	٢٨,٩٠	٢٨,٩٠	٢٨,٩٠	٢٨,٩٠	٢٨,٩٠		
الشمال																					
٥,٤٥	٥,٨٧	٦,٤٥	٦,٣١	٢٠	٦,٣١	٦,٥٦	٦,٥٩	٠,١٢	٠,٢١	٤٦	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠	٤,٩٠		
الجنوب الشرقي																					
٢٢,٧٩	١٩,٩٧	١٨,٧٨	٢٠,٧٨	٦	٢٠,٧٨	٢١,٧٣	٢٥,٥٣	٠,٠٤	٠,٠٨	٢٠	٤٣,٨٠	٤٣,٨٠	٤٣,٨٠	٤٣,٨٠	٤٣,٨٠	٤٣,٨٠	٤٣,٨٠	٤٣,٨٠	٤٣,٨٠		
الجنوب																					
٨,٧٢	٨,٤٣	٨,٥٧	٩,٤٢	٨	٩,٤٢	١٠,٢٠	١١,٧٤	٠,٠٦	٠,١٠	٢٦	١٥,٤٠	١٥,٤٠	١٥,٤٠	١٥,٤٠	١٥,٤٠	١٥,٤٠	١٥,٤٠	١٥,٤٠	١٥,٤٠		

المصدر: وضع على أساس الدراسة الاستقصائية لعينات ا سره المعيشية عام ١٩٩٧.

٣٧٤- وفي عام ١٩٩٧ كان ١٥ في المائة تقريبا من البرازيليين يعيشون في أسر معيشية يقل دخلها عن خط الفقر المدقع، أي أن الدخل لم يكن كافيا لشراء سلة غذاء مثالية، وكان ٣٤ في المائة يعيشون في أسر معيشية دون خط الفقر، وبذلك كان ما يقرب من ٢٤ مليون نسمة في ذلك الوقت يمكن تصنيفهم على أنهم معوزون و٥٤ مليون نسمة على أنهم فقراء.

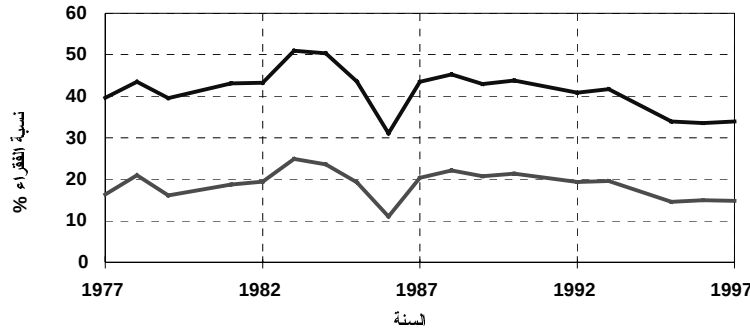
٣٧٥- ويظهر التحليل الأدق انخفاضاً هاماً في عدد الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦، كما يلي: ٦٤٨ ٠٠٢ ٣٣ شخصا في عام ١٩٩٠؛ و٠٩١ ٧٣٧ ٢٩ في عام ١٩٩٣؛ و١٣٦ ٠١٥ ٢٣ شخصا في عام ١٩٩٥؛ و٤٧٩ ٤٧٩ ٢١ ٣٥٢ شخصا في عام ١٩٩٦. وكان هذا الانخفاض أكثر حدة في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية. وبذلك، كان ٤٥,٨ في المائة من أشد الناس فقرا في عام ١٩٩٦ يعيشون في المناطق الريفية بينما كان ٢٠,٤٨ في المائة يعيشون في المناطق الحضرية. كما حدث انخفاض تدريجي كذلك بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٦ في عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر، حيث كان عددهم ٥٧٦ ٥٣٣ ٦٧ شخصا في عام ١٩٩٠ و٩١٢ ٠٣٢ ٥٥ شخصا في عام ١٩٩٦.

٣٧٦- وتظهر المعلومات المتوفرة عن الفقر أن بعض الفئات أكثر تأثراً من غيرها، وأن ما يقرب من ٦٦ في المائة من سكان الأرياف فقراء، بينما ينخفض هذا الرقم في المراكز الحضرية إلى ٢٨ في المائة، وفقا للأرقام التي تشمل عام ١٩٩٧. كما يشكل الأطفال دون سن ١٥ سنة أشد الفئات تعرضا للفقر، إذ تصل نسبة الفقراء في هذه الفئة إلى ٤٩ في المائة، وتزيد نسبة الفقراء بين غير البيض^(١٨) (٥٠ في المائة منهم دون خط الفقر) على نسبة الفقراء بين البيض (٢٤ في المائة). وتشمل منطقة الشمال الشرقي أكبر عدد من الفقراء حيث يعيش ٦٥ في المائة من السكان دون خط الفقر، ولا تشير المعلومات المتوفرة إلى اختلاف كبير على أساس نوع الجنس.

٣٧٧- شهد العقدان الأخيران انخفاضاً ضئيلاً في الفقر حيث انخفض من ٤٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٣ إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وقد ظهر الاتجاه الرئيسي للانخفاض بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٥، ولذلك ظلت نسبة الفقر ثابتة على ٣٤ في المائة تقريبا، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر حيث أن مستوى الفقر تآرجح بسبب الظروف الاقتصادية الكلية. وفي أوائل الثمانينات كان للتأرجحات الاقتصادية الكلية أثر كبير في الفقر، حيث وصل إلى أعلى مستوياته أثناء الكساد في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ عندما زادت نسبة الفقراء على ٥٠ في المائة. وظهرت أدنى المستويات بعد اعتماد خطط التثبيت لمكافحة التضخم (خطة كروزادو وخطة ريال) حيث انخفض الفقر إلى أقل من ٣٥ في المائة. وتحقق أدنى مستوى للفقر بعد خطة ريال حيث كان هناك أقل من ٤٢ مليون فقير. وبين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٧ خرج ما يزيد على ١٠ ملايين برازيلي من فئة الفقراء.

٣٧٨- إن نمو عدد السكان عامل رئيسي آخر من عوامل الزيادة في عدد الفقراء. فبسبب نمو عدد السكان وثبات مستوى الفقر ارتفع عدد الفقراء بمقدار ١,٥ مليون شخص بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧. ويبلغ متوسط الدخل السنوي لدى أفقر ٤٠ في المائة من الأسر في البرازيل ٤٥,٧٤ ريالاً (تقديرات أيلول/سبتمبر ١٩٩٨). ويشمل هذا الرقم المدخول من العمل وأي نوع آخر من أنواع الدخل. ويظهر المخطط البياني رقم ١١ صورة الفقر في البرازيل خلال فترة طويلة، حيث يمثل الخط الأعلى خط الفقر ويمثل الخط الأسفل خط العوز.

الرسم البياني ١١ تطور الفقر عبر الزمن



المصدر: وضع على أساس معلومات من الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية.

٣٧٩- ولا تحتفظ البرازيل بمؤشر رسمي للنوعية المادية للحياة. وتستعمل مؤشرات متعددة لنوعية الحياة مثل "مؤشر نوعية الحياة"، الذي يطبق في المقارنات الداخلية؛ ويبلغ حالياً ٠,٧٢ للبلد ككل. إن الفروق المنهجية تجعل المقارنة مع المؤشرات المستخدمة في بلدان أخرى صعبة. إلا أن الحكومة البرازيلية تقول بأن "مؤشر التنمية البشرية" مشهور ويمكن استعماله للمقارنات الدولية. ووفقاً لهذا المؤشر، الذي طبق في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠، تأتي البرازيل في المرتبة الرابعة والسبعين. ويطبق مؤشر التنمية البشرية الآن على كل بلدية في البرازيل وعلى فئات معينة من السكان. وتصدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من البلديات البرازيلية على مستويات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان التابعة لفئة التنمية البشرية المتدنية. وعندما يطبق هذا المؤشر على فئات معينة فإنه يظهر بأن فئة البرازيليين السود تنصف بمستوى متدن في الدخل والتعليم.

٣٨٠- وفيما يتعلق بالغذاء والحق فيه المتجسد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن الحكومة البرازيلية تشير إلى أنه يمكن ملاحظة نمو إيجابي عبر السنوات العشر الأخيرة فيما يتعلق بتحسين الوضع الغذائي والتغذوي بصفة عامة. ومنذ عام ١٩٩٣، وبإطلاق حملة المواطنين ضد الجوع والفقر ومن أجل الحياة، وبإنشاء مجلس الأمن الغذائي الوطني، يولي المجتمع المدني والحكومة أولوية لمكافحة الجوع، وهذه الأولوية مدرجة في جدول الأعمال السياسي للبلاد.

٣٨١- وقد أثارت عملية الإعداد الوطني لمؤتمر القمة العالمي للأغذية نقاشاً مفيداً بين المجتمع المدني والحكومة حول أثر السياسات العامة على إنفاذ حقوق الإنسان في الغذاء، وأدى ذلك إلى صياغة التقرير الوطني إلى مؤتمر القمة. ولدى متابعة القمة، عندما جرى تعزيز فريق العمل المعني بالأمن الغذائي والتغذوي، والذي يعمل في تعاون وثيق مع الوكالات الاتحادية، بما في ذلك الأمانة التنفيذية للمجتمع التضامني ووزارة الصحة، جرى دعم التطور تجاه تضمين شواغل حقوق الإنسان في السياسات العامة.

٣٨٢- وإحدى نتائج هذه الجهود هي السياسة الوطنية الغذائية والتغذوية لوزارة الصحة والتي اعتمدها مجلس الصحة الوطني في عام ١٩٩٩. ويوجد تقرير مفصل عن هذه العملية في الدراسة الإفرادية التي قدمتها الحكومة البرازيلية في جنيف في عام ١٩٩٩ في ندوة عقدتها اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية للأمم المتحدة تحت رعاية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٣٨٣- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ نسق منتدى الأمن الغذائي والتغذوي البرازيلي المستدام، في اتصال وثيق مع المجتمع المدني وما لا يقل عن ١٠ من حكومات الولايات إنشاء منظمات على مستوى الولايات ومجالس للأمن الغذائي والتغذوي، بمشاركة من الحكومة والمجتمع المدني. والهدف الأساسي لهذه المجالس هو ضمان أن تقوم إحدى الاستراتيجيات المحورية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة على مستوى الولاية بمكافحة الجوع والاستبعاد الاجتماعي من خلال تعزيز حق الإنسان في الغذاء للجميع.

٣٨٤- والحكومة البرازيلية مهتمة بمسألة سوء التغذية، فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون مستويي العوز والفقر، كما ذكر سابقاً، منذ عام ١٩٩٠.

٣٨٥- وتظهر دراسات أخرى أجريت في عدد من المدن البرازيلية، واستندت إلى نمط الاستهلاك، أن هذين القطاعين معرضان لخطر انعدام الأمن الغذائي سواء من حيث الطاقة أو من حيث النقص في تناول سلسلة من المغذيات الكبرى والمغذيات الدقيقة بما في ذلك الحديد والفيتامينات "ب١٢" و"/أ" والكالسيوم، إذ تؤثر كلها في مرضة ووفيات الأطفال والكبار على السواء.

٣٨٦- ووفقاً لأرقام وزارة الصحة لعام ١٩٩٩ تقدر نسبة وفيات الرضع في البرازيل بنحو ٣٧ لكل ألف ولادة حية، وسوء التغذية هو السبب الأساسي أو العامل الأساسي في ٥٥ في المائة من هذه الوفيات (٥٧.٠٠٠ حالة وفاة لأطفال دون سن الواحدة من العمر). ولا يأخذ هذا الرقم في الحسبان جميع المواليد في العام إذ إن هناك مليون حالة ولادة لا يجري تسجيلها بسبب صعوبات مختلفة. ولو جرى ذلك لكان مدى نقص التغذية أكبر من ذلك.

٣٨٧- وجرى عبر السنوات العشر الأخيرة إنفاذ نظام المراقبة الغذائية والتغذوية الذي نسقته وزارة الصحة في جميع أنحاء البلاد. والهدف منه هو مقارنة منحنى نمو وتطور الأطفال دون سن ٥٩ شهراً ممن تشملهم شبكة الصحة العامة. ويمكن أن يستعمل النظام في مجال الأوبئة لتحديد المناطق ذات المعدل الأعلى في حالات سوء التغذية وكذلك لعلاج الأطفال الذين تصنفهم خدمات الصحة العامة على أنهم سيئو التغذية. ولم يجر بعد إنفاذ نظام المراقبة الغذائية والتغذوية على مستوى البلاد ولكنه بدأ في توليد معلومات هامة في بعض الولايات. وتشير الأرقام الخاصة بولاية ميناس جيرائس إلى أن سوء التغذية يظهر في ١٣ في المائة إلى ٤٨ في المائة من الأطفال (حسب معيار الوزن/العمر) في مناطق مختلفة، هذا مع مراعاة وجود بعض الانحراف بسبب تكرار تقييم الطفل ذاته. ويقدر بأن ٢٠ في المائة من الأطفال (١٠٠.٠٠٠) أصيبوا بسوء التغذية في عام ١٩٩٩.

٣٨٨- وتظهر الدراسات الحديثة بأن الأوضاع الغذائية السيئة تتركز بشكل كبير بين السكان الهنود والعمال الريفيين بلا مأوى (سواء المقيمين في المخيمات أو المستوطنين منهم) وفي ضواحي المدن الكبرى والمتوسطة. وتشير الأرقام الصادرة عن الدراسة الاستقصائية الوطنية الخاصة بالسكان والصحة إلى أن ١٠,٥ في المائة من الأطفال البرازيليين أقصر قامة من المتوسط وأن هذه الحالة تختلف بشكل كبير من منطقة إلى أخرى، حيث تتراوح نسبتها من ٥,١ في المائة في الجنوب إلى ١٧,٩ في المائة في الشمال الشرقي. كما يؤثر نقص الوزن نسبة إلى العمر على

٥,٧ في المائة من الأطفال دون سن ٥ سنوات، حيث تظهر أعلى المعدلات في الشمال (٧,٧ في المائة) وفي الشمال الشرقي (٨,٣ في المائة). ورغم خطوات التقدم المحرز في العقد الأخير، فإن فئة كبيرة من السكان ما زالت دون المتوسط من حيث نسبة الوزن إلى العمر خلال الفترة الحاسمة بين ٦ و ٢٣ شهرا من العمر.

٣٨٩- وهناك جانب آخر ذو أولوية لقضية الغذاء والتغذية يتعلق بالنقص في المغذيات الدقيقة وخاصة الفيتامين "أ" والحديد ونقص اليود، حيث تظهر الدراسات الحديثة صورة تدعو للقلق. ووفقا لمنشورة 'مشروع الأمل' يمثل نقص الفيتامين "أ" مشكلة متوطنة في مناطق كبيرة من الشمال والشمال الشرقي والجنوب الشرقي. ورغم الصعوبات التي لا تزال قائمة في الحصول على المعلومات الدقيقة الضرورية لتشخيص وتقييم يمكن الوثوق بهما، فإنه من الممكن التأكيد بأن الأطفال في الشمال الشرقي هم أكثر الأطفال عرضة لهذه الحالة. فقد وجد أن بين ١٦ و ٥٥ في المائة من الأطفال في الشمال الشرقي يعانون من نقص حاد في فيتامين "أ".

٣٩٠- وهناك مؤشرات تدل على ظهور نقص فيتامين "أ" في عدد من جيوب الفقر في ولايتي ميناس جيرائيس وساوباولو وفي الشمال. ففي هذه المناطق أظهر أكثر من ١٥ في المائة من عينات الدم التي جرى تحليلها أن نسبة الفيتامين "أ" كانت أقل من ٢٠ ميكروغرام/ديسيليتر، ويشير ذلك إلى وجود نقص متوطن. أما بالنسبة للنقص في الحديد فتجدر الإشارة إلى أن فقر الدم يمثل أكبر مشكلة تغذوية في البرازيل وهو يصيب خاصة النساء في فترة الخصوبة والأطفال دون سن ٢ من العمر، ويقدر بأن ٣ من بين كل ١٠ نساء حوامل يخضعن للفحص السابق للولادة مصابات بفقر الدم. ونسبة حدوث ذلك بين الأطفال أكبر حيث إن ٥٠ في المائة منهم أو أكثر مصابون بفقر الدم.

٣٩١- مثال ذلك ولاية ساوباولو حيث على الرغم من التقدم الهائل المحرز طوال ٢٢ سنة في تخفيض وفيات الرضع وصغار الأطفال وفي التحكم في سوء التغذية لدى الأطفال ارتفع معدل فقر الدم لدى الأطفال بأكثر من ١٠٠ في المائة - مقارنة بـ ٢٢ في المائة في عام ١٩٧٤، و ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٥، و ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد تناولت دراسة وطنية أجراها المعهد الوطني للغذاء والتغذية السابق في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ في انتشار الدراق بين أطفال المدارس من ٦ إلى ١٤ سنة من العمر. وأظهرت ولايتان برازيليتان متوسط انتشار قدره ٢٠ في المائة مشيرا إلى حالة توطنية معتدلة. وفي ست ولايات أخرى (آكري، وأمازوناس، وبارا، وماتوغروسو، وبارانا، وإسبريتوسانتو) اختلف متوسط الانتشار في الولايات التي شملتها الدراسة بين ٥,٠ في المائة و ١٩,٩ في المائة مما يشير إلى وجود حالة طفيفة من التوطن.

٣٩٢- وهناك عنصر هام آخر فيما يتصل بالغذاء والتغذية في البرازيل هو استمرار وجود مؤشرات غير مرضية فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية حصرا رغم التطور الهائل الذي تحقق في العقود الأخيرة. وتظهر دراسة أجرتها مؤسسة أوزوالدو كروز، والتي تربط بين الرضاعة الطبيعية واقتصاد الأسرة، أنه لو جرت تغذية جميع الأطفال المولودين في عام ١٩٩٥ بالرضاعة الطبيعية فقط حتى سن ٦ أشهر من العمر لأمكن توفير ٤٢٣,٨ لترا من الحليب عن كل طفل بتكلفة إجمالية تزيد على ٢٠٠ مليون دولار. وليس هناك من شك في أنه لو اتبعت التوصيات المتعلقة بالرضاعة الطبيعية لانخفضت نفقات الأسرة انخفاضاً كبيراً، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي لا تحصى في صحة الأطفال وتغذيتهم ورفاهيتهم.

٣٩٣- وإلى جانب صورة هذا النقص في التغذية في البرازيل، جرى الكشف عن حالة وبائية من البدانة أو أنواع أخرى من دهونة الدم وما يتعلق بها من أمراض القلب والأوعية الدموية، وهي حالة وبائية لم يسبق لها مثيل. ووفقا لتقرير مشترك صدر عن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٦، هناك زيادة في البدانة والأمراض المزمنة المرتبطة بالاستهلاك الغذائي، وخاصة بين الفئات ذات المستوى الاجتماعي الاقتصادي

المتدني، والذي يتسبب في ٥٠ في المائة من هذه الزيادة بين الكبار. ولا تزال البدانة بين السكان البرازيليين آخذة في الانتشار بشكل كبير أكثر من سوء التغذية بين الأطفال، ويشير ذلك إلى عملية انتقالية وبائية توليها سلطات الصحة العامة الاهتمام الواجب. وأمراض القلب والأوعية الدموية هي السبب الأكبر في حالات الوفاة والعجز بين الكبار والمسنين، وهي مسؤولة عن ٣٤ في المائة من الوفيات في البرازيل. وترتبط هذه الأمراض إلى حد كبير بالبدانة وبعادات الأكل وأساليب الحياة السيئة. كما أظهرت دراسة تتعلق بقياس الإنسان للكبار من البرازيليين، أجرتها الدراسة الاستقصائية الوطنية للصحة والتغذية عام ١٩٨٩ ونشرت في عام ١٩٩٠، أن ٢٤,٦ في المائة منهم كانوا مفرطى الوزن و٨,٣ في المائة منهم كانوا بدنيين. وقد بدأت المشكلة تظهر أيضا بين الأطفال والمراهقين. وبالإضافة إلى ذلك أظهرت نتائج دراسة متعددة المراكز، أجريت في عام ١٩٩٠ بتمويل من وزارة الصحة، بشأن انتشار مرض السكري، أن ٧,٦ في المائة من الحالات تظهر في فئة السن ٣٠-٦٩ سنة. وتتفق هذه النتائج مع تلك التي حصل عليها في ولاية بيرنامبوكو في عام ١٩٩٨، ويقدر بأن هناك ٥ ملايين مريض بالسكري في البرازيل، و٥٠ في المائة منهم غافلون عن حالتهم.

٣٩٤- بالإضافة إلى هذه المشاكل، تشكل عادات الأكل غير الملائمة كذلك تحديا كبيرا، ففي المناطق المختلفة في البلاد تتمسك الثقافة الشعبية بعادات في الغذاء والأكل يشك في قيمتها التغذوية وخصائصها العلاجية وفي متطلباتها ومحظوراتها فيما يتصل بالأغذية أو مركبات الغذاء.

٣٩٥- وينبغي أن نضيف بأن مؤسسات الوجبات السريعة آخذة في الانتشار وقد تؤدي إلى عادات دون صحية، وأن هناك تزايدا في استعمال الأغذية المطبوخة سابقا أو سريعة الطبخ والتي يمكن أن تقل نوعيتها التغذوية إن لم تستخدم طرق الإنتاج الحديثة. وهناك عامل آخر يؤثر في عادات الأكل هو الحجم الكبير في عدد الوجبات اليومية التي تقدم لقطاعات مختلفة من السكان. فعلى سبيل المثال تقدم ٣٦ مليون وجبة يوميا في المدارس، و٣٠٠ ٠٠٠ وجبة في القوات المسلحة، و١٠ ملايين وجبة للعمال الذين يشملهم برنامج غذاء العمال.

٣٩٦- ومن خلال الحملة الضخمة من الإعلانات، تستميل صناعة الأغذية وتجارتها المستهلكين إلى تبني عادات جديدة، معتمدة في ذلك غالبا على دعاوى كاذبة أو خادعة. ومثالا واضح على ذلك هو التوقف المبكر عن الرضاعة الطبيعية عبر السنوات الأربعين الأخيرة بسبب الأنماط الجديدة في سلوك النساء والإعلانات عن أغذية الأطفال الصناعية. وبالنسبة لتحضير المنتجات الغذائية، والذي يخضع للتفتيش الصحي، فمن المهم أن نأخذ في الحسبان المنتجات الغذائية والصناعات الغذائية الموجودة حاليا. وفي البرازيل هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ منتج مرخص و٢٠ ٠٠٠ شركة أغذية مسجلة. وأحد الاعتبارات الأخرى هو التدفق المتزايد للأغذية المستوردة والذي يتطلب اهتماما أكبر من المفتشين الصحيين. وفي وجهة نظر البرازيل فإن دور التفتيش الصحي على الأغذية هو حماية صحة السكان من الأخطار الناتجة عن استهلاك المنتجات الغذائية غير المستوفية للشروط. ووكالة المراقبة الصحية الوطنية مسؤولة عن رصد الالتزام بالمعايير التقنية والتشريعات التي تنطبق على الأغذية. وتمارس عملها بالتحقق في عين المكان من الممارسات الصحية والنظافة الصحية التي تتبعها مؤسسات إنتاج أو بيع المواد الغذائية. وهي مسؤولة أيضا عن اعتماد التدابير ذات الصلة في حالة مخالفة الشروط لتضمن سلامة المنتجات الغذائية المقدمة للاستهلاك. وتشير هذه المعايير بصفة أساسية إلى "ممارسات تصنيعية سليمة" وإلى مقاييس تعريف المنتجات الغذائية ونوعيتها، إذ الالتزام بها ضروري لضمان التوعية.

٣٩٧- وهناك اختلافات واضحة بين مناطق البرازيل المختلفة في مجال التغذية. ويريز تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ انخفاض الفقر في البلاد. ويختلف مدى الفقر ونمطه داخليا حيث يختلف الرقم القياسي للفقر البشري اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى. ففي المناطق الحضرية الشمالية، كما ثبت بالاتجاهات السابقة والحديثة، يقل الانخفاض في الفقر عنه في باقي البلاد. وفي عام ١٩٩٦ وجدت أعلى معدلات النمو السليبي بين سكان المناطق الحضرية في الشمال وليس في الشمال الشرقي كما كان معهودا. ويظهر هذا أن وضع الأغذية والتغذية في البرازيل بالغ التعقيد، وهي بلد ذات سمات وبائية وإقليمية غير متجانسة حيث تظهر المشاكل الخاصة بالمجتمعات المتخلفة جنبا إلى جنب مع المشاكل الخاصة بالبلدان المتطورة.

٣٩٨- وفيما يتعلق بما يمكن أن يكون اختلافات ملحوظة بين وضع الرجال ووضع النساء، كما أشارت اللجنة، تشير حكومة البرازيل إلى أن الاختلافات المستندة إلى نوع الجنس تظهر فعلا ولكن يبدو أن كل شيء يشير إلى أنها غير ذات أهمية وغير كافية لكي تمثل نمطا واضحا. ونسبة حالات سوء التغذية بين الكبار في البرازيل متدنية حيث تظهر بصفة أساسية في مناطق الفقر المدقع. وتظهر أعلى نسبة لحالات سوء التغذية في شكلها الحاد (أي ليس سوء التغذية المزمن) بين الأطفال، وفي هذه الحالة لا توجد إحصائيات مفصلة استنادا إلى نوع الجنس.

٣٩٩- وتسعى حكومة البرازيل لاعتماد سياسات تتمكن من خلالها تدريجيا تحقيق الاكتفاء الغذائي، فلديها سياسة وطنية للأغذية والتغذية وأهم سماتها هي: ضمان سلامة الأغذية ونوعيتها؛ ورصد الوضع الغذائي والتغذوي؛ ونشر عادات الأكل الصحيحة وأنماط الحياة الصحية؛ والوقاية من الأمراض التغذوية ومكافحتها؛ وتعزيز أساليب التحقيق، وتنمية الموارد البشرية وتدريبها.

٤٠٠- ولضمان سلامة الأغذية ونوعيتها يجري تعزيز إجراءات التفتيش الصحي وتشجيع وكالات حماية المستهلك ومنظمات المجتمع المدني المعنية بهذه القضية لاتخاذ إجراءات مشتركة. والهدف من ذلك هو نشر المعلومات ذات الصلة بشأن نوعية المنتجات الغذائية وسلامتها مما يسهل الوصول إلى الآليات المسؤولة عن ضمان هذه الحقوق.

٤٠١- وبالإضافة إلى ذلك، يجري تحديث التشريع الوطني الخاص بالصحة الغذائية آخذا في الاعتبار التطورات في التقنية الإحيائية - كالتحويل الوراثي وغيره من العمليات - كما يجري تكييف معايير وإجراءات التفتيش الصحي بما يتوافق مع الصكوك القانونية والاتفاقات الدولية؛ ففي بلدان السوق المشتركة للمحروط الجنوبي، على سبيل المثال، سيجري إجراء التعديلات التي تتطلبها المهنة في المواد الغذائية المصنعة أو الطبيعية.

٤٠٢- ويلعب نظام المراقبة الغذائية والتغذوية دورا هاما في رصد الوضع الغذائي والتغذوي. وسيجري توسيع النظام وتحسينه عن طريق اتخاذ إجراءات عاجلة وتغطية شاملة لجميع أنحاء البلاد. وستحقق توطيده خاصة عن طريق دعم خلايا العمل الموجودة فعلا في جميع الولايات تقريبا وفي المئات من البلديات. وسيكون أحد أهم التدابير المتخذة لهذا الغرض إنشاء نقاط مراقبة لرصد النمو الوبائي للمشاكل وصلاقتها بمؤشرات الخطر. وسيجري إنشاء هذه النقاط بصفة رئيسية في المناطق المعرضة بشدة للخطر وقريبا من التجمعات السكانية المعرضة بشدة للخطر؛ وقبل ذلك كله يجب أن تكون ذات صلة بالحالات صعبة القياس كالنقص في فيتامين "أ" أو في اليود.

٤٠٣- وسيركز نظام المراقبة الغذائية والتغذوية اهتمامه على النساء الحوامل وعلى نمو الأطفال وتطورهم. وسيشكل مرتكزا لجميع الأعمال التي تجري في شبكة الخدمات، خاصة في مجال الرعاية الصحية الأساسية، والتي يلتزم النظام بعالمية شمولها. وينبغي دمج مخططات توفير الرعاية لكل مستفيد منها ورصد وضعه التغذوي في شبكة الخدمات بهدف الكشف عن الأوضاع الخطرة، وتوفير إجراءات وقائية وضمان الرجوع إلى الحالة الطبيعية.

٤٠٤- ومن أولويات الحكومة الآن أيضا إجراء مسح لحالات النقص المتوطنة لتحديد توزيعها الجغرافي ومدى سوء التغذية من حيث الطاقة والبروتينات وفقر الدم ونقص الفيتامين "أ" واليود. وفيما يتعلق برصد الأمراض المزمنة غير المعدية والمرتبطة بالمدخول الغذائي وأساليب الحياة غير الملائمة سيتوافق العمل مع الأنظمة العاملة من حيث جمع البيانات وتوليدها وتدفعها وتجهيزها وتحليلها.

٤٠٥- وعلى وجه التحديد ستركز نظم المعلومات على جوانب مرتبطة بالرضاعة الطبيعية وعلى العوامل السلبية والإيجابية وكذلك على التقييم الدوري للوضع التغذوي لطلاب المدارس الحكومية. وسيمثل رصد إنتاج الأغذية وتقييم التنمية النوعية والكمية للعرض والاستهلاك عنصرين آخرين من عناصر هذه المبادئ التوجيهية.

٤٠٦- وسوف يتزامن ترويج عادات الأكل الصحية، ابتداء من الرضاعة الطبيعية، مع تشجيع أساليب الحياة الصحية، الذي يمثل عاملا هاما آخر في تعزيز الصحة. وفي هذا الخصوص يجري التركيز على ضمان الانتشار الواسع للمعرفة فيما يتصل بالأغذية والأكل وأيضا على الوقاية من المشاكل التغذوية ابتداء من سوء التغذية، بما في ذلك أنواع محددة من النقص، وانتهاء بالبدانة.

٤٠٧- يعد استعراض الطرائق والاستراتيجيات، خاصة في القطاع الصحي، تدبرا أساسيا وأوليا للتأكد من أن تشجيع الرضاعة الطبيعية يحظى بالأولوية فعلا، ولهذه الغاية ستجري متابعة التنسيق مع قطاعات المجتمع المختلفة وخاصة مع تلك التي لها قدرة أكبر في التأثير على ممارسة الرضاعة الطبيعية، وسيشمل ذلك المنظمات التي تمثل الفئات الفنية الصحية المتنوعة والصناعات الغذائية والتغذوية والمبلغين الاجتماعيين والمعلمين وزعماء المجتمع المحلي ومنظمات حماية المستهلك ومنظمات المجتمع المدني بصفة عامة.

٤٠٨- ومن المهم أيضا اعتماد التدابير الموجهة إلى ضبط إعلانات المنتجات الغذائية الخاصة بالأطفال وخاصة بالاشتراك مع المنظمات الممثلة لعالم الإعلان ومع مؤسسات الاتصالات. وسيجري بالإضافة إلى ذلك دعم البرامج المؤسسية وفقا للمعايير المحددة مسبقا، مثل "المستشفيات الصديقة للأطفال" وبنوك لبن الأم، ودعم التحركات التي تمولها المنظمات غير الحكومية الهادفة إلى تشجيع الرضاعة الطبيعية.

٤٠٩- وفيما يتعلق بالتشريعات، سيجري تعزيز ونشر وتوسيع تلك الأحكام التي تضمن توفير الأوضاع الأساسية للأمهات لإرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية، مثل توفير جدول عمل وموقع ملائمين للقيام بالرضاعة الطبيعية. وستكون القوانين الوطنية والدولية واللوائح والمعايير المتعلقة بالإنتاج الصناعي والتسويق وإعلانات الأغذية الخاصة باستهلاك الأطفال هي المصدر المرجعي الهام في اعتماد كل تلك التدابير. وبالإضافة إلى ذلك سيجري تنفيذ المبادرات التي تمكن من رصد الممارسات التسويقية الضارة أو المؤذية أو المشكوك فيها من وجهة

نظر معايير ومصالح الحياة الصحية حقاً. وسيجري تركيز الاهتمام في هذا الخصوص على القضايا المتعلقة بزيادة الوزن وآثارها.

٤١٠- وتنمية الموارد البشرية وتدريبها عاملان يؤثران في التعريفات اللازمة بموجب السياسة الصحية التي جرى تفصيلها في الفقرات السابقة. والهدف هو ضمان توفير الموظفين اللازمين للقطاع الصحي - على المستويين النوعي والكمي - من جميع المستويات الثلاثة في الحكومة ووفقاً لتوقيت مناسب.

٤١١- وضعت الحكومة الاتحادية لنفسها ستة أهداف ذات أولوية لعام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالغذاء والتغذية وبينت علاقتها كمجال لعمل الحكومات المحلية والمجتمع. وهذه الأهداف هي: تخفيض عدد حالات المواليد ناقصي الوزن بنسبة ١٠ في المائة على الأقل؛ وتخفيض عدد حالات سوء تغذية الأطفال المتوسطة والحادة؛ وتخفيض عدد حالات فقر الدم بين النساء الحوامل بنسبة الثلث؛ وضبط حالات الاضطراب التي يتسبب فيها نقص اليود؛ وضبط النقص في فيتامين "أ" كمشكلة من مشاكل الصحة العامة؛ وتوفير الأوضاع المناسبة التي تمكن الأمهات من إرضاع أطفالهن حتى سن ستة أشهر عن طريق الرضاعة الطبيعية فقط ومواصلة حضانتهم خلال فترة انتقالية لمدة سنتين.

٤١٢- وهذا هو السياق الذي تعتمد فيه التدابير الخاصة بنشر المعرفة الأساسية عن الغذاء في البرازيل، ومن بين هذه التدابير تحدر الإشارة إلى تلك المتعلقة بالتعليم وحملات مراكز الصحة العامة واستخدام الإذاعة والتلفزيون. كما يجري الربط بين الأساليب الخاطئة في الأكل والمستوى التعليمي المتدني للسكان ولكنها متأثرة أيضاً بالعوامل الثقافية وضغط الحملات التسويقية للصناعات الغذائية الكبرى.

٤١٣- وفي هذا الجزء من التقرير تطلب اللجنة من الدول الأطراف أن تتناول قضية الإصلاح الزراعي مع التركيز على الجوانب التالية: نشر التشريعات وتنفيذ التشريعات الحالية ورصد التنفيذ. وقبل وصف عملية الإصلاح الزراعي الجاري في البرازيل بأكبر قدر ممكن من التفصيل ترغب الحكومة البرازيلية في أن توضح للجنة أن للإصلاح الزراعي في البرازيل جوانب تاريخية واجتماعية تتصف بتشوهات كبيرة متبلورة تسعى الحكومة إلى تقويمها. والنقاش الداخلي حول هذه القضية حاد جداً خاصة إزاء التوقعات العادلة لدى قطاعات كبيرة من المجتمع والتي تطمح إلى مستويات معيشية أفضل. إلا أنه من الضروري لهذا النقاش أن يأخذ في الاعتبار تطور هيكل حيازة الأراضي في البرازيل لضمان تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية.

٤١٤- وقد دخل القطاع الريفي البرازيلي عهداً جديداً، ويرجع الفضل في ذلك إلى صياغة سياسات عامة وضعت خصيصاً للزراعة الأسرية وهي تعزز من صورة التنمية في الزراعة البرازيلية، وهي أكثر ديمقراطية الآن في توفير فرص العمل والكسب، وهي أكثر فعالية فيما يتصل باستخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

٤١٥- إن التدابير الرامية إلى مزيد من التنسيق في مجال الإصلاح الزراعي والزراعة الأسرية هي في صلب السياسة الزراعية الجديدة الموجهة نحو الإنتاج والإنتاجية والاستثمار في التكنولوجيا ولكنها قبل كل شيء تركز على الإنسان وعلى تطوره كمواطن. وكان استحداث وزارة التنمية الزراعية استجابة من جانب الحكومة الاتحادية لضرورة تحسين أداء القطاع العام في تسيير هذه السياسة الزراعية الجديدة مما سوف يسهم بنصيب وافر في ظهور عالم ريفي جديد.

٤١٦- وكل هذه المبادرات مرهونة بالتوجه العام لمبادرات التنمية الريفية والتي يستوجب تخطيطها وتنفيذها المشاركة والاهتمام من جانب الولايات والبلديات والمجتمع المدني. وفضلا عن ذلك ينبغي لهذه الجماعات أن تعمل على نحو لا مركزي من خلال مجالس تمثل جميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر. وعلى هذا النحو سيكون من الممكن زيادة وتحسين سياسات الإصلاح الزراعي والزراعة الأسرية.

٤١٧- وتظهر الأرقام المدونة أدناه بوضوح التطور الموجه نحو تحقيق أهداف التوطين وتمويل الزراعة الأسرية. ولهذا السبب، وحتى تكون التدابير المستقبلية أكثر شجاعة، من الضروري أن تشترك الولايات والبلديات والكيانات المهتمة الأخرى، وخاصة التي تمثل المستفيدين المباشرين من البرنامج، في الجهود الموجهة نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

٤١٨- ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تحقق توطين ٣٢٧ ٨٥ أسرة ريفية منتجة بحيث أصبح عدد الأسر المستفيدة من الإصلاح الزراعي أثناء إدارة الرئيس فرناندو هنريكة كاردوسو ٨٦٦ ٣٧٢ أسرة، ويعد هذا رقما قياسيا إذ إن عدد الأسر التي تحقق توطينها خلال الثلاثين عاما التالية إصدار قانون الأراضي في عام ١٩٦٤ لم يتجاوز ٢١٨ ٠٠٠ أسرة، ويعكس الجدول المقارن أدناه هذه التطورات.

الجدول ٤٧

الأسر المستوطنة في الأرض، ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	عدد الأسر المستوطنة
١٩٩٥	٤٢ ٨٢٧
١٩٩٦	٦١ ٦٧٤
١٩٩٧	٨١ ٩٤٤
١٩٩٨	١٠١ ٠٩٤
١٩٩٩	٨٥ ٣٢٧
المجموع	٣٧٢ ٨٦٦*

* يمثل هذا الرقم ١ ٨٦٤ ٠٠٠ شخصا مستوطنا.

٤١٩- ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ افتتحت الحكومة ٧٢٣ ٢ مشروعا استيطانيا، كما يظهر في الجدول التالي.

الجدول ٤٨

مشاريع التوطن ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	المجموع
المشاريع المستهلة	٣١٤	٤٣٣	٦٣٧	٨٥٠	٤٨٩	٢ ٧٢٣

٤٢٠- ومن تاريخ إنفاذ قانون الأراضي في عام ١٩٦٤ إلى تسلم الرئيس كاردوسو الولاية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لم ينفذ أكثر من ٨٠٠ مشروع استيطاني وهي السابقة للمشاريع الحالي.

٤٢١- ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ جرى تخصيص ٧٨٩ ٢٠٤ ١٣ هكتارا من الأرض للإصلاح الزراعي. وتعتمد الحكومة بصفة أساسية على الاستملاك لتوفير الأراضي لتوطين المنتجين الريفيين. ومن ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ جرى استملاك ١١٤ ٧٨٥ ٨ هكتارا من الأراضي، ومنها ٨٤٤ ٤٦٣ ١ هكتارا استملكت بين ١ كانون الثاني/يناير و١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٤٢٢- ومن بين الأراضي التي تبرع بها الاتحاد تم الحصول على ٤٣٢ ٤٣٥ هكتارا بين ١ كانون الثاني/يناير و٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

الجدول ٤٩

الهكتارات المستملكة ١٩٨٥-١٩٩٩

السنة	الهكتارات المستملكة
١٩٨٩/١٩٨٥	٤ ١٩١ ١٤٧
١٩٩٣/١٩٩٠	٢ ٧٧٥ ٢٨٢
١٩٩٤/١٩٩٣	١ ٠٨٦ ٥٤٦
١٩٩٨/١٩٩٥	٧ ٣٢١ ٢٧٠
١٩٩٩	١ ٤٦٣ ٨٤٤
١٩٩٩/١٩٩٥	٨ ٧٨٥ ١١٤

٤٢٣- وتظهر دراسات رصد حيازة الأراضي التي أجراها المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي أن إجمالي تكلفة العقار الريفي لكل أسرة كان ١٩ ٤١٢,٧٤ ريالاً برازيلياً في عام ١٩٩٥ بالقيمة الحالية، أما اليوم فقد انخفضت التكلفة إلى ٨ ٢٩٤,٨٣ ريالاً برازيلياً أي بنسبة انخفاض قدرها ٥٠ في المائة. وفي عام ١٩٩٥ كان متوسط تكلفة الهكتار ٣٨٢,٦٧ ريالاً برازيلياً بينما بلغ اليوم ٢٦٤,٧٥ ريالاً برازيلياً.

٤٢٤- ويظهر الجدولان المقارنان أدناه القيمة الكلية للعقار الريفي لكل أسرة والقيمة الكلية للعقار الريفي لكل هكتار، على التوالي، في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩.

الجدول ٥٠
القيمة الكلية للعقار الريفي
ألف - لكل أسرة

السنة	ألف / أسرة
١٩٩٥	١٩ ٤١٢ ٧٤
١٩٩٦	١٦ ٣٨٥ ٠٤
١٩٩٧	١٤ ٦١٤ ٥٩
١٩٩٨	١٠ ١١٦ ٣٤
١٩٩٩	٨ ٢٩٤,٨٣

باء - لكل هكتار

السنة	ألف / هكتار
١٩٩٥	٣٨٢.٦٧
١٩٩٦	٣٤٣.٢١
١٩٩٧	٢٩٢.٢٣
١٩٩٨	٢٨٧.٤٩
١٩٩٩	٢٦٤,٧٥

٤٢٥- وقد ارتفع المعيار الزراعي (الذي يقيس نوعية التربة ويتفاوت من صفر إلى ١) للأراضي المستملكة لغرض الإصلاح الزراعي من ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٩.

٤٢٦- ومن عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨ بلغ إجمالي الموارد المالية المنفقة على البنية التحتية الأساسية في مستوطنات الإصلاح الزراعي ٤٤٧ ٧٦٧ ٣٠١ ريالاً برازيلياً، وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ سيكون قد بلغ إجمالي الموارد المالية المنفقة في البنية التحتية ١٥٠,٦ مليار ريال برازيلي؛ ومن كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ جرى شق ٣ ٣٨٢ كيلومتراً من الطرق بتكلفة قدرها ٢٥,٥ مليون ريال برازيلي؛ وتمديد ١ ٠٧٣ كيلومتراً من خطوط الكهرباء في المناطق الريفية بتكلفة قدرها ١,٧ مليون ريال برازيلي؛ وحفر ٢٠٤ آبار بتكلفة قدرها ٤,٢ مليون ريال برازيلي؛ وتركيب ١٩ وحدة تزويد مياه بتكلفة قدرها ٢١٦ ٥٠٠ ريال برازيلي؛ وبناء ٧٩ خزاناً.

٤٢٧- وفيما يلي استعراض للاستثمارات الأخرى في البنية التحتية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩:

النشاط	التكلفة (ألف ريال برازيلي)
خزانات	٧٣٦
بنايات	١ ٢٨٣
مضاعفة في المساحات المخصصة	٧٥ ٦٣٣
مراكز م. د. مك. محتمات محلية	٤٥٨
كله مترا من خطوط الكهرباء في الريف	٩ ٤٧٥
مدسة	٣٢٣
مراكز صحية	٣٦٦
مستدعات	١٠٨
كيلومترا من الطرق	١٣ ٨٢٤
	١٤ ٧٦٢ ٣٠٩
	٢٨ ٠٢٥ ٩٦٢
	٤٥ ٧٥١ ٦٠٠
	١١ ٩٨٨ ٣٢٤
	٧٠ ٩١١ ٣٢٦
	١٢ ٦٢٦ ٣٣٢
	٧ ٣٣٧ ٨٢٧
	٤ ١٤٨ ٧٤٥
	١٠٦ ٢٥١ ٠٢٢

٤٢٨- وفي عام ١٩٩٩ جرى استثمار مبلغ ١٥٠,٦ مليون ريال برازيلي في البنية التحتية.

٤٢٩- ومن عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ جرى توجيه ١ ٥٢٠ ٠٠٠ ريالا برازيليا إلى ائتمانات بدء التشغيل وإلى البرنامج الخاص لائتمانات الإصلاح الزراعي. وبحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ سيكون إجمالي ما قدم تحت البند "ألف" من البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية، الذي يفيد المنتجين الريفيين ضمن الإصلاح الزراعي، ٤٦٠ مليون ريال برازيلي.

الجدول ٥١

الائتمانات المقدمة ضمن الإصلاح الزراعي (ريال برازيلي) ١٩٩٥-١٩٩٩

السنة	المبلغ المنفذ	البرنامج	البند "ألف" من البرنامج	المجموع
١٩٩٥	٤٧ ٧٩٤ ٧٠٧	١٠٨ ٩٧٣ ٦٥١	-	١٥٦ ٧٦٨ ٣٥٨
١٩٩٦	٧١ ٣٣٧ ٩٦٨	٢٠٢ ٥٦٣ ٩١٠	-	٢٧٣ ٩٠١ ٨٧٨
١٩٩٧	١٥١ ٢٤٢ ١٠٠	٢٠٤ ٢١٤ ٥٤٢	-	٣٥٥ ٤٥٦ ٦٤٢
١٩٩٨	٢٣١ ٦٠٠ ٠٤٠	٣٠٧ ٦١٧ ٢٩٣	-	٥٣٩ ٢١٧ ٣٣٣
١٩٩٩	١٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠	-	٤٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	٦٩٦ ٩٧٤ ٨١٥	٨٢٣ ٣٦٩ ٣٩٦	٤٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٣٢٥ ٣٤٤ ٢٢١

٤٣٠- إن الهدف من البرنامج الوطني التعليمي للإصلاح الزراعي الذي افتتح في نيسان/أبريل العام الماضي هو تقوية التعليم في مستوطنات الإصلاح الزراعي باستخدام طرق خاصة ملائمة للبيئة الريفية، والبرنامج نتيجة للمشاركة بين الحكومة والجامعات والحركات الاجتماعية الريفية بغرض الشروع في عملية واسعة لتعليم الشباب والكبار في مستوطنات الإصلاح الزراعي. وسيشارك كل من المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي ووزارة التعليم ووزارة العمل في تنفيذ البرنامج مع شركاء هامين آخرين بما في ذلك الكنائس والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المنتجين وجمعيات المنتجين التعاونية.

٤٣١- ويسهر النظام على تدريب مراقبين من أجل المستوطنات في الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي على تعليم القراءة والمواد الدراسية للشباب والكبار المستفيدين من الإصلاح الزراعي. ومنذ انطلاق ذلك البرنامج تم تدريب ٣ ١٣٧ مراقبا يشتغلون اليوم في المستوطنات في شتى أنحاء البلاد.

٤٣٢- وبالرغم من حياة البرنامج القصيرة، فإن الأرقام مثيرة للإعجاب، إذ يجري حاليا تعليم ٦٢ ٧٤٢ فردا من الشباب والكبار القراءة والمواد الدراسية في إطار ١ ٤٢١ مشروع مستوطنة في ٦١٦ بلدية تقع في ٢١ ولاية من ولايات البرازيل. وإلى الآن، أنفق ٥٣٦ ٤٠٨ ١١ ريالا برازيليا على تعليم أولئك المواطنين في إطار الإصلاح الزراعي وعلى فتح آفاق جديدة أمامهم.

٤٣٣- ويمول "البرنامج الوطني للتعليم في إطار الإصلاح الزراعي" أيضا تدريب المواطنين تقنيا ومهنيًا مع التركيز على الإنتاج والإدارة في مجال الريف وعلى إصدار مواد تعليمية في جميع المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها على أساس المناقشات التي دارت حول البرنامج.

٤٣٤- وركزت وزارة التنمية الزراعية و"المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" جهودهما على الممارك القانونية ضد التعويضات المفرطة على الأراضي المستملكة لأغراض الإصلاح الزراعي. ويجري الطعن في جميع القضايا التي تتجاوز فيها التقديرات تلك التي يقوم بها "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" على أساس (الإجراء التنفيذي المؤقت) MP 1901 الذي استحدث منذ عام ١٩٩٧ أحكاما في التشريع لمنع تلك الانحرافات.

٤٣٥- وقد نجم عن عمل المحامين في "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي"، سواء من خلال الدعاوى المتعلقة بالمقاضاة أو الاستئناف في حالات الاستملاك مثلا، أنهم تمكنوا من الحصول على خفض الديون الحكومية من ٤١٥,٩ مليون ريال برازيلي (في شكل مدفوعات مستحقة على الحكومة بسبب الدعاوى التي خسرتها) إلى ٢٦٠,٤ مليون ريال برازيلي عام ١٩٩٧. وفي العام التالي، انخفض هذا المبلغ إلى ٥٥,٧ مليون ريال برازيلي.

٤٣٦- وأمرت المحكمة الاتحادية للمنطقة الثالثة في ساو باولو مؤخرا بتعويض مفرط، غير أنها في النهاية سلمت بالأدلة التي قدمها محامو "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" في دعوى إبطال ضد المالكين السابقين لممتلكات فازنداس ريونيداس الواقعة في بلدية بروميساو التي استمكت لأغراض الإصلاح الزراعي. وذهب المالكون السابقون إلى المحكمة للحصول على زيادة مبلغ الاستملاك، الذي قدره "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" في الأصل وذلك من ٢٦٠ ٨١١ ٢٥ ريالا برازيليا إلى ٨٧٦ ٥٠٢ ٣٨٥ ريالا برازيليا، وهو مبلغ يناهز مليار ريال برازيلي بالقيمة الحالية. وردا على ادعاءات "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" أمرت محكمة ساو باولو بإجراء تقدير جديد للممتلكات. وهناك عشرات من الحالات المماثلة. وإذا لم تصحح تلك الانحرافات فإن برنامج الإصلاح الزراعي قد يتعرض لضرر لا رجعة فيه.

٤٣٧- ومن البرامج التي تجدر الإشارة إليها برنامج (أرضنا مدرستا). وقد نظم "الإجراء التنفيذي المؤقت" MP 1901 أيضا هذا البرنامج الذي يقدم حوافز لأسر العمال الريفيين من أجل الإبقاء على أطفالهم في المدارس. وتحصل الأسر على تخفيض قدره ٥٠ في المائة من الرصيد المستحق من الدين المتعلق بممتلكاتها شريطة أن يستمر أطفالها في الدراسة. وتستفيد من هذه المزية الأسر التي لديها أطفال تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٤ عاما والذين يذهبون إلى المدرسة الابتدائية. وينطبق التخفيض البالغ ٥٠ في المائة على كل دفعة يقدمونها خلال كل الفترة التي يظل فيها طفل أو أكثر من أطفالها في المدرسة. وعندما يكمل الأطفال المدرسة الابتدائية، ينطبق التخفيض على الرصيد المستحق من الدين على الممتلكات. وإذا لم يكن للأسرة الموطنة أطفال، لكن يوجد بين أفرادها كبار أميون، فإنها رغم ذلك تستفيد من التخفيض إذا حضر أولئك الكبار دورات محو الأمية بانتظام.

٤٣٨- ومن الجوانب البالغة الأهمية في الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تغيير البنية الزراعية البرازيلية منح سندات ملكية الأرض. وقد ولد إعطاء ١٠ ٠٠٠ سند ملكية عام ١٩٩٩ إحساسا بالأمان لدى الأسر التي وطنها "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي". ومنح سندات الملكية هو جزء من "برنامج الإصلاح الزراعي الجديد" الرامي إلى رد حقوق المستوطنين كمواطنين وضمان تيسير حصولهم على القروض المصرفية.

٤٣٩- والمؤسسة البرازيلية للبريد والتلغراف مكلفة بمنح سندات ملكية الأرض للمستوطنين الذين يمكنهم دفع الرسوم السنوية في أي مكتب من مكاتب البريد.

٤٤٠- وقد اختيرت المؤسسة البرازيلية للبريد والتلغراف لتقديم تلك الخدمة بسبب عدد المكاتب التابعة لها وبسبب قربها من المستوطنين، ناهيك عن فعالية أدائها. وخلال الأعوام الأربعة للإدارة الحالية للبلاد، يقدر عدد الأسر التي حصلت على هذا الاستحقاق بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ أسرة تم توطينها في ما يناهز ٢٠ مليون هكتار، وهي منطقة تعادل ثلاثة أضعاف مساحة ولاية ريو دي جانيرو.

٤٤١- وينظم القانون ٩٨٧١ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ مناطق الحدود. ويحدد ذلك القانون الموعد النهائي وقواعد تصديق الولايات الواقعة في مناطق الحدود على منح الحصول على أراضي أو إبطال تلك المنح. وهناك حكم في القانون المذكور يسمح لذلك التصديق - الذي كان يتعلق عادة بالملكيات الصغيرة فقط - بأن يشمل الملكيات المتوسطة الحجم في وسط غرب البلاد وشمالها وجنوبها. وينص القانون أيضا على أنه حتى بدون تصديق نهائي، يمكن للمنتجين عرض ممتلكاتهم بمثابة رهن للقروض الضرورية للإنتاج إلى أن تصدر المحاكم قرارها النهائي.

٤٤٢- ومشروع الشرنقة الذي يديره "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" يتخذ شكل مستوطنة لا مركزية نموذجية، وقد تم تنفيذه بالاشتراك مع البلديات لاستغلال تربية المواشي التي تساعد على إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل بالإضافة إلى زيادة الأغذية المتوفرة في الأسواق الإقليمية. وتتخذ البلدية المعنية المبادرة بالانضمام إلى مشروع الشرنقة، وتحدد الطلب وتشير إلى الجهات المستفيدة المحتملة والمنطقة المزمع استعمالها، علاوة على البحث عن الشراكات لضمان توفير المساعدة التقنية والتدريب للأسر الموطنة. والبلدية هي أيضا التي تضمن القروض المقدمة في إطار مشروع الشرنقة. ويمنح المشروع قروضا لتغطية نفقات الغذاء والتطوير والدعم ومواد البناء والسكن بغية ضمان توطيد المستوطنات واستمرارها. وهناك حاليا ٣٢ مشروع شرنقة قيد الإعداد لفائدة ١ ٣٠٤ أسر معظمها في شمال البلاد وشمالها الشرقي.

٤٤٣- ويقدم المشروع قروضا لبدء التشغيل بقيمة ١ ٤٠٠ ريال برازيلي وقروضا لبناء البيوت قدرها ٢ ٥٠٠ ريال برازيلي لكل أسرة. وكل أسرة مؤهلة للحصول على قروض قد تصل إلى ٩ ٥٠٠ ريال برازيلي، ويوفرها البرنامج الخاص لاكتتمانات الإصلاح الزراعي.

٤٤٤- وتوفير المساعدة التقنية والتدريب للأسر المستوطنة بالغ الأهمية لضمان توطيد مشاريع المستوطنات التي يديرها "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" واستمرارها. وقد وضع مشروع لومبار لتلبية تلك الاحتياجات. وهو يقدم إرشادات إلى الأسر المزارعة المستوطنة عن اختيار المحاصيل والمراعي وتطويرها، وعن التخزين والتسويق وتربية المواشي واللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى تشجيع المستوطنين على تنظيم أنفسهم. ويعمل حاليا لحساب المشروع ١ ٤٠٠ خبير ميداني على تقديم المساعدة التقنية إلى ١١٧ أسرة في شتى مناطق البلاد. وتبلغ الاستثمارات الإجمالية شهريا مليوني ريال برازيلي. ويشارك في المشروع كل من "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" ومنظمات المزارعين الوطنيين والمؤسسات العامة والخاصة والتعاونيات التي توفر المساعدة التقنية والجامعات ومعاهد البحوث والمصارف الرسمية وحكومات الولايات والبلديات والمنظمات غير الحكومية.

٤٤٥- ويعمل لحساب المشروع أيضا أفرقة ميدانية مكونة من أخصائيين في شتى المجالات (مهندسون زراعيون وبيطريون وعلماء اقتصاد وعلماء اجتماع وخبراء زراعيون ومهندسو غابات وعلماء نفسانيون وإداريون وغيرهم). وتستأجر منظمات المستوطنين هؤلاء الأخصائيين وتدفع لهم أجورهم من الأموال التي يتيحها المشروع لتوفير المساعدة التقنية والتدريب. ويختلف عدد الأخصائيين باختلاف عدد الأسر التي تحتاج إلى المساعدة، والمسافة التي تفصل بين المستوطنات، وغير ذلك.

٤٤٦- ويرمي المشروع أساسا إلى تنمية الأسر الموطنة وتوطيد مشاريع الاستيطان وإدماجها في البلدية أو المنطقة بصفتها وحدات إنتاجية تنافسية تسهم في إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل. وفي إطار مشروع لومبار تطلع الأسر على ما تقوم به الجمعيات والتعاونيات وغير ذلك من أشكال التنظيم كلما أدركت تلك الأسر حقوقها وواجباتها.

٤٤٧- وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أنشأت الحكومة "المكتب الوطني لقضايا الشؤون الزراعية" الذي تتلخص مهمته أساسا في منع النزاعات الزراعية والتقليل منها. ويتعاون في أداء عمله مع الوكالات الحكومية وغير الحكومية، ولا سيما جهاز القضاء ومكتب المدعى العام وأمانات الأمن العام ونقابة المحامين البرازيليين، على سبيل المثال لا الحصر. وقد أسس المكتب الوطني لقضايا الشؤون الزراعية منذ إنشائه مكاتب في ولايات آكرى، وروندونيا، وروريما، وميناس جيرائيس، وماتو غروسو دو سول.

٤٤٨- وقد قل كثيرا هذا العام سطو العمال غير المالكين للأرض على الممتلكات الزراعية. وقد تم تسجيل ٥٠ حالة سطو في كانون الثاني/يناير؛ و٤١ في شباط/فبراير؛ أما آذار/مارس فشهد ارتفاعا حادا إذ بلغ عدد حالات السطو ١٠١ حالة؛ ثم انخفض إلى ٦٦ حالة في نيسان/أبريل؛ ثم إلى ٣٤ حالة في أيار/مايو؛ و٢٦ حالة في حزيران/يونيه؛ و٣٢ في تموز/يوليه؛ و٣٠ في آب/أغسطس؛ و٢٦ في أيلول/سبتمبر؛ و٢٨ في تشرين الأول/أكتوبر؛ و٣٠ في تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٤٩- والبيئة هي أحد اهتمامات الحكومة الأخرى في إطار الإصلاح الزراعي. وتنفذ وزارة التنمية الزراعية بعض الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة وإذكاء الوعي بها لدى المستفيدين من الإصلاح الزراعي، إذ إن تلك الأمور بالغة الأهمية في نجاح جميع المشاريع. وقد أصدرت الوزارة توجيهها يحظر استملاك واكتساب الأراضي الزراعية التي تغطيها الغابات البكر الواقعة في النظم البيئية لغابات الأمازون والأطلسي، وأراضي ماتو غروسو الرطبة، وغيرها من المناطق المحمية.

٤٥٠- وفي عام ١٩٩٩، نظم "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" ٤٠ دورة تدريبية في مجال البيئة لفائدة ٦٠٠ مروج في شتى أنحاء البلاد. وهؤلاء المروجون هم أخصائيون وزعماء مجتمعات محلية مكلفون بنشر المعرفة بين الأسر الموطنة.

٤٥١- ولتعزيز عملية تجهيز الرخص البيئية، تم تعيين مدير بيئي لكل مكتب من المكاتب الإقليمية البالغ عددها ٢٨ مكتبا، بالإضافة إلى تدريب ١٣ مسؤولا إداريا معنيا بالبيئة يعملون اليوم كمروجين في مدن ريسيف، وفورتاليزا، وماناوس، وفيتوريا، وفي المقاطعة الاتحادية وولاية ألاغواس.

٤٥٢- وامتثالا لجدول أعمال وزارة التنمية الزراعية في مجال البيئة، يجري حاليا تدريب وكلاء متعاونين يعملون كمساعدين للمفتشين البيئيين، وقد عهد إليهم بتقديم تقارير وقائع إلى المفتشين التابعين للمعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتجددة.

٤٥٣- والمصرف العقاري هو أيضا أحد الأدوات المهمة التي استحدثت لتعزيز الزراعة الأسرية. ويقدم المصرف أهم الوسائل اللازمة لاقتناء الأراضي لأغراض الإصلاح الزراعي. ويمكن المصرف من إيجاد مستوطنات جديدة من خلال ضم مناطق جديدة، ولا سيما المناطق التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الاستملاك. ويدعم المصرف اليوم عمليات الاستملاك القائمة على المصلحة الاجتماعية، وهي أهم وسائل الحصول على الأرض لأغراض الإصلاح الزراعي. وفي عام ١٩٩٩، استفادت ١٠.٠٠٠ أسرة من التعامل مع المصرف العقاري الذي منح ما مجموعه ١١٥ مليون ريال برازيلي إلى ولايات باهيا، وسيارا، وغوياس، ومراهوا، وميناس جيرائيس، وبارانا، وبيرنامبوكو، وريو غراندي دو سول، وسانتا كاتارينا.

٤٥٤- وقد أنشئ المصرف العقاري بموجب تشريع تكميلي لتمويل المستفيدين مباشرة من أجل شراء أرض زراعية يختارونها وإمدادها بما يلزم من مرافق أساسية لتسير سيرا سليما. ويعتبر المصرف اليوم بأنه أداة جديدة وقوية لتوزيع الأراضي تسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الريفية.

٤٥٥- ويستهدف ذلك البرنامج العمال الزراعيين والمؤاكرين وأصحاب العقارات السكنية والمستأجرين الذين يشبتون أن لهم ما لا يقل عن خمسة أعوام من الخبرة الزراعية أو أنهم أصحاب ممتلكات زراعية صغيرة لا يسمح حجمها بإنتاج أكثر مما تحتاج إليه الأسرة.

٤٥٦- وتسهر الأمانة التنفيذية لأحد مجالس الأمناء على تنسيق عمليات المصرف الزراعي وتتألف من ثماني سلطات: وزراء الزراعة، والمالية، والبيئة، والميزانية، والإدارة، والتنمية، بالإضافة إلى مدير "المعهد الوطني للتوطين والإصلاح الزراعي" ومحافظ المصرف الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتألف المجلس وزير سياسات الأراضي والتنمية الزراعية.

٤٥٧- ويعمل المصرف الزراعي بشكل لا مركزي بفضل نظام من الشراكات، ويرم اتفاقات مع حكومات الولايات التي تختار وكالة من الوكالات تسند إليها مهمة تنسيق عمليات التصرف في الأموال.

٤٥٨- وبموجب لوائح البرنامج، يتعين تسديد القروض الممنوحة من أموال المصرف في غضون ٢٠ عاما، مع السماح بفترة تأجيل مدتها ثلاثة أعوام. ويتراوح سعر الفائدة بين ٤ و ٦ في المائة سنويا.

٤٥٩- ويختار العمال أنفسهم الأراضي الزراعية التي يريدون من المصرف تمويلها ويحصلون على ذلك التمويل بغية توفير وجود المرافق الأساسية التي تحتاجها المجتمعات. وبالإضافة إلى الأرض والمرافق الأساسية، تغطي القروض رسوم المكتب الزراعي ونفقات التسجيل والخدمات الطبوغرافية.

٤٦٠- أما من سبق أن تلقوا مساعدة المصرف الزراعي أو شاركوا في مشاريع استيطانية أخرى فهم غير مؤهلين للاستفادة من عمليات المصرف. ومن غير المؤهلين أيضا من يزاول وظيفة عمومية أو من يتجاوز دخله ١٥ ٠٠٠ ريال برازيلي أو يملك أرضا تعادل مساحتها مساحة الأرض الأسرية المتوقع الحصول عليها أو تتعدها.

٤٦١- ويبلغ سعر الفائدة السنوي ٤ في المائة بالنسبة إلى القروض التي تصل قيمتها إلى ١٥ ٠٠٠ ريال برازيلي، و ٥ في المائة بالنسبة إلى القروض التي تتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ ريال برازيلي، و ٦ في المائة بالنسبة إلى القروض التي تتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ ريال برازيلي، وهو السقف المحدد للحصول على قرض من المصرف الزراعي. ويحصل العمال الزراعيون على تخفيض قدره ٥٠ في المائة من سعر الفائدة بالنسبة إلى أفقر المناطق الزراعية، و ٣٠ في المائة بالنسبة إلى المناطق المتوسطة الفقر، و ١٠ في المائة بالنسبة إلى سائر المناطق.

٤٦٢- والمصرف الزراعي هو وليد "مشروع سندات ملكية الأراضي" الذي كان يرعاه البنك الدولي والذي نفذته كل من ولاية باهيا، وسيارا، وميناس جيرائيس، وبرنامبوكو. وقد استفاد من المشروع ١٥ ٠٠٠ أسرة. وقد كان للمشروع، حسب بعض الدراسات الأكاديمية، ميزة تتمثل في تخفيض متوسط سعر الهكتارات بنسبة قدرها ٦,٢ في المائة في ولاية مارانهاو، و ٦٦ في المائة في ولاية سيارا، و ١٤ في المائة في ولاية برنامبوكو، و ٤٣ في المائة في ولاية باهيا، و ٤٩ في المائة في ولاية ميناس جيرائيس. وقد كان الفضل في ذلك، حسب بعض المحللين، القدرة التفاوضية واستيفاء شروط الاقتراض.

٤٦٣- والجلس الوطني للتنمية الزراعية عنصر مهم في عملية الإصلاح الزراعي. ويرأس وزير التنمية الزراعية المجلس الذي أنشأه رئيس الجمهورية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ويتألف من ممثلي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات والمجتمع المدني. ومهمته اتخاذ القرارات بشأن "الخطة الوطنية للتنمية الزراعية" التي يتوقع منها أن تضع المبادئ التوجيهية لكل من "برنامج الإصلاح الزراعي الوطني" و"البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية" وتحدد مراميها وأهدافها.

٤٦٤- وسيتولى المجلس أيضا رسم السياسات العامة والتنسيق بينها لفائدة المناطق الريفية، والتنسيق مع "مجالس التنمية الريفية" على صعيد الولايات التي يجري إنشاؤها تدريجيا في شتى أرجاء البلاد. وستنسق هذه المجالس الجهود بدورها مع المجالس البلدية. وتتصدر قدرة زراعة الأراضي الصغيرة الحجم على الاستمرار من الناحية الاقتصادية قائمة الأولويات التي ينبغي التعاون على التمسك بها. وقد توسعت المناقشات بفضل مشاركة ممثلي الولايات والبلديات والعمال الزراعيين والأشخاص الذين وُطنوا في إطار برنامج الإصلاح الزراعي وتعاونيات المنتجين الزراعيين الصغيرة الحجم.

٤٦٥- وفي عام ١٩٩٩، تم تحقيق الهدف الرامي إلى توطين ٨٥ ٠٠٠ أسرة. وإذا أضفنا إلى ذلك عدد الذين وُطنوا بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨، تبين لنا أن الحكومة الاتحادية تمكنت من توطين عدد هائل من الأسر بلغ ٣٧٢ ٠٠٠ أسرة. غير أن مواصلة السعي، منذ عام ١٩٩٩، إلى بلوغ أهداف طموحة للحصول على الأراضي لأغراض الإصلاح الزراعي تضمنت بعض القلق بشأن نوعية المستوطنات. ومن ثم، كانت النفقات المرتبطة بإنشاء المستوطنات مرتفعة مقارنة بتكلفة اقتناء الأراضي. ويمكن الآن للمستفيدين أن يعينوا حدود أراضيهم بسرعة، ولم يعودوا بحاجة إلى الانتظار طويلا حتى يحصلوا على المساكن والقروض الإنتاجية، وسيتمكنون من تعجيل إرساء البنية التحتية الإنتاجية في أراضيهم والشروع في توليد دخل زراعي في أقرب وقت.

٤٦٦- وفي عام ١٩٩٩، تم نقل مسؤولية "البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية" إلى وزارة الإصلاح الزراعي. وقد تعزز بفضل ذلك البرنامج الخاص لائتمانات الإصلاح الزراعي التابع للبرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية واقترب أكثر من الأسر المزارعة التي استفادت من البرنامج الوطني للإصلاح الزراعي، وكذا تعميم الفائدة وتنسيق السياسات العامة الموجهة إلى القطاع الزراعي.

٤٦٧- وهدف "البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية" لموسم الحصاد المقبل هو تقديم المساعدة إلى ١,٢ مليون مشارك وذلك بمنح مبلغ قدره ٣,٤ مليارات ريال برازيلي، لتمويل مشاريع زراعية من موارد "صندوق مساعدة العمال" والاعتمادات والأموال المصرفية. وقد شهد عدد العقود الاقتراضية خلال موسم الحصاد ١٩٩٨-١٩٩٩ ارتفاعا بلغ ٧٠ في المائة. ويبين ذلك الإمكانيات التي تتوافر لدى البرنامج الذي أثبت من خلال النتائج المحرزة بأنه قادر على تلبية احتياجات الأسر المزارعة وإن كان لم ينطلق إلا في عام ١٩٩٥. ولما كان خط الائتمان هذا هو أكثر ما يلتمسه الناس، فقد عزز من سعة البرنامج الخاص لائتمانات الإصلاح الزراعي. وقد تجاوز أدائه السنوي الأهداف المرسومة له.

٤٦٨- وقبل توفير ٣,٤ مليارات ريال برازيلي لتمويل موسم الحصاد ١٩٩٩/٢٠٠٠، تمت زيادة الأموال على أساس سنوي لتلبية احتياجات المنتجين.

٤٦٩- وفي عام ١٩٩٦، وفر البرنامج الخاص لائتمانات الإصلاح الزراعي خطين ائتمانيين للتكاليف والاستثمار. أما بالنسبة إلى موسم حصاد هذا العام، فيقدم تسعة خطوط ائتمانية، هي: أسرة مزارعة جديدة، وائتمان متكامل، وائتمان جماعي، وتجارة زراعية، وإضافة، واستثمار خاص، واستثمار، وتكلفة. ويعمل البرنامج في ٣ ٧٩٢ بلدية. وقد تم التوقيع خلال الأشهر الستة الأولى من العملية، أي بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر، على ٤٩٩ ٣٣٨ عقد اقتراض بلغت قيمتها ١,١ مليار ريال برازيلي.

الجدول ٥٢

الخطوط الائتمانية التي يقدمها البرنامج الخاص لائتمانات الإصلاح الزراعي
ألف - الأموال المتوافرة لموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ (بملايين الريالات البرازيلية)

٤٦٠	أسرة مزارعة جديدة
١٠٠	ائتمان صغير
١٥٠	تجارة زراعية
١٠٠	إضافة
٤٠٠	استثمار خاص
٥٠٠	تكلفة خاصة
٧٠٠	استثمار
١٠٥٠	تكلفة
٣ ٤٦٠	المجموع

باء - مصادر التمويل (بملايين الريالات البرازيلية)

٢ ٩٥٠	صندوق مساعدة العمال
٣٦٠	الاعتمادات
١٥٠	الأموال المصرفية
٣ ٤٦٠	المجموع

جيم - تمويل عمليات الإنتاج (القروض الزراعية) - أنواع
القروض ومجموع الأموال (بملايين الريالات البرازيلية)

٢٠٠٠/١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	نوع القرض
أسرة مزارعة جديدة	تجارة زراعية	تكلفة خاصة	استثمار	تكلفة	
ائتمان متكامل جماعي	إضافة	استثمار	تكلفة		
ائتمان صغير	استثمار خاص	تكلفة			
تجارة زراعية	تكلفة خاصة				
إضافة	استثمار				
استثمار خاص	تكلفة				
تكلفة خاصة					
استثمار					
تكلفة					
٤٩١ ٤٠٩	٧٠٩ ٩٠٦	٤٩٦ ٥٥٠	٣٣٢ ٨٢٨	٣٢ ٠٠٠	عدد العقود
١ ١٢٧ ٢٣٠	١ ٨١٤ ٩٢٢ ٠٠٠	١ ٦٣٧ ٤٤٠ ٠٠٠	٦٤٩ ٧٩٥ ٠٠٠	٩٣ ٠٠٠ ٠٠٠	المجموع بالريالات

٤٧٠ - وترد سمات الأسرة البرازيلية المزارعة في شكل بنود موجزة كالآتي، كما تبينها دراسة أجريت عام ١٩٩٩:

المجموعة ألف

- الأسر المزارعة الجديدة: وهى التى وطنت في إطار الإصلاح الزراعى لكنها لم تحصل على تمويل من Procera أو أنها حصلت على تمويل لكنها لم تبلغ النصاب الفردي.

المجموعة باء

- الأسر المزارعة وصيادو الأسماك والحرفيون وعمال المناجم وممارسو الزراعة المائية؛
- الملاك أو أصحاب العقارات السكنية أو المستأجرون أو المؤاكرون أو المستفيدون من الإصلاح الزراعي؛
- من يعيشون على الأراضي أو بجوار المستوطنات الحضرية أو الريفية؛
- من استوطنوا في منطقة مكونة من أربع وحدات رسمية كحد أقصى؛
- من يستخدمون عمالة عائلية فقط؛
- من يدرون دخلا زراعيا أو غير زراعي لا يتجاوز ١ ٥٠٠ ريال برازيلي، باستثناء المعاش.

المجموعة جيم

- الأسر المزارعة وصيادو الأسماك والحرفيون وعمال المناجم وممارسو الزراعة المائية؛
- الملاك أو أصحاب العقارات السكنية أو المستأجرون أو المؤاكرون أو المستفيدون من الإصلاح الزراعي؛
- من يعيشون على الأراضي أو بجوار المستوطنات الحضرية أو الريفية؛
- من استوطنوا في منطقة مكونة من أربع وحدات رسمية كحد أقصى؛
- من يستخدمون عمالة عائلية فقط؛
- من يدرون دخلا يتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٨ ٠٠٠ ريال برازيلي، على أن يتأتى ما لا يقل عن ٨٠ في المائة منه من الاستغلال الزراعي وغير الزراعي للأراضي. ويمكن رفع هذا السقف إلى ١٦ ٠٠٠ ريال برازيلي إذا كان الدخل يتأتى من العمليات التالية: تربية الدواجن، والبقر الحلوب، وتربية الغنم والخنازير، وتربية دودة القز، وزراعة الخضراوات والزراعة المائية.

المجموعة دال

- الأسر المزارعة وصيادو الأسماك والحرفيون وعمال المناجم وممارسو الزراعة المائية؛

- الملاك أو أصحاب العقارات السكنية أو المستأجرون أو المؤاكرون أو المستفيدون من الإصلاح الزراعي؛
- من يعيشون على الأراضي أو بجوار المستوطنات الحضرية أو الريفية؛
- من استوطنوا في منطقة مكونة من أربع وحدات رسمية كحد أقصى؛
- من يستخدمون عمالة عائلية وموظفين دائمين اثنين كحد أقصى؛
- من يدرون دخلا يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ٢٧ ٥٠٠ ريال برازيلي، على أن يتأثى ٨٠ في المائة منه من الاستغلال الزراعي وغير الزراعي للأراضي. ويمكن رفع هذا السقف شريطة أن يتأثى ١٦ ٠٠٠ ريال برازيلي من العمليات التالية: تربية الدواجن، والبقر الحلوب، وتربية الغنم والخنازير، وتربية دودة القز، وزراعة الخضراوات والزراعة المائية.

٤٧١- ولأغراض تقييم مدى الجهد المبذول لتوفير التدريب والاحتراف في مجال الإصلاح الزراعي، ينبغي أن نتذكر أن ١٧٣ ٠٠٠ أسرة مزراعة تلقت التدريب في إطار "البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية" منذ عام ١٩٩٣. وخلال الأعوام الأربعة الأخيرة، تلقت الوكالات العامة للمساعدة التقنية والإرشاد أموالا لتعليم المزارعين بالإضافة إلى موارد تقنية لتحسين عمليات المساعدة المقدمة إلى المنتجين.

الجدول ٥٣

المزارعون الذين تلقوا التدريب في إطار "البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية"، ١٩٩٦-١٩٩٩

العام	المزارعون الذين تلقوا التدريب	بآلاف الولايات البرازيلية
١٩٩٦	*	٣ ٠٠٠
١٩٩٧	٤٧ ٩١٦	٣٤ ٦٦٢
١٩٩٨	٥٤ ٢٩٩	٤١ ٥٩٧
١٩٩٩	٧١ ٦٠٠	٣١ ٧٦١
المجموع	١٧٣ ٨١٥	١١١ ٠٠٣

* في عام ١٩٩٦، وهو العام الذي انطلق فيه البرنامج، نفذت المشاريع وتلقى ٢٢٥ متخصصا التدريب.

٤٧٢- وبرنامج التدريب ليس مبادرة منفردة وإنما جزءا من مجموعة من المبادرات التي ترمي إلى تقديم الدعم إلى الزراعة الأسرية وتمكينها من أسباب الاستمرار. ولأجل ذلك، استعمل جزء من الأموال في المساعدة التقنية لضمان الخطط الائتمانية.

٤٧٣- ويعمل البرنامج كآلي: يقدم المزارع مشروعا إلى المصرف يثبت قدرة المشروع على الاستمرار أو تكاليف الحصاد. ثم يتقدم إلى مؤسسة يعترف بها المصرف، وهي عادة الوكالة المعنية بالمساعدة التقنية والإرشاد الزراعي في ولاية صاحب المشروع. وتتولى تلك المؤسسة إعداد مشروع المزارع الذي يتحمل البرنامج الخاص لائتمانات الإصلاح الزراعي تكاليفه.

٤٧٤- ويشمل دعم الحكومة للزراعة الأسرية أيضا توفير الأموال للمشاريع البحثية. ويجري استعمال تلك الأموال التي بلغت ٥,٩ ملايين ريال برازيلي عام ١٩٩٨ و ٩,٢ مليون ريال برازيلي في عام ١٩٩٢ في ٢٣٧ مشروعا بحثيا يعني بتطوير الزراعة الأسرية.

٤٧٥- وتجري Empaer/MT تحريات في ولاية ماتو غروسو بشأن إمكانية استبدال الأسمدة الكيميائية في محاصيل الجراناديل الصفاء. وسيفيد ذلك المشروع البحثي مستوطنة روندونوبوليس.

٤٧٦- وسيسمح لمنتجين ريفيين في ثلاث مدن تقع في ولاية ماتو غروسو دو سول (وهي: ساو غابرييل دو أوست، وسيدرو لانديا، وإيتابورا) من النفاذ إلى دراسة شاملة أجرتها Empaer/MT بشأن استعمال الري بالسواقي في الأراضي الصغيرة المساحة.

٤٧٧- ويدرس معهد البحوث الزراعية الواقع في ولاية بيرنامبوكو إمكانية زراعة أنواع مختلفة من جذور القلقاس في إيتاباريكا وإيتامب.

٤٧٨- وتجري جامعة توكانتينس دراسة إمكانية تربية ثلاثة أنواع من الأسماك في منطقة بلدية مولاتوس بغية مساعدة الأسر الموطنة. وتلك الأنواع من الأسماك هي: تامباكي وبأكو وترابرا. والهدف من الدراسة جعل زراعة الأسماك مصدر دخل للمزارعين الوطنيين.

٤٧٩- ويلقى الهنود أيضا ما يستحقون من اهتمام. فهناك اثنتان وعشرون قرية هندية تستفيد حاليا من مشروع يرمى إلى دعم الأنشطة الإنتاجية على الأراضي التي يقطنها هنود والتي تقع في ولايات مارانهاو، وميناس جيرائيس، وماتو غروسو دو سول، وبيرنامبوكو، وريو دي جانيرو، وروندونيا، ورورايما، وريو غراندي دو سول، وسانتا كاتارينا. وفي إطار المشروع، شارك ١٧ ٥٦٥ شخصا من ١١ مجتمعا محليا في وحدات إيضاحية عن الإنتاج الزراعي، ومن خلال ذلك تم وضع أسس الوكالات المعنية بالمساعدة التقنية والإرشاد الزراعي على صعيد الولايات. ويتلقى أولئك الأشخاص الأموال وهم مسؤولون عن تنفيذ المشروع. وفي تلك الوحدات الإيضاحية، يجري تدريب الهنود على الإنتاج، وخلال ثلاثة أعوام يصلون إلى المرحلة النهائية حيث يمكنهم إدارة مشاريعهم بأنفسهم.

٤٨٠- وهناك سمة أخرى مهمة تتعلق بالفئات المقصاة عادة من عملية توزيع الأراضي. فسعيًا إلى إدماج تلك الفئات، استطاع البرنامج الوصول إلى منطقة الأمازون حيث تلقى سكانها الذين يعيشون من الأنشطة المنجمية المساعدة من البرنامج الخاص لاكتشافات الإصلاح الزراعي بالتعاون مع المعهد البرازيلي للبيئة والموارد الطبيعية المتجددة بغية زيادة دخلهم. ولمساعدة هذه الفئة من السكان المتأثرة في غابة الأمازون، استعان البرنامج المذكور بمساعدتين يعملون مع القيميين على الغابات، وهم مساعدون تقنيون يعرفهم السكان ويحترمونهم ويتمثل عملهم في استقصاء المنطقة وإسداء المشورة إلى المنتجين. وينشط اليوم ١٤٠ من هؤلاء في الولايات الشمالية فيقدمون المساعدة التقنية وينشرون المعلومات عن كيفية الحصول على القروض الريفية.

٤٨١- ويمول البرنامج مشاريع البنية التحتية التي من شأنها مساعدة الأسر المزارعة. ويتولى المجتمع المحلي الذي يعمل من خلال مجلسه البلدي للتنمية الزراعية اختيار المشاريع والإشراف عليها. أما الأموال فيتحصل عليها من الخزينة الوطنية وليس من الضروري تسديدها. وتوقع حكومة البلدية على اتفاقات المنح مع مصرف الادخار الاتحادي الذي يعد الجهة المرخص لها بالتنفيذ. أما البلديات الأفقر، التي تدرج في "برنامج تضامن المجتمعات المحلية"، فمغفية من توفير الأرصد المقلبة المطلوبة من البلدية.

٤٨٢- ويعمل البرنامج الخاص لاكتشافات الإصلاح الزراعي في ١٠ ١٨ بلدية على تحسين الطرق الثانوية وإدخال الماء والكهرباء وتشبيد محلات مركزية لبيع منتجات الأسر المزارعة.

الجدول ٥٤

البلديات المستفيدة من البرنامج الخاص لاثمنانات الإصلاح الزراعي، ١٩٩٧-١٩٩٩

العام	البلديات المشاركة في البرنامج	بآلاف اليالات البرازيلية
١٩٩٧	٣٨٥	٣٦ ٦٢٨
١٩٩٨	٩١٥	١٣٦ ٦٤٥
١٩٩٩	١٠١٨	١٥١ ٦٩٣

٤٨٣- وفي عام ١٩٩٩، استهلّت وزارة التنمية الزراعية برنامج "الشراكة والسوق" الذي يرمي إلى تحقيق استدامة الزراعة الأسرية بفضل إدماجها في الاقتصاد المحلي والدولي. ويعتمد ذلك على نموذج يقوم على اللامركزية والمشاركة في رسم السياسات واتخاذ الإجراءات وإدارة ذلك كله لإدماج المنتجين في المراحل المختلفة التي تمر بها التجارة الحديثة والاستفادة من الميزات التفاضلية التي تتمتع بها المشاريع الأسرية مع مراعاة العلاقات المحلية الكامنة والتاريخية. ويمكن لجميع الأسر المزارعة الاستفادة من ذلك البرنامج، ولا سيما تلك التي يشملها البرنامج الوطني للإصلاح الزراعي.

٤٨٤- ويجري تنفيذ برنامج "الشراكة والسوق" الذي تسهر على تنسيقه "أمانة الزراعة الأسرية" حسب المراحل التالية:

- (أ) وصف خصائص التجارة الزراعية على كل من الصعيد المحلي والإقليمي وعلى صعيد الولاية؛
- (ب) رسم خارطة القاعدة الإنتاجية للأسر المزارعة؛
- (ج) توسيع نطاق خدمات المساعدة التقنية وتحسينها؛
- (د) تحديد الفرص التي تتيحها السوق؛
- (هـ) دراسة مراحل الإنتاج؛
- (و) الحشد والتنظيم والتدريب التقني والإداري؛
- (ز) تنظيم هيكل تنسيق عمليات الإنتاج.

٤٨٥- وتنسب إدارة البرنامج على المشاركة واللامركزية من خلال إقامة شراكات بين وزارة التنمية الزراعية والحركات الاجتماعية، وبين الوكالات التي تعمل على صعيد الاتحاد والولايات والبلديات والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة.

٤٨٦- وقد استحدثت وزارة التنمية الزراعية "جائزة الأسرة المزارعة الشريكة" بغية تشجيع التجارة والشراكة بين الأسر المزارعة والشركات من خلال الجمعيات أو التعاونيات أو المؤسسات التجارية. وترمي تلك المبادرة إلى التشجيع على رفع إنتاجية المشاريع الأسرية وتحسين جودة المنتجات وزيادة الدخل بما يضمن استدامة هذه المشاريع.

٤٨٧- ومن قبيل ممارسة المواطنة يوميا، يعتمد البرنامج المبادرات التي أطلقها استنادا إلى القرارات الجماعية التي تتخذها المجالس البلدية المعنية بالتنمية الزراعية. ويشجع البرنامج الخاص لائتمانات الإصلاح الزراعي المشاركة والتعاون وتكافؤ الفرص بحيث تؤدي المجتمعات المحلية الدور الرئيسي في التنمية المحلية.

٤٨٨- ويقع على عاتق المجالس اختيار الأعمال التي ينبغي للبرنامج الخاص القيام بها والإشراف عليها في إطار الاتفاقات المبرمة مع حكومات البلديات. وينتفع بتلك الأعمال آلاف الأسر في شتى أنحاء البلاد كما توضحه البيانات التي جمعتها حكومات البلديات المشاركة.

الجدول ٥٥

الأسر المستفيدة من البرنامج الخاص بحسب الإقليم

الأسر المستفيدة مباشرة	البلديات	الإقليم
١٦٧ ٦١٠	١٢٧	الشمال
٨٥٣ ٤٠٢	٣٩٤	الشمال الشرقي
١٨٦ ٦١٦	٩٧	الوسط الغربي
٢٦٩ ٤٩٥	٢٢٩	الجنوب الشرقي
٢٠٤ ٠٩٧	١٧١	الجنوب
١ ٦٨١ ٢٢٠	١ ٠١٨	المجموع

٤٨٩- وفيما يتعلق بقطاع السكن في البرازيل، تجدر الإشارة إلى أن المصدر الرئيسي للبيانات الرسمية هو المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء. ويوفر التعداد الوطني للسكان الذي ينظم كل ١٠ أعوام والاستقصاءات الوطنية لعينات من الأسر المعيشية التي تجرى كل عام، معلومات مفصلة عن الخصائص الكمية والنوعية المختلفة للأسر المعيشية البرازيلية وأفرادها. ومن مصادر البيانات المهمة الأخرى "استقصاءات الميزانيات الأسرية" التي تضع تقديرات لما تنفقه الأسر على الخدمات السكنية حسب فئات الدخل؛ و"استقصاء مستوى المعيشة" الذي يقدم معلومات مهمة عن استهلاك الخدمات السكنية بحسب فئات الدخل أيضا؛ و"الاستقصاء السنوي لقطاع البناء المدني" الذي يصف بالتفصيل أداء هذا القطاع الاقتصادي.

٤٩٠- غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن الاستقصاءات التي يجريها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء تختلف في أغراضها عن التعداد السكني الذي يتطلب توافر بيانات أخرى مهمة عن ظروف الناس السكنية مثل المنطقة التي يوجد بها العقار وعمر البناء وصلاحه وموقعه وغير ذلك.

٤٩١- وقد كانت التقديرات المتعلقة بالعجز السكني في البرازيل محل جدال فيما بين المؤسسات وفئات المجتمع المختلفة. ويتراوح ذلك العجز بين ٥,٦ و ١٥,٤ ملايين وحدة سكنية. ويمكن تعليل هذا التفاوت في التقدير بالطرائق والمعايير المستعملة.

٤٩٢- وترد البيانات الحكومية الرسمية عن العجز السكني في الدراسة التي أجرتها مؤسسة جواو بينهرو عام ١٩٩٥ والتي تستند إلى بيانات التعداد الوطني والاستقصاء الوطني للسكن بالعينة لعام ١٩٩١ التي تم تحديثها عام ١٩٩٥. وتستوقع الحكومة البرازيلية مرة أخرى أن يستحدث التعداد الوطني الذي ينظم كل عشرة أعوام بعض المتغيرات ومن ثم يعدل جوانب مختلفة مهمة لدى النظر في قضية السكن في البرازيل.

٤٩٣- وقد كانت الدراسة التي أجريت عام ١٩٩٥ تدور حول مفهومين للعجز السكني: العجز الكمي والعجز النوعي. فأما العجز السكني الكمي فيقيس الحاجة إلى تشييد وحدات سكنية جديدة ويساوي مجموع الوحدات السكنية المرتجلة، أي الوحدات التي لم يكن الغرض الأصلي من بنائها هو السكن، بالإضافة إلى الوحدات السكنية الدائمة غير المأمونة التي شيدت بمواد غير ملائمة، بالإضافة إلى الوحدات السكنية المشتركة التي تتقاسمها أكثر من أسرة. وأما العجز السكني النوعي، فيشير إلى أنواع السكن التي تصنفها المعايير السكنية ضمن أنواع السكن غير الملائم. وتأخذ الدراسة في الحسبان ثلاثة أنواع أساسية لعدم الملاءمة: ١- عبء الإيجار المفرط؛ ٢- الكثافة المفرطة؛ ٣- غياب البنية التحتية أو عدم ملائمتها. وتجدد الإشارة إلى أنه لا يمكن ضم فئات العجز النوعي بعضها إلى بعض بسبب احتمال الوقوع في الازدواج الحسابي، ذلك أن أحد المساكن قد يتضمن أكثر من سمة من سمات عدم الملاءمة. وعلاوة على ذلك، لا ينصح بحساب العجز الكمي مع بعض أنواع العجز النوعي، ذلك أنه بالرغم من احتمال عدم وجود ازدواج في الحساب إلا أن لكل نوع من أنواع العجز آثاراً مختلفة من حيث السياسات المنتهجة. ويبين الجدول أدناه بيانات عام ١٩٩١ المتعلقة بالعجز السكني الكمي بحسب الفئة التي تنتسب إليها الوحدات السكنية وحالتها.

الجدول ٥٦

تقسيم العجز السكني حسب موقع الأسر المعيشية عام ١٩٩١

نوع العجز	المناطق الحضرية الكبرى	مناطق حضرية أخرى	المناطق الريفية	المجموع
السكن المتجاذب	٣٣ ٣٥٨	٥٨ ٦٧٧	٥٤ ٥٠٠	١٤٦ ٥٣٥
السكن غير المأمون	٢٣٠ ١٧٨	٤٣٤ ٣٣٧	١ ٠٦٣ ٣٣٠	١ ٧٢٧ ٨٤٥
الأسر التي تعيش معاً	٩٧٩ ٧٧٩	١ ٦٢١ ٢٥٦	٥٢٧ ٩٤٣	٣ ١٢٨ ٩٧٨
المجموع	١ ٢٤٣ ٣١٥	٢ ١١٤ ٢٦٨	١ ٦٣٠ ٧٨٨	٤ ٩٨٨ ٣٧١

المصدر: مؤسسة جواو بينهيرو، ١٩٩٥.

٤٩٤- ويمكن ملاحظة أن العجز السكني في المناطق الريفية يعود إلى المساكن غير المأمونة، في حين أنه في المناطق الحضرية يرجع بشكل كبير إلى تقاسم السكن فيما بين الأسر. ويبين الجدول أدناه أن هذه المشكلة الأخيرة أكبر في المناطق الحضرية الكبرى. ويقترب العجز السكني بمستوى دخل الأسر اقتراناً وثيقاً ويؤثر في المقام الأول في الفئات ذات الدخل المنخفض. ويتركز نحو ٨٥٪ من العجز السكني في البرازيل لدى فئات السكان التي يقل دخلها الشهري عن ٥ أضعاف مقدار الحد الأدنى للأجور.

الجدول ٥٧

تقسيم العجز السكني في المناطق الحضرية بحسب فئة الدخل في عام ١٩٩١ (٪)

فئة العجز	الحد الأدنى للأجور حتى ضعفين من (١)	من ضعفين إلى ٥ أضعاف الحد الأدنى للأجور (٢)	حتى ٥ أضعاف الحد الأدنى للأجور (٢+١)	أكثر من ٥ أضعاف الحد الأدنى للأجور
الأسر التي تتقاسم السكن	٤٢,٩	٢١,٤	٦٤,٣	١٣,١
فئات أخرى	١٢,٥	٧,٨	٢٠,٣	٢,٦
المجموع	٥٥,٤	٢٩,٢	٨٤,٦	١٥,٧

المصدر: مؤسسة جواو بينهيرو، ١٩٩٥.

٤٩٥- وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي للعجز السكاني، يمكن ملاحظة أنه يتركز في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي اللذين يمثلان ٤٤,٧٪ و ٣٣,٢٨٪ على التوالي من مجموع العجز السكاني.

الجدول ٥٨

العجز السكاني بحسب الأقاليم الرئيسية عام ١٩٩١

الإقليم	الوحدات السكنية		١ سر النى تتقاسم السكن	المجموع الكلي			%
	المرتجلة	غير المأمونة		المناطق الحضرية الكبرى	مناطق حضرية أخرى	الريف	
الشمال	٢٣ ٦٩٦	١٧ ٨٢٣	١٩٦ ٢٨١	٦٧ ٠٤٢	١٥٥ ٧٧١	-	٤,٤٧
الشمال الشرقي	٣٢ ٤٦٧	١ ٢٦٨ ٤٣٤	٩٢٩ ٠٣٣	٣١٣ ٤٣٢	٧٦٧ ٤٠٠	١ ١٤٨ ٩٩١	٤٤,٧٠
الجنوب الشرقي	٤٦ ٥٠٢	٢٧١ ٦٣٨	١ ٣٤٢ ١٣١	٧٥٢ ٩٢٥	٦٩٠ ٣٠١	٢١٧ ٠٤٥	٣٣,٢٨
الجنوب	٢٣ ٢٣٣	٧٩ ٤٩٧	٤٠٨ ٢٨٦	١٠٩ ٩١٦	٢٤٣ ٥٤٩	١٥٧ ٨٢٣	١٠,٢٥
الوسط الغربي	٢٠ ٦٣٧	٩٠ ٥٣٦	٢٥٢ ٩٧٧	-	٢٥٧ ٢٤٧	١٠٦ ٩٢٩	٧,٣٠
المجموع	١٤٦ ٥٣٥	١ ٧٢٧ ٨٤٥	٣ ١٢٨ ٩٧٨	١ ٢٤٣ ٣١٥	٢ ١١٤ ٢٦٨	١ ٦٣٠ ٧٨٨	١٠٠,٠٠

المصدر: مؤسسة جواو بينهيرو، ١٩٩٥.

٤٩٦- وفي النهاية، تحذر الإشارة إلى أن البيانات الرسمية عن العجز السكاني في البرازيل ليست هي بيانات عام ١٩٩١ وإنما بيانات ذلك العام مع التحديث الذي أجري عليها عام ١٩٩٤ كما يبينها الجدول أدناه الذي يشير إلى وجود عجز سكاني عام قدره ٥,٦ ملايين وحدة سكنية جديدة تتركز أساسا في المناطق الحضرية.

الجدول ٥٩

البيانات الرسمية عن العجز السكاني في البرازيل عام ١٩٩٥

المناطق الريفية	المناطق الحضرية الكبرى	مناطق حضرية أخرى	مجموع العجز الحضري	مجموع العجز السكاني
١ ٦٤٥ ٧٩١	١ ٤٣١ ٥٥٨	٢ ٥٤١ ٢١٤	٣ ٩٧٢ ٧٧٢	٥ ٦١٨ ٥٦٣

المصدر: مؤسسة جواو بينهيرو، ١٩٩٥

٤٩٧- وتثبت مؤشرات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء مبدئيا أن رصيد الوحدات السكنية الحضرية الدائمة قد ارتفع بمقدار ٥,٦ ملايين وحدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ انطلاقا من تقسيم يأخذ في الحسبان مؤشرات إنتاج السكن وأنشطة البناء المدنية عموما.

٤٩٨- وقد شيدت معظم المباني السكنية في البرازيل تاريخيا دون اللجوء إلى نظم التمويل الرسمية ولكن من خلال مدخرات الأسر في أغلب الأحيان تقريبا. وحسب الأمانة الخاصة للتنمية الحضرية، استطاع "نظام التمويل السكني" تشييد ٥,٦ ملايين وحدة سكنية في ٣٠ عاما. وهذا العدد، وإن كان يبدو ضخما، إلا أنه صغير مقارنة بعدد الوحدات السكنية الحضرية الدائمة التي شيدت في البلاد خلال الفترة نفسها والتي بلغت ٣١,٥ ملايين وحدة. وخلال العقد المنصرم، مول "نظام التمويل السكني" في المتوسط ١٣٤ ٠٠٠ وحدة سكنية سنويا، وهو

عدد ضخم، لكنه غير كاف إذا ما قارناه بالمعدل السنوي على الصعيد الوطني الذي بلغ مليون وحدة سكنية بين ١٩٩١ و١٩٩٦.

٤٩٩- وتبين معطيات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء أن عدد المساكن الخاصة الدائمة تزايد بمقدار ١٥ ٤٣٣ ٩٨٤ وحدة بين ١٩٨٠ و١٩٩٧، وهي زيادة تعزى أساساً إلى عدد المساكن الحضرية الكبير (١٥ ٢٠٩ ٣٩١).

الجدول ٦٠

المساكن الخاصة الدائمة بحسب الموقع، ١٩٨٠-١٩٩٧

الموقع	*١٩٨٠	*١٩٩١	*١٩٩٦	**١٩٩٧
المجموع	٢٥ ٢١٠ ٦٣٩	٣٤ ٧٣٤ ٧١٥	٣٩ ٧٤٥ ٧٦٨	٤٠ ٦٤٤ ٦٢٣
الحضر	١٧ ٧٧٠ ٩٨١	٢٧ ١٥٧ ٢٦٨	٣٢ ٢٢٧ ١٥٨	٣٢ ٩٨٠ ٣٧٢
الريف	٧ ٤٣٩ ٦٥٨	٧ ٥٧٧ ٤٤٧	٧ ٥١٨ ٦١٠	٧ ٦٦٤ ٢٥١

المصدر: * IBGE - الإحصاءات السنوية - ١٩٩٧.

** IBGE - ملخص المؤشرات الاجتماعية لعام ١٩٩٨.

٥٠٠- والمؤشرات السكنية هي مقياس جيد لمستوى السكان المعيشي. وقد انخفض مؤشر الاكتظاظ حسب الوحدة السكنية خلال العقود السابقة، مما يبين انخفاض متوسط حجم الأسرة وكذا زيادة عدد الوحدات السكنية التي يقطنها شخص واحد. وفي عام ١٩٩٧، كان المعدل الإجمالي لكثافة الوحدات السكنية ٣,٨ أفراد، بينما كانت الكثافة بالنسبة إلى غرفة النوم الواحدة ١,٩. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات أعلى في المناطق الريفية التي تسكنها أسر تضم عدداً أكبر من الأفراد.

الجدول ٦١

متوسط عدد الأفراد في الأسر المعيشية بحسب الأقاليم الرئيسية، ١٩٩١

الأقاليم الرئيسية	الحضر	الريف
البرازيل	٤,٠٦	٤,٦٩
الشمال	٤,٩٢	٥,٢٦
الشمال الشرقي	٤,٥٣	٤,٩٧
الجنوب الشرقي	٣,٨٨	٤,٤١
الجنوب	٣,٧٥	٤,١٨
الوسط الغربي	٤,١٣	٤,١٧

المصدر: IBGE - التعداد الديموغرافي لعام ١٩٩١.

الجدول ٦٢

متوسط عدد الأفراد بحسب الأسرة المعيشية وغرفة النوم الواحدة، ١٩٩٧

الموقع	مجموع ١ سر المعيشية	عدد ١ فرد إجمالي	متوسط عدد ١ فرد في ١ أسرة المعيشية			متوسط عدد ١ فرد لكل غرفة النوم الواحدة		
			المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف
البرازيل	٤٠ ٦٤٤ ٦٢٣	١٥٥ ٨٨١ ٣٣١	٣,٨	٣,٨	٤,١	١,٩	١,٩	٢,١
الشمال	١ ٦٢٥ ٥٩١	٧ ٣٤٥ ١٦١	٤,٥	٤,٥	-	٢,٢	٢,٢	-
الشمال الشرقي	١٠ ٧٦٢ ٤٣٠	٤٥ ٣٧٨ ٣٢٨	٤,٢	٤,١	٤,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٣
الجنوب الشرقي	١٨ ٦٠٣ ٢٣١	٦٨ ١٨٢ ٣٣٩	٣,٧	٣,٦	٤,٠	١,٩	١,٩	٢,٠
الجنوب	٦ ٧٠٤ ٦٠٩	٢٣ ٩٠١ ٩٢٥	٣,٦	٣,٥	٣,٨	١,٨	١,٨	١,٩
الوسط الغربي	٢ ٨٨٣ ٨٠٠	١٠ ٧٩٠ ٨٩٩	٣,٧	٣,٨	٣,٦	١,٩	١,٩	٢,٠

المصدر: IBGE - ملخص المؤشرات الاجتماعية لعام ١٩٩٨ (استنادا إلى الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينة لعام ١٩٩٧).

٥٠١ - وقد شهدت الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧ اتجاهات تصاعديا نحو تملك المنازل وانخفاضا نسبيا في المساكن المستأجرة والمقترضة كما يبينه الجدول أدناه.

الجدول ٦٣

المساكن الخاصة الدائمة بحسب نوع الملكية، ١٩٨٠-١٩٩٧

حالة الملكية	*١٩٨٠	*١٩٩١	**١٩٩٦	***١٩٩٧
مملوكة	١٥ ٥٤٦ ١٥١	٢٤ ٢٦١ ٩٥٤	٢٩ ٢٦٠ ٧٣٣	٢٩ ٩٦٩ ٠٣٩
مستأجرة	٥ ٦٨٢ ١٧٣	٥ ٦٨٩ ١٧٠	٥ ٤٠٧ ٩٩١	٥ ٥٦١ ٧٤٨
مقترضة	٣ ٥٧٢ ٠٠٤	٤ ٥٤٦ ٠٢٥	٤ ٨٨٨ ٥٠٦	٤ ٩٢٩ ٠٠٦
خلاف ذلك	٣٧٣ ٨٤٢	٢٣٧ ٥٦٦	١٨٨ ٢٩٣	١٨٤ ٢٦٤
غير معلن عنها	٣٦ ٤٦٩	-	٢٤٥	٥٦٦
المجموع	٢٥ ٢١٠ ٦٣٩	٣٤ ٧٣٤ ٧١٥	٣٩ ٧٤٥ ٥٢٣	٤٠ ٦٤٤ ٦٢٣

المصدر: * IBG - الإحصاءات السنوية، ١٩٩٨.

** IBGE - ملخص مؤشرات الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينة لعام ١٩٩٦.

*** IBGE - حساب أولي أجراه DIRUR/IPEA استنادا إلى الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينة لعام ١٩٩٧.

الجدول ٦٤

المساكن الخاصة الدائمة بحسب نوع الملكية، ١٩٨٠-١٩٩٧ (٪)

حالة الملكية	*١٩٨٠	*١٩٩١	**١٩٩٦	***١٩٩٧
مملوكة	٦١,٦٧	٦٩,٨٥	٧٣,٦٢	٧٣,٧٣
مستأجرة	٢٢,٥٤	١٦,٣٨	١٣,٦١	١٣,٨٦
مقترضة	١٤,١٧	١٣,٠٩	١٢,٣٠	١٢,١٣
خلاف ذلك	١,٤٨	٠,٦٨	٠,٤٧	٠,٤٥
غير معلن عنها	٠,١٤	-	٠,٠٠	٠,٠٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: * IBGE - الإحصاءات السنوية، ١٩٩٨.

** IBGE - ملخص مؤشرات الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينه لعام ١٩٩٦.

*** IBGE - حساب أولي أجراه DIRUR/IPEA استنادا إلى الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية العينه لعام ١٩٩٧.

٥٠٢ - ومنذ السبعينات، شهدت مؤشرات خدمات الصرف الصحي، ولا سيما ما يتعلق بخدمات الإمداد بالمياه، تحسنا ملحوظا.

الجدول ٦٥

تطور مؤشرات الصرف الصحي الأساسي في البرازيل، ١٩٧٠-١٩٩٦ (٪)

المؤشرات	*١٩٧٠	*١٩٨٠	*١٩٩١	*١٩٩٥	**١٩٩٦
الماء (شبكة التوزيع)	٦٠,٥	٧٩,٠	٨٦,٣	٩٠,٤	٩٢,٠
المساكن الحضرية	٢,٦	٥,٠	٩,٣	١٦,٧	١٥,٧
المساكن الريفية	٤٧,٤	٦٠,٠	٦٣,٦	٧٠,٩	٧٤,٢
المجاري (شبكة المجاري وخزانات التحليل)	٣,٧	٨,٦	٧,٤	١٣,٨	١٨,٢
المساكن الحضرية					
المساكن الريفية					

المصدر: * MPO/SEPURB - سياسة الصرف الصحي الوطنية

** IBGE - ملخص مؤشرات الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينه لعام ١٩٩٦

الجدول ٦٦

المساكن الحضرية بحسب نوع إمدادات المياه، ١٩٩٧

الأقاليم الرئيسية	عدد المساكن الإجمالي	إمدادات المياه (%)			
		مع وجود أنابيب مياه داخلية		مع انعدام أنابيب مياه داخلية	
		الشبكة العامة	بئر أو ينبوع	الشبكة العامة	بئر أو ينبوع
البرازيل	٣٢ ٩٨٠ ٣٧٢	٨٧,٤	٤,١	٣,٨	٢,٢
الشمال	١ ٦٢٥ ٥٩١	٥٧,٤	١٣,٠	١٢,٢	١٢,٠
الشمال الشرقي	٧ ٠١٤ ١٩٧	٧٧,١	١,٩	٨,٤	٣,٩
الجنوب الشرقي	١٦ ٦٨٤ ٩١٩	٩٤,٠	٣,٠	١,٧	٠,٩
الجنوب	٥ ٣٢٤ ٦٠٨	٩٢,٩	٤,٥	١,٦	٠,٦
الوسط الغربي	٢ ٣٦١ ٨١٤	٨٠,٠	١١,٥	٤,١	٣,٧

المصدر: IBGE - ملخص المؤشرات الاجتماعية لعام ١٩٩٨ (استنادا إلى الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينة لعام ١٩٩٧).

الجدول ٦٧

المساكن الحضرية بحسب طريقة تجميع النفايات، ١٩٩٧

الأقاليم الرئيسية	عدد المساكن الإجمالي	تجميع النفايات (%)			
		مباشرة	بطريقة غير مباشرة	بالحرق أو الدفن	طرائق أخرى
البرازيل	٣٢ ٩٨٠ ٣٧٢	٨٢,٠	٨,٧	٤,٨	٤,٥
الشمال	١ ٦٢٥ ٥٩١	٥٠,٩	٢١,٦	١٨,٠	٩,٥
الشمال الشرقي	٧ ٠١٤ ١٩٧	٦٢,٧	١٧,٠	٧,٥	١٢,٧
الجنوب الشرقي	١٦ ٦٨٤ ٩١٨	٨٨,٤	٦,٣	٣,١	٢,١
الجنوب	٥ ٣٢٤ ٦٠٨	٩٣,٩	٢,٩	٢,٤	٠,٩
الوسط الغربي	٢ ٣٦١ ٨١٤	٨٨,١	٥,٠	٤,٨	٢,١

المصدر: IBGE - ملخص المؤشرات الاجتماعية لعام ١٩٩٨ (استنادا إلى الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينة لعام ١٩٩٧).

الجدول ٦٨

المساكن الحضرية بحسب طريقة صرف مياه المجاري، ١٩٩٧

الأقاليم الرئيسية	عدد المساكن الإجمالي	صرف مياه المجاري (%)			طرائق أخرى أو انعدام الصرف
		نظام التجميع	خزان التحليل	خزان بدائي	
البرازيل	٣٧٢ ٩٨٠ ٣٢	٤٩,٤	٢٤,١	١٨,٨	٧,٦
الشمال	١ ٦٢٥ ٥٩١	٦,٦	٤٣,٩	٣٦,٥	١٢,٩
الشمال الشرقي	٧ ٠١٤ ١٩٧	٢١,١	٢٨,١	٣٥,٣	١٥,٣
الجنوب الشرقي	١٦ ٦٨٤ ٩١٨	٧٦,٨	١٢,٦	٥,٠	٥,٥
الجنوب	٥ ٣٢٤ ٦٠٨	١٨,٣	٥٥,١	٢٢,٠	٤,٤
الوسط الغربي	٢ ٣٦١ ٨١٤	٣٨,٣	١٠,٤	٤٨,٣	٣,٠

المصدر: IBGE - ملخص المؤشرات الاجتماعية لعام ١٩٩٨ (استناداً إلى الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينة لعام ١٩٩٧).

الجدول ٦٩

المساكن الحضرية المزودة بالمياه والمرافق الملائمة لصرف مياه المجاري وتجميع النفايات (بحسب دخل الأسرة المعيشية مقدراً بالحد الأدنى للأجور، ١٩٩٧)

الأقاليم الرئيسية	عدد المساكن الإجمالي	نسبة المساكن التي تتلقى خدمات ملائمة	دخل الأسرة المعيشية مقدراً بالحد الأدنى للأجور		
			حتى ٢/١	أكثر من ٢/١ حتى ١	أكثر من ١
البرازيل	٣٧٢ ٩٨٠ ٣٢	٥٩,٨	٨,٢	١٦,١	٧٣,٣
الشمال	١ ٦٢٥ ٥٩١	١٤,٧	١٢,٤	١٧,٥	٦٩,١
الشمال الشرقي	٧ ٠١٤ ١٩٧	٢٩,١	١٩,٥	٢٣,٦	٥٣,٨
الجنوب الشرقي	١٦ ٦٨٤ ٩١٨	٨٣,٣	٦,٩	١٥,٥	٧٥,٣
الجنوب	٥ ٣٢٤ ٦٠٨	٤٨,٩	٥,٨	١٣,٩	٧٧,٦
الوسط الغربي	٢ ٣٦١ ٨١٤	٣٩,٥	٧,٧	١٤,٥	٧٥,٩

المصدر: IBGE - ملخص المؤشرات الاجتماعية لعام ١٩٩٨ (استناداً إلى الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بالعينة لعام ١٩٩٧).

٥٠٣- ومن أجل تقييم السكن دون المستوى في البرازيل، فإن أهم مصدر يرجع إليه هو الدراسة التي تحمل عنوان "أبعاد الاحتياجات الاجتماعية - البيانات البلدية، ١٩٩٦" والتي أجراها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء ومعهد العلوم الاقتصادية التطبيقية. وتلك الدراسة هي الاستقصاء الإحصائي الأكثر استعمالاً من طرف أخصائيي قطاع السكن لتحديد عدد المساكن دون المستوى. وتعتمد الدراسة على تعريف المساكن الحرجة بأنها المساكن التي يسكنها أطفال أميون تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٤ عاماً و/أو تترأسها نساء لا يتجاوز دخلهن الشهري الحد الأدنى للأجور، وتنقصها تماماً مرافق تصريف النفايات. وإذا ما أخذنا بالاعتبار الأفراد الذين

يعيشون في مساكن حرجة كأشخاص بلا مأوى، فإن ذلك ينطبق على ٤٣٪ من مجموع السكان، أو ١,١ مليون مسكن (ثلث المساكن الموجودة).

٥٠٤- ولا توجد لدى البرازيل إحصاءات محددة عن عدد الأفراد أو الأسر التي لا مأوى لها حقاً، لكن هناك بيانات عن الأفراد الذين تعد مساكنهم غير ملائمة. ويمكن الحصول على عدد تقريبي للأشخاص الذين ليس لديهم مأوى ملائم بعد الأفراد الذين يعيشون في مساكن مرتجلة (بما فيها المساكن الواقعة في وحدات ليس فيها فضاء خاص بالإقامة تحديداً). وقد أظهر تعداد عام ١٩٩١ أن عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون في مساكن مرتجلة بلغ ٥٠٥ ٢٢١ أشخاص في المناطق الريفية و٣٠٦ ٧١٩ شخصاً في المناطق الحضرية، أي ٢٢٤ ٥٢٨ شخصاً في المجموع.

٥٠٥- وتقدر نسبة الأسر التي تعيش حاليا في مساكن غير ملائمة لا تحتوي على مرافق صحية أساسية بما لا يقل عن ٤٢٪ إذا نحن اعتبرنا أن المساكن غير الملائمة هي تلك المساكن التي ليست فيها إمدادات ملائمة للمياه ولا صرف ملائم للنفايات ولا تجميع ملائم للنفايات. وفي عام ١٩٩٧، لم يكن يتوافر لدى ٢٦,٥٪ من المساكن في البرازيل أنابيب لمياه المجاري ولا خزانات تحليل؛ ولم تكن ٨,٨٪ منها متصلة بشبكة التوزيع العامة؛ كما أن ٩,٣٪ منها لم تكن تتلقى خدمات تجميع النفايات. وكان هناك نحو ٣٧٣ ٨٧٢ ٢٠ شخصا لا تصلهم شبكة إمدادات المياه؛ و٤٦١ ٣٠ ٦٠ شخصا لا يستفيدون من خدمات شبكة المجاري ولا لديهم خزانات تحليل؛ و٤٧٠ ٤٢ ٤٥ شخصا لا يستفيدون من خدمات تجميع النفايات؛ و٤٦٠ ٢٠٠ ١٢ شخصا لا تصلهم كهرباء. ومن بين عدد السكان الإجمالي، هنالك ٤٣١ ٤٧٥ ١١٧ شخصا لا يتوفر لديهم الهاتف. وأكثر الناس حرمانا من تلك الخدمات هم ذوو الدخل المنخفض.

٥٠٦- ويمكن اعتبار كثافة السكان في المساكن البرازيلية أيضا بأنها غير ملائمة. فحسب تقديرات عام ١٩٩٨، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في مساكن مكتظة (أي أكثر من ثلاثة أشخاص في غرفة نوم واحدة) ٣ ٢٨٢ ٣٠٣ أشخاص (٧,٨٪). وتتوافر بيانات عن المساكن غير المأمونة هيكليا (المساكن التي بنيت بمواد غير ملائمة)؛ ففي عام ١٩٩١، كان هناك ٨٤٥ ٧٢٧ ١ مسكنا من ذلك النوع. أما في عام ١٩٩٧، فانخفض عدد تلك المساكن إلى ١٤٤ ٥٧٨ مسكنا.

٥٠٧- وتتسم عدم القانونية في قطاع السكن في البرازيل بانعدام سندات الملكية وعدم الامتثال للمعايير العمرانية (الخطئة العمرانية وتحديد المناطق واستعمال الأراضي والإشغال)، والقوانين البلدية (قوانين الأشغال والبناء)، والمتطلبات الإدارية (احترام الإجراءات البلدية). وهناك مستوطنات غير قانونية ذات دخل متوسط (تكون عادة في شكل عمارات مشتركة الملكية) ومستوطنات غير قانونية ذات دخل منخفض (أحياء فقيرة وتقسيمات فرعية غير مشروعة). ويمكن تقدير عدد الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات (غير مشروعة وغير قانونية) على أساس عدد الأحياء الفقيرة والتقسيمات الفرعية غير المشروعة والعمارات السكنية الحضرية القائمة. ولا توجد بيانات محددة عن ذلك، لكن يمكن الاسترشاد بعدد الأشخاص الذين يملكون مساكنهم دون أن تكون لديهم سندات ملكية الأرض التي تقع عليها تلك المساكن: ٢٢٩ ٤١٩ ١٢ شخصا أو ٨,٥٣٪ من المساكن القائمة.

٥٠٨- وبدلاً من ذلك، يمكن اعتبار عدد الأشخاص الذين يعيشون في المساكن الواقعة في المناطق دون المستوى على أنها مساكن غير شرعية. وحسب بيانات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء المتاحة، كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق دون المستوى ٦٧٧ ٩٩٨ شخصاً في عام ١٩٩١.

الجدول ٧٠

الأشخاص الذين يعيشون في تجمعات سكانية دون المستوى بحسب موقع المسكن، ١٩٩١

موقع السكن	متزل في تجمع سكاني دون المستوى	شقة في تجمع سكاني دون المستوى	مجموع الأشخاص الذين يعيشون في مناطق دون المستوى
الريف	٥٨٣ ٩١٨	١ ٦٢٠	٥٨٥ ٥٣٨
الحضر	٦ ٣٣٩ ٣٥٤	٦٣ ٧٨٥	٦ ٤٠٣ ١٣٩
المجموع	٦ ٩٢٣ ٢٧٢	٦٥ ٤٠٥	٦ ٩٨٨ ٦٧٧

المصدر: IBGE - الإحصاء السكاني لعام ١٩٩١.

٥٠٩- وعموماً، فالأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات غير قانونية تتكون خاصة من أحياء فقيرة أو تقسيمات فرعية غير مشروعة أو مساكن نائية هم الذين يطردون من مساكنهم ومن ثم فهم لا يتمتعون بالحماية القانونية. والأشخاص الذين يعيشون عادة في وضع غير قانوني لا يتمتعون بحماية القانون. وفي أغلب الأحيان، لا تعاقب السلطات الفقراء عندما يقتصر وضعهم غير القانوني على عدم حيازتهم لسندات ملكية، وتسمح لهم بالبقاء في مساكنهم عندما تصادر الأرض أو تلجأ إلى الامتيازات لاستعمال الأراضي الحضرية، ضمن مجموعة من الأدوات المستعملة في المجال العمراني. ولكن الطرد يحدث في أغلب الأحيان في حال اجتياح مناطق ومساكن حضرية من جانب الأشخاص بدون مأوى أو الحركات الشعبية للدفاع عن الحق في السكن. ويحدث الطرد غالباً في الحالات الحرجة من أجل استرداد ملكية العقار. ولا تتوافر حالياً بيانات مسجلة تشمل البلد ككل للإجابة عن هذه المسألة.

٥١٠- ويرى "نظام التمويل السكني" عادة أن نسبة الدخل المخصصة للإيجار ينبغي ألا تتجاوز ٣٠٪، وإلا فقد لا يقوى المستأجر على دفع ثمن الإيجار. ففي عام ١٩٩١، خصصت ٠.٦٩ ٠.٣٣ ١ أسرة أكثر من ٣٠٪ من دخلها الشهري للإيجار، في حين أنفقت ٤٠٦ ٣٣٤ أسرة أكثر من ٥٠٪ من دخلها على ذلك. ويمكن أيضاً ملاحظة أن عبء الإيجار يتركز بين الفقراء من السكان، إذ إن نحو ٦٥٪ من ذلك النوع من العجز يؤثر في الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ٥ أضعاف مقدار الحد الأدنى للأجور. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٢,٦٥٪ من الأسر التي تسكن في مساكن خاصة دائمة خصصت أكثر من ٣٠٪ من دخلها للإيجار.

الجدول ٧١

نفقات الإيجار المفرطة بحسب فئات الدخل، ١٩٩١

نسبة الدخل المخصصة للإيجار	حتى ضعفين من الحد الأدنى للأجور	من ٢ إلى ٥ أضعاف الحد الأدنى للأجور	أكثر من ٥ أضعاف الحد الأدنى للأجور	المجموع
أكثر من ٣٠٪	٢٩٠ ٤٠٢	٣٨٠ ٣٦٨	٣٦٢ ٢٩٩	١ ٠٣٣ ٠٦٩
أكثر من ٥٠٪	١٢٦ ٧٠٩	١٢٥ ٤٢٤	٨٢ ٢٧٣	٣٣٤ ٤٠٦

المصدر: مؤسسة جواو بينهيرو، ١٩٩٥

٥١١- وتعتمد المؤسسات التابعة للولايات والبلديات والمسؤولة عن قطاع السكن غالبا لوائح الانتظار من أجل الحصول على سكن على أساس معايير محددة مسبقا. وتتلخص التدابير المتخذة عموما لمساعدة الأشخاص المسجلين في تلك اللوائح في برامج سكنية موجهة لذوي الدخل المنخفض. وتعتمد السلطات في حالات الطوارئ إلى توفير السكن في مرافق سكنية عمومية. ولا تتوافر حاليا بيانات تشمل البلد ككل للإجابة عن هذه المسألة.

٥١٢- ولا يوجد في البرازيل سوى ٢٠٪^(٩) من المساكن التي تم بناؤها بمساعدة قطاعي التمويل السكني العام والخاص. أما نسبة ٨٠٪ المتبقية فتتعلق بالمساكن التي شيدت بمبادرات فردية دون مساعدة مباشرة من القطاع العام. وقد بلغ الإنتاج السكني العمومي، في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ نحو ٥,٦ ملايين وحدة سكنية. وتصدر الإشارة إلى أن عدد المساكن المبنية بمبادرات خاصة وغير ذلك من أشكال الإشغال قد تزايد. ويبين "استقصاء الميزانية الأسرية" لعام ١٩٩٦ أن ٦٩,٨٪ من المساكن قد بنيت بمبادرات خاصة، وأن ١٨,٨٪ من المساكن كانت مستأجرة، و٩,٦٪ مقترضة، و١,٨٪ تم التصرف فيها على نحو مختلف. ونظرا لانخفاض إنتاج الحكومة للمساكن خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات السكانية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، يمكن تعليل الزيادة التي سجلها عدد المساكن المبنية بمبادرات خاصة بالإشغال الحضري غير القانوني، ولا سيما في التجمعات السكانية الحضرية (الأحياء الفقيرة والتقسيمات الفرعية غير المشروعة والعمارات السكنية). وتتباين مساحات المناطق الحضرية غير الرسمية (المستوطنات والمساكن غير القانونية) تباينا كبيرا، وتشمل ٥٠٪ من سكان التجمعات السكنية الحضرية الرئيسية.

٥١٣- ولا يعتبر دستور جمهورية البرازيل الاتحادية السكن كحق فردي لكنه ينص على أن الأراضي العمرانية ينبغي أن تؤدي دورها الاجتماعي بالتقيد بالخطة المعمارية العامة التي تضعها البلدية.

٥١٤- وفيما يتعلق بالسكن يخصص الدستور الاتحادي المسؤوليات على النحو التالي: تقع على عاتق الاتحاد مسؤولية وضع التشريعات الخاصة بالمبادئ التوجيهية العامة، وعلى الاتحاد والولايات والمقاطعات والبلديات مسؤولية النهوض ببرامج تشييد المساكن وتحسين الظروف السكنية. ويتحمل الاتحاد أيضا مسؤولية وضع التشريعات المتصلة باللوائح العمرانية. وهناك العديد من القوانين المتعلقة بتشديد المساكن وتحسينها على صعيد الولايات والبلديات. وتضع البلديات التشريعات بشأن المسائل التي تكتسي أهمية محلية وتكمل التشريعات التي توضع على صعيد الاتحاد والولايات عند الاقتضاء. والقوانين السكنية هي إلى حد كبير قوانين بلدية وتتناول بالأساس مسألة التقيد بالمعايير المعمارية، وتخفيف القيود الإجرائية عن عملية تسجيل السكن، والتنازل عن المناطق التابعة للدولة للأسر الفقيرة، والمتطلبات الهندسية، والشروط الصحية، والملاءمة الصحية، والإضاءة، وحجم الغرف، وتصحيح أوضاع التقسيمات الفرعية غير الشرعية وغير المعلنة.

٥١٥- ويضم التشريع الاتحادي القانون المدني. فالطرد على سبيل المثال يقع في إطار القانون ٨٢٥٤ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (قانون الإيجار) الذي يحدد شروط فسخ عقود الإيجار، بما في ذلك الاتفاق المتبادل، وحالات المخالفة للقانون أو العقود، والتخلف عن الدفع. وينص القانون على وجوب تقيد عمليات الطرد بالإجراءات العادية، بما فيها إصدار أمر أولي ينص على وجوب إخلاء العقار خلال ١٥ يوما بمعزل عن الاستماع إلى الخصم رهن كفالة بمبلغ أشهر من الإيجار.

٥١٦- وفيما يتعلق بالحيازة المكتسبة، تنص المادة ١٨٣ من الدستور الاتحادي على أن استملاك شخص منطقة حضرية لا تزيد عن ٢٥٠ مترا مربعا لمدة خمسة أعوام على نحو مستمر ودون اعتراض أحد واستعمالها لأغراض السكن لنفسه أو لأسرته، يعطيه حق تملكها على ألا تكون له أي ممتلكات حضرية أو ريفية أخرى. ويعترف بحق التملك والحق في الانتفاع للرجل أو المرأة أو لكليهما بصرف النظر عن الوضع العائلي. ولا يحق لنفس الشخص المطالبة بذلك الحق أكثر من مرة. ولا يجوز اكتساب الأملاك العامة بالحيازة على هذا النحو. ويسمح القانون الخاص بالتسجيل العمومي بالتسجيل المؤقت للحيازة وما يتصل بذلك من تنازل ووعد بالتنازل لصالح الاتحاد والولايات والبلديات أو مؤسساتها المنتدبة لأغراض التقسيم الحضري الفرعي الشعبي لفائدة الفئات ذات الدخل المنخفض.

٥١٧- وفيما يتعلق بالتقسيمات الفرعية الحضرية لفائدة الفئات ذات الدخل المنخفض، يتنازل القانون الاتحادي عن ضرورة حيازة سند الملكية إذا أعلن عن أن تلك الملكية تدخل في إطار المصلحة العامة وإذا عمد الاتحاد أو الولايات أو المقاطعات الاتحادية و/أو المؤسسات المنتدبة المأذون لها قانونا في تنفيذ المشاريع السكنية إلى استملاكها قضائيا. وينص القانون أيضا على التنازل عن الحيازة في التقسيمات الفرعية الشعبية. وفي هذه الحالات، يسمح بالتنازل عن الحيازة إذا كان المتنازل له المؤقت هو الاتحاد، والولايات، والمقاطعات الاتحادية، والبلديات ومؤسساتها المنتدبة. ويجب أن يكون ذلك بواسطة عقد يوقع عليه توقيعاً خاصاً ويجب، لاستيفاء جميع الأغراض، أن تكون له قيمة السند وأن يكون معفياً من أحكام المادة ١٣٤ ٢ من القانون المدني.

٥١٨- ويخول الدستور الاتحادي أيضاً سلطة الاختصاص المتزامن إلى الاتحاد والولايات والبلديات فيما يتعلق بحماية البيئة وصيانة الغابات والحيوانات والنباتات. وتكفل أحكام بيئية مختلفة في الدستور الاتحادي فعالية الحق في بيئة سليمة. وتعهد إلى الحكومة بمسؤولية الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية وتنص على الإدارة الإيكولوجية للأنواع والنظم الإيكولوجية؛ والحفاظ على تنوع التراث الوراثي للبلد وسلامته؛ وتحديد المناطق والمكونات التي ينبغي حمايتها بشكل خاص في كل ولاية؛ واشتراط إجراء دراسات مسبقة عن الآثار المحتملة على البيئة كما ينص عليها القانون. ويتضمن التشريع البيئي أيضاً قانون الغابات وقانون المناجم وقرارات المجلس الوطني للبيئة وتوجيهات الإدارة.

٥١٩- وتتلخص الأهداف المعلنة في "سياسة السكن الوطنية" التي تنفذها الحكومة منذ عام ١٩٩٥ في الآتي:
١٠ إمكانية حصول الجميع على سكن؛ ٢٠ زيادة عدد المساكن وتحسين المساكن القائمة؛ ٣٠ تصحيح أوضاع المستوطنات غير الشرعية وتعزيز إمكانية امتلاك الأراضي؛ ٤٠ تحديث قطاع السكن عن طريق تحسين التشريع وعمل الوكالات.

٥٢٠- ويمكن تصنيف برامج السكن الاتحادية التي حصلت على تمويل رسمي إلى ثلاث فئات رئيسية:
١٠ البرامج التمويلية التي حصلت على منح أو إعانات دعماً لاستثمار الولايات والبلديات الرامي إلى تحسين نوعية حياة الفئات السكانية التي يقل دخل الأسر فيها عن ٣ أضعاف مقدار الحد الأدنى للأجور؛ ٢٠ البرامج التي توفر التمويل لبناء المساكن و/أو تحسين الظروف السكنية للأسر التي يقل دخلها الشهري عن ١٢ ضعف الحد الأدنى للأجور ("البرنامج الخاص بخطابات الاعتماد الفردية والجماعية ودعم الإنتاج)؛ ٣٠ البرامج والمبادرات الرامية إلى تحسين عمل سوق السكن.

٥٢١- وترمي البرامج المتصلة بحق الفقراء في السكن إلى مساعدة الولايات والبلديات والمقاطعات على الارتقاء بالمعايير السكنية وتحسين نوعية حياة سكان الريف والحضر الذين يقل دخلهم عن ٣ أضعاف الحد الأدنى للأجور والذين يعيشون في مناطق محفوفة بالمخاطر أو مناطق تقع عليها مساكن دون المستوى (أكواخ وبيوت فقيرة ومنازل فقيرة وغير ذلك). ويشمل البرنامج أيضا تدابير مثل تحضير المناطق السكنية واقتناء أو تجهيز المساحات الحضرية ومواد البناء وإنشاء البنى التحتية في المجمعات السكنية وبناء المجمعات السكنية.

٥٢٢- وهناك أيضا برامج معدة للسكان ذوي الدخل المنخفض مثل "برنامج خطاب الاعتماد الفردي" الذي يوفر تمويل احتيازي المساكن وشرائها أو تحسين الظروف السكنية للأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري ما يعادل ١٢ ضعف الحد الأدنى للأجور. وتشمل البرامج المختلفة احتيازي الوحدات السكنية أو المساحات الأرضية الحضرية وبناء المساكن واستكمالها وتوسيعها وتغيير تصميمها وتحسينها. ويحسب سقف التمويل حسب نوع البرنامج ودخل مقدم الطلب. وهناك أيضا "خطاب الاعتماد الجماعي" الذي يضمن تمويل بناء الوحدات السكنية وتجهيز مساحات أرضية حضرية من طرف النقابات والتعاونيات والجمعيات والمؤسسات الخاصة والمؤسسات السكنية التي تقدم قروضا للأشخاص الطبيعيين الذين يقل دخلهم الشهري عن ١٢ ضعف الحد الأدنى للأجور. ولما كان سعر الفائدة المطبق على برامج "خطابات الاعتماد" أقل بكثير مما هو سائد في السوق، فإن تلك البرامج توفر إعانة مباشرة لا يستهان بها. ومن خصائص تلك البرامج أيضا أنها تلي طلبات التمويل السكني التلقائية التي يتقدم بها الأفراد وذلك بتوفير قروض استهلاكية مباشرة. ويمثل ذلك تحولا كبيرا في استراتيجية الحكومة. وتعزز البرامج كذلك المفهوم القائل بالمسؤولية الكبيرة التي يتحملها المجتمع نفسه في حل المشاكل السكنية، في حين يقتصر دور الحكومة على التحفيز والتيسير. وبالإضافة إلى ذلك، تحذر الإشارة إلى أن تلك البرامج تضيي مرونة على الآليات التي يتم من خلالها التحقق من دخل المقترض دون تمييز ضد من يعملون في الأنشطة غير الرسمية.

٥٢٣- ويهدف "برنامج دعم الإنتاج السكني" إلى تمويل عمليات إنتاج السكن التي تضطلع بها شركات بناء المساكن الشعبية لفائدة السكان الذين يقل دخلهم عن ١٢ ضعف الحد الأدنى للأجور. ويتوقف صرف الأموال على البيع الفعلي لما لا يقل عن ٥٠٪ من الوحدات المنتجة.

٥٢٤- وتشمل مبادرات الحكومة الاتحادية الهامة لتنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز مشاركة السوق في القطاع السكني خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي: إنشاء "نظام التمويل العقاري"؛ وتنفيذ "البرنامج البرازيلي الخاص بنوعية بناء المساكن والإنتاجية"؛ وتحسين التشريعات الحضرية مثل تعديل قانون تقسيم الأراضي (القانون ٦٦٦، ١٩٦٦)، الذي جرى مؤخرا، بالقانون الاتحادي ٩٩/٩٧٨٥؛ والمبادرات التي نفذت مؤخرا لتنويع سبل الحصول على سكن، مثل التأجير الاجتماعي الذي يحدو حدو "برنامج التأجير السكني". ويرمي "برنامج خطاب الاعتماد الفردي والجماعي" و"برنامج دعم الإنتاج السكني" أيضا إلى تعزيز مشاركة السوق عن طريق دعم عمليات البناء الشخصية والتمويل الذاتي.

٥٢٥- وتسلط الحكومة البرازيلية الضوء بصورة خاصة على أداء برامج الاستثمار السكني خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. فقد كان مجموع الاستثمارات يبلغ ٧٦٤ ١١٥ ١٠ ريال برازيلي، استفادت منها ٦٣٦ ٢٣٩ ١ أسرة واستحدثت ٢٧٣ ٥٠٢ فرصة عمل، حسب البيانات التي قدمتها SEPURB/SEDU. وكان أهم مصدر لتمويل البرنامج هو "الصندوق القائم على طول مدة الخدمة" الذي قدم ٩٠٪ من الأموال؛ أما

الـ ١٠٪ المتبقية فوفرتها الميزانية العامة للدولة. وأهم برنامج من حيث الحصة في الاستثمار الإجمالي هو "برنامج خطاب الاعتماد الفردي" (٦١,٢٣٪)، يليه "برنامج خطاب الاعتماد الجماعي" (١٥,٨١٪)، وينم ذلك عن وجود طلب للتمويل من جانب القطاع الخاص. وكانت نسبة أهم البرامج المنفذة عن طريق القطاع العام والموجهة إلى ذوي الدخل المنخفض لا تتجاوز ٢٠٪ من الأموال المستثمرة.

٥٢٦- وتتضمن الخدمات المتعلقة ببناء المساكن توفير وسائل النقل والصرف الصحي والكهرباء وغير ذلك. وتشمل "سياسة الصرف الصحي الوطنية" التي نفذتها الحكومة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ نوعين من البرامج: ١٠٠ "البرامج الرامية إلى توسيع نطاق خدمات الصرف الصحي التي تركز خاصة على الفئات ذات الدخل المنخفض" ("منظمة مناصرة الصحة العامة" و"العمل الاجتماعي من أجل الصحة العامة" و"برنامج العمل من أجل الصحة العامة")؛ ٢٠٠ "البرامج التي تستهدف إعادة هيكلة قطاع الصحة العامة" ("برنامج تحديث قطاع الصحة العامة" و"برنامج نوعية المياه" و"البرنامج الوطني لمكافحة تبديد المياه" و"برامج دعم إدارة النفايات الصلبة" PROGEST). وقد استلزمت تلك البرامج استثمار ١٠٠ ٠٠٠ ٢٦٤ ٥ ريال برازيلي بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٥٢٧- وقد تبين أن من الإنصاف جلب النفع لأفقر الفئات السكانية بصرف النظر عن حجم المراكز الحضرية التي تعيش فيها. وكانت برامج BID/PASS و BID/BRASIL/HABITAR و"برامج العمل من أجل الصحة العامة" PROSEGE كلها تستهدف السكان ذوي الدخل المنخفض (الأسر التي يبلغ دخلها الشهري أقل من ٣ أضعاف الحد الأدنى للأجور في إطار "برامج PROSEGE")، وقد وضعت خصيصاً للتقليل من أوجه التباين الاجتماعي، وهي تعطي الأولوية لعمليات الاستثمار الرامية إلى تلبية احتياجات الطبقات المحرومة من السكان. وتوضع معايير الأولوية تلك بعد تحديد مدى قصور الخدمات الحضرية. وفي هذا الصدد، يفرض على الولايات ترتيب هرمي يقوم على عدد المساكن الحضرية التي تعاني من أسوأ الظروف. ويجب أن تفي المناطق المؤهلة للتدخل بالمتطلبات التالية:

(أ) يجب أن تكون قد شغلت من قبل مستوطنة دون المستوى لأكثر من خمسة أعوام ويتعين ألا يتجاوز دخل ما لا يقل عن ٦٠٪ من الأسر ٣ أضعاف الحد الأدنى للأجور كحد أقصى؛

(ب) يجب أن يكون موقعها محفوفاً بالمخاطر أو غير ملائم صحياً؛ أو يجب أن تكون قد تضررت من التشريع الذي يحظر استعمالها لأغراض السكنى - وفي هذه الحالة، يمكن أن يتخذ شغلها أي شكل؛

(ج) يجب أن تحظى بالأولوية على أساس ترتيب هرمي، في المرحلة الأولى من "الخطة الاستراتيجية البلدية الخاصة بالمستوطنات دون المستوى"، في حالة المنطقة الأولى الخاضعة للتدخل. وتخضع المناطق الأخرى للترتيب الهرمي النهائي الذي وضعته "الخطة الاستراتيجية البلدية الخاصة بالمستوطنات دون المستوى".

٥٢٨- وتتناول الخطة الحكومية متعددة السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إجراءات متنوعة تتعلق بالتنمية الحضرية. وابتداءً من عام ٢٠٠٠، أدرجت البرامج السابقة في برنامج Avança, Brasil الذي يتضمن البرامج المستهدفة التالية:

الجدول ٧٢

برامج التنمية الحضرية في إطار البرنامج المتعدد السنوات

البرنامج	الهدف	مصدر الأموال والمبلغ الإجمالي (ريالات برازيلية)
النقل البري والحضري	تحسين نوعية الطرق العامة وخدمات النقل الحضري في البلديات التي يزيد عدد سكانها على ٧٥ ٠٠٠ نسمة	- ميزانية الدولة صفر - مصادر أخرى ٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠ - المجموع ٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠
إعادة هيكلة مناطق المدن الكبرى	تعزيز التنظيم الاقتصادي للحيز المتاح والدينامية الحضرية والاقتصادية لمناطق المدن الكبرى	- ميزانية الدولة ٤ ٩١٤ ٠٠٠ - مصادر أخرى ٧٢٠ ٥٩٥ ٩٠٠ - المجموع ٧٢٥ ٥٠٩ ٩٠٠
البرنامج البرازيلي لتحسين الجودة والإنتاجية	زيادة التعبئة من أجل تحسين الجودة والإنتاجية بهدف رفع المستوى المعيشي لسكان البرازيل وتشجيع زيادة تنافسية السلع والخدمات البرازيلية	- ميزانية الدولة ١٨ ٦٠٩ ١٢٨ - مصادر أخرى ١٢ ٨٢٦ ٥٤٠ - المجموع ٣١ ٤٣٥ ٦٦٨
الأحياء السكنية	تحسين الأحوال المعيشية للأسر التي لا يتجاوز دخلها ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور والتي تعيش في مستوطنات دون المستوى في التجمعات الحضرية. وسوف يتم ذلك بمبادرات متكاملة في مجالات الإسكان والإصحاح والبنى الأساسية الحضرية	- ميزانية الدولة ٧٠١ ٩٢٢ ٦٩٣ - مصادر أخرى ٣ ٠٢٤ ٣٣٣ ٠١٤ - المجموع ٣ ٧٢٦ ٢٥٥ ٧٠٧
نحو حياة أفضل	تعميم خدمات الإصحاح الأساسية، وتخفيض العجز الوطني في مجال الإسكان، وتحسين البنى الأساسية الحضرية لصالح ضحايا الإبعاد الاجتماعي من السكان	- ميزانية الدولة ٢٩٧ ٢٦٠ ٣٧٦ - مصادر أخرى ١٤ ٧٢٩ ١٨٥ - المجموع ٣١١ ٩٨٩ ٥٦١
مترنا	تزويد الأسر ذات الدخل المنخفض التي تعيش في تجمعات حضرية، ومناطق المدن الكبرى، وعواصم الولايات، بفرص الوصول إلى الإسكان من خلال الاستئجار مع خيار الشراء	- ميزانية الدولة صفر - مصادر أخرى ٤٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠ - المجموع ٤٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠
الإدارة الحضرية	زيادة كفاءة وفعالية الإدارة الحضرية والجودة والإنتاجية في مجال توفير الخدمات الأساسية المتعلقة بالإصحاح والنقل	- ميزانية الدولة ٦٥ ١٦٧ ٩٤٠ - مصادر أخرى ٧٧٢ ٠٠٩ ٦٤٤ - المجموع ٨٣٧ ١٧٧ ٥٨٤
خطاب الائتمان	تخفيض العجز الكمي والنوعي الإسكاني بالنسبة لسكان المناطق الحضرية الذين لا تتجاوز دخولهم ٢٠ ضعف الحد الأدنى للأجور	- ميزانية الدولة صفر - مصادر أخرى ٩٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠ - المجموع ٩٨٤ ٠٠٠ ٠٠٠
إجمالي الاستثمار المزمع ٢٠٠٠-٢٠٠٣		- ميزانية الدولة ١ ٠٨٧ ٨٧٤ ١٣٧ - مصادر أخرى ٦ ٠٩٨ ٤٩٤ ٢٨٣ - المجموع ٧ ١٨٦ ٣٦٨ ٤٢٠

المصدر: البرنامج المتعدد السنوات.

٥٢٩- ومن الجدير ملاحظة أن البرنامج المتعدد السنوات لا يوضح سوى الاستثمار المزمع للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ في برامج التنمية الحضرية، وينتظر إقراره من قبل المجلس الوطني، وقد يخضع لتخفيضات وتعديلات.

٥٣٠- ووفقا للفقرة ٤ من المادة ١٨٢ من الدستور الفيدرالي، يجوز لحكومات البلديات عن طريق قانون محدد يتعلق بالمناطق المشمولة في الخطة الرئيسية، أن تطلب، بمقتضى القانون الفيدرالي، أن يقوم أصحاب الأراضي الحضرية غير المبنية أو غير المستغلة أو المستغلة استغلالا ناقصا، باستغلالها على نحو واف، وإلا تعرضوا للعقوبات المبينة فيما يلي على التوالي: الفرز أو البناء بالإكراه، وفرض ضرائب تدريجية على الممتلكات والأراضي الحضرية؛ والاستملاك.

٥٣١- وفي معرض التعليق على مسألة الإسكان، أشارت الحكومة إلى تدابير تم اعتمادها على المستوى الاتحادي لحل مشكلة الإسكان. ومن المهم ملاحظة أنه سيجري اتخاذ تدابير إضافية من جانب الولايات والبلديات في حدود اختصاص كل منها. وفيما يتعلق بالتشريع الاتحادي الخاص بقطاع الإسكان، تجدر الإشارة إلى القوانين الأساسية التالية:

الاستملاك (مرسوم بقانون رقم ٤١/٣٣٦٥)، تم تعديله مؤخرا بالقانون ٩٩/٩٦٨٥؛

نظام تمويل الإسكان (القانون ٦٤/٤٣٨٠)؛ فات أوانه، ينبغي تنسيقه مع القوانين الأخرى المتعلقة بهذه المسألة؛

التنفيذ خارج نطاق القضاء (مرسوم بقانون رقم ٦٦/٧٠)؛

الشركات العقارية (القانون رقم ٦٤/٤٥٩١)؛ ينبغي تغييره بحيث يؤمن قدرا أكبر من الضمانات القانونية لمشتري الممتلكات العقارية التي لا تزال قيد التصميم؛

التنفيذ الخاص لنظام تمويل الإسكان (القانون ٧١/٥٧٤١)؛ ينبغي تغييره للإسراع بإعادة امتلاك الممتلكات العقارية والتوسع في إسناد الجريمة إلى كل من يستولى على ممتلكات عقارية مخصصة للبرنامج الحكومي للإسكان أو يحتلها؛

السجلات العامة (القانون ٧٣/٦٠١٥)؛ تم تبسيطه بالقانون ٩٩/٩٧٨٥ الذي ينص على إزالة القيود البيروقراطية وتخفيض التكاليف؛

فرز للأراضي الحضرية (القانون ٦٩/٦٧٦٦)، ينبغي مواصلة تعديله بالقانون ٩٩/٩٧٨٥ لإدخال مزيد من التحسينات فيه؛

كما ينبغي جعل التوثيق المطلوب لاحتياز الممتلكات عن طريق نظام تمويل الإسكان، متماشيا مع القانون ٦٤/٤٣٨٠ (نظام تمويل الإسكان)؛

الصكوك العامة (القانون ٨٥/٧٤٣٣)، تم تعديل القانون بحيث يخفض العدد الكبير من الوثائق المطلوبة، الذي لا يتناسب مع الأسواق العقارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أدى هذا القانون إلى تخفيض كبير في عدد الوثائق المطلوبة لتسجيل الصكوك العامة. وقد يترتب على المزيد من التبسيط قدر أقل من الضمان القانوني للأطراف. ويحظر القانون ٩٠/٨٠٠٩ الحجز على الممتلكات الأسرية، واضعا إياها بعيدا عن متناول الدائنين. ولكن يمكن للقانون أن يشمل القضايا المدنية المرفوعة من قبل دائني البائع، بحيث يمكن أن يعفى الدائنون من الاستثناءات بموجب قانون الممتلكات الأسرية الذي لا يعرقل بيع الممتلكات

الأسرية المذكورة، إذ إنه لا يمكن للدائنين في أي حال من الأحوال أن يحجزوا عليها بصورة قانونية. وهذا الحكم، بدلا من أن يفيد المدين، سيعتبر عليه تسهيل تداول الممتلكات داخل نظام تمويل الإسكان، والحيلولة دون العقود الصورية المشبوهة (العقود التي يتم الحصول عليها بالتحايل)؛

معايير تعديل قيمة الالتزامات التعاقدية المتصلة بنقل الممتلكات العقارية غير الخاضعة لقواعد نظام تمويل الإسكان، التي يشير إليها القانون ٨٩/٧٧٧٤ (القانون ٨٩/٧٩٨٩). وينظم هذا القانون ربط بعض العقود بأسعار قياسية على النحو المتوخى في القانون السابق. وبالنظر إلى الخطة الاقتصادية الأخيرة التي ألغت الربط بالأسعار القياسية والقواعد الملزمة له، فقد هذا القانون معناه وبذلك يمكن اعتباره لاغيا بالفعل؛

نقل التمويل في إطار نظام تمويل الإسكان (القانون ٩٠/٨٠٠٤)؛ تشكل التعديلات على هذا القانون موضوع الإجراء المؤقت ١٧٦٨-٩٩/٣١، الذي يرسى قواعد جديدة لصندوق التعويض عن أوجه التفاوت في الرواتب؛

تعديل المدفوعات المتفق عليها بموجب عقود التمويل الموقعة في إطار نظام تمويل الإسكان، المتصل بخطة معادلة الرواتب (القانون ٩٠/٨١٠٠)؛ ثمة تعديلات ملائمة على هذا القانون يشملها الإجراء المؤقت ٩٩/١٧٦٨-٣١، الذي يرسى قواعد جديدة لصندوق التعويض عن أوجه التفاوت في الرواتب؛

إيجار الشراء للممتلكات العقارية الحضرية والإجراءات وما يتصل به من إجراءات (القانون ٩١/٨٢٤٥ - قانون الإيجار). وسيتم إجراء التعديل المشار إليه وفقا لخطة الحكومة للإيجار - الشراء الاجتماعي، الموجه بشكل خاص إلى الإسكان المستأجر من الباطن والإسكان الجماعي؛

تعديل المدفوعات الشهرية والرصيد المستحق بموجب عقود التمويل في إطار نظام تمويل الإسكان (القانون ٩٣/٨٦٩٢)؛ الذي تم تعديله مؤخرا بالإجراء المؤقت ١٧٦٢-٩٩/٩٩٦٨٤ والإجراء المؤقت ٩٩/١٧٦٨-٣١؛ توحيد قواعد صندوق ضمان مدة الخدمة - المرسوم رقم ٩٠/٩٩٦٨٤ (القانون ٩٠/٨٠٣٦)؛ الذي تم تعديله مؤخرا بالإجراء المؤقت ٩٨/١٦٩١؛

نظام الممتلكات العقارية (القانون ٩٧/٩٥١٤)؛

الإجراء المؤقت ١٧٦٢-٩٩/٩٩٦٨٤، يعتمد إجراءات تتصل بنظام تمويل الإسكان، ويعدل القانون ٤٣٨٠ الصادر في ٢١ آب/أغسطس ١٩٦٤، والقانون ٨٠٣٦ الصادر في ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ والقانون ٨٦٩٢ الصادر في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، ويشمل أحكاما أخرى؛

الإجراء المؤقت ٩٩/١٧٦٨-٣١ نص على تجديد الديون والالتزامات لصندوق التعويض عن أوجه التفاوت في الرواتب، ويعدل القانون بالمرسوم رقم ٢٤٠٦ الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ والقانون ٨٠٠٤ الصادر في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠، والقانون ٨١٠٠ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والقانون ٨٦٩٢ الصادر في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ وينص على أحكام أخرى.

٥٣٢ - والقوانين التالية هي تشريعات بلدية تتصل بقطاع الإسكان^(٢٠):

صندوق الإسكان البلدي (القانون ٩٠/٧٤١٢، كوريتيبا؛ القانون البلدي ٩٥/٧٥٩٢ بورتو اليجري)؛

استرداد المناطق الخاصة المستولى عليها لأغراض تصحيح الوضع. وبموجب تشريع محدد، يجري نقل المناطق الخاصة المستولى عليها إلى صندوق الإسكان البلدي لتصحيح أوضاعها. ويتيح إنشاء صندوق الإسكان البلدي تصحيح أوضاع آلاف الأسر التي تحتل مناطق عامة ويجعل من الممكن تنفيذ برنامج إسكان بلدي. كما يمكن لصندوق الإسكان البلدي أن يوجه الموارد نحو تنفيذ برامج الإسكان؛

الخوافز من أجل تنفيذ برامج الإسكان ذات الأهمية الاجتماعية (القانون ٩١/٧٨٤١؛ الذي ينظمه المرسوم ٩١/٨٦، كوريتيبا). يوفر دفع حوافز البناء مصادر لتنفيذ برامج الإسكان، بما في ذلك تصحيح الأوضاع، وإزالة الأحياء الفقيرة. وقد مكنت الأحوال التي تم جمعها البلدية من إقامة برامج إسكانية دون اللجوء إلى الأموال الاتحادية أو أموال الولاية؛

قطاعات إسكان خاصة ذات أهمية اجتماعية (المرسوم ٨٠/٩٠١، كوريتيبا؛ القانون البلدي ٦٥/٢٩٠١، بورتو اليجري)؛ يضع القانون مبادئ توجيهية محددة لإزالة الأحياء الفقيرة ونقل أحياء إلى مواقع أخرى وتصحيح أوضاع غيرها (وحدات الإسكان - مناطق عامة وخاصة). وقد ثبت أن وضع مبادئ توجيهية محددة في حالات الاحتلال غير القانوني مفيد جدا لإعمار المناطق المستولى عليها التي لا يمكن تسوية أوضاعها بموجب أحكام القانون. ويعرف هذا التشريع الإسكان ذي الأهمية الاجتماعية وسياسة الإسكان ذات الأهمية الاجتماعية بهدف إنشاء مساكن؛

الخطة الرئيسية، التشريع الخاص باستعمال الأراضي وإشغالها (القانون ٦٦/٢٨٢٨، كوريتيبا؛ القانون ١٧ الصادر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ برازيليا؛ القانونان ٩١/١٥٥٤٧ و١٦١٧٦، ريسفي؛ والقانون ٣١/٦٠ والقانون التكميلي ٩٦/٠٤، كامبيناس؛ القانونان ٧٢/٧٨٠٥ و٨١/٩٤١٣، ساو باولو؛ والمرسوم رقم ٧٦/٣٢٢ والقانون التكميلي ٩٢/١٦، ريو دي جانيرو، والقانون التكميلي ٧٩/٤٣، بورتو اليجري؛ والقوانين ٩٤/٠٠٧، و٧٨/٤٠٢، و٧٨/٤٠٣، و٧٨/٤٠٨، ناتال). وينشئ هذا التشريع مبادئ توجيهية أساسية للتنمية المتكاملة للبلديات وينظم استعمال الأراضي وفرزها، فضلا عن تنفيذ الهياكل والتجهيزات المادية الحضرية؛

فرز الأراضي الحضرية (القانون ٩٧/١٦٢٨٥، ريسفي، القانونان ٥٩/١٩٩٣ و٩٦/٨٧٣٦، الخاصان بفرز الأراضي المغلقة، القانون ٩٦/٨٨٥٣ الخاص بالجيوب الحضرية الواقعة في المناطق الريفية، القانون ٩١/٦٦٨١ الخاص بإقرار الفرز والإسكان ذي الأهمية الاجتماعية، كامبيناس؛ والقانون ٨١/٩٤١٣، ساو باولو؛ والمرسوم رقم ٧٦/٣٢٢، ريو دي جانيرو)؛

تجديد الأحياء الفقيرة/تصحيح أوضاع الأراضي (القانون ٨٧/١٤٩٧ الخاص بعملية إضفاء الطابع العمراني والقانوني على امتلاك الأراضي، ريسفي؛ القانون ٩٤/١١٦٣٢، ساو باولو؛ القانون ٩٣/٧٦٠٣ الخاص باستملاك الأراضي الحضرية عرفا والمناطق الخاصة ذات الأهمية الاجتماعية، بيليم، المرسوم رقم ٩٠/٩٢١٨ والقانون ٩٤/٢١٢٠، ريو دي جانيرو؛ القانون البلدي ٩٥/٧٥٩٣ والقانون التكميلي ٩٥/٣٣٨، بورتو اليجري). ويشير هذا القانون إلى تشريع ينشئ مناطق خاصة ذات أهمية اجتماعية وإلى برنامج لتصحيح أوضاع هذه المناطق، والقيام بذلك على الأراضي بمشاركة السكان، وإلى صكوك قانونية لإنشاء مناطق خاصة ذات أهمية اجتماعية؛

النظافة الصحية والملاءمة الصحية والإضاءة وحجم الغرف (القانون ٦١/٧٤٢٧، ريسفي)؛
تصحيح أوضاع التقسيمات غير المشروعة أو غير النظامية (المرسوم البلدي رقم ٨١/٦٧٨٢، سيرلا،
كامبيناس؛ القانون البلدي ٨٦/٦٨٢٠، كوريتيبا؛
تسجيل المساكن غير القانونية (القانون البلدي ٩٥/٨٢٧٥، كامبيناس)؛ منح حوافز للملاك لتسجيل
المباني غير المشروعة السابقة لكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وفقا لبعض الاشتراطات؛
إزالة الأحياء الفقيرة (القانون البلدي ٧١/٣٥٠٦، بورتو اليجري)؛
البنك العقاري (القانون التكميلي ٩٢/٢٦٩، بورتو اليجري). تنفيذ برنامج الحيازة البلدية للأراضي من
أجل تنفيذ سياسة التنمية الحضرية وبرامج الإسكان.

٥٣٣- وفيما يتعلق بالتشريع الخاص باستعمال الأراضي وتوزيعها، وحيازة الأراضي، والفرز، وتعيين حدود قطع
الأرض، والاستملاك (بما في ذلك أحكام التعويض)، وتنظيم الملكية العقارية (بما في ذلك إجراءات المشاركة
المجتمعية)، يجدر ملاحظة أن الدستور منح الاتحاد والولايات، والمقاطعات سلطة التشريع فيما يتعلق بالمسائل
العمرانية، ومنح البلديات سلطة التشريع فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الاجتماعية.

٥٣٤- والبلديات ملزمة بوضع خطة رئيسية وبالتشريع في ما يتعلق باستعمال الأراضي الحضرية وفي حالة الاستيلاء
عليها (الاستخدامات المسموح بها، والأرقام القياسية العمرانية)، وتحديد وتقسيم المناطق الحضرية (الأرقام القياسية
لأشغال الأراضي الحضرية، مساحات قطع الأرض، معامل الاستخدام). وكل ذلك وفقا للتشريع الاتحادي الخاص
بتقسيم الأراضي الحضرية. والاتحاد ملزم أيضا بوضع تشريع يتعلق بالاستملاك وبوضع خطط لتنظيم الأراضي على
صعيد الاتحاد والأقاليم - ولكن لم يتم وضع خطط الأقاليم بعد. والمشاركة المجتمعية في التخطيط البلدي أمر إجباري.
ويجب للخطة البلدية الرئيسية أن تحترم مبدأ الوظيفة الاجتماعية للممتلكات الحضرية.

٥٣٥- وفيما يتعلق بحق المستأجر في شغل السكن بأمان، والحماية من الطرد، وتمويل المساكن، ومراقبة الإيجارات
(أو الإعانات السكنية) وتوافر السكن، تم إدراج التشريع ذي الصلة في مقدمة قائمة القوانين الاتحادية، المتصلة
بقطاع الإسكان.

٥٣٦- والاتحاد مفوض بموجب الدستور والقانون المدني بوضع قواعد عامة تتصل بالممتلكات الحضرية. ويشمل
القانون المدني حكما بشأن استخدام العقار لأغراض ضارة والحق في البناء. وتقع مسؤولية وضع قواعد التشييد
والبناء على عاتق البلديات، التي يتعين عليها أن تضع تشريعات تتفق مع الخصوصيات المحلية.

٥٣٧- وعملية الطرد من السكن يتناولها القانون ٨٢٤٥ الصادر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، (قانون
الإيجار) الذي يحدد الشروط التي يمكن بموجبها إلغاء عقود الإيجار، بما في ذلك ما يلي: عن طريق الاتفاق المتبادل؛
ولمخالفة قانونية أو تعاقدية؛ ولعدم السداد. وينص القانون على أن يتم الطرد وفقا للإجراءات القانونية، بما فيها
إصدار أمر أولي يحدد إخلاء المالك في خلال ١٥ يوما، على نحو مستقل من الاستماع إلى الطرف الخصم وبشرط
إيداع مبلغ ضمان قدره إيجار ثلاثة أشهر. وينص القانون على أن يتم الطرد وفقا للإجراءات القانونية، بما فيها
إصدار أمر أولي يحدد إخلاء المالك في خلال ١٥ يوما، على نحو مستقل من الاستماع إلى الطرف الخصم وبشرط
إيداع مبلغ ضمان قدره إيجار ثلاثة أشهر.

٥٣٨- والمضاربة في الإسكان أو الممتلكات، خصوصا عندما يكون ذلك ضارا بالحق في السكن لجميع قطاعات المجتمع، تناولها المادة ١٨٢ (٤) من الدستور الاتحادي، التي تنص على ضرورة أن يسعى مالك الأرض الحضرية غير المبنية، أو المستغلة استغلالا منقوصا أو غير المستغلة، إلى استغلالها على نحو ملائم.

٥٣٩- وبالرغم من الأهداف المماثلة واستهداف جمهور واحد، فإن برنامجي HABITAR BRASIL و PRO-MORADIA يختلفان من حيث مصدر أموالهما وطابع تمويلهما.

٥٤٠- والهدف من برنامج HABITAR هو مساعدة الولايات، والبلديات والمقاطعة الاتحادية في رفع مستويات الإسكان ونوعية الحياة لدى سكان المناطق الريفية والحضرية الذين تقل دخولهم عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور ويعيشون في مناطق خطرة أو مناطق توجد بها مساكن دون المستوى (الأكواخ والبيوت الفقيرة، والبراكات وما إلى ذلك). وبموجب هذا البرنامج، تحظى البلديات التي تشارك في برنامج التكافل المجتمعي بالأولوية. وهذا البرنامج تموله منح من ميزانية الدولة ويعمل في أسلوبيين: تعمير المناطق التي تشمل مساكن دون المستوى وتعمير المناطق غير المسكونة.

٥٤١- كذلك يهدف برنامج PRO-MORADIA إلى تحسين نوعية الحياة للسكان الريفيين والحضرين الذين تقل دخولهم عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور عن طريق مساعدة الحكومة في تنفيذ مبادرات متكاملة بالتنسيق مع سياسات قطاعية أخرى ذات صلة بدائل الإسكان. وتأتي موارد البرنامج من صندوق ضمان مدة الخدمة. ويشمل هذا البرنامج تحضير المناطق السكنية؛ وحياسة و/أو إنشاء مساحات عمرانية؛ وتوفير مجموعة متكاملة من مواد البناء وتوفير البنى الأساسية وبناء المجمعات السكنية.

٥٤٢- ويهدف برنامج خطاب الائتمان الفردي إلى تمويل شراء وبناء المنازل أو تحسين الأحوال السكنية للأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري ١٢ ضعف الحد الأدنى للأجور. وتشمل مختلف وسائل هذا البرنامج حياسة الوحدات السكنية أو قطع الأرض الحضرية، وبناء المنازل وإكمالها والتوسع فيها وإعادة تصميمها وتحسينها. وترد الأموال من صندوق ضمان مدة الخدمة وتحسب الحدود القصوى للتمويل وفقا لنوع البرنامج ودخل مقدم الطلب.

٥٤٣- ويمول خطاب الائتمان الجماعي بناء الوحدات السكنية وتحضير الأراضي العمرانية تقوم بها الاتحادات والتعاونيات والجمعيات والكيانات الخاصة وتعاونيات الإسكان التي تقدم بدورها الائتمان إلى الأفراد الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ١٢ ضعف الحد الأدنى للأجور. ويغطي هذا البرنامج مجالين: بناء الوحدات السكنية وتحضير الأراضي العمرانية.

٥٤٤- وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى أن الفائدة التي تفرضها برامج خطاب الائتمان أقل كثيرا من أسعار السوق، فإن هذه البرامج تقدم إعانات مباشرة لا يستهان بها. وثمة ميزة أخرى لهذه البرامج هي أنها تلبى الطلبات التلقائية لتمويل السكن التي يقدمها أفراد وذلك بتوفير ائتمان استهلاك مباشر ويعد ذلك تغييرا رئيسيا في استراتيجية الحكومة. فهذان البرنامجان يعززان المفهوم الذي مفاده أن المسؤولية الرئيسية عن حل مشاكل الإسكان تقع على عاتق المجتمع نفسه، في حين أن دور الحكومة هو دور التحفيز والتيسير. وعلاوة على ذلك، ينبغي ملاحظة أن هذين البرنامجين يوفران المرونة للآليات التي يتم عن طريقها التدقيق في دخل المقترض دون التمييز ضد أولئك الذين يعملون في أنشطة غير نظامية.

٥٤٥- والهدف من برنامج دعم إنتاج المساكن هو تمويل بناء المنازل الذي تقوم به الشركات من أجل السكان الذين لا يتجاوز دخلهم ١٢ ضعف الحد الأدنى للأجور؛ ويتوقف دفع هذه الأموال على البيع الفعال لـ ٥٠ في المائة على الأقل من الوحدات السكنية المنتجة. كذلك ترد الأموال لتمويل هذا البرنامج من صندوق ضمان مدة الخدمة.

٥٤٦- والمبادرات الحكومية الاتحادية الهامة في تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى زيادة مشاركة السوق في قطاع الإسكان أثناء الفترة قيد الاستعراض تشتمل على ما يلي: إنشاء نظام تمويل للعقارات؛ وتنفيذ برنامج ضمان جودة وإنتاجية بناء المنازل البرازيلية؛ وتحسين التشريعات العمرانية، مثل التعديل الأخير لقانون فرز الأراضي (القانون ٧٦٦-٦) بالقانون الاتحادي ٩٩/٩٧٨٥؛ وبالمبادرات التي تم تنفيذها في الآونة الأخيرة والتي تهدف إلى تنويع سبل الوصول إلى السكن، مثل الإيجار الاجتماعي، وفقا لبرنامج إيجار المساكن مع خيار الشراء.

٥٤٧- كذلك يهدف برنامج خطاب الائتمان الفردي والجماعي وبرنامج ضمان جودة وإنتاجية بناء المنازل إلى زيادة مشاركة السوق من خلال دعم البناء والتمويل الذاتي.

٥٤٨- وتشير الحكومة البرازيلية على وجه التحديد إلى أداء برامج الاستثمار في الإسكان في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. وبلغ إجمالي الاستثمارات ٠٠٠ ٧٦٤ ١١٥ ١٠ ريال برازيلي استفادت منها ٦٣٦ ٢٣٩ ١ أسرة، ووفرت ٢٧٣ ٥٠٢ فرصة عمل، وفقا لبيانات مقدمة من مؤسسة SEPURB/SEDU. وكان المصدر الرئيسي لتمويل البرنامج هو صندوق ضمان مدة الخدمة، الذي وفر ٩٠ في المائة من الأموال، وترد الـ ١٠ في المائة الباقية من ميزانية الدولة. وكان برنامج خطاب الائتمان الفردي هو البرنامج الرئيسي لـ SEPURB من حيث حصته في إجمالي الاستثمارات (٦١,٢٣ في المائة)، ويليه برنامج خطاب الائتمان الجماعي (١٥,٨١ في المائة)، الذي يبين وجود طلب على التمويل من جانب العملاء الاقتصاديين الخاصين. ومثلت البرامج الرئيسية المنفذة من خلال عملاء حكوميين والموجهة إلى السكان المحدودي الدخل، مثل برنامج HABITAR BRASIL وPRO-MORADIA، ٩,٩ في المائة و٩,٩ في المائة فقط من الأموال المستثمرة (انظر الجدول أدناه).

الجدول ٧٣

السياسة الوطنية لإسكان: أداء البرامج الرئيسية، ١٩٩٥-١٩٩٩

البرنامج	الاستثمار (آلاف الريالات)	الاستثمار بالنسبة المئوية	القروض (آلاف الريالات)	النظر (آلاف الريالات)	الأسر المستفيدة	فرص العمل الجديدة
خطاب الائتمان الفردي	٦ ١٩٤ ٣٢٩	٦١,٢٣	٥ ٥٧٤ ٨٩٤	٦ ١٩ ٤٣٥	٤٢٠ ٤١٦	١٢٨ ٤٢٩
خطاب الائتمان الجماعي	١ ٦٠٥ ٣٠٧	١٥,٨٧	١ ٣٠٤ ٢٣٤	٣٠١ ٠٧٣	٧٥ ٨٩٨	١٥٣ ٠٣٩
PRO-MORADIA	١ ١٠٢ ٨٢١	١٠,٩٠	٧٥٩ ٢٢٢	٣٤٣ ٥٩٩	٣٣٢ ١٣٤	١٠٥ ١٣٦
القرارات ١٦٦	٧٢ ٨٥٢	٠,٧٢	٥٥ ٥٢٦	١٧ ٣٢٦	٣ ٤٩٦	٦ ٩٤٥
القرارات ٢١١	٢٢ ٧٢٢	٠,٢٢	١٣ ٧٢٠	٩ ٠٠٢	٢ ٦٦٢	٢ ١٦٦
دعم الإنتاج	١٠٧ ١٩٣	١,٠٦	٥٠ ٠١٥	٥٧ ١٧٨	٢ ٩٨٥	١٠ ٢١٩
صندوق ضمان مدة الخدمة - المجموع	٩ ١٠٥ ٢٢٤	٩٠,٠١	٧ ٧٥٧ ٦١١	١ ٣٤٧ ٦١٣	٨٣٧ ٥٩١	٤٠٥ ٩٣٤
HABITAR-BRASIL	١ ٠١٠ ٥٤٠	٩,٩٩	٨٠٩ ٦٤٧	٢٠٠ ٨٩٣	٤٠٢ ٠٤٥	٤٢٣ ١٧٦
مجموع ميزانية الدولة	١ ٠١٠ ٥٤٠	٩,٩٩	٨٠٩ ٦٤٧	٢٠٠ ٨٩٣	٤٠٢ ٠٤٥	٤٢٣ ١٧٦
المجموع الكلي	١٠ ١١٥ ٧٦٤	١٠٠,٠٠	٨ ٥٦٧ ٢٥٨	١ ٥٤٨ ٥٠٦	١ ٢٣٩ ٦٣٦	٥٠٢ ٢٧٣

المصدر: SEDU/SEPURB - تقرير الإدارة عن رصد وتقييم برامج الإسكان، آب/أغسطس ١٩٩٩.

٥٤٩- تشمل السياسة الوطنية للصرف الصحي التي نفذتها الحكومة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٩ على نوعين من البرامج: ١- برامج تهدف إلى التوسع في تقديم خدمات الصرف الصحي، مع التركيز بشكل خاص على القطاعات ذات الدخل المنخفض (Sanitation Action Programme-PROSEGE و Pro-Sanitation, Sanitation Social Action-PASS)؛ و٢- برامج تهدف إلى إعادة هيكلة قطاع الصرف الصحي (برنامج تحديث قطاع الصرف الصحي، Sanitation Sector Modernization programme- PMSS, Water Quality Programme-PQA)؛ والبرنامج الوطني لمكافحة هدر المياه، وبرامج تدعم تصريف النفايات الصلبة (PROGEST). واستأثرت هذه البرامج باستثمار قدره ١٠٠ ٠٠٠ ٢٦٤ ريال في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٥٥٠- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى برنامج PRO-INFRA، في مجال البنى التحتية والنقل في المناطق الحضرية، وهو ممول من صندوق ضمان مدة الخدمة.

٥٥١- ومصادر التمويل الرئيسية للاستثمار في الإسكان والبنى التحتية الحضرية هي صندوق ضمان مدة الخدمة وميزانية الدولة التي تعدها السلطة التنفيذية وتعرضها كل سنة على المجلس الوطني لكي يقرها. وهي عبارة عن توقعات لسنقات الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بشئى الوكالات والوظائف والبرامج والبرامج الفرعية والمشاريع والأنشطة في مختلف المجالات. وفي مجالات الإسكان والصرف الصحي والنقل الحضري، على سبيل المثال، تشمل ميزانية الدولة مشاريع رئيسية تمول من الميزانية الاتحادية، سواء من الخزانة الوطنية أو مصادر أخرى (قروض أجنبية، صندوق ضمان مدة الخدمة، وما إلى ذلك). وبالرغم من أنها مشمولة في ميزانية الدولة، فإن صرف هذه الأموال يتطلب إذنًا من وزارة المالية أثناء تنفيذ الميزانية ويخضع لإجراءات صندوق الطوارئ وللقواعد القانونية والمالية للدولة.

٥٥٢- ويتوقف مبلغ أموال صندوق ضمان مدة الخدمة المستخدم في الحصول على قروض في كل سنة مالية على توافر موارد صافية للطلبات الجديدة، يتم الحصول عليها من الفرق بين الإيراد النقدي زائد الأموال الأصلية المتاحة والإنفاق النقدي، بعد خصم الاحتياطات التي يأذن بها مجلس أمناء صندوق ضمان مدة الخدمة، بموجب قرار هذا المجلس رقم ٩٦/٢٤٦، المرفق الأول. ووفقاً للقرار المذكور، يجب أن تخصص ٤٠ في المائة من إجمالي موارد صندوق ضمان مدة الخدمة للاستثمار في الصرف الصحي الأساسى والبنى التحتية، وال ٦٠ في المائة الباقية في الإسكان الشعبى. ويتم تخصيص الأموال بين الولايات على أساس المتغيرات التالية: الإيرادات الإجمالية من الحسابات المتصلة بصندوق ضمان مدة الخدمة، والسكان الحضريون، والنقص في الإسكان، والنقص في خدمات المياه ومحاري التصريف. ويتم تخصيص الأموال حسب المنطقة وشرية الدخل.

٥٥٣- وثمة برامج اتحادية للتنمية الحضرية ممولة من مصادر خارجية وهى HABITAR BRASIL-BID، PASS/BID، و PROSEGE وجميع البرامج الثلاثة ممولة من موارد من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهى تقدم عن طريق الحكومة الاتحادية في شكل منح، وتستكمل بأموال مقابلة من الولايات والبلديات، ومن برنامج تحديث قطاع الصرف الصحي والبرنامج الاستثماري. وتأتي موارد هذين البرنامجين من قروض أجنبية يتم الحصول عليها من البنك الدولي، بالإضافة إلى أموال مقابلة من الولايات المستفيدة.

٥٥٤- وتستهدف البرامج الثلاثة المذكورة قطاعات السكان ذوات الدخل المنخفض (الأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور في الحالتين الأوليين والأسر التي لا يتجاوز دخلها سبعة أضعاف الحد الأدنى للأجور في الحالة الثالثة). وتهدف المبادئ التوجيهية للبرنامج تحديداً إلى تخفيض أشكال عدم المساواة الاجتماعية عن طريق إيلاء الأولوية للاستثمار الذي يلي حاجات السكان المحرومين.

٥٥٥- ويهدف برنامج تحديث قطاع الصرف الصحي والبرنامج الاستثماري إلى إعادة هيكلة قطاع الصرف الصحي بحيث يمكن زيادة كفاءته. وهناك تشديد على المسائل المتصلة بالتنمية المؤسسية. وليس لهما مبادئ توجيهية محددة لرعاية شريحة ذوي الدخل المنخفض، فهي لا تستفيد سوى بشكل غير مباشر.

٥٥٦- والجزء التنفيذي من لوائح برنامج HABITAR BRASIL/BID الذي يستند إلى عقد تم توقيعه مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ويوضح الاهتمام بالسكان المحرومين. والهدف الرئيسى هو رفع مستويات الإسكان ونوعية الحياة بالنسبة للأسر التي لا يتجاوز دخلها الشهري ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور، وتعيش في مستوطنات دون المستوى تقع في المدن الكبرى وفي التجمعات الحضرية، وعواصم الولايات. ويشمل هذا الهدف أيضا تشجيع حكومات البلديات على بذل جهود لتخفيف المشاكل في هذا المجال.

٥٥٧- والبرنامج يشمل البرنامج الفرعى للتنمية المؤسسية والبرنامج الفرعى لتحضير المستوطنات دون المستوى. ويتم تحديد معايير الأولوية للأهلية لهذا البرنامج بناء على مدى الحاجة إلى الخدمات الحضرية. وترتب الولايات في سلسلة هرمية بناء على عدد المنازل الحضرية التي هي في حالة حرجة*. وينبغي للمناطق المؤهلة للتدخل أن تلي الاشتراطات التالية:

(أ) أن تكون فيها مستوطنة دون المستوى منذ أكثر من خمس سنوات وأن يكون لدى ٦٠ في المائة على الأقل من المقيمين فيها دخل أسري قدره ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور على الأكثر؛

(ب) ويجب أن يكون موقعها معرضا لخطر أو غير صحي، أو أن تكون خاضعة لتشريع يحظر استخدامها لأغراض السكن - وفي هذا الحالة، يعني ذلك أي شكل من أشكال الإشغال؛

(ج) ويجب أن تكون محل أولوية، على أساس تسلسل هرمي، في المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية البلدية للمستوطنات دون المستوى، وفي حالة المنطقة الأولى الخاضعة للتدخل؛ وستخضع المناطق الأخرى للتسلسل الهرمي النهائي الذي تحدده الخطة الاستراتيجية البلدية للمستوطنات دون المستوى.

المادة ١٢

٥٥٨- تم بموجب دستور ١٩٨٨ للبرازيل وضع نظام للرعاية الصحية، تتمثل مبادئه التوجيهية الأساسية في اللامركزية مع مركز إشراف واحد في كل مستوى من مستويات الحكومة، بالإضافة إلى خدمات رعاية صحية كاملة تشدد على الوقاية والمشاركة المجتمعية، التي أصبحت على رأس الأولويات بالنسبة لهذا القطاع. ولم تدخل القواعد الفعالة لنظام الرعاية الصحية الوحيد الذي تديره الحكومة حيز النفاذ سوى في عام ١٩٩٠ (القانون رقم ٩٠/٨٠٨٠ و القانون رقم ٩٠/٨١٤٢). غير أن التقدم الأكثر اطرادا بدأ يتضح أثناء السنوات اللاحقة، عندما بدأ تطبيق القاعدتين التشغيليتين الأساسيتين (NOB/1/91 و NOB/1/93). وفي عام ١٩٩٦، تم تحقيق تقدم كبير إضافي في هذه العملية الطويلة وغير المنتظمة. وتمثل هذا التقدم في سن القاعدة التشغيلية الأساسية NOB/1/96، التي أدخلت تغييرات هامة في آلية التمويل بالنسبة لأنواع المشاركة المفتوحة للمستويات دون الوطنية في الحكومة لمشاركتها في نظام الرعاية الصحية الوحيد.

* ملحوظة: بالنسبة للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، تشير عبارة "منازل في حالة حرجة" إلى منازل دائمة بنيت غالبيتها بشكل ارتجالي - جدران مكسوة بطبقة من الطين أو بألواح من الخشب أو الصفيح، أرضية من التراب، وما إلى ذلك.

٥٥٩- ويمكن تقسيم البرامج والإجراءات ذات الأولوية التي تديرها الحكومة في ميدان الرعاية الصحية إلى ثلاث فئات رئيسية: ١- المساعدة الطبية، بما فيها العلاج في المستشفيات، التي يستهدف السكان ككل، والتي تستجيب للطلبات التلقائية؛ و٢- رعاية الأمومة والطفولة التي تركز على الفئات المستضعفة مثل النساء الحوامل والأطفال، مع برنامجين مميزين بشكل خاص: برنامج خفض وفيات الرضع وبرنامج الرعاية الصحية للمرأة؛ و٣- برامج مكافحة الأمراض، التي تغطي نطاقا واسعا من الإجراءات الرامية إلى مكافحة أو استئصال ناقلات المرض، فضلا عن الأمراض والعلل التي يمكن تفاديها أو معالجتها بنجاح من خلال الاكتشاف المبكر. وتتضمن هذه الفئة حملات التطعيم، ومكافحة ناقلات المرض، والإصحاح الأساسي (الإمدادات بالمياه وتصريف مياه المجاري)، فضلا عن حملات تثقيفية تستحدث تغييرات سلوكية لدى الفئات المعرضة لخطر شديد.

٥٦٠- وتأكيدا لملاحظات سابقة في عدد لا يحصى من البلدان، فإن التجربة البرازيلية بدأت توضح أن مبادرات مثل برنامج الرعاية الصحية المجتمعية، وبرنامج الرعاية الصحية للأسرة، هي من الأدوات الاستراتيجية الأساسية لإعادة تشكيل نموذج الرعاية في البرازيل، ولإعادة تنظيم نظم الرعاية الصحية المحلية، فضلا عن تخفيض التكاليف دون وضع قيود على الوصول إلى الرعاية، إلى جانب رفع مستوى نوعية الخدمات المقدمة.

٥٦١- وثمة جانب مهم آخر من جوانب اللامركزية في نظام الرعاية الصحية في البرازيل يتمثل في التعجيل بعملية تكوين الاتحادات المشتركة بين البلديات. وتفتقر معظم الدوائر البلدية البرازيلية - وهي عموما صغيرة أو متوسطة الحجم - إلى الظروف الضرورية لتوفير موارد الرعاية بالكميات والمجموعة الواسعة من الخيارات التي يطلبها سكانها، بسبب الفقر الواسع الانتشار أو بسبب أبعادها الديموغرافية. وقد أدى ذلك إلى ظهور اتحادات مشتركة بين البلديات تتألف من شراكات بين الحكومات البلدية المتجاورة - تساعد في بعض الحالات حكومة الولاية - وهي تهدف إلى تزويد بالأطباء المتخصصين، وخدمات المستشفيات وموارد أخرى، لا سيما تلك التي تتطلب كثافة تكنولوجية أعلى يتعذر الوصول إليها على أساس فردي بالنسبة للمشاركين في هذه الاتحادات.

٥٦٢- ومن أجل تحسين المستوى الصحي للعمال وتخفيض مخاطر المرض والوفيات بينهم، تم تنفيذ الإجراءات التالية: إنشاء خدمات في مجال الرعاية الصحية مخصصة للعمال؛ بناء القدرات في هذا الميدان لممارسي الرعاية الصحية؛ نشر مواد تقنية وتعليمية على الموظفين والعمال وممارسي الرعاية الصحية.

٥٦٣- أما معدل وفيات الرضع، الذي يكتسي أهمية قصوى في تحليل الأحوال الصحية العامة - فقد تحسن بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وتبين التقديرات التي أعدها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات حدوث انخفاض في معامل وفيات الرضع، الذي انخفض على نحو مطرد، من ٨٥,٦ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٨٠ إلى ٤٧,٨ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠؛ وفي عام ١٩٩٨ انخفض إلى ٣٦,١ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

٥٦٤- وحدث الانخفاض في معدل وفيات الرضع في جميع أنحاء البرازيل، بالرغم من أنه ما زال مرتفعا في الشمال الشرقي. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الملحوظ، ما زال معدل وفيات الرضع مرتفعا بالمقارنة بالبلدان ذات المستويات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة. ويبين الجدول أدناه الإحصاءات البرازيلية لمعدل وفيات الرضع حسب المناطق (١٩٨٩-١٩٩٨):

الجدول ٧٤

معدل وفيات الرضع، البرازيل والمناطق (١٩٨٩-١٩٩٨)

المنطقة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
البرازيل	٥٢,٠٢	٤٩,٤٠	٤٦,٩٩	٤٤,٧٩	٤٢,٨٠	٤١,٠١	٣٩,٤٠	٣٧,٩٧	٣٦,٧٠	٣٦,١٠
الشمال	٤٧,٤٢	٤٤,٥٩	٤٢,٢٦	٤٠,٣٧	٣٨,٨٨	٣٧,٧٢	٣٦,٨٢	٣٦,١٣	٣٥,٦٠	٣٥,٢٠
الشمال الشرقي	٧٧,٨٢	٧٤,٣٠	٧١,١٥	٦٨,٣٧	٦٥,٩٢	٦٣,٨٠	٦١,٩٦	٦٠,٣٩	٥٩,٠٥	٥٧,٩١
الجنوب الشرقي	٣٥,٨٦	٣٣,٥٧	٣١,٦٢	٢٩,٩٧	٢٨,٦٠	٢٧,٤٧	٢٦,٥٦	٢٥,٨٢	٢٥,٢٣	٢٤,٧٦
الجنوب	٢٩,٢٠	٢٧,٣٦	٢٥,٩٤	٢٤,٨٧	٢٤,٠٨	٢٣,٤٩	٢٣,٠٧	٢٢,٧٦	٢٢,٥٥	٢٢,٣٩
الوسط الغربي	٣٢,٩٧	٣١,١٩	٢٩,٧٤	٢٨,٥٦	٢٧,٦١	٢٦,٨٥	٢٦,٢٥	٢٥,٧٧	٢٥,٣٩	٢٥,٠٩

المصدر: المعدل التقديري لوفيات الرضع حسب المناطق الصغيرة جدا والدوائر البلدية - وزارة الصحة، ٢٠٠٠.

٥٦٥- وانخفض معدل الوفيات التناسلي للرضع دون السنة الواحدة من العمر والمعامل الذي يشير إلى العدد التناسلي للوزن إزاء الوفيات في هذه الفئة العمرية بين العدد الإجمالي للوفيات انخفاضا حادا من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٧، وذلك من ٢٣,٩٨ في المائة إلى ٧,٩٠ في المائة. كما تباينت هذه الأرقام تباينا شاسعا حسب المناطق، من ١٥,٧٠ في المائة في شمال البرازيل انخفاضا إلى ٥,٧١ في المائة في الجنوب.

٥٦٦- وتغيرت المجموعات الرئيسية لأسباب الوفاة بين الرضع دون السنة الواحدة من العمر تغييرا كبيرا من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٧. ووفيات ما حول الولادة، المتصلة بالرعاية أثناء الحمل والولادة ووفيات المواليد الجدد، التي تجاوزت قليلا ربع عدد جميع الوفيات في هذه الفئة العمرية في عام ١٩٨٠ (٢٨,٧١ في المائة)، ازدادت من حيث القيمة النسبية إلى حوالي نصف وفيات الرضع في عام ١٩٩٧ (٥٢,٧٥ في المائة). وهذه الزيادة نسبية إلى حد كبير، وتعكس التقلص في الأسباب الأخرى للوفيات، ويرجع ذلك على الأرجح إلى إجراءات وخدمات أفضل في مجال الرعاية الصحية الأساسية، خصوصا فيما يتعلق بالأمراض التي تحدث بشكل رئيسي أثناء فترة ما بعد الولادة (الأمراض المعدية، والأمراض الطفيلية، وأمراض الجهاز التنفسي)، فضلا عن الانخفاض في التشخيصات القائمة على أسباب غير محددة تحديدا واضحا.

٥٦٧- والانخفاض الملحوظ عبر السنوات القليلة الماضية في معدل وفيات الرضع نسبته أكبر في مرحلة المواليد المتقدمة العمر، مع هيمنة فئة المواليد الحديثي الولادة اعتبارا من عام ١٩٩٣.

٥٦٨- وانخفضت الأمراض المعدية والطفيلية - بما فيها تلك التي يمكن الوقاية منها عن طريق التحصين - وأمراض الإسهال، ضمن غيرها، من ٢١,٥٣ في المائة إلى ٩,٥٣ في المائة، متقلصة إلى حد كبير كسبب من أسباب الوفاة في هذه الفئة، بينما بقيت على مستوى مرتفع نسبيا، نظرا لعوامل تعرض ملحوظة. وانخفضت أمراض الجهاز التنفسي انخفاضا طفيفا من ١١,٥٦ في المائة إلى ٧,٨٠ في المائة.

٥٦٩- ومعدل الوفيات الناجم عن أعراض وعلامات وأشكال عدوى غير معروفة، الذي يوضح أيضا غياب و/أو نقص المساعدة الطبية السريعة، انخفاض إلى نصف الرقم بالنسبة لبداية الفترة، من ٢٥,١٢ في المائة إلى ١١,٢٢ في المائة، الأمر الذي يعكس أيضا تحسنا في جودة المعلومات التي يوفرها هذا النظام.

٥٧٠- وفي عام ١٩٩٧، بلغت نسبة وفيات المواليد الحديثي الولادة (صفر إلى ٢٧ يوما من العمر) ٦٢,١ في المائة من وفيات الرضع دون سنة واحدة من العمر، بينما حدثت ٧٩ في المائة من وفيات المواليد الحديثي الولادة أثناء الأسبوع الأول من حياتهم. وفي معظم الوفيات أثناء فترة ما بعد الولادة تعود الوفاة لأسباب تتعلق بما حول الولادة (تتصل بتوفر تسهيلات ما قبل الولادة وبعدها) فضلا عن حالات الشذوذ الخلقي.

٥٧١- وفي عام ١٩٩٧، بلغت نسبة الأمراض المعدية والطفيلية في شمال شرق البرازيل ١٣,٦٧ في المائة من وفيات الرضع، بالمقارنة بأقل من نصف هذا الرقم في الجنوب (٦,٩٩ في المائة). وتبين هذه الأرقام أن أسباب الوفاة في شمالي شرق البرازيل ما زالت متأثرة بشدة بالعوامل الخارجية، بما فيها أشكال العدوى، وبميل ذلك إلى الانخفاض مع تحسن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

٥٧٢- وهناك اتجاه هام في المستويات الوبائية له آثار واضحة على الهيكل الديموغرافي يتصل بالتغيرات في تكوين معدل الوفاة حسب مجموعات الأسباب في جميع الأعمار. وأكثر السمات إثارة للدهشة هي الانخفاض المطرد في الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية والطفيلية، بالتوازي مع ارتفاع معدل أمراض جهاز الدورة الدموية، الذي كان على رأس الأسباب الرئيسية للوفاة أثناء الستينات، فضلا عن الأسباب الخارجية وأمراض الجهاز التنفسي، بالإضافة إلى الأورام الخبيثة، كما هو مبين في الجدول ٧٥.

الجدول ٧٥

المعدلات التناسبية للوفيات فيما يتعلق بالأسباب الرئيسية للوفاة في البرازيل، ١٩٧٩-١٩٩٨

السنة	الأمراض المعدية والطفيلية	الأورام الخبيثة	أمراض جهاز الدورة الدموية	أمراض الجهاز التنفسي	عدوى ناشئة في فترة ما حول الولادة	أسباب خارجية
١٩٧٩	١٠,٣	٨,١	٢٥,١	٨,١	٧,٢	٩,٢
١٩٨٤	٧,٥	٨,٥	٢٥,٨	٧,٨	٦,١	١٠,٢
١٩٨٩	٥,٥	٩,٩	٢٨,٠	٨,١	٥,٠	١٢,٥
١٩٩٥	٤,٣	١١,١	٢٧,٤	٩,٣	٤,٣	١٢,٩
١٩٩٨	٥,٢	١١,٩	٢٧,٦	٩,٩	٣,٩	١٢,٧

المصدر: نظام المعلومات الخاصة بمعدلات الوفيات.

٥٧٣- غير أن إجراء تحليل لمعدلات الوفيات المستندة إلى بيانات يتطلب أخذ بعض المسائل في الاعتبار من حيث النوعية. والعامل الرئيسي هو النسبة المئوية المرتفعة لأسباب الوفيات المسجلة على أنها راجعة إلى أعراض وعلامات غير معروفة لعدوى ما، وبالرغم من انخفاضه، فقد كانت نسبته ١٤,٩ في المائة من الوفيات المسجلة في عام ١٩٩٨.

٥٧٤- ومن بين الأمراض المزمنة السارية، يستحق مرضان اهتماما خاصا:

(أ) السل، المسؤول عن حدوث حوالي ٦ ٠٠٠ حالة وفاة مسجلة كل سنة في البرازيل. وفي عام ١٩٩٩، تم التبليغ عن ٦٢٨ ٧٨ حالة سل، جميعها سريرية. وتعكس معامل حدوث يبلغ ٤٨ حالة لكل ١ ٠٠٠ نسمة، والخطوة البرازيلية الوطنية لمكافحة السل، التي أطلقت في عام ١٩٩٨، أدخلت مفهوم العلاج تحت الإشراف، وشملت تقديم مكافأة قدرها ١٥٠ ريالاً أو يصل ١٠٠ ريال لكل حالة من حالات هذا المرض يتم تشخيصها ومعالجتها والشفاء منها (واختلاف المبلغين يتوقف عما إذا كان العلاج - يتم تحت إشراف أم لا). وفي عام ٢٠٠٠، أدمجت أنشطة مكافحة السل في خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وسيجري تنفيذ هذه الخطوة في ٣٢٩ دائرة بلدية ذات أولوية عليا يقطن فيها نحو ٥٠ في المائة من السكان البرازيليين، فضلا عن أنها تشتمل على ٨٠ في المائة من حالات هذا المرض.

(ب) وهبط معدل الجذام (مرض هانسن) بنسبة ٨٠ في المائة في التسعينات، من ١٧,٤ لكل ١ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩١ إلى ٣,٦ لكل ١ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٩. وبالرغم من ذلك ما زالت توجد في شمال وشمالي غرب ووسط غرب البرازيل معدلات عالية لانتشار واكتشاف هذا المرض. وفي عام ١٩٩١، وافقت البرازيل في جمعية الصحة العالمية الرابعة والأربعين على تحقيق هدف استئصال الجذام (مرض هانسن) بوصفه مشكلة رعاية صحية عامة، بتخفيض المعدل إلى أقل من ضحية واحدة لكل ١ ٠٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠٠٥. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تنفذ أنشطة مكافحة الجذام (مرض هانسن) من قبل جميع وحدات الرعاية الصحية في الشبكة الأساسية، بما في ذلك الأفرقة العاملة في برنامج عناصر الرعاية الصحية المجتمعية، فضلا عن برنامج الرعاية الصحية الأسرية.

٥٧٥- ومن حيث الوضع الوبائي للأمراض التي تتطلب تبليغا إلزاميا، فضلا عن الأمراض المتوطنة في البرازيل (الأمراض السارية)، فإن الحالة الراهنة معقدة، ولكن يمكن تلخيصها في ثلاثة اتجاهات رئيسية.

٥٧٦- إما تم القضاء على الأمراض السارية أو أنها في طريقها إلى الزوال. وقد لوحظت إنجازات هامة من حيث الوقاية من مجموعة كبيرة من الأمراض السارية ومكافحتها، من خلال توافر الوسائل الفعالة. وهي تشمل أمراضا يمكن الوقاية منها من خلال التحصين، وقد انخفضت معدلاتها انخفاضاً حاداً عبر هذه الفترة.

٥٧٧- وبالنسبة لهذه الفئة من الأمراض، وضعت وزارة الصحة البرازيلية أهدافا تتضمن الحفاظ على حالة المكافحة الراهنة أو حتى تحقيق الاستئصال، حيثما أمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية. وبغية تحقيق هذه الأهداف، عمدت وزارة الصحة إلى تعزيز قدرة الدوائر البلدية والولايات لاكتشاف الحالات المشكوك فيها على وجه السرعة، مع تنفيذ تدابير وقائية فعالة (المراقبة الوبائية)؛ وتوسيع نطاق تغطية حملات التطعيم الروتيني من أجل تحقيق مستويات كافية في دوائر البلديات؛ واعتماد استراتيجيات محددة مثل عمليات الفحص الجموعي والجغرافي، والعمل في الوقت نفسه على تصعيد حملات التطعيم.

٥٧٨- الدفترية. في عام ١٩٩٩، كان عدد حالات الدفترية (٦٤٦ ٤)، قد انخفض بنسبة ٩٩ في المائة بالنسبة لما كان عليه في عام ١٩٨٠. واليوم، يستأثر شمال وشمالي شرق البرازيل بمعظم الحالات القليلة المتبقية، حيث سجلت ٢٠ و ١٤ حالة على التوالي أثناء عام ١٩٩٩. كذلك انخفض عدد الوفيات الناجمة عن هذا المرض انخفاضاً حاداً، من ٥١٨ سنوياً إلى ١٣ حالة على مدى العقدين الماضيين، وهو انخفاض بنحو ٩٨ في المائة.

٥٧٩- السعال الديكي. انخفض السعال الديكي مما يقرب من ٥٥ ٠٠٠ حالة سنويا سجلت في عام ١٩٨٢، إلى ما يزيد قليلا على ١ ٠٠٠ حالة في عام ١٩٩٩، أي بأكثر من ٥٠ ضعفا.

٥٨٠- التيتانوس. انخفضت الحالات العارضة للتيتانوس من ٢ ٢٢٦ حالة في عام ١٩٨٢ إلى ٧٤٦ حالة في عام ١٩٩٨، أي بنسبة ٦٧ في المائة. كذلك تحول حدوث هذا المرض في البرازيل إلى فئات عمرية أخرى، إذ إن ٥٠ في المائة من الحالات تحدث بين كبار السن. ونظرا لهذه الخاصية، استحدثت وزارة الصحة استراتيجية جديدة لمكافحة هذا المرض تتألف من مضاعفة تحصين الكبار ضد التيتانوس من خلال حملة تستهدف المواطنين من كبار السن. كذلك، فإن الوفيات الناجمة عن حوادث التسمم بالتيتانوس واکبت هذا الاتجاه التنازلي، إذ انخفضت من ٧١٣ حالة مسجلة في عام ١٩٨٢ إلى ١٧٠ حالة في عام ١٩٩٨، وهو انخفاض نسبته ٧٠ في المائة. كذلك قبلت وزارة الصحة التزاما دوليا بالقضاء على التيتانوس لدى المواليد حديثي الولادة، وحققت انخفاضا نسبته ٩٢ في المائة في حالات التيتانوس لدى المواليد حديثي الولادة في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٩. كما انخفضت الوفيات الناجمة عن هذا المرض ١٦ مرة، إذ هبط عددها من ٤٧٠ حالة مسجلة في عام ١٩٨٢ إلى ٣٠ حالة في عام ١٩٩٨.

٥٨١- التهاب سنجابية النخاع. المعروف أيضا باسم شلل الأطفال، أصاب هذا المرض ٣ ٥٩٦ طفلا في عام ١٩٧٥ وتم استئصاله تماما في البرازيل في عام ١٩٩٠، بفضل لقاحات روتينية واسعة النطاق وإقامة حملات تطعيم على مستوى البلد، اعتمدت على أساس رائد في البرازيل في عام ١٩٨٠. ويبرر استمرار التهاب سنجابية النخاع في قارات أخرى، بما يحمله من خطر استجلاب الفيروسات إلى حين استئصاله في كافة أنحاء العالم، مواصلة أيام التطعيم الوطني، بموازاة تعزيز استراتيجية مراقبة الأوبئة بالنسبة لحالات شلل الترهل الحاد.

٥٨٢- الحصبة. وهى مرض من الأمراض المعدية والسارية، وأصاب ٢-٣ ملايين طفل أثناء السنوات التي انتشرت فيها الأوبئة في السبعينات، وانخسرت الحصبة بدرجة كبيرة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٩، بالرغم من حالات التفشى التي يتسم بها هذا المرض. ويرجع السبب في هذا السلوك الدوري، حيث تحدث الأوبئة مرة كل خمس سنوات في المتوسط، إلى سرعة تزايد قابلية التعرض لهذا المرض إذا لم تنفذ استراتيجيات ملائمة للتطعيم مشفوعة بتغطية روتينية عالية بالتطعيم (أكثر من ٩٥ في المائة للرضع دون السنة الواحدة من العمر) وحملات منتظمة. وفي بداية التسعينات، أدت الخصائص الوبائية للحصبة، وتوافر اللقاحات ذات الفعالية العالية، وحدوث تفش كبير لهذا المرض إلى اعتماد استراتيجية إقليمية لاستئصاله. وكانت الخطوة الأولى هي إجراء حملة تطعيم شاملة، وقد تمت في عام ١٩٩٢، وحققت معدلات تغطية بالتطعيم عالية. ولم تنفذ الخطوات اللاحقة بالكامل. وبعد عام ١٩٩٢، لم تحقق التغطية بالتطعيم الروتيني ضد الحصبة مستويات كافية، بينما حققت حملة المتابعة التي أجريت في عام ١٩٩٥ معدلات تغطية تقل عن ٨٠ في المائة، وهي معدلات لا تكفي لبلوغ أهداف حملة المتابعة.

٥٨٣- وقد تسببت هذه العوامل متحالفة مع هشاشة نظام المراقبة الوبائية في البرازيل إلى تفشى المرض في أواخر عام ١٩٩٦ في ولاية ساو باولو، ثم انتشر في ١٨ ولاية أخرى، مؤديا إلى ما مجموعه ٦٦٤ ٥٣ حالة مسجلة. واستطاعت حملة تطعيم على صعيد القطر في حزيران/يونيه ١٩٩٧، حققت مستويات تغطية كافية نسبته ٩٥ في المائة، بالإضافة إلى أنشطة مراقبة وبائية أكثر صرامة، أن تكشف وتبعد الحالات المشتبه فيها بسرعة، مما أدى إلى السيطرة على هذا التفشى. وفي عام ١٩٩٩، لم تسجل سوى ٧٩٧ حالة حصبة في البرازيل، أي ٦٦ مرة أقل مما سجل عام ١٩٩٧. كذلك عكس انخفاض عدد الوفيات الناجمة عن الحصبة الفوائد التي تحققت بالسيطرة على هذا المرض: ففي عام ١٩٨٠، تسبب هذا المرض في ٣ ٢٣٦ حالة وفاة، ولعل هذا الرقم دون الواقع، ذلك أنه لا يشمل الوفيات غير المباشرة الناجمة عن مضاعفات مثل الالتهاب الرئوي، الذي كثيرا ما يصاحب الحصبة. وفي

السنة الماضية، لم تقع سوى حالة وفاة واحدة ناجمة عن الحصبة في البرازيل. ومن أجل ترسيخ هذه الإنجازات والتقدم باطراد صوب الاستئصال، استثمرت وزارة الصحة نحو ٤,٨ مليون ريال لإنشاء قوة عمل خاصة لتعمل في جميع الولايات وعددها ٢٧ على نحو متزامن، مع توفير المرافق للاستجابة السريعة لكشف وتقصى أي حالة مشتبها فيها، بالتوازي مع التطعيم الوقائي، وضمان قيام جميع دوائر البلديات بتحقيق ٩٥ في المائة من تغطية التطعيم الروتيني للرضع الذين لم يتجاوزوا من العمر سنة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت حملة متابعة للتطعيم في حزيران/يونيه، تم فيها تطعيم قرابة ١٥ مليون طفل لم يتجاوزوا من العمر خمس سنوات في شتى أنحاء البرازيل. وخلال الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٠، لم تسجل سوى ٣٢ حالة حصبة، وما زال يجري تقصى بعضها، الأمر الذي قد يزيد من انخفاض هذا الرقم. وقد عزز هذا الموقف آمال البرازيل في أن تحقق هدفها المتمثل في استئصال هذا المرض خلال السنة الراهنة، حيث لم تسجل أي حالة حصبة بحلول كانون الأول/ديسمبر.

٥٨٤- السعار. انخفض معدل الإصابة بالسعار البشري ٧ مرات عن عدد الحالات المسجل سنويا على مدى العقدين السابقين، من ١ ٧٣٠ حالة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦ حالة في عام ١٩٩٠، أي بانخفاض نسبته ٨٥ في المائة. وهذه الحالات متجمعة في الوقت الراهن في شمال وشمال شرق البرازيل.

٥٨٥- وتم استئصال السعار المنقول عن طريق الحيوانات الأليفة استئصالا كاملا في جنوب البرازيل، كذلك في بعض الولايات في جنوب شرق البلاد، ومن المزمع استئصال هذا المرض استئصالا تاما على المستوى القطري في عام ٢٠٠٣. وبغية تلبية هذا الهدف، سيتم رصد سريان فيروس السعار بين الكلاب والقطط على نحو أكثر صرامة، مع التوسع في الحملات السنوية لتطعيم الحيوانات الأليفة. وبغية تحقيق هذه الانتصارات في مجال مكافحة واستئصال الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق التحصين، لعبت التطورات الأخيرة دورا حيويا من حيث التغطية التي حققتها حملات التطعيم في إطار البرنامج البرازيلي الوطني للتحصينات. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، كاد يتم إنجاز كل معدلات تغطية التطعيم لأول مرة في البرازيل، على المستويات الموصى بها من الناحية التقنية للقاحات الأربعة الأساسية التي يشملها هذا البرنامج.

٥٨٦- مرض شاغاس. بالإضافة إلى الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، لوحظ أيضا تقدم كبير في إمكانيات مكافحة أمراض سارية أخرى، وبعضها متوطن منذ عقود كثيرة في البرازيل، بما فيها مرض شاغاس. وينقل هذا المرض بصورة رئيسية عن طريق حشرات مصاصة للدم (المعروفة باسم الفسفس أو البق)، وكان لهذا المرض معدلات حدوث مرتفعة في البرازيل، تقدر بحوالي ١٠٠ ٠٠٠ حالة جديدة سنويا في أواخر السبعينات.

٥٨٧- واليوم أصبح هذا المرض تحت السيطرة بفضل استراتيجية رصد الحشرات التي يجري تنفيذها لتحديد وجود ناقل المرض، بالإضافة إلى حملات مكافحة التي تستخدم مبيدات حشرية محددة وتحسين المرافق السكنية في مناطق التوطن. وهناك دراسة استقصائية للأمصاأ أجريت في عام ١٩٩٧ بين أطفال المدارس البالغين من العمر ٧ إلى ١٤ سنة في مناطق التوطن، كشفت عن وجود ٣٢٥ اختبارا موجبا في شريحة مكونة من ١٣٨ ٢٢٦ فحصا، أي بما يعادل ٠,١٤ في المائة. وبعد هذه النتائج، والانحسار في المنطقة التي توجد فيها غشائيات الأجنحة، قامت لجنة الأخصائيين الدولية التي أنشأها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبلدان المخروط الجنوبي لتقييم الوضع الوبائي في كل بلد، بمنح شهادة تؤكد توقف نقل هذا المرض عن طريق غشائيات الأجنحة في اجتماعها لشهر آذار/مارس من هذه السنة إلى ست ولايات برازيلية: ساو باولو وريو دي جانيرو وبارايبا وماتو غروسو وماتو غروسو دو سول وغواياس. كذلك فإن أربع ولايات أخرى أوشكت فيها الدراسات على الانتهاء ستمنح شهادات خلال هذه السنة.

٥٨٨- مرض هانسن (الجذام). تقلصت معدلات الأمراض الوبائية الأخرى مثل مرض هانسن (الجذام) تقلصا كبيرا، من ١٦,٤ حالة لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٥ إلى ٤,٣ في عام ١٩٩٨، وهو ما يقترب من الهدف الذي اقترحتة منظمة الصحة العالمية التي تعتزم القضاء على هذا المرض بوصفه مشكلة صحية عامة وذلك بتخفيض معدله إلى حالة واحدة لكل عشرة آلاف نسمة.

٥٨٩- الأمراض السارية. بعض الأمراض السارية مستمرة، وهي مدرجة في جدول الأعمال البرازيلي غير المستكمل لهذا الميدان. وقد استحدثت استراتيجيات قوية جديدة في الآونة الأخيرة تتناول هذه الفئة من الأمراض لضمان دمج مجالي الوقاية والمكافحة على نحو أوثق. وتركز شبكة المساعدة، وهي مجال العمل الرئيسي بالنسبة لهذه المجموعة من الأمراض، على التشخيص وعلاج الضحايا، من أجل كسر سلسلة انتقال هذه الأمراض.

٥٩٠- ومن المهم أيضا التشديد على ضرورة اتخاذ تدابير متعددة القطاعات تهدف إلى الوقاية من هذه المجموعة من الأمراض ومكافحتها، ذلك أن الكثير من الأسباب وراء طابعها المتوطن تكمن في ميادين خارجة عن الرعاية الصحية، مثال ذلك الانتشار السريع للامتناد الحضري العشوائي دون وجود البنى التحتية اللازمة، والتغيرات في البيئة، وإزالة الغابات، والتوسع في الحدود الزراعية، وموجات المهاجرين، مشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق مثل الطرق السريعة والمحطات الكهربائية، وغيرها. ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد الملاريا والتدرن.

٥٩١- الملاريا. أثناء الأربعينات، أصيب نحو ٦ ملايين برازيلي بالملاريا في كافة أنحاء البلد. غير أن التحولات في الهيكل الاجتماعي وجهود مكافحة المكثفة المنفذة من خلال حملة مكافحة الملاريا جعلت هذا المرض تحت السيطرة النسبية، فالحالات أقل من ١٠٠.٠٠٠ حالة سنويا، وهي تقع بشكل رئيسي في المناطق المتاخمة للغابات المطيرة في الأمازون. ومنذ السبعينات/الثمانينات، أدت المشاريع الإنمائية في الأمازون - بما فيها الطرق السريعة الجديدة والمحطات الكهربائية، والتوسع في أنشطة التعدين العشوائية وغيرها - إلى حدوث موجات هائلة من الهجرة في البرازيل، نجم عنها تغيرات بيئية واسعة النطاق، وأدخلت قطاعات كبيرة من السكان في المناطق التي تنتشر فيها الملاريا. وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار الملاريا عبر شمال ووسط غرب البرازيل، مما زاد عدد الحالات إلى نحو ٤٥٠.٠٠٠-٥٠٠.٠٠٠ سنويا. أما الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل الإقبال على السلع المنتجة من خلال أنشطة التعدين، بموازاة عملية استيطانية ريفية مكثفة أدخلت مجموعات كبيرة من الناس إلى أعماق الغابات، بالإضافة إلى عوامل بيئية أخرى مثل التباين في معدلات هطول الأمطار، فقد زادت من عدد الحالات على مدى السنوات القليلة الماضية لتصل إلى أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ حالة مسجلة في عام ١٩٩٩. ويتصل أيضا التباين في عدد الحالات المسجلة كل سنة بنطاق أنشطة مكافحة المضطلم بها. وهكذا، فإن لا مركزية برنامج مكافحة الملاريا، الذي تنفذه الدوائر البلدية الآن، أدت إلى معدلات كشف أفضل. ومنذ بداية التسعينات، ومع استحداث استراتيجيات جديدة للمكافحة تركز على التشخيص والعلاج، لوحظ إنحاز كبير في البرازيل يتمثل في انخفاض في أنواع الملاريا الأكثر حدة المترتبة بالمتصورة المنجلية، وهو ما يعكسه الانخفاض في معدلات الوفيات الناجمة عن الملاريا، بحوالي ٨٤ في المائة على مدى عقد. وحاليا، توجد الملاريا، خاصة في ولايتي أمازوناس وبارا اللتين تستأثران معا بحوالي ٧٠ في المائة من الحالات المسجلة في البرازيل. وفي أجزاء أخرى من البلد، لا تمثل حالات الملاريا المسجلة سوى ٠,٣ في المائة من مجموع الحالات، وهي تأتي عادة من أمازونيا أو من بلدان أخرى. وهذا المرض يمثل حاليا محور تركيز برنامج قوي تديره وزارة الصحة والهدف منه هو تخفيض المعدلات بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠١، ويبلغ إجمالي استثماراته نحو ١٤٣ مليون ريال. وهذا الاستثمار موجه إلى حد كبير إلى لا مركزية التشخيص والعلاج، اللذين تم إسنادهما إلى الولايات والدوائر البلدية، بما يؤمن فرص وصول أسرع وأسهل للرعاية بالنسبة لمجتمعات أمازونيا، خصوصا من خلال إدماج عناصر الصحة المجتمعية

وأفرقة الصحة الأسرية؛ وتدابير واسعة النطاق لمكافحة ناقل المرض، وخاصة رش المنازل بالمبيدات الحشرية؛ بالإضافة إلى التدخل البيئي مثل تجفيف وتنظيف البرك والبحيرات في المناطق الحضرية المتأثرة بالمalaria مثل ماناوس وبورتو فيلهو. وقد انخفض عدد حالات malaria المسجلة في ولاية أمازوناس بنسبة ٣٠ في المائة بالفعل، بمقارنة النصف الأول من عام ٢٠٠٠ مع النصف الأول من عام ١٩٩٩، بما يضمن إمكانية تحقيق الأهداف بمواصلة هذه الجهود المركزة المتكاملة.

٥٩٢- السل. استقر عدد الإصابات بالسل في حدود ما يتراوح بين ٩٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ إصابة سنويا بعد أن انخفض عددها عقب بدء تنفيذ خطط العلاج الجديدة في السبعينات والثمانينات. وكان أسلوب الرقابة المعتمد مركزيا بشكل مفرط من حيث توفير المساعدة، بعلاج مطول يدوم ما لا يقل عن ستة أشهر؛ وتضررت الحالة بعدة عوامل منها تزايد الكثافة السكانية في الضواحي المحيطة بالبلدات الكبيرة والمدن ذات الدخل الضعيف التي تفتقر إلى ظروف صحية مناسبة. وبالاقتراح مع متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تزايد الآن الإصابة بالسل في جميع أنحاء العالم. وهناك في البرازيل نحو ٢٥ في المائة من المصابين بالإيدز الذين يعانون من السل كمرض ملازم. ويستهدف داء السل أيضا بفضل مرافق كشف أفضل للإصابات الجديدة، وتسجيل معدلات شفاء متزايدة، وهو مشمول بالاستثمارات والتدابير الأخيرة التي قامت بها وزارة الصحة وغيرها من مستويات نظام الرعاية الصحية الوحيد في البرازيل وهي استثمارات وتدابير مصممة لتحقيق لا مركزية مرافق رعاية المرضى وتطبيق أساليب جديدة لضمان العلاج المتواصل. وتنطوي هذه الاستراتيجية أيضا على نقل التمويل في شكل منح لحالات الشفاء الناجحة مصممة لتحقيق نتائج إيجابية عبر السنوات القليلة القادمة.

٥٩٣- التهاب السحايا. تصف هذه العبارة حالة تتسم بالتهاب السحايا قد يكون ناجما عن عدد كبير من العوامل ربما تكون معدية (فيروسات، وبكتيريا، وفطريات وكائنات أولية) أو غير معدية. والالتهاب السحائي المعدي الناجم عن عوامل مسببة سارية يشكل مصدر قلق كبير لدى سلطات الصحة العامة ووحدات مراقبة الأوبئة بوجه خاص. وقد تنوع الحالة السريرية لمختلف أنواع التهاب السحايا من حالات قليلة الأعراض إلى حالات أكثر حدة قد تؤدي أحيانا إلى الوفاة. والتهاب السحايا، وهو مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب، قد ينجم عن أمراض مختلفة ويسفر عن آثار مختلفة في مرافق الصحة العامة، مما يستلزم استراتيجيات وقاية ومكافحة مختلفة جدا. وأنواع الالتهاب السحائي البكتيري أو الفيروسي هي أهم أنواع الالتهاب السحائي من حيث الصحة العامة، وذلك بسبب نطاق الإصابة بها واحتمال العدوى بها وقدرتها الإمبرضية وأهميتها الاجتماعية. ويذكر من أهم أنواع الالتهاب السحائي البكتيري التهاب السحايا بالمكورات السحائية، فضلا عن التهاب السحايا الذي يتسبب في الزلّة الترفية من نوع باء، والتهاب السحايا الذي يتسبب فيه المكورات الرئوية والالتهاب السحائي التدريجي. وداء المكورات السحائية يكاد يوجد في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنه مستوطن بشكل فائق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تسجل بعض البلدان معدل إصابات سنوية يبلغ ١٥٠ إصابة لكل ١٠٠٠ نسمة، أي أكثر من ٥٠ مرة من مستويات الإصابة المسجلة في البرازيل. وشهدت السبعينات في البرازيل تفشيا كبيرا في داء المكورات السحائية، وكان مركز تفشيه في ساو باولو، ومنه انتشر الداء في جميع أنحاء البلد. وجرت في ذلك الوقت حملة تحصين جماعية لحماية كامل السكان بلقاح فرنسي للتحصين من الالتهاب السحائي ألف وجيم لم يستخدم قط على نطاق واسع بهذا الشكل وبدون دليل على فعاليته. وتمت السيطرة على الوباء، وربما يعزى ذلك إلى الجهود المتضافرة في استخدام عاملين هما استخدام التحصين واستنفاد الضحايا المحتملين. غير أن هذا "النجاح" الظاهري أثار اعتقادا خاطئا في صف السكان البرازيليين وهو أن التهاب السحايا بالمكورات السحائية داء يمكن الوقاية منه بفضل التحصين. ومنذ الثمانينات، سجلت تغيرات عارمة في السلوك الوبائي لداء المكورات السحائية في البرازيل، إذ أصبح داء الإصابة بالمكورات السحائية من النوع باء هو الأكثر تفشيا. ولا يوجد سوى لقاح واحد لهذا النوع من الالتهاب السحائي ينتج في كوبا ولا يتوافر للاستخدام عالميا، وقد حقق نتائج مختلطة نوعا ما لدى استخدامه في البرازيل.

وبعض أنواع الالتهاب السحائي متوطنة في البرازيل وتكاد تكون متوطنة في كل بلد في العالم. وهذا يعني أن من المتوقع تسجيل عدد من حالات الالتهاب السحائي كل سنة كجزء من السلوك "العادي" لهذا المرض. وفي التسعينات، أبلغ في البرازيل عن عدد إصابات بلغ متوسطها ٢٨ ٠٠٠ حالة سنويا من جميع أنواع الالتهاب السحائي، وكان نصيب الالتهاب السحائي بالمكورات السحائية نحو ٢٠ في المائة من هذه الإصابات، بحيث بلغ متوسط الإصابات به ٥ ٤٠٠ حالة سنويا. ولوحظت في الثمانينات والتسعينات تفشيات محلية بمرض المكورات السحائية، بزيادة في عدد الإصابات "المتوقعة" في النصف الأول من التسعينات، وهي زيادة لم تفسر بالكامل بعد، مما يشكل زيادة في مستوى التوطن. ومن التدابير البارزة التي بدأت تعمل بها وزارة الصحة وغيرها من مستويات الإدارة داخل نظام الرعاية الصحية الوحيد البرازيلي للسيطرة على مختلف أنواع الالتهاب السحائي، بشكل متواز مع أنشطة مراقبة الأوبئة، تذكر التحسينات في تقنيات التشخيص المخبرية والعلاج الطبي التي تقلل فعلا من معدلات الوفيات الناتجة عن هذا الداء، إلى جانب النشر الصحيح لتدابير من قبيل الوقاية الكيميائية عند اللزوم؛ واستخدام اللقاح المضاد للمكورات السحائية الذي ثبتت فعاليته فعلا في الحالات التي تفشى فيها الداء؛ وبدء التلقيح ضد التزلة الترفية من النوع باء الذي أصبح مشمولا الآن بنظام التحصين الأساسي لجميع الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة في البرازيل. والتزلة الترفية من النوع باء هي من العوامل الرئيسية التي تتسبب في الالتهاب السحائي الحاد في صفوف الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة، بتسجيل معدل وفيات مرتفع قدره نحو ٨ في المائة، وخطر حدوث آثار لاحقة، بعضها حاد، بما في ذلك التخلف العقلي والصمم.

٤٩٤- الأمراض السارية المستجدة والتي عاودت الظهور. هذه مجموعة ثالثة من الأمراض في البرازيل تعكس الظاهرة العالمية لظهور وعودة ظهور الأمراض السارية، بما في ذلك ظهور متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوائل الثمانينات؛ وعودة تفشى الكوليرا انطلاقا من بيرو في عام ١٩٩١؛ ووباء حمى الضنك الذي أصبح في قمة أولويات الصحة العامة في أمريكا اللاتينية والبرازيل في أواخر التسعينات.

٥٩٥- متلازمة نقص المناعة المكتسب. كشفت أول حالة من حالات الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البرازيل في أوائل الثمانينات، وتفشى هذا المرض بسرعة حتى عام ١٩٩٦ حين سجلت ٢٠ ٧١٤ إصابة جديدة به. ومنذ ذلك الوقت، تباطأ تفشى هذا الداء، بتسجيل مستويات إصابة أدنى فضلا عن انخفاض كبير في معدل الوفيات. وتشن وزارة الصحة حملات وقاية دائمة من (الإيدز) تضمن لجميع المرضى العلاج بعقاقير مضادة للفيروسات وتفرض ضوابط أشد على عمليات نقل الدم.

٥٩٦- الكوليرا. بلغت ذروة وباء الكوليرا في البرازيل في عام ١٩٩٣ بتسجيل ٦٠ ٣٤٠ إصابة. وتمكنت جهود نظام الصحة العام من تقليص هذا الرقم بأكثر من ثلاث عشرة مرة (٩٢ في المائة)، على الرغم من الظروف الصحية غير المرضية التي يعيشها جزء من السكان، وهي ظروف تنشئ إطارا مواتيا لتفشى هذا الداء ودوامه. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، أسفر الجفاف الذي أصاب شمال شرق البرازيل عن أزمة حادة في الإمداد بالمياه، حتى في عواصم الولايات، مما هيا الظروف السانحة لعودة هذا الداء. غير أن وزارة الصحة زادت من أنشطة الوقاية ومراقبة الأوبئة في هذه المنطقة، عندما أطلق وزير الصحة خوسيه سيرا حملة تثقيف صحي، مع توزيع مادة تحت كلوريد الصوديوم بواسطة برنامج موظفى الرعاية الصحية المجتمعية في بلدية ماخور إيزيدورو في ولاية ألاغواس. واستثمرت مؤسسة الصحة الوطنية نحو ٢,٣ مليون ريال برازيلي في إطار اتفاقات مع مكتب الصحة في الولاية، بغية تعزيز أنشطة رصد أحواض الأنهار في شمال شرق البرازيل، إضافة إلى تخصيص مبلغ ٦٨٣,٦٦ ١٥٧ ٥ ريالا برازيليا لضمان الإمدادات بالمياه في المناطق المتضررة بالجفاف. وتنفش الكوليرا حاليا في مواقع محددة، أي أساسا في قرى صغيرة في شمال شرق البرازيل يتعذر وصولها إلى المياه المعالجة ولا تتوفر لديها مرافق ملائمة لتصريف مياه

الجاري. وتفشت الكوليرا في ميناء باراناغوا في عام ١٩٩٩، وربما تفشى الداء بسبب سائقي شاحنات مصابين بالمرض قدموا من شمال شرق البرازيل. غير أنه تم التحكم في هذه الحالة في غضون بضعة أسابيع، مما يبين قدرة قطاع الرعاية الصحية البرازيلي على الاستجابة السريعة وضمان سرعة مكافحة هذا الداء والقضاء عليه عندما تكون الظروف الصحية مواتية. وفي أثناء العام الحالي، تقلص بشكل ملحوظ عدد حالات الإصابة بالكوليرا والمناطق الجغرافية التي يظهر فيها ذلك الداء على حد سواء. وخلال الستة أشهر الأولى من العام، سجل نحو ٥٠٠ حالة كوليرا في ولايتين فقط في شمال شرق البرازيل، هما برنامبوكو وألاغواس، مما يتيح آفاقا لتحقيق تخفيض كبير في عدد الإصابات مقارنة بما جرى في عام ١٩٩٩.

٥٩٧- حمى الضنك. جرى التصدي لهذا الداء بواسطة واحدة من أكبر حملات الرعاية الصحية العامة في تاريخ البرازيل. وفي الخمسينات والستينات، جرى القضاء على البعوضة التي تنقل هذا المرض (وهي البعوضة المصرية) في العديد من البلدان في الأمريكيتين. غير أن هذه البعوضة عادت إلى المنطقة في السبعينات بسبب الفجوات القائمة في نظام مراقبة الأوبئة، فضلا عن التغيرات الاجتماعية والبيئية الناجمة عن سرعة تزايد الانسياح الحضري خلال تلك الفترة. وتوجد هذه البعوضة اليوم في أجزاء كبيرة من الأمريكيتين، من أوروغواي إلى جنوب الولايات المتحدة، بتفشيات كبيرة لحمى الضنك في بلدان مثل فنزويلا وكوبا والبرازيل ومؤخرا باراغواي. والصعوبات الكامنة في القضاء على بعوضة تعيش وتتناسل في أنواع مختلفة كثيرة من أوعية يمكنها احتجاز مياه الأمطار، كثيرا ما يجري التخلص منها بوصفها قمامة (قوارير وعلب وعجلات)، صعوبات استلزمت بذل جهود مكثفة من جانب قطاع الرعاية الصحية، استوعبت مصروفات تقدر بنحو مليون ريال برازيلي في اليوم. وبصورة وثيقة الاتصال بسياسات حكومية أخرى، بما في ذلك برامج إزالة القمامة وتنظيف المدن، زادت هذه الجهود أيضا من وعي المجتمع بضرورة حرص المجتمعات المحلية على بقاء المناطق المحيطة بها خالية من هذه البعوضة، بينما تعزز أنشطة الرقابة الوبائية. وقد تحقق فعلا جميع هذه الإجراءات انخفاض عدد الحالات الملاحظ في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ عندما انخفض عدد الإصابات من ٦٩٩ ٥٥٧ حالة إلى ٢٦٧ ٢١١ حالة، أي بانخفاض نسبته ٦٤ في المائة.

٥٩٨- داء الليشمانيات الحشوي. هذا داء متفش عموما في الغابات وهو يعرف أيضا بتسمية تشالازا كشف أيضا عن تغيرات في سلوكه نتيجة تغيرات اجتماعية وبيئية. وتشمل هذه التغيرات إزالة الأحراج التي قلصت من عدد الحيوانات المتاحة لتكون مصدر غذاء البعوضة الناقلة للمرض، مما جعل الكلاب والبشر أكثر البدائل توافرا، إلى جانب موجات الهجرة التي دفعت بالبشر والكلاب إلى الضواحي الفقيرة المحيطة بالقرى والمدن الكبيرة، تاركين بذلك المناطق الريفية التي كان يتوطن فيها هذا الداء. وإضافة إلى ذلك، لا توجد حتى الآن أي أساليب فعالة حقا للوقاية من هذا الداء. والسلوك الوبائي لداء الليشمانيات الحشوي سلوك دوري يتسم بحالات انتشار منتظمة خلال فترات يتراوح معدلها مرة كل خمس سنوات، مع تزايد في حالات الانتشار من عام ١٩٨٠ حتى اليوم. وتواكب هذه الزيادة في عدد الحالات المسجلة خلال السنوات الأخيرة تغيرات في نمط الإصابات الجغرافي، حيث سجلت حالات في ضواحي بعض المدن الكبيرة مثل بيلو هوريزونتي وفورتاليثا، مما يعكس اتساع منطقة الإصابات المعتادة بهذا الداء. وتركز استراتيجيات مكافحة هذا الداء على تحديد مستودعاته والقضاء عليها، ولا سيما الكلاب؛ ومكافحة ناقلة المرض؛ والتشخيص والعلاج المناسبين للحالات المسجلة. والمعرفة العلمية المحسنة للدور المحدد الذي تنهض به كل حلقة في سلسلة نقل داء الليشمانيات الحشوي - وهي معرفة ما زالت تنطوي على مناقشات تقنية غير حاسمة - ستساعد على تصميم تدابير مكافحة أكثر فعالية.

٥٩٩- الحمى الصفراء. يظهر هذا الداء في شكلين مختلفين هما الشكل الحضري والشكل الحرجي. وقضى على الحمى الصفراء الحضرية في البرازيل في عام ١٩٤٢، بينما لم يمكن القضاء على الحمى الصفراء الحرجية لأن هذا الداء يتبع دورة انتقال طبيعية واسعة النطاق في صف الثدييات العليا التي تعيش في الغابات الاستوائية.

٦٠٠- ومع أن عدد حالات الحمى الصفراء الحرجية المسجلة كل سنة في البرازيل أدنى من عدد الحالات المسجلة في معظم البلدان التي تطل على حوض الأمازون (فقد سجلت مثلاً ١٦٥ حالة في عام ١٩٩٨ في بيرو)، إلا أن عدد حالات الحمى الصفراء الحرجية ما زال يحظى بعناية كبيرة جداً حيث تصمم استراتيجيات تحصين جديدة لحماية فئات السكان البرازيليين التي تعيش في المناطق التي يتوطن فيها الداء (ولاية أمازونيا ليغال ومنطقة الوسط الغربي). ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٨، شن وزير الصحة خوسيه سيرا حملة في ولاية ماتوغروسو عجلت في عمليات التحصين من الحمى الصفراء في المنطقة التي يتوطن فيها ذلك الداء، بغية تحقيق تغطية كاملة لجميع سكان الولاية. وبحلول عام ١٩٩٨، زادت هذه الحملة المكثفة أربعة أضعاف متوسط عدد التحصينات في البرازيل بحيث بلغ عدد السكان الذين تلقوا التحصين ١٢ مليون نسمة. وتواصلت هذه الإجراءات طوال عام ١٩٩٩ بالتركيز على القاطنين في المناطق التي يصعب الوصول إليها وزيادة مرافق التحصين لتشمل مناطق متاخمة للمناطق التي يتوطن فيها الداء، وتحصين المجتمعات المحلية في منطقة "تريانغولو مينايرو (ولاية ميناس غيراس) وكذلك في شمال وشمال شرق ولايتي ساو باولو وبارانا. وبحلول عام ١٩٩٩، جرى تحصين ١٦ مليون نسمة من الحمى الصفراء. وازدادت أيضاً كثافة أنشطة المراقبة الوبائية سعياً لتسجيل العدد الحقيقي من الإصابات بداء الحمى الصفراء، بينما بدأت تنفذ في الوقت المناسب تدابير عزل المصابين. وتفشى الداء في المنتزه الوطني تشابادا دوس فيادايرو في آلتو بارايزو بولاية غوياس - الذي يستقطب أكثر من ٣٠٠٠ زائر لاحتفالات نهاية السنة - يشدد على ضرورة ضمان حماية فئة مهددة جديدة هي: فئة السواح هواة الريف والإيكولوجيا. وتشن وزارة الصحة، بالتعاون الوثيقة مع هيئات السفر والسياحة، حملة مصممة لإصدار المسافرين إلى المناطق التي يتوطن فيها الداء بضرورة التحصين قبل السفر، بتوفير هذا التحصين عبر شبكة الرعاية الصحية بأكملها. وفي عام ٢٠٠٠، جرى تحصين نحو ٨ ملايين نسمة بحلول شهر حزيران/يونيه.

٦٠١- فيروسات هانتا. تشكل فيروسات هانتا مصدر أمراض ناشئ له شكلان سريريان رئيسيان هما الشكل الكلوي والشكل الرئوي. ويوجد الشكل الكلوي بتواتر أكثر في أوروبا وآسيا، بينما يوجد الشكل الرئوي في منطقة الأمريكيتين أساساً ويصيب كل بلد فيها تقريباً، وتسجل الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين أكبر عدد من الإصابات بذلك الداء. وتحصل العدوى البشرية في معظم الحالات بواسطة استنشاق الهباء المتكون من إفرازات وفضلات نواقل الداء، وهي قوارض تعيش في الغابات. وعثر على أول حالات إصابة بهذا الداء في البرازيل في عام ١٩٩٣ في ساو باولو، علماً بأن هذا الداء يوجد أساساً في الجنوب والجنوب الشرقي والوسط والغرب. وتشمل التدابير التي تقوم بها وزارة الصحة تدابير مراقبة هذا الوباء؛ وتطوير طاقة مخبرية لإجراء التشخيصات؛ والكشف عن تدابير العلاج المناسبة بغية تقليل معدلات الوفيات؛ وإجراء دراسات عن حالة انتقال فيروسات هانتا ضمن القوارض التي تعيش في الغابات في البرازيل، بواسطة دراسة استقصائية تقوم بتنفيذها مؤسسة الصحة الوطنية في العام الجاري. وزادت هذه التدابير من القدرة على كشف وباء فيروسات هانتا، وعكس حقيقته الوبائية بدقة أكثر في البرازيل، وهي تبين أيضاً أنسب تدابير الوقاية منه ومكافحته.

٦٠٢- وتبين أدناه الخطوات التي تعتبرها الحكومة البرازيلية حيوية للوقاية من الأمراض ومكافحتها، وهي تدابير تنفذها وزارة الصحة.

٦٠٣- توسيع نطاق برنامج التحصينات الوطني. زادت وزارة الصحة من أنشطتها الوقائية لصون وزيادة النتائج الإيجابية المحققة في مجال مكافحة واستئصال الأمراض التي يمكن الوقاية منها بواسطة التحصين. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، أدخل برنامج التحصينات الوطني لقاحات على نطاق وطني من قبيل اللقاح المضاد لالتهاب الكبد باء واللقاح ضد التزلة الترفية من النوع باء، واللقاحات للمسنيين ضد التزلة والكزاز والالتهاب بالمكورات الرئوية.

٦٠٤- وحقق التلقيح ضد التزلة في عام ١٩٩٩ تغطية بنسبة ٨٧,٣ في المائة من السكان الذين تجاوزت أعمارهم ٦٥ سنة، وهي من أعلى نسب التحصين في العالم. وفي أثناء العام الحالي، سيوسع التحصين ليشمل السكان الذين تجاوزت أعمارهم ٦٠ سنة، مما يشمل نحو ١٤ مليون نسمة. وبهذه التحصينات الجديدة، يشمل جدول التحصين الأساسي البرازيلي جميع اللقاحات التي توصي بها المنظمات الدولية من قبيل المنظمة الصحية للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، وهي لقاحات أثبتت نظم الصحة العامة فعاليتها.

٦٠٥- وارتفعت الميزانية المخصصة لاقتناء تدابير المناعة البيولوجية من ٣٧,٦ مليون ريال برازيلي في عام ١٩٩٤ إلى ٢١٧,٤ مليون ريال برازيلي في عام ١٩٩٩. وإضافة إلى ذلك، أبرمت اتفاقات تعاون مع شركات التصنيع البرازيلية والدولية لكفالة نقل التكنولوجيا وتخفيض أسعار اللقاحات. وبواسطة هذه العملية، انخفض مثلاً سعر اللقاح ضد التزلة من ٤,٢٤ إلى ١,٨٥ دولار أمريكي للجرعة الواحدة منذ العام الماضي.

٦٠٦- مشروع مراقبة الصحة. في عالم متقلص تزول فيه بسرعة الحدود بين البلدان، لا بد من تعزيز قدرة البلد على التنبؤ بالأمراض الجديدة والوقاية منها وكشفها، والعمل في الوقت ذاته على الحيلولة دون عودة أمراض "قديمة". ونتيجة لذلك، وقعت وزارة الصحة بواسطة مؤسسة الصحة الوطنية على اتفاق قرض مع البنك الدولي يتيح ٦٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم نظام مراقبة الرعاية الصحية الوطنية البرازيلي. وبدأ تنفيذ هذا النظام في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ومن المخطط استخدام هذا التمويل في المجالات التالية: المراقبة الوبائية، ومراقبة الصحة البيئية، وحماية صحة السكان الأصليين ومكافحة الأمراض في ولاية أمازونيا ليغال، واقتناء تكنولوجيا المعلومات ومعدات ووسائط الاتصالات، وتحسين مختبرات الصحة العامة، وتنظيم دورات تدريبية وبرامج بناء القدرات، وإجراء دراسات وتنفيذ مشاريع بحث في جملة أمور عديدة أخرى.

٦٠٧- اللامركزية واستمرار تدفق التمويل لمكافحة الأمراض المتوطنة. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أصدرت الأمانة التنفيذية لوزارة الصحة ومؤسسة الصحة الوطنية مع المرسوم الوزاري ١٣٩٩ والمرسوم ٩٥٠ اللذين يضعان سياسة جديدة بشأن مكافحة الأمراض والأوبئة في البرازيل. أولاً، إن الأنشطة التي تنفذها في هذا المجال مؤسسة الصحة الوطنية مباشرة أصبحت لا مركزية بفضل تكليف الولايات والمقاطعات البلدية بها، مما يضمن اندماجها بصورة أوثق مع أنشطة الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك موظفو الرعاية الصحية المجتمعيون، وأفرقة الصحة الأسرية، وشبكة الخدمات التي يديرها نظام الرعاية الصحية الوحيد. ثانياً، وضعت آلية تمويل ثابتة بواسطة تحديد حد أقصى مالي لمكافحة الأمراض والأوبئة سيضمن تدفقاً مستمراً للتمويل المقدم مباشرة فيما بين الصناديق، مما يحقق تلافي العقبات الملاحظة بشأن عملية التحويل بموجب الاتفاقات، إلى جانب تخصيص أموال إضافية لهذا المجال يبلغ مجموعها ٥١٨ مليون ريال برازيلي حولتها الحكومة الفدرالية إلى الولايات والدوائر البلدية. وستستخدم هذه الأموال لتغطية مجموعة من الأنشطة والأهداف المصممة لتعزيز تدابير الوقاية والمكافحة، بما يضمن بلوغ أهداف تقليص عدد الإصابات بالمalaria وحمى الضنك، واستئصال الحصبة، والقضاء الجاري على

الشلل وغير ذلك من الأمراض. وفي هذا الوقت (٣٠ حزيران/يونيه)، تنفذ فعلا ١٧ ولاية ٢٩٠ دائرة بلدية أنشطة مراقبة الأمراض والأوبئة بالكامل.

٦٠٨- اعتماد معايير وبائية لتحويل تمويل المرافق الصحية. انطلاقا من هذا العام، ستحول أموال ميزانية مؤسسة الصحة الوطنية المخصصة لأنشطة المرافق الصحية إلى الولايات والدوائر البلدية وفقا لمعايير متصلة بالأوبئة، بإيلاء أعلى درجة من الأولوية للمشاريع التي ستسفر عن أكبر أثر في مكافحة الأمراض والوقاية منها. ونتيجة لذلك، سيتيسر التركيز على المناطق المعرضة لخطر أكبر، بتضافر أنشطة الرعاية الصحية والمرافق الصحية بغية تحقيق مستويات فعالية أعلى. والأماكن ذات معدلات الإصابة العالية بالأمراض المتصلة بتدهور المرافق الصحية مثل داء المنشقات، والكوليرا، وحمى التيفوئيد ومعدلات وفيات الرضع المرتفعة الناجمة عن الإسهال، قد تخصص لها أموال تضمن الوصول إلى المياه المعالجة وتصريف النفايات بينما تحسن ظروف المرافق الصحية في فرادى الأسر المعيشية. والأموال اللازمة لإنشاء المرافق المناسبة للتخلص من القمامة ستوفر للمدن التي يسجل فيها غزو مرتفع بالبعوضة المصرية، حيث ترتبط مواقع تكاثرها برداءة عمل نظام تنظيف المدن (العجلات والقوارير وغير ذلك). وستولى أيضا المواقع التي يسجل فيها وجود نواقل داء شاجاس والتي توجد فيها ظروف سكن مواتية لتكاثر هذه الحشرات درجة عالية من الأولوية لتلقي التمويل الرامي إلى تحسين هذه المساكن.

٦٠٩- ويذكر بوجه خاص داء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ضمن الأمراض الناشئة في البرازيل. وجرى في عام ١٩٨٠ تشخيص أول حالة من هذا الوباء. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بلغ مجموع عدد الإصابات ١٩٠ ٩٤٩ حالة، ويقدر معدل عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري بنحو ٥٣٦ ٩٠٠ حالة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة. وظل هذا الوباء مستقرا خلال السنوات القليلة الماضية في حدود ١٢ حالة لكل ١٠٠٠ نسمة وبانخفاض معدل الوفيات منذ عام ١٩٩٥.

٦١٠- ومر وباء الإيدز بثلاث مراحل حتى الآن هي: ١- المرحلة الأولى حتى عام ١٩٨٦ عندما كان هذا الوباء متفشيا بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع غيرهم من الرجال والسكان من ذوي مستويات التعليم العالي؛ ٢- المرحلة الثانية المتسمة بارتفاع في تناقل الداء فيما بين مستخدمي المخدرات الحقونة، وهو ما ينعكس زيادة في الفئات العمرية الأدنى وممارسي الجنس المغاير؛ ٣- المرحلة الراهنة المتمثلة في انتشار المرض بين ممارسي الجنس المغاير، ولا سيما النساء (والنسبة الحالية هي رجلان مقابل امرأة واحدة بالمقارنة مع ١٧ رجلا مقابل امرأة واحدة في بداية الوباء)، بزيادة في تناقل الداء بين الأشخاص من ذوي مستويات التعليم الأدنى.

٦١١- وثمة جانب آخر يكتسي نفس القدر من الأهمية ترغب الحكومة البرازيلية في التشديد عليه وهو الاضطرابات العقلية والتغيرات في السلوك. وحدثت بيانات عن توزيع الاضطرابات العقلية في البرازيل مستمدة من دراسة استقصائية جرت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ في ثلاث مناطق حضرية (F. N. Almeida)، الاعتلال النفساني في المناطق الحضرية في البرازيل، تقرير وبائي صادر عن نظام الرعاية الصحية الوحيد، مؤسسة الصحة الوطنية/مركز الأوبئة الوطني برازيليا، حزيران/يونيه ١٩٩٢). والاضطراب العصبي هو أكثر أنواع الاضطرابات تواترا بتسجيل معدلات إصابات بالداء تتراوح بين ٧,٦ في المائة في ساو باولو و١٧,٦ في المائة في برازيليا. وجرى الكشف عن الاكتئاب الذهاني لدى ١٤,٥ في المائة من النساء في بورتو اليجري.

٦١٢- وجرى الكشف عن مختلف أنواع إدمان الكحول بنسب تتراوح بين ٤,٥ في المائة و٨,٧ في المائة وبلغت ١٥ في المائة بين الذكور. واستنادا إلى بيانات عام ١٩٩٥، يستأثر إدمان الكحول واستهلاك المخدرات معا بنحو ٢٠ في المائة من حالات الاستشفاء بسبب الاضطرابات العقلية في البرازيل يستأثر الرجال منها بنسبة ٩٣ في المائة، وتبلغ هذه النسبة ٢٨ في المائة في الجنوب.

٦١٣- واستخدام المخدرات المحقونة عامل متزايد الأهمية لتناقل داء الإيدز، وهو يستأثر بنسبة ٢١ في المائة من مجموع عدد الحالات المسجلة في عام ١٩٩٦.

٦١٤- ولدى البرازيل سياسة صحية وطنية فعالة. واستنادا إلى دستور البرازيل لعام ١٩٨٨، تشكل الصحة حقا للجميع وواجبا ملقى على عاتق الدولة. وهذا المبدأ هو أساس القانون رقم ٨٠٨٠ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الذي ينظم خدمات وتدابير الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد التي يقوم بها أفراد أو كيانات قانونية منشأة بموجب القانون العام أو الخاص.

٦١٥- ويمكن القول إلى حد ما إن سياسة الرعاية الصحية التي تنفذها الحكومة البرازيلية تستوعب تدريجيا الاقتراحات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والمتعلقة بمرافق الرعاية الصحية الأولية. وتنعكس هذه الحالة بعبارة أخرى في برنامج الرعاية الصحية الأسرية، وبرنامج موظفي الرعاية الصحية المجتمعية، وبرنامج عتبة العلاج الأساسي، ويقضي البرنامج الأخير بإجراء تحويلات مالية مباشرة من الحكومة الاتحادية إلى دوائر البلدية لدعم برامج ذات صبغة وقائية في جملة برامج عديدة أخرى.

٦١٦- وتنص المادة ١٩٦ من دستور البرازيل على حق جميع المواطنين في الصحة كما تنص على أن من واجب الدولة أن تضمن ذلك الحق. وتنظم خدمات وتدابير الرعاية الصحية العامة وفقا لمبادئ المادة ١٩٨ من الدستور البرازيلي: نظام رعاية صحية وحيد مبني على أساس شبكة إقليمية مستندة إلى هيكل هرمي يتسم باللامركزية وتوفير العلاج والخدمات الشاملة، والمشاركة المجتمعية.

٦١٧- بدأ العمل في عام ١٩٩٧ بعتبة العلاج الأساسي ونفذت تلك العتبة بالكامل في عام ١٩٩٨، مما غير منطق تمويل نظام الرعاية الصحية الوحيد. ونتيجة لذلك، لم تعد تحول الأموال إلى الدوائر البلدية على أساس "الإنتاج"، وإنما أصبحت الأموال تتاح لها على أساس مستويات نصيب الفرد المحددة مسبقا، وتحال الأموال من صندوق الصحة الوطني إلى الصناديق البلدية مباشرة. ونتيجة لذلك، بدأت مكاتب الصحة البلدية تنهض بدور تسيير نظام الرعاية الصحية الوحيد في الدوائر البلدية، وهي تعد خطط العمل لخدمات الرعاية الصحية المصممة حسب الاحتياجات المحلية والسمات المحددة. وهذا التغيير في نظام تحويل التمويل أسفر عن إعادة توزيع الأموال على نطاق شامل أدت إلى زيادة هامة في مبلغ التمويل المقدم إلى الدوائر البلدية في شمال وشمال شرق البرازيل.

٦١٨- وتشمل التدابير المركزة على توفير العلاج الأساسي المتخذة من جانب وزارة الصحة وضع استراتيجيات تولي درجة عالية من الأولوية للتدابير التي ترمي إلى تعزيز صحة الأفراد والأسر وحمايتهم واستعادتهم. وهذه العملية التي نفذت أولا في عام ١٩٩١ في إطار برنامج موظفي الرعاية الصحية المجتمعية امتدت حتى عام ١٩٩٤ عندما

أنشئت الأفرقة الأولى في إطار برنامج الرعاية الصحية الأسرية والتي شملت ووسعت مجالات العمل المكلف بها موظفو الرعاية الصحية المجتمعون.

٦١٩- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، شمل برنامج الصحة الأسرية ٥٣,٩ في المائة من الدوائر البلدية في البرازيل، والتي تمثل ٢٠,٣ في المائة من سكان البلد. وشمل برنامج موظفي الرعاية الصحية المجتمعين ٨٢,٦ في المائة من الدوائر البلدية في البرازيل والتي تمثل ٤٩,٩ في المائة من سكان البلد. وأولت هذه الاستراتيجيات في بادئ الأمر درجة عالية من الأولوية لخدمة الدوائر البلدية ذات المستويات الحضرية الأدنى.

٦٢٠- والغرض من برنامج الرعاية الصحية الأسري هو إعادة تنظيم ممارسات الرعاية الصحية وفقا لاتجاهات ومعايير جديدة، بالاستعاضة عن النموذج التقليدي الذي كان يميل نحو معالجة الأمراض، في المستشفيات عموما. وأتاحت هذه التجربة فهما واسع النطاق لعملية الصحة/المرض، بالتشديد على ضرورة أنواع تدخل أخرى غير تدابير العلاج، توفر الصحة الجيدة بينما تضبط بدقة رصد التمويل المخصص لقطاع الرعاية الصحية.

٦٢١- واستراتيجية برنامج الرعاية الصحية الأسرية مبنية على أساس وحدة الرعاية الصحية الأسرية وهي وحدة صحة عامة تعمل بها أفرقة متعددة الاختصاصات تتولى كامل المسؤولية عن سكان معينين وتنفذ فيها أنشطة تعزيز الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض إلى جانب العلاج وإعادة التأهيل.

٦٢٢- وبدء العمل بعتبة العلاج الأساسي وبرنامج موظفي الرعاية الصحية المجتمعين وبرنامج الرعاية الصحية الأسرية في جملة آليات عديدة أخرى يعكس خيار البرازيل لآليات تمويل جديدة تنتهج لا مركزية التمويل بواسطة اعتماد قيم نصيب الفرد. وإعداد وتنفيذ سياسات الرعاية الصحية على المستوى البلدي تضمني فعالية أكبر على هذه التدابير بينما تحسن أيضا قدرتها على الرقابة الاجتماعية. وتساهم هذه المبادرات بصورة صريحة في تطوير نظام رعاية صحية أكثر فعالية وإنصافا يعتمد على الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة.

٦٢٣- واستنادا إلى تقديرات وضعت على أساس المعلومات المقدمة من الولايات والدوائر البلدية إلى نظام معلومات ميزانية الصحة العامة، بلغت نفقات وزارة الصحة، ومكاتب الصحة في الولايات (الخدمة المدنية المباشرة وغير المباشرة) والدوائر البلدية في البرازيل، ٣٣,٦ مليار ريال برازيلي في عام ١٩٩٨، أي ما يعادل ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي.

٦٢٤- وأتاحت وزارة الصحة ٥٧,٥ في المائة من هذا المجموع وكانت النفقات نحو ١٩,٣ مليار ريال برازيلي؛ وأتاحت مكاتب الصحة في الولايات ٥,٦ مليارات ريال برازيلي، أي ما يعادل ١٦,٥ في المائة من مجموع النفقات على الرعاية الصحية، وأتاحت الدوائر البلدية التي تشكل عواصم الولايات ٢,١ مليار ريال برازيلي، أي ما يعادل ٦,٣ في المائة من مجموع النفقات على الرعاية الصحية، وأتاحت دوائر بلدية أخرى في البرازيل ٦,٣ مليارات ريال برازيلي، أي ما يعادل ١٩,٧ في المائة من النفقات. وساهمت الدوائر البلدية إجمالا بنسبة ٢٦ في المائة من هذه النفقات، أي بما يعادل نحو ٨,٨ مليارات ريال برازيلي.

الجدول ٧٦

النفقات الحكومية على الرعاية الصحية

مستوى الحكومة	النفقات على الرعاية الصحية (بملايين الريالات البرازيلية)	نسبة مئوية من مجموع النفقات الحكومية
وزارة الصحة	١٩ ٣٢٣,٦٩	٥٧,٤٧
مكتب الصحة في الولايات	٥ ٥٥٠,٥٠	١٦,٥١
الدوائر البلدية	٨ ٧٤٦,٨٩	٢٦,٠٢
عواصم الولايات	(٢ ١١٠,١٩)	٦,٢٨
دوائر بلدية أخرى	(٦ ٦٣٦,٧٠)	١٩,٧٤
المجموع	٣٣ ٦٢١,٠٨	١٠٠,٠

٦٢٥- ومن حيث النفقات على الرعاية الصحية الموجهة إلى الأنشطة في مجال العلاج الأساسي، تجدر ملاحظة الزيادة بنسبة ٦٥,٢ في المائة من الاعتمادات من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، أي بزيادة سنوية متوسطة قدرها ١٣,٤ في المائة. وتبين تفاصيل أخرى في الجدول ٧٧ أدناه:

الجدول ٧٧

النفقات الاجتماعية الأساسية - الرعاية الصحية والمرافق الصحية، ١٩٩٥-١٩٩٩ (بملايين الريالات البرازيلية)

النسبة المئوية للزيادة ١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٩٩	١٩٩٥	
٦٥,٢	٨ ٨٥٥ ٦٨٨	٥ ٣٦٠ ١٨٦	الرعاية الصحية
٧٩,٥	٢ ١٤٤ ٢٨٢	١ ١٩٤ ٢٧١	ألف- العلاج الأساسي
٩٢,٠	١ ٩٢٦ ٠٠٨	١ ٠٠٣ ٠٢١	باء- البنية الأساسية
٤٦٤,٥	٣٦٣ ٧٩٠	٦٤ ٤٤٣	المرافق الصحية
١٠٨,٣	٧٨٥ ٧٨٦	٣٧٧ ٣٠٢	الاستثمار
٣٨,٣	٧٧٦ ٤٣٢	٥٦١ ٢٧٦	النفقات
٢٥٢,٧	٨٠٦ ٥٧٤	٢٢٨ ٦٦٨	جيم- مراقبة الأمراض
٢١٦,٢	٢٦٢ ٩٦٨	٨٣ ١٥٢	اللقاحات
٢٧٣,٦	٥٤٣ ٦٠٦	١٤٥ ٥١٦	مراقبة الأمراض المتوطنة
١٢٦,٥	٩٦٠ ٤٠٦	٤٢٤ ٠٧٥	دال- الأدوية
٤ ١٣٣,٦	١٣٢ ٠٠٤	٣ ١١٨	هاء- المراقبة الصحية
١٥,١	٢ ٨٨٦ ٤١٤	٢ ٥٠٧ ٠٣٣	واو- الموظفون
٠,٠	١٥٨ ٥٠٥	٥٨ ٥٠٥	المرافق الصحية
٦٣,٣	٩ ٠١٤ ١٩٣	٥ ٥١٨ ٦٩١	المجموع

المصدر: نظم المعلومات عن الصحة/وزارة الصحة.

٦٢٦- ويبين الجدول ٧٨ زيادة في الأموال المخصصة للعلاج الأساسي/الرعاية الصحية من ٣,٦ في المائة إلى ٤,٩ في المائة من ميزانية الولايات.

الجدول ٧٨

النفقات الاجتماعية الأساسية، ١٩٩٥-١٩٩٩

١٩٩٩	١٩٩٥	
١٤ ٠٢٤	٨ ٤٨٨	نفقات الرعاية الصحية (بملايين الريالات البرازيلية)
٨ ٨٥٦	٥ ٣٦٠	النفقات الاتحادية
٥ ١٦٨	٣ ١٢٨	نفقات الولايات/البلديات
٣٤ ١٤٧	٢٥ ١٥٠	نفقات الرعاية الاجتماعية الأساسية (بملايين الريالات البرازيلية)
٢٨٨ ٦٩٣	٢٣٩ ٠٣٨	الميزانية (بملايين الريالات البرازيلية)
١ ٠١٠ ٠٦٨	٦٤٦ ١٩٢	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الريالات البرازيلية)
٤,٨٦	٣,٥٥	الرعاية الصحية/الميزانية (نسبة مئوية)
١,٣٩	١,٣١	الرعاية الصحية/الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
١١,٨٣	١٠,٥٢	الرعاية الاجتماعية الأساسية/الميزانية (نسبة مئوية)
٣,٣٨	٣,٨٩	الرعاية الاجتماعية الأساسية/الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

المصدر: نظم المعلومات عن الصحة/وزارة الصحة.

٦٢٧- وتبين الجداول الإحصائية التالية معدلات الوصول إلى مرافق تصريف النفايات، وإلى الحمامات أو المرافق الصحية، وإلى النظم العامة لجمع القمامة، ومعدلات تحصين الأطفال، ومعدلات متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

الجدول ٧٩

الوصول إلى خدمات تصريف النفايات

المقيمون (بملايين السكان)					١ سر المعيشية (بملايين ١ سر المعيشية)					المكان
غير المتمتعة بالخدمات		المتمتعة بالخدمات		المجموع	غير المتمتعة بالخدمات		المتمتعة بالخدمات		المجموع	
نسبة مئوية	المجموع	نسبة مئوية	المجموع		نسبة مئوية	المجموع	نسبة مئوية	المجموع		
٥٠,٧	٦٣,٥	٤٩,٣	٦١,٧	١٢٥,٢	٤٨,٨	١٦,٦	٥١,٢	١٧,٤	٣٤,٠	الحضر
٩٥,٣	٣٠,٧	٤,٧	١,٥	٣٢,٢	٩٤,٩	٧,٤	٥,١	٠,٤	٧,٨	الريف
٥٩,٨	٩٤,٢	٤٠,٢	٦٣,٢	١٥٧,٤	٥٧,٤	٢٤,٠	٤٢,٦	١٧,٨	٤١,٨	المجموع

المصدر: الوكالة البرازيلية للإحصاءات/المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات - ١٩٩٨.

الجدول ٨٠

الوصول إلى الحمامات أو المرافق الصحية

المكان	١ سر المعيشية (تتضمن ١ سر المعيشية)				المقيمون (تتضمن السكان)			
	المتنوعة بالخدمات		غير المتنوعة بالخدمات		المتنوعة بالخدمات		غير المتنوعة بالخدمات	
	النسبة مئوية	المجموع	النسبة مئوية	المجموع	النسبة مئوية	المجموع	النسبة مئوية	المجموع
الحضر	٩٦,٨	٣٢,٩	١,١	١٢٥,٢	٩٦,٧	١٢١,١	٤,١	٣,٣
الريف	٦٥,٤	٥,١	١,٧	٣٢,٢	٦٣,٧	٢٠,٥	١١,٧	٣٦,٣
المجموع	٩٠,٩	٣٨,٠	٣,٨	١٥٧,٤	٩٠,٠	١٤١,٦	١٥,٨	١٠,٠

المصدر: الوكالة البرازيلية للإحصاءات/المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات - ١٩٩٨.

الجدول ٨١

الوصول إلى المرافق العامة لتجميع القمامة

المكان	١ سر المعيشية (تتضمن ١ سر المعيشية)				المقيمون (تتضمن السكان)			
	المتنوعة بالخدمات		غير المتنوعة بالخدمات		المتنوعة بالخدمات		غير المتنوعة بالخدمات	
	النسبة مئوية	المجموع	النسبة مئوية	المجموع	النسبة مئوية	المجموع	النسبة مئوية	المجموع
الحضر	٩٢,٤	٣١,٤	٢,٦	١٢٥,٢	٩١,٤	١١٤,٤	١٠,٨	٨,٦
الريف	١٧,٩	١,٤	٦,٤	٣٢,٢	١٦,٨	٥,٤	٢٦,٨	٨٣,٢
المجموع	٧٨,٥	٣٢,٨	٩,٠	١٥٧,٤	٧٦,١	١١٩,٨	٣٧,٦	٢٣,٩

المصدر: الوكالة البرازيلية للإحصاءات/المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات - ١٩٩٨.

الجدول ٨٢

نسبة الأطفال المحصنين - التغطية بحسب المناطق، ١٩٩٩

المنطقة	الجرعة الثالثة من لقاح شلل الأطفال	الجرعة الثالثة من اللقاح ضد الحنك والشهق والكزاز	لقاح بي سي جي ضد السل	الحصبة	التهاب الكبد باء
الشمال	٨٨.٤٤	٧٥.٦٤	١٠٠.٠٠	٨٧.٤٩	٧٣.٤٥
الشمال الشرقي	٩٣.٨٦	٨٨.٦٨	١٠٠.٠٠	٩٧.٨٤	٦١.٩٠
الجنوب الشرقي	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٩٥.٥٥
الجنوب	٩٣.٦٠	٩٣.٧٠	١٠٠.٠٠	٩٥.٧١	١٠٠.٠٠
الوسط الغربي	١٠٠.٠٠	٩٦.٧٦	١٠٠.٠٠	٨١.٨٢	٨٧.٣٨
المجموع	٩٨.٢٢	٩٣.٦١	١٠٠.٠٠	٩٨.٣٥	٨٣.٣٨

المصدر: المؤسسات الخيرية التي تقدم الخدمات إلى الأسر المعيشية/المركز الوطني للأوبئة/مؤسسة الصحة الوطنية/وزارة الصحة.

٦٢٨ - واستنادا إلى منظمة الصحة العالمية، ينبغي أن يكون الطفل المحصن بالكامل قد تلقى لقاحات بي سي جي ضد السل، والحصبة والحماية الثلاثية وشلل الأطفال. وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة إلى تغطية على نطاق البلد بأكثر من ٩٠ في المائة بالنسبة إلى كل واحد من هذه اللقاحات في عام ١٩٩٩.

الجدول ٨٣

متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ١٩٩٨

	متوسط العمر المتوقع عند الولادة		
	رجال/نساء	رجال	نساء
البرازيل	٦٨,١	٦٤,٣	٧٢,١
الشمال	٦٧,٩	٦٥,١	٧١,١
الشمال الشرقي	٦٥,١	٦٢,١	٦٨,٢
الجنوب الشرقي	٦٩,٢	٦٤,٨	٧٣,٨
الجنوب	٧٠,٦	٦٦,٩	٧٤,٥
الوسط الغربي	٦٨,٩	٦٥,٨	٧٢,٤

المصدر: موجز المؤشرات الاجتماعية، الوكالة البرازيلية للإحصاءات، ١٩٩٩.

الجدول ٨٤

متوسط العمر المتوقع عند الولادة - متوسط طول العمر المتوقع

بحسب الجنس والمنطقة والولاية - ١٩٩٧

المنطقة والولاية	رجال	نساء	المجموع
الشمال	٦٤,٧٧	٧٠,٧٧	٦٧,٥٥
ريو ندينيا	٦٤,٤١	٧٠,٤١	٦٧,٣٥
أكري	٦٤,٤٩	٧٠,٣٣	٦٧,٣٥
أمازوناس	٦٥,١١	٧٠,٨٩	٦٧,٩٤
ريو دي جانيرو	٦٣,٥٨	٦٩,٧٢	٦٦,٥٩
بارا	٦٤,٨٣	٧٠,٩٩	٦٧,٨٥
أمايا	٦٥,١٥	٧١,٢٤	٦٨,١٣
توكانتينس	٦٤,٧١	٧٠,٣٨	٦٧,٤٩
الشمال الشرقي	٦١,٨١	٦٧,٨٩	٦٤,٨٣
ماتانزاس	٦٠,٤٥	٦٧,٥٥	٦٣,٩٣
بيباوي	٦١,٤٩	٦٨,١١	٦٤,٧٢
سارا	٦٢,٢٤	٦٨,٧٨	٦٥,٤٤
ريو غراندي دو نورتي	٦٢,٣٦	٦٨,٧٣	٦٥,٤٩
بارايبا	٦٠,٧١	٦٦,٣٦	٦٣,٤٨
برنامبوكو	٦٠,١	٦٥,٤٥	٦٢,٧٢
ألاغواس	٥٩,٣٢	٦٥,٢	٦٢,٢
سرخيبي	٦٣,٤	٦٩,٣	٦٦,٢٩
باهيا	٦٣,٨٢	٦٩,٨٢	٦٦,٧٦
الجنوب الشرقي	٦٤,٦٣	٧٣,٦١	٦٨,٩٧
ميناس غيريس	٦٦,٠٧	٧٣,١٦	٦٩,٥٥
إسيريتو سانتو	٦٥,٧٣	٧٣,٣٦	٦٩,٤٧
ريو دي جانيرو	٦١,٧١	٧٢,٧٨	٦٧,١٤
ساو باولو	٦٥,٠٧	٧٤,٢١	٦٩,٥٥

الجدول ٨٤ (تابع)

المجموع	نساء	رجال	المقاطعة والولاية
٧٠,٣٤	٧٤,٢٧	٦٦,٦٧	المقاطعة
٦٩,٤٩	٧٢,٩٣	٦٦,١٨	الولاية
٧٠,٧	٧٤,٥٨	٦٦,٩٨	المقاطعة والولاية
٧١,٠٣	٧٥,٢٤	٦٦,٩٨	المقاطعة والولاية
٦٨,٦٧	٧٢,١٨	٦٥,٥٦	المقاطعة والولاية
٦٩,٥٣	٧٢,٧٣	٦٦,٤٦	المقاطعة والولاية
٦٨,٢٩	٧١,٤٢	٦٥,٢٨	المقاطعة والولاية
٦٨,٨٤	٧٢,١٤	٦٥,٦٦	المقاطعة والولاية
٦٨,٥٣	٧٢,٦١	٦٤,٦١	المقاطعة والولاية
٦٧,٧٨	٧١,٧	٦٤,٠٩	المجموع

المصدر: المعهد البرازيلي للإحصاءات/التعداد السكاني والتنبؤات الديموغرافية الأولية.

٦٢٩- وما زالت لا تتوافر لدى البرازيل معلومات عن تغطية كامل البلد من حيث الوصول إلى ممارسي مهنة الطب المدربين القادرين على معالجة الأمراض والإصابات، والذين تتوفر لديهم الإمدادات المنتظمة من الأدوية الأساسية العشرين.

٦٣٠- وما زالت توجد تباينات إقليمية كبيرة، ومع ذلك، فقد اتسع نطاق التغطية من حيث المساعدة قبل الولادة. وخلال النصف الأول من التسعينات، تلقت ٨١ في المائة من النساء الرعاية قبل الولادة من طبيب، وحظيت ٤٨ في المائة منهن بأكثر من ٧ زيارات وتلقت ٦٦ في المائة تقريباً منهن الرعاية قبل الولادة خلال الثلاثة أشهر الأولى من الحمل. وبلغ عدد النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية واللاتي لم يحظين بأي زيارات طبية قبل الولادة ٣١ في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة النساء اللاتي يعشن في المناطق الحضرية واللاتي لم يقمن بزيارة طبيب (٨,٦ في المائة) استناداً إلى الدراسة الاستقصائية بشأن الديموغرافيا والصحة لعام ١٩٩٦. ونقل التمويل الاتحادي على أساس نصيب الفرد إلى الدوائر البلدية بغية تمويل مرافق الرعاية الصحية الأساسية بداية من عام ١٩٩٧ أسفر عن تزايد كبير في الرعاية قبل الولادة، وهو تزايد ينعكس في ارتفاع بنسبة ٨٧ في المائة في عدد الزيارات الطبية التي أتاحها نظام الرعاية الصحية الوحيد في عام ١٩٩٨. ومع أن هذه البيانات لا تتيح حساب عدد السكان المشمولين بالتغطية، فإن الاحتمال الغالب هو أن التغطية قد اتسعت.

٦٣١- وما زالت معدلات وفيات الأمومة مرتفعة. واستناداً إلى الدراسة الاستقصائية البرازيلية بشأن الديموغرافيا والصحة لعام ١٩٩٦، سجل في العشر سنوات الماضية احتمال متوسط وفيات أمومة بمعدل ٨ مقابل كل ١٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب. وبلغ معدل وفيات الأمومة المقاس بصورة غير مباشرة ٢٠٧ حالات وفيات أمومة لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٨٠، وانخفض ذلك المعدل بحدة في عام ١٩٩٠ إلى نحو مائة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

٦٣٢- ولتعجيل الانخفاض في معدلات وفيات الأمومة، تبذل وزارة الصحة الموارد في تحسين مرافق رعاية الولادة منذ عام ١٩٩٨، بإيلاء قيمة أعلى لهذا الإجراء الذي ينفذه نظام الرعاية الصحية الوحيد وبالحيولة دون المبالغة في استخدام العمليات القيصرية التي أصبحت شائعة جداً في البرازيل والعمل في آن واحد على إدخال نظام رعاية في جميع أنحاء البلد لدرء مخاطر الحمل العالية.

٦٣٣- وفي حزيران/يونيه من هذا العام، بدأ العمل في برنامج وطني لتوفير الرعاية ما قبل الوضع وعند الولادة بتحويل موارد إضافية إلى جميع الدوائر البلدية التي توفر إجراءات أساسية تكفل الرعاية الفعالة خلال الحمل والوضع والولادة.

٦٣٤- أما فيما يتعلق بالجماعات المستضعفة، فإن الحكومة البرازيلية تتيح المعلومات التالية، ولا سيما فيما يتعلق بالمسنين والمعوقين. وتلاحظ زيادة كبيرة في عدد المسنين، وهي زيادة تؤثر بشدة في سير عمل شبكة المستشفيات العمومية. وقد أدرجت خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من التدابير والقوانين والممارسات المصممة لتحسين صحة المسنين.

٦٣٥- أنشأ القانون الاتحادي رقم ٨٨٤٢ الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ السياسة الوطنية المعنية بالمسنين. وقطاع الرعاية الصحية ملزم بموجب هذا القانون بما يلي:

- (أ) ضمان الرعاية الصحية للمسنين على مختلف مستويات العلاج في نظام الرعاية الصحية الوحيد؛
- (ب) وقاية المسنين من المرض وتعزيز صحتهم وحمايتهم واستعادتها بواسطة برامج وتدابير وقائية؛
- (ج) اعتماد وتطبيق معايير تشغيل مؤسسات طب الشيخوخة وما شابهها، والتي يشرف عليها مديرو نظام الرعاية الصحية الوحيد؛
- (د) إعداد مقاييس لخدمات مستشفيات الشيخوخة؛
- (هـ) تطوير أشكال تعاون فيما بين مكاتب الصحة في الولايات فضلا عن أشكال تعاون المقاطعة الاتحادية والدوائر البلدية ومراكز طب الشيخوخة وعلم الشيخوخة لتدريب أفرقة مهنية متعددة الاختصاصات؛
- (و) إدراج طب الشيخوخة كتخصص سريري في المسابقات العامة على مستويات الاتحاد والولايات والبلديات والمقاطعة الاتحادية؛
- (ز) إجراء دراسات لاستكشاف الطبيعة الوبائية للأمراض معينة تؤثر في المسنين بهدف الوقاية منها وعلاجها وإعادة التأهيل؛
- (ح) إنشاء خدمات رعاية صحية بديلة للمسنين.

٦٣٦- ونقح القانون رقم ٨٨٤٢ في حزيران/يونيه ١٩٩٦ فأصبح يستلزم من ٧ وزارات أن تتخذ تدابير مشتركة خاصة. وبدأ تطبيق سياسة الرعاية الصحية الوطنية البرازيلية للمسنين. والغرض الأساسي منها هو تعزيز صحة الشيخوخ والحفاظ على قدرة المسنين الوظيفية وتحسينها بقدر الإمكان، إلى جانب الوقاية من الأمراض واسترداد صحة من يصابهم المرض مع إعادة تأهيل من تكون قدراتهم الوظيفية محدودة، وكفالة أن يواصلوا العيش في بيئة مألوفة، وممارسة وظائفهم داخل المجتمع بطريقة مستقلة.

٦٣٧- أما فيما يتعلق بالتحسينات في الحالة البدنية والعقلية للمسنين المشمولة بخطة الرعاية الصحية الوطنية للمسنين (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، تجدر الإشارة إلى مبادرات تعزيز صحة الشيوخ؛ وصون قدراتهم الوظيفية؛ وتوفير المساعدة لتلبية احتياجات المسنين من الرعاية الصحية؛ وإعادة تأهيل القدرات الوظيفية المتضررة؛ وتدريب الموارد البشرية المتخصصة؛ وتوفير الدعم لقطاع الرعاية غير الرسمية؛ وتوفير الدعم للدراسات والبحوث.

٦٣٨- والتدابير المستكملة فعلاً أو قيد الاستكمال تشمل ما يلي:

(أ) تلقيح المسنين سنوياً ضد التلثة (في أبريل/نيسان ١٩٩٩ لمن تجاوز ٦٥ سنة من العمر، وبداية من نيسان/أبريل ٢٠٠٠ لمن تجاوز ٦٠ سنة من العمر) خلال النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل؛ المؤشر: معدلات الاستشفاء من التهابات الجهاز التنفسي؛

(ب) تلقيح المسنين ضد الكزاز (مرة كل ١٠ سنوات)؛ المؤشرات: معدلات الاستشفاء من الإصابات بالكزاز ومعدلات الوفيات؛

(ج) حملات سنوية اعتباراً من عام ١٩٩٩ لإجراء عمليات الساد وإلغاء أسباب الانتظار؛

(د) حملات جراحية سنوية بشأن البروستاتة اعتباراً من عام ١٩٩٩ لإلغاء أسباب الانتظار؛

(هـ) حملات سنوية بشأن الفتق اعتباراً من عام ١٩٩٩ لإلغاء أسباب الانتظار؛

(و) إعداد شريط فيديو عنوانه الشيخوخة ليست مرض يوزع على أفرقة الرعاية الصحية الأسرية بغية توفير مدخل لإجراء مناقشات فيما بين موظفي الرعاية الصحية المجتمعيين. وبث أيضاً هذا الشريط في قنوات التلفزة التعليمية في البرازيل وكذلك على قناة المستقبل؛

(ز) عدد خاص من النشرة المعنونة "في حالة ما إذا..." يستهدف موظفي الرعاية الصحية المجتمعيين وتركز أساساً على تدابير تعزيز الرعاية الصحية؛

(ح) عدد خاص من النشرة "في حالة ما إذا..." يستهدف أفرقة الرعاية الصحية الأسرية ويغطي الرعاية الصحية للمسنين؛

(ط) شريط فيديو لبرنامج "العيش في ظل القانون" يتيح معلومات عن الرعاية الصحية للمسنين ويستهدف المسنين وأسرهم والمجتمع المحلي يث على التلفزيون في قناة المستقبل؛

(ي) شريط فيديو مدته ثلاث دقائق مشمول في سلسلة "أسأل الطبيب" بشأن التغذية والتمارين البدنية والشيخوخة، يث على قنوات التلفزة التعليمية في جميع أنحاء البرازيل؛

(ك) شريط فيديو مدته ثلاث دقائق مشمول في سلسلة "أسأل الطبيب" بشأن شحذ وظائف الذهن والذاكرة يث على قنوات التلفزة التعليمية في جميع أنحاء البرازيل؛

(ل) نشرة معنونة "العيش لمدة أطول وبطريقة أفضل" توزع لدى تلقيح المسنين، صدر منها ٨ ٤٥٠ ٠٠٠ نسخة؛

(م) شريط فيديو لترويج حملة التلقيح تستهدف المسنين مع التشديد على ضرورة بقائهم نشطين.

٦٣٩- أما فيما يتعلق بتحسين النظافة والصحة البيئيتين، فإن الحكومة البرازيلية تبرز التدابير التالية المعتمدة.

٦٤٠- الإشراف والرقابة. تتجه حماية البيئة في البرازيل إلى اتباع النمط التقليدي المتمثل في العقاب والمراقبة. ولم تحقق سوى نتائج محدودة جدا نظرا إلى أن وكالة الإشراف مجهزة تجهيزا رديئا وتفتقر إلى الموارد البشرية اللازمة لمنع أو تخفيف الآثار السلبية على البيئة والناجمة عن الأنشطة البشرية. أما فيما يتعلق بالإشراف والرقابة على الموانئ والمطارات والحدود الوطنية والمراكز والمحطات الجمركية، فإن أنشطة مراقبة البيئة تنفذ على أساس عمليات مراقبة النفايات والقمامة الصلبة والسائلة وكذلك مواد التكييف والشحنات السامة والخطرة. وبدأ القطاع الخاص ينفذ ممارسات بيئية عامة في إطار نهج بيئي تنافسي تحفزه التجارة الدولية.

٦٤١- والتدابير الرئيسية هي التالية:

(أ) قانون الجرائم البيئية الصادر بموجب المرسوم ٣١٧٩ المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الذي ينص على جزاءات إدارية - تشمل غرامات يصل مبلغها إلى ٥٠ مليون ريال برازيلي وحظر أنشطة التلوث - وكذلك السجن بالنسبة إلى الجرائم الأكثر خطورة. ويعتقد أن ارتفاع مبالغ هذه الغرامات قد يقلل من المبادرات التي تضر بالبيئة؛

(ب) مشروع القانون رقم ٩٨/٢٥٥، الذي ينص على وضع نظام موارد مائية وطني، بما في ذلك نظام رسوم نظافة على استخدام الماء (لم يوافق عليه بعد)، هو بمثابة إطار وحافز لوضع خطط رئيسية بشأن الموارد المائية لأحواض الأنهار على اختلاف أحجامها، ومن المزمع أن تديرها اتحادات موارد مائية مشتركة بين البلديات وبين الولايات؛

(ج) تعزيز نظام مختبرات الصحة العامة الوطنية البرازيلية من خلال مشروع مراقبة الصحة/وزارة الصحة، بغية توفير الدعم لأنشطة المراقبة الوبائية فضلا عن المراقبة الصحية. وتمارس وكالة المراقبة الصحية الوطنية عمليات المراقبة المخبرية على المنتجات المستوردة بغية القضاء على المخاطر الصحية التي تنطوي عليها المنتجات غير المناسبة للاستهلاك وضمان جودة المنتجات والخدمات المتاحة للسكان. ويشمل هذا المشروع أيضا تطوير منهجيات للمراقبة البيئية، وهي منهجيات مركزة على أساس نهج مشاركة يضم المجتمعات المحلية المعرضة للتلوث البيئي.

٦٤٢- أما على الصعيد الإقليمي، فضلا عن مستوى أمريكا الجنوبية ومستوى نصف الكرة الجنوبي، فينبغي التشديد على أن البرازيل موقعة، على صعيد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة أثنونثيون بشأن البيئة الذي ينص على مواءمة القوانين البيئية وزيادة التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات وتعزيز السياسات التي تمنع تدهور البيئة، جنبا على جنب مع مواءمة المعايير من حيث الترخيص وتقييم

الآثار البيئية. وتجري في إطار الفريق العامل الفرعي ١١ المعني بالصحة مناقشة مواضيع من قبيل عمليات المراقبة الصحية لوسائل النقل واستيراد وتصدير المنتجات مع تقييم المخاطر على صحة الجمهور والمسافرين والمؤسسات التي تقدم الخدمات وتوفر البضائع؛ ونظم المعلومات فيما بين الدول الأطراف ومواءمة إجراءات الإشراف فيما بينها؛ فضلا عن لوائح الإدارة الصحية للنفايات الصلبة، والقمامة والمياه المستعملة في المواني والمطارات ومراكز الحدود بغية الامتثال لاتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

٦٤٣- وفي هذا الصدد، تذكر الحكومة البرازيلية التدابير التي نفذت بغية تحسين المعايير الصحية في المجتمعات المحلية التي تبين مؤشراتها بشأن الرعاية الصحية وجود أمراض ناجمة عن انعدام المرافق الصحية أو عدم كفايتها.

٦٤٤- وتتيح مؤسسة الصحة الوطنية في وزارة الصحة الدعم التقني و/أو المالي لتنفيذ أنشطة المرافق الصحية في الدوائر البلدية استنادا إلى معايير صحية وبائية وبيئية تستهدف تعزيز الرعاية الصحية والوقاية من الأوبئة والأمراض ومكافحتها، ولا سيما التقليل من معدلات وفيات الرضع. وبالعامل الوثيق مع الكيانات والوكالات الحكومية، تقدم المؤسسة خدمات استشارية ومساعدة تقنية و/أو مالية لتنفيذ تدابير المرافق الصحية.

٦٤٥- ومن عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، استثمرت مؤسسة الصحة الوطنية ٦٤٠ ٠٠٠ ريال برازيلي في المرافق الصحية في البرازيل، استفاد منها ٤٣٠ ٠٠٠ نسمة في ٣ ٥٠٠ دائرة بلدية، تضم ٨٠ في المائة منها عددا من السكان لا يقل عن ٣٠ ٠٠٠ نسمة. ونفذ ما مجموعه ٧ ٥٢٣ مشروعا.

٦٤٦- وفيما يلي بعض الأمثلة عن آثار أنشطة المرافق الصحية في الصحة:

(أ) مياه جيدة للاستهلاك البشري وإمدادات جارية تضمن ضبط ومكافحة حالات الإسهال والكوليرا وحمى الضنك والحمى الصفراء والرمد والتهاب الكبد والتهاب الملتحمة وشلل الأطفال والجرب وداء اللولبيات وحمى التيفوئيد وداء المنشقات وغير ذلك من الأمراض التي تتسبب فيها الديدان؛

(ب) إن انتظام جمع القمامة وتجهيزها والتخلص منها بصورة دائمة يقلل من عدد حالات الطاعون والحمى الصفراء وحمى الضنك وداء المقوسات وداء الليشمانيات وداء الكيبيسات المذنبة وداء السلمونيلا وداء الديدان الشريطية وداء اللولبيات والكوليرا وحمى التيفوئيد؛

(ج) يساعد تصريف المياه على إزالة أو تقليل أو تغيير مواقع توالد نواقل الملاريا، بحيث يقلل تفشي هذا الداء ومعدلات الإصابة به؛

(د) تساعد المرافق الصحية على تقليل أو إزالة الأمراض من قبيل داء المنشقات وغير ذلك من الأمراض التي تتسبب فيها الديدان، والإسهال والكوليرا وحمى التيفوئيد وداء الكيبيسات المذنبة وداء الديدان الشريطية والتهاب الكبد؛

(هـ) وتنعكس التحسينات المحققة في المرافق الصحية للأسر المعيشية في تقليل الإصابات ببدء المنشقات وغير ذلك من الأوبئة التي تتسبب فيها الديدان والجرب والرمد والتهاب الملتحمة والكوليرا والإسهال وحمى التيفوئيد والتهاب الكبد؛

(و) تكفل مرافق سكن أفضل أن تكون البيوت خالية من فجوات أو شقوق، بما يتيح ظروفًا مادية تمنع نمو أو كوار نواقل داء شغاس.

٦٤٧- وخطة تحسين تدابير مكافحة الملاريا لولاية أمازونيا ليغال، مثلما ذكر سابقا، تشمل تدابير متصلة بمكافحة الملاريا. والهدف من هذه الخطة هو توسيع أنشطة مكافحة الملاريا في جميع أنحاء منطقة الأمازون بغية تخفيض معدلات المراضة والوفيات نتيجة للملاريا إلى معدلات يمكن مكافحتها بشكل مستديم، وتلافي ظهور أوبئة في مواقع محددة، وتخفيف حدة موجات الملاريا، ومن ثم تقليل معدلات الاستشفاء والوفيات. وستنفذ هذه الخطة في ٢٥٤ دائرة بلدية في ولاية أمازونيا ليغال بغية توفير الدعم لبناء نظم الرعاية الصحية المحلية، في إطار التزام سياسي في مستويات الحكومة الثلاث، على تنسيق وتنفيذ التدابير اللازمة بموجب برنامج مكافحة الملاريا، مما يعزز عملية اللامركزية ويكفل قدرتها على الاستدامة.

٦٤٨- وإدراج هذه الأنشطة في جداول عمل برنامج الرعاية الصحية الأسري وبرنامج موظفي الرعاية الصحية المجتمعيين يتوقع منه أيضا أن يضبط أنشطة الرعاية الصحية الأساسية التي تقوم بها الدوائر البلدية في منطقة الأمازون حيث يشكل داء الملاريا السبب الأساسي للمراضة. ونظرا إلى معدلات الإصابة المرتفعة بداء الملاريا، أصبح هذا الداء مشكلة حادة في مناطق السكان الأصليين في ولاية أمازونيا حيث تعد الأغلبية العظمى من السكان في الدوائر البلدية شديدة التعرض للمخاطر. ونتيجة لذلك، تشمل هذه الخطة تدابير تنفذ باتصال وثيق مع الدوائر الصحية للسكان الأصليين التي تكفل اتخاذ تدابير محلية أفضل تنسيقا لها آثار مباشرة سريعة على هذا الوباء المستوطن. وتعمل الخطة أيضا بصورة وثيقة مع إدارة هندسة الصحة العامة التابعة لمؤسسة الصحة الوطنية بفضل قدرتها على الترابط مع قطاعات مقابلة أخرى فضلا عن قدرتها التقنية على توفير الدعم للولايات والدوائر البلدية باستخدام معايير وبائية لانتقاء المجالات والتدابير الواجب تنفيذها.

٦٤٩- وتكفل هذه الخطة أيضا استخدام استراتيجيات انتقائية لمكافحة نواقل المرض ينبغي لها أن تنفذ تدابير منتقاة مسبقا، بما في ذلك رش مبيدات الآفات، ومشاريع المرافق الصحية البيئية وغير ذلك من التدابير.

٦٥٠- ويتوقع أيضا مواصلة استراتيجية توسيع شبكة التشخيص والعلاج بغية تقليل الوقت الفاصل بين أخذ عينات الدم وفحصها التشخيصي من أجل اعتماد العلاج المناسب والسريع. وبالتوازي مع ذلك، تشكل مواصلة وتوسيع برنامج التدريب للأطباء والعاملين في المجال الطبي الذين يقدمون العلاج إلى المرضى المصابين بحالات الملاريا الحادة إجراء هاما آخر ينبغي اعتماده لتلافي الاستشفاء وتخفيض معدلات الوفيات.

٦٥١- ويشكل تحسين وتعزيز تنفيذ نظام المعلومات بشأن الملاريا قرارا هاما آخر ينبغي تنفيذه. وتوافر نظام بيانات جيد أمر حيوي لنجاح أنشطة مكافحة. واعتمادا على معلومات سريعة ورفيعة المستوى، سيتمكن مديرو الخطة من اتخاذ قرارات تقلل من عدد الإصابات بهذا الداء المتوطن. ونظام المعلومات بشأن الملاريا يشكل اليوم أداة قوية تستجيب جزئيا لمتطلبات الإدارة والتسيير لبرنامج مكافحة الملاريا. غير أن أداء هذا البرنامج سيتحسن بالتأكيد عندما تعاد صياغته ويجري تحديثه، بحيث يقدم الدعم إلى هذه الأنشطة.

٦٥٢- واستنادا إلى المبادرات المنفذة في إطار هذه الخطة، من المتوقع إقامة نظام مقترح للمراقبة والرصد يسمى نظام المعلومات الجغرافية، وذلك بالتعاون مع المنظمة الصحية للبلدان الأمريكية وفي إطار شراكة مع مؤسسات أخرى، لتوفير الدعم إلى البرنامج المتكامل لمكافحة الملاريا. ويشمل هذا النظام إمكانية تخطيط ورسم خرائط إلكترونية من شأنها ترتيب المعلومات في مكونات مختلفة (وبائية وبيئية وتشغيلية واجتماعية واقتصادية) إضافة إلى تدعيم التحليلات متعددة الأسباب التي تفسر انتشار الملاريا. وسيتيح نظام المعلومات الجغرافي بشأن الملاريا مراقبة سريعة وسهلة للعوامل التي تتنبأ بانتشار الملاريا، ولا سيما في منطقة الأمازون، بينما يكفل أيضا رصدًا فعالا لتدابير مكافحة الملاريا. ومن الهام أن تتمكن هذه النظم من توفير معلومات مرتبجة عن أنشطة التنبؤ بالملاريا ورصدها ومكافحتها على جميع مستويات الحكومة.

٦٥٣- وتشمل التدابير الأخرى لمكافحة الأمراض السارية ما يلي:

- (أ) خطة طوارئ لاستئصال الحصبة في البرازيل بحلول نهاية عام ٢٠٠٠؛
- (ب) تواصل استئصال داء شلل الأطفال؛
- (ج) القضاء على كزاز المواليد؛
- (د) القضاء على داء السعار الذي تنقله الحيوانات الأليفة؛
- (هـ) تحسين نظام المراقبة الوبائية لداء التهاب السحايا؛
- (و) مكافحة الكوليرا؛
- (ز) تنفيذ خطة مراقبة وبائية بشأن الأمراض المنقولة بالأغذية؛
- (ح) إجراء تلقيح ضد التزلة الزفية من النوع باء؛
- (ط) تنفيذ التلقيح ضد التزلة؛
- (ي) تغطية متساوية بالتلقيح في جميع الدوائر البلدية.

حالة الحصبة في البرازيل

٦٥٤- كان داء الحصبة متوطناً في البرازيل حتى أوائل التسعينات، وكانت الأوبئة تنفشي مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. ولوحظ خلال تلك الفترة أن الحصبة، ضمن الأوبئة المعدية والمعدية التي يمكن الوقاية منها بالتلقيح، هي الداء الذي يتسبب في أكبر عدد من الوفيات بسبب مضاعفاته، ولا سيما بين الأطفال الصغار الذين يعانون من نقص في التغذية.

٦٥٥- وفي عام ١٩٩٢، دفعت حالة الأوبئة هذه بالحكومة البرازيلية إلى تنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على الحصبة ومكافحتها. وانطلقت الخطة بحملة التلقيح الوطنية من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٢، لقح خلالها أكثر من ٤٨ مليون طفل ومراهق تتراوح أعمارهم بين ٩ أشهر و ١٥ سنة، وبلغت نسبة التغطية ٩٦ في المائة. وكانت نتائج هذه الحملة فورية، إذ انخفض عدد الحالات المبلغ عنها بنسبة ٨١ في المائة، أي من ٤٣٥ ٤٢ حالة في عام ١٩٩١ إلى ٧ ٩٣٤ حالة في عام ١٩٩٢.

٦٥٦- وعلى الرغم من جميع هذه الجهود والانخفاض المستمر في عدد الإصابات حتى عام ١٩٩٦، حدث تفش كبير في داء الحصبة في عام ١٩٩٧ كاد يشمل جميع أنحاء البلد، وتؤكد وقوع أكثر من ٥٣ ٠٠٠ حالة، معظمها في عاصمة ولاية ساو باولو. وكانت الفئة العمرية الأكثر تضرراً هي الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة، وعلى وجه التحديد الرضع الذين يتلقون الرضاعة الطبيعية والذين تقل أعمارهم عن ٩ أشهر الذين شكلوا ٧٠ في المائة من الحالات. وكانت الفئة العمرية الثانية الأكثر تضرراً هي فئة البالغين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٩ سنة. وعودة داء الحصبة إلى الظهور أثبت أنه ما زال يمثل مشكلة صحية عامة في البرازيل تستلزم المزيد من التدابير المكثفة في إطار خطة استئصال داء الحصبة.

٦٥٧- من الهام التأكيد على أن الحصبة، شأنها شأن الجدري أو شلل الأطفال، هي مرض يمكن القضاء عليه وذلك بسبب خصائصها الوبائية؛ فهي لا تصيب إلا الإنسان؛ وهناك لقاح فعال للوقاية منها؛ وليست هناك إصابات دون سريرية بها؛ والمناعة ضدها طويلة الأمد بعد التطعيم أو الإصابة. وفي الوقت نفسه، تؤكد التجارب في هذا الصدد على أن من شبه المستحيل "السيطرة" على الحصبة دون ظهور تفشيات دورية بفيروس الحصبة وذلك بسبب الزيادة التدريجية السريعة في عدد الأشخاص المعرضين للإصابة بهذا الفيروس والمعدلات العالية لانتقاله. والآثار الوبائية والاجتماعية لحالات تفشي الحصبة واسعة الانتشار، مما جعل القضاء عليها موضوع التزام دولي.

٦٥٨- اعتمد المؤتمر الصحي للبلدان الأمريكية الرابع والعشرون، المعقد في واشنطن العاصمة في عام ١٩٩٤، بالإجماع هدف القضاء على الحصبة بحلول عام ٢٠٠٠. وفي السنة التالية لذلك، أي في عام ١٩٩٥ وافق وزراء الصحة في البلدان الأمريكية، بالإجماع، أثناء الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة التوجيهية للمؤتمر المذكور أعلاه، على خطة العمل من أجل القضاء على مرض الحصبة بحلول عام ٢٠٠٠.

٦٥٩- وفي عام ١٩٩٩، وبغية دعم الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز هذا الهدف للقضاء على مرض الحصبة، أعدت البرازيل خطة عمل طارئة، وشكلت فرقة عمل وطنية لتنفيذ سلسلة من إجراءات المراقبة الوبائية والمكافحة في جميع الولايات وعددها ٢٧ في البرازيل.

٦٦٠- والهدف الإجمالي لهذه الخطة هو القضاء على انتقال فيروس الحصبة فيما بين سكان البرازيل بحلول عام ٢٠٠٠ مع التأكيد بوجه الخصوص على بلوغ تغطية بالتلقيح بنسبة ٩٥ في المائة أو أكثر في صفوف الرضع دون سن سنة

واحدة والمحافظة على هذه النسبة في جميع الدوائر البلدية، والأخذ بالنظام الوطني للمراقبة الوبائية بغية كسر سلسلة انتقال الحصبة في البرازيل. وها هي الأهداف الطويلة الأجل التي تشكل تحدياً بالنسبة للبرازيل: ضمان أن تحقق نسبة ١٠٠ في المائة من الدوائر البلدية تغطية بالتلقيح ضد الحصبة بنسبة ٩٥ في المائة أو أكثر في صفوف الرضع دون سن سنة واحدة، والمحافظة على هذه النسبة، مع ضمان تنظيم الحملات الوطنية لمتابعة تلقيح الأطفال دون سن خمس سنوات ضد الحصبة على أساس غير تمييزي، والتوصل إلى مستوى تغطية دنيا بالتلقيح قدرها ٩٥ في المائة في جميع الدوائر البلدية بحلول عام ٢٠٠٠؛ وضمان أن نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من وحدات الإبلاغ تفي في حينه بمتطلبات الإبلاغ الأسبوعي (الإيجابي/السلبي)؛ وضمان التحقيق حالا في غضون الثماني والأربعين ساعة الأولى، في نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من الحالات المبلغ عنها، وضمان أن تؤخذ عينات المصل في نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من الحالات المبلغ عنها (من اليوم الأول وحتى اليوم الثامن والعشرين من الطفح)؛ وضمان أن يتم على أساس التشخيص المختبري والعلاقات الوبائية (المؤكد عليها والمستبعدة) تصنيف نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من الحالات المبلغ عنها؛ وضمان أن يتم إصدار نتائج الفحوصات المختبرية فيما يتعلق بنسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من الحالات التي تتوفر بشأنها عينات خلال سبعة أيام بعد أن يتلقى المختبر المرجعي عينة الإصابة؛ وضمان أن يتم في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ الإبلاغ الانتهاء من التحقيق في نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من الحالات المبلغ عنها.

٦٦١- وتركز هذه الاستراتيجيات على الجوانب التالية: الاحتفاظ بفرقة عمل مسؤولة عن استئصال الحصبة في الولايات؛ الاحتفاظ بالدعم التقني واللوجستي للموظفين على المستوى الوطني بغية ضمان السير السليم لخطة استئصال الحصبة؛ تنظيم دورات لبناء قدرات الموارد البشرية في الولايات والدوائر البلدية تغطي مراقبة حالات الحصبة المصحوبة بالحمى أو حالات الإصابة بطفح الحصبة الألمانية؛ وزيادة تركيز الإشراف التقني في الولايات والدوائر البلدية؛ وتقديم خدمات تقنية استشارية إلى الولايات والدوائر البلدية ذات الأولوية العالية؛ وزيادة تركيز البحث عن الحالات المشكوك فيها؛ وتنظيم اجتماعات تقنية لتقييم نظام المراقبة الوبائية على الحصبة المصحوبة بالحمى أو حالات الإصابة بطفح الحصبة الألمانية؛ وشن حملة إعلامية على مستوى البلاد لنشر هدف القضاء على الحصبة بحلول عام ٢٠٠٠ في صفوف السكان عامة؛ ومواصلة ارتداد المعلومات إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية في مختلف الوحدات وعلى مختلف المستويات الحكومية؛ زيادة التوعية في صفوف العاملين في مجال الرعاية الصحية في مختلف الوحدات وعلى مختلف المستويات الحكومية من خلال فتح قنوات إعلامية محددة ونشر معلومات متعلقة بخطة استئصال الحصبة من خلال مراكز متخصصة؛ وضمان الإمداد الكافي بمجموعات الأدوات اللازمة لإجراء فحوص مصلية؛ واستهداف إجراءات تتعلق بالتثقيف في مجال الرعاية الصحية التي يتم القيام بها حالياً في البرازيل والتي تركز على بلوغ هدف استئصال الحصبة بحلول عام ٢٠٠٠؛ وتصعيد حملات التلقيح الروتينية؛ وتوفير مرافق للتلقيح خارج المؤسسات الطبية؛ وتطويق كل حالة مشبوه فيها بعمليات تلقيح؛ والقيام بعمليات التلقيح/المتابعة بيتا بيتا في حالة من الحالات المؤكدة؛ تلقيح المجموعات المعرضة لخطر كبير (الشبان والمجموعات التي تعيش في مؤسسات)؛ إنشاء لجنة وطنية لاستئصال الحصبة.

العملية المستمرة لاستئصال شلل الأطفال في البرازيل

٦٦٢- اكتشفت آخر إصابة بشلل الأطفال بسبب فيروس شلل الأطفال البري في البرازيل في عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٤، شهدت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية على أنه تم استئصال شلل الأطفال من البرازيل. وبما أنه لم يتم بالكامل استئصال شلل الأطفال على مستوى العالم، فمن الضروري مواصلة الأنشطة الرامية إلى مكافحة هذا المرض وبلوغ معدلات مرتفعة للتغطية بالتلقيح باستخدام لقاح شلل الأطفال الذي يؤخذ عن طريق الفم، والحفاظ في الوقت نفسه أيضاً على نظام حساس للمراقبة الوبائية قادر على الكشف عن أي احتمال لعودة هذا الفيروس إلى البرازيل في المستقبل.

٦٦٣- وتمكنت البرازيل من الاحتفاظ بمعدلات عالية للتغطية بالتلقيح من خلال تقديم اللقاح ضد شلل الأطفال المأخوذ عن طريق الفم أثناء جميع حملات التلقيح المتخصصة منها والروتينية، وتوسيع نطاق حملات التغطية هذه بصورة منتظمة. ومع ذلك، ومنذ عام ١٩٩٤، لوحظ انخفاض في مؤشرات نوعية المراقبة الوبائية لشلل الترهل الحاد. وفي عام ١٩٩٨، بلغ معدل الإبلاغ عن الإصابة بهذا المرض نسبة ٠,٧ في المائة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، ولم ينخفض هذا المعدل في عام ١٩٩٩ إلا بنسبة ٠,٢ في المائة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بالمقارنة مع هدف الكشف عن حالة واحدة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة دون سن ١٥ عاما. وليست العوامل من قبيل الشعور الخاطئ بالأمان الذي ولده استئصال هذا المرض وما رافقه من ضغوط للمطالبة بتخصيص الموارد النادرة من موارد بشرية ومواد المراقبة الوبائية في الولايات والدوائر البلدية لمعالجة مشاكل أخرى أبرز رؤية (تفشى حمى الضنك، والإيدز، ومرض المكورات السحائية، إلخ) وتطبيق اللامركزية على هذه الأنشطة بإسنادها إلى الدوائر البلدية دون إجراء ما يلزم من نقل التكنولوجيا، إلا حفة من العوامل التي قد تكون أدت إلى تردي نوعية مراقبة شلل الترهل الحاد وانخفاض مؤشرات.

٦٦٤- ان تفشى مرض شلل الأطفال على نطاق واسع في عام ١٩٩٩ في أنغولا - وهي بلد له اتصالات ثقافية وتجارية وثيقة مع البرازيل - يؤكد على الحاجة إلى الحفاظ على نظام مراقبة شلل الترهل الحاد بغية ضمان الكشف عن أية إمكانية مقبلة لعودة فيروس شلل الأطفال البري إلى البرازيل.

٦٦٥- ويتمثل الهدف العام في المحافظة على البرازيل خالية من مرض شلل الأطفال، وهو يضم الأهداف المحددة التالية: ضمان الاحتفاظ بمستوى عال ومتكافئ لمعدلات التغطية بالتلقيح من خلال تلقيح السكان دون ٥ سنوات في جميع الدوائر البلدية في سائر أنحاء البرازيل بلقاح شلل الأطفال المأخوذ عن طريق الفم؛ وضمان إبقاء نظام المراقبة الوبائية لشلل الترهل الحاد على مستويات مناسبة من الحساسية والدقة، وبلوغ الأهداف المحددة لمؤشرات النوعية المقررة لهذا النظام.

٦٦٦- ويمكن وصف هذه الأهداف على النحو التالي: ضمان التوصل إلى معدلات للتغطية باللقاح تتجاوز ٩٠ في المائة باستخدام لقاح شلل الأطفال المأخوذ عن طريق الفم في جميع الدوائر البلدية في سائر أنحاء البرازيل (انظر المشروع المحدد)؛ والتوصل إلى معدل إبلاغ عن الإصابة بشلل الترهل الحاد في كل ولاية في البرازيل لا يقل عن حالة واحدة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة دون سن ١٥ عاما؛ وضرورة التحقيق خلال ٤٨ ساعة بعد الإبلاغ في نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من حالات الإصابة بشلل الترهل الحاد؛ وضرورة تحليل نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من حالات الإصابة بشلل الترهل الحاد، من خلال أخذ عينتين مناسبتين من غائط المصاب لعزل الفيروس؛ وضرورة أن تصدر نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من وحدات الإبلاغ، بلاغات عن عدم وجود إصابات، على أساس أسبوعي.

الجهود المبذولة لاستئصال كزاز الوليد

٦٦٧- ليس بالإمكان استئصال كزاز الوليد لأن العامل المسبب للإصابة به (بكتريا المطثية الكزازية) منتشر بصورة واسعة في الطبيعة. ومع ذلك، يمكن القضاء على تفشي كزاز الوليد من خلال تلقيح المرأة في سن الإنجاب.

٦٦٨- إن وجود لقاح على درجة عالية من الكفاءة والفعالية ومنخفض التكلفة عامل رئيسي في استراتيجيات مكافحة كزاز الوليد. وبفضل برامج التلقيح واسعة النطاق ضد الإصابة بكزاز الوليد انخفض تفشي كزاز الوليد انخفاضاً حاداً في العالم، حيث اقتصرَت الإصابة به على البلدان المتخلفة. ويعتبر ظهور هذا المرض مؤشراً عن تردي المستويات المعيشية وظروف الرعاية الصحية.

٦٦٩- وفي عام ١٩٨٩، وافقت جمعية الصحة العالمية على قرار يقترح القضاء على كزاز الوليد على مستوى العالم بحلول عام ١٩٩٥. وصادقت اللجنة التوجيهية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في عام ١٩٩١ على هذا القرار، وأدرجته في خطة الأربع سنوات التي أعدتها وزارة البرازيل للصحة/مؤسسة الصحة الوطنية، للقضاء على كزاز الوليد في البرازيل بحلول عام ١٩٩٥. وبدأ تطبيق خطة القضاء على كزاز الوليد في البرازيل في عام ١٩٩٢.

٦٧٠- ومنذ عام ١٩٨٣، لوحظ في البرازيل انخفاض منتظم في عدد الحالات والإصابات بكزاز الوليد التي تم اكتشافها. وازداد هذا الانخفاض بشدة بعد تطبيق خطة القضاء على كزاز الوليد. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لم تتمكن البرازيل من بلوغ هدفها المتمثل في القضاء على كزاز الوليد بحلول عام ١٩٩٥. وخلال الأربع سنوات الماضية (١٩٩٦-١٩٩٩)، ظل عدد الحالات المبلغ عنها في عموم البرازيل دون ١٠٠ حالة في السنة. وتمركزت معظم الحالات التي أبلغ عنها خلال الخمس سنوات الماضية في الشمال والشمال الشرقي للبرازيل، مع ظهور إصابات بكزاز الوليد حتى في بعض عواصم الولايات. وعلى الرغم من التركيز العالي للحالات في هذه المناطق لوحظت إصابات عشوائية أيضا في جميع أنحاء البرازيل تقريبا.

٦٧١- ولكي تحقق البرازيل هدفها المتمثل في القضاء على كزاز الوليد، لا بد من زيادة التركيز على تلقيح المرأة في سن الإنجاب، وفي الوقت نفسه زيادة أنشطة المراقبة الوبائية، التي تركز بوجه الخصوص على الولايات والدوائر البلدية التي سجلت معدلات منخفضة للتغطية بالتلقيح والتي لا تملك سجلا للإصابات (الدوائر البلدية الصامتة) وكذلك تلك التي سجلت إصابات خلال الخمس سنوات الماضية (الدوائر البلدية المعرضة لخطر كبير).

٦٧٢- ويعتمد الهدف العام للقضاء على كزاز الوليد على الأهداف المحددة المتمثلة في توسيع نطاق التغطية بالتلقيح في صفوف النساء في سن الإنجاب، وزيادة أنشطة المراقبة الوبائية، وإيلاء أولوية عالية إلى الولايات المعرضة لخطر كبير وإلى الدوائر البلدية الصامتة، وتوسيع نطاق نشر خطة القضاء على كزاز الوليد، وتحسين ظروف ما قبل الولادة والمخاض والولادة، وكذلك تحسين مرافق رعاية المواليد.

٦٧٣- وتتضمن الأهداف بلوغ نسبة ٩٠ في المائة من التغطية بالتلقيح في صفوف النساء في سن الإنجاب، وبناء القدرات في جميع الدوائر البلدية الصامتة المعرضة لخطر كبير، والكشف عن جميع حالات الإصابة بكزاز الوليد. وبلوغ ذلك، تم التأكيد على الاستراتيجيات التالية: زيادة التركيز على تلقيح النساء في سن الإنجاب؛ وزيادة التوعية في صفوف العاملين في مجال الرعاية الصحية والسلطات بأهمية القضاء على كزاز الوليد وتلقيح النساء في سن الإنجاب؛ وبناء قدرات العاملين في مجال المراقبة الوبائية في الولايات والبلديات، والحث على تنفيذ أنشطة مكافحة ومراقبة كزاز الوليد؛ وزيادة التوعية في صفوف الأشخاص العاملين في تنفيذ برنامج الرعاية الصحية الأسرية وبرنامج موظفي الرعاية الصحية المجتمعية والتأكيد على هدف القضاء على كزاز الوليد وتلقيح النساء في سن الإنجاب، وكذلك توعية العاملين في شبكة الرعاية الصحية، والتركيز بصورة خاصة على المستشفيات العشرة الصديقة للطفل؛ والإعلان من خلال وسائط الإعلام الإقليمية والمحلية عن تلقيح النساء في سن الإنجاب ضد الكزاز خلال حملتي التلقيح المتعدد الأوجه، وكذلك حملة التطعيم الروتيني.

الإجراءات المتخذة للقضاء على داء الكلب الذي يصيب الإنسان المنقول بواسطة الحيوانات الأليفة

٦٧٤- في عام ١٩٧٣، وضع البرنامج الوطني للوقاية من داء الكلب بهدف القضاء على داء الكلب الذي يصيب الإنسان، من خلال مكافحة هذا الداء الذي يصيب الحيوان والذي عزي إليه في ذلك العام أكثر من ٩٥ في المائة من حالات هذا الداء لدى الإنسان.

٦٧٥- وخلال الثمانينات، كان متوسط معدل إصابة الإنسان سنويا بداء الكلب في البرازيل ٤٧ إصابة، ولم ينخفض هذا الرقم عن متوسط ٢٦ إصابة سنويا خلال الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨. وعلى الرغم من هذا الانخفاض بمقدار ٤٥ في المائة في عدد الإصابات السنوية، وما رافقه من تقدم تقني وعلمي ومن لا مركزية في الاضطلاع بالأنشطة وتوفير عوامل تحصينية بيولوجية محددة، فإن إصابة الإنسان بداء الكلب لا تزال تشكل مشكلة صحية عامة. ولا يزال الكلاب العامل الرئيسي في انتقال داء الكلب إلى الإنسان حيث تعزى إليهم ٧٥ في المائة من الحالات منذ عام ١٩٨٦.

٦٧٦- وخلال السنتين الماضيتين، كانت المناطق التي تأكدت فيها إصابة الإنسان بداء الكلب هي أساسا المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والوسطى الغربية من البرازيل. واستمرار إصابة الإنسان بداء الكلب المنقول بواسطة الحيوانات الأليفة هو أمر لا مبرر له إطلاقا، والقضاء عليه في العديد من الولايات والدوائر البلدية يؤكد جدوى ذلك.

٦٧٧- وتركزت الإجراءات الحكومية على الأهداف المحددة التالية: مكافحة داء الكلب الذي تنقله الحيوانات الأليفة؛ توفير العلاج الوقائي للأشخاص المعرضين للإصابة بداء الكلب؛ مواصلة الاضطلاع بأنشطة المراقبة الوبائية بغية الكشف عن جميع الحالات المشتبه فيها.

٦٧٨- وتمثل الأهداف في تلقيح نسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من العدد المقدر للكلاب/القطط في كل دائرة بلدية ضد داء الكلب؛ وتوفير العلاج الوقائي لجميع الأشخاص المعرضين للإصابة بهذا المرض؛ وإجراء فحوصات مختبرية لعينات بنسبة ٠,٢ في المائة من العدد المقدر للكلاب/القطط في كل دائرة بلدية؛ وتطبيق جميع بؤر الكلاب و/أو القطط المصابة بداء الكلب؛ وإجراء تشخيصات مختبرية لجميع المرضى الذين تتطابق أسباب وفاتهم مع التشخيص السريري أو الشروط الوبائية؛ وتخفيض نسبة الامتناع عن تلقي العلاج ضد داء الكلب بما لا يقل عن ٥٠ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٨.

٦٧٩- وقد وضعت الاستراتيجيات التالية لتحقيق هذه الأهداف: قيام وحدة التنسيق للمراقبة الوبائية بالمشاركة مع وحدة التنسيق للمراقبة البيئية بتنفيذ أنشطة المركز الوطني للأوبئة؛ وتوحيد معايير التقديرات المتوفرة عن عدد الكلاب بحسب الولاية، بالاستناد إلى معدلات التغطية بالتلقيح لآخر حملتين للتلقيح؛ ومراجعة المعايير التقنية للعلاج الوقائي ضد داء الكلب الذي يصيب الإنسان؛ والأخذ بنظام التشخيص المختبري في ولايات توكانتيس وروريما وأمابا وروندونيا وريو غراندي دو نورته وبرنامبوكو وسيرجيبه وألاغواس؛ وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على تقديم العلاج الوقائي ضد داء الكلب الذي يصيب الإنسان؛ ونشر التدابير الوقائية لمعالجة داء الكلب في وحدات الرعاية الصحية لتقديم الرعاية للأشخاص الذين يتعرضون لهجمة من حيوان أليف؛ وتنظيم حملة على مستوى البلاد من خلال وسائط الاتصال الجماهيري لإسداء المشورة إلى السكان بوجه عام بشأن الحاجة إلى تطعيم الحيوانات الأليفة ضد داء الكلب كوسيلة للتوصل إلى المعدلات المستهدفة للتغطية بالتلقيح، وفي الوقت نفسه دعم حملات التلقيح الروتيني؛ وحث الدوائر البلدية على الإعلان عن التلقيح ضد داء الكلب كمسألة روتينية؛ وبث معلومات تتعلق بالوقاية من داء الكلب في صفوف أصحاب الحيوانات الأليفة من خلال الشراكات مع دوائر التجارة والصناعة المتخصصة؛ والقيام بتعداد للكلاب/القطط من خلال التعداد السكاني المقبل الذي يجريه المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات؛ وتحديد حالات الإصابة بداء الكلب في البيئة البرية من خلال تصنيف عينات الفيروس الذي يصيب الإنسان، والإشارة إلى أول إصابة لدى الحيوان بداء الكلب وقعت في أي منطقة محددة خلال الأشهر الستة الماضية؛ والأخذ تدريجيا بالاستزراع الخلوي للقاح البشري المضاد لداء الكلب ابتداء من عام ٢٠٠٠؛ والعمل على تطبيق نظام معلومات فرعي من أجل رسم خرائط حالات إصابة الإنسان

والحيوان بداء الكلب في كل دائرة بلدية ورصدها على أساس شهري؛ وتطوير بؤر الإصابات، إلى جانب رصد تحركات الحيوانات وتقديم العينات إلى المختبرات؛ وتقديم الدعم عند إجراء المسوحات بشأن تحركات مجموعات الكلاب؛ وتلقيح الكلاب ضد داء الكلب كممارسة روتينية في جميع الدوائر البلدية؛ وتنظيم ما لا يقل عن حملتين للتلقيح سنويا في الدوائر البلدية التي تبلغ عن حالات إصابة الحيوانات بداء الكلب، ودعمها من خلال الإعلان عنها في وسائل الاتصالات المحلية والإقليمية؛ وتعزيز شبكة مركز مكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ؛ وتقديم خدمات المشورة التقنية والإشرافية إلى الولايات والدوائر البلدية؛ وتنظيم مناسبات و/أو اجتماعات تقنية وعلمية.

رفع مستوى أنشطة المراقبة الوبائية المتعلقة بالتهاب السحايا

٦٨٠- إن مصطلح التهاب السحايا يصف حالة تشريحية وجسدية ومرضية تتميز بالتهاب الأغشية التي تحيط بالأعضاء التشريحية التي تشكل النظام العصبي المركزي. ومن الناحية السريرية، تمر مختلف أنواع مرض التهاب السحايا بسلسلة من الأعراض التي تتفاوت بين حالات قليلة الأعراض وحالات من الإصابة الشديدة قد تؤدي إلى الوفاة أحيانا.

٦٨١- وفيما يتعلق بالعوامل المسببة لهذا المرض، فإن مختلف أنواع التهاب السحايا قد تكون ذات صلة بطائفة واسعة من مسببات المرض التي قد لا تكون معدية بالضرورة. وبالنسبة لإدارة الصحة العامة ولا سيما سلطات المراقبة الوبائية، تكون الأنواع المعدية لمرض التهاب السحايا المنقول بواسطة العوامل المسببة المعدية، ذات أهمية كبيرة.

٦٨٢- وقد تسهم طائفة واسعة من العوامل المعدية في ظهور التهاب السحايا، ومنها الفيروسات والبكتيريا والفطريات والكائنات الأولية. ومن منظور الصحة العامة فإن أهم أنواع التهاب السحايا هو النوع البكتيري والنوع الفيروسي، وذلك بسبب نطاق الظهور، والقدرة على الانتقال، والطبيعة المرضية والأهمية الاجتماعية. وأهم أشكال النوع الأول هو التهاب السحايا بالمكورات السحائية الذي تكون العوامل المسببة له هي الأنواع المختلفة لبكتيريا التهاب السحايا النيسيرية، وكذلك التهاب السحايا الذي يسببه النوع باء من التزلة الترفية والتهاب السحايا الذي تسببه المكورات الرئوية والتهاب السحايا التدريجي.

٦٨٣- وبسبب السلوك المتوطن/الوبائي لأنواع التهاب السحايا بالمكورات السحائية، لا سيما في بعض الأجزاء النامية من العالم مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي تفشت فيها أوبئة على نطاق واسع وبصورة دورية أدت في الغالب إلى وفاة أعداد كبيرة من الناس، فإن أنواع التهاب السحايا بالمكورات السحائية لها أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية لأنها تثير الهلع لدى السكان وتتطلب تدخلا طبيا واجتماعيا.

٦٨٤- ولا يزال المجتمع البرازيلي يتذكر جيدا تفشي مرض التهاب السحايا بالمكورات السحائية الذي انتشر على نطاق واسع في السبعينات، والذي كانت بؤرته في ساو باولو وانتشر على مستوى البلاد. وأدت الطريقة غير الملائمة التي لجأت إليها الحكومة العسكرية آنذاك في معالجة المسألة - حيث إنها اعتبرت الوباء "مسألة تتعلق بالأمن الوطني" ومنعت من الكشف عنه لسنوات عديدة - إلى زيادة شعور السكان بالهلع، إلى جانب تعزيز الشعور بعدم الثقة بالإجراءات التي تتخذها الحكومة. وعندما اعترفت الحكومة العسكرية أخيرا بتفشي هذا الوباء، قامت بتنفيذ إجراء كان الغرض منه إحداث آثار واسعة النطاق من الناحيتين الوبائية والسياسية: حيث نظمت حملة واسعة على نطاق البلاد لتلقيح جميع السكان بلقاح فرنسي من النوع أ + ج ضد التهاب السحايا بالمكورات السحائية لم يكن حتى ذلك الحين مستخدما على نطاق واسع كهذا ولم يكن قد أثبت فعاليته.

٦٨٥- ولعل اجتماع عاملين - هما أثر التلقيح والعمر المتوقع للوباء - مع انخفاض عدد الأشخاص المعرضين للإصابة، أدى إلى التحكم بهذا المرض بعد فترة وجيزة من تنفيذ حملة التلقيح. وقد ترتب على "النجاح" الظاهري لحملة التلقيح آثار سياسية وإيديولوجية هامة طويلة الأجل في أذهان البرازيليين، الذين اعتقدوا "أن اللقاح قادر على علاج التهاب السحايا"، ما زالت ماثلة اليوم بعد مرور ربع قرن.

٦٨٦- وشهدت الثمانينات تفشي وباء التهاب السحايا بالمكورات السحائية، وإن كان ذلك على نطاق أصغر، وبخصائص مختلفة. ففي هذه المرة كان العامل المسبب الرئيسي هو نوع مختلف من بكتيريا التهاب السحايا النيسيري - مجموعة المصل باء، التي ليس لللقاح المتوفر ضدها أي أثر مناعي.

٦٨٧- وفي نهاية ذلك العقد كان اللقاح مثار الجدل ثانية، عندما قام مختبر كوبي بإنتاج لقاح جديد فعال ضد النوع باء من التهاب السحايا بالمكورات السحائية. وعلى الرغم من أنه لم يتم إثبات فعالية ونجاعة ذلك اللقاح، فإنه تم شحنه إلى البرازيل، واستخدم على نطاق واسع في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ إثر ضغوط سياسية. ولم تثبت فعالية هذا اللقاح في معظم الحالات التي استخدم فيها في البرازيل. وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال هذا اللقاح، حتى يومنا هذا، مثار جدل تجاوز حدود التكنولوجيا ودخل دوائر السياسة والإيديولوجيا وتناول المصالح التجارية والاقتصادية.

٦٨٨- ولذلك فإن الأنواع المختلفة من التهاب السحايا تشكل مشكلة معقدة ذات أوجه عديدة. فهي أمراض مختلفة تتطلب استراتيجيات مختلفة لمكافحتها، على الرغم من أنه ينظر إليها، بصورة عامة، على أنها مؤلفة من عنصر واحد.

٦٨٩- وتعتمد إجراءات المراقبة والمكافحة أساسا على القدرة على التوصل إلى تشخيص العامل المسبب للمرض. ولبلوغ ذلك، لا بد من تنسيق مهام جميع العناصر في النظام، أي الرعاية الطبية، ومختبرات الصحة العامة، ووحدات المراقبة والمكافحة.

٦٩٠- والحالة الراهنة لا تدعو إلى التفاؤل، فالرعاية الطبية حرجة، لا سيما في الأجزاء النائية في أعماق البرازيل. وفي معظم الأحيان لا يتم تشخيص المرض لأن الأطباء يفتقرون إلى القدرة على الغرز في المنطقة القطنية لأخذ عينة من السائل الشوكي. وحتى إذا تمكنوا من ذلك، يكون من الصعب أحيانا إيصـال هذه المادة إلى المختبر المركزي في ظل ظروف مناسبة. ولو افترضنا أن بالإمكان التغلب على جميع هذه الصعوبات، يكون أحيانا الإخطار عن الإصابات (التي تقوم به عادة شبكات المستشفيات) أو الكشف عن نتائج الفحوصات بطيئا إلى درجة تحول دون إرسال العينات إلى المختبرات مما يؤدي إلى خفض مستوى فعالية تدابير المكافحة التي يمكن اعتمادها. ونتيجة جميع هذه الاختناقات فإن معظم حالات الإصابة بمرض التهاب السحايا البكتيري في البرازيل تفتقر لتشخيص العوامل المسببة لها. فحتى في الولايات المزودة بأفضل المعدات تكاد لا تتجاوز حالات التهاب السحايا البكتيري التي تم التوصل إلى تشخيص عواملها المسببة من خلال الزرع نسبة ٤٠ في المائة. ولا تقوم ولايات عديدة، لا سيما تلك الواقعة إلى شمال البرازيل، بإصدار ولو تشخيص واحد للعوامل المسببة لالتهاب السحايا خلال سنة بأكملها. وفي المقابل، ما زال الطلب على اللقاح ضد مرض التهاب السحايا في ازدياد، وهو أمر يحث عليه رؤساء البلديات، ومجالس المدن، والجمعيات التشريعية بل وحتى السلطات القضائية.

٦٩١- وأخيرا، وفي عام ١٩٩٩، تم في إطار الخطة الأساسية لتلقيح الأطفال دون سن سنة واحدة، استخدام لقاح ضد النوع باء من التزلة الترفية. ومن الضروري الآن تقييم آثار هذا التدبير على عدد الإصابات بالتهاب السحايا الذي تسببه هذه البكتيريا.

٦٩٢- وتمثل الأهداف المحددة فيما يلي: رفع مستوى نوعية الرعاية الطبية المقدمة إلى المصابين بالتهاب السحايا؛ وتحسين الأساليب المخبرية لتشخيص التهاب السحايا، ورفع مستوى التحري الوبائي لحالات الإصابة بالتهاب السحايا، وضمان تنفيذ تدابير مكافحة في حينه؛ وصياغة سياسة وطنية لإجراء البحوث واستخدام منتجات اللقاحات المستخدمة ضد التهاب السحايا النيسيري.

٦٩٣- تم تحديد الأهداف التالية: تنظيم زيارات استشارية تقنية مشتركة إلى الولايات تتناول الإشراف وإجراءات الوقاية الوبائية، والرعاية الطبية والتشخيص المخبري؛ والتشجيع على التكامل فيما بين مجالات الرعاية الطبية والمراقبة الوبائية والتشخيصات المخبرية؛ وزيادة نسبة تشخيص حالات الإصابة بالتهاب السحايا البكتيري من خلال الزرع إلى ٨٠ في المائة؛ ووضع سياسة وطنية للتلقيح ضد التهاب السحايا النيسيري.

٦٩٤- وتركز الاستراتيجيات المقررة على ما يلي: إجراء زيارات استشارية تقنية إلى الولايات؛ وتفعيل دور اللجنة الاستشارية التقنية المعنية بالتهاب السحايا؛ وتنظيم اجتماعات هذه اللجنة؛ ومراجعة المعايير التقنية للمراقبة الوبائية لمرض التهاب السحايا؛ وتحسين المعلومات عن ظهور مرض التهاب السحايا؛ والتشجيع على التكامل فيما بين المجالات التي تقدم الرعاية الطبية، والتشخيصات المخبرية ومرافق المراقبة الوبائية؛ والتشجيع على إجراء مسوحات بشأن استخدام اللقاحات لمكافحة التهاب السحايا؛ وتقييم أثر تلقيح المصابين بمرض التهاب السحايا بلقاح ضد النوع باء من التزلة الترفية؛ والاستعانة بخبير استشاري لتشغيل قواعد البيانات التاريخية عن الإصابات بالتهاب السحايا؛ وتنظيم الأنشطة التي يشترك فيها الصحفيون بغية توسيع نطاق التغطية الصحفية لمرض التهاب السحايا والطلب على اللقاحات؛ وإعادة تنظيم إجراءات التثقيف في مجال الرعاية الصحية التي تركز على التهاب السحايا بغية تبديد الأساطير المحيطة بدور التلقيح في الوقاية من هذا المرض في أذهان الناس، من خلال تقديم نظرة شاملة تتناول التعقيدات التي تنطوي عليها مختلف أنواع التهاب السحايا وأوجه الاختلاف فيما بينها.

مكافحة الكوليرا

٦٩٥- ظهرت الكوليرا مرة أخرى في البرازيل في عام ١٩٩١ في منطقة الأمازون، بعد انتقالها من بيرو إلى أمريكا الجنوبية. ومنذ ذلك الحين انتشر هذا المرض خلال ثلاث سنوات متتالية في مناطق أخرى في البلاد، ولا سيما المناطق الشمالية الشرقية. وبلغ تفشي هذا المرض ذروته في عام ١٩٩٣ حيث سجلت ٦٠ ٣٤٠ إصابة أكيدة به، وحدث أكثر من ٩٠ في المائة منها في المنطقة الشمالية الشرقية. وابتداء من عام ١٩٩٥، لوحظ انخفاض كبير في عدد الحالات المكشوف عنها، والتي تركزت فقط في بعض الولايات الواقعة إلى الشمال الشرقي من البرازيل. ومع ذلك فقد عاودت الكوليرا الظهور في البرازيل في عام ١٩٩٩، حيث تأكد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ظهور ٤ ٤٨٤ إصابة. كما لوحظ ظهور موجتين من تفشي المرض خارج المنطقة الشمالية الشرقية إحداها في باراناغوا في ولاية بارانا، في نيسان/أبريل وأيار/مايو حيث سجلت ٤٦٧ إصابة، والثانية في بيدرا أثول، في ولاية ميناس جيرائس، حيث سجلت ٨ إصابات.

٦٩٦- وأصبحت الكوليرا متوطنة في شمال شرق البرازيل بسبب الظروف المعيشية الحرجة لمعظم سكان هذه المنطقة. ولعل من بين الأسباب المحتملة لعودة ظهور هذا المرض الجفاف الذي حال دون الوصول إلى الماء الصالح للشرب ذي النوعية المقبولة، وكذلك ازدياد أعداد السكان المعرضين للإصابة بهذا المرض بسبب انخفاض المناعة جراء الأوبئة السابقة. وكان تفشي المرض في باراناغوا مذهلاً ولكن سرعان ما أمكن التحكم به إذ لم ينتشر إلى البلديات المجاورة الأخرى، وربما كان يعزى إلى تناول الأغذية البحرية النيئة. وكان تفشي المرض في بيدرا أثول محدوداً.

٦٩٧- ونظرا لاستحالة إيجاد حلول لمشكلات الإصحاح الأساسية خلال فترة وجيزة، فمن الهام للغاية الأخذ بإجراءات متكاملة للمراقبة الوبائية والبيئية والصحية، وكذلك إنشاء مرافق للتشخيص والمعالجة في مرحلة مبكرة، إلى جانب التثقيف الصحي، على أن يتم تصميم جميع هذه الإجراءات بشكل يجد من آثار الكوليرا من حيث معدلات المراضة والوفيات، وكذلك آثار الكوليرا الاقتصادية والاجتماعية.

٦٩٨- والأهداف هي كآآتي: الكشف عن التغيرات في السلوك الوبائي للأمراض التي يترتب عليها إسهال حاد، بغية تطبيق تدابير مكافحة الكوليرا في حينه؛ والكشف لفوري عن ظهور ضمات الكوليرا في مجامع المياه، بغية تنفيذ التدابير الطارئة لمنع ومكافحة الكوليرا؛ والتشجيع على اتخاذ إجراء متكامل ينطوي على أنشطة للمراقبة الوبائية والبيئية والصحية، وكذلك للتشخيصات المختبرية؛ وإشراك المجالات المعنية بالتثقيف الصحي بغية الحد من انتشار هذا المرض، والتقليل من معدلات الإصابة والوفاة المرتبطة به.

٦٩٩- وتتضمن الأهداف المحددة ما يلي: تنفيذ برنامج رصد أمراض الإسهال الحاد في جميع الولايات في البرازيل البالغ عددها ٢٧ ولاية، وإيلاء أولوية قصوى إلى المناطق الشمالية و الشمالية الشرقية، وكذلك المناطق الأخرى في البلاد التي يكون خطر تعرضها للمرض كبيرا؛ والكشف بسرعة عن حالات تفشي الكوليرا والتحقق منها؛ والكشف عن ظهور ضمات الكوليرا في البيئة من خلال مراقبة البيئة والتأكد من نوعية المياه المخصصة للاستهلاك البشري.

٧٠٠- وتتضمن الاستراتيجيات بناء قدرات الموارد البشرية في الولايات والبلديات على تنفيذ برنامج رصد أمراض الإسهال الحاد؛ وتقديم الدعم التقني المباشر إلى الولايات والبلديات للتحقيق في حالات تفشي الكوليرا؛ وتنقيح الدليل المتكامل لمكافحة الكوليرا ومنع ظهورها؛ ومراجعة مواد التدريب المخصصة لبناء القدرات على رصد أمراض الإسهال الحاد؛ وتحويل الأموال بموجب اتفاقات تبرم مع مكاتب الصحة في ولايات شمال شرق البرازيل، ودعم تنفيذ الأنشطة في إطار الخطة الطارئة لمكافحة الكوليرا ومنع ظهورها لشمال شرق البرازيل؛ وتحويل الأموال بموجب اتفاقات تبرم في إطار الخطة الطارئة لمكافحة الكوليرا ومنع ظهورها في بارانا؛ وإعداد مواد تعليمية وتنظيم دورة تدريبية لبناء قدرات المشرفين المتعددي الاختصاصات العاملين في إطار برنامج رصد أمراض الإسهال الحاد في مناطق السكان الأصليين؛ وجدولة توزيع هيبوكلوريد الصوديوم إلى نسبة ٢,٥ في المائة من ولايات البرازيل البالغ عددها ٢٧ ولاية، وهي عملية تجري في إطار وزارة الصحة؛ وضمان بناء القدرات في جميع الولايات من خلال مختبرات الصحة العامة، بغية إجراء تشخيصات للعوامل المسببة لتفشي أمراض الإسهال الحاد؛ وزيادة نشر ما هو موجود من أدوات وبواسطة وسائط الاتصال الإقليمية والمحلية في البلديات كإجراء له أولوية قصوى في إطار خطة الطوارئ لمكافحة الكوليرا ومنع ظهورها لشمال شرق البرازيل؛ وزيادة تركيز أنشطة التثقيف الصحي في البلديات المصنفة على أنها تحتل مرتبة الأولوية القصوى بموجب خطة الطوارئ لمكافحة الكوليرا ومنع ظهورها لشمال شرق البرازيل؛ وزيادة نشر تدابير الوقاية من الكوليرا من خلال برامج للرعاية الصحية الأسرية، ومن خلال العاملين في مجال الرعاية الصحية المجتمعية والعاملين مع الحركة الرعوية للأطفال؛ وتحسين مستوى أنشطة نشر معلومات الوقاية من الكوليرا التي تنظمها شركات نقل الركاب؛ والإعلان عن تدابير

الكشف عن حالات الإصابة بالكوليرا وعن تدابير التشخيص من خلال شبكة الرعاية الصحية، بغية ضمان الكشف الفوري عن هذا المرض.

المراقبة الوبائية للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية

٧٠١- لوحظت في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة على مستوى العالم في ظهور أمراض منقولة بواسطة الأغذية. وشاركت في هذه الزيادة عوامل لا تعد ولا تحصى، منها الزيادة السكانية، إلى جانب التحضر السريع، ولا سيما في البلدان النامية، مما أدى إلى الحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ولا سيما من خلال زيادة استخدام المبيدات رغم انعدام المراقبة الفعالة؛ وميل السكان الحضريين إلى تناول الأغذية الجاهزة للأكل؛ وانتشار ظاهرة تناول الوجبات في مطاعم جماعية؛ وتزايد استهلاك المأكولات في الشوارع. وجميع هذه العوامل هي وراء الزيادة في استهلاك الأغذية الجاهزة التي تستخدم كميات متزايدة من المضافات الغذائية، واستهلاك الأغذية الطازجة (الخضروات الورقية والجذرية، وكذلك الفواكه) دون اللجوء إلى الطرق الصحية الضرورية لمناولتها وتطهيرها؛ والعولة والمرافق التجارية الدولية الميسرة التي تسمح بالتوزيع السريع للأغذية على طائفة واسعة متنوعة من الأماكن.

٧٠٢- وتكتشف البلدان التي تملك نظماً للمراقبة الوبائية على الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية مزيداً من التفشيات التي تؤثر على أعداد متزايدة من السكان. ويسهم عدد متزايد من الكائنات الدقيقة والملوثات الكيميائية في تفشي الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية. وبدأت هذه الأمراض في الابتعاد عن النمط الشائع الذي كان يتمثل في تناول "جمع من الناس طبقاً ما في حفلة ما"، حيث أصبحت بدلاً من ذلك حالات سريرية غير نوعية نسبياً، تصيب عدداً كبيراً من الأشخاص في مدن بل وفي بلدان مختلفة. وهذه مشكلة تزداد تعقيداً وتتطلب بدورها استراتيجيات للتحري والمكافحة أكثر تعقيداً وأوسع نطاقاً.

٧٠٣- وقبل المبادرة التي قام بها مركز الأوبئة الوطني/مؤسسة الصحة الوطنية، ما كانت البرازيل تملك أي نظام يتعلق بالمراقبة الوبائية للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية يعمل على مستوى البلاد. وأهداف هذه المبادرة هي: الحد من الإصابات بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية في البرازيل؛ ومعرفة السلوك الوبائي للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية بين السكان في البرازيل؛ وتحديد الممارسات والتكنولوجيات في مجال شحن وإنتاج الأغذية، وكذلك في مجال خدمات تقديم الأغذية التي تنطوي على مخاطر كبيرة للإصابة بأمراض تنقل بواسطة الأغذية؛ وتحديد الأماكن والأغذية والعوامل المسببة للأمراض، التي يرجح أنها تتسبب في تفشي الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ توفير المعلومات اللازمة لإعداد وتنفيذ مقترحات تستهدف منع ومكافحة الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ تنظيم أنشطة تثقيفية مستمرة لصالح العاملين في مجال الرعاية الصحية، وكذلك منتجي الأغذية وموردي الخدمات، بالإضافة إلى المستهلكين، وتقديم الإرشادات بشأن الممارسات الجيدة في تخزين الأغذية ومناولتها وإعدادها.

٧٠٤- وفيما يلي الأهداف التي تم تحديدها: إعداد ونشر معايير المراقبة الوبائية والمبادئ التوجيهية للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ وتوفير مرافق لبناء القدرات لصالح المهنيين العاملين في مجال المراقبة الوبائية وفي المختبرات الرئيسية في عواصم الولايات، والبلديات والولايات أنفسها، بغية إنشاء مرافق المراقبة الوبائية للأمراض المنقولة

بواسطة الأغذية؛ ورفع مستوى الوعي في صفوف مقدمي الرعاية الصحية والسكان بشأن أهمية الإبلاغ عن تفشي الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ وإنشاء مركز وطني مرجعي للتسمم الغذائي.

٧٠٥- ولإنجاز هذه المهام، وضعت الاستراتيجيات التالية: إعداد الدليل المتكامل عن الوقاية من الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية ومكافحتها؛ وتنظيم حلقات دراسية سنوية على مستوى البلاد عن ممارسات المراقبة الوبائية للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ وتنظيم دورات لبناء قدرات الموظفين على المراقبة الوبائية للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ ونشر ممارسات المراقبة الوبائية المتعلقة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية، في الجامعات وفي الكليات التي تدرس فيها مواضيع التغذية؛ والتشجيع على الشراكات مع كيانات لحماية المستهلك كوسيلة لمواصلة إعلام السكان بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ والأخذ بآليات دائمة لتقديم المشورة إلى المسافرين عن الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ وإعلام قطاعات محددة (المطاعم الصناعية، والمتاجر الكبرى، وبرامج تعليم الطهي التي تبث بواسطة التلفزيون، والعاملين في إعداد الوجبات الغذائية المدرسية وغيرهم) بالتدابير الوقائية للتصدي للأمراض المنقولة بواسطة الأغذية؛ وتنفيذ مشروع المراقبة الوبائية المتعلقة بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية على جميع مستويات مكاتب الصحة في الولايات والبلديات؛ وبناء القدرات في المختبرات الرئيسية للقيام بتشخيص أسباب الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية لدى الناس وبالتحليلات العلمية اللازمة للتحقيق في الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.

استخدام اللقاح ضد النوع باء من التزلة الترفية

٧٠٦- استخدم البرنامج البرازيلي للتلقيح الوطني، في إطار سياسته الرامية إلى توسيع نطاق حملات التلقيح، اللقاح المضاد للنوع باء من التزلة الترفية وذلك لصالح الأطفال دون سن سنتين، في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

٧٠٧- وتشير ببيولوجيات دولية عديدة إلى أن قرابة ثلثي الإصابات الحادة التي يسببها النوع باء من التزلة الترفية تقع بين الأطفال الرضع دون سن ١٨ شهرا. وفي البلدان المتقدمة النمو، تراوحت حالات العدوى الغزوية، قبل التطعيم، بين ٤٠ و ١٣٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن ٥ سنوات. ومنذ الثمانينات، أصبح النوع باء من التزلة الترفية السبب الرئيس لإصابة الأطفال في هذه الفئة العمرية بمرض التهاب السحايا، حيث وصل إلى ذروته في سن يتراوح بين ٦ و ٩ أشهر، ويمكن التنبؤ بوقوعه بين الفئات الأكثر عرضة له، وتتراوح معدلات الوفيات بسبب هذه الأنواع من مرض التهاب السحايا بين ١ و ٥ في المائة في البلدان المتقدمة النمو، وتظهر على نسبة تتراوح بين ١٥ و ٣٠ في المائة من المصابين الباقيين على قيد الحياة عواقب عصبية دائمة كنبات التشنج والتخلف العقلي.

٧٠٨- ويتبين من تحليل البيانات التي قدمها في أيار/مايو عام ١٩٩٩ المركز الوبائي الوطني/المؤسسة الوطنية للصحة/وزارة الصحة، أنه تم الإبلاغ في البرازيل في الفترة بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٦ عن ٩٢٧ ١٥ إصابة بالتهاب السحايا بسبب النوع باء من التزلة الترفية من أصل ٣٢٦ ٠٢٢ إصابة بالتهاب السحايا، منها ٦٠٧ ٧ إصابة (٤٧,٨ في المائة) لدى الرضع دون سن سنة واحدة، و ٢٤٣ ١٤ حالة (٨٩,٤٣ في المائة) لدى الأطفال دون سن ٥ سنوات. إن التهاب السحايا بسبب النوع باء من التزلة الترفية مرض متوطن في جميع أنحاء البرازيل، وتختلف حالات انتشاره من ولاية إلى أخرى.

٧٠٩- ويتألف اللقاح الذي يباع ويوزع في البرازيل من خليط عديد السكاريد في كبسولة، وهو خليط يكفل المناعة الوراثية للفئة العمرية التي تتلقى اللقاح.

٧١٠- وفي عام ١٩٩٩، أجرت جميع الولايات في البرازيل حملات للتطعيم كإجراء روتيني، باستثناء ولايات أكري وماتو كروسو دو سول ومارنھاو. وحظي هذا اللقاح بقبول حسن، ويعتقد أنه قد يحفز تحديدًا للمخطط الأساسية التي تغطي الأطفال، لأن توقيت التطعيم به يتزامن مع التطعيم بلقاح الدفتيريا والكزاز وشلل الأطفال. وهذا من شأنه أن يعود بالفائدة على نطاق التغطية، ويؤدي إلى خفض معدل الامتناع عن التطعيم. وستجري الحملة في البرازيل خلال عام ٢٠٠٠ حيث من المخطط أيضا إجراء دراسات لمعرفة الآثار الوبائية.

٧١١- ينبغي مواصلة حملات التلقيح الروتيني، بعد إدخالها في كل ولاية، على أن تستهدف الرضع دون سن سنة الواحدة.

٧١٢- ويقدم هذا التلقيح مجانا إلى الأشخاص الذين هم في ظروف سريرية خاصة أثناء حملات التلقيح الروتيني التي تتم في مراكز الإحالة في الولاية: الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين شهرين و١٨ عاما الذين يشكون من انعدام الطحال الوظيفي أو التشريحي؛ والأطفال الذين يعانون من عوز مناعي خلقي أو مكتسب، بما في ذلك الإيدز المصحوب بأعراض أو عديم الأعراض؛ الأطفال دون سن خمس سنوات المصابون بمرض قلبي وعائي أو اعتلال رئوي مزمن حاد، وكذلك الأشخاص الذين يخضعون لنقل نخاع العظم.

٧١٣- وخلال عام ١٩٩٩، تم تلقيح قرابة ٤,٥ مليون طفل برازيلي، ولا يزال هناك نحو مليوني طفل دون سن سنتين في جميع أنحاء البلاد لم يتم تلقيحهم حتى الآن، حيث من المقرر إجراء ذلك في عام ٢٠٠٠. وستقوم الولايات البرازيلية الثلاث التي لم تستخدم اللقاح ضد النوع باء من التزلة الترفية خلال عام ١٩٩٩ (ولايات أكري ومارنھاو وماتو غورسو دو سول) بذلك ابتداء من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠.

٧١٤- وأثناء عام ٢٠٠٠، سيقوم البرنامج الوطني للتلقيح في مركز الأوبئة الوطني بتقييم الآثار الوبائية لهذا اللقاح في البرازيل. ويتمثل الهدف الشامل لذلك في تخفيض معدلات المراضة والوفيات لدى الرضع بسبب حالات العدوى الناجمة عن النوع باء من التزلة الترفية، من خلال تلقيح الرضع دون سن سنتين على مستوى البلاد باللقاح المعني، وبالتالي رفع مستوى المعيشة لهذه الفئة العمرية من السكان في البرازيل.

٧١٥- وتتضمن الأهداف الأكثر تحديدا ما يلي: توسيع نطاق المخزون من اللقاحات وضمان التحكم بالعدوى التي يسببها النوع باء من التزلة الترفية خلال فترة الطفولة المبكرة؛ وتلقيح جميع الأطفال دون سن سنتين خلال العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بلقاح ضد النوع باء من التزلة الترفية، ومواصلة تلقيح الرضع دون سن سنة واحدة بعد التلقيح الأول؛ وبلوغ معدلات عالية ومتساوية من التغطية التلقيح والمحافظة عليها؛ تحديث حالة تلقيح الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين من خلال تقديم جرعات من اللقاح ضد النوع باء من التزلة الترفية، وبوجه خاص ضد شلل الأطفال واللقاح الثلاثي ضد الدفتيريا والكزاز وشلل الأطفال؛ دعم المسوحات التي تتركز على الموضوعات المتصلة، وعلى وجه الخصوص التشجيع على إجراء دراسات عن الآثار الوبائية لللقاح في البرازيل.

٧١٦- وتتركز الأهداف على التلقيح ضد النوع باء من التزلة الترفية، بدعم من مكاتب الصحة في الولايات والبلديات، وتغطية جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين خلال مرحلة التلقيح (١٩٩٩-٢٠٠٠) في جميع

البلديات في البرازيل، والامثال للمؤشرات المنصوص عليها في المعايير الصادرة عن برنامج التلقيح الوطني. وللقيام بذلك تم تحديد الاستراتيجيات التالية: ضمان الحصول على اللقاحات لضمان التغطية الكاملة للمجموعات المستهدفة؛ وإجراء مناقشات مع منسقى حملات التلقيح واتخاذ الاستعدادات وتحديث المعلومات لدى العاملين في سبيل الأخذ بهذا اللقاح (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)؛ ومطالبة الولايات بتقديم مشاريعها التنفيذية في مجال التلقيح؛ وضمان جدوى دورات تدريب القدرات في غرف التلقيح بغية ضمان فعالية العمل الجماعي؛ وتزويد الولايات بالمعلومات من خلال إعداد تقرير تقني عن اللقاح الجديد؛ وتقديم المشورة والمساعدة إلى الولايات التي تواجه مزيداً من الصعوبات في عملية التلقيح؛ وتشجيع إجراء دراسات لتقييم آثار هذا اللقاح في البرازيل؛ والإعلان من خلال وسائل الاتصالات الجماهيرية عن توفر التلقيح ضد النوع باء من التزلة الترفية خلال حملة التلقيح المتعددة.

استخدام لقاح ضد التزلة الوافدة

٧١٧- لوحظ في العقود القليلة الماضية حدوث تغييرات شاملة في حالة تشخيص الأمراض في البرازيل - وهي جانب جديد من الصحة العامة في البرازيل - من خلال القيام بحملات تلقيح منتظمة تستهدف الشرائح الأصغر سناً من السكان. وساعدت هذه الإجراءات على مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها من خلال التلقيح والقضاء عليها و/أو استئصالها، وهو أمر ينعكس في انخفاض معدلات المراضة والوفيات بسبب هذه الأمراض لدى المجموعات العمرية المعنية.

٧١٨- وخير مثال هو برنامج التلقيح الوطني الذي طبق خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، والذي يواجه اليوم تحدياً جديداً يتمثل في توسيع نطاق أنشطته لتشمل المواطنين المسنين، وإحراز تقدم بانتظام في عملية تقديم الخدمات إلى جميع السكان في البرازيل.

٧١٩- ووجهت الاستثمارات، التي تم توقيتها لتتزامن مع الحملة بعنوان "سنة المواطنين المسنين" التي شنتها وزارة الصحة في عام ١٩٩٩، نحو توفير لقاحات التزلة الوافدة لهذه الفئة العمرية، حيث ازدادت إلى درجة كبيرة الإصابة بهذا المرض، وفقاً للمعلومات التي نشرها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات: حدثت بالنسبة للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً، زيادة في الإصابة بهذا المرض بنسبة ١٨ في المائة في فترة الخمس سنوات الممتدة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧.

٧٢٠- ومن الواضح أن عدد الإصابات بفيروس التزلة الوافدة يزداد بازدياد أعداد المواطنين الكبار في السن في البرازيل. حيث يزداد تعرض المسنون والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة للمضاعفات التي تأتي بعد الإصابة. وللتزلة الوافدة أهمية لا سيما بسبب سرعة تفشي الوباء، وارتفاع معدلات المراضة بها وإمكانية حدوث مضاعفات خطيرة لدى المواطنين المسنين. ووفقاً لدراسات أجريت في بلدان استخدمت لقاحات ضد التزلة الوافدة، فإن هذه اللقاحات قد تساعد في الحد من الحاجة إلى الاستشفاء، بنسبة ٧٠ في المائة وفي تخفيض معدلات الوفيات بنسبة تصل إلى ٨٥ في المائة لدى المواطنين المسنين الذي لا يعيشون في دور العجزة.

٧٢١- وتتمشى مكونات لقاحات التزلة الوافدة التي تم شراؤها وتوزيعها في البرازيل مع التوصيات التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية وهي لقاحات صنعت من نوع فيروس شائع يظهر كل عام في نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي.

٧٢٢- وأشارت سلطات المراقبة الوبائية في البرازيل إلى أن الفترة الممتدة بين آذار/مارس وآب/أغسطس هي أكثر الفترات عرضة للتأثر بهذا الفيروس. وعليه جرت حملة التلقيح ضد هذا الفيروس في الفترة بين ١٢ و ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وشملت المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما، وتم في الوقت نفسه تحديث لقاحهم ضد الدفتيريا والكزاز (حيث تحولت حالات الإصابة العرضية بالكزاز إلى فئات عمرية أعلى خلال السنوات الأخيرة الماضية)، كما شمل التلقيح ضد المكورة الرئوية المرضى في المستشفيات، والأشخاص الذين يعيشون في الملاجئ ودور الشيخوخة، والمرضى الذين يعانون من اعتلال رئوي مزمن، والمصابين باعتلال قلبي والمصابين باعتلال كلوي والمصابين بتكون الورم و باختلالات أيضية ومرضى الاكتئاب المناعي.

٧٢٣- إن المكورة الرئوية هي سبب هام في الوفاة، حيث سجلت معدلات وفيات مرتفعة بسببها لدى المسنين الذين يعانون من أمراض موهنة، أو الذين تكون نظم مناعتهم معتلة. ويزداد هذا الوضع خطورة بانخفاض المستويات الاجتماعية والاقتصادية. ولوحظ على نطاق العالم أن هذا المرض يقاوم إلى درجة كبيرة ومتزايدة العلاج بالمضادات الحيوية، وإن ذلك يحدث بصورة متزايدة، مما يؤكد على أن التلقيح هو أفضل خيار لمكافحة المرض. ومن المقرر أن تجرى في عام ٢٠٠٠ دراسة عن الآثار الوبائية للقاح التزلة الذي يستهدف السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاما.

٧٢٤- ومن الهام ملاحظة أن شبكة الرعاية الصحية العامة تقدم مجانا إلى الأشخاص الذين يعانون من أعراض سريرية خاصة للقاح ضد التزلة وكذلك ضد المكورة الرئوية أثناء حملات التلقيح الروتيني التي تتم في مراكز الإحالة في الولايات: حيث يقدم اللقاح ضد التزلة إلى الأشخاص المصابين باعتلال قلبي واعتلال رئوي وتزلم المخاط الحاد، وبالأشخاص المصابين بالمغولية الذين أصيبوا مرتين على الأقل بالتهاب قصبات والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ ويقدم اللقاح ضد المكورة الرئوية إلى البالغين والأطفال الذين تتجاوز أعمارهم سنتين والذين يعانون من انعدام الطحال التشريحي أو الوظيفي، وتشمع الكبد، وعوز مناعة خلقي أو مكتسب ومن ناسور سائل، واستزراع نخاع العظم، والمرضى الذين يعانون من أمراض رئوية حادة أو وعائية قلبية، والمصابين بمرض السكري الذين يعتمدون على الأنسولين.

٧٢٥- وفي عام ١٩٩٩، حققت حملة التلقيح ضد التزلة معدل تغطية في البرازيل قدره ٨٧,٣ في المائة من السكان في سن ٦٥ سنة فما فوق (وهي نسبة تقابل ٥,٣٢ في المائة من مجموع السكان في البرازيل) حيث تم تطعيم ١١٤ ٥١٩ ٧ مسنا، مما أثبت تقبل هذا النوع الجديد من اللقاح تقبلا جيدا. وحققت نسبة تبلغ ٨٨,٤٣ في المائة من البلديات أهداف التغطية بالتلقيح، حيث بلغت نسبيا تصل إلى ٧٠ في المائة أو أكثر (٨٣,٥٢ في المائة في شمال البرازيل؛ و٨٠,١٩ في المائة في الشمال الشرقي؛ و٩١,٦٦ في المائة في الجنوب الشرقي؛ و٩٧,٥٨ في المائة في الجنوب و ٩٧,٥٨ في المائة في الوسط الغربي).

٧٢٦- و لقاح المكورة الرئوية الذي يعطى في نفس الوقت مع لقاح التزلة شمل ٩١٣ ٨٧١ مسنا (البيانات خاضعة للمراجعة) من الذين يعانون من حالات سريرية تجعلهم عرضة للعدوى وما يليها من مضاعفات والذين يقيمون في المستشفيات ودور العجزة والملاجئ.

٧٢٧- وفي عام ٢٠٠٠، توسعت حملة تلقيح المسنين في استخدام نفس هذه المنتجات البيولوجية المناعية لتشمل السكان في عمر ٦٠ سنة فما فوق. ومن المقرر أن يتم في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل شن حملة جديدة تقدم جرعة سنوية واحدة للقاح التزلة إلى هذه الفئة السكانية بأسرها، وكذلك جرعة للقاح المكورة الرئوية إلى مرضى المستشفيات أو المقيمين في الملاجئ ودور العجزة من الذين لم يتلقوا هذا اللقاح في عام ١٩٩٩. ويتألف لقاح المكورة الرئوية من جرعة واحدة تليها جرعة معززة كل خمس سنوات.

٧٢٨- وسيساعد تخفيض معدلات المراضة والوفيات بين المسنين بسبب التزلة والتهاب الرئة، في رفع مستوى نوعية الحياة لدى هذه المجموعة العمرية. وتتضمن الأهداف المحددة لهذه الحملة التي خططتها الحكومة توسيع نطاق الإمداد باللقاح لضمان تلقيح أعداد كبيرة من السكان المسنين؛ وتنظيم حملة في عام ١٩٩٩ للتلقيح ضد التزلة تغطي جميع المسنين البالغين من العمر ٦٥ عاما فما فوق، وتوسيع نطاق هذه الحملة في عام ٢٠٠٠ لتشمل السكان البالغين من العمر ٦٠ عاما فما فوق؛ والقيام في أثناء حملة التلقيح ضد التزلة بتلقيح المسنين في نفس الفئة العمرية المقيمين في المستشفيات أو في الملاجئ ودور الشيخوخة؛ وتحديث حالة تلقيح المسنين ضد الدفتيريا والكزاز؛ وتعزيز احترام المسنين لأنفسهم ومسؤوليتهم عن صحتهم؛ وتشجيع الأسرة على المطالبة بأن توفر وحدات التلقيح الحماية لجميع الفئات العمرية؛ وتقديم الدعم لإجراء مسوحات وبحوث تتعلق بموضوعات ذات صلة وعلى وجه الخصوص إجراء دراسة للآثار الوبائية لهذا اللقاح في البرازيل.

٧٢٩- وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، تضمنت هذه الأهداف التلقيح ضد التزلة في جرعة سنوية واحدة، حيث شمل نسبة ٧٠ في المائة من السكان البالغين من العمر ٦٠ عاما فما فوق، وأجريت أيضا حملة للتلقيح ضد المكورة الرئوية بجرعة واحدة شملت جميع السكان البالغين من العمر الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما فما فوق من المقيمين في المستشفيات أو في الملاجئ ودور العجزة ومن الذين لم يتم تلقيحهم خلال السنوات الخمس الماضية؛ وتحديث حالة التلقيح ضد الدفتيريا والكزاز لدى ٧٠ في المائة من السكان البالغين من العمر ٦٥ عاما فما فوق؛ وضمان بلوغ معدلات التغطية الدنيا هذه في جميع البلديات.

٧٣٠- وتتضمن الاستراتيجيات التي وضعت لهذا الغرض ما يلي: ضمان الحصول على اللقاح والإمداد به بغية ضمان تقديمه بالكامل إلى الفئة المستهدفة من السكان؛ وضمان جدوى دورات بناء القدرات في غرف التلقيح لضمان فعالية أفرقة التلقيح عند تقديم اللقاح الجديد؛ توفير ما يستجد من معلومات إلى الأفرقة التي تسهم في التلقيح في القطاع العام بغية ضمان نجاعة وفعالية هذه الخدمات؛ وتنظيم اجتماعات بالتعاون مع وحدة التنسيق المعنية بالمسنين في إطار وزارة الصحة لمناقشة حملات التلقيح هذه؛ والإعداد لنشر وتعبئة حملة تلقيح المسنين والتوعية على مختلف مستويات الحكومة (الاتحادية والولايات والبلديات) وكذلك استخدام بطاقات تلقيح الكبار؛ ورفع مستوى التوعية من خلال وسائط الاتصالات (الراديو والتلفزيون والمجلات والصحف وغيرها) بغية الإعلان عن هذه الخطة الجديدة لتلقيح المسنين البالغين من العمر ٦٠ عاما فما فوق؛ وتنظيم حملة على نطاق البلاد من خلال وسائط الاتصالات الجماهيرية للإعلان عن تلقيح المسنين؛ وتنظيم اجتماعين على مستوى البلاد لتخطيط وتقييم الحملة؛ ومطالبة الولايات بتقديم مشاريعها لتنفيذ حملات التلقيح؛ وتوفير المعلومات المستجدة إلى الولايات من خلال إعداد تقرير تقني عن اللقاح الجديد؛ وتقديم المساعدة والخدمات الاستشارية إلى الولايات التي تواجه صعوبات كبيرة لتنفيذ حملة التلقيح؛ والتشجيع على إجراء دراسات لتقييم الأثر الوبائي المترتب على استعمال اللقاح، من حيث انخفاض معدلات المضاعفات الناجمة عن الإصابة بالتزلة وبالتهاب الرئوي.

تجانس معدلات التغطية التطعيمية في جميع الدوائر البلدية

٧٣١- لقد رصدت البرازيل التقدم الشامل الذي تحقق خلال عقد التسعينات في ميداني التحصين والوبائيات، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، وانعكس ذلك بوضوح في شدة انخفاض معدلي الإصابة بالأمراض والوفيات ذوى الصلة. وبفضل دعم وتعزيز خدمات المراقبة الوبائية لهذه الأمراض في

البرازيل، استمرت أنشطة التحصين في استئصال شلل الأطفال بشكل متواصل، والجد في استئصال مرض الحصبة والقضاء على تيتانوس الأطفال حديثي الولادة بحلول عام ٢٠٠٠، والقضاء على أمراض الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس العرضي، فضلا عن أشكال السل الخطيرة، والالتهاب الكبدي من النوع باء، والحمى الصفراء، ومتلازمة الحصبة الخلقية، والأمراض الناتجة عن الإصابة بالحمى التيفية من النوع باء والجذري، وذلك من خلال التحصين الروتيني في وحدات الرعاية الصحية التابعة لشبكة الصحة العامة التي تغطي جميع سكان البرازيل وفقا لللائحة الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينص البرنامج الوطني للتحصين في البرازيل على توفير مواد مناعية بيولوجية خاصة من خلال شبكة الرعاية الصحية العامة في مراكز الإحالة الحكومية لصالح قسم السكان الذين لا يستطيعون الاستفادة من عمليات التحصين الروتينية الأساسية التي تجري في وحدات الرعاية الصحية العامة بسبب الأوضاع الإكلينيكية المضادة للاستطباب.

٧٣٢- وتمثل المهمة الرئيسية التي تقوم بها حاليا الوحدة الوطنية لتنسيق برامج التحصين في دعوة ممثلي مستشاري الصحة على مستوى البلديات إلى الاشتراك في المناقشات التي تجري خلال مرحلة تحقيق اللامركزية لتأمين الظروف التقنية والإدارية اللازمة لتنفيذ أنشطة التحصين تنفيذًا ملائما.

٧٣٣- وقد ارتفعت في المتوسط القيم المثوية لمعدلات التغطية التطعيمية على مدى الأعوام القليلة الماضية على نطاق البلد، وإن يكن ذلك بتفاوت شديد عند تحليلها على مستوى البلديات. ويمثل ذلك تعرضا للوبائيات يمكن أن يعزز تكوين واتساع نطاق المجموعات التي قد تتأثر بها. ونظرا إلى هذا الخطر، ووفقا لدستور البرازيل لعام ١٩٨٨ الذي يرسى مبادئ توفير سبل العلاج لجميع الناس ومرافق كاملة ومعاملة منصفة لما يتخذه النظام الوحيد للرعاية الصحية من إجراءات، يقوم البرنامج الوطني للتحصين بتنفيذ إجراءات وتأمينها لتشجيع وتوفير الدعم الكامل لتحقيق اللامركزية، مع تعزيز القدرات الإدارية على جميع المستويات لضمان انتشار أنشطة التحصين على نحو فعال؛ والسعي لإقامة شراكات رئيسية وتوظيفها؛ توفير الدعم لإجراء عمليات مسح لمعدلات التغطية التطعيمية؛ ودعم سياسة الدعاية للخدمات المقدمة.

٧٣٤- وقد نظم البرنامج الوطني للتحصين ندوات عن لامركزية أنشطة التحصين حضرها وحدات الدولة المعنية بتنسيق عمليات التحصين والممثلة لمجالس الرعاية الصحية على المستوى الوطني ومستوى الولايات ومستوى البلديات، وكذلك عدة أقسام مختلفة من المجتمع لإنجاز هذه العملية بأفضل طريقة ممكنة. وفي عام ١٩٩٩، ركزت المناقشات على إعادة تحديد أدوار المديرين على مستوى الوطن والولايات والبلديات لتحقيق لا مركزية أنشطة البرنامج الوطني للتحصين.

٧٣٥- وخلال نفس العام، بذلت جهود مكثفة فيما بين وحدات الدولة المعنية بتنسيق عمليات التحصين وممثلي مجالس الصحة على المستوى المحلي لتحقيق لا مركزية الإجراءات التي يتم تنفيذها تحت رعاية هذا البرنامج. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٩، لوحظ أن زيادة نسبتها نحو ٢٨ في المائة قد حدثت في الدوائر البلدية بتعادل أو تجاوز معدلات التغطية المستويات الموصى بها. وخلال الحملة الثانية التي تم القيام بها على نطاق البلد لمكافحة شلل الأطفال، بلغ معدل التغطية ٩٠ في المائة (٥٥ في المائة في عام ١٩٩٢ و ٨٣ في المائة في عام ١٩٩٩).

٧٣٦- وحقت ٨٨,٤٣ في المائة من الدوائر البلدية في البرازيل هدف التغطية التطعيمية الذي حدد معدله بما لا يقل عن ٧٠ في المائة للتحصين ضد الأنفلونزا خلال الحملة التي استهدفت كبار المواطنين سنا في نيسان/أبريل ١٩٩٩ (شمال البرازيل: ٨٣,٥٢ في المائة؛ شمال شرق البرازيل: ٨٠,١٩ في المائة؛ جنوب شرق البرازيل: ٩١,٦٦ في المائة؛ جنوب البرازيل: ٩٧,٥٨ في المائة ووسط-غرب البرازيل: ٩٠,٥٨ في المائة).

٧٣٧- وعلى أساس التنظيم المتكامل المتفق عليه، نسقت عملية اللامركزية هذه تنسيقاً جيداً خلال عام ٢٠٠٠؛ وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق معدلات التغطية التطعيمية الموصى بها من جانب الدوائر البلدية بطريقة يتساوى فيها التوزيع على نطاق البلد.

٧٣٨- والأهداف المتوخاة من هذه الحملة للنهوض بمستوى الصحة هي تحقيق معدلات كافية للتغطية التطعيمية والحفاظ عليها بالنسبة لجميع المواد المدرجة في اللائحة الأساسية وذلك بالامتثال للأهداف التي حددها البرنامج الوطني للتحصين في جميع الدوائر البلدية في البرازيل لتتم بذلك حماية سكان البرازيل أفراداً وجماعات؛ وتحقيق معدلات تغطية تطعيمية عالية ومتساوية خلال حملات التطعيم التي ينظمها المركز الوطني للوبائيات/المؤسسة الوطنية للصحة/وزارة الصحة لضمان السيطرة على الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم المشمول بهذا التدبير.

٧٣٩- وقد وضعت الأهداف لتغطية ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الدوائر البلدية البالغ عددها ٥ ٥٠٧ دوائر في البرازيل بمعدلات تغطية تطعيمية كافية بحسب كل ولاية لجميع اللقاحات الواردة في البرنامج الوطني للتحصين، سواء عن طريق عمليات التطعيم الروتينية أو خلال تنظيم الحملات. ولتحقيق ذلك، أعدت الاستراتيجيات التالية: ضمان حيازة وتوريد المواد المناعية البيولوجية محلياً على نحو ما تنص عليه اللائحة الأساسية لضمان تغطية كاملة للسكان المستهدفين، فضلاً عن حيازة وتوريد مواد اللقاحات لاستخدامها في الحملات؛ وتشجيع المناقشات فيما بين منسقي الدولة المعنيين بعمليات التحصين لضمان رصد وتقييم المستويات الكافية للتغطية المتجانسة في كل ولاية بضمان مشاركة الكيانات البلدية؛ وحوسبة العملية على نطاق البلد؛ وإعداد وثيقة ترشد لامركزية الأنشطة التي يتم إنجازها تحت رعاية البرنامج الوطني للتحصين؛ وتعيين الولايات التي تنخفض فيها درجات تجانس التغطية ورصدها من خلال فريق استشاري وإشرافي يتألف من الخبراء التقنيين الذين يعينهم البرنامج الوطني للتحصين؛ ومشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية على نطاق واسع فضلاً عن المجتمع المدني المنظم؛ والسعي لإقامة أحلاف وشراكات وتنفيذ أداة الإشراف في البرازيل؛ وضمان التقييم واتخاذ القرارات بشأن المشاكل ذات الصلة بأداة الإشراف التي تأتي من كل ولاية؛ وتنفيذ نظام مراقبة الأحداث الضارة التي تطرأ بعد التطعيم في البرازيل؛ وزيادة الوعي فيما بين وسائل الاتصالات (الإذاعة والتلفزيون والمجلات والصحف وما إلى ذلك) بأهمية الدعاية لأنشطة التطعيم الروتينية المدرجة في اللائحة الأساسية التي أوصت بها وزارة الصحة، فضلاً عن أنشطة التحصين الأخرى التي تخدم السكان؛ وزيادة الوعي فيما بين أمانات الصحة في الولايات وأعضاء مجالس المدن بأهمية التغطية التطعيمية في مناطقهم البلدية بالتشديد على اللائحة الأساسية وتطعيم الأطفال والمراهقين وكبار المواطنين سنا تطعيماً روتينياً؛ وتشجيع الدراسات العلمية التي يمكن أن تمهد الطريق لبلوغ الأهداف المحددة، بما في ذلك تحليل معدلات التغطية التطعيمية، وإجراء مسوحات للتغطية ودراسات لفرص التطعيم التي لم تستغل، إلخ.

٧٤٠- وتم نشر الحقوق المنصوص عليها في المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال آليات لا حصر لها. وتلقي الحكومة البرازيلية الضوء على إحدى هذه الآليات، ألا وهي قناة الرعاية الصحية التي قامت بنشر معلومات على نطاق البلد على مدى الأعوام الستة الماضية باتباع مبادئ توجيهية شاملة تولي الأولوية العليا لتعزيز الصحة باعتبارها عملية بناء القدرات التي تمكن المجتمع من تحسين نوعية حياته. وكان تشغيل هذه القناة استجابة للقرار الذي اتخذته المؤتمرات الوطنية بشأن الرعاية الصحية التي عينت الإعلام والتثقيف والاتصال كأدوات استراتيجية لتنفيذ النظام الوحيد للرعاية الصحية وكجوانب حيوية لتحقيق المواطنة الكاملة. وتتمثل المهمة الرئيسية في توسيع نطاق الحصول على هذه المعلومات العالية الجودة.

٧٤١- وقد كان تحديد مفهوم الصحة وتوسيعه ليشمل نوعية الحياة تحدياً رئيسياً. ولمواجهة هذا التحدي بفعالية، أعدت برامج بأشكال عديدة ومختلفة تستهدف قطاعات مختلفة من السكان. وفيما يلي عدد من أبرزها:

Canal Saúde/TVE: تناقش قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية بإبراز صلتها بميدان الصحة؛

Acervo: عرض أفلام فيديو يتم إنتاجها في جميع أنحاء البرازيل؛

Bate-Papo: عروض يتخللها حوار ومقابلات تتعلق بسياسات الحكومة في ميدان الرعاية الصحية؛

Canal Aberto: تغطية المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية وغيرها من الأحداث ذات الأهمية بالنسبة لميدان الرعاية الصحية؛

Comunidade em Cena: أفلام وثائقية تصف التجارب والخبرات الناجحة يتم إنتاجها بالشاركة مع محطات التلفزيون المجتمعية؛

É Com Você Cidadão: تعزيز المواطنة وزيادة التوعية بالحقوق والواجبات؛

Ligado em Saúde: الردود على الأسئلة التي يرسلها المشاهدون من جميع أنحاء البرازيل؛

Mesa-Redonda: مناقشات المائدة المستديرة مع الممارسين الرائدين في ميدان الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/الإيدز حول التجارب الناجحة التي يمكن تكرارها في سائر أنحاء البلد؛

Papo-Saudál: المراهقون وآراؤهم حول قضايا عديدة مختلفة في ميدان الصحة؛

Se Liga: أفلام فيديو تنتجها مجموعة كبيرة من المنتجين بالتركيز على القضايا ذات الأهمية بالنسبة للوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإيدز ومكافحتها؛ والنشاط الجنسي والمخدرات والعنف؛

Teleconferência: برئاسة وسيط، يشرح المناقشون طريقة إعداد المشاريع والسياسات على نطاق البلد في البرازيل، مع تبديد الشكوك التي يديها المشاهدون والممارسون في الصالات في جميع أنحاء البرازيل، بالبت المباشر؛

Telelap: برامج للتنقيف عن بعد تديرها وحدة التنسيق الوطنية للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/الإيدز لصالح الممارسين الذين يعملون في المختبرات؛

Uni-Diversidade: استنادا إلى آراء وبيانات طلاب الجامعات، يقدم هذا البرنامج استعراضا عاما لمناحي تفكير الممارسين المقبلين في البرازيل؛

٧٤٢- وخلال عام ٢٠٠٠، تقرر إنتاج ٣٠٤ (برامج) فيديو لبثها من جانب قناة الرعاية الصحية ومدة كل منها ساعة واحدة، وسيتم عرضها على القنوات العادية والتلفزيون الكبلي، و ١٦٠ ١ برنامجا لمدة ساعة لعرضها على القنوات التي تلتقطها السواتل.

٧٤٣- ويتم بث قناة الرعاية الصحية من خلال شبكة التلفزيون الوطنية للتنقيف التي لديها ٨٠٠ محطة للبث والإبدال في جميع أنحاء البرازيل؛ ومحطة إمبراتيل التنفيذية؛ وشبكة تلفزيون الأمازون (AMAZON SAT)؛ ونظام NET للاشتراك في التلفزيون الذي يبث القناة التنقيفية TVE في ريو دي جانيرو؛ ونظام SKY الذي يبث القناة التنقيفية TVE في ريو دي جانيرو؛ وتلفزيون الجامعة في ريو دي جانيرو؛ وتلفزيون الجامعة في فيكوزا بولاية ميناس خيرايس NBR - Radiobras في برازيليا. وأقيمت اتصالات قوية للتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ووحدة التنسيق الوطنية للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/الإيدز تحت رعاية وزارة الصحة لإنتاج وبث هذه البرامج.

٧٤٤- وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية في ميدان الرعاية الصحية، يورد الجدول التالي المشاريع الممولة بأموال أجنبية والتي تركز على الرعاية الصحية الأساسية:

الجدول ٨٥

المشاريع الصحية التي نفذتها وزارة الصحة بتمويل أجنبي (المشاريع المستكملة والعملية)

الوكالة الممولة	المشروع	المبلغ (عملايين الدولارات الأمريكية)	الوضع
البنك الدولي	الرعاية الصحية الأساسية في شمال شرق البلد المشروع الأول في شمال شرق البلد	٥٩,٥	مستكمل
البنك الدولي	المشروع الثاني في شمال شرق البلد	٢١٧	مستكمل
البنك الدولي	مشروع مكافحة الملاريا في حوض الأمازون	٧٢,٩	مستكمل
البنك الدولي	مشروع مكافحة الأمراض المتوطنة في شمال شرق البلد	٨٢	مستكمل
البنك الدولي	مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/الإيدز المشروع الأول	١٦٠	مستكمل
البنك الدولي	مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/الإيدز المشروع الثاني	١٦٥	جار تنفيذه

الجدول ٨٥ (تابع)

الوكالة الممولة	المشروع	المبلغ (ملايين الدولارات الأمريكية)	الوضع
البنك الدولي	دعم إعادة تنظيم النظام الوحيد للرعاية الصحية	٣٠٠	جار تنفيذه
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية		٣٥٠	
البنك الدولي	النظام الوطني لمراقبة الرعاية الصحية	١٠٠	جار تنفيذه
منظمة مانحة KfW	الرعاية الصحية الأساسية - ولاية سيارا	٨٠٢٠	جار تنفيذه
منظمة مانحة KfW	الرعاية الصحية والإصحاح في المناطق الريفية في ولاية بياوي	١٠٠٢٥	جار تنفيذه
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	مشروع تدريب مهني لهيئة التمريض	٨٥	مرحلة التوقيع
المجموع		١ ٦٠٩ ٤٤٥	

المادتان ١٣ و ١٤

٧٤٥- تغطي المادتان ١٣ و ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قضية التعليم. وعليه، تقدم حكومة البرازيل تعليقاتها على كلتا المادتين لتناول الجوانب قيد التحليل بنهج منظم.

٧٤٦- لقد تحسنت حالة التعليم بشكل عام في البرازيل تحسنا كبيرا على مدى العقود القليلة الماضية بانخفاض معدل الأمية انخفاضاً شديداً وتسجيل زيادة كبيرة في عدد الطلاب المسجلين على جميع مستويات التعليم، وبحوث زيادة تدريجية في متوسط مستويات تعليم السكان. على أن أوجه التقدم هذه لا تنفي الحاجة إلى تحليل تحديات التعليم التي لا تزال تواجهها البرازيل تحليلاً حاسماً والتصدي لها لسد العجز التاريخي الذي تراكم في ميدان التعليم.

٧٤٧- وإذا كان نظام التعليم في البرازيل قد وصل إلى مستويات معقولة من الناحية الكمية، حتى بالمقارنة بالمعايير الدولية، فلم يحدث ذلك بعد في مؤشرات نوعية التعليم والمساواة فيه. ويلاحظ كذلك أن تحسن مؤشرات التعليم تدريجياً في البرازيل يعكس تعدد أنواع الضغوط والأنماط في أداء الولايات والمناطق المختلفة في البرازيل، ويبين أن هناك ملامح شديدة الاختلاف في شروط العرض والطلب على خدمات التعليم القائمة في مجموعة كبيرة من المواقع.

٧٤٨- ولا شك أن محور الأمية هو الخطوة الأولى الواجب تحقيقها لإنشاء نظام تعليمي متكامل يوفر إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يزال معدل الأمية مرتفعاً في البرازيل إذ يبلغ ١٣,٣ في المائة عند السكان البالغين ١٥ سنة أو أكثر، وهو ما يمثل بالأرقام المطلقة عدداً كبيراً يزيد على ١٥ مليون نسمة^(٢١).

٧٤٩- ولا يقلل من شأن هذه الأرقام سوى تحليلها من زاوية نموها على مدى العقود الثلاثة الماضية. فمعدل نمو الأمية في البرازيل هبط من ٣٩,٥ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ٢٠,١ في المائة في عام ١٩٩١، بمعدل بطيء نسبياً قدره ٠,٦٣ في المائة في السنة. على أن الأمية هبطت بسرعة أكبر في عقد التسعينات، وبلغ متوسط انخفاضها السنوي ١,٠٨ في المائة. وهناك اتجاه إيجابي آخر لوحظ في آونة أحدث هو هبوط العدد المطلق للأميين في الفئة التي يتجاوز عمرها ١٥ سنة.

٧٥٠- ويبين الجدول التالي عدد الأميين بين السكان البالغين ١٥ سنة أو أكثر بالأرقام المطلقة وبالتوزيع بالنسب المئوية خلال العقود الممتدة من ١٩٢٠ إلى ١٩٩٩.

الجدول ٨٦

الأمية في البرازيل*، ١٩٢٠-١٩٩٩

السنة	الأرقام المطلقة (بالآلاف)	النسبة المئوية
١٩٢٠	١١ ٤٠١,٧	٦٤,٩
١٩٤٠	١٣ ٢٦٩,٤	٥٦,٠
١٩٥٠	١٥ ٢٧٢,٦	٥٠,٥
١٩٦٠	١٥ ٩٦٤,٩	٣٩,٦
١٩٧٠	١٨ ١٤٧,٠	٣٣,٦
١٩٨٠	١٨ ٦٥١,٨	٢٥,٤
١٩٩١	١٩ ٢٣٢,٢	٢٠,١
١٩٩٦	١٥ ٥٦٠,٣	١٤,٧
١٩٩٨	١٥ ٢٦٢,٧	١٣,٨
١٩٩٩	١٥ ٠٧٣,٠	١٣,٣

المصدر: التعداد الديموغرافي، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات : ١٩٢٠، ١٩٤٠، ١٩٥٠، ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩١. المسح الوطني لعينة من الأسر/ المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات ١٩٩٦، ١٩٩٨ و١٩٩٩.

* باستثناء سكان الريف في ولايات روندونيا، واكر، وأمازوناس، ورورايما، وبارا وأمابا.

٧٥١- ويرتبط هذا التحول الشديد في معدلات نمو الأمية في البرازيل، خاصة بين الفئات العمرية الأصغر سناً، ارتباطاً مباشراً بعملية تأمين سبل تحصيل الجميع للتعليم الأساسي، وهي عملية ثبت أنها أكثر الاستراتيجيات فعالية في الجهود التي بذلتها الحكومة والمنظمات الأخرى في المجتمع المدني لإعادة تشكيل سمات التعليم في البرازيل.

٧٥٢- وتشير البيانات الواردة في المسوحات الأخيرة التي أجراها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات إلى أن أكبر نسب الأميين هي تلك المركزة إلى حد كبير عند الفئات الأكبر سناً^(٢٢)، كما يتبين ذلك من الجدول ٨٧ أدناه.

الجدول ٨٧

معدلات محو الأمية عند السكان البالغين ١٥ سنة أو أكثر، بحسب الفئة العمرية - البرازيل*، ١٩٧٠-١٩٩٩

معدل محو ١ مية (بالنسبة المئوية)							السنة
١٥ سنة أو أكثر	١٩-١٥ سنة	٢٤-٢٠ سنة	٢٩-٢٥ سنة	٣٩-٣٠ سنة	٤٩-٤٠ سنة	٥٠ سنة أو أكثر	
١٩٧٠	٣٣,٦	٢٤,٣	٢٦,٥	٢٩,٩	٣٢,٩	٣٨,٥	٤٨,٤
١٩٨٠	٢٥,٤	١٦,٥	١٥,٦	١٨,٠	٢٤,٠	٣٠,٨	٤٣,٩
١٩٩١	٢٠,١	١٢,١	١٢,٢	١٢,٧	١٥,٣	٢٣,٨	٣٨,٣
١٩٩٥	١٥,٦	٦,٨	٧,٥	٩,٣	١١,٠	١٦,٧	٣٢,٧
١٩٩٦	١٤,٧	٦,٠	٧,١	٨,١	١٠,٢	١٥,٥	٣١,٥
١٩٩٨	١٣,٨	٤,٨	٦,٢	٧,٧	١٠,١	١٤,٠	٢٩,٩
١٩٩٩	١٣,٣	٤,٠	٥,٩	٧,٢	٩,٦	١٣,٠	٢٩,٦

المصدر: المسح الوطني لعينة من الأسر/المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات ١٩٩٦، ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

* باستثناء سكان الريف في ولايات روندونيا، واكر، وأمازوناس، وروريما، وبارا وأمابا في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

٧٥٣- ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معدلات الأمية قد هبطت عند جميع الفئات العمرية، وإن يكن ذلك بدرجة أقل عند المواطنين الأكبر سناً^(٢٣). وهذا يعني أن نشر سياسات الحكومة التي تركز بشدة على محو الأمية يمكن البرازيل من محو الأمية على مدى الأعوام العشرة القادمة لأن هذا هو أصعب قطاعات السكان في التعامل معه بسبب خصائصه الاجتماعية والاقتصادية. ويجري بذل هذه الجهود بالفعل من خلال برامج تعليم الشباب والبالغين، التي تشمل برنامج *Alfabetizacao Solidaria* لتعليم الجماعات مبادئ القراءة والكتابة، ومن خلال مبادرات أخرى تنفذها حكومات الولايات والبلديات، ورابطات الأعمال، والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية.

٧٥٤- وعلاوة على تحول محو الأمية أكثر فأكثر إلى سمة جيلية في البرازيل، فإنه كذلك سمة إقليمية جدا تعكس وتكرر التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال قائمة بين المناطق في البرازيل. ومن جهة أخرى، تحققت المساواة بالفعل بين الجنسين. فالبيانات التي أوردها المسح الوطني لعينة من الأسر الذي أجري في عام ١٩٩٨ قد أظهرت أن الفجوة التي كانت قائمة بين الجنسين حتى عام ١٩٩٦ لم يعد لها وجود. ويعكس تغير هذه الحالة سرعة محو الأمية بين النساء الأصغر سناً.

٧٥٥- بل إن ارتفاع مستوى تعليم النساء يزداد وضوحاً بمقارنته بمستويات تعليم السكان بحسب نوع الجنس. فحتى أواخر الثمانينات، كان متوسط عدد سنوات دراسة الرجال أكبر وفقاً لمقياس قائم منذ وقت طويل. وعكس هذا الوضع خلال التسعينات عندما قامت النساء برفع مستوى تعليمهن بسرعة أكبر. فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦، ارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة من ٥,١ إلى ٥,٧ عند الرجال ومن ٤,٩ إلى ٦ عند النساء، ويشير ذلك إلى أن عدد سنوات دراسة النساء قد ازداد بأكثر من عام، في حين أن عدد سنوات دراسة الرجال لم يرتفع إلا بنصف عام. وفي عام ١٩٩٠، بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة عند الرجال والنساء ١٣,٣ سنة.

٧٥٦- وإجمالاً، يمكن القول إن سمة تعليم السكان في البرازيل قد تحسنت إلى حد كبير خلال التسعينات. فمن عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦، ازداد عدد سنوات دراسة السكان البالغين ١٠ سنوات أو أكثر زيادة كبيرة. وارتفعت نسبة الذين لا يقل عدد سنوات دراستهم عن ٨ سنوات من ٢٥,٦ في المائة إلى ٣٠ في المائة خلال هذه الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة الذين درسوا ١١ سنة أو أكثر من ١٤,٤ في المائة إلى ١٦,٥ في المائة. وفي المقابل، انخفضت نسبة السكان ممن ليس لديهم أي تعليم على الإطلاق أو ممن يقل تعليمهم عن عام واحد من ٢٣,١ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ١٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٦. ويعكس ذلك زيادة تدريجية في حصة التعليم النسبية التي لدى الفئات ذات مستويات التعليم الأعلى، ويظهر سيناريو أوفر حظاً للعقد القادم.

٧٥٧- وينص دستور البرازيل على أن التعليم الإلزامي هو التعليم الأساسي الذي يتألف من ثماني سنوات دراسة والذي يستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة. وفي الوقت الحاضر، توفر الحكومة التعليم على المستويات الإدارية الثلاثة جميعها (البلديات والولايات والاتحاد) لقراءة ٩١ في المائة من جميع الطلاب المسجلين في نظام التعليم الأساسي، مقابل ٨٧ في المائة في عام ١٩٨٧؛ وبلغ المستوى الدراسي الصافي لأفراد الشعب الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة ٩٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٩.

٧٥٨- واعتباراً من عام ١٩٨٣، خصصت سلطات الحكومة بحكم القانون اعتمادات دنيا لتمويل التعليم: ١٣ في المائة من الحكومة الاتحادية و٢٥ في المائة من الولايات والدوائر البلدية. وبموجب دستور البرازيل لعام ١٩٨٨، ارتفعت نسبة الأموال التي يجب أن تخصصها الحكومة لهذا المجال إلى ١٨ في المائة على مستوى الاتحاد وإلى ٢٥ في المائة على مستوى الولايات ومستوى الدوائر البلدية. وفي آونة أحدث، بدأ تشغيل صندوق تطوير التعليم ومواصلة تعزيزه، ويتمثل هدفه المباشر في تأمين حد أدنى من الإنفاق على كل طالب وحد أدنى خاص من الأجور للمدرسين. وأعاد الصندوق تأكيد ضرورة امتثال الولايات والدائرة الاتحادية والدوائر البلدية لأحكام دستور البرازيل لعام ١٩٨٨ التي تنص على وجوب تخصيص نسبة ٢٥ في المائة من إيرادات الضريبة وغيرها من الإيرادات التي يتم تحويلها للحفاظ على نظام التعليم وتطويره، وعلى أنه ينبغي للولايات تخصيص نسبة ٦٠ في المائة من هذه الأموال للتعليم الأساسي اعتباراً من عام ١٩٩٨ لضمان تخصيص ١٥ في المائة أيضاً من إيرادات الضريبة لهذا المجال.

٧٥٩- وينص هذا الحكم القانوني الجديد على أن مسؤولية توفير الأموال اللازمة التي يقتضيها تأسيس صندوق تطوير التعليم ومواصلة تعزيزه تدخل ضمن اختصاص الولايات والدائرة الاتحادية والدوائر البلدية. على أنه نظراً إلى شدة تفاوت مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية وتدني إنفاقها السنوي على كل طالب من جراء ذلك، خاصة في شمال شرق وشمال البرازيل، تتحمل الحكومة الاتحادية، بمقتضى المرسوم ٩٦/١٤، مسؤولية تكملة المبالغ المخصصة للصندوق كلما قلت الاعتمادات المخصصة لكل طالب عن الحد الأدنى المحدد وطنياً.

٧٦٠- وينقسم التعليم الثانوي في البرازيل إلى التعليم الثانوي للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة وإلى التدريب المهني الذي يمكن تحصيله جنباً إلى جنب التعليم الثانوي أو بعد الانتهاء منه، ويقدم هذا التدريب على المستوى الأساسي والمستوى الفني والمستوى التكنولوجي. وتوضح حكومة البرازيل أن التدريب المهني ليس متاحاً بأكمله في مرحلة التعليم الثانوي. ودورات التدريب الأساسي هي نوع من التعليم غير الرسمي المتاح لأي شخص بصرف النظر عن مستوى تعليمه. وهذه الدورات التي تتفاوت مدتها تستهدف تأهيل وإعادة تأهيل وإعادة تدريب العمال ولا تخضع

منهاجها لأية لوائح. وتقوم دورات التدريب الفني على هياكل منهجية محددة غرضها هو تدريب الطلاب الذين لا يزالون في مرحلة التعليم الثانوي أو الذين انتهوا منه بالفعل. وتقدم دورات التدريب التكنولوجي على مستوى الجامعة. وينص دستور البرازيل على أن التعليم الثانوي متاح لكل من استكمل التعليم الأساسي إنما هو من مسؤولية الولايات والدائرة الاتحادية. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩، ارتفع عدد الطلاب المسجلون في المدارس الثانوية من ٣,٥ ملايين إلى ٧,٨ ملايين طالب وتضاعف بذلك في ظرف ثماني سنوات فقط. وعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية، بلغ متوسط معدل النمو نحو ١٠ في المائة. ومع ذلك، ورغم من هذه الزيادة، فإن نسبة الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة والمسجلين حاليا في هذه المرحلة التعليمية تقل عن ٣٠ في المائة. ومع ذلك، يتم التأكيد على أن إجمالي معدل التحاق هذه الفئة العمرية بالمدارس قد بلغت ٧٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٩. وهذا يبرز المشكلة الرئيسية في نظام التعليم الأساسي في البرازيل، ألا وهي سنوات الرسوب التي تشوه معدل السن بالنسبة للمرحلة الدراسية. وارتفع عدد الطلاب الذين أمضوا مرحلة التعليم الأساسي بأكثر من الضعف خلال هذا العقد من ٦٥٨ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ١,٥ مليون طالب في عام ١٩٩٨.

٧٦١- واستوعبت شبكة الدولة للتعليم زيادة عدد الطلاب الذين التحقوا بالتعليم الثانوي خلال عقد التسعينات، وهي تمثل الآن ٧٩ في المائة من الطلاب المسجلين في هذا المستوى التعليمي. وهبط عدد الطلاب في المدارس الخاصة من ٤٦,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٥,٨ في المائة في عام ١٩٩٩. وثبتت هذه البيانات أن الحكومة هي التي تدير أساسا مرحلة التعليم هذه. ولتعزيز زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي، التي تحققت بفضل زيادة سبل تحصيل التعليم الأساسي وبرامج الاتحاد والولايات لتحسين طريقة تنظيم التدفق على التعليم، وطلب الالتحاق بالمدارس للسكان الناشطين اقتصاديا من خلال سوق العمل، تتفاوض الحكومة الاتحادية على قرض من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية قدره مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. والهدف من هذه التسهيلات الائتمانية هو تحسين الأوضاع الراهنة في نظام التعليم في البرازيل وزيادة عدد الأماكن في هذه المرحلة التعليمية في جميع الولايات والدائرة الاتحادية باستخدام الوسائل التقليدية والأكثر تنوعا على السواء. ومن أجل الامتثال لقانون التعليم في البرازيل بزيادة تناوب مرافق التدريب في شبكات مرافق الاتحاد والولايات والجماعات، أعدت الحكومة الاتحادية في عام ١٩٩٧ برنامجا لتحسين وتوسيع نطاق التدريب المهني بكلفة إجمالية بلغت ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، سيرد ٢٥٠ مليون دولار منها من قرض يقدمه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمبلغ المتبقي من تمويل محلي مقابل له.

٧٦٢- ويقوم وزير التعليم حاليا بإعادة تشكيل نظام التدريب المهني في البرازيل بالاشتراك مع مكتب الدولة للتعليم لتدريب وتأهيل الشباب والعمال لمواجهة اقتصاد متغير ويكتسي طابعا حديثا بسرعة، ولتحديد ملامح المواطنين الذين لديهم قدرات إبداعية للتصدي للتغيرات التي يتطلبها المجتمع. ووفقا لتعداد التدريب المهني، هناك ٢,٨ مليون طالب مسجل على نطاق البلد في دورات التدريب التي تستهدف سوق العمل. ويكشف هذا التعداد أيضا أن هناك ٣٣ ٠٠٠ دورة للتدريب المهني في البرازيل معظمها (٨٣,٥ في المائة) على المستوى الأساسي. وهناك ٥ ٠٠٠ دورة للتدريب الفني و٤٣٣ دورة للتدريب التكنولوجي في البرازيل. ومن المستويات الثلاثة للتدريب التعليمي، تستحوذ دورات التدريب الأساسي على أكبر عدد من التسجيلات التي تبلغ نسبتها ٧١,٥ في المائة من المجموع. وتضم دورات التدريب الفني والتدريب التكنولوجي ٧١٧ ٠٠٠ و ٩٧ ٠٠٠ طالب على التوالي.

٧٦٣- ولا يستفيد حتى الآن من التعليم الجامعي في البرازيل سوى نسبة صغيرة من الفئة العمرية القادرة على تلقي التعليم على هذا المستوى. ومع أن عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة قد وصل إلى نحو ٢١ ٥٨٠ ٠٠٠ مليون في عام ١٩٩٨^(٢٤)، فقد كان عدد التسجيلات الأولية في الجامعات^(٢٥) أقل من ٢,١ مليون طالب بمقدار بسيط. ولذلك لا تمثل دورات التدريب المهني المتاحة حاليا في الجامعات أكثر من ١٠ في المائة من السكان الذين يجب أن يتمكنوا نظريا من الحصول على هذا النوع من التعليم. ومن جهة أخرى، ازداد عدد الأماكن المتاحة للالتحاق بالجامعة زيادة كبيرة، بنسبة ٥٥,٨ في المائة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩. على أن عدد التسجيلات كان أكبر في النظام الخاص منه في المؤسسات التي تديرها الحكومة. ففي عام ١٩٩٤، بلغ إجمالي عدد التسجيلات في مؤسسات التعليم الخاصة ٥٨,٥ في المائة، وبحلول عام ١٩٩٩، كانت هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٦٤,٩ في المائة. ومع أن نصيب الحكومة من إجمالي عدد التسجيلات قد هبط بالأرقام المطلقة، فقد ارتفع بنسبة ٢٣,٢ في المائة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩. على أن هذه النسبة لا تزال أدنى بكثير من معدل الزيادة في المرافق الخاصة التي بلغت نحو ٧٠,٤ في المائة خلال نفس الفترة. وهذه الظاهرة ليست سلبية بالضرورة وهي ترتبط ارتباطا مباشرا بتنوع وزيادة مرونة التعليم الجامعي استجابة لزيادة الطلب عليه على نطاق واسع.

٧٦٤- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد على أن وزارة التعليم قد وضعت في عام ١٩٩٩ برنامجا لتمويل الطلاب أتاح لأكثر من ٨٠ ٠٠٠ طالب قروضا خلال نصف العام الأول من تشغيله بتوفير أموال تجاوز مبلغها ١٥٠ مليون ريال برازيلي. ويقدم هذا الصندوق تمويلا مؤقتا للطلاب لتغطية الرسوم التي تفرضها مؤسسات التعليم العالي التي ليست هي مؤسسات مجانية.

٧٦٥- ولدى الشباب أو البالغين الذين لا يستكملون تعليمهم المنتظم في السن المناسبة إمكانيات لمواصلة الدراسة بالالتحاق بالدورات الاستدراكية المجانية وباجتياز الامتحانات. ومنذ عدة سنوات، ووزارة التعليم تدعم تقنيا وماليا مشاريع حكومية وغير حكومية لحو الأمية وتمديد مرافق التعليم الإلزامي لتشمل الشباب والبالغين. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨، تضاعفت الأموال التي حولتها الحكومة الاتحادية لضمان تعليم الشباب والبالغين بمقدار ثلاثة أضعاف فبلغت ٣٥,٨ مليون ريال برازيلي في عام ١٩٩٨. وفي نفس هذا العام، استفاد ٢,٩ مليون طالب مسجل من الدورات الاستدراكية.

٧٦٦- وتراعى فرص التعليم المتاحة للشباب والبالغين خصائص واحتياجات ومصالح الطلاب وتكفل للعمال ظروفًا ملائمة للالتحاق بالمدارس والبقاء فيها.

٧٦٧- ونظم القانون الجديد لأسس ومبادئ التعليم التحاق الشباب بالدورات الاستدراكية، مع تحديد السن الدنيا لامتحانات المعادلة على مستوى التعليم الأساسي بـ ١٥ سنة والسن الدنيا لشهادات المعادلة على مستوى التعليم الثانوي بـ ١٨ سنة.

٧٦٨- وترى الحكومة البرازيلية أن من الملائم إفادة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأنشطة الاجتماعية والتعليمية التي قامت بتشجيعها.

٧٦٩- وبالإضافة إلى الأسباب ذات الصلة بالعوامل المتغيرة داخل المدارس، التي يجري التصدي لها ببرامج حكومية لا حصر لها^(٢٦)، من المحتمل تماما أن تكون المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية عاملا رئيسيا ضمن تلك التي قد تؤثر بالفعل تأثيرا ضارا على أداء الطلاب وبقائهم في المدارس. وتفهما هذه الأسباب، قام عدد من الحكومات دون الوطنية بتنفيذ برامج لتحويل موارد مالية للأسر الفقيرة رهنا بتسجيل وبقاء أطفالهم في المدارس. فضلا عن ذلك، تم إقرار قانون اتحادي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ يجيز للحكومة الاتحادية "منح دعم مالي للدوائر البلدية التي تقوم بتنفيذ برامج تكفل حدا أدنى من الدخل وتقرن باتخاذ إجراءات اجتماعية وتعليمية". وفي عام ١٩٩٩، ساعد برنامج ضمان الحد الأدنى من الدخل، الذي تديره الحكومة الاتحادية، أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة يقل دخل الفرد فيها عن نصف الحد الأدنى للأجر، بتحويل نحو ٢٢٦,٦ مليون ريال برازيلي إلى ١ ٠٠٥ دوائر بلدية.

٧٧٠- وبالعامل الوثيق مع المجتمع، تحقق جهود الحكومة نتائج إيجابية، كما يرد شرح ذلك أدناه.

٧٧١- لقد هبط معدل الأمية في البرازيل عند السكان البالغين ١٥ سنة أو أكثر من ٢٠,١ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ ووصل إلى ١٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٩. ومع ذلك، ينبغي هنا إبداء تعليق بشأن منهج الحساب لأن المسح الإحصائي الشامل في البرازيل يجري بانتظام كل عشر سنوات (كما ترد الإشارة إلى ذلك في جزء آخر من هذا التقرير) وتكملة المسوحات الدورية التي يتم الاضطلاع بها من خلال المسح الوطني لعينة من الأسر. وعليه، تجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات المتعلقة بعام ١٩٩١ المشار إليها أعلاه قد استمدت من تعداد السكان الذي يغطي جميع سكان البرازيل، في حين استمدت الإحصاءات المتعلقة بالسنتين التاليتين من المسح الوطني لعينة من الأسر الذي لا يشمل المناطق الريفية في شمال البرازيل، علاوة على أنه يعد على أساس عينة فقط.

٧٧٢- وباعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع، وهو مؤشر ارتفع على مدى العامين الماضيين، وباستخدام البيانات المستمدة من نفس القاعدة، يحتمل بالفعل أن يكون قد أسيء تقدير معدل محو الأمية لعام ١٩٩٥ الذي تم وضعه على أساس معايير مماثلة لتلك التي استخدمت في عام ١٩٩١. ولوحظت زيادة كبيرة في عدد تسجيل الطلاب للمرة الأولى في نظام التعليم الأساسي من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩، من ٢٢٠ ٠٠٠ إلى ٣٦٠ ٠٠٠ طالب بحلول نهاية الفترة، وهو ما يعادل زيادة نسبتها نحو ١٤,٦ في المائة.

٧٧٣- وتحليل هذه النسب على حدة، يتبين أن تسجيل الطلاب في المناطق الريفية قد ارتفع من ٤٨٠ ٠٠٠ إلى ٦٦٠ ٠٠٠ خلال نفس الفترة بزيادة نسبتها ٢١,٦ في المائة، وهي زيادة أكبر بكثير من تلك التي حدثت في المناطق الحضرية. وفي ميدان تعليم الشباب والبالغين، لوحظ أن إجمالي عدد تسجيل الطلاب للمرة الأولى قد ثبت إلى حد ما: كان عددهم يبلغ ٢٧٥٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٥ وارتفع إلى ٣٠٧٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٩ (بزيادة نسبتها ١١,٦ في المائة). وهبطت معدلات الانقطاع عن الدراسة خلال هذه الفترة. ووفقا لوزارة التعليم، هبط معدل هذا الانقطاع على مستوى التعليم الأساسي من ١٣,٦ في المائة إلى ١٢,٨ في المائة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧. وهبط معدل الانقطاع في مستوى التعليم الثانوي من ٢١,٧ في المائة إلى ١٦ في المائة خلال نفس الفترة.

٧٧٤- وفيما يتعلق بمعدلات استكمال مراحل التعليم، فقد تم الحصول على الأرقام المقدمة هنا باستخدام نفس طريقة حساب المؤشر السابق. ومن وجهة نظر منهجية، ينبغي التأكيد على أن هذه الأرقام صحيحة رغم شدة محدودية طريقة الحساب هذه. وسيكون المعدل المتوقع لاستكمال مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم الثانوي وكذلك التعليم الأساسي ككل وفقا لحساب معهد البحوث الوطني في مجال التعليم أفضل مؤشر. ومن عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧، ارتفع المعدل المتوقع لاستكمال مرحلة التعليم الأساسي من ٥١,٩ في المائة إلى ٦٥,٨ في المائة، ومن ٧١,٤ في المائة إلى ٧٨,٥ في المائة لمرحلة التعليم الثانوي؛ أما بالنسبة للتعليم الأساسي ككل، فقد ارتفع هذا المعدل من ٣٢,٥ في المائة إلى ٤٧,٧ في المائة. ولا يمكن حساب المعدل المتوقع لاستكمال مرحلة التعليم الجامعي لأنه غير قائم على نظام الصفوف الذي يتم الانتقال فيه أوتوماتيكيا بعد التعليم الثانوي. ومع ذلك، تشير النسبة بين عدد الخريجين وعدد التسجيلات الأولية إلى أن هناك عددا من القيود المهمة في مجال التحليل. وهناك بديل لا يزال بعيدا عن الكمال هو حساب النسبة بين عدد الخريجين في سنة بعينها وبين عدد التسجيلات الأولية قبل ذلك بأربع سنوات.

٧٧٥- وبلغ إجمالي نفقات الحكومة على التعليم على مستويات الحكومة الثلاثة جميعها ٢٧ ١٩٠ ٠٠٠ ريال برازيلي في عام ١٩٩٥. ويمثل هذا المبلغ ١٢,٨ في المائة من جميع النفقات المباشرة غير المالية التي تحملتها الحكومة على مستوياتها الثلاثة، و٢٠,١ في المائة من الإنفاق على قطاع الرعاية الاجتماعية^(٢٧). وتظهر أهمية هذا الميدان في الجدول أدناه الذي يورد التعليم إلى جانب الضمان الاجتماعي واستحقاقات الخدمة المدنية والرعاية الصحية، وهي دعائم نظام الرعاية الاجتماعية الذي اعتمدته الحكومة البرازيلية.

الجدول ٨٨

إجمالي النفقات المباشرة على الرعاية الاجتماعية والتعليم من جانب الحكومة على مستوياتها الثلاثة جميعها، ١٩٩٥

بملايين الريالات البرازيلية الراهنة				
نوع الإنفاق	الاتحاد	الولاية	البلدية	المجموع
النفقات الحكومية المباشرة	١٠٣ ١٨٤	٦٨ ١٩٩	٤١ ٠٦٧	٢١٢ ٤٥٠
النفقات الحكومية على الرعاية الاجتماعية (مصدر التمويل)	٨٠ ٥٥٠	٣٢ ١١٦	٢٢ ٦١٩	١٣٥ ٢٨٤
النفقات الحكومية على التعليم (مصدر التمويل)	٦ ٧٧٨	١٢ ٩٨١	٧ ٤٣١	٢٧ ١٩٠
مقارنات (بالنسبة المئوية)				
النفقات على الرعاية الاجتماعية/النفقات المباشرة	٧٨,١	٤٧,١	٥٥,١	٦٣,٧
النفقات على التعليم/النفقات المباشرة	٦,٦	١٩,٠	١٨,١	١٢,٨
النفقات على التعليم/النفقات على الرعاية الاجتماعية	٨,٤	٤٠,٤	٣٢,٩	٢٠,١

المصدر: فرناندس وآخرون.

* يشمل أموال صندوق ضمان مدة الخدمة التي لا ترد في السجلات العامة لأصول وخصوم الاتحاد.

٧٧٦- وتوزع النفقات بين الحكومات بتقسيم إيرادات الضرائب المخصصة للتعليم^(٢٨). ويتبين من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن إجراءات الحكومة في هذا الميدان تتسم بطابع لا مركزي لأن السلطات الرئيسية المسؤولة عن هذا المجال هي الولايات والدوائر البلدية التي تمثل نفقاتها معا ٧٥,٢ في المائة في هذا الميدان. وهذا يعني أن الولايات والدوائر البلدية تخصص نحو ٢٠ في المائة من نفقاتها المباشرة على التعليم. وفي إطار الجهود الشاملة التي تبذلها الحكومة لصالح قطاعات الرعاية الاجتماعية، تمثل النفقات في هذا الميدان ٤١,١ في المائة من نفقات الولايات و ٣٤,٦ في المائة من نفقات الدوائر البلدية.

٧٧٧- وفي هذه الأثناء، تتكفل الحكومة الاتحادية بنسبة ٢٨ في المائة من النفقات في هذا المجال، ولا يمثل ذلك سوى ٦,٧ في المائة من نفقاتها المباشرة غير المالية، بما في ذلك المبالغ المتفاوض عليها (غير المنصوص عليها في الدستور) التي يتم تحويلها إلى الولايات والدوائر البلدية. ويرجع ذلك إلى أن الدستور البرازيلي يعهد إلى الولايات والدوائر البلدية بمسؤولية توفير التعليم الأساسي، في حين تتحمل الحكومة الاتحادية مسؤولية الفصول الاستدراكية^(٢٩). ومن ثم، يخصص الجزء الأكبر من تمويل الحكومة الاتحادية لمجال التعليم لسد نفقات مؤسسات الاتحاد للتعليم العالي ونفقات المدارس الفنية.

٧٧٨- ويتبين من استعراض النفقات في ميدان التعليم في المجموعات الفرعية الرئيسية الواردة في الجدول والرسم البياني أدناه أنه يمكن تقسيم جهود الحكومة في هذا الميدان إلى قسمين: قسم النفقات المباشرة التي تستهدف مجموعات التعليم الفرعية وقسم النفقات غير المباشرة. وفيما يتعلق بالقسم الأول، تخصص النفقات لثلاث مجموعات رئيسية من الأعمال الأساسية. وتضم المجموعة الأولى برامج تحتاج إلى دعم أكبر وتستوعب أعلى نسبة من النفقات: التعليم الأساسي (٤٢,٥ في المائة) والتعليم العالي (١٨,٩ في المائة)، وهما يمثلان معا ٦١,٤ في المائة من النفقات في هذا المجال. وتغطي المجموعة الثانية التعليم المبكر للأطفال (حتى سن ٦ سنوات) والتعليم الثانوي وتستوعب ١٠,٣ في المائة من هذه النفقات. وتضم المجموعة الأخيرة الأعمال ذات الصلة بالفصول الاستدراكية وتعليم الشباب والبالغين والتربية البدنية والرياضة والتعليم الخاص، وتستوعب معا ٢,٩ في المائة فقط من النفقات في ميدان التعليم.

٧٧٩- وخصصت نفقات أخرى لأنشطة لا صلة مباشرة لها بالتعليم لبنتين اثنتين محددتين هما: نفقات تضمن الأنشطة الإدارية وتمثل ٢٣ في المائة، ومساعدة الطلاب التي تستوعب ٢,٣ في المائة.

الجدول ٨٩

حخص الإنفاق على التعليم بحسب المستوى والنشاط، من جانب الحكومة على جميع مستوياتها، ١٩٩٥

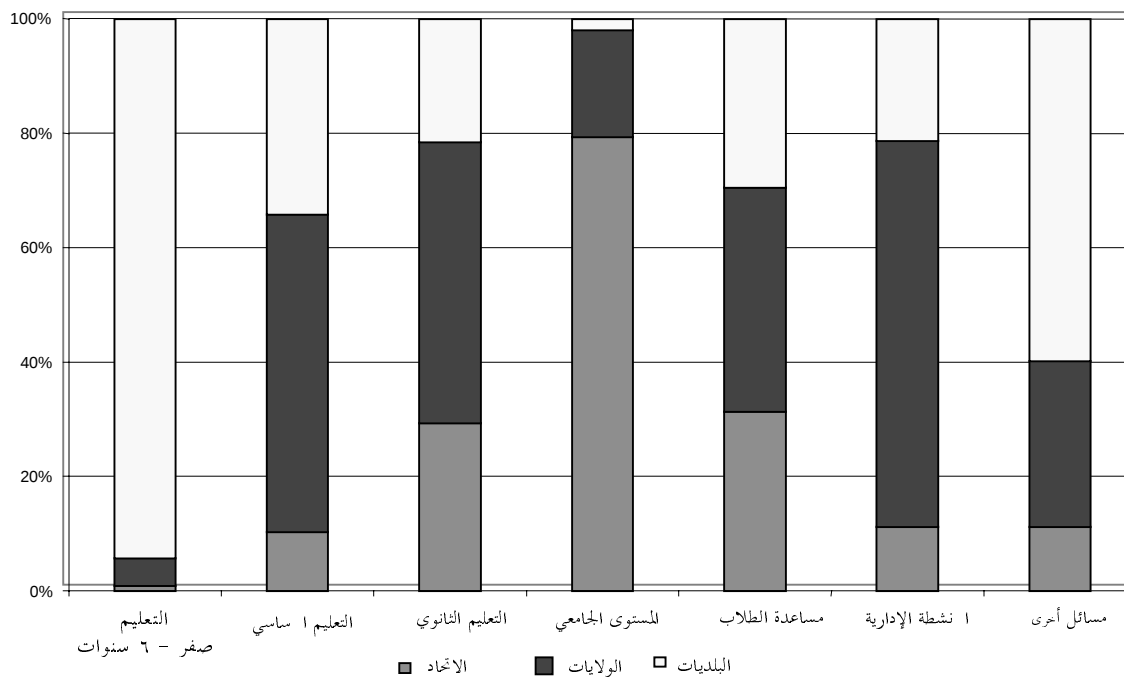
بملايين الريالات البرازيلية الاسمية											
المجموع					البلديات		الولايات		الاتحاد		مستويات وأنشطة التعليم
(ج/د)	(ب/د)	(أ/د)	%	= (أ+ب+ج)	%	(ح)	%	(ب)	%	(أ)	
٩٤,٣	٤,٨	١,٠	٣,٩	١٠٧٢٣٩٦	١٣,٦	١٠١٠٩٢٦	٠,٤	٥١١٩٠	٠,٢	١٠٢٨٠	تعلمه الأطفال حتى سن ٦ سنوات
٣٤,٢	٥٥,٥	١٠,٣	٤٢,٥	١١٥٥٢٩٨٠	٥٣,١	٣٩٤٨٨١٠	٤٩,٤	٦٤٠٩٤٧٨	١٧,٦	١١٩٤٦٩٢	التعليم الأساسي
٢١,٦	٩,١	٢٩,٣	٦,٤	١٧٣٦٧٢٥	٥,٠	٣٧٥٠٩٦	٦,٦	٨٥١٩٨٦	٧,٥	٥٠٩٦٤٢	التعليم الثانوي
٢,٠	١٨,٧	٧٩,٣	١٨,٩	٥٢٨٥٧٣	١,٤	١٠١٥٢٧	٧,٤	٩٥٧٧٢٨	٦٠,٠	٤٠٦٩٣١٨	التعليم العالي
٢٤,٥	٦٣,٦	١١,٩	٠,٣	٩٣٧٧٦	٠,٣	٢٢٩٧٧	٠,٥	٥٩٥٩٩	٠,٢	١١١٤٠	الفصل، الاستد، اكبة وتعليم الشباب والبالغين
٧٠,٧	١٩,٠	١٠,٤	٢,١	٥٦٠٠٢٣	٥,٣	٣٩٥٧٨٧	٠,٨	١٠٦٢١٦	٠,٩	٥٨٠٢٠	التربية البدنية والرياضة
٣٨,٧	٤٧,١	١٤,٣	٠,٥	١٤٦٨٢٩	٠,٨	٥٦٧٥٣	٠,٥	٦٩١٢٤	٠,٣	٢٠٩٥٢	التعليم الخاص
٢٩,٤	٣٩,٣	٣١,٣	٢,٣	٦٣٨٧٥٣	٢,٥	١٨٨٠٨٦	١,٩	٢٥٠٧٩٤	٢,٩	١٩٩٨٧٣	مساعدة الطلاب
٢١,٣	٦٧,٥	١١,٢	٢٣,٠	٦٢٦٠٥٤٦	١٧,٩	١٣٣١٥٩٢	٣٢,٥	٤٢٢٥٢٨٣	١٠,٤	٧٠٣٦٧٠	الأنشطة الإدارية
٢٧,٣	٤٧,٧	٢٤,٩	١٠٠	٢٧١٩٠٥٣٩	١٠٠	٧٤٣١٥٥٤	١٠٠	١٢٩٨١٣٩٨	١٠٠	٦٧٧٧٥٨٧	المجموع

المصدر: معهد البحوث الاقتصادية المتقدمة/إدارة الدراسات الاجتماعية.

٧٨٠- وتمثل هيكله النفقات مؤشرا سليما أيضا على تقاسم المسؤوليات في ميدان التعليم بين الحكومة على مستوياتها الثلاثة. ويتبين من الجدول أعلاه أن التعليم العالي يكاد يكون من مسؤولية الحكومة الاتحادية بالكامل لأن نفقاتها تغطي ٧٩,٣ في المائة من الإنفاق على هذه المجموعة الفرعية، في حين أن نفقات الولايات لا تمثل سوى ١٨,٧ في المائة. وتستوعب مؤسسات التعليم العالي في ولايتي ساو باولو وريو دي جانيرو جميع هذه النفقات.

الرسم البياني ١٢

النفقات في ميدان التعليم بحسب المجموعة الفرعية ومستوى الحكومة، ١٩٩٥



المصدر: معهد البحوث الاقتصادية المتقدمة/إدارة الدراسات الاجتماعية.

٧٨١- وفيما يتعلق بالمجموعة الفرعية للتعليم الأساسي، توفر الولايات الجزء الأكبر من التمويل (٥٥,٥ في المائة)، في حين أن الدوائر البلدية تقدم ٣٤,٣ في المائة. ولا توفر الحكومة الاتحادية سوى ١٠,٣ في المائة من التمويل الذي يخصص أساسا للدورات الاستدراكية والتعاون مع الحكومة على المستويات الأخرى امتثالا للقانون البرازيلي.

٧٨٢- وتسري نفس هذه الأحكام القانونية على المجموعة الفرعية للتعليم الثانوي، وإن كانت الحكومة الاتحادية تمول في هذه الحالة مجموعة من المدارس الفنية وكلليات الزراعة^(٣٠)، وتصل بذلك حصتها من الإنفاق إلى ٢٩,٣ في المائة. وتحمل الولايات نحو ٤٩,١ في المائة من جميع النفقات في هذه المجموعة الفرعية، في حين لا تقدم الدوائر البلدية سوى ٢١,٦ في المائة، وتخصص معظم هذه النفقات لولاية ميناس خرايس.

٧٨٣- وامتثالا للمسؤوليات التي حددها دستور عام ١٩٩٨ والتي أعيد تأكيدها في القانون الجديد لمبادئ وقواعد التعليم، الذي يعهد إلى الدوائر البلدية بمسؤولية التعليم المبكر للأطفال، يبين الرسم البياني ١٢ أن الدوائر البلدية تتكفل بالمجموعة الفرعية المعنية بتعليم الأطفال حتى سن ٦ سنوات (التعليم المبكر للأطفال). بمستوى ٩٤,٣ في المائة، وأن الحكومة لا تتحمل سوى ٤,٩ في المائة على مستوييها الآخرين.

٧٨٤- وتتساءل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مبادئها التوجيهية عما إذا كانت هناك مجموعات متضررة من الناحية التعليمية. والرد هو حتما بالإيجاب. ويورد الجدول أدناه ستة تقسيمات شاملة للسكان (العرق، الجنس، سكان المناطق الحضرية/الريفية، المهاجرون، الفقراء ومنطقة الإقامة) تمت دراستها وفقا لثلاثة مؤشرات تعليمية هي: الالتحاق الصافي بالمدارس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة؛ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة ممن تجاوزت سنهم الصف الدراسي المناسب بعام أو أكثر، ومتوسط عدد سنوات الدراسة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٥ سنة.

الجدول ٩٠

قابلية تأثر التعليم، بحسب ستة تقسيمات للسكان وثلاثة مؤشرات تعليمية (بالنسب المئوية)

الالتحاق الصافي بالمدارس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة		الأطفال الذين تجاهت سنهم الصف الدراسي المناسب بعام أو أكثر، والذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة		متوسط عدد سنوات الدراسة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٥ سنة	
النسبة	الانحراف النمذجي	النسبة	الانحراف النمذجي	المتوسط	الانحراف النمذجي
٩٣,٠	٠,١	٢٩,٨	٠,٢	٦,٧٧	٠,٠١
٨٥,٠	٣,٥	٥٢,٩	٦,١	٤,١٤	٠,١٩
٩٥,٥	٠,١	١٦,٨	٠,٣	٧,٨٢	٠,٠١
٩٠,٠	٠,٦	٣٩,٥	١,١	٥,٦٤	٠,٠٤
٩٩,٤	٠,٦	١٠,٦	٣,١	١٠,٧٥	٠,٢٥
٩٠,٧	٠,٢	٤٢,٧	٠,٤	٥,٦٢	٠,٠١
٩٢,٥	٠,٢	٣٤,٠	٠,٣	٦,٣٤	٠,٠١
٩٣,٦	٠,١	٢٥,٦	٠,٣	٧,١٩	٠,٠١
٩٤,٦	٠,١	٢٣,٠	٠,٢	٧,٣٦	٠,٠١
٨٨,٠	٠,٣	٥٢,٣	٠,٦	٤,٣٦	٠,٠٢
٩٣,٠	٠,١	٣٠,٠	٠,٢	٦,٧٦	٠,٠١
٩٣,١	٠,٤	٢٧,٨	٠,٨	٦,٨١	٠,٠٣
٩٦,٥	٠,١	١٤,٨	٠,٢		
٨٨,٩	٠,٢	٤٨,٧	٠,٤		
٩٥,١	٠,١	١٦,٢	٠,٣	٧,٥٤	٠,٠١
٨٩,٨	٠,٢	٥٠,٨	٠,٤	٥,٣٩	٠,٠١

المصدر: أعد هذا الجدول داخليا على أساس بيانات دقيقة استمدت من مسح عام ١٩٩٧ لعينة من الأسر.

ملاحظة تصف كلمة "فقراء" الأشخاص الذين كان دخل الأسرة لكل فرد منهم يقل عن ٧٥ ريالاً برازيلياً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ تعني كلمة "المهاجر" الشخص الذي ولد في ولاية أخرى غير محل إقامته؛ لا تستخدم عبارة "متوسط عدد سنوات الدراسة" كعامل في تحديد الفقر لأن التعليم عامل حاسم لقوة الدخل، وتبين الأرقام أن العلاقة السببية معكوسة.

٧٨٥- ومجموعات السكان الواردة في الجدول أعلاه تبين بوضوح تام أن المجموعات ذات الأوضاع التعليمية السيئة هي كالأتي، مصنفة بحسب شدة الأوضاع: الفقراء، وسكان الريف، والسكان الذين يعيشون في شمال وشمال شرق البرازيل، وجماعات السكان الأصليين، والسود. ومن المدهش أن حالة المهاجرين - وهم الذين يعيشون في ولاية أخرى غير تلك التي ولدوا فيها - مماثلة إحصائيا لحالة السكان من غير المهاجرين. وحالة الفتيان أسوأ من حالة الفتيات: إن هذه الثغرة كبيرة من الناحية الإحصائية وإن كان الفرق أقل هنا مما هو عليه بالنسبة للمجموعات الأخرى.

٧٨٦- ومن أجل التصدي لهذه المشكلة، تولى معايير المناهج الوطنية الجديدة في البرازيل أهمية كبيرة لقضية التعدد الثقافي بغية القضاء على التمييز الذي تتعرض له المجموعات الواردة أعلاه بصفة خاصة. وهذا يتطلب البحث عن المعرفة وتعزيز قيمة الخصائص الإثنية والثقافية عند العديد من المجموعات الاجتماعية المختلفة التي تعيش في البرازيل. وبدراسة الأوضاع العديدة والمختلفة التي تعيش فيها هذه المجموعات، بما في ذلك التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التمييزية التي لا تزال تتخلل المجتمع البرازيلي، فإن لدى الطلاب إمكانية التعرف على البرازيل، ذلك البلد المعقد والمتعدد الأوجه الذي يحفل أحيانا بالتناقضات. وبهذه الدراسة، يتحول التنوع الذي يتم تأكيده في الفصول الدراسية إلى سمة رئيسية لتعزيز الهوية الوطنية التي تمثل التزام الحكومة البرازيلية تجاه المجتمع. وفي رأي الحكومة أيضا أن من الأهمية بمكان تنفيذ برامج الحد الأدنى من الدخل بالقيام باستثمارات في أكثر مناطق البلد حاجة إليها، مثل المشروع الذي يستهدف شمال شرق البلد وصندوق التعليم، مع القيام في الوقت ذاته بتشجيع التعليم الخاص ودعم مبادرات التعليم عند جماعات السكان الأصليين. وترد الأمثلة المشار إليها أعلاه ضمن سياسات الحكومة التي تركز مباشرة على تأمين سبل تحصيل العلم لأكثر المجموعات تضررا.

٧٨٧- وقد قامت الحكومة البرازيلية التي يساورها قلق شديد أيضا بإزاء نوعية التعليم الأساسي بإنشاء صندوق تطوير التعليم ومواصلة تعزيزه لضمان أنشطتها. وينص هذا الصندوق على إنفاق حد أدنى على كل طالب في السنة، بتوفير التمويل وفقا لما هو منصوص عليه في الدستور. وستلقى أية ولاية تعجز عن توفير هذا الحد الأدنى للفرد تمويلا إضافيا من الحكومة الاتحادية.

٧٨٨- وثمة تدبير آخر يستهدف تأمين اطراد تدفق التمويل إلى المدارس الحكومية هو البرنامج الذي تديره وزارة التعليم واسمه *Dinheiro na Escola*. ومن خلال برنامج التمويل هذا، تحول الأموال مباشرة إلى المدارس لتأمين تلبية بعض الاحتياجات الأساسية التي هي ثانوية نسبيا ولكنها تتطلب حولا عاجلة.

٧٨٩- وأصبح التعليم الثانوي يتسم تدريجيا بطابع إلزامي بصدور القانون الجديد لقواعد ومبادئ التعليم في عام ١٩٩٦. وبفضل الأحكام المنصوص عليها فيه وارتفاع معدلات استكمال مرحلة التعليم الأساسي، ازدادت نسبة تسجيل الطلاب للمرة الأولى زيادة كبيرة في مرحلة التعليم هذه في المدارس الحكومية فوصلت إلى ٦٥,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ مقابل ١٨ في المائة لشبكة المدارس الخاصة.

٧٩٠- ومنذ نيسان/أبريل ١٩٧٥، أنشأت البرازيل نظاما لإقراض طلاب المؤسسات الخاصة للتعليم العالي اسمه برنامج ائتمانات التعليم. وفي أيار/مايو ١٩٩٩، حل محل هذا البرنامج صندوق تمويل طلاب الجامعات الذي يستهدف تغطية ٧٠ في المائة من الرسوم التي تفرضها مؤسسات التعليم العالي على الطلاب.

٧٩١- وبالرغم من أن البرتغالية هي اللغة الرسمية في البرازيل، تؤكد الحكومة أنها تركز جهودها لتعزيز التنوع الثقافي على مراحل وذلك بتوفير التعليم لجماعات السكان الأصليين بلغاتهم. وبالمثل، تسعى برامج الكتب المدرسية إلى شمول مجموعة اللغات الواسعة للسكان الأصليين في البرازيل، كلما أمكن ذلك.

٧٩٢- وبدعم من الحكومة، تجري مناقشات واسعة النطاق ومبشرة على نطاق البلد حول قضية التعليم، وتعكس هذه المناقشات زيادة التوقعات الناتجة عن تعزيز حقوق المواطنين. وقد لعبت الأموال التي خصصت للتعليم دوراً مهماً في هذه المناقشات يسعى الحكومة للوفاء باحتياجات السكان تدريجياً وذلك باستخدام اعتمادات الميزانية على أفضل نحو ممكن. وتعتبر الحكومة البرازيلية الحق في التعليم حقاً أساسياً.

٧٩٣- وقد سبقت الإشارة إلى أن صندوق تطوير التعليم ومواصلة تعزيزه قد أنشئ في عام ١٩٩٨. ويتألف هذا الصندوق من ١٥ في المائة من إيرادات الضريبة، بما في ذلك المبالغ التي يتم تحويلها وفقاً لما ينص عليه الدستور، والتي ينبغي استثمارها للحفاظ على التعليم الأساسي وتطويره. ويوزع التمويل على مستوى كل ولاية وعلى مستوى الدائرة الاتحادية، الذي يتم تقاسمه بين حكومات الولايات والبلديات، على أساس نسب عدد الطلاب المسجلين كل سنة في المدارس على مستوى التعليم الأساسي. وتكمل الحكومة الاتحادية التمويل الذي يوفره هذا الصندوق كلما قلت أرصده في كل ولاية وفي الدائرة الاتحادية عن تمويل الحد الأدنى لكل طالب على نطاق البلد، والذي حدد مبلغه بـ ٣١٥ ريالاً برازيلياً في ١٩٩٩.

٧٩٤- ويكفل تمويل الصندوق، بما في ذلك الأموال الإضافية التي توفرها الحكومة الاتحادية كلما اقتضى الأمر ذلك، ٦٠ في المائة من أجور المدرسين الذين يعملون في نظام التعليم الأساسي الذي تديره الحكومة. وخلال السنوات الخمس الأولى من سريان هذا القانون، سيكون بالإمكان استخدام نسبة من الأموال لتدريب المدرسين غير المحترفين. وتخصص لهم فترة خمس سنوات للحصول على مؤهلات التدريس اللازمة، وهو شرط ضروري للانضمام إلى هيئة التدريس الدائمة على أساس مواصلة حياة مهنية.

٧٩٥- ووفقاً لقانون تطوير التعليم ومواصلة تعزيزه، ينبغي للولايات والدائرة الاتحادية والدوائر البلدية إعداد خطة جديدة لأجور المدرسين وحياتهم المهنية في غضون ستة شهور من بدء سريان القانون، بالامتثال للمبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس الوطني للتعليم. ويرد هذا الحد الزمني في الأحكام التي تم الاعتراض عليها بأمر زجري تمهيدي قدم إلى المحكمة العليا الاتحادية. والعامل الآخر الضار هو أن المبادئ التوجيهية لم تصدر إلا من جانب المجلس الوطني للتعليم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٧٩٦- وتعتبر أجور المدرسين مسألة حساسة بوجه خاص. وللصندوق تأثير إيجابي على الأجور التي يتقاضاها المدرسون. فخلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ارتفعت الأجور التي دفعت للمدرسين في شبكات مدارس الولايات والبلديات التي توفر التعليم الأساسي بنسبة ٢٩,٥ في المتوسط مقابل معدل تضخم نسبته ١٢ في المائة خلال نفس الفترة، وفقاً للمؤشر الوطني لأسعار المستهلكين. وارتفع متوسط الأجر من ٧١٧ ريالاً برازيلياً إلى ٩٢٩ ريالاً برازيلياً، وكانت أكبر زيادة هي تلك التي تلقتها شبكة المدارس البلدية حيث بلغت نسبتها ٣٣,٣ في المائة فارتفعت الأجور من ٦٢٠ ريالاً برازيلياً إلى ٨٢٦ ريالاً برازيلياً.

٧٩٧- وكانت نسبة زيادة أجور المدرسين في شمال وشرق البرازيل أعلى من المتوسط الوطني. ففي شمال شرق البرازيل، ارتفعت أجور المدرسين بنسبة ٥٩,٧ في المائة، وبلغ متوسط الزيادة لشبكة المدارس البلدية ٧٠,١ في المائة. وبلغ متوسط الزيادة في شمال البرازيل ٣٥ في المائة، وكان أعلى قليلاً في شبكة مدارس الولايات إذ بلغ ٣٧,٩ في المائة. وفي وسط - غرب البرازيل، ارتفعت الأجور في المتوسط بنسبة ٢٦,٥ في المائة، وبنسبة ٢٣,٦ في المائة في جنوب شرق البرازيل وبنسبة ٢٢,١ في المائة في الجنوب.

٧٩٨- وتشكل هذه البيانات جزءاً من مسح تقييم عملية تنفيذ صندوق تطوير التعليم ومواصلة تعزيزه، وهو مسح كلفت وزارة التعليم مؤسسة معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية بجامعة ساو باولو بإجرائه. وجمع هذا المسح معلومات عن توزيع الموارد فيما بين الولايات والدوائر البلدية، وعن تحسن مؤهلات المدرسين. وأعد هذا التحليل على أساس متوسط أجور المدرسين العاملين ما يعادل ٤٠ ساعة في الأسبوع.

٧٩٩- وزيادة الاهتمام بحالة المدرسين واحدة من الأهداف الرئيسية التي يتوخى صندوق تطوير التعليم ومواصلة تعزيز تحقيقها، وهو يخصص ٦٠ في المائة من أمواله لدفع أجور المدرسين الذين يعملون في المدارس ويوفرون التعليم الأساسي في النظام الذي تديره الحكومة. وتبين البيانات التي نتجت عن هذا المسح أن ٣٩ في المائة من شبكات التدريس قد تلقوا علاوات تجاوزت نسبتها ٥٠ في المائة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠.

٨٠٠- وباستثناء التعليم العالي، كان عدد الأماكن التي وفرتها المؤسسات التي تديرها الحكومة أكبر من تلك التي وفرتها المؤسسات الخاصة على جميع مستويات التعليم من حيث عدد تسجيل الطلاب وعدد المؤسسات. ومن عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨، ازداد نصيب شبكة المؤسسات الخاصة في إجمالي عدد مؤسسات التعليم من ١٦ في المائة إلى ٢٥ في المائة (التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة)؛ ومن ٧ إلى ٩ في المائة (التعليم الأساسي)؛ ومن ٣١ إلى ٣٤ في المائة (التعليم الثانوي)؛ ومن ٧٤ إلى ٧٨ في المائة (التعليم العالي).

٨٠١- وليست هناك قيود رئيسية تفرض على فتح مدارس خاصة، وإن خضع تشغيلها لاعتمادها السابق من جانب مجلس التعليم المناظر في الولاية بالنسبة لمستويات التعليم حتى المستوى الثانوي، ومن جانب مجلس التعليم الوطني بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي.

٨٠٢- والأمل معقود على أن تكون الحكومة البرازيلية قد أرشدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى ما اتخذته من تعهد بصدد الحق في التعليم. فالجهود التي بذلت على مستويات الحكومة الثلاثة جميعها بزيادة تعبئة المجتمع ومشاركته في تحديد نظام التعليم الذي تديره الحكومة في البرازيل تنعكس في زيادة سبل تحصيل العلم باطراد على جميع المستويات. وتشكل لا مركزية البرامج وتمويل الحكومات لتأمين التعليم على جميع المستويات باعتماد معايير شفافة وشاملة العمود الفقري لهذه المبادرات. وبالرغم من طول الطريق الذي لا يزال يتوجب قطعه، فقد تحققت أوجه تقدم رئيسية.

٨٠٣- وسعياً لإنفاذ الحق في التعليم إنفاذاً كاملاً، التمسّت البرازيل المساعدة الدولية، خاصة لتمويل مشاريع الرعاية الاجتماعية والبحوث. وقد كانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ناشطين بشكل خاص، مثلما كانت مكاتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتمثل القروض الأجنبية من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومن البنك الدولي مصدر تمويل مهمما يستخدم لضمان المشاريع التي يتمثل هدفها الرئيسي في رفع نوعية التعليم في البرازيل مع القيام في الوقت ذاته بدعم نزاهة نظام التعليم فيها.

٨٠٤- والمبادرة الرئيسية التي تستحوذ على التمويل الأجنبي هي مشروع شمال - شرق البرازيل الذي ينفذ في أكثر مناطق البرازيل فقراً، لاسيما في شمال - شرق البلد. وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل وتوسع صندوق التعليم بتمديده إلى شمال ووسط - غرب البرازيل. وبرنامج تحسين وزيادة التدريب المهني الذي يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لا يقل عن ذلك أهمية.

٨٠٥- ومن وجهة نظر أخرى ومتساوية الأهمية مع ذلك، اشتركت البرازيل إلى حد كبير في مبادرات التعاون الدولي في ميدان التعليم بمساعدة البلدان التي تنتمي إلى مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وكذلك في شرق تيمور.

المادة ١٥

٨٠٦- في مستهل تعليقاتها على المادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تود الحكومة البرازيلية الإشارة إلى التعليقات على الوثيقة التي تحمل العنوان "تقرير المجتمع المدني عن امتثال البرازيل للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" الذي قدم مؤخراً إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمحصلة للمشاورات الموسعة مع المجتمع المدني ولنقاشات مكثفة.

٨٠٧- وتسجل الوثيقة المذكورة ثلاثة تعليقات إيجابية حول تعزيز وحماية الحق في الحياة الثقافية والتمتع بالتطور العلمي والتكنولوجي في البرازيل^(٣). فقد تمت الإشارة على سبيل المثال إلى أنّ "... ملاحظة تقدم فعلي اليوم في البرازيل فيما يخص الأسس القانونية للحقوق الثقافية..."؛ "٢" "... ومواكبة أناس آخرين لهذا التقدم في المجال التشريعي..."؛ "٣" "... ووجود مثالين ملموسين جديرين بالذكر يعكسان تغيراً مفيداً بالنسبة للحكومات فيما يتعلق بالاستثمارات في المجال الثقافي. وخير مثال على ذلك، ظهور وسائط إعلام رسمية عالية الجودة أحرزت جوائز دولية، مثل قنال التلفزيون التربوي وقنال التلفزيون الثقافي اللذين ساعدا على نشر المظاهر العديدة المختلفة للثقافة البرازيلية..."

٨٠٨- وبعد الإحاطة علماً بهذا التعليق الأولي نظراً لأهميته، تود الحكومة البرازيلية الآن أن تتطرق، على وجه التحديد، إلى النقاط المهمة المتمثلة في المبادئ التوجيهية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما أشير إليها في المادة ١٥ من العهد الدولي.

٨٠٩- فالحكومة البرازيلية تولي الأهمية القصوى لمشاركة المجتمع في مجمله، دون تمييز، في الحياة الوطنية الثقافية، وتشجع على إبراز السمات الثقافية الخاصة بمجموعاتها الإثنية العديدة المختلفة. وتبذل البرازيل، عند وضع خطوط العمل التي توجه سياستها الثقافية قصارى جهدها للتصدي لهذه الشواغل.

٨١٠- وأساس الإجراءات التي تتخذها البرازيل هو الدستور البرازيلي الذي يعترف بالثقافة بصفتها حقاً اجتماعياً تنص عليه، بصفته كذلك، المادتان ٢١٥ و ٢١٦. وتعتبر هاتان المادتان على السواء عن مسؤولية الجمهور عن حماية وتطوير أساليب التعبير الثقافية المتنوعة بشكل كبير وعن مسؤولية الدولة عن تشجيعها.

٨١١- كما ينظر إلى الثقافة بصفتها قطاعاً مهماً من قطاعات الإنتاج الاقتصادي في البلد. فالكتب والمسرح والموسيقى والسينما والفنون والرقص والتلفزيون وسائل كلها تتطور بصورة دينامية لتكون قطاعات تفضي إلى فرص عمل مهمة من الناحية الإنمائية. وفي عام ١٩٩٤ وظف هذا القطاع ٥١٠.٠٠٠ شخص في كافة مناطق البرازيل أي بنسبة تمثل حوالي ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٨١٢- وللفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ استحدثت نظام إداري من نوع جديد فيما يخص القطاع الثقافي. فالخطة المتعددة السنوات التي وضعتها الحكومة الاتحادية تحدد مؤشرات الأداء والنتائج قصد مراقبة البرامج التي تديرها وزارة الثقافة وكياناتها الفرعية. وتنص الخطة على المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاع الثقافي التي تقع تحت مسؤولية الدولة خلال السنوات الأربع المقبلة. والعمود الفقري للخطة هو استحداث أدوات لقياس أداء كل المؤسسات التي تنظم أنشطة لها صلة بالفنون والمكتبات وبالحفاظ على التراث الثقافي البرازيلي، في محاولة لتعزيز نوعية النفقات الحكومية على هذا القطاع وضمان اطراد أعمالها.

٨١٣- واستحدثت أنواع مختلفة عدة من طرائق التمويل لتنمية الثقافة والحفاظ عليها. إذ تنفق البرازيل جزءاً من الإيرادات الضريبية من خلال وزارة الثقافة ومكاتب الولايات والبلديات للثقافة. وجاء القانون الاتحادي رقم ٨٣١٣ بالآليات التمويلية التالية: صندوق الثقافة الوطني الذي يخصص أموالاً للمشاريع الثقافية من خلال قروض قابلة للسداد أو منح للأفراد والكيانات القانونية التي لا تستهدف الربح، فضلاً عن الوكالات الثقافية الحكومية؛ وصندوق الاستثمار في المجال الفني والثقافي، الذي تنظمه لجنة رعاية المعالم الفنية والفنون الذي يقدم امتيازات ضريبية لدافعي الضرائب الذين يودون الاستثمار في المجال الثقافي. ويكمل القانون الاتحادي رقم ٨٦٨٥ (١٩٩٣) المعدل بالقانون رقم ٩٣٢٣ (١٩٩٦)، هذه الآليات التمويلية. ويقدم قانون السمعيات والبصريات البرازيلي إعانات للمشاريع السمعية البصرية وللصناعة السينمائية التي يضطلع بها المنتجون المستقلون، فضلاً عن المشاريع المخصصة للعرض والتوزيع ذات الصلة بهذا الميدان ولإتاحة الهياكل التقنية الأساسية. وبالإضافة إلى القوانين الاتحادية هذه هناك مجموعة كاملة من التشريعات على مستوى الولايات والبلديات وضعت على أساس قانون الحوافز الاتحادي.

٨١٤- ويسرد الجدول أدناه قائمة الاستثمارات في المجال الثقافي خلال السنوات القليلة الماضية على الصعيد الاتحادي، بما في ذلك الحوافز الضريبية.

الجدول ٩١

الاستثمارات في المجال الثقافي، بما فيها تمويل الحوافز الضريبية، ١٩٩٥ - ١٩٩٩ *

السنة	بالريالات البرازيلية
١٩٩٥	١٦٣ ٩٢٣ ٨٥٠
١٩٩٦	٢٤٩ ٣٧٢ ٩٧٧
١٩٩٧	٣٨٢ ١٠٨ ٠٠٢
١٩٩٨	٣٤٧ ٤٦٣ ٥٤٦
١٩٩٩	٣٣١ ٢٧٤ ٠١١

المصدر: وزارة الثقافة.

* باستثناء الإنفاق على الموظفين ومستحقاقهم والتكاليف الإدارية للكيانات الاتحادية.

٨١٥- إن الهيكل الأساسي الذي يقدم الدعم للتنمية الثقافية هيكل معقد يتشكل من شبكة مؤسسات تمتد عبر ٥٠٠٠ دائرة في البرازيل، رغم أنها أكثر تركزاً في الولايات والمناطق ذات معدلات ناتج محلي إجمالي أعلى. ويسرد الجدول التالي، حسب المناطق، عدد المؤسسات الثقافية ذات العاملين بالتعاقد في عام ١٩٩٦.

الجدول ٩٢

المؤسسات الثقافية حسب المناطق، ١٩٩٦

المناطق	إنتاج الأفلام وشرائط الفيديو	توزيع الأفلام وشرائط الفيديو	عرض الأفلام وشرائط الفيديو	المسرح والموسيقى وأنشطة فنية أخرى
الشمال	٨	٥٩	٢٩	١٢
الشمال الشرقي	٧٠	٣٠١	٨٢	١٢٥
الجنوب الشرقي	٥١٧	١ ٥٦٢	٤٦٤	٥٦٢
الجنوب	٨٥	٤٦٩	١٢٥	١٤٢
الوسط الغربي	٤١	١٦٨	٤٢	٥٠
المجموع	٧٢١	٢ ٥٦١	٧٤٢	٨٩٣

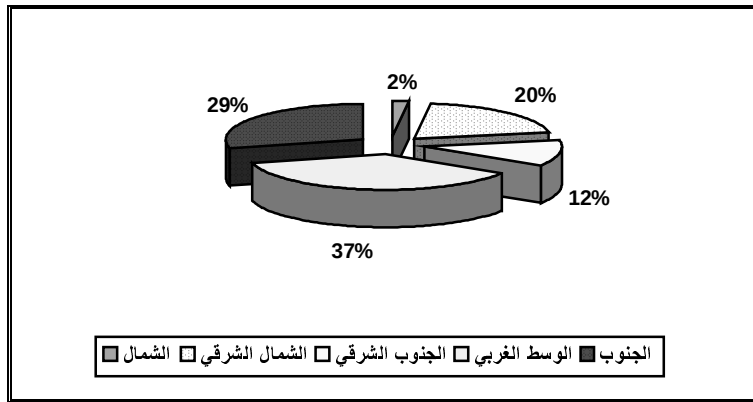
المصدر: RAIS/وزارة العمل ١٩٩٦.

٨١٦- والتشجيع على القراءة جانب آخر من الجوانب التي لفتت انتباه الحكومة البرازيلية. ونظرا لأهميتها الاجتماعية والثقافية، ما برحت وزارة الثقافة تضع حيز التنفيذ البرنامج الوطني لتحفيز على القراءة المستحدث بموجب المرسوم رقم ٥١٩ في أيار/مايو ١٩٩٢. ومن خلال مؤسسة المكتبة الوطنية، يربط هذا البرنامج بين مبادرات مؤسسات مختلفة عدة تعزز عادة القراءة بإقامة مراكز ومكاتب للقراءة، فضلا عن تدريب معلمين في هذا المجال.

٨١٧- وسيتوسع برنامج "الكتاب المفتوح" خلال عام ٢٠٠٣، إذ سيرفع من عدد الكتب المطبوعة في البرازيل بشكل ملحوظ وسيزيد من عدد المكتبات العامة في المناطق البلدية بنسبة ٧١ في المائة. وعلى مدى الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩، أنشئت ٦٧١ مكتبة تطلبت استثمارات لاقتناء مجموعات مكتبية دائمة، ولاقتناء التجهيزات، والأثاث والمعدات التي تعود بالنفع على كل الأطراف البرازيلية، لا سيما الشمال الشرقي الذي يسكنه ٢٨,٥ في المائة من سكان البرازيل.

٨١٨- وأنشأ المرسوم رقم ٥٢٠ الذي صدر في أيار/مايو ١٩٩٢ نظام المكتبات العامة بغرض إعمال وتحسين الخدمات المكتبية في كل أنحاء البرازيل. وتدير هذا النظام وتنسق بين مكوناته مؤسسة المكتبة الوطنية بمشاركة الولاية والهيئة الاتحادية والهيئات البلدية. وتشير البيانات التي أصدرتها وزارة الثقافة إلى وجود ٤ ٠٠٩ مكتبات في البرازيل، ٣٧ في المائة منها في الجنوب الشرقي و ٢٩ في المائة في الشمال الشرقي.

الرسم البياني ١٣ المكتبات في البرازيل بحسب المناطق



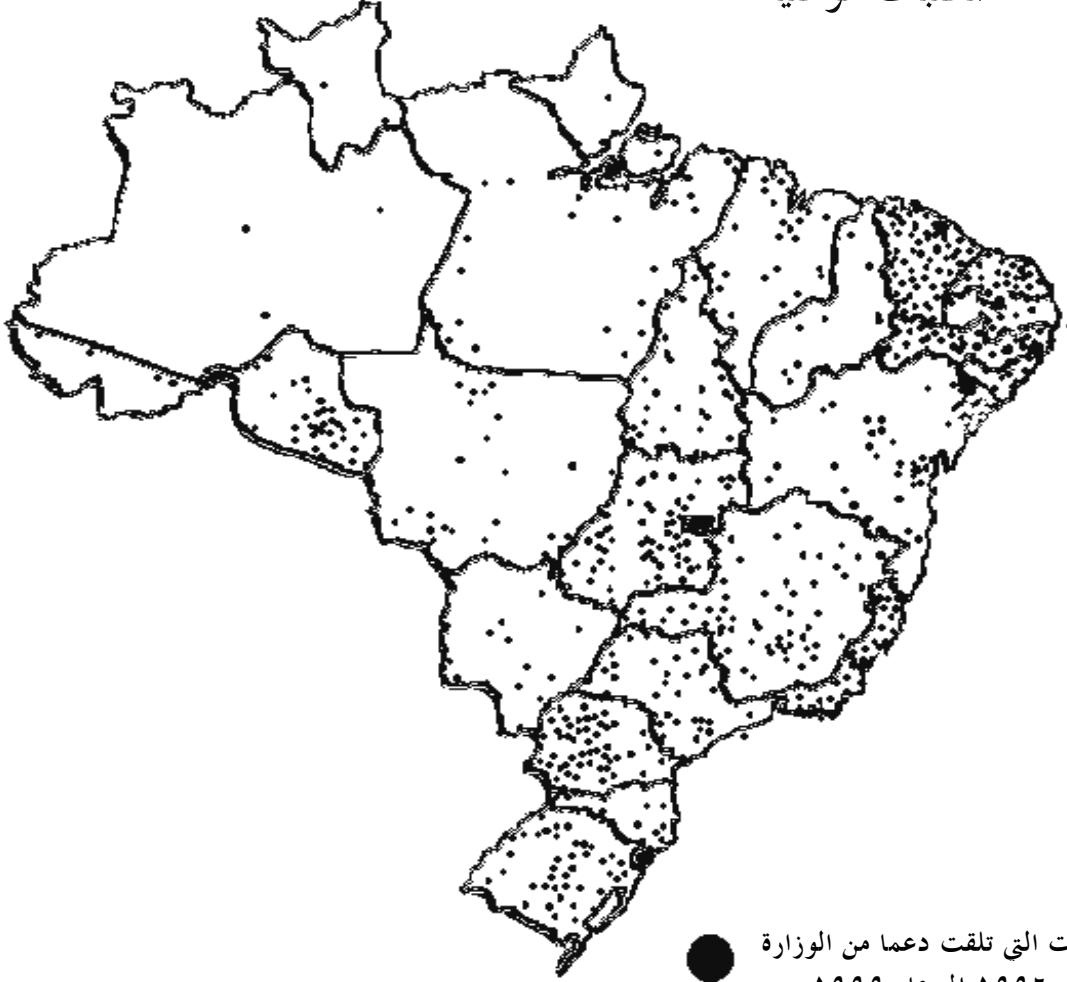
المصدر: وزارة الثقافة.

٨١٩- خصصت وزارة الثقافة لكل الولايات في البرازيل أموالا للمكتبات الوطنية. فقد خصصت عام ١٩٩٥ مبلغ ٣ ٠٢٩ ١٤٩ ريالا برازيليا للأنشطة التي تشجع على القراءة، واستثمرت مبلغ ٧٠٥ ٢٠٣ ٣٤٠ ريالات برازيلية من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩. وأنشئ بفضل برنامج "مكتبة في كل بلدية" ٣٥٤ مكتبة عامة في عام ١٩٩٩، وذلك بموجب الاتفاق الموقع مع البلديات. ونيابة عن الحكومة الاتحادية، تمول وزارة الثقافة في كل مكتبة اقتناء ما يناهز ٢ ٠٠٠ كتاب وتمول التجهيزات حتى ٤٠ ٠٠٠ ريال برازيلي. وبالإضافة إلى إنشاء مكتبات جديدة، تخصص الوزارة أموالا لصيانة وتوسيع المجموعات من المكتبات الدائمة، ولتجديدها، ولشراء التجهيزات، ولحوسبة قاعات المطالعة ولصيانة الوحدات الموجودة.

٨٢٠- وتبين الخريطة رقم ١ توزيع المكتبات التي أنشأتها وزارة الثقافة والتي تقدم لها الدعم في كل أنحاء البرازيل على مدى السنوات القليلة الماضية.

الخريطة رقم ١

المكتبات الوطنية



المكتبات التي تلقت دعما من الوزارة
من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩
المصدر: وزارة الثقافة.

٨٢١- والنشاط الثقافي الآخر الذي ما فتئت الحكومة تشجع عليه هو نشاط الفرق الموسيقية والأوركسترا. فخلال السنوات الأربع الماضية مولت وزارة الثقافة ما يزيد على ١ ٠٠٠ بلدية في كل أنحاء البرازيل قصد إنشاء فرق موسيقية أو تحديث الفرق الموسيقية الخاصة بها. وعلى مدى هذه الفترة، قدمت الوزارة دعما لـ ٢٦ فرقة أوركسترا ولما يقرب من ٤٠٠ فني وخبير موسيقي يشاركون في أحداث برازيلية أو دولية. ففي عام ١٩٩٥ خصص مبلغ ٧٩٧ ٩١٨ ريالا برازيليا للتكفل بأربع فرق موسيقية برازيلية. ومن عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩ خصص مبلغ ٣٧ ٥٥٠ ١٧ ريالا برازيليا لما يزيد عن ١٧ ٠٠٠ آلة وفرقة موسيقية، فضلا عن إنشاء وإحياء فرق أوركسترا (انظر الخريطة رقم ٢ أدناه). وعلاوة على ذلك، قدمت الوزارة دعما لإنتاج أقراص مضغوطة تروج الموسيقى من شتى المناطق البرازيلية، فضلا عن المهرجانات والحفلات الموسيقية.

الخريطة رقم ٢

الفرق الموسيقية وفرق الأوركسترا



المصدر: وزارة الثقافة.

٨٢٢- هناك في البرازيل حوالي ٣٠٠ ١ متحف، تتميز بتنوعها الكبير: متاحف وطنية وإقليمية ومجتمعية وعامة وخاصة وتاريخية وفنية واثروبولوجية وإثنوغرافية وعلمية وتكنولوجية. وتدير المتاحف الرئيسية في البرازيل وزارة الثقافة، وتختص في تنظيم جولات بصحبة مرشدين بالتوازي مع أنشطة تربوية وترويجية موجهة إلى الأطفال. واتباع نظام الدخول بالجماع في أيام الأحد يشجع على زيادة عدد الأفراد الذين يزورون هذه المؤسسات الثقافية بصرف النظر عن قدراتهم المادية.

٨٢٣- والسياسات الثقافية في البرازيل حساسة بصفة خاصة للمسائل التي تنطوي على تأكيد الهوية الوطنية. وتاريخيا، ساهم كل من السينما والتراث التاريخي والفني الوطني، والمسرح والفنون والأدب، مساهمة ذات شأن في زيادة الوعي بالتآزر داخل المجتمع الوطني الذي تنتمي إليه هذه العناصر. ولذلك فإن الأقليات الإثنية تشكل مجموعات تستدعي مشاركتها في تشكيل المجتمع البرازيلي عناية خاصة. وتمثل المتاحف والمؤسسات التاريخية والأثرية عناصر أساسية في قراءة التاريخ وتصوره ونشره ينبغي أن تركز على قيمة كل أوجه التنوع. كما تخطي وزارة الثقافة بدعم مؤسسة الجوائز الثقافية التي يكمن هدفها الأساسي في تعزيز إدماج السكان السود البرازيليين في جميع مراحل البلد الإنمائية. ووفاء بهذا المبدأ، تنظم المؤسسة أنشطة وتشارك فيها وترصدها، يقصد منها تحسين نوعية الحياة والرفع من قيمة ثقافة السود.

٨٢٤- واستكملت المؤسسة رصدتها المنتظم لباقي المآوي^(٣٢) التي لجأ إليها فيما مضى العبيد الفارون، وبذلك ربطت عبر المبادلات صلات وثيقة مع البلدان الأفريقية والأوروبية والكاريبية والأمريكية الشمالية، فضلا عن مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وهي قيد إنشاء المركز الوطني لمراجع ومعلومات ثقافة السود، الذي تنوي الحكومة تدشينه عام ٢٠٠١ بصفته فضاء ماديا ورمزيا وافترضيا هاما، يتيح مرافق ترويجية تحقق تكامل الثقافة الأفريقية البرازيلية وتعززها.

٨٢٥- وبواسطة مؤسسة الجوائز أيضا، دعمت الحكومة البرازيلية أنشطة في عدة مناطق مختلفة من البرازيل، وهي تسعى جاهدة لتأكيد الهوية الثقافية للسود في سياق مجتمع تسوده التعددية، وتعمل على تعزيز دينامية وثراء وتنوع أشكال إبداعها وتعبيرها المتعددة، وتهدف إلى تقليص الفوارق المكانية والاجتماعية، وتشجع على تبادل التجارب الفنية في عدة مجالات مختلفة وعلى استخلاص كل الإمكانيات من الثقافة الأفريقية البرازيلية. وإذ تعمل بشكل وثيق مع الكيانات الحكومية على مستوى الاتحاد والولايات والبلديات، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمنتجين والخبراء في مجال الثقافة البرازيلية الأفريقية، تقدم المؤسسة الدعم للبحث عن الفرص والأماكن حيث يمكن إقامة مشاريع ذات أهمية بالنسبة لمجتمع السود، إضافة إلى محاولتها جاهدة الحفاظ على الثقافة الشعبية، وإطار ثقافة السود والثقافة البرازيلية في البرازيل وخارجها على حد سواء.

٨٢٦- وتهتم الأوساط الحكومية البرازيلية اهتماما كبيرا بتعزيز الهوية الثقافية من خلال القطاع السمعي البصري، لأنها تدرك تماما أن حرية التعبير الكاملة والإبداع الفني لا يتعارضان مع ضرورة ضمان التعبير عن الثقافات التقليدية في البرازيل وأصولها الواسعة المتنوعة. وهذا هو السبب الأساسي في سن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٩٩٢/٨٤٥٠١ التي تنص على أن دور السينما يجب أن تخصص عددا معينا من الأيام (يقيم كل سنة) لعرض أفلام برازيلية بأكملها.

٨٢٧- وتحتضن مؤسسة الهنود الوطنية التابعة لوزارة العدل مجتمعات السكان الأصليين في البرازيل، وتحمي ثقافتهم أيضا. وقد جرى مؤخرا تدشين متاحف الاكتشاف في الهواء الطلق التي يتجاوز مفهومها مفهوم المتاحف التقليدية. ومن بين هذه المتاحف، ما يعرف الآن بالاكتشاف الرباعي الأبعاد الذي يبرز تنوع المناظر الطبيعية والأحوال، بما في ذلك التجمعات الحضرية التاريخية^(٣٣) التي تجذب أعدادا كبيرة من الزوار؛ ومحميات غابات

المنطقة الأطلسية المطيرة (فيرا كروز، منتزه البرازيل) والمنتزه الطبيعي في مونت باسكوال، الذي يشمل أيضا معلمة تاريخية في غاية الأهمية ما تزال تعيش فيها مجموعات من السكان الأصليين، والمواقع الأثرية؛ ومحميات السكان الأصليين (وإحداها مخصصة لقبيلة كورووا فرميلها، وهي منطقة حضرية ذات قيمة تاريخية كبيرة جدا). والمثال الآخر عن كيفية سعي متاحف الاكتشاف في الهواء الطلق إلى تجاوز المفهوم التقليدي للمتحف، يتجسد في تنظيم مجمع باتاتشو الثقافي، الذي يشرف عليه المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني. ويتضمن هذا المجمع عيادة للرعاية الصحية، وورشتين لتحضير الأعشاب الطبية ومخزنا لبيع هذه الأعشاب، ومدرسة ذات ست قاعات، ومنطقة استحمام وملاعب ومطاعم ومكاتب وحمامات صممت بمشاركة المجتمع المحلي نفسه.

٨٢٨- ونظرا للأهمية التي يكتسبها بالنسبة للتراث الثقافي البرازيلي، فإن ساحل الاكتشافات الذي يتضمن الجزء الذي أسست عليه أول عاصمة برازيلية من قبل البحارة البرتغاليين، فقد أدرجته اليونسكو ضمن قائمة مواقع التراث العالمي.

٨٢٩- وعهد بالمجموعات الدائمة التي تملكها الحكومة البرازيلية إلى المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني، الذي يدير ١٦ ٠٠٠ موقع تاريخي، و٦١ موقعا تاريخيا حضريا، و١١ ٠٠٠ موقع أثري مسجل، كلها مواقع مفتوحة للجمهور، كما أنه مسؤول عن أكثر من مليون تحفة، بما في ذلك مجموعة القطع المتحفية الدائمة، وحوالي ٢٤٥ ٠٠٠ كتاب وكيلومتران من الوثائق المحفوظة، بالإضافة إلى الصور الفوتوغرافية والأفلام وأشرطة الفيديو.

٨٣٠- تأسس المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني سنة ١٩٣٧ وبذلك يكون أقدم مؤسسة للحفاظ على الثروة الثقافية في أمريكا اللاتينية وتقع على عاتقه واجبات ومسؤوليات تتراوح بين تحديد وحماية وترميم وحفظ ومراقبة الثروة المادية والأثرية والثقافية، فضلا عن المناظر الطبيعية، وذلك من خلال إدارة المكتبات والمحفوظات والمتاحف، والاعتناء بعدة جوانب هامة من جوانب المشهد الثقافي العام في البرازيل. وتنظم أنشطته ١٤ هيئة رقابة و ١٩ مكتبا دون إقليمي، فضلا عن المتحف الوطني للفنون الجميلة، ومتحف التاريخ الوطني، والمتحف الإمبراطوري، والمتحف الجمهوري، ومتحف الاستقلال ومتاحف لازار سيغال، وفيلا - لوبوس وكاسترو مايا، وميلو لايتاو، وضبعة روبرتو بيرل ماركس، والقصر الإمبراطوري لباتشو ومكتبة السينما البرازيلية، إضافة إلى ١٨ متحفا إقليميا و ٩ منازل تاريخية ومنتزه تاريخي واحد.

٨٣١- كما أن المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني مسؤول عن الحفاظ على قيم التراث ونشرها. والحوافز التي تدفعه للحفاظ على الثروة التاريخية والأثرية والفنية البرازيلية لا تقوم على أساس الجوانب المعينة ذات الاهتمام فحسب وإنما الحفاظ على المواقع، بما فيها المعالم الأثرية، الذي يحسن البيئة الحضرية بوجه عام، فضلا عن تحسين الوضع الاقتصادي، والذي يرسم في الوقت نفسه مسار تطور الهويات الاجتماعية بموازاة الوعي بالماضي. وتتسع بعض هذه الخصائص لتشمل عناصر مثل اللوحات والمنحوتات والمخطوطات، والمشغولات اليدوية ومواد الاستعمال التقليدي مثل المصنوعات الفخارية والخزفية والأسلحة والأواني المطبخية والكتب. والحفاظ على الأمتعة الشخصية مثل الأثاث والمعدات مكفول بالمنح الحكومية، فضلا عن الامتيازات الضريبية. ومن خلال هذا النظام، تريد الحكومة البرازيلية وإدارة الدولة، إلى أقصى حد، من مساهمة القطاع الخاص في الحفاظ على التراث الوطني.

٨٣٢- تتحمل الحكومة البرازيلية المسؤولية، من خلال المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني، عن الحفاظ على المواقع التسعة التي صنفها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مواقع من التراث العالمي وهي: المجمع الحضري والمعماري في أورو بريو في ولاية ميناس غرايس؛ والمواقع الأثرية في أوليندا، في برنامبوكو؛ وبقايا كنيسة ساو ميغيل وبعثات اليسوعيين في غواراني، في ولاية ريبو غراندي دو سول؛ ومركز سالفادور التاريخي في ولاية باهيا؛ والحرم بوم جيزوس دو ماتوتسينهوس، في ولاية ميناس غرايس، والمواقع الأثرية في ساو رامون دو نوناتو في منتزه سيرا دو كاييفارا الوطني، في ولاية بياويي؛ والمجمع الحضري والمعماري والطبيعي في برازيليا، الدائرة الاتحادية؛ ومنتزه إيغاوشو الوطني في ولاية بارانا؛ والمركز التاريخي في سان لويس في ولاية مارهاو. وأضيفت إلى هذه المواقع مؤخرا مدينة ديمانتينا التي صنف أيضا موقعا من مواقع التراث العالمي.

٨٣٣- وتهدف سياسة وزارة الثقافة البرازيلية الحالية المتعلقة بالتراث إلى الحفاظ على تراث كل المجموعات الإثنية التي أسهمت في بناء الوطن البرازيلي. وخير مثال على ذلك هو الدعم الذي تقدمه الوزارة لمشاريع إصلاح أول معبد يهودي في الأمريكتين، شيد عام ١٦٤١ في ريسيف من قبل اليهود المهاجرين من هولندا وشبه الجزيرة الأيبيرية.

٨٣٤- ومن عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩ أنجز ٦٨٧ مشروعا في كل أنحاء البرازيل في الميادين الفنية والتاريخية والثقافية. وخلال هذه الفترة أنفقت وزارة الثقافة ٦٦٣ ٤٢٧ ٨٧ ريالا برازيليا لإنشاء مراكز ثقافية وللحفاظ على الكنائس والمسارح والمتاحف وترميمها. وفي عام ١٩٩٥ أنفقت ٦ ٥٠٠ ٠٠٠ ريال على ٦٠ نشاطا. وفي السنة الماضية خصصت أموال لبناء وتوسيع وترميم وتحديد ٣٢ مسرحا ومركزا للتمثيل، بما في ذلك مسرح تراوكا البلدي في ولاية آكر، ومسرح طوبياس باريتو في أراكاجو، في ولاية سرغيي، ومسرح ساو جواو ديل ري البلدي في ولاية غرايس ميناس ومسرح إليوس البلدي في ولاية باهيا.

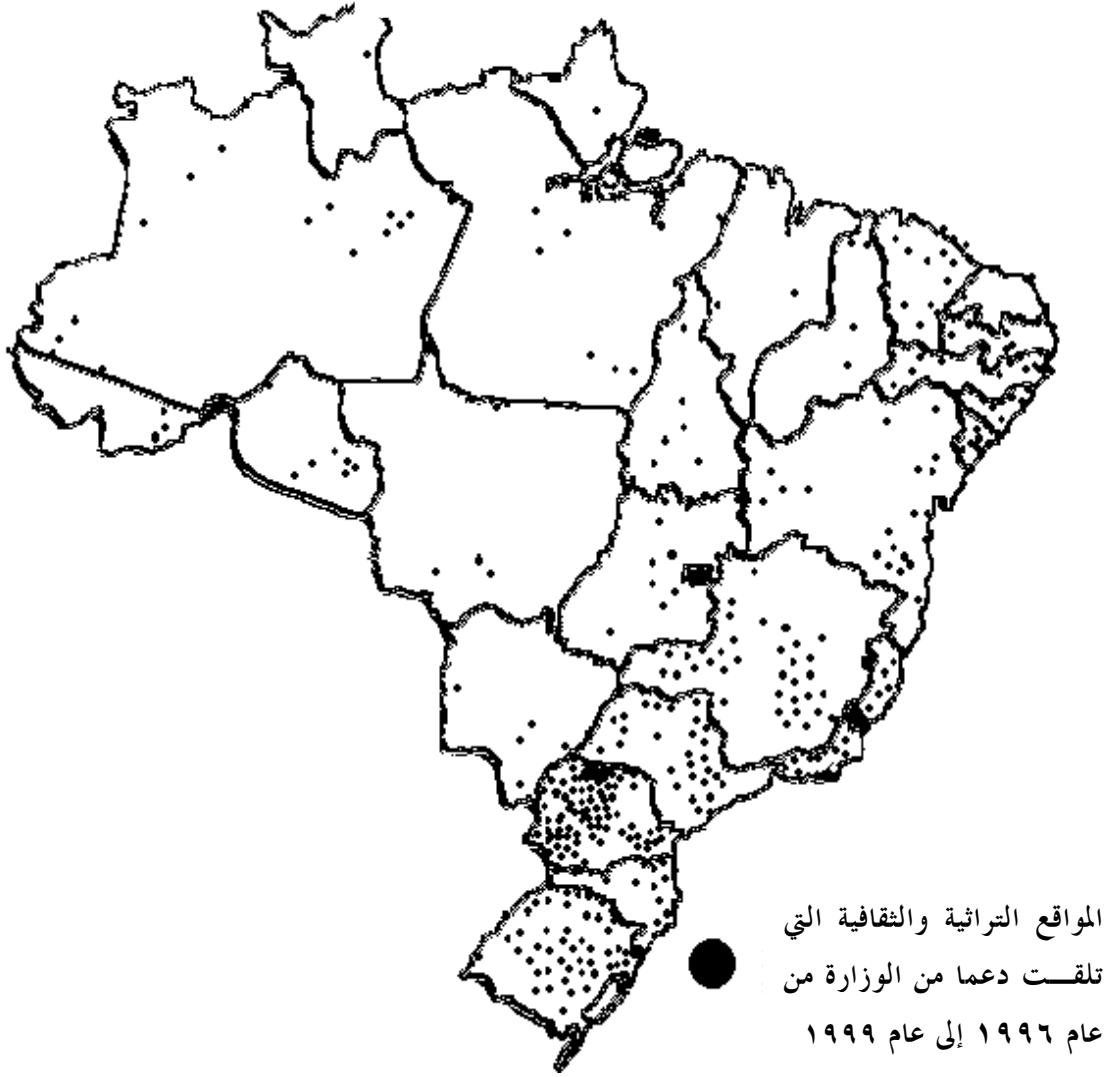
٨٣٥- وتبين الخريطة رقم ٣ الأماكن التي استثمرت فيها الأموال من طرف وزارة الثقافة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩ في كل أنحاء البرازيل.

٨٣٦- تعد وسائل الاتصالات الجماهيرية والمعلومات المنتشرة على نطاق واسع أهم الوسائل للتمتع بالثروة الثقافية والفنون والعلوم. وينبغي للتشريعات أن تعبد الطريق للوسائط الإلكترونية كي تتمكن من تنويع وتوسيع الأنواع العديدة المختلفة من أشكال التعبير الفنية، وبذلك تسهم في زيادة المحتوى وتعزيز القيم الثقافية المتاحة للمجتمعات. ويحسن العديد من البرامج التربوية المختلفة استعمال هذه الوسائط لنشر المعارف، فضلا عن الدروس التي تلقى في القاعات الدراسية.

٨٣٧- ويتطلب توسيع نطاق الخطابات والمعلومات الثقافية المنشورة عن طريق الوسائل السمعية البصرية والوسائط البيانية اتخاذ بعض الاحتياطات بغية تجنب الآثار السلبية. فيتعين أن تفرض التشريعات قيودا لضمان انتشار آليات وسائل الإنتاج على نحو ديمقراطي لصنع مجتمع قادر على بناء علاقة نشطة وابتكارية في مجال المعلومات.

الخريطة رقم ٣

المواقع التراثية والثقافية



المصدر: وزارة الثقافة.

٨٣٨- وبغية تحقيق هذه الأهداف، تقوم الحكومة البرازيلية بتحديث الإطار القانوني وفقاً للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية. فالتلفزة التي تشغل بالكابل أصبح ينظمها القانون رقم ٨٩٧٧ والمرسوم بقانون رقم ٢٢٠٦ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وذلك لتعزيز الثقافة الوطنية والعالمية وتوسيع مصادر المعلومات والابتكار والتسليّة والتعددية السياسية.

٨٣٩- وترد في الجدول ٩٣ أدناه النسب المئوية للأسر المعيشية البرازيلية التي تملك أجهزة راديو وتلفزة، بحسب المناطق.

الجدول ٩٣

الأسر المعيشية التي تملك جهاز راديو وتلفزة في عام ١٩٩٩ (بالنسبة المئوية)

المنطقة	جهاز راديو	تلفزة بالأبيض والأسود	تلفزة بالألوان
الشمال	٧٩,٠٢	٤٨,٨٢	٦٦,٣٠
الشمال الشرقي	٨٣,٢٩	٤١,١٤	٥٢,٩٣
الجنوب الشرقي	٩٤,٣٠	٥١,٥٠	٨٥,٩٨
الجنوب	٩٤,٧٧	٥٨,٧٦	٧٧,٣٢
الوسط الغربي	٨٧,٢١	٤٢,٠٦	٧٣,٧٧
البرازيل	٩٠,٣٣	٤٦,٧٤	٧٤,١٢

المصدر: الدراسة الوطنية لعينة من الأسر المعيشية، ١٩٩٦.

٨٤٠- لقد أدرجت الحكومة البرازيلية الإنتاجات السينمائية والسمعية البصرية ضمن قائمة الأنشطة الثقافية التي تحتل الأولوية لتلقي الدعم والتمويل. وبغرض رفع الإنتاج ومساندة صناعة الأفلام في البرازيل، أصدرت الحكومة قانون المواد السمعية البصرية (القانون رقم ٨٦٨٥/٩٣ الذي عدل بموجب القانون رقم ٩٦/٩٣٢٣) والذي أنشئت بموجبه لجنة السينما، وهي كيان يشمل وزارات مختلفة عدة، بما فيها وزارة الثقافة، وممثلين عن القطاع السمعي البصري.

٨٤١- وهي إذ تدرك تمام الإدراك أهمية تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الجديدة ومدى القفزة التي شهدتها فيما يخص النوعية والإنتاج، فإن وزارة الثقافة تحاول جاهدة هيكلية طرائق ابتكارية لنشر المعلومات الثقافية على الإنترنت. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، نظام المعلومات الثقافية الوطني، الذي هو مرجع يجمع معلومات ثقافية من مؤسسات عديدة متنوعة.

٨٤٢- ووصول الجماهير إلى الثقافة التي لا تقتصر على الإنتاج البرازيلي بل تشمل أيضا إنتاج بلدان أخرى، موضوع تعالجه السياسة الثقافية الحكومية من خلال التبادل الثقافي الذي يتضمن معارض ومهرجانات سينمائية وأنشطة عديدة أخرى.

٨٤٣- وأحد أهم البرامج الذي تديره وزارة الثقافة والذي يعمل بشكل وثيق مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية واليونسكو هو برنامج المعالم الأثرية، الذي يهدف إلى إنعاش التجمعات الحضرية التراثية الرئيسية في البرازيل، والتي سبق وأن صنف العديد منها ضمن مواقع التراث العالمي. وهذا البرنامج يتواصل العمل به على الصعيد الوطني وكلف مقدار ٢٠٠ مليون دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث الأولى، وهو ما يمثل أكبر استثمار على الإطلاق في البرازيل لحماية التراث خلال فترة ولاية حكومة واحدة. وبالإضافة إلى بنك التنمية للبلدان الأمريكية والحكومة البرازيلية ساهمت حكومات الولايات والحكومات البلدية أيضا في تمويل هذا البرنامج بمشاركة مؤسسات وشركات.

٨٤٤- ولا يقتصر المبدأ الأساسي في برنامج المعالم الأثرية على استعادة التراث الوطني، بل يشمل توفير الظروف الضرورية لضمان صيانة هذا التراث بصورة دائمة والاستعاضة تدريجياً عن عملية الترميم بعملية الحفاظ. ويقوم البرنامج على أساس قبول أهمية التعليم الذي يركز على ضرورة أن يعتني كل الأفراد بتراثهم المشترك واحترامه، ليس فقط من الناحية الفنية والتاريخية و/أو القيمة الثقافية، بل أيضاً لما يمثله من حيث إسهاماته في التنمية الوطنية. وبناء على هذا المنطق أجريت أنشطة ترميم المباني الأثرية وتكييفها للاستعمال التجاري وإقامة مؤسسات تجارية وتمويل رأس مالها العامل وتنظيم أنشطة فنية وغيرها تركز على المواضيع الأثرية ذات الصلة بالمناطق التي شملها الترميم، وتدريب القوة العاملة على تقنيات الحفاظ على المواقع والمعالم الأثرية وإدارتها، مما يشجع قطاعي الحفاظ على التراث والسياحة ويعطي دفعة للإنتاج الثقافي الإقليمي.

٨٤٥- ليست هناك أية قيود على حرية الإبداع في البرازيل. فالبند التاسع من المادة ٥ من الدستور البرازيلي يكفل حرية التعبير للأنشطة الثقافية والفنية والعلمية، فضلاً عن الاتصالات، ولا تشملها الرقابة أو تكون مشروطة بالحصول على ترخيص. وعلى صعيد الواقع، تمارس حرية التعبير من طرف المجتمع بصورة كاملة بأوجه مختلفة عدة.

٨٤٦- وبما أن القطاع الثاني يمثل جزءاً مهماً من القطاعات التي تولد العمالة ونسبة مهمة من الإنتاج المحلي الإجمالي (كما يتبين من الجدول ٩٤ أدناه)، فقد حظي بالتشجيع من دوائر حكومية مختلفة وأصبح أكثر ديناميكية وذا موارد بشرية أحسن تدريباً. فخلال السنوات القليلة الماضية، جرى على سبيل المثال تدريب ١٢٠ ٠٠٠ شخص على أعمال في قطاعات الفنادق والمطاعم والنقل والترفيه. أما السياحة فيغطيها برنامج الشمال الشرقي للتنمية السياحية الذي ينهض بالسياحة في المناطق التي حظيت بظروف طبيعية تستوفي كل الشروط لتنظيم أنشطة سياحية لها صلة بالبيئة. وتشمل برامج التحفيز على السياحة مناطق برازيلية أخرى، وهي تراعي الخصائص الإقليمية لهذه المناطق.

الجدول ٩٤

البرازيل: القطاع الثقافي - الوظائف الرسمية، ١٩٩٦

المجموع	غير ذلك	الرساميل	
٦٩٠ ٨٧٨	٢٩١ ١٣٤	٣٩٥ ٣١٨	القطاع الثقافي
٢,٩٠	٢,٣٦	٣,٤٤	المشاركة بالنسبة المئوية
٢٣ ٨٣٠ ٣٠٣	١٢ ٣٢٦ ٧٧٧	١١ ٤٩٦ ٥١٢	المجموع

المصدر: RAIS، ١٩٩٦.

٨٤٧- أدت الصلات بين وزارة الثقافة ووزارة العمل إلى وضع برامج لتدريب العمال في القطاعات الثقافية المهمة في تحسين مؤهلات الموارد البشرية في الميدان الثقافي. وتحاول وزارة الثقافة جاهدة في الوقت الحالي أن تتيح المهارات الثقافية التي تستوفي الشروط الضرورية للترقية المهنية، وذلك من خلال دعم التبادل الثقافي مع جهات أخرى في البلد.

٨٤٨- كما أقيمت علاقات بين وزارة التعليم ومعهد التراث التاريخي والفني ومؤسسات التعليم بغية إنشاء مدارس تأخذ شكل ورشات عمل في عاصمتي ولايتين في الشمال الشرقي من البرازيل تقدم التدريب المهني للشباب البالغين من ١٤ إلى ٢٤ سنة من العمر بإشرافهم في ترميم المآثر التي تعد جزءا من التراث التاريخي البرازيلي. ويتعلم هؤلاء الطلبة مهنتهم في ورشات العمل المتخصصة في البناء والنجارة وحفر الخشب وشغل الحديد والطباعة والعمل على الحجر والجص. ويعطي الدروس النظرية والتطبيقية مهندسون معماريون وأخصائيون في الترميم ومعلمو الحرف اليدوية.

٨٤٩- ويتضمن نشر الثقافة أيضا تقديم منح دراسية إلى الكتاب والفنانين والخبراء التقنيين الذين لهم صلة مباشرة بالإنتاج الثقافي والفني لاستكمال دراستهم وتخصصهم في البرازيل والخارج. ويعتبر "برنامج النوايح" رمزا لهذا التوجه، إذ يدعم المبادرات التي يتوقع أن تساهم في التنمية المهنية وأن تحسن أداء الأفراد في سوق العمل. وتقدم هذه المنح إلى المهنيين الذين بلغوا مستوى معترفا به من النضج المهني، ويتم انتقاؤهم من خلال عملية تحليل خلالها سيرهم الذاتية وجودة مشاريعهم التدريبية و/أو خطة الترقية، فضلا عن جودة المؤسسة المنتقة.

٨٥٠- وما فتئت وزارة الثقافة البرازيلية تعمل جاهدة لتوسيع مشاركة المعاقين في المجال الثقافي والذين يقدر عددهم بـ ١٠ في المائة من سكان البرازيل أو ما يفوق ١٦ مليون شخص^(٣٤).

٨٥١- وما برحت مؤسسة الفنون الوطنية في البرازيل، وهي الكيان الذي يعزز ويجري بحوثا في الميدان الفني والثقافي في إطار وزارة الثقافة، تدير "برنامج الفنون بلا حدود" خلال السنوات العشر الماضية بالتعاون الوثيق مع المؤسسة الدولية للفنون الخاصة جدا وهي مؤسسة غير حكومية أنشئت في ٨٣ بلدا، تعزز الفن والثقافة والتعبير الإبداعي في أوساط المعاقين من الشباب والكبار. وقد نظمت حتى الآن أربع ندوات وطنية تربوية/فنية خاصة، فضلا عن خمسة مهرجانات وطنية للفنون بلا حدود، بالإضافة إلى دورات دراسية ومعارض ودورات تدريبية وعروض وتقديم الإرشاد الاجتماعي والثقافي والإشراف على تنظيم رحلات يقوم بها الفنانون المعاقون في البرازيل وخارجها.

٨٥٢- وقد اتخذت تدابير صارمة برعاية المعهد الوطني للتراث التاريخي والفني، لضمان سهولة إطلاع المعاقين على التراث التاريخي والفني في البرازيل. ويتجلى اهتمام الحكومة وجهودها لإدماج المعاقين إدماجا كاملا، في توظيف وزارة الثقافة للمعاقين الحاصلين على شهادات جامعية أو شهادات من مدارس ثانوية. وقد بلغ عدد هؤلاء ٤٧ موظفا في تموز/يوليه ٢٠٠٠ من أصل ٣٢٠ موظفا فقط.

٨٥٣- وفي عام ١٩٩٩ أنشئ المجلس الوطني لحقوق المعاقين. وهو كيان من مستوى عال يتمتع بسلطة اتخاذ القرار، وتكمن وظيفته في بذل الجهود على جبهات مختلفة عدة، بالتفاعل مع عدة وزارات متنوعة، حتى تحصل هذه الفئة من السكان على المواطنة الكاملة. وبحكم عضوية وزارة الثقافة في المجلس، فهي تسعى إلى توسيع مواطنة المعاقين الثقافية في البرازيل إلى حد أبعد بكثير.

٨٥٤- وفي ما يلي ستشير الحكومة البرازيلية بشكل خاص إلى المجالات العلمية والتكنولوجية من وجهة نظر المادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٥٥- ويعتبر الدستور البرازيلي أيضا الابتكارات العلمية والفنية والتكنولوجية جزءا من التراث الثقافي الوطني. وعلاوة على ذلك، يقر بأن من حق الجميع التمتع ببيئة إيكولوجية متوازنة. وبذلك فهو يلقي على عاتق قطاعات حكومية متنوعة واجب الحفاظ على هذه الثروة على النحو التالي: ١٠` حماية البيئة ومكافحة التلوث بكل أشكاله؛ و ٢٠` الحفاظ على الغابات والحياة النباتية والحياة البرية؛ و ٣٠` تسجيل ورصد ومراقبة عمليات منح حقوق التنقيب عن الموارد المائية والمعدنية واستكشافها في حدود المناطق التابعة لهذه القطاعات. كما ينص على أن صلاحية هذه القطاعات الحكومية ينبغي أن تتضمن تشريعات بشأن القضايا التالية: ١٠` الحفاظ على الطبيعة وحماية التربة والموارد الطبيعية وحماية البيئة ومراقبة التلوث؛ و ٢٠` حماية المناطق السياحية والمناظر الطبيعية التراثية؛ و ٣٠` تحمل المسؤولية عن الإضرار بالبيئة، فضلا عن الثروات والحقوق التي تهم المجال السياحي والمناظر الطبيعية. وتدخل حماية البيئة والإشراف عليها ضمن صلاحيات المعهد البرازيلي المعني بالبيئة والموارد الطبيعية.

٨٥٦- والدولة، ملزمة بموجب الدستور بإجراء البحوث التكنولوجية لإيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها البرازيل ولتطوير نظام الإنتاج (المادة ٢١٨). والاستفادة من العلم حق ينص عليه الدستور البرازيلي أيضا في المادة ٢٣، وتكون الدولة مسؤولة عن إتاحة الوسائل اللازمة لضمان هذه الاستفادة. وما برحت الحكومة البرازيلية تبذل قصارى جهودها لمعالجة مواطن الضعف التي لا تخص في هذا المجال، وما فتئت تعطي الأولوية الكبرى للعلوم الأساسية ودعم الدورات التدريبية وإتاحة الظروف والوسائل الضرورية للإنتاج العلمي. وتمول الحكومة هذه الأنشطة من خلال اعتمادات من الميزانية تخصصها لكيانات تحفيز على إجراء البحوث تديرها الدولة، كما تقدم الحوافز إلى الشركات التي تستثمر في هذا المجال.

٨٥٧- وبغية تعزيز نشر المعلومات عن التقدم العلمي، تنظم وزارة العلوم والتكنولوجيا مجموعة من الأنشطة، بما فيها الأنشطة التالية في إطار الخطة المتعددة السنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣):

(أ) التشجيع على نشر الأعمال العلمية والتكنولوجية؛

(ب) وضع المؤشرات العلمية والتكنولوجية ونشرها؛

(ج) تعزيز نظام المعلومات الحكومي المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا.

٨٥٨- وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للتقرير، تؤكد اللجنة بوضوح أنها مهتمة بمعرفة التدابير التي تعيق استخدام التقدم العلمي والتقني لأغراض تنافي التمتع الكامل بحقوق الإنسان كافة، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والحرية الفردية والحياة الخاصة والحقوق المشابهة.

٨٥٩- وفي أماكن أخرى من هذا التقرير تعلق الحكومة البرازيلية على العديد من هذه الجوانب. وتود التأكيد في هذا المقام على أن التشريعات البرازيلية والإجراءات الحكومية تعمل كلها معا لضمان هذه الحقوق دون أن يترتب على ذلك فرض قيود على الحرية المشروعة في التعبير وإجراء البحوث والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي. إلا أن الدولة يجب أن تكون حاضرة من خلال سلطتها التنظيمية بغية الحفاظ على التوازن بين هذين النهجين: الحرية الفردية واحترام حقوق الإنسان. ومن قبيل التوضيح، تجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة في البرازيل لها الولاية القضائية على البحوث في مجال المواد الجينية والتصرف بها فضلا عن الرقابة في مجالات الإنتاج والتسويق واستخدام الطرائق والمواد التي تهدد الحياة أو جودة الحياة أو البيئة.

٨٦٠- وفيما يتعلق بالإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني، يوجد في البرازيل إطار كامل لا يقتصر الهدف منه على حماية المصالح المادية فحسب بل حماية الجوانب المعنوية أيضا. فالبندان السابع والعشرون والثامن والعشرون من المادة ٥ من الدستور البرازيلي يكفلان حقوق المؤلف، وتفصل أحكامهما في قوانين تؤكد على حقوق المؤلف المعنوية والمادية. وبعد تحديث القانون الجنائي البرازيلي والتوقيع على الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، تم اعتماد القانون رقم ٩٦١٠ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، وبذلك تحقق تحديث التشريعات البرازيلية الخاصة بحقوق المؤلف التي يعود تاريخها إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ (القانون رقم ٥٩٨٨).

٨٦١- وكجزء من ضمانات وحقوق المؤلف الأساسية يوسع الدستور البرازيلي نطاق الحق الحصري في استعمال ونشر وإعادة طبع أعمال المؤلف، ليشمل ورثته أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، يضمن الدستور أيضا حماية الأعمال الفردية في إطار الاستعراضات الجماعية واستنساخ الأصوات والصور البشرية، بما في ذلك الرياضة، فضلا عن الحق في مراقبة الاستعمال التجاري للأعمال التي شارك المؤلف في إبداعها مع الممثلين واتحاداتهم العمالية وجمعياتهم. كما يتمتع المخترعون في المجال الصناعي، زيادة على تمتعهم بالحماية التي تشمل الأعمال الإبداعية، بامتياز مؤقت باستعمال وامتلاك العلامات التجارية والأسماء التجارية وأسماء الشركات وغير ذلك من العلامات المميزة، وذلك وفقا للمصالح البرازيلية والتطور التكنولوجي والاقتصادي في البرازيل. وصدق على هذه الضمانة الدستورية في عام ١٩٩٦. بموجب قانون الملكية الصناعية الجديد (١٩٩٦) وقانون حقوق المؤلف (١٩٩٨)، الذي عدل التشريعات العامة الخاصة بالملكية الفكرية وجعلها مواكبة للعصر.

٨٦٢- ويعهد قانون الملكية الصناعية الجديد هذا إلى المعهد الوطني للملكية الصناعية بواجبات ومسؤوليات إنفاذ القواعد والمعايير التي تنظم الملكية الصناعية على المستوى الوطني في البرازيل واتخاذ القرار بالتوقيع أو التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات والعهود والاتفاقات المتعلقة بالملكية الصناعية أو الانسحاب منها.

٨٦٣- والملكية الفكرية مسألة تتزايد أهميتها بالنسبة للاقتصاد البرازيلي، وهي تمثل سبيلا للدخول إلى المجتمع الدولي. ويسعى المعهد الوطني للملكية الصناعية إلى أن يصبح بالتدريج أداة قوية في السياسات الصناعية والتكنولوجية البرازيلية وذلك بتوسيع نطاق عملية التحديث التي يمارسها واتباع اللامركزية في أنشطته. وأحد أهدافه الأساسية هو أن يصبح أكثر فاعلية ودينامية مع عملائه، بإعطاء قيمة أكبر للابتكار ولتلبية الطلبات الجديدة. ومن ثم عكف المعهد الوطني على إتاحة المعلومات التقنية في مجموعته الدائمة المخترنة فيما يزيد عن ٢٤ مليون وثيقة لبراءات الاختراع أودعتها شركات وكيانات حكومية وجهات أخرى، وذلك من خلال برامج خاصة.

٨٦٤- وبغية الامتثال للقانون البرازيلي الخاص بحقوق المؤلف أفتتح في عام ١٩٩٧ المكتب المركزي لجمع وتوزيع العائدات. وفي عام ١٩٩٨، وصل مجموع الأموال التي جمعها هذا المركز ٧٧ مليون دولار أمريكي. ومن المهم التأكيد على أن من الصعب الامتثال لقانون حقوق المؤلف البرازيلي بسبب الموارد البشرية المحدودة المتاحة لإجراء عمليات تفتيش في بلد حجمه بحجم قارة.

٨٦٥- والحفاظ على العلوم والثقافة وتطويرها ونشرها عمليات مدعومة بتدابير اتخذت على المستوى الدستوري وتشمل نظام التعليم ووسائل الاتصالات. ووفقا للمادة ٢١٨ من الدستور البرازيلي ينبغي أن تضع الدولة البحوث الأساسية في قمة الأولويات، في الوقت الذي ينبغي أن تركز فيه البحوث التكنولوجية أساسا على إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها البرازيل، فضلا عن مواصلة تحسين نظم الإنتاج المحلية والإقليمية. وبناء عليه، فالدولة مسؤولة عن دعم تدريب الموارد البشرية في الميادين العلمية والبحثية والتكنولوجية، فضلا عن توفير الظروف الخاصة المؤاتية للقيام بهذه الأنشطة. وكنيجة لذلك، يمكن لكل ولاية تخصيص جزء من إيراداتها من الميزانية للكيانات الحكومية الداعمة للبحوث.

٨٦٦- وينص الدستور البرازيلي، على أن الحكومة الاتحادية مسؤولة عن الحفاظ على طائفة من مؤسسات التعليم العالي التي هي مصدر القسط الأكبر من الإنتاج العلمي في البرازيل. كما أنه يقضي بتشجيع الشركات التي تستثمر في تطوير البحوث والتكنولوجيا، فضلا عن تدريب الموارد البشرية، والرفع من مستوى محترفي التعليم، ووضع خطط وارتقاء وظيفي في نظام التعليم الحكومي بتحديد عتبة الأجور وجعل التوظيف رهنا بإجراء مسابقات عامة تقوم على الاختبارات والشهادات، ووضع نظام قانوني وحيد خاص بكل المؤسسات التي تقع تحت سلطة الحكومة الاتحادية.

٨٦٧- ومن المهم أيضا التأكيد على أن تقديم الحوافز للإنتاج العلمي والتكنولوجي هو في الأساس مسؤولية تتحملها، على المستوى الحكومي، هيئتان هما: المجلس الوطني للبحث العلمي ومكتب تنسيق التأهيل المهني العالمي اللذان بلغ مجموع ميزانيتها عام ١٩٩٨ نحو ٩٣٧ مليون ريال برازيلي. ويركزان أعمالهما على تدريب الموارد البشرية، وتمويل البحوث ونشر المعارف العلمية.

٨٦٨- وفي مجال تدريب الباحثين، أنفقت هاتان المؤسسات حوالي ٦٠٠ مليون ريال برازيلي في شكل منح دراسية. كما تم أيضا التعامل مع موضوع الحوافز البحثية من خلال تمويل مشاريع البحث، فضلا عن مكافأة الباحثين وتخصيص الموارد إلى مراكز البحوث. وعلاوة على ذلك، أصبح من الممكن تقديم الدعم للميادين العلمية والتكنولوجية وتدريب الموارد البشرية بفضل ظهور مؤسسات تقدم الدعم لمؤسسات التعليم الجامعي العاملة، في المقام الأول، مع الكيانات الاتحادية. ويتم تمويل نشر المعارف عبر شبكة تمويل معينة وضعتها هذه الكيانات، فضلا عن المؤسسات الجامعية من خلال دور النشر الخاصة بها.

٨٦٩- كما يكفل الدستور البرازيلي حرية البحث والإبداع العلميين. فالمادة ٥ من الدستور تنص على حرية التعبير فيما يخص الأنشطة الثقافية والفنية والعلمية وفيما يخص الاتصالات، وذلك دون فرض رقابة ما أو طلب ترخيص. وتؤكد المادة ٢٠٦ من الدستور، إلى حد ما، على هذا المفهوم، إذ تضمن حرية التعليم وإجراء البحوث ونشر الفكر والفنون والمعارف.

٨٧٠- ويكفل الدستور أيضا حرية تبادل المعلومات والآراء والتجارب على المستويات العلمية والتقنية والثقافية، بوصفها حقا أساسيا من حقوق المواطنين. وتشعر الحكومة البرازيلية بأنه من المهم أن تؤكد للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن المادة ٥ من الدستور البرازيلي تكرس الشواغل التي تنطوي عليها المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد تقارير الدول الأطراف بشأن العهد الدولي. ولذلك، يفرض الدستور البرازيلي شروطا تنطبق على الحكومة والمجتمع على السواء وتضمن أن يكون التعبير عن الأفكار والأنشطة الثقافية والفنية والعلمية، فضلا عن الاتصالات، ملبيا لضرورة صون الحياة الشخصية والحياة الخاصة وسمعة الأفراد دون فرض الرقابة وضمان حق التعويض عن الأضرار المادية أو المعنوية في حال حصول انتهاك ما.

٨٧١- وفي نفس الوقت، يضمن القانون حرية مزاوله أي عمل أو حرفة أو مهنة وفقا للمؤهلات التي ينص عليها كما يمكن الجميع من الوصول إلى المعلومات مع توفير الحماية الضرورية لسرية المصادر عند طلب هذه المعلومات لأسباب مهنية.

٨٧٢- وتقدم وزارة الثقافة، تحت رعاية بعض البرامج، وعندما يطلب منها ذلك، دعما للجمعيات الثقافية في مجالات مختلفة عدة. وبناء عليه، تلقى ١٥٢ مشروعا بلديا في كل أنحاء البرازيل مساندة من صندوق الثقافة الوطنية الذي مول أيضا تكاليف إصلاح مبان أنشئت بها مراكز ثقافية وتجهيزها بالمعدات اللازمة، متيحة بذلك مجالات للمجتمعات السكنية للدفع بدينامية الحياة الثقافية فيها. ويقوم استحداث هذه المراكز الثقافية على أساس إعطاء الأولوية لترميم المباني ذات القيمة التاريخية، بحيث تسهم هذه الاستثمارات أيضا في حفظ التراث الثقافي البرازيلي.

٨٧٣- ويتجلى الدعم المقدم للأنشطة العلمية والثقافية في اتفاقات تبادل علمي لا تحصى أبرمت مع بلدان مختلفة عديدة، تسمح للطلاب الأجانب بدخول الجامعات الحكومية في البرازيل، في الوقت الذي يمكن فيه للطلاب البرازيليين متابعة الدراسة في جامعات أجنبية. وعلى الصعيدين الجامعي والبحثي، يشرف مكتب تنسيق التأهيل المهني والمجلس الوطني للبحث العلمي على إدارة برامج منح دراسية في الخارج. وفي ميدان البحوث العلمية، وقعت البرازيل اتفاقات تعاون ثنائية، وفي عام ١٩٩٨ كانت عضوا في ١٧ كيانا دوليا متخصصا في العلوم والتكنولوجيا. ووقعت أيضا على اتفاقات مع ٤٦ كيانا أجنبيا له علاقة بمجال العلوم والتكنولوجيا.

٨٧٤- وتدرك الحكومة البرازيلية الأهمية الكبرى للمساعدة الدولية. إذ إن تطوير المعارف والخبرات والمهارات والتكنولوجيات الجديدة تتجاوز الحدود الوطنية والثقافية، لا سيما من خلال تدويل الشركات ورؤوس الأموال. وطابع البحوث طابع دولي في حد ذاته. لذلك تشعر الحكومة البرازيلية أنه من الأمور الحيوية التشجيع على نقل التكنولوجيا ودعم البحوث العلمية الأساسية والاستراتيجية التي تجريها الجامعات وكيانات ومجالس بحث مختلفة عدة، فضلا عن منظمات أخرى لها صلة بذلك. وما برح يشارك في هذه التطورات عدد من المؤسسات، بما فيها المجلس الوطني للبحث العلمي المؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية، وهيئة تقديم المساعدة التقنية والإرشاد الزراعي والاتحاد الوطني للصناعة والمعهد البرازيلي للمعلومات العلمية ووكالة تمويل المشاريع والدراسات. وتتيح كل هذه الكيانات فرصا هامة لإجراء البحوث ونشرها في أوساط المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة نوعا ما، والمتوسطة، فضلا عن الشركات البرازيلية أو الشركات التي تعمل في البرازيل. والبرنامج الجدير بالملاحظة بوجه خاص والذي

يتبوء مكانة عالية من حيث أهميته فيما يخص التشجيع على إجراء البحوث وتوطيد نظام مراقبة فعال لتطوير البحوث العلمية والتكنولوجية، هو برنامج دعم مراكز الامتياز.

٨٧٥- ويمكن أن يضطلع بالبحوث العلمية والتكنولوجية كل من الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات المتخصصة والهيئات الحكومية والشركات الخاصة، فضلا عن الشركات الصغيرة والمتوسطة. إلا أنه في الكثير من الحالات يتطلب الأمر الترابط الشبكي مع فئات اجتماعية مختلفة عدة، وذلك من خلال الشراكات، فضلا عن برامج المساعدة والتعاون الدوليين. وتولي الحكومة البرازيلية عناية خاصة لبرامج التعاون الدولي التي تشمل أنشطة لا تتفوق فيها البرازيل من حيث بناء المهارات والخبرات والتكنولوجيات المتخصصة.

٨٧٦- ويتضمن البند الخاص بالمساعدة مشاريع مشتركة لإجراء البحوث والتطوير التكنولوجي، والمبادلات العلمية والتكنولوجية والتقنية، فضلا عن أنشطة التدريب والتأهيل؛ وتوسيع البرامج والمشاريع وآفاق التفاهم بين المؤسسات في البلدان المعنية والتي تختص في العلوم الأساسية والتطبيقية؛ وتنظيم اللقاءات والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية وحلقات العمل وغيرها، التي يحضرها باحثون من بلدان مختلفة؛ وتبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية.

٨٧٧- وفي الحالات التي تتعلق بالإبداع والتعاون المشترك، تظهر في معظم الأحيان مسائل تخص الملكية الفكرية، تسوى عادة في إطار هذه المشاريع والبرامج وفقا للقانون البرازيلي، وفي إطار الشروط القانونية لدى الأطراف الأخرى المعنية، إضافة إلى الاتفاقات الدولية التي وقعها كلا الطرفين.

الحواشي

- (١) المعهد البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية.
- (٢) الإشارات إلى حقوق الإنسان في دستور البرازيل الفيدرالي:

المادة ١

جمهورية البرازيل الاتحادية، المكون من اتحاد غير قابل للتجزئة يضم ولايات وبلديات ومنطقة العاصمة، هي دولة ديمقراطية تشكلت في ظل سيادة القانون وقامت على أساس المبادئ التالية:

أولا - السيادة؛

ثانيا - المواطنة؛

ثالثا - كرامة الإنسان/البشر؛

رابعا - قيم المجتمع الخاصة بالعمل وبالمشاريع الحرة؛

خامسا - التعددية السياسية

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

فقرة وحيدة - تستمد السلطة جميعها من الشعب، الذي يمارسها من خلال ممثلين منتخبين أو مباشرة بموجب الدستور.

المادة ٣

الأهداف الأساسية لجمهورية البرازيل الفيدرالية:

- أولاً - بناء مجتمع حر يسوده العدل والتضامن؛
- ثانياً - ضمان التنمية الوطنية؛
- ثالثاً - القضاء على الفقر وعلى الظروف المعيشية دون المستوى المطلوب والتقليل من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية.
- رابعاً - تعزيز رفاه الجميع وضمان عدم تعرض أي فرد لأي تعصب يقوم على أساس الأصل والعرق والجنس واللون والعمر وغيره من أشكال التمييز.

المادة ٤

يحكم العلاقات الدولية لجمهورية البرازيل الفيدرالية المبادئ التالية:

- أولاً - الاستقلال الوطني؛
- ثانياً - سيادة حقوق الإنسان؛
- ثالثاً - حق الشعوب في تقرير مصيرها؛
- رابعاً - عدم التدخل؛
- خامساً - المساواة بين جميع الدول؛
- سادساً - الدفاع عن السلم؛
- سابعاً - التسوية السلمية للنزاعات؛
- ثامناً - نبذ الإرهاب والعنصرية؛
- تاسعاً - التعاون بين الشعوب في سبيل تقدم البشرية؛
- عاشراً - منح اللجوء السياسي.

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

فقرة وحيدة - تعمل جمهورية البرازيل الفيدرالية على تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لشعوب أمريكا اللاتينية من أجل بناء مجتمع أمم أمريكا اللاتينية.

المادة ٥

جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، دون أي تمييز. ويتمتع البرازيليون والأجانب المقيمون في البرازيل بحق لا ينتهك في الحياة والحرية والمساواة والأمن والملكية، يكفل على النحو التالي:

- أولاً- يتساوى الرجال والنساء في الحقوق والواجبات بموجب هذا الدستور؛
- سادساً- حرية الضمير والمعتقد حق غير قابل للانتهاك. ويكفل للطوائف الدينية حرية ممارسة شعائرها والحق القانوني في حماية أماكن عبادتها وطقوسها؛
- سابعاً- كفالة تقديم المساعدة الدينية في السجون الجماعية المدنية والعسكرية وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون؛
- ثامناً- لا يحرم أي شخص من أي حق من الحقوق بسبب معتقداته الدينية أو الفلسفية أو السياسية، ما لم يلجأ إليها هؤلاء الأشخاص لإعفاء أنفسهم من الالتزامات القانونية الواجبة على كل فرد، ولرفضهم أداء واجبات بديلة أقرها القانون؛
- تاسعاً- الأنشطة الفكرية والفنية والعلمية والإعلامية هي أنشطة مشمولة بالحق في حرية التعبير بعيداً عن الرقابة أو واجب الحصول على الإذن؛
- عاشراً- تصان حرمة خصوصية الأشخاص وحياتهم الخاصة وشرفهم وسمعتهم غير قابلة للانتهاك، ويكفل الحق في التعويض عن الأضرار المادية أو المعنوية في حال انتهاكها؛
- حادي عشر- المنزل هو ملاذ للفرد لا تنتهك حرمة، ولا يجوز لأي شخص دخوله دون موافقة سكانه، إلا في حالة "التلبس بالجريمة" أو كارثة أو في محاولة للإنقاذ، أو أثناء النهار تنفيذاً لأمر من المحكمة؛
- ثاني عشر- لا يجوز انتهاك سرية المراسلات أو البرقيات أو المعلومات أو الاتصالات الهاتفية إلا وفقاً لما جاء في الحالة الأخيرة وبموجب أمر من المحكمة، وحسبما تقتضيه الظروف وطبقاً للأسلوب الذي يستوجبه القانون لتلبية أغراض التحقيقات الجنائية أو التقصي عن الحقائق أثناء الإجراءات الجنائية؛
- ثالث عشر- يمارس أي عمل أو تجارة أو مهنة بحرية وفقاً للقوانين الخاصة بالكفاءات المهنية؛

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

رابع عشر - يكفل للجميع إمكانية الحصول على المعلومات؛ وتضان سرية المصادر متى استلزم النشاط المهني المعني ذلك؛

خامس عشر - يحق للأشخاص وقت السلم التنقل بحرية داخل الأراضي البرازيلية ويجوز لأي شخص، بموجب الشروط الواردة في القانون، دخول الأراضي البرازيلية أو المكوث فيها أو مغادرتها مع الأصول التي يمتلكونها؛

سادس عشر - يجوز لجميع الأشخاص أن يعقدوا، دون إذن، اجتماعات سلمية، بدون سلاح، في الأماكن العامة، شريطة عدم إحباط نتائج اجتماع آخر عقد سابقا في المكان ذاته، ورهنا بإخطار مسبق لا غير يقدم إلى السلطة المختصة؛

سابع عشر - تكفل تماما حرية تكوين الجمعيات لأغراض مشروعة؛ بينما تحظر الجمعيات لأغراض شبه عسكرية؛

سابع وثلاثون - لا تنشأ أية هيئة قضائية أو محكمة للمحاكمة بشأن مسائل استثنائية؛

حادي وأربعون - يعاقب القانون على أي تمييز يقصد منه انتهاك الحقوق والحريات الأساسية؛

ثاني وأربعون - ممارسة العنصرية هي جريمة لا يفرج عن مرتكبها بكفالة، ولا تخضع فترة احتجازه لحدود، وقد يتعرض لعقوبة السجن، بموجب أحكام القانون؛

ثالث وأربعون - تعتبر ممارسة التعذيب والاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة وبالمخدرات ذات الصلة والإرهاب والاعتداءات جرائم بشعة وجرائم لا يفرج عن مرتكبها بكفالة ولا تخضع للعفو الخاص أو العام. ويكون المشتركون في الجريمة قبل وقوعها والمركبون الرئيسيون للجريمة من الدرجة الأولى أو الثانية والمسؤولون عن الحيلولة دون وقوع الجريمة مسؤولين عنها.

سابع وأربعون - تحظر الجزاءات التالية:

(أ) عقوبة الإعدام، إلا في حال إعلان الحرب رسميا، وفقا للمادة ٨٤،
تاسع عشر.

(ج) العمل الشاق؛

(د) النفي؛

(هـ) العقوبة القاسية؛

تاسع وأربعون - تكفل السلامة البدنية والعقلية للسجناء؛

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

الفقرة ١ - تطبق الأحكام التي تحدد الحقوق والضمانات الأساسية تطبيقاً مباشراً.

الفقرة ٢ - لا تستثنى الحقوق والضمانات الواردة في هذا الدستور حقوقاً وضمانات أخرى مستمدة من النظام القانوني ومن المبادئ المعتمدة في الدستور أو من المعاهدات الدولية التي أصبحت جمهورية البرازيل الفيدرالية طرفاً فيها.

المادة ٦

الحق في التعليم والصحة والعمل وأوقات الفراغ والسلامة والضمان الاجتماعي وحماية الأمهات والأطفال وفي تقديم المساعدة في حال العوز هي حقوق اجتماعية ينص عليها هذا الدستور.

المادة ٧

الحقوق التالية هي حقوق لعمال الحضر والريف، من بين أشخاص آخرين، بهدف تحسين وضعهم الاجتماعي:

أولاً - عمل يوفر الحماية من الطرد التعسفي أو الطرد دون سبب وجيه، بموجب قانون تكميلي يحدد ضمن حقوق أخرى، بدل إنهاء الخدمة؛

ثانياً - تأمين البطالة، في حال البطالة غير الطوعية؛

ثالثاً - صندوق بدل إنهاء الخدمة؛

رابعاً - يلبي الحد الأدنى من الأجر الشهري الموحد الذي حدده القانون في جميع أنحاء البلاد الاحتياجات الأساسية للعمال ولأسرهم من المسكن والمأكل والتعليم والصحة وأوقات الفراغ والملبس والنظافة والنقل والضمان الاجتماعي، مع تعديله دورياً للحفاظ على قوته الشرائية. ولا يجوز استخدام هذا الأجر الشهري كمؤشر لأي غرض كان؛

خامساً - يتناسب الحد الأدنى من المرتب مع كم العمل ومدى صعوبته؛

سادساً - لا يخضع المرتب أو الأجر لتخفيض إلا بموجب اتفاقات أو عهود جماعية؛

سابعاً - لا يتلقى أصحاب الأجور غير الثابتة أجراً أقل من الحد الأدنى؛

ثامناً - تمنح في نهاية العام مكافأة سنوية تعادل مرتباً أو معاشاً تقاعدياً عن شهر كامل؛

تاسعاً - يتقاضى الفرد لقاء العمل الليلي أجراً أكبر مما يتقاضاه عن العمل النهاري؛

عاشراً - حماية الأجور بموجب القانون: الامتناع عن دفع الأجور عمداً هو جناية؛

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

- حادي عشر- الحق في تقاسم الأرباح أو النتائج التي تحققها الشركة، بخلاف المكاسب، والحق في المشاركة في حالات استثنائية في إدارة الشركة، وفقا لما يحدده القانون؛
- ثاني عشر- تمنح الأسر بدلا تنفقه على معاليها؛
- ثالث عشر- لا تتجاوز ساعات العمل العادية ثماني ساعات في اليوم وأربعين ساعة في الأسبوع؛ وتقرر، بموجب مساومات أو اتفاقات جماعية، الخيارات التي تشمل الوقت التعويضي عن ساعات العمل المنجز أو تخفيض مدة يوم العمل؛
- رابع عشر- ينفذ العمل خلال يوم عمل مدته ست ساعات في نوبات عمل متواصلة، ما لم يتقرر خلاف ذلك بموجب مساومة جماعية؛
- خامس عشر- يفضل أن تكون أيام الأحد هي أيام الإجازة الأسبوعية المدفوعة؛
- سادس عشر- يدفع أجر عن العمل الإضافي يتجاوز نسبة خمسين في المائة على الأقل من الأجر الذي يدفع لقاء العمل العادي؛
- سابع عشر- تدفع مكافأة عند الإجازة السنوية تفوق ثلث المرتب العادي على الأقل؛
- ثامن عشر- تمنح إجازة الأمومة لفترة مائة وعشرين يوما مع الاحتفاظ بالعمل والمرتب؛
- تاسع عشر- تحدد إجازة الأبوة بموجب الشروط الواردة في القانون؛
- عشرون- توفير الحماية لسوق العمل الخاص بالنساء بواسطة حوافز محددة، وفقا لما ينص عليه القانون؛
- حادي وعشرون- يخطر صاحب العمل مسبقا العامل بفصله قبل ثلاثين يوما على الأقل من التاريخ الذي حدد للفصل؛ ويجب أن يتناسب هذا الإخطار مع طول فترة الخدمة ومع ما يقتضيه القانون؛
- ثاني وعشرون- تقلل المخاطر المتصلة بالعمل من خلال إنفاذ معايير الصحة والنظافة والسلامة؛
- ثالث وعشرون- تدفع مكافآت إضافية لقاء العمل الشاق أو غير الصحي أو الخطير، بموجب ما يقتضيه القانون؛
- رابع وعشرون- يدفع معاش تقاعدي عند الإحالة إلى التقاعد؛
- خامس وعشرون- تقدم المساعدة المجانية للأطفال والمعالين منذ الولادة وحتى سن السادسة من العمر في مراكز الرعاية النهارية وفي مرافق المرحلة قبل المدرسية؛

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

- سادس وعشرون- الإقرار باتفاقات واتفاقيات المساومة الجماعية؛
- سابع وعشرون- توفير الحماية من التشغيل التلقائي وفقاً لما يستوجبه القانون؛
- ثامن وعشرون- يغطي صاحب العمل نفقات التأمين ضد حوادث العمل، دون إعفاء صاحب العمل من مسؤولية التعويض في حال حدوث ضرر أو خطأ؛
- تاسع وعشرون- تنتهي الفترة الزمنية المحددة لاتخاذ إجراء قانوني بشأن الأموال الواجب سدادها والناشئة عن علاقات العمل بعد:
- (أ) خمس سنوات بالنسبة لعمال الحضر، وبعد فترة أقصاها عامان على إنهاء عقد العمل؛
- (ب) بعد فترة أقصاها عامان على انتهاء العقد بالنسبة لعمال الريف؛
- ثلاثون- حظر أي تفاوت في الأجور وفي أداء الواجبات وفي معايير التوظيف يقوم على أساس الجنس أو العمر أو اللون أو الوضع الزوجي؛
- حادي وثلاثون- حظر أي تمييز في الأجور وفي معايير التوظيف قد يتعرض له العمال المعوقون؛
- ثاني وثلاثون- حظر أي تمييز بين العمل اليدوي والتقني والفكري أو بين الفنيين المعنيين؛
- ثالث وثلاثون- حظر تشغيل القصر دون سن الثامنة عشرة أثناء الليل أو في ظروف خطيرة أو غير صحية، وحظر تشغيل القصر دون سن الرابعة عشرة، إلا إذا كان العمل بمثابة تدريب مهني لهم؛
- رابع وثلاثون- ضمان المساواة في الحقوق للعمال ذوي عقود العمل الدائمة وللعمال الموسميّين.

فقرة وحيدة- تكفل لخدم المنازل الحقوق المنصوص عليها في البنود الرابع والسادس والثامن والخامس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والحادي والعشرين والرابع والعشرين، إضافة إلى الحق بأن يكونوا مشمولين بنظام الضمان الاجتماعي.

المادة ٨

يتمتع جميع الأشخاص بحرية الانضمام إلى الجمعيات أو النقابات المهنية:

- أولاً- لا يستلزم القانون إذناً من الدولة لإنشاء نقابة ما، إلا عند تسجيلها لدى الوكالة المختصة؛ ولا يجوز للحكومة الاعتراض على النقابة أو التدخل في شؤونها؛

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

- ثانيا- يمنع إنشاء أكثر من نقابة واحدة تمثل فئة مهنية أو اقتصادية، مهما كان مستوى التمثيل المناط بها، في إقليم يحدده العمال أو أصحاب العمل المعنيون، ولا يغطي أقل من منطقة تتبع لبلدية واحدة؛
- ثالثا- تكون النقابة مسؤولة عن الدفاع عن الحقوق والمصالح الجماعية أو الفردية للفئة المهنية المعنية، بما في ذلك المنازعات القانونية أو الإدارية؛
- رابعا- تحدد جمعية عامة اشتراكات النقابة التي تخصم من جدول مرتبات العاملين في بعض المهن المحددة. ويستفاد من هذه الاشتراكات في دعم النظام الكونفيدرالي لتمثيل النقابات المعنية، بصرف النظر عن المستحقات التي ينص عليها القانون؛
- خامسا- لا يطلب إلى أي شخص أن يصبح عضوا في أي نقابة أو أن يستمر في عضويتها؛
- سادسا- يتعين إشراك النقابات في المساومة العمالية الجماعية؛
- سابعا- يحق للأشخاص المتقاعدين الاقتراع أو الترشيح في النقابة؛
- ثامنا- يمنع طرد أي عامل عضو في النقابة منذ اللحظة التي يتسجل فيها كمرشح لمنصب رئيس النقابة أو ممثلها. وعندما ينتخب، ولو بصفة بديل، لا يجوز طرده حتى انقضاء سنة واحدة على انتهاء ولايته، ما لم يرتكب جرما خطيرا بمقتضى القانون.
- فقرة وحيدة - تنطبق أحكام هذه المادة على تنظيم النقابات في الريف وعلى النقابات التي تمثل جماعات صيد السمك، مع إيلاء الاعتبار اللازم للشروط التي يستوجبها القانون.

المادة ٩

- الحق في الإضراب هو حق مكفول. والعمال مسؤولون عن إصدار القرارات المتعلقة باستصواب ممارسة هذا الحق والدفاع عن مصالحهم بموجب ذلك.
- الفقرة ١ - يحدد القانون الخدمات أو الأنشطة الأساسية ويصدر الأحكام بشأن الاحتياجات المجتمعية الملحة التي يتعين تلبيتها.
- الفقرة ٢ - أي انتهاك لهذه الحقوق يعرض المسؤولين للعقوبات التي ينص عليها القانون.

المادة ١٠

- يكفل للعمال وللإدارة الحق في المشاركة في الهيئات النقابية التابعة للوكالات الحكومية عندما تكون مصالحهم المهنية أو المتعلقة بالضمان الاجتماعي موضع مناقشة وبحث عن حلول.

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

المادة ١١

يكفل للعاملين في الشركات التي تضم أكثر من مائتي عامل الحق في انتخاب ممثل عن العمال
لهدف وحيد يتمثل في تعزيز المفاوضات المباشرة مع الإدارة.

المادة ٣٤

لا تتدخل الحكومة الفيدرالية في شؤون الولايات أو في شؤون منطقة العاصمة، إلا:

سابعاً- لضمان الامتثال لمبادئ الدستور التالية:

(ب) حقوق الأفراد؛

المادة ١٩٦

الصحة هي حق للجميع وواجب على الدولة، يكفل بوضع سياسات اجتماعية واقتصادية ترمي
إلى خفض إمكانية الإصابة بالمرض وإلى مخاطر أخرى ولضمان إمكانية الوصول العام والمتكافئ إلى
الأنشطة والخدمات الرامية إلى تعزيز الظروف الصحية والوقاية من الأمراض والشفاء.

المادة ٢٠٥

التعليم هو حق للجميع وواجب من واجبات الدولة والأسرة، ويعزز هذا الحق ويدعم بالتعاون
مع المجتمع عامة، لتحقيق النمو الكامل للفرد ولإعداده من أجل ممارسة حقوقه الخاصة بالمواطنة ولتأهيله
للعمل.

المادة ٢١٥

تكفل لكل فرد الممارسة التامة لحقوقه الثقافية وتحقق له إمكانية الحصول على مصادر الثقافة
الوطنية. كما تدعم الدولة أيضاً إقامة التظاهرات الثقافية وتشجع على تقديرها والإعلان عنها.

الفقرة ١- تحمي الدولة التظاهرات الثقافية الخاصة بالثقافتين الهندية والأفريقية - البرازيلية وثقافات
الفئات الأخرى التي تسهم في تقدم الحضارة البرازيلية.

المادة ٢١٧

الدولة مسؤولة عن تشجيع ممارسة الأنشطة الرياضية الرسمية وغير الرسمية وعن مشاركة الفرد
فيها كحق من حقوقه، مع إيلاء الاعتبار اللازم إلى ما يلي:

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢) تابع

المادة ٢١٨

تعزز الدولة عملية التقدم العلمي وتدعم الخبراء في البحث والتكنولوجيا.

المادة ٢٢٠

لا يخضع إبداء الرأي والإبداع والتعبير والحصول على المعلومات، بأي شكل أو طريقة أو وسيلة لأي قيد بموجب أحكام هذا الدستور.

المادة ٢٢٥

لكل فرد الحق في بيئة متوازنة إيكولوجيا. والبيئة هي ثروة يتقاسمها الجميع ومصدر أساسي لحياة صحية. ومن واجب كل من الحكومة والمجتمع المحلي وقايتها والحفاظة عليها للأجيال الحالية والقادمة.

المادة ٢٢٧

يكفل بأولوية مطلقة كل من الأسرة والمجتمع عامة والدولة للأطفال والمراهقين الحق في الحياة والصحة والتغذية والتعليم وأوقات الفراغ والتدريب المهني والثقافة والكرامة والاحترام والحرية والحياة ضمن الأسرة والمجتمع المحلي، وصونهم كذلك من أي شكل من أشكال الإهمال والتمييز والاستغلال والعنف والقسوة والاضطهاد.

المادة ٢٢٨

لا يجوز تقديم القصر دون الثامنة عشرة إلى المحاكمة ورهنًا بأحكام التشريعات الخاصة.

المادة ٢٣١

يعترف بحق الهنود في التنظيم الاجتماعي وبأعرافهم ولغاتهم وعقائدهم وتقاليدهم ويعترف كذلك بحقوقهم الأصلية في الأراضي التي يشغلونها تقليديا، والاتحاد مسؤول عن تحديد أراضيهم، وحماية جميع ممتلكاتهم وضمان احترامها.

المادة ٢٣٢

يتمتع الهنود ومجتمعاتهم المحلية وتنظيماتهم بحق قانوني يخولهم قانونيا بأن يصبحوا أطرافا في دعاوى قضائية للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم؛ ويشارك المدعي العام في جميع الجوانب الإجرائية لهذه القضايا.

(٣) النيابة العامة هي مؤسسة تنفرد بها البرازيل، وتمثل سلطة رابعة تضم النواب العموميين.

الحواشي (تابع)

(٤) حالما تمت الموافقة على القانون، دخل قانون العمل الموحد حيز النفاذ في البرازيل، وفقا للمرسوم بقانون رقم ٥٤٥٢ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٤٣، مع التعديلات التالية:

"الفرع الأول

المدة والشروط المتعلقة بمكان العمل والتمييز ضد المرأة

.....

المادة ٣٧٣ ألف - باستثناء الأحكام القانونية التي تهدف إلى تصحيح بعض التشريعات التي أثرت على وصول المرأة إلى العمل وبعض الأمور المعينة المتفق عليها في اتفاقات العمل، يمنع قانوننا ما يلي:

أولاً - نشر أي إعلان عن وظيفة أو التسبب في نشره، مع الإشارة إلى جنس الشخص أو عمره أو لونه أو حالته الأسرية، ما لم تكن طبيعة النشاط تقتضي ذلك صراحة وعلى نحو واضح؛

ثانياً - رفض توظيف أو ترقية شخص أو التسبب في فصله من العمل، بسبب الجنس أو السن أو اللون أو الحالة الأسرية أو الحالة فيما يتصل بالحمل، ما لم يكن ذلك يتعارض على نحو صريح وواضح مع طبيعة النشاط المعني؛

ثالثاً - اعتبار جنس الشخص أو سنه أو لونه أو حالته الأسرية عاملاً محددًا فيما يتعلق بالأجر أو التدريب المهني أو فرص الترقّي المهني؛

رابعاً - اشتراط تقديم شهادة أو إجراء فحص من أي نوع لإثبات عقم أو تحديد الحالة فيما يتعلق بالحمل لأغراض تعيين أو إبقاء العاملات في العمل؛

خامساً - عرقلة التسجيل أو القبول لاجتياز امتحانات الخدمة المدنية أو إمكانية الالتحاق بالخدمة في الشركات الخاصة بسبب الجنس أو السن أو اللون أو الحالة الأسرية أو الحالة فيما يتعلق بالحمل، أو تطبيق معايير ذاتية في هذا الصدد؛

سادساً - قيام أصحاب العمل أو الرؤوسين بإجراء تفتيش بدني على الموظفات أو العاملات.

فقرة وحيدة - لا تمنع الأحكام الواردة في هذه المادة اعتماد خطوات مؤقتة تستهدف وضع سياسات قائمة على المساواة بين الرجال والنساء، لا سيما تلك التي تهدف إلى تصحيح التشريعات التي تتعلق بالتدريب المهني والوصول إلى العمل والشروط العامة لعمل المرأة".

"المادة ٣٩٠ ألف (لم يوافق عليها)".

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٤) تابع

"المادة ٣٩٠ باء - يكون الاشتراك في الدورات التدريبية للعاملين التي تنظمها المؤسسات الحكومية أو ينظمها أصحاب العمل أنفسهم أو أي هيئة للتدريب المهني مفتوحا للعاملين من الجنسين".

"المادة ٣٩٠ جيم - يتعين على الشركات التي يعمل بها أكثر من مائة موظف من الجنسين أن تقدم حوافز مهنية خاصة وبرامج تدريبية متقدمة للعاملين بها".

"المادة ٣٩٠ دال (لم يوافق عليها)".

"المادة ٣٩٠ هاء - يجوز للشركات أن تشترك في رابطات مع منظمات التدريب المهني ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات التعاونية والهيئات والكيانات العامة أو الاتحادات النقابية، ويجوز لها أيضا التوقيع على اتفاقات لتنمية جهود مشتركة، من أجل تنفيذ مشاريع لتشجيع عمل النساء".

"المادة ٣٩٢.....
.....

٤ - تتم أثناء الحمل كفالة الحقوق التالية للعاملات مع عدم المساس بأجورهن وحقوقهن الأخرى:

أولاً - النقل لتولي بعض مسؤوليات العمل إذا اقتضت الاعتبارات الصحية ذلك؛
ويكفل للمرأة العودة إلى أداء مسؤولياتها السابقة فور عودتها إلى مكان عملها؛

ثانياً - الحق في الإغفاء من العمل طالما كان ذلك ضروريا لاستشارة الأطباء، في ست مناسبات على الأقل، والحق في إجراء فحوصات طبية إضافية".

"المادة ٤٠١ ألف (لم يوافق عليها)".

"المادة ٤٠١ باء (لم يوافق عليها)".

اعترضت السلطة التنفيذية جزئيا على مشروع القانون في الرسالة رقم ٦٧٣ المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩، بموجب الفقرة ١ من المادة ٦٦ من الدستور الاتحادي، للأسباب التالية:

تم الاستماع إلى وزارة العدل، وبينت رأيها القائل إنه يتعين الاعتراض على المواد ٣٩٠ ألف و ٣٩٠ دال و ٤٠١ ألف و ٤٠١ باء، الوارد نصها أدناه:

"المادة ٣٩٠ ألف - تكون إقالة العامل باطلة ولاغية عندما تحدث لدعوى رفعها بسبب انتهاك مبادئ المساواة المهنية والمساواة في الفرص بين الرجال والنساء".

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٤) تابع

ووجه الاعتراض تم بيانه على النحو التالي: تعتبر إقالة العامل باطلة ولاغية إذا كان نفس العامل قد رفع دعوى بالتمييز. إن هذا البطالان للإقالة فيه حيازة للوظيفة، وهو ما يتعارض مع المادة ٧ - أولاً للدستور الاتحادي التي لا تسمح بحيازة الوظائف كقاعدة عامة. فضلاً عن ذلك، وكما ذكر أعلاه، فإن هذا الحكم من شأنه تشجيع رفع الدعاوى القانونية كوسيلة لحيازة الوظائف على النحو الوقائي. وسيترتب على ذلك في النهاية آثار تتعارض مع ما هو منشود، حيث ستؤدي إلى تطبيق مزيد من القيود لدى تعيين النساء بدلا من حمايتهن. وبالتالي، نظرا إلى أن الحكم المعني لا يحدد فترة زمنية محددة لحيازة الوظيفة ونظرا لاتسامه بطبيعة عمومية، فإنه يعتبر غير دستوري ومن ثم ينبغي الاعتراض عليه.

"المادة ٣٩٠ دال- إذا توقفت علاقة العمل بسبب إجراء تمييزي، يكون أمام الموظف خياران:

أولاً- إعادته مع منحه تعويضا كاملا عن فترة انقطاعه عن العمل، بدفع أجوره المستحقة بالإضافة إلى التسويات النقدية والفوائد الإضافية التي يقتضيها القانون؛

ثانيا- الحصول على ضعف أجره عن فترة انقطاعه عن العمل، بالإضافة إلى التسويات النقدية والفوائد الإضافية التي يقتضيها القانون.

وأشارت السلطة التنفيذية لدى شرح اعتراضها القانون الذي يغطي هذا الموضوع. وهذا الحكم هو مجرد صورة للمادة ٤ من القانون رقم ٩٥/٩٠٢٩، (انظر المذكرة الملحقه بالاتفاقية رقم ١١١ لعام ١٩٩٥) السارية حاليا. ويتجاهل هذا الوضع أحكام المادة ٧ - رابعا من القانون التكميلي ٩٥/٩٨، الذي يحظر تنظيم نفس الموضوع بأكثر من قانون واحد. ونظرا إلى أن الغرض من مشروع القانون هذا ليس الحل محل القانون ٩٥/٩٠٢٩ ولا إلغاء صراحة، فينبغي إذن رفضه باعتباره يتعارض مع الصالح العام لترويجه أوامر قانونية كثيرة، كلها متماثلة في طبيعتها".

"المادة ٤٠١ ألف- تمثل الممارسات التمييزية التالية جريمة:

أولاً- اشتراط إجراء اختبار أو فحص أو مشورة خبير أو شهادة أو إعلان أو أي إجراءات أخرى فيما يتعلق بالتعقيم أو الحالة بالنسبة للحمل؛

ثانيا- اعتماد أي تدابير من قبل صاحب العمل تمثل:

(أ) حثا أو تحريضا على تعقيم المرأة؛

(ب) تشجيع تحديد النسل. ولا يمنع ذلك تقديم المشورة أو الخدمات بشأن تخطيط الأسرة من خلال مؤسسات عامة أو خاصة وفقا لمعايير نظام الصحة الوحيد؛

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٤) تابع

العقوبة: الحكم بالسجن من سنة إلى سنتين مع غرامة.

فقرة وحيدة: يكون الأشخاص الذين يعتبرون مسؤولين عن الجريمة المشار إليها في هذه المادة هم:

أولاً - الفرد صاحب العمل؛

ثانياً - الممثل القانوني لصاحب العمل كما هو معرف في قانون العمل؛

ثالثاً - المدير المعين بموجب تفويض أو سلطة مباشرة في وكالات أو كيانات عامة تتبع بصفة مباشرة أو غير مباشرة هيئة الإدارة العامة و/أو المؤسسات التابعة لمختلف فروع السلطة، أي الحكومة الاتحادية والولايات والدوائر الاتحادية والبلديات".

ولنفس الأسباب المبينة أعلاه، اعترضت السلطة التنفيذية على هذه المادة لأنها ترى أن نفس هذه المسألة تنظمها فعلاً المادة ٢ من القانون ٩٥/٩٠٢٩. ورأت أيضاً أن هذه المادة يمكن أن تشجع ما لا يرغب فيه من إدراج لحكم عقابي في القانون الجنائي، يتعارض مع الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٧ للقانون التكميلي ٩٥/٩٨، التي تحظر أن تتناول قوانين مفردة مسائل منفصلة، مثل إدراج مسألة جنائية في قانون العمل. وينبغي ملاحظة أن الجرائم ضد تنظيم العمل أو العاملين هي مسائل تتصل بقوانين العمل ويغطيها قانون العقوبات لا القانون الجنائي. ومن ثم ينبغي الاعتراض على هذا الحكم بوصفه مخالفاً للمصالح العامة".

"المادة ٤٠١ بء- مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة، يخضع المخالفون بموجب المواد ٣٧٣ ألف و ٣٩٠ ألف و ٣٩٠ بء و ٣٩٠ جيم و ٣٩٠ دال و ٣٩٢ و ٤ من قانون العمل الموحد للعقوبات التالية:

أولاً - غرامة إدارية تعادل عشرة أضعاف الأجر المدفوع من قبل صاحب العمل؛ وترفع هذه الغرامة بنسبة ٥٠ في المائة في حالة تكرار الجريمة؛

ثانياً - حظر طلب قروض أو تمويل من مؤسسات مالية رسمية".

أسباب الاعتراض: ترى السلطة التنفيذية أن هذه المسألة تنظمها فعلاً المادة ٣ من القانون ٩٥/٩٠٢٩، ولهذا السبب ينبغي الاعتراض على هذا الحكم باعتباره مخالفاً للمصالح العام، على نحو ما هو مبين فيما يتعلق بالأحكام المشار إليها أعلاه.

الحواشي (تابع)

(٥) التدبير المؤقت هو أداة قانونية ينص عليها الدستور الاتحادي الصادر في عام ١٩٨٨ وله حكم القانون. وعلى الرغم من أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر مثل هذه التدابير المؤقتة، يجب أن ترفع هذه التدابير مع ذلك إلى الكونغرس الوطني على الفور ليحولها إلى قانون في غضون ٣٠ يوما. وإن لم يحول التدبير المؤقت إلى قانون، وجب إصداره من جديد بصورة شهرية.

(٦) البنود من السابع عشر إلى العشرين من المادة ٥:

سابع عشر- حرية تكوين الجمعيات لأغراض مشروعة مكفولة بالكامل، في حين أنها محظورة على المشتغلين بوظائف شبه عسكرية الطابع؛

ثامن عشر- إنشاء الجمعيات - وبمقتضى القانون التعاونيات - لا يتطلب تصريحاً، في حين أن تدخل الدولة في أعمالها محظور؛

تاسع عشر- لا يجوز حل الجمعيات إجبارياً أو وقف أنشطتها إلا بقرار قانوني يتطلب في الحالة الأولى صدور قرار نهائي وغير قابل للاستئناف؛

عشرون- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية أو البقاء عضواً فيها.

(٧) المادة ٨- الحرية مكفولة لإنشاء النقابات المهنية أو التجارية عملاً بما يلي:

أولاً- لا يميز القانون المطالبة بالحصول على إذن من الدولة لإنشاء نقابة إلا في حالة تسجيلها في الوكالة المختصة، ويحظر على السلطات العامة التدخل أو المشاركة في تنظيم النقابة.

(٨) المادة ٨:

ثانياً- يحظر على العاملين أو أرباب العمل الراغبين في إنشاء تنظيم نقابي أن ينشئوا أكثر من تنظيم نقابي واحد، أي كانت درجته، لتمثيل فئة مهنية أو اقتصادية في نفس القاعدة الإقليمية التي لا يجوز أن يقل النطاق الذي تغطيه نطاق المقاطعة؛

رابعاً- يحدد الاجتماع العام المساهمة التي يتعين خصمها من المرتب فيما يتعلق بالفئة المهنية لدعم النظام الاتحادي للتمثيل النقابي ذي الصلة، بغض النظر عن المساهمة التي حددها القانون.

(٩) الفقرة الافتتاحية من المادة ٩: يكفل الحق في الإضراب، وعلى العاملين أن يقرروا الوقت المناسب لتطبيقه والمصالح التي يدافعون عنها من خلاله.

الحواشي (تابع)

(١٠) المادة ١٠ من القانون رقم ٧٧٨٣ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩:

- أولاً- معالجة المياه والإمداد بها؛ وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والوقود؛
- ثانياً- الرعاية الطبية بالمستشفيات؛
- ثالثاً- توزيع الأدوية والأغذية وبيعها بالتجزئة؛
- رابعاً- مؤسسات مراسم دفن الموتى؛
- خامساً- النقل العام؛
- سادساً- الصرف الصحي وجمع القمامة ومعالجتها؛
- سابعاً- الاتصالات؛
- ثامناً- تخزين واستخدام ومراقبة المواد المشعة والمعدات والمواد النووية؛
- تاسعاً- معالجة البيانات المتصلة بالخدمات الأساسية؛
- عاشراً- مراقبة حركة الطيران؛
- أحد عشر- المقاصة بين المصارف.

(١١) جزء من الإحصاءات المستعملة في دراسة المشاكل المتصلة بنظرية وحساب التأمين لجماعة ما.

(١٢) غير أنه تجدر الإشارة إلى أن العمر المتوقع عند الولادة لوحده لا يمكن أخذه بالاعتبار، بما أن هذا المؤشر يتأثر بشكل كبير بوفيات الرضع التي ما تزال مرتفعة جداً في البرازيل. وينبغي استكمال التحليل، كما سيتضح في النص، بمؤشر إضافي عن العمر المتوقع أو البقاء على قيد الحياة حتى سن متقدمة أكثر.

(١٣) تتضمن فئة العمال غير المنظمين متعهدي شحن وتفريغ السفن، وتتضمن فئة المستفيدين الخاصة المنتجين في الأرياف والمؤاكرين والشركاء الريفيين والمزارعين المستأجرين وصيادي الأسماك الحرفيين والذين يعملون في إطار مشروع عائلي (المرسوم ٩٩/٣، ٠٤٨).

(١٤) تأخذ نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار جميع استحقاقات الضمان والرعاية الاجتماعيين المدفوعة من قبل INSS.

(١٥) مع التحفظ على المادة ٢٩.

(١٦) تشير الوثائق المتعلقة بالعوامل المحددة لمشاركة الأطفال في قوى العمل إلى خمسة ظروف رئيسية: ١- تزداد مشاركة الأطفال في قوى العمل - أي نسبة القصر في سن معينة من العاملين أو الباحثين عن عمل بالنسبة لمجموع عدد الأطفال في نفس السن - مع التقدم في السن، وهي أكبر بين الأولاد منها بين الفتيات؛ ٢- نسبة هذه المشاركة أكبر بين السود أو المولدين؛ ٣- تنخفض مشاركة الأطفال مع انخفاض مستوى الدخل لأسرهم؛ ٤- معدل مشاركة القصر أعلى في المناطق الريفية منه في الأوساط الحضرية؛ ٥- وأخيراً، بالنسبة للمناطق الحضرية الكبرى في البرازيل، معدلات المشاركة أعلى في الجنوب الغربي منها في الشمال والشمال الشرقي.

الحواشي (تابع)

(١٧) لا تشمل الدراسة المنطقة الشمالية.

(١٨) تستحق مسألة التصنيف حسب العرق في البرازيل اهتماما يقطا، ذلك أنها تخفى أحكاما مسبقة وفي معظم الأحيان تشوه صورة الواقع الوطني. ويجري وضع نظام أكثر تعقيدا لجمع البيانات التفصيلية وتحليل الإحصاءات الأمر الذي سيسمح بإجراء تشخيص أكثر واقعية. كذلك فإن الأرقام المتصلة بالعرق في البرازيل مهمة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

(١٩) G. TN no. 4 - السياسة الوطنية للإسكان - SEDUPR.

(٢٠) أمثلة مأخوذة من الدراسة المعنونة: 'Management of Land Use and Urban Growth: Disjunctures', IPED. 1998.

(٢١) وضعت التقديرات على أساس البيانات المستمدة من المسح الوطني لعينة من الأسر الذي أجري في عام ١٩٩٨ (المسح الوطني لعينة من الأسر/المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات). ويجدر التأكيد على أن هذا المسح لم يجمع معلومات عن المناطق الريفية في ولايات روندونيا، واکر، وأمازوناس، ورورايما، وبارا وأمابا.

(٢٢) تبين البيانات المستمدة من المسح الوطني لعينة من الأسر الذي أجري في عام ١٩٩٨ أن معدل الأمية عند السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة كان يبلغ ٤,٨ في المائة، وأنه ارتفع إلى ٦,٢ في المائة عند الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة، وإلى ٧,٧ في المائة عند السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٢٩ سنة، وإلى ١٠,١ في المائة عند الفئة التي تتراوح عمرها بين ٣٠ و ٣٩ سنة وإلى ١٤ في المائة عند السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و ٤٩ سنة، وأنه بلغ ٢٩,٩ في المائة عند السكان البالغين ٥٠ سنة أو أكثر.

(٢٣) خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٨، هبط معدل الأمية عند السكان البالغين ١٥ سنة بنسبة ٥٨,٩ في المائة. وبلغ معدل هبوط الأمية عند الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة ٨٠,٢ في المائة و ٧٦,٦ في المائة عند السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة، في حين هبط بنسبة ٦٣,٦ عند السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و ٤٩ سنة ووصل إلى ٣٨,٢ في المائة عند البالغين ٥٠ سنة أو أكثر.

(٢٤) وفقا للتوقعات التي أعدها معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية على أساس تعداد عام ١٩٩١.

(٢٥) انظر البيانات المستمدة من تعداد التعليم العالي الذي أجرته وزارة التعليم والثقافة.

(٢٦) بالإضافة إلى التدابير الرامية إلى تغطية متطلبات الرعاية الاجتماعية (الوجبات المدرسية، أو توبيسات المدرسة، الرعاية الصحية في المدارس، إلخ)، تستهدف تدابير أخرى تحسين أوضاع التعليم، مثل: '١' توزيع الكتب ومواد ومعدات التعليم؛ '٢' إعادة تحديد المناهج؛ '٣' تغيير عمليات الإدارة؛ وتدابير أخرى.

الحواشي (تابع)

(٢٧) يتبين من تحليل النفقات في هذا الميدان ومن اخذ أداء الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل في الاعتبار أن الإنفاق في هذا المجال يناظر نحو ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥. وبمقارنة هذه النتيجة مع النتائج التي تحققت في بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية، يبين فرنانديز وآخرون أن البرازيل وإن كانت قد أنفقت أكبر حصة على تكاليف الرعاية الاجتماعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية في ميدان التعليم، فإنها تأتي مع ذلك في المرتبة السادسة بعد كوستاريكا (٥,٤ في المائة)، وبنما (٤,٩ في المائة)، وإكوادور (٤,٦ في المائة)، والمكسيك (٤,٥ في المائة) وبوليفيا (٤,٤ في المائة).

(٢٨) البرازيل جمهورية اتحادية تتألف من اتحاد لا ينحل ويتكون من ولايات ودوائر بلدية ودائرة اتحادية. وينص دستورها لعام ١٩٨٨ على أن تتعاون الحكومة الاتحادية والولايات والدائرة الاتحادية والدوائر البلدية في العمل لتنظيم نظم التعليم فيها وتعيين مجالات اختصاص محددة لمستويات الحكومة المختلفة في نظم التعليم هذه. وعليه، تقسم مسؤولية الحكومات في ميدان التعليم على النحو التالي، على أساس غير حصري للأولويات: يخصص التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للدوائر البلدية، وتتولى الولايات والدائرة الاتحادية والدوائر البلدية التعليم الأساسي؛ وتتولى الولايات والدائرة الاتحادية التعليم الثانوي؛ وتتولى الحكومة الاتحادية والولايات التعليم العالي.

(٢٩) إن الحكومة الاتحادية مسؤولة عن تنسيق إعداد الخطط الوطنية، وتقديم المساعدات التقنية والمالية للولايات والدائرة الاتحادية والدوائر البلدية لتنمية نظم التعليم فيها، بإيلاء أولوية عليا للتعليم الإلزامي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدى وزارة التعليم والرياضة شبكة اتحادية تضم مؤسسات تعليمية تشمل الجامعات، ومؤسسات قائمة بذاتها توفر التعليم العالي، ومدارس فنية، وكليات زراعة ومراكز للتعليم التكنولوجي، وتشرف أيضا في الوقت ذاته على الشبكة الخاصة للتعليم الأعلى.

(٣٠) ويستفيد ١١٠.٠٠٠ طالب من شبكة التعليم الاتحادية التي تتألف من ٤٣ كلية للزراعة تقع أساسا في المناطق الريفية، ومن ١٩ مدرسة فنية تقع أساسا في عواصم الولايات الرئيسية وتفيد قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، ومن ٣٦ وحدة تعليم لامركزية تخضع لها.

(٣١) تقرير المجتمع المدني عن امتثال البرازيل للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصفحة ١٢١ وما يليها.

(٣٢) المناطق التي لجأ إليها العبيد الفارون.

(٣٣) يتضمن هذا بلدات كبيرة نسبيا، مثل بورتو سيغورو، فضلا عن بلدات أصغر مثل آريال داجودا وترانكوسو وكبراليا.

(٣٤) من منظور "المجموعات الأسرية"، قد يبلغ عدد المعاقين وأسرهم نحو ٦٠ مليون نسمة. وينبغي مرة أخرى التأكيد على أنه يجري حاليا تعداد وطني يتبع لأول مرة طريقة تسمح بإجراء تقييمات أكثر دقة.

— — — —